

التفسير الثمين للعلامة العثماني

تفسير سورة البقرة

إعْتَقَابِيَّة
أشرف بن كمال

الجزء الثاني



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

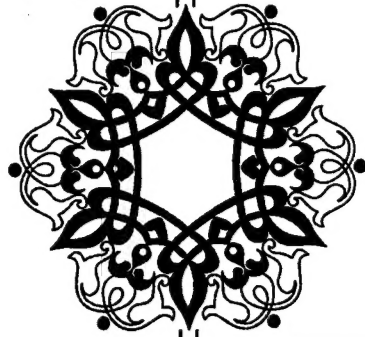
تَفْسِيرُ
سُورَةِ الْبَقَرَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ
حَقَّقَ الطَّبَعُ مَحْفُوظَةَ النَّاسِ



ALTABARI'S LIBRARY

سَنَةُ الطَّبَعِ :	١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م
رَقْمُ الْإِيدَاعِ :	٢٠٠٨ / ١٥٣٦٥
رَقْمُ الطَّبَعَةِ :	الأولى



جُمُهورية مِصرَ العَرَبِيَّةِ - القَاهِرَة - عَيْن شَمْس
١٤ شاع ١٣٦ من شاع مَسْجِد الوَطَنِيَّة - خَلْف سِنْدِ الزَهْرَة
تَلِيفُون مَحْمُول: ٠١٦١٦٦٣٣٣٤ - ٠١٠٦٦٨١٠٧٩ - ٠١٦٧٨٨٨٧٦٣
tabari24@gmail.com

مَكْتَبَةُ طَبْرِي
لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

تفسير سورة البقرة

❁ قال الله تعالى:

﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا
الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾؛ ﴿إِذْ﴾ ظرف عامله محذوف؛ والتقدير: اذكر إذ تبرأ؛ والمراد بالذكر هنا: الذكر للغير، والتذكر أيضًا؛ فالله سبحانه وتعالى يُذكِّرنا، ويأمرنا أيضًا أن نذكر غيرنا؛ و﴿تَبَرَّأَ﴾ أي: تخلص وبُعد، ﴿الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾: وهم الرؤساء، والسادة يتبرأون من ﴿الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾: وهم الأتباع، والضعفاء، وما أشبههم؛ فمن ذلك مثلاً: رؤساء الكفر يدعون الناس إلى الكفر، مثل فرعون: فقد دعا إلى الكفر؛ فهو متَّبِعٌ؛ وقومه متَّبِعُونَ؛ وكذلك غيره من رؤساء الكفر والضلال، فإنهم أيضًا متَّبِعُونَ؛ ومن تبعهم فهو متَّبِعٌ، فهؤلاء يتبرأ بعضهم من بعض؛ وقد ذكر الله سبحانه وتعالى مناقشة بعضهم لبعض ومحااجة بعضهم بعضًا في عدة آيات.

ولا يشمل قوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ من اتبع أئمة الهدى؛ فالمتبعون للرسول لا يتبرأ منهم الرسل؛ والمتبعون لأئمة الهدى لا يتبرأ منهم أئمة الهدى؛ لقوله تعالى: ﴿الْأَخْلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٦٧]؛ فالأخلاء والأحبة يوم القيامة يتبرأ بعضهم من بعض إلا المتقين.

قوله تعالى: ﴿وَرَأَوْا الْعَذَابَ﴾؛ أمانا الآن فعل ماضٍ في ﴿تَبَرَّأَ﴾، وفعل ماضٍ في ﴿وَرَأَوْا﴾ - مع أن هذا الأمر مستقبل؛- لكن لتحقيق وقوعه عبر عنه بالماضي؛ وهذا كثير في القرآن.

وقوله تعالى: ﴿وَرَأَوْا الْعَذَابَ﴾ أي رأوه بأعينهم، كما قال تعالى: ﴿وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَافِقُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا﴾ [الكهف: ٥٣]؛ و﴿الْعَذَابَ﴾ هو العقوبة التي يعاقب الله بها من يستحقها.

قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾؛ الباء هنا: إما أن تكون بمعنى «عن»؛ أو تكون صلة بمعنى: أنهم متشبثون بها الآن، ثم تنقطع بهم كما ينقطع الحبل بمن تمسك به للنجاة من الغرق؛ و﴿الْأَسْبَابُ﴾ جمع سبب؛ وهو ما يتوصل به إلى غيره؛ والمراد بها هنا: كل سبب يؤملون به

الانتفاع من هؤلاء المتبوعين، مثل قولهم: ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، وقول فرعون لقومه: ﴿مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩]؛ فهذه الأسباب التي سلكها المتبعون ظناً منهم أنها تنقذهم من العذاب إذا كان يوم القيامة تقطعت بهم؛ ولا يجدون سبيلاً إلى الوصول إلى غاياتهم؛ وفَسَّرَ ابن عباس رضي الله عنه ﴿الْأَسْبَابُ﴾ هنا بالمودة؛ أي: تقطعت بهم المودة؛ وهذا التفسير على سبيل التمثيل؛ والآية أعم من ذلك؛ ووجه تفسير ابن عباس رضي الله عنه أن الآية في سياق محبة هؤلاء المشركين لأصنامهم.

الفوائد:

- ١ - من فوائد الآية: أن المتبوعين بالباطل لا ينفعون أتباعهم؛ لقوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾؛ ولو كانوا ينفعونهم لم يترثوا منهم.
- ٢ - ومنها: أن الأمر لا يقتصر على عدم النفع؛ بل يتعداه إلى البراءة منهم والتباعد عنهم؛ وهذا يكون أشد حسرة على الأتباع مما لو كان موقفهم سليماً.
- ٣ - ومنها: ثبوت العقاب؛ لقوله تعالى: ﴿وَرَأَوْا الْعَذَابَ﴾. ويتفرع عليه: ثبوت البعث.
- ٤ - ومنها: أن الله سبحانه وتعالى يجمع يوم القيامة بين الأتباع والمتبوعين توبيخاً وتنديباً لهم؛ ويترأ بعضهم من بعض؛ لأن هذا - لا شك - أعظم حسرة إذا صار متبوعه الذي كان يعظمه في الدنيا يترأ منه وجهاً لوجه.
- ٥ - ومنها: أن جميع الأسباب الباطلة التي لا تُرضي الله ورسوله ﷺ، تنقطع بأصحابها يوم القيامة، وتزول ولا تنفعهم.
- ٦ - ومنها: أن من استغاث بالرسول أو غيرهم من المخلوقات فيما لا يقدر عليه إلا الله، فقد ضل في دينه، وسفه في عقله، وأتى الشرك الأكبر.



قال الله تعالى:

﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّا كَرِهَ فَنَتَّبِعَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّأُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]

التفسير

قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾: هم الأتباع.
قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّا كَرِهَ فَنَتَّبِعَ مِنْهُمْ﴾؛ ﴿لَوْ﴾ هنا ليست شرطية؛ ولكنها للتمني؛ يعني: ليت لنا كره فنتبرأ؛ والدليل على أنها للتمني أن الفعل نصب بعدها؛ وهو منصوب بـ«أن» المضمر بعد

الفاء السببية؛ و«لو» تأتي في اللغة العربية على ثلاثة أوجه: تكون شرطية؛ وتكون للتمني؛ وتكون مصدرية؛ ف«لَوْ» في قوله تعالى: ﴿وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ [المتحنة: ٢] مصدرية؛ و«لَوْ» في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْنَا﴾ [البقرة: ٢٥٣] شرطية؛ و«لَوْ» في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾ للتمني؛ ومثلها قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢].

و(الكُرَّة): الرجوع إلى الشيء؛ والمراد هنا: الرجوع إلى الدنيا؛ فتبرأ منهم في الدنيا إذا رجعنا كما تبرأوا منا هنا في الآخرة؛ فنجازيهم بما جازونا به؛ لكن أنى لهم ذلك!!! فهذا التمني لا ينفعهم؛ ولذلك قال الله سبحانه وتعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾؛ و«كَذَلِكَ»: الكاف: اسم بمعنى «مثل»؛ وهي مفعول مطلق عامله الفعل بعده؛ وهذا كثيراً ما يأتي في القرآن، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

وقوله تعالى: ﴿يُرِيهِمْ﴾ من: أرى يري؛ فزيادة الهمزة جعلتها تنصب ثلاثة مفاعيل؛ الأول: الضمير، والثاني: ﴿أَعْمَالَهُمْ﴾؛ والثالث: ﴿حَسَرَاتٍ﴾؛ و﴿حَسَرَاتٍ﴾ جمع حسرة؛ وهي الندم مع الانكماش والحزن؛ فهؤلاء الأتباع شعورهم بالندم والخيبة والخسران لا يتصور؛ فالأعمال التي عملوها لهؤلاء المتبوعين صارت - والعياذ بالله - خسارة عليهم وندماً؛ ضاعت بها دنياهم وآخرتهم؛ وهذا أعظم ما يكون من الحسرة.

قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾، أي: إنهم خالدون فيها.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: أن هؤلاء الأتباع يتمنون أن يرجعوا إلى الدنيا ليتبرأوا من متبوعيهما كما تبرأ هؤلاء منهم في الآخرة؛ وهو غير ممكن؛ وما يزيدهم هذا إلا حسرة؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾.

٢ - ومنها: تحسر هؤلاء وأمثالهم الذين فاتهم في هذه الدنيا العمل الصالح؛ فإنهم يتحسرون في الآخرة تحسراً لا نظير له؛ لا يدور في خيالهم اليوم، ولا في خيال غيرهم؛ لأنه ندم لا يمكن العتبي منه.

٣ - ومنها: إثبات نكال الله بهم؛ لقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾.

٤ - ومنها: أن المشركين مخلدون في النار لا يخرجون منها؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾؛ وقد ذكر الله سبحانه وتعالى الخلود الأبدي في النار في ثلاثة مواضع من القرآن: في سورة النساء؛ وفي سورة الأحزاب؛ وفي سورة الجن؛ وبه يبطل قول من ادعى أن النار تنفنى؛ لأن خلود المالك الأبدي يدل على خلود مكانه.

٥ - ومنها: إثبات النار، وأنها حق.



﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا
خُطْوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [البقرة: ١٦٨]

❀ التفسير ❀

هذه الآية جاءت في سورة البقرة؛ وسورة البقرة مدنية؛ وقد سبق أنه جاء أيضًا مثلها: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]؛ وقد ذكر كثير من المؤلفين في أصول التفسير أن الغالب في السور المدنية أن يكون الخطاب فيها بـ ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ١٠٤]؛ لأن الرسول ﷺ لما هاجر إلى المدينة صارت المدينة بلاد إسلام؛ وهي أول بلد إسلامي يحكمه المسلمون في هذه الرسالة؛ فصار التوجه إليها بالخطاب بـ ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾؛ لكنها ليست قاعدة؛ ولكنها ضابط يخرج منه بعض المسائل؛ لأن من السور المدنية فيها ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾، كسورة النساء، وسورة الحجرات.

قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾؛ ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ أصلها: الأناس؛ وحذفت الهمزة منها تخفيفًا؛ والمراد بـ ﴿النَّاسُ﴾ بنو آدم.

قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ﴾؛ «من» يحتمل أن تكون لبيان الجنس؛ ويحتمل أن تكون للتبعية؛ لكن كونها لبيان الجنس أولى؛ ويرجحه قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]؛ أي كلوا من هذا ما شئتم؛ ويشمل كل ما في الأرض من أشجار، وزروع، وبقول، وغيرها؛ ومن حيوان أيضًا؛ لأنه في الأرض.

قوله تعالى: ﴿حَلَالًا﴾: منصوبة على الحال من «ما»؛ أي كلوه حال كونه حلالًا، أي: مُحَلَّلًا؛ فهي بمعنى اسم المفعول؛ و﴿طَيِّبًا﴾ حال أخرى - يعني: حال كون طيبًا مُؤَكَّدٌ لقوله تعالى: ﴿حَلَالًا﴾ يحتمل أن يكون المراد بـ «الحلال» ما كان حلالًا في كسبه؛ وبـ «الطيب» ما كان طيبًا في ذاته؛ لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقوله تعالى في الميتة ولحم الخنزير: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]؛ وهذا أولى؛ لأن حمل الكلام على التأسيس أولى من حمله على التوكيد.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطْوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾؛ ﴿لَا﴾ ناهية؛ و«اتباع الخطوات» معناه: أن يتابع الإنسان غيره في عمله، كمتبع الأثر الذي يتبع أثر البعير، وأثر الدابة، وما أشبهها؛ و﴿خُطْوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ أي: أعماله التي يعملها ويخطو إليها؛ وهو شامل للشرك فما دونه؛ فإن الشيطان يأمر بالفحشاء والمنكر؛ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطْوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [النور: ٢١]؛ فكل

شيء حرمه الله فهو من خطوات الشيطان سواء كان عن استكبار، أو تكذيب، أو استهزاء، أو غير ذلك؛ لأنه يأمر به، وينادي به، ويدعو إليه؛ ﴿وَالشَّيْطَانُ﴾ من: شطن؛ فالنون أصلية؛ وليس من «شاط»؛ لأنه مصروف في القرآن؛ قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ﴾ [التكوير: ٢٥]؛ ولو كان من «شاط» لكانت النون زائدة، والألف زائدة؛ فيكون ممنوعاً من الصرف؛ إلا إنه قد يقال: لا يمنع من الصرف؛ لأن مؤنثه: شيطانة؛ والذي يمنع من الصرف إذا كان مؤنثه «فعلى» كـ «سكران» و«سكرى»؛ ومعنى «شَطْنٌ»: بُعد؛ فسمي الشيطان بذلك لبعده عن رحمة الله عز وجل.

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [البقرة: ١٦٨]؛ محل هذه الجملة استئنافية تعليل لما قبلها؛ والعدو ضد الصديق؛ وإن شئت فقل: ضد الولي؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المتحنة: ١]؛ وقد حده الفقهاء - رحمهم الله - بقولهم: من سره مساة شخص؛ أو غمه فرحه فهو عدو؛ فالعدو من يحزن لفرحك، ويُسّر لحزنك.

وقوله تعالى: ﴿مُبِينٌ﴾ أي: ظاهر العداوة؛ وقد كان عدواً لأينا آدم ﷺ؛ فما زالت عداوته إلى قيام الساعة؛ وقال تعالى عنه: ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا ۖ وَلَا أَضِلُّهُمْ وَلَا أُضِلُّهُمْ وَلَا مَئِينَهُمْ وَلَا مَرْئِيَهُمْ فَلْيُبَيِّنْ لَهُ مَا آذَاكَ الْفَرْعُ وَلَا مَعَرِيَّتَهُ فَمَا جَاءَكَ مِنَ اللَّهِ فَأَنْتَ فَاعِلٌ ۖ وَاللَّهُ يَتَّخِذُ الشَّيْطَانَ وَلِئَامٍ مِنْ دُونِ اللَّهِ مُقِرِّدًا خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا﴾ [النساء: ١١٨، ١١٩]، ثم قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا﴾ [النساء: ١١٩].

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: إظهار منة الله على عباده؛ حيث أباح لهم جميع ما في الأرض من حلال طيب؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِنْهَا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [البقرة: ١٦٨].

٢ - ومنها: أن الأصل فيما في الأرض الحل والطيب حتى يتبين أنه حرام.

٣ - ومنها: أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾؛ وهم داخلون في هذا الخطاب؛ ومخاطبتهم بفروع الشريعة هو القول الصحيح؛ ولكن ليس معنى خطابهم بها أنهم ملزمون بها في حال الكفر؛ لأننا ندعوهم أولاً إلى الإسلام، ثم نلزمهم بأحكامه؛ وليس معنى كونهم مخاطبين بها أنهم يؤمرون بقضائها؛ والدليل على الأول قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقَبَّلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٥٤]؛ فكيف نلزمهم بأمر لا ينفعهم؛ هذا عبث وظلم؛ وأما الدليل على الثاني فقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]؛ ولهذا لم يأمر النبي ﷺ أحداً ممن أسلم بقضاء ما فاته من الواجبات حال كفره؛ والفائدة من قولنا: «إنهم مخاطبون بها» - كما قال أهل العلم - زيادة عقوبتهم في الآخرة؛ وهذا يدل عليه قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَصْحَابَ الْبَيْتِ﴾ (٣٩) فِي جَنَّتِ نِسَائُهُنَّ (٤٠) عَنِ الْمُجْرِمِينَ (٤١) مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ (٤٢) قَالُوا لَوْ كُنَّا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (٤٣) وَلَوْ أَنَّكَ تَطْعُمُ الْمُسْكِينِ (٤٤) وَكُنَّا نَحْشُورُ مَعَ الْخَافِضِينَ (٤٥)

وَكَاذِبٌ يَوْمَ الدِّينِ ﴿١٦﴾ حَتَّىٰ آتَيْنَا آلَ يُونُسَ ﴿١٧﴾ [المذثر: ٤٧].

٤ - ومن فوائد الآية: تحريم اتباع خطوات الشيطان؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [البقرة: ١٦٨]؛ ومن ذلك الأكل بالشمال، والشرب بالشمال؛ لقول النبي ﷺ: «لا يأكل أحدكم بشماله، ولا يشرب بشماله؛ فإن الشيطان يأكل بشماله، ويشرب بشماله»^(١)؛ ومن اتباع خطوات الشيطان: القياس الفاسد؛ لأن أول من قاس قياسًا فاسدًا هو إبليس؛ لأن الله لما أمره بالسجود لآدم عارض هذا الأمر بقياس فاسد: قال: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ [ص: ٧٦]؛ يعني: فكان الأولى هو الذي يسجد؛ فهذا قياس في مقابلة النص؛ فاسد الاعتبار؛ ومن اتباع خطوات الشيطان أيضًا: الحسد؛ لأن الشيطان إنما قال ذلك حسدًا لآدم؛ وهو أيضًا دأب اليهود، كما قال تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ١٠٩]؛ وكل خلق ذميم أو عمل سوء فإنه من خطوات الشيطان.

٥ - ومن فوائد الآية: تأكيد عداوة الشيطان لبني آدم؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾؛ فإن الجملة مؤكدة بـ «إن».

٦ - ومنها: ظهور بلاغة القرآن؛ وذلك لقرن الحكم بعلمته؛ فإن قرن الحكم بعلمته له فوائد؛ منها: معرفة الحكمة؛ ومنها: زيادة طمأنينة المخاطب؛ ومنها: تقوية الحكم؛ ومنها: عموم الحكم بعموم العلة - يعني القياس -؛ مثاله قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]؛ فإن مقتضى هذا التعليل أن كل ما كان نجسًا فهو محرم.

٧ - ومنها: التحذير الشديد من اتباع خطوات الشيطان؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾؛ وما أظن أحدًا عاقلًا يؤمن بعبادة أحد ويتبعه أبدًا.



❀ قال الله تعالى:

﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]

❀ التفسير ❀

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ﴾؛ ﴿إِنَّمَا﴾ أداة حصر؛ و«الحصر»: إثبات الحكم

في المذكور ونفيه عما سواه، كما لو قلت: «إنما القائم زيد»؛ أثبت القيام لزيد، ونفيته عن سواه؛ يعني: ما يأمركم إلا بالسوء والفحشاء.. إلخ.
وقوله تعالى: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ أي: الشيطان؛ والخطاب للناس جميعاً؛ لأن الآيات كلها سياقها للناس.

وقوله تعالى: ﴿يَأْسُوءُ﴾ أي: كل ما يسوء من المعاصي الصغيرة؛ أي: السيئات؛ و﴿الفحشاء﴾ أي: المعاصي الكبيرة، كالزنا؛ فهو يأمر بهذا وبهذا؛ مع أن المعاصي الصغار تُكْفَرُ بالأعمال الصالحة إذا اجتنبت الكبائر؛ لكنه يأمر بها؛ لأنه إذا فعلها الإنسان مرة بعد أخرى فإنه يفسق، ويقسو قلبه؛ ثم لا ندري أتقوى هذه الأعمال الصالحة على تكفير السيئات، أم يكون فيها خلل ونقص يمنع من تكفيرها السيئات.

قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ معطوف على قوله تعالى: ﴿يَأْسُوءُ﴾ يعني: أن الشيطان يأمركم أن تقولوا على الله ما لا تعلمون؛ أي: تنسبوا إليه القول من غير علم؛ وعطف ﴿أَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ على ﴿السوء والفحشاء﴾ من باب عطف الخاص على العام؛ فإنه داخل إما في السوء، أو الفحشاء؛ وهو أيضاً إلى الفحشاء أقرب.

الفوائد:

- ١ - من فوائد الآية: أن للشيطان إرادة وأمر؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ﴾.
- ٢ - ومنها: أن الشيطان لا يأمر بالخير؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ﴾؛ وهذا حصر بـ ﴿إِنَّمَا﴾؛ وهو يوازن: ما يأمركم إلا بالسوء والفحشاء.
- ٣ - ومنها: أن الإنسان إذا وقع في قلبه هم بالسيئة أو الفاحشة فليعلم أنها من أوامر الشيطان، فليستعذ بالله منه؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

- ٤ - ومنها: أن القول على الله بلا علم من أوامر الشيطان؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾؛ والقول على الله سبحانه وتعالى ينقسم إلى ثلاثة أقسام:
القسم الأول: أن يقول على الله ما يعلم أن الله قاله؛ هذا جائز؛ ويصل إلى حد الوجوب إذا دعت الحاجة إليه.

القسم الثاني: أن يقول على الله ما يعلم أن الله قال خلافه؛ فهذا حرام؛ وهذا أشد الأقسام لما فيه من محادة الله.

القسم الثالث: أن يقول على الله ما لا يعلم أن الله قاله؛ وهذا حرام أيضاً.
فصار القول على الله حراماً في حالين؛ إحداهما: أن يقول على الله ما لا يعلم أن الله قاله، أم لم يقله؛ والثانية: أن يقول على الله ما يعلم أن الله قال خلافه.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ يشمل القول على الله في ذاته، كالقائلين أنه سبحانه وتعالى ليس بداخل العالم، ولا خارجه، ولا متصل، ولا منفصل، ولا فوق العالم، ولا تحت؛ هؤلاء قالوا على الله بلا علم؛ بل بما يُعلم أن الأمر بخلافه.

ويشمل القول على الله في أسمائه، مثل أن يقول: إن أسماء الله سبحانه وتعالى أعلام مجردة لا تحمل معاني ولا صفات: فهو سميع بلا سمع؛ وبصير بلا بصر؛ وعليم بلا علم؛ فهو عليم بذاته، لا بعلم هو وصفه.

ويشمل أيضًا من قال في صفات الله ما لا يعلم، مثل أن يثبتوا بعض الصفات دون بعض، فيقولون فيما نفوه: أراد به كذا، ولم يرد به كذا؛ فقالوا على الله بلا علم من وجهين: الوجه الأول: أنهم نفوا ما أراد الله بلا علم.

والثاني: أثبتوا ما لم يعلموا أن الله أراد؛ فقالوا مثلاً: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] بمعنى استولى عليه؛ قالوا على الله بلا علم من وجهين؛ الوجه الأول: نفهم حقيقة الاستواء بلا علم؛ والثاني: إثباتهم أنها بمعنى الاستيلاء بلا علم.

كذلك يشمل القول على الله بلا علم في أفعاله، مثل أن يثبتوا أسباباً لم يجعلها الله أسباباً، كمثل المنجمين، والخراصين، وشبههم؛ هؤلاء قالوا على الله بلا علم في أفعاله ومخلوقاته؛ فيقولون: سبب وجود هذا وهذا كذا؛ وهو لا يُعلم أنه سبب له كوناً، ولا شرعاً.

ويشمل أيضًا القول على الله بلا علم في أحكامه؛ مثل أن يقول: (هذا حرام)؛ وهو لا يعلم أن الله حرمه؛ أو (واجب)، وهو لا يعلم أن الله أوجبه؛ وهم كثيرون جداً؛ ومنهم العامة، ومنهم أدياء العلم الذي يظنون أنهم علماء وليس عندهم علم؛ ومن الأشياء التي مرّت عليّ قريباً وهي غريبة: أن رجلاً ذهب إلى إمام مسجد ليكتب له الطلاق؛ فقال له: «طلق امرأتك طلقتين؛ لأنّي لا أكتب طليقة واحدة؛ لأن الله يقول: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]»؛ فقال له الرجل: «أكتب أبي طلقت امرأتي مرتين»؛ وهذا جهل مركب منافٍ لمعنى الآية؛ لأن معناها أن الطلاق الذي يملك فيه الرجعة هو الطليقة الأولى والطلقة الثانية؛ فإن طلقها الثالثة لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره.

فالقول على الله بلا علم في ذاته، أو أسمائه، أو صفاته، أو أفعاله، أو أحكامه، كل ذلك من أوامر الشيطان؛ والغالب أنه لا يحمل على ذلك إلا محبة الشرف، والسيادة، والجاه؛ وإلا لو كان عند الإنسان تقوى للترزم الأدب مع الله عز وجل، ولم يتقدم بين يدي الله ورسوله ﷺ، وصار لا يقول على الله إلا ما يعلم.

فإذا قال قائل: أستم تبيحون الفتوى بالظن عند تعذر اليقين؟

فالجواب: بلى؛ بشرط أن يكون لهذا الظن أساس شرعي - من اجتهاد، أو تقليد لمن هو أهل لذلك - يبنى عليه؛ فإذا أفتينا بالظن لتعذر اليقين فقد أفتينا بما أذن الله لنا فيه؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَنقُضْ

الله مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴿[التغابن: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]؛ ومعلوم أن القول بغلبة الظن خير من التوقف؛ وكثير من مسائل الفقه التي تكلّم فيها الفقهاء، واختلفوا فيها من هذا الباب؛ لأنها لو كانت يقينية لم يحصل فيها اختلاف؛ ثم إن الشيء قد يكون يقيناً عند شخص لإيمانه، وكثرة علمه، وقوة فهمه؛ ومظنوناً عند آخر لنقصه في ذلك.

٥ - ومنها: تحريم الفتوى بلا علم؛ فإن المفتي يقول على الله، ويعبر عن شرع الله؛ وقد جاء ذلك صريحاً في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

٦ - ومنها: ضلال أهل التأويل في أسماء الله وصفاته؛ لأنهم قالوا على الله بلا علم.

٧ - ومنها: وجوب تعظيم الله عز وجل؛ لأنه تعالى حرم القول عليه بلا علم تعظيماً له وتأديباً معه؛ وقد قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١].



قال الله تعالى:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كُنَّا آبَاءَهُمْ لَا يَقُولُونَ شَيْئًا وَلَا يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠]

التفسير

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ﴾؛ ﴿قِيلَ﴾ مبني وأصلها «قُول»؛ لكن صار فيها إعلال؛ وهي أن الواو مكسورة فقلبت ياءً، فكسر ما قبلها للمناسبة؛ و﴿لَهُمُ﴾ أي: للكفار.

قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ عقيدة، وقولاً، وفعلاً؛ و﴿مَا﴾ اسم موصول يفيد العموم فتشمل جميع ما أنزل الله على رسوله ﷺ من الكتاب والحكمة؛ وقد قال كثير من أهل العلم: «الحكمة» هي السنة؛ فإذا قيل لهم هذا القول لا يلبثون ولا يقبلون؛ بل يكابرون.

قوله تعالى: ﴿قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾؛ ﴿بَلْ﴾ هذه: للإضراب الإبطالي؛ يعني: قالوا مبطلين هذا القول الذي قيل لهم: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾؛ ﴿مَا﴾ اسم موصول؛ ﴿أَلْفَيْنَا﴾ أي: وجدنا، كما قال تعالى في آية أخرى: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [لقمان: ٢١]؛ والقرآن يفسر بعضه بعضاً.

وقوله تعالى: ﴿مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ يعني ما وجدناهم عليه من العقيدة والعمل، حقاً كان

أو باطلاً؛ و﴿آبَاءَنَا﴾ يشمل الأدنى منهم والأبعد؛ وجوابهم هذا باطل خطأ؛ ولهذا أبطله الله تعالى في قوله: ﴿أُولَئِكَ كَانُوا آبَاءَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠]؛ والمعنى: أيتبعون آباءهم ولو كان آباؤهم في هذه الحال التي لا يستحقون أن يتبعوا فيها لا يعقلون شيئاً؛ والمراد بالعقل هنا: عقل الرشد؛ لا عقل الإدراك؛ فأباؤهم أذكاء، ويدركون ما ينفعهم وما يضرهم؛ لكن ليس عندهم عقل رشد - وهو حسن تصرف -.

وقوله تعالى: ﴿شَيْئًا﴾ نكرة في سياق النفي؛ والنكرة في سياق النفي للعموم.

فإذا قال قائل: إذا كانت للعموم فمعنى ذلك أنهم لا يعقلون شيئاً حتى من أمور الدنيا مع أنهم في أمور الدنيا يحسنون التصرف: فهم يبيعون، ويشتررون، ويتحرون الأفضل والأحسن لهم؟

فيقال: هذا ليس بشيء بالنسبة إلى ما يتعلق بأمور الآخرة؛ أو يقال: إن المراد بهذا العموم الخصوص؛ أي: لا يعقلون شيئاً من أمور دينهم لأن المقام هنا مقام مناجاة وعمل، وليس مقام دنيا، وبيع، وشراء؛ فيكون المراد بقوله تعالى: ﴿شَيْئًا﴾ شيئاً من أمور الآخرة؛ وكلا الاحتمالين يرجع إلى معنى واحد.

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ أي: لا يعملون عمل العالم المهتدي؛ وبهذا انتفى عنهم الرشد في العمل؛ والعلم في طريق لا يستحقون أن يتبعوا؛ ولهذا جاءت همزة الإنكار في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ كَانُوا آبَاءَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾؛ وأقرب شبه هؤلاء الآية التي بعدها.

الفوائد:

١ - من فوائد الآيات: ذم التعصب بغير هدى؛ لقوله تعالى: ﴿بَلْ نَسَبُوا مَا أَفْتِنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾؛ مع أن آباءهم لا عقل عندهم، ولا هدى.

٢ - ومنها: أن من تعصب لمذهب مع مخالفة الدليل ففيه شبه من هؤلاء؛ والواجب أن الإنسان إذا قيل له: «اتبع ما أنزل الله» أن يقول: «سمعنا وأطعنا».

٣ - ومنها: أنه لا يجب الانقياد إلا لما أنزل الله - وهو الكتاب، والحكمة -.

٤ - ومنها: بيان عناد هؤلاء المستكبرين الذين إذا قيل لهم: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ قالوا: ﴿بَلْ نَسَبُوا مَا أَفْتِنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ دون أن يقيموا برهاناً على صحته.

٥ - ومنها: أن كل من خالف الحق وما أنزل الله فليس بعاقل، وليس عنده هدى؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾.



❖ قال الله تعالى:

﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءٌ وَنِدَاءٌ صُمُّ بُكْمٌ عُمْى فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ﴾ يعني: كمثل الراعي الذي ينادي. قوله تعالى: ﴿بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءٌ وَنِدَاءٌ﴾ وهم البهائم؛ فهؤلاء مثلهم كمثل إنسان يدعو بهائم لا تفهم إلا الصوت دعاءً، ونداءً؛ و«الدعاء»: إذا كان يدعو شيئاً معيناً باسمه؛ و«النداء»: يكون للعموم؛ هناك بهائم يسميها الإنسان باسمها؛ بحيث إذا ناداها بهذا الاسم أقبلت إليه؛ والنداء العام لجميع البهائم هذا لا يختص به واحدة دون أخرى؛ فتقبل الإبل جميعاً؛ لكن مع ذلك لا تقبل على أساس أنها تعقل، وتفهم، وتهدي؛ ربما يناديها لأجل أن ينحرها؛ هؤلاء الكفار مثلهم - في كونهم يتبعون آباءهم بدون أن يفهموا هذه الحال التي عليها آباؤهم - كمثل هذا الناقع بالماشية التي لا تسمع إلا دعاءً ونداءً.

قوله تعالى: ﴿صُمُّ﴾ جمع أصم؛ وهو الذي لا يسمع؛ وهي خبر مبتدأ محذوف؛ والتقدير: هم صم؛ و﴿بُكْمٌ﴾ جمع أبكم؛ وهو الذي لا ينطق؛ و﴿عُمْى﴾ جمع أعمى؛ وهو الذي لا يبصر؛ أي فهم صم عن سماع الحق؛ ولكن سماع غيره لا فائدة منه؛ فهو كالعدم؛ وهم بُكْمٌ لا ينطقون بالحق؛ ونطقهم بغير الحق كالعدم؛ لعدم نفعه؛ وهم كذلك عُمى لا يبصرون الحق؛ وإبصارهم غير الحق لا يتفعون به. قوله تعالى: ﴿فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ أي: لكونهم صمّاً بكماً عمياً فهم لا يعقلون عقل رشد - وإن كان عندهم عقل إدراك؛ فلعدم انتفاعهم بعقولهم نفى الله عنهم العقل؛ وَرَتَّبَ الله انتفاء العقل عنهم على كونهم صمّاً بكماً عمياً؛ لأن هذه الخواص وسيلة العقل والإدراك.

الفوائد:

- ١ - من فوائد الآية: أن هؤلاء في اتباع آبائهم مثل البهائم التي تستجيب للناقع وهي لا تسمع إلا صوتاً دعاءً ونداءً؛ لا تسمع شيئاً تعقله وتعرف فائدته ومضرة مخالفته.
- ٢ - ومنها: أن هؤلاء قد طبع الله على قلوبهم فلا يسمعون ما يدعون إليه من حق، ولا يقولون به؛ فهُمْ: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمْى فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾.
- ٣ - ومنها: أن هؤلاء أمثالاً يدعون بدعوى الجاهلية، كأولئك الذين يدعون إلى القومية: فإن مثلهم كمثل الذي ينق بما لا يسمع إلا دعاءً ونداءً؛ وهذه الدعوى لا يفكر الدعاة لها فيما يترتب عليها من تفريق المسلمين، وتمزيق وحدتهم، وكونهم يجعلون الرابطة هي اللغة، أو القومية،

فيدخل فيها غير المسلم ممن تشملهم القومية، ويخرج بها مسلمون كثيرون ممن لا تشملهم القومية؛ لكن الرابطة الدينية التي قال الله سبحانه وتعالى فيها: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]؛ هذه تدخل جميع المؤمنين - ولو من غير العرب -؛ وتخرج من ليس بمؤمن - ولو كان عربياً -؛ فهذا إبراهيم عليه السلام قال الله عز وجل عنه: ﴿وَمَا كَانَتْ آسَافَةً ابْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٤]؛ وقد حثنا الله عز وجل على التأسي بإبراهيم عليه السلام، حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [الممتحنة: ٤]، ولما قال نوح عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ مِنِّي وَلَدِي فَأَنزِلْ عَلَيَّ مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ وَلَهُ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الرِّيحُ تُنَادِي زُكْرًا﴾ [هود: ٤٥]؛ قال الله عز وجل له: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِن أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: ٤٦]؛ فكون الناس انجرفوا في هذه الدعوى الباطلة - دعوى القومية - هو داخل في هذه الآية: أنهم كمثل الذي ينقض بها لا يسمع إلا دعاءً ونداءً.



❀ قال الله تعالى:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ
وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿البقرة: ١٧٢﴾

❀ التفسير ❀

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ سبق الكلام على ذكر فوائد تصدير الخطاب بالنداء، وبوصف الإيمان للمنادى؛ وتصدير الحكم بالنداء يدل على الاهتمام به؛ لأن النداء يستلزم انتباه المنادى.

قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾: الأمر هنا للامتنان والإباحة؛ و﴿مِن﴾ هنا الظاهر أنها لبيان الجنس؛ لا للتبويض؛ والمراد بـ «الطيب»: الحلال في عينه وكسبه؛ وقيل: المراد بـ «الطيب»: المستلذ والمستطاب.

قوله تعالى: ﴿وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ﴾؛ «الشكر» في اللغة: الثناء؛ وفي الشرع: القيام بطاعة المنعم؛ وإنها فسرناها بذلك؛ لأن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِن الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ [المؤمنون: ٥١]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ﴾»^(١)؛ فالشكر الذي أمر به المؤمنون بإزاء العمل الصالح الذي

(١) صحيح مسلم (١٠١٥)، والترمذي (٢٩٨٩)، وأحمد في «مسنده» (٨٣٣٠).

أمر به المرسلون؛ والقرآن يفسر بعضه بعضاً.

قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فُصِّلَتْ: ٣٧]؛ ﴿إِنْ﴾ شرطية؛ وفعل الشرط: ﴿كُنْتُمْ﴾؛ و﴿إِيَّاهُ﴾ مفعول لـ ﴿تَعْبُدُونَ﴾ مقدم؛ وجملة: ﴿تَعْبُدُونَ﴾ خبر كان؛ وجواب الشرط: قيل: إنه لا يحتاج في مثل هذا التعبير إلى جواب؛ وهو الصحيح؛ وقيل: إن جوابها محذوف يفسره ما قبله؛ والتقدير: إن كنتم إياه تعبدون فاشكروا له؛ و«العبادة»: هي التذلل لله عز وجل بالطاعة؛ وذلك بفعل أوامره، واجتناب نواهيه؛ مأخوذة من قولهم: طريق معبد - يعني مذللاً للسالكين -؛ يعني: إن كنتم تعبدونه حقاً فكلوا من رزقه، واشكروا له.

القوائد:

- ١ - من فوائد الآيت، فضيلة الإيثار؛ حيث وجه الله الخطاب إلى المؤمنين، فهم أهل لتوجيه الخطاب إليهم؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾.
- ٢ - ومنها: الأمر بالأكل من طيبات ما رزق الله؛ لقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ﴾؛ وهو للوجوب إن كان الهلاك، أو الضرر بترك الأكل.
- ٣ - ومنها: أن الخبائث لا يؤكل منها؛ لقوله تعالى: ﴿مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾؛ والخبائث محرمة؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾.
- ٤ - ومنها: أن ما يحصل عليه المرء من مأكول فإنه من رزق الله؛ وليس للإنسان فيه إلا السبب فقط؛ لقوله تعالى: ﴿مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ٥٧].
- ٥ - ومنها: توجيه المرء إلى طلب الرزق من الله عز وجل؛ لقوله تعالى: ﴿مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾؛ فإذا كان هذا الرزق من الله سبحانه وتعالى فلنطلبه منه مع فعل الأسباب التي أمرنا بها.
- ٦ - ومنها: وجوب الشكر لله؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ﴾.
- ٧ - ومنها: وجوب الإخلاص لله في ذلك؛ يؤخذ ذلك من اللام في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ﴾.
- ٨ - ومنها: أن الشكر من تحقيق العبادة؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾.
- ٩ - ومنها: وجوب الإخلاص لله في العبادة؛ يؤخذ ذلك من تقديم المفعول في قوله تعالى: ﴿إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾.

١٠ - ومنها: إثبات رحمة الله سبحانه وتعالى بعباده من وجهين:

أولاً: من أمره إياهم بالأكل من الطيبات؛ لأن بذلك حفظاً لصحتهم.

ثانياً: من قوله تعالى: ﴿مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾؛ فإن الرزق بلا شك من رحمة الله.

١١ - ومنها: الرد على الجبرية من قوله تعالى: ﴿كُلُوا﴾، و﴿وَأَشْكُرُوا﴾، و﴿تَعْبُدُونَ﴾؛

كل هذه أضيفت إلى فعل العبد؛ فدل على أن للعبد فعلاً يوجه إليه الخطاب بإيجاده؛ ولو كان ليس

للعبد فعل لكان توجيه الخطاب إليه بإيجاده من تكليف ما لا يطاق.

١٢ - ومنها: التنديد بمن حرموا الطيبات، كأهل الجاهلية الذين حرموا السائبة، والوصيلة، والحام.



❁ قال الله تعالى:

﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ، لَعَنَ اللَّهُ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٧٣]

❁ التفسير ❁

مناسبة هذه الآية لما قبلها واضحة؛ لأنه لما أمر بالأكل من الطيبات بين ما حرم علينا من الخبائث.

قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ﴾؛ ﴿ إِنَّمَا ﴾ أداة حصر؛ و«الحصر» إثبات الحكم في المذكور، ونفيه عما سواه؛ فالتحريم محصور في هذه الأشياء؛ والمعنى: ما حرم عليكم إلا الميتة...؛ و«التحريم»: بمعنى المنع؛ ومعنى ﴿ حَرَّمَ عَلَيْكُم ﴾ أي: منعكم؛ أي: حرم عليكم أكلها؛ والدليل أنه حرم أكلها الآية التي قبلها: ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ [البقرة: ١٧٢]؛ ثم قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ﴾؛ فكانه قال: «كلوا» ثم استثنى فقال: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ... ﴾ أي: فلا تأكلوها؛ و«الْمَيْتَةَ» في اللغة: ما مات حتف أنفه - يعني بغير فعل من الإنسان - أما في الشرع: فهي ما مات بغير ذكاة شرعية، كالذي مات حتف أنفه؛ أو ذبح على غير اسم الله؛ أو ذبح ولم ينهر الدم؛ أو ذكاه من لا تحل تذكيته، كالمجوسي، والمرتد.

قوله تعالى: ﴿ وَالْدَّمَ ﴾ يعني: وحرم عليكم الدم؛ و«الدم» معروف؛ والمراد به هنا: الدم المسفوح دون الذي يبقى في اللحم، والعروق، ودم الكبد، والقلب؛ لقوله تعالى: ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

قوله تعالى: ﴿ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ ﴾ أي: وحرم عليكم لحم الخنزير؛ و«الخنزير»: حيوان معروف قدر؛ قيل: إنه يأكل العذرات.

قوله تعالى: ﴿ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ﴾ يعني: وحرم عليكم ما أهلك به لغير الله؛ و«الإهلاك»: هو رفع الصوت؛ ومنه الحديث: «إِذَا اسْتَهْلَ الْمُؤَلُّودُ وَرِثَ»^(١)؛ والمراد به هنا: ما ذكر عليه اسم غير

(١) صحيح: رواه أبو داود (٢٩٢٠)، وابن ماجه (٢٧٥٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٦٥٧٥)، وصححه الألباني

الله عند ذبحه مثل أن يقول: «باسم المسيح»، أو «باسم محمد»، أو «باسم جبريل»، أو «باسم اللات»، ونحو ذلك.

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾: فيها قراءتان: بكسر النون؛ وضمها؛ فأما الكسر فعلى القاعدة من أنه إذا التقى ساكنان كسر الأول منهما؛ وأما الضم فمن أجل الإتيان لضمه الطاء؛ و﴿مَنْ﴾ هنا شرطية؛ و﴿أَضْطَرَّ﴾ فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله؛ أي: ألجأته الضرورة للأكل؛ والضرورة فوق الحاجة؛ فالحاجة كمال؛ والضرورة ضرورة يكون الضرر منها.

قوله تعالى: ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ بنصب ﴿غَيْرَ﴾ على الحال من نائب الفاعل في ﴿أَضْطَرَّ﴾؛ و«الباغى» الطالب لأكل الميتة من غير ضرورة؛ و«العادي»: المتجاوز لقدر الضرورة؛ هذا هو الراجح في تفسيرهما؛ ويؤيده قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣]؛ والله سبحانه وتعالى أباح لنا الميتة بثلاثة شروط:

١- الضرورة.

٢- أن لا يكون مبتغياً؛ أي: طالباً لها.

٣- أن لا يكون متجاوزاً للحد الذي تندفع به الضرورة.

وبناءً على هذا؛ ليس له أن يأكل حتى يشبع إلا إذا كان يغلب على ظنه أنه لا يجد سواها عن قرب؛ وهذا هو الصحيح؛ ولو قيل: بأنه في هذه الحال يأكل ما يسد رمقه، ويأخذ شيئاً منها يحمله معه - إن اضطر إليه أكل، وإلا تركه - لكان قولاً جيداً.

قوله تعالى: ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾: هذا جواب ﴿فَمَنْ﴾؛ وقرن بالفاء؛ لأن الجملة اسمية؛ وإذا كان جواب الشرط جملة اسمية وجب قرنهما بالفاء؛ وقوله تعالى: ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ أي: فلا عقوبة عليه، أو فلا جناح.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾؛ هذا تعليل للحكم؛ فالحكم انتفاء الإثم؛ والعلة: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾؛ ﴿غَفُورٌ﴾ يحتمل أن تكون صيغة مبالغة - وقد ورد أن من صيغ المبالغة «فعلول» - لكثرة مغفرته سبحانه وتعالى، وكثرة من يغفرونهم؛ فالكثرة هنا واقعة في الفعل وفي المحل؛ في الفعل: كثرة غفرانه لذنوب عباده؛ وفي المحل: كثرة المغفور لهم؛ ويحتمل أن تكون صفة مشبهة؛ و«الغفور» مأخوذ من الغفر؛ وهو الستر مع الوقاية؛ وليس الستر فقط؛ ومنه سمي «المغفر»: الذي يغطي به الرأس عند الحرب؛ لأنه يتضمن الستر والوقاية؛ ويدل لذلك قوله تعالى إذا خلا بعبده المؤمن يوم القيامة وحاسبه: «قَدْ سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَا غَفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ»^(١).

وقوله تعالى: ﴿الرَّحِيمُ﴾ صيغة مبالغة، أو صفة مشبهة من الرحمة؛ والرحمة صفة من صفات

في «صحيح الجامع» (٣٢٨).

(١) رواه البخاري (٢٣٠٩)، ومسلم (٢٧٦٨).

الله سبحانه وتعالى الذاتية الفعلية؛ فهي باعتبار أصل ثبوتها لله صفة ذاتية؛ وباعتبار تجدد من يرحمه الله صفة فعلية؛ ولهذا علقها الله سبحانه وتعالى بالمشيئة في قوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [العنكبوت: ٢١] فهي صفة حقيقية ثابتة لله عز وجل؛ وأهل التأويل - والأصح أن نسميهم أهل التحريف - يقولون: إن الرحمة غير حقيقية؛ وأن المراد برحمة الله: إحسانه؛ أو إرادة الإحسان؛ فيفسرونها إما بالإرادة؛ وإما بالفعل؛ وهذا لا شك أنه خطأ؛ وحجتهم: أنهم يقولون: إن الرحمة رقة ولين؛ والرقة واللين لا تناسبان عظمة الخالق سبحانه وتعالى؛ فنقول لهم: إن هذه الرحمة رحمة المخلوق؛ أما رحمة الخالق فإنها تليق به سبحانه وتعالى؛ ولا تتضمن نقصاً؛ فهو ذو رحمة بالغة، وسلطان تام؛ فلا يرد بأسه عن القوم المجرمين.

وهنا مسائل تتعلق بالآية:

- ١ - نجاسة الميتة حسية.
- ٢ - الذي يعيش في البر والبحر يعطى حكم البر تغليياً لجانب الحظر.
- ٣ - بالنسبة لميتة الأدمي - إذا اضطر إليها الإنسان - اختلف فيها أهل العلم؛ فالمشهور عند الحنابلة: أنه لا يجوز أن يأكلها - ولو اضطر -؛ وقالت الشافعية: «إنه يجوز أكلها عند الضرورة» - وهو الصحيح -.
- ٤ - كل المحرمات إذا اضطر إليها وزالت بها الضرورة كانت مباحة؛ قلنا: «وزالت بها الضرورة» احترازاً عما لا تزول به الضرورة، كما إذا ما اضطر الإنسان إلى أكل سم - فلا يجوز أن يأكل -؛ لأنه لا تزول بها ضرورته؛ بل يموت به؛ ولو اضطر إلى شرب خمر لعطش لم يحل له؛ لأنه لا تزول به ضرورته؛ ولذلك لو احتاج إلى شربه لدفع لقمة غص بها حل له؛ لأنه تزول به ضرورته.

الفوائد:

- ١ - من فوائد الآيات: تحريم الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وما أهل به لغير الله.
- ٢ - ومنها: أن التحريم والتحليل إلى الله؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾.
- ٣ - ومنها: حصر المحرمات في هذه الأشياء الأربعة: الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وما أهل به لغير الله؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا﴾؛ لأنها أداة حصر؛ لكن هذا الحصر قد يُبين أنه غير مقصود؛ لأن الله حرم في آية أخرى غير هذه الأشياء: حرم ما ذبح على النصب - وليس من هذه الأشياء -؛ وحرم النبي ﷺ «كل ذي ناب من السباع»^(١)، «وكل ذي مخلب من الطير»^(٢) - وليس داخلياً في هذه الأشياء -؛ وحرم النبي ﷺ الحمر الأهلية - وليس داخلياً في هذه الأشياء -؛ فيكون هذا الحصر

(١) رواه البخاري (٥٢٠٧)، ومسلم (١٩٣٢).

(٢) رواه مسلم (١٩٣٤)، والترمذي (١٤٧٤)، والنسائي (٤٣٤٨).

غير مقصود بدلالة القرآن والسنة.

٤ - ومن فوائد الآية: تحريم جميع الميتات؛ لقوله تعالى: ﴿الْمَيْتَةَ﴾؛ و«أل» هذه للعموم إلا أنه يستثنى من ذلك السمك والجراد - يعني: ميتة البحر، والجراد -؛ للأحاديث الواردة في ذلك؛ والمحرم هنا هو الأكل؛ لقول النبي ﷺ في الميتة: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا»^(١)؛ ويؤيده أن الله سبحانه وتعالى قال هنا: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ٥٧]، ثم قال تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ﴾؛ لأن السياق في الأكل؛ ويدخل في تحريم أكل الميتة جميع أجزائها.

٥ - ومن فوائد الآية: تحريم الدم المسفوح؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْدَّمَ﴾.

٦ - ومنها: تحريم لحم الخنزير؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ﴾؛ وهو شامل لشحمه وجميع أجزائه؛ لأن اللحم المضاف للحيوان يشمل جميع أجزائه؛ لا يختص به جزء دون جزء؛ اللهم إلا إذا قرُن بغيره، مثل أن يقال: «اللحم، والكبد»، أو «اللحم، والأمعاء»، فيخرج منه ما خصص.

٧ - ومنها: تحريم ما ذكر اسم غير الله عليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾.

٨ - ومنها: تحريم ما ذبح لغير الله؛ ولو ذكر اسم الله عليه، مثل أن يقول: «بسم الله والله أكبر؛ اللهم هذا للصنم الفلاني»؛ لأنه أهل به لغير الله.

٩ - ومنها: أن الشرك قد يؤثر الخبث في الأعيان - وإن كانت نجاسته معنوية -؛ هذه البهيمة التي أهل لغير الله بها نجسة خبيثة محرمة؛ والتي ذكر اسم الله عليها طيبة حلال؛ تأمل خطر الشرك، وأنه يتعدى من المعاني إلى المحسوسات؛ وهو جدير بأن يكون كذلك؛ لهذا قال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَءُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة: ٢٨] مع أن بدن المشرك ليس بنجس؛ لكن لقوة خبثه المعنوي، وفساد عقيدته وطويته صار مؤثراً حتى في الأمور المحسوسة.

١٠ - ومن فوائد الآية: فضيلة الإخلاص لله.

١١ - ومنها: أن الضرورة تبيح المحظور؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾؛ ولكن هذه الضرورة تبيح المحرم بشرطين:

الشرط الأول: صدق الضرورة بحيث لا يندفع الضرر إلا بتناول المحرم.

الشرط الثاني: زوال الضرورة به حيث يندفع الضرر.

فإن كان يمكن دفع الضرورة بغيره لم يكن حلالاً، كما لو كان عنده ميتة ومذكاة، فإن الميتة لا تحل حينئذ؛ لأن الضرورة تزول بأكل المذكاة؛ ولو كان عطشان وعنده كأس من خمر لم يحل له شربها؛ لأن ضرورته لا تزول بذلك؛ إذا لا يزيده شرب الخمر إلا عطشاً؛ ولهذا لو غص بلمقدة

وليس عنده ما يدفعها به إلا كأس خمر كان شربها لدفع اللقمة حلالاً.

١٢ - ومن فوائد الآية: إثبات رحمة الله عز وجل؛ لأن من رحمة الله أن أباح المحرم للعبد لدفع ضرورته.

١٣ - ومنها: أن الأعيان الخبيثة تنقلب طيبة حين يحكم الشرع بإباحتها على أحد الاحتمالين؛ فإن جَلَّ الميتة للمضطر يحتمل حالين:

الأولى: أن نقول: إن الله على كل شيء قدير؛ فالذي جعلها خبيثة بالموت بعد أن كانت طيبة حال الحياة قادر على أن يجعلها عند الضرورة إليها طيبة، مثل ما كانت الحمير طيبة تؤكل حال حلها، ثم أصبحت بعد تحريمها خبيثة لا تؤكل؛ فالله سبحانه وتعالى هو خالق الأشياء، وخالق صفاتها، ومغيرها كيف يشاء؛ فهو قادر على أن يجعلها إذا اضطر عبده إليها طيبة.

الحال الثانية: أنها ما زالت على كونها خبيثة؛ لكنه عند الضرورة إليها يباح هذا الخبيث للضرورة؛ وتكون الضرورة واقية من مضرتها؛ فتناولها للضرورة مباح؛ وضررها المتوقع تكون الضرورة واقية منه.

والحالان بينهما فرق؛ لأنه على الحال الأولى انقلبت من الرجس إلى الطهارة؛ وعلى الحال الثانية هي على رجسيتها لكن هناك ما بقي مضرتها - وهو الضرورة -؛ وهذه الحال أقرب؛ لأنه لو كان عند الضرورة يزول خبثها لكانت طيبة تحل للمضطر وغيره؛ ويؤيده الحسن: فإن النفس كلما كانت أشد طلباً للشيء كان هضمه سريعاً؛ بحيث لا يتضرر به الجسم؛ وانظر إلى نفسك إذا أكلت طعاماً على طعام يتأخر هضم الأول، والثاني - مع ما يحصل فيه من الضرر -؛ لكن إذا أكلت طعاماً وأنت جائع فإنه ينهضم بسرعة؛ ويشهد لهذا ما يروى عن صهيب الرومي أنه كان في عينيه رمد؛ فجيء إلى النبي ﷺ بتمر وهو حاضر؛ فأكل منه النبي ﷺ، فأراد صهيب أن يأكل منه، فقال له النبي ﷺ: «تَأْكُلُ تَمْرًا وَبِكَ رَمَدٌ» - لأن المعروف أن التمر يزيد في وجع العين - فقال: «إني أمضغ من ناحية أخرى»^(١) أي: إذا كانت اليمنى هي المريضة بالرمد أمضغه على الجانب الأيسر؛ فضحك النبي ﷺ، ومكنه من أكله.

قال ابن القيم رحمه الله: «إن الحكمة في أن الرسول مكنه - مع أن العادة أن هذا ضرر -؛ لأن قوة طلب نفسه له يزول بها الضرر: ينهضم سريعاً، ويتفاعل مع الجسم، ويذهب ضرره».

١٤ - ومن فوائد الآية: أن من تناول المحرم بدون عذر فهو آثم؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَأْكُلُوا﴾ فعلم منها أن من كان غير مضطر فعليه إثم.

١٥ - ومن فوائد الآية عند بعض أهل العلم: أن العاصي بسفره لا يترخص؛ لقوله تعالى:

(١) حسن: رواه ابن ماجه (٣٤٤٣)، والبيهقي في «الكبرى» (١٩٣٤٧)، وحسنه الألباني في تعليقه على السنن.

﴿غَيْرَ بَاجٍ وَلَا عَادٍ﴾ فإنهم قالوا: إن المراد بـ«الباجي»: الخارج عن الإمام؛ و«العادي»: العاصي بسفره؛ وقالوا: إن العاصي بسفره؛ أو الباجي على الإمام لا يترخص بأي رخصة من رخص السفر: فلا يقصر الصلاة، ولا يمسح الخف ثلاثة أيام، ولا يأكل الميتة، ولا يفطر في رمضان؛ وهذه المسألة فيها خلاف بين أهل العلم تفصيله في كتب الفقه.

تنبيه:

قد يقال إنه يستفاد من إباحة المحرم عند الضرورة: وجوب تناوله؛ لأن المحرم لا ينتهك إلا بواجب؛ وهذه قاعدة ذهب إليها بعض أهل العلم: قال: إن المحرم إذا انتهك فهو دليل على الوجوب، مثلما قالوا في وجوب الختان: فقد أخذ بعض العلماء الوجوب من هذه القاعدة، قالوا: إن الأصل أن قطع الإنسان شيئاً من بدنه حرام؛ والختان قطع شيء من بدنه؛ ولا ينتهك المحرم إلا لشيء واجب؛ فقرروا وجوب الختان من هذه القاعدة؛ ولكنها غير مُطَرَّدة؛ ولهذا يجوز للمسافر أن يفطر في رمضان؛ والفطر انتهاك محرم مع أن الفطر ليس بواجب.

١٧ - ومن فوائد الآيات: إثبات اسمين من أسماء الله؛ وهما: «الغفور» و«الرحيم»، وما تضمناه من صفة.

١٨ - ومنها: إثبات ما ذكره أهل السنة والجماعة من أن أسماء الله سبحانه وتعالى المتعدية يستفاد منها ثبوت تلك الأحكام المأخوذة منها؛ فالأسماء المتعدية تتضمن الاسم، والصفة، والأثر - الذي هو الحكم المترتب عليه -؛ والعلماء يأخذون من مثل هذه الآية ثبوت الأثر - وهو الحكم -؛ لأنه لكونه غفوراً رحيمًا غفر لمن تناول هذه الميتة لضرورته، ورحمه بحلها؛ فيكون في هذا دليل واضح على أن أسماء الله عز وجل تدل على «الذات» الذي هو المسمى؛ و«الصفة»؛ و«الحكم»، كما قال بذلك أهل العلم - رحمهم الله -.

تنبيه:

ما أهل به لغير الله أنواع:

النوع الأول: أن يهل بها لغير الله فقط، مثل أن يقول: باسم جبريل، أو محمد، أو غيرهما؛ فالذبيحة حرام بنص القرآن - ولو ذبحها الله -.

النوع الثاني: أن يهل بها لله ولغيره، مثل أن يقول: «باسم الله واسم محمد»؛ فالذبيحة حرام أيضًا؛ لأنه اجتمع مبيح وحافظ؛ فغلب جانب الحظر.

النوع الثالث: أن يهل بها باسم الله، وينوي به التقرب والتعظيم لغيره؛ فالذبيحة حرام أيضًا؛ لأنه شرك.

وهل يكون ذبح الذبيحة للضيف إهلاً بها لغير الله؟

الجواب: إن قصَدَ بها إكرام الضيف فلا يدخل بلا شك، كما لو ذبح الذبيحة لأولاده ليأكلوها،

وإن قصد بذلك التقرب إليه وتعظيمه تعظيم عبادة فإنه شرك، كالمذبح على النصب تمامًا، فلا يحل أكلها؛ وقد كان بعض الناس - والعياذ بالله - إذا قدم رئيسهم أو كبيرهم يذبحون بين يديه القرابين تعظيمًا له - لا ليأكلها، ثم ترك للناس - وهذا يكون قد ذبح على النصب؛ فلا يحل أكله؛ ولو ذكر اسم الله عليه.

النوع الرابع: أن لا يهل لأحد؛ أي: لم يذكر عليها اسم الله، ولا غيره؛ فالذبيحة حرام أيضًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ولقول النبي ﷺ: «مَا أَتَاهُ الدَّمُ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا»^(١).



❁ قال الله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتُرُونَ بِهِ
ثَمًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ
يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٤]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ...﴾: جملة مكونة من ﴿إِنَّ﴾ الدالة على التوكيد؛ و﴿الَّذِينَ﴾ اسمها؛ و﴿أُولَٰئِكَ﴾: «أولاء» مبتدأ ثانٍ؛ وجملة: ﴿مَا يَأْكُلُونَ﴾ خبر المبتدأ الثاني؛ والجملة من المبتدأ والخبر خبر ﴿إِنَّ﴾.

وقوله تعالى: ﴿يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ أي: يخفون؛ ﴿مِنَ الْكِتَابِ﴾: «أل» إما أن تكون للعهد؛ أو للجنس؛ فإن قلنا: «للعهد» فالمراد بها: التوراة؛ ويكون المراد ب﴿الَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾ اليهود؛ لأنهم كتموا ما علموه من صفات النبي ﷺ؛ وإن قلنا: إن «أل» للجنس، شمل جميع الكتب: التوراة، والإنجيل، وغيرها؛ ويكون ﴿الَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾ يشمل اليهود، والنصارى، وغيرهما؛ وهذا أرجح لعمومه.

وقوله تعالى: ﴿مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ﴾ أي: على رسله؛ فإن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ﴾ [الحديد: ٢٥]؛ فكل رسول فإن معه كتابًا من الله عز وجل يهدي به الناس.

قوله تعالى: ﴿وَيَشْتُرُونَ بِهِ﴾ يعني: يأخذون بها أنزل الله؛ ويجوز أن يكون الضمير عائداً

على الكتم؛ يعني: يأخذون بهذا الكتم.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَقْلِيلًا﴾: هذا الثمن إما المال؛ وإما الجاه، والرياسة؛ وكلاهما قليل بالنسبة لما في الآخرة.

قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ﴾: الاستثناء هنا مُقَرَّغٌ؛ والإشارة للبعيد بعد مرتبتهم، وانحطاطها، والتنفير منها.

قوله تعالى: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ يعني: لا يكلمهم تكليم رضا؛ فالنفي هنا ليس نفياً مطلقاً للكلام؛ ولكنه للكلام المطلق - الذي هو كلام الرضا؛ ﴿وَلَا يُرْكَبُهُمْ﴾ أي لا يشني عليهم بخير.

قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ «فعليل» هنا بمعنى مفعول؛ و«مؤلم» أي: موجه؛ والعذاب هو النكال والعقوبة.

الفوائد

١ - من فوائد الآيات؛ وجوب نشر العلم؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾؛ ويتأكد وجوب نشره إذا دعت الحاجة إليه بالسؤال عنه؛ إما بلسان الحال؛ وإما بلسان المقال.

٢ - ومنها؛ أن الكتب منزلة من عند الله؛ لقوله تعالى: ﴿مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنْ آلِ كِتَابٍ﴾.

٣ - ومنها؛ علو الله عز وجل؛ لقوله تعالى: ﴿مَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾؛ فإن لازم النزول من عنده أن يكون سبحانه وتعالى عالياً.

٤ - ومنها؛ أن هذا الوعيد على من جمع بين الأمرين: ﴿يَكْتُمُونَ﴾، و﴿وَنَشْتُرُونَ﴾؛ فأما

من كتم بدون اشتراء؛ أو اشترى بدون كتم فإن الحكم فيه يختلف؛ إذا كتم بدون اشتراء فقد قال

الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي

الْكِتَابِ ۖ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]؛ وهذا يدل على أن كتمان ما أنزل الله

من كبائر الذنوب؛ ولكن لا يستحق ما ذكر في الآية التي نحن بصدد تفسيرها؛ وأما الذين

يشترى بما أنزل الله من الكتاب ثمناً قليلاً بدون كتمان فقد قال الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ

الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يَبْخُسُونَ﴾ (١٥) أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ

وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبِطُلَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٥، ١٦].

فالناس في كتمان ما أنزل الله ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من يكتم العلم بخلاً به، ومنعاً لانتفاع الناس به.

والقسم الثاني: من يكتم العلم، ولا يبينه إلا لغرض دنيوي من مال، أو جاه، أو رئاسة، أو غير ذلك.

والقسم الثالث: من يكتم العلم بخلا به، ولا يبينه إلا لغرض دنيوي؛ فيجمع بين الأمرين؛ وهذا شر الأقسام؛ وهو المذكور في الآية التي نحن بصدد تفسيرها؛ وقد تبين عقوبة كل واحد من هذه الأقسام فيما سبق.

أما من أظهر العلم لله، وتعلم الله، فهذا هو خير الأقسام؛ وهو القسم الرابع الذي يبين بلسانه، وحاله، وقلمه، ما أنزل الله عز وجل؛ والذي يكتم خوفاً إذا كان سيئين في موضع آخر فلا بأس؛ أما الذي يكتم مطلقاً فهذا لا يجوز؛ فيجب أن يبين ولو قتل؛ إذا كان يتوقف بيان الحق على ذلك، كما جرى لبعض أهل السنة الذين صبروا على القتل في بيانها لتعينه عليهم.

٥ - ومن فوائد الآية: أن متاع الدنيا قليل - ولو كثر - لقوله تعالى: ﴿وَيَسْتُرُونَ بِهِ مِمَّا قَلِيلًا﴾.

٦ - ومنها: إطلاق المسبب على السبب؛ لقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ﴾ هم لا يأكلون النار؛ ولكن يأكلون المال؛ لكنه مال سبب للنار.

٧ - ومنها: إقامة العدل في الجزاء؛ لقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ﴾؛ فجعل عقوبتهم من النار بقدر ما أكلوه من الدنيا الذي أخذوه عوضاً عن العلم.

٨ - ومنها: إثبات كلام الله عز وجل؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ﴾؛ لأنه لو كان لا يتكلم لا معهم، ولا مع غيرهم، لم يكن في نفي تكليمه إياهم فائدة؛ فنفيه لتكليمه هؤلاء يدل على أنه يكلم غيرهم؛ وقد استدلل الشافعي رحمه الله بقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ﴾ [المطففين: ١٥] أي الفجار ﴿عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّحَجْرُونَ﴾ [المطففين: ١٥] بروية الأبرار له؛ لأنه ما حجب هؤلاء في حال السخط إلا لرؤية الأبرار في حال الرضا؛ إذ لو كان لا يرى مطلقاً لم يكن لذكر حجب الفجار فائدة؛ وكلام الله عز وجل هو الحرف والمعنى؛ فالله سبحانه وتعالى يتكلم بكلام بحروف وصوت؛ وأدلة هذا وتفصيله مذكور في كتب العقائد.

٩ - ومن فوائد الآية: أن الكلام من صفات الله الفعلية المتعلقة بمشيئته؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾؛ لأن تخصيصه بيوم القيامة يدل على أنه يتعلق بمشيئته؛ وهذه هي الصفات الفعلية؛ لكن أصل الكلام صفة ذاتية؛ لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال متكلماً.

١٠ - ومنها: إثبات يوم القيامة.

١١ - ومنها: أن يوم القيامة يُزكى فيه الإنسان؛ وذلك بالثناء القولي والفعلية؛ فإن الله يقول لعبده المؤمن حين يقرره بذنوبه: «سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ»^(١)؛ وأما الفعلية: فإن علامة الثناء أنه يعطى كتابه يمينه، ويشهد الناس كلهم على أنه من المؤمنين؛ وهذه تزكية بلا شك.

١٢ - ومنها: غلظ عقوبة هؤلاء بأن الله تعالى لا يكلمهم يوم القيامة، ولا يزيكهم؛ والمراد كلام

الرضا؛ وأما كلام الغضب؛ فإن الله تعالى يكلم أهل النار، كما قال تعالى: ﴿قَالَ أَخْسَأُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨].

١٣ - ومنها، إثبات الجزاء؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

١٤ - ومنها، أن عذاب هؤلاء الكافرين عذاب مؤلم: ألمًا نفسيًا، وألمًا جسمانيًا؛ فأما الألم النفسي: فدليلة قوله تعالى: ﴿قَالَ أَخْسَأُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨]؛ فهذا من أبلغ ما يكون من الإذلال الذي به الألم النفسي؛ وأما الألم البدني: فدليلة قول الله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَفِخَتْ جُلُودُهُمْ بِدَلَّتْهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٥٦]، وقوله تعالى: ﴿وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ﴾ [محمد: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ ۖ يُصْهِرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ ۚ وَلَهُمْ مَقْلِعٌ مِنْ حديدٍ ۖ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الحج: ١٩ - ٢٢].



❖ قال الله تعالى:

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ
بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾: المشار إليهم: ﴿الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٧٤]؛ و﴿اشْتَرَوْا﴾ بمعنى اختاروا؛ ولكنه عبر بهذا؛ لأن المشتري طالب راغب في السلعة؛ فكان هؤلاء - والعياذ بالله - طالبون راغبون في الضلالة بمنزلة المشتري؛ و﴿الضَّلَالَةَ﴾ هنا: كتمان العلم؛ فإنه ضلال؛ وأما «الهدى» فهو بيان العلم ونشره.

وقوله تعالى: ﴿بِالْهُدَى﴾: الباء هنا للعوض؛ ويقول الفقهاء: إن ما دخلت عليه الباء هو الثمن؛ سواء كان نقدًا، أم عينًا غير نقد؛ فإذا قلت: اشتريت منك دينارًا بثوب، فالثمن الثوب؛ وقال بعض الفقهاء: الثمن هو النقد مطلقًا؛ والصحيح الأول؛ والثمن الذي دفعه هؤلاء هو الهدى؛ فهم دفعوا الهدى - والعياذ بالله - لأخذ الضلالة.

قوله تعالى: ﴿وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾؛ فهم أيضًا اشتروا العذاب بالمغفرة؛ ولو أنهم بينوا وأظهروا العلم لجوزوا بالمغفرة؛ ولكنهم كتموا فجوزوا بالعذاب.

قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾؛ «ما» تعجبية مبتدأ؛ وجملة ﴿أَصْبَرَهُمْ﴾ خبرها؛

والمعنى: شيء عظيم أصبرهم؛ أو ما أعظم صبرهم على النار؛ وهذا التعجب يتوجه عليه سؤالان: السؤال الأول: أهو تعجب من الله أم تعجب منه؛ بمعنى: أيرشدنا إلى أن نتعجب - وليس هو موصوفاً بالعجب؛ أو أنه من الله -؟

السؤال الثاني: أن قوله: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ﴾ يقتضي أنهم يصبرون، ويتحملون مع أنهم لا يتحملون، ولا يطيقون؛ ولهذا يقولون لخزنة جهنم: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ يَخْفَفْ عَنَّا يَوْمًا مِنَ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٩]؛ وينادون: ﴿يَسْأَلُكَ لِقَافِ عَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧] أي: ليهلكنا؛ ومن قال هكذا فليس بصابر؟

والجواب عن السؤال الأول: - وهو أهو تعجب، أو تعجب -: فقد اختلف فيه المفسرون؛ فمنهم من رأى أنه تعجب من الله عز وجل؛ لأنه المتكلم به هو الله؛ والكلام ينسب إلى من تكلم به؛ ولا مانع من ذلك لا عقلاً، ولا سمعاً - أي لا مانع يمنع من أن الله سبحانه وتعالى يعجب؛ وقد ثبت لله العجب بالكتاب، والسنة؛ فقال الله تعالى في القرآن: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢] بضم التاء؛ وهذه القراءة سبعية ثابتة عن النبي ﷺ؛ والتاء فاعل يعود على الله سبحانه وتعالى المتكلم؛ وأما السنة ففي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غَيْرِهِ»^(١)؛ وعلى هذا فالعجب لله ثابت بالكتاب والسنة؛ فلا مانع من أن الله يعجب من صبرهم.

فإذا قال قائل: العجب يدل على أن المتعجب مباغت بما تعجب منه؛ وهذا يستلزم أن لا يكون عالماً بالأمر من قبل - وهو محال على الله ؟

فالجواب: أن سبب العجب لا يختص بما ذكر؛ بل ربما يكون سببه الإنكار على الفاعل، حيث خرج عن نظائره، كما تقول: «عجبت من قوم جحدوا بآيات الله مع بيانها وظهورها»؛ وهو بهذا المعنى قريب من معنى التوبيخ واللوم؛ ومن المفسرين من قال: إن المراد بالعجب: التعجب؛ كأنه قال: اعجب أيها المخاطب من صبرهم على النار؛ وهذا وإن كان له وجه لكنه خلاف ظاهر الآية.

وأما الجواب عن السؤال الثاني: - وهو كيف يتعجب من صبرهم مع أنهم لم يصبروا على النار: فقال أهل العلم: إنهم لما صبروا على ما كان سبباً لها من كتمان العلم صاروا كأنهم صبروا عليها، مثلاً يقال للرجل الذي يفعل أشياء ينتقد فيها: «ما أصبرك على لوم الناس لك» مع أنه ربما لم يلوموه أصلاً؛ لكن فعل ما يقتضي اللوم؛ يصير معنى: ﴿ما أصبرهم على النار﴾ أنهم لما كانوا يفعلون هذه الأفعال الموجبة للنار صاروا كأنهم يصبرون على النار؛ لأن الجزء من جنس العمل، كما تفيد الآيات الكثيرة، فيعبر بالعمل عن الجزء؛ لأنه سببه المترتب عليه؛ و﴿النَّارِ﴾ هي الدار التي أعدها الله سبحانه وتعالى للكافرين والظالمين؛ لكن الظلم إن كان ظلم الكفر فهم مخلدون

(١) رواه ابن ماجه (١٨١)، وأحمد في «مسنده» (١٦٢٣٢)، والطيالسي في «مسنده» (١٠٩٢).

فيها؛ وإن كان ظلمًا دون الكفر فإنهم مستحقون للعذاب بحسب حالهم.

الفوائد،

١ - من فوائد الآية: أن سبب ضلال هؤلاء وكتبتهم الحق؛ أنهم لم يريدوا الهدى؛ وإنما أرادوا الضلال والفساد - والعياذ بالله -؛ لقوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا...﴾ إلخ.

٢ - ومنها: الرد على الجبرية؛ لإضافة الفعل إلى الفاعل.

٣ - ومنها: أن كتبت العلم أو بيانه لغرض من الدنيا من الضلال؛ وذلك؛ لأنه جاهل بما يجب على العالم في علمه من النشر والتبليغ، ولأنه جهل على نفسه؛ حيث منعها هذا الخير العظيم في نشر العلم؛ لأن من أفضل الأعمال نشر العلم؛ فإنه - أعني العلم - ليس كالمال؛ المال يفنى؛ والعلم يبقى؛ أريت الآن في الصحابة ~~ههنا~~ أناس أغنياء أكثر غنى من أبي هريرة ~~ههنا~~، وذكر أبي هريرة بين الخاص والعام الآن أكثر، والثواب الذي يأتيه مما روى عن النبي ﷺ من أحاديث أكثر وأعظم؛ ثم أريت منزلة الإمام أحمد بن حنبل، ونحوه من الأئمة مع من في عهدهم من الخلفاء، والوزراء، والأغنياء، هل بقي ذكرهم كما بقي ذكر هؤلاء الأئمة؟! فكتبت العلم لا شك أنه ضلالة في الإنسان وجهالة.

٤ - ومن فوائد الآية: أن عقوبة الله لهم ليست ظلمًا منه؛ بل هم الذين تسببوا لها؛ حيث اشتروا الضلالة بالهدى؛ والله عز وجل ليس بظلام للعبيد.

٥ - ومنها: أن نشر العلم، وإظهاره، وبيانه من أسباب المغفرة؛ لأنه جعل لهم العذاب في مقابلة الكتبت، واختيارهم العذاب على المغفرة، والضلالة على الهدى؛ فدل ذلك على أن نشر العلم من أسباب مغفرة الذنوب؛ كما أن الذنوب أيضًا تحول بين الإنسان والعلم، فكذلك كتبت العلم يحول بين الإنسان والمغفرة؛ وقد استدلل بعض العلماء بأن الذنوب تحول بين الإنسان والعلم بقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْنَكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا ١٠٥﴾ وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ١٠٦ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿ [النساء: ١٠٥، ١٠٦]؛ فقال تعالى: ﴿لِتَحْكُمَ﴾، ثم قال تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ﴾؛ فدل هذا على أن الاستغفار من أسباب فتح العلم - وهو ظاهر -؛ وبقوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ [المائدة: ١٣]؛ لأن الذنوب - والعياذ بالله - رين على القلوب، كما قال تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]؛ فإذا كانت رينًا عليها فإن الاستغفار يمحو هذا الرين، وتبقى القلوب نيرة مدركة واعية.

٦ - ومن فوائد الآية: إثبات العجب لله سبحانه وتعالى؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ - على أحد الاحتمالين -؛ وهو من الصفات الفعلية؛ لأنه يتعلق بمشيئته؛ وكل صفة من

صفات الله تتعلق بمشيئته فهي من الصفات الفعلية.

فإذا قال قائل: ما دليلكم على أن العجب يتعلق بمشيئته؟

فالجواب: أن له سبباً؛ وكل ما له سبب فإنه متعلق بالمشيئة؛ لأن وقوع السبب بمشيئة الله؛ فيكون ما يتفرع عنه كذلك بمشيئة الله.

٧ - ومنها: توبيخ هؤلاء الذين يكتُمون ما أنزل الله؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾؛ وكان الأجدر بهم أن يتخذوا وقاية من النار لا وسيلة إليها.

٨ - ومنها: الإشارة إلى شدة عذابهم، كما يقال في شخص أُصِيبَ بِمَرَضٍ عَظِيمٍ: «ما أصبره على هذا المرض!»، أي: إنه مرض عظيم يؤدي إلى التعجب من صبر المريض عليه.



❖ قال الله تعالى:

﴿ذَلِكَ يَأْنِ أَنْ اللَّهُ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ
اختلفوا في الكتاب لفي شقاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَأْنِ أَنْ اللَّهُ نَزَّلَ الْكِتَابَ﴾: المشار إليه ما ذكر من جزائهم؛ أي: ذلك الجزاء الذي يجازون به؛ ﴿يَأْنِ﴾: الباء هنا للسببية؛ والرباط هنا بين السبب والمسبب واضح جداً؛ لأنه ما دام الكتاب نازلاً بالحق، فمن اللائق بهذا الكتاب المنزل بالحق أن لا يُكتم؛ الحق يجب أن يبين؛ فلما أخفاه هؤلاء استحقوا هذا العذاب؛ ومعنى: ﴿نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ أن ما نزل به حق، وأنه نازل من عند الله حقاً؛ و﴿الْكِتَابَ﴾ المراد به الجنس: القرآن، والتوراة، والإنجيل، وغيرها من الكتب التي أنزلها الله.

قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اختلفوا في الكتاب﴾ بكسر همزة ﴿إِنْ﴾ لوقوع اللام في خبرها؛ أي اختلفوا في الكتاب الذي نزل به الله عز وجل بحق؛ وهذا الاختلاف يشمل الاختلاف في أصله: فمنهم من آمن؛ ومنهم من كفر، والاختلاف فيما بينهم أي فيما بين أحد الطرفين: فمنهم من استقام في تأويله؛ ومنهم من حَرَفَ في تأويله على غير مراد الله سبحانه وتعالى.

قوله تعالى: ﴿لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ أي: لفي جانب بعيد عن الحق؛ وهذا البعد يختلف: فمنهم من يكون بعيداً جداً؛ ومنهم من يكون دون ذلك.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: إثبات العلل والأسباب؛ لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَأْنِ﴾؛ والباء للسببية؛ وقد ذكر

بعض أهل العلم أن في القرآن أكثر من مائة موضع كلها تفيد إثبات العلة؛ خلافاً للجبرية - الذين يقولون: «إن فعل الله عز وجل ليس لحكمة؛ بل لمجرد المشيئة».

٢ - ومنها: الثناء على كتب الله عز وجل؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا اللَّهُ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾.

٣ - ومنها: ثبوت علو الله عز وجل؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا اللَّهُ نَزَّلَ الْكِتَابَ﴾.

٤ - ومنها: أن المختلفين في كتب الله لا يزالون في شقاق بعيد لا تتقارب أقوالهم - وإن تقاربت أبدانهم.

٥ - ومنها: أن الاختلاف ليس رحمة؛ بل إنه شقاق وبلاء؛ وبه نعرف أن ما يروى عن النبي ﷺ أنه قال: «اِخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ»^(١) لا صحة له؛ وليس الاختلاف برحمة؛ بل قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١٣٨ إِلَّا مَنْ رَجَعُ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٩] أي: فإنهم ليسوا مختلفين؛ نعم؛ الاختلاف رحمة بمعنى: أن من خالف الحق لا اجتهد فإنه مرحوم بعفو الله عنه؛ فالمجتهد من هذه الأمة إن أصاب فله أجران؛ وإن أخطأ فله أجر واحد؛ والخطأ معفو عنه؛ وأما أن يقال هكذا على الإطلاق: «إن الاختلاف رحمة» فهذا مقتضاه أن نسعى إلى الاختلاف؛ لأنه هو سبب الرحمة على مقتضى زعم هذا المروي!!! فالصواب: أن الاختلاف شر.



❁ قال الله تعالى:

﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾: في هذه الآية قراءتان: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾ بفتح الراء؛ و﴿ليس البرُّ﴾ بضم الراء؛ فأما على قراءة الرفع: فإن ﴿البرُّ﴾ تكون اسم ﴿لَيْسَ﴾، و﴿أَنْ تُولُوا﴾ خبرها؛ وأما على قراءة النصب فتكون ﴿البرُّ﴾ خبر ﴿لَيْسَ﴾، و﴿أَنْ تُولُوا﴾

(١) موضوع: تذكرة الموضوعات (١/٩٠)، والمقاصد الحسنة (١/٦٩)، وكشف الخفاء (١/٦٤)، انظر «ضعيف الجامع» (٢٣٠).

تَوَلَّوْا ﴿ اسمها مؤخرًا؛ يعني: تقدير الكلام على الأول: ليس البرُّ توليتكم وجوهكم؛ والتقدير على الثاني: ليس البرُّ توليتكم - بالرفع.

و «البر» في الأصل: الخير الكثير؛ ومنه سُمِّيَ «البرُّ»؛ لسعته واتساعه؛ ومنه «البر» اسم من أسماء الله، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾ [الطور: ٢٨]؛ ومعنى الآية: ليس الخير أو كثرة الخير والبركة أن يولي الإنسان وجهه قبل المشرق أي جهة المشرق - ولا جهة المغرب أي: جهة المغرب.

وهذه الآية نزلت توطئة لتحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة؛ فبين الله عز وجل أنه ليس البر أن يتوجه الإنسان إلى هذا، أو هذا؛ ليس هذا هو الشأن؛ الشأن إنما هو في الإيمان بالله.. إلخ؛ أما الاتجاه فإنه لا يكون خيرًا إلا إذا كان بأمر الله؛ ولا يكون شرًا إلا إذا كان مخالفًا لأمر الله؛ فأَيُّ جهة توجهتم إليها بأمر الله فهو البر؛ وجاءت الآية بذكر المشرق والمغرب؛ لأن أظهر وأبين الجهات هي جهة المشرق والمغرب.

قوله تعالى: ﴿ وَلَكِنَّ الْآلِرَ ﴾: فيها قراءتان؛ الأولى: ﴿ وَلَكِنَّ الْبَرَّ ﴾ بالرفع؛ وعلى هذا تكون لكن مهملة غير عاملة؛ والقراءة الثانية التي في المصحف: ﴿ وَلَكِنَّ الْآلِرَ ﴾ بتشديد نون ﴿ لَكِنَّ ﴾، فتكون عاملة.

قوله تعالى: ﴿ وَلَكِنَّ الْآلِرَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ ... ﴾: ﴿ البر ﴾ عمل؛ و﴿ مَنْ ءَامَنَ ﴾ عامل؛ فكيف يصح أن يكون العامل خبرًا عن العمل؟ في هذا أوجه:

الوجه الأول: أن الآية على تقدير مضاف؛ والتقدير: ولكن البر بر من آمن بالله.. إلخ.
الوجه الثاني: أن الآية على سبيل المبالغة؛ وليس فيها تقدير مضاف، كأنه جعل المؤمن هو نفس البر، مثلما يقال: «رجل عدل» بمعنى أنه عادل.

الوجه الثالث: أن نجعل ﴿ البر ﴾ بمعنى: البار؛ فيكون مصدرًا بمعنى اسم الفاعل؛ أي: ولكن البار حقيقة القائم بالبر من آمن بالله.

وقوله تعالى: ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ ﴾؛ تقدم أن «الإيمان» في اللغة بمعنى: التصديق؛ لكنه إذا قرن بالباء صار تصديقًا متضمنًا للطمأنينة، والثبات، والقرار؛ فليس مجرد تصديق؛ ولو كان تصديقًا مطلقًا لكان يقال: آمنه - أي: صدقه؛ لكن «آمن به» مضمنة معنى الطمأنينة والاستقرار لهذا الشيء؛ وإذا عدت باللام - مثل: ﴿ فَتَأْمَنَ لَهُ لُوطٌ ﴾ [العنكبوت: ٢٦] - فمعناه: أنها تضمنت معنى الاستسلام والانقياد.

قوله تعالى: ﴿ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾: هو يوم القيامة؛ وسمي آخرًا؛ لأنه ليس بعده يوم.
قوله تعالى: ﴿ وَالْمَلَكِ ﴾ جمع ملك؛ وهم عالم غيبي خلقهم الله سبحانه وتعالى من نور،

وذللهم لعبادته، فهم لا يستكبرون عن عبادته، ولا يستحسرون، يسبحون الليل والنهار لا يفترون، وهم أجسام ذوو عقول؛ لقوله تعالى: ﴿جَاعِلُ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولَىٰ أَجْنَحٍ﴾ [فاطر: ١]؛ ولقوله تعالى في وصف جبريل: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [١١] ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُطَاعٌ ثَمَّ أَمِينٌ ﴿التكوير: ١٩ - ٢١﴾.

قوله تعالى: ﴿وَالْكِتَابِ﴾؛ المراد به: الجنس؛ فيشمل كل كتاب أنزله الله عز وجل على كل رسول.

قوله تعالى: ﴿وَالنَّيِّتِ﴾ يدخل فيهم الرسل؛ لأن كل رسول فهو نبي، ولا عكس؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّيِّتِ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٣].

قوله تعالى: ﴿وَأَتَىٰ﴾ بالمد؛ بمعنى: أعطى؛ إذن هي تنصب مفعولين؛ المفعول الأول: ﴿أَلْمَالِ﴾؛ والمفعول الثاني: قوله تعالى: ﴿ذَوَى الْقُرْبِ﴾ وما عطف عليه؛ و﴿أَلْمَالِ﴾: كل عين مباحة النفع سواء كان هذا المال نقداً، أو ثياباً، أو طعاماً، أو عقاراً، أو أي شيء.

قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ حَيْهٍ﴾ (حال من فاعل (أتى)، يعني: حال كونه محباً له لحاجته إليه، كالجائع؛ أو لتعلق نفسه به، مثل أن يعجبه جماله، أو قوته، أو ما أشبه ذلك.

قوله تعالى: ﴿ذَوَى الْقُرْبِ﴾ أي: أصحاب القرابة؛ والمراد: قرابة المعطي؛ وبدأ بهم قبل كل الأصناف؛ لأن حقهم أكد؛ وقد ذكروا أن القرابة ما جمع بينك وبينهم الجدل الرابع.

قوله تعالى: ﴿وَالْيَتَمَىٰ﴾ جمع يتيم؛ وهو من مات أبوه قبل بلوغه من ذكر أو أنثى؛ فأما من ماتت أمه فليس يتيم؛ ومن بلغ فليس يتيم؛ وسمي يتيماً من اليتيم؛ وهو الانفراد؛ ولهذا إذا صارت القصيدة جميلة أو قوية يقولون: هذه الدرة اليتيمة؛ يعني: أنها منفردة ليس لها نظير.

قوله تعالى: ﴿وَالْمَسْكِينِ﴾ جمع مسكين؛ وهو الفقير؛ سُمِّيَ بذلك لأن الفقر أسكنه وأذله؛ والفقر - أعادنا الله منه - لا يجعل الإنسان يتكلم بطلاقة؛ هذا في الغالب؛ لأنه يرى نفسه أنه ليس على المستوى الذي يمكنه من التكلم؛ ويرى نفسه أنه لا كلمة له، كما قال النبي ﷺ: «رُبَّ أَشْعَثَ مَدْفُوعٍ بِالْأَبْوَابِ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بُرَّه»^(١).

واعلم أن الفقير بمعنى: المسكين؛ والمسكين بمعنى: الفقير؛ إلا إذا اجتمعا صار لكل واحد منهما معنى غير الآخر؛ فالفقير أشد حاجة، كما في آية الصدقة: ﴿إِنَّمَا أَصْدَقَتْ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ...﴾ [التوبة: ٦٠]؛ لأن الله بدأ به؛ ويبدأ بالأحق فالأحق والأحوج فالأحوج في مقام الإعطاء؛ ويجمعهما - أعني الفقير والمسكين - أن كلا منهما ليس عنده ما يكفيه وعائلته من مطعم، ومشرب، وملبس، ومسكن، ومنكح، ومركوب.

قوله تعالى: ﴿وَابْنِ السَّبِيلِ﴾؛ ﴿السَّبِيلِ﴾ بمعنى الطريق؛ والمراد بـ ﴿وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ الملازم للطريق؛ وهو المسافر؛ والمسافر يكون في حاجة غالباً، فيحتاج إلى من يعطيه المال؛ ولهذا جعل الله له حظاً من الزكاة؛ فابن السبيل: هو المسافر؛ وزاد العلماء قيداً؛ قالوا: المسافر المنقطع به السفر - أي: انقطع به السفر؛ فليس معه ما يوصله إلى بلده؛ لأنه إذا كان معه ما يوصله إلى بلده فليس بحاجة؛ فهو والمقيم على حد سواء؛ فلا تتحقق حاجته إلا إذا انقطع به السفر.

قوله تعالى: ﴿وَالسَّائِلِينَ﴾ جمع سائل؛ وهو المستجدي الذي يطلب أن تعطيه مالاً؛ وإنما كان إعطاؤه من البر؛ لأن معطيه يتصف بصفة الكرماء؛ ولذلك كان النبي ﷺ لا يسأل على الإسلام شيئاً إلا أعطاه؛ والسائل نوعان؛ سائل بلسان المقال: وهو الذي يقول للمستول: أعطني كذا؛ وسائل بلسان الحال: وهو الذي يعرض بالسؤال ولا يصرح به، مثل أن يأتي على حال تستدعي إعطاءه.

قوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ أي: في إعتاق الرقاب، أو فكاحها من الأسر.

قوله تعالى: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾ هذه معطوفة على ﴿ءَامَنَ﴾ التي هي صلة الموصول؛ فيكون التقدير: ومن أقام الصلاة؛ و﴿الصَّلَاةَ﴾ المراد بها: الفرض والنفل؛ وإقامتها: الإتيان بها مستقيمة؛ لأن أقام الشيء يعني: جعله قائماً مستقيماً؛ وليس المراد بإقامة الصلاة الإعلام بالقيام إليها؛ واعلم أن «الصلاة» من الكلمات التي نقلها الشارع عن معناها اللغوي إلى معنى شرعي؛ فمعناها في اللغة: الدعاء، كما قال تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] أي: ادعُ لهم بالصلاة، فقل: صلى الله عليكم؛ ولكنها في الشرع: عبادة ذات أقوال وأفعال معلومة، مفتحة بالتكبير، ومختمة بالتسليم.

قوله تعالى: ﴿وَوَاتَى الزَّكَاةَ﴾ أي: أعطى الزكاة مستحقها؛ و«الزكاة» أيضاً من الكلمات التي نقلها الشارع عن معناها اللغوي إلى معنى شرعي؛ فالزكاة في اللغة من زَكََّا يَزْكُو - أي: نما، وزاد؛ وبمعنى الصلاح؛ ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩] أي: أصلحها وقومها؛ لكن في الشرع «الزَّكَاةُ» هي التعبد ببذل مال واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة؛ وسميت زكاة؛ لأنها تنمي الخلق وتنمي المال، وتنمي الثواب؛ تنمي الخلق بأن يكون الإنسان بها كريماً من أهل البذل، والجود، والإحسان؛ وهذا لا شك من أفضل الأخلاق شرعاً، وعادة؛ وتنمي المال بالبركة، والحماية، والحفظ؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ»^(١)؛ وتركى الثواب، كما قال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]؛ وصح عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ ثَمَرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَأْخُذُهَا بِيَمِينِهِ، فَيُرِيهَا، كَمَا يُرِي الْإِنْسَانُ فَلُوهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ»^(٢).

(١) رواه مسلم (٢٥٥٨)، والترمذي (٢٠٢٩)، وأحمد في «مسنده» (٧٢٠٥).

(٢) رواه البخاري (١٣٤٤)، ومسلم (١٠١٤).

قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ بَعْدَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾؛ ﴿إِذَا﴾ هنا: مجردة من الشرطية؛ فهي ظرفية محضة - يعني: المؤمنون بعهدهم وقت العهد؛ أي: في الحال التي يعاهدون فيها؛ فإذا عاهدوا وفؤا. قوله تعالى: ﴿وَالصَّابِرِينَ﴾؛ فيه إشكال من حيث الإعراب؛ لأن الذي قبله مرفوع؛ وهو غير مرفوع؛ يقول بعض العلماء؛ إنه منصوب بفعل محذوف، والتقدير: وأخص الصابرين؛ والبلاغة من هذا: إنه إذا تغير أسلوب الكلام كان ذلك أدعى للانتباه؛ فإن الإنسان إذا قرأ الكلام على نسق واحد لم يحصل له انتباه، كما يحصل عند تغير السياق.

و«الصبر» ليس بذل شيء؛ ولكنه تحمل شيء؛ وما سبق كله بذل شيء؛ فهو مختلف من حيث النوع: ﴿مَنْ أَمَنَ... وَأَقَامَ... وَآتَى...﴾ كل هذه أفعال؛ لكن ﴿وَالصَّابِرِينَ﴾ ليس فعلاً؛ ولكنه تحمّل.

و«الصبر» في اللغة: الحبس؛ ومنه قولهم: فلان قُتل صبراً؛ أي: حبساً؛ وأما في الشرع: فإنه حبس النفس على طاعة الله، أو عن معصيته، أو على أقداره المؤلمة.

قوله تعالى: ﴿فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾؛ ﴿الْبَأْسَاءِ﴾ شدة الفقر؛ ومنه «البؤس» يعني: الفقر؛ و«الضراء»: المرض؛ و«حين البأس»: شدة القتل؛ فهم صابرون في أمور لهم فيها طاقة، وأمور لا طاقة لهم بها؛ ﴿فِي الْبَأْسَاءِ﴾ يعني: في حال الفقر؛ لا يحملهم فقرهم على الطمع في أموال الناس، ولا يشكون أمرهم لغير الله؛ بل يصبرون عن المعصية: لا يسرقون، ولا يخونون، ولا يكذبون، ولا يغشون؛ ولا تحملهم الضراء - المرض، وما يضر أبدانهم - على أن يتسخطوا من قضاء الله وقدره؛ بل هم دائماً يقولون بألستهم وقلوبهم: رضينا بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد رسولاً؛ كذلك حين البأس يصبرون، ولا يولون الأدبار - وهذا صبر على الطاعة؛ فتضمنت هذه الآية: ﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ الصبر بأنواعه الثلاثة: الصبر عن المعصية؛ وعلى الأقدار المؤلمة؛ وعلى الطاعة؛ والترتيب فيها للانتقال من الأسهل إلى الأشد.

قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾؛ هذه شهادة من الله عز وجل؛ وهي أعلى شهادة؛ لأنها شهادة من أعظم شاهد سبحانه وتعالى والمشار إليهم كل من اتصف بهذه الصفات؛ والإشارة بالبعيد لما هو قريب؛ لأجل علو مرتبتهم.

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ أي: صدقوا الله، وصدقوا عباده بوفائهم بالعهد، وإيتاء الزكاة، وغير ذلك؛ والصدق هو مطابقة الشيء للواقع؛ فالمُخْبِرُ بشيء إذا كان خبره موافقاً للواقع صار صادقاً؛ والعامل الذي يعمل بالطاعة إذا كانت صادرة عن إخلاص واتباع صار عمله صادقاً؛ لأنه ينبئ عما في قلبه إنباء صادقاً.

قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ أي: القائمون بالتقوى؛ و«التقوى»: هي اتخاذ الوقاية

من عذاب الله عز وجل بفعل أوامره واجتناب نواهيه؛ وهذا أجمع ما قيل في تعريف التقوى؛ وتأمل كيف جاءت هذه الجملة بالجملة الاسمية المؤكدة؛ الجملة اسمية لدالاتها على الثبوت والاستمرار؛ لأن الجملة الاسمية تدل على أنها صفة ملازمة للمتصف بها؛ وهذه الجملة مؤكدة بضمير الفصل: ﴿هُمْ﴾؛ لأن ضمير الفصل له ثلاث فوائد سبق ذكرها.

وقوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾: هؤلاء جمعوا بين البر والتقوى؛ البر: بالصدق والتقوى: بهذا الوصف: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾؛ وإنما قلنا: إن الصدق بر؛ لقول النبي ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالصَّدْقِ فَإِنَّ الصَّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ؛ وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ»؛ فجمعوا بين البر والتقوى؛ فهذا ما أمر الله به في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢]؛ وكرر الإشارة مرة ثانية من باب التأكيد والمدح والثناء، كأن كل جملة من هاتين الجملتين مستقلة.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: أن البر حقيقة هو الإيمان بالله.. إلخ؛ والإيمان بالله يتضمن أربعة أمور: الإيمان بوجوده؛ والإيمان بربوبيته؛ والإيمان بألوهيته؛ والإيمان بأسمائه وصفاته:

أما الإيمان بوجوده: فإنه دل عليه الشرع، والحس، والعقل، والفطرة:

أ - دلالة الشرع على وجوده سبحانه وتعالى واضحة من إرسال الرسل، وإنزال الكتب.

ب - دلالة الحس: فإن الله سبحانه وتعالى يُدعى ويحجب؛ وهذا دليل حسي على وجوده - تبارك وتعالى، كما في سورة الأنبياء وغيرها من إجابة دعوة الرسل فور دعائهم، كقوله تعالى: ﴿وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ مِنْ قَبْلُ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ﴾ [الأنبياء: ٧٦]، وقوله تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [٨٢] فَاسْتَجَبْنَا لَهُ﴾ [الأنبياء: ٨٣، ٨٤].

ج - دلالة العقل: أن ما من حادث إلا وله محدث، كما قال عز وجل: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]؛ هذا الكون العظيم بما فيه من النظام، والتغيرات، والأحداث لا بد أن يكون له موجد محدث يحدث هذه الأشياء - وهو الله عز وجل؛ إذ لا يمكن أن تحدث بنفسها؛ لأنها قبل الوجود عدم؛ والعدم - كاسمه لا وجود له؛ ولا يمكن أن يحدثها مخلوق لما فيها من العظم والعبر.

د - دلالة الفطرة: فإن الإنسان لو ترك وفطرته لكان مؤمناً بالله؛ والدليل على هذا قوله تعالى: ﴿تَسْبِيحٌ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤]؛ حتى غير الإنسان مفطور على معرفة الرب عز وجل.

وأما الإيمان بربوبيته: فهو الإيمان بأنه وحده الخالق لهذا الكون المالك له المدبر له؛ وقد دل عليه ما سبق من الأدلة على وجوده؛ وقد أقر بذلك المشركون، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [٨٦] سَيَقُولُونَ لِلَّهِ [المؤمنون: ٨٧]؛ إلى غيرها من

الآيات الكثيرة.

وأما الإيمان بألوهيته: فهو الإيمان بأنه لا إله في الوجود حق إلا الله عز وجل وكل ما سواه من الألهة باطلة، كما قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢]، فالله سبحانه وتعالى هو الإله الحق.

وأما الإيمان بأسائه، وصفاته: فهو الإيمان بما أثبتته الله سبحانه وتعالى لنفسه، أو أثبتته له رسوله من الأسماء والصفات إثباتاً بلا تمثيل، وتنزيهاً بلا تعطيل على حد قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]؛ ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]؛ وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٦٠] ووجه الدلالة: تقديم الخبر في الآيتين؛ لأن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر.

٢ - ومن فوائد الآية: أن طاعة الله عز وجل من البر.

٣ - ومنها: أن الإيمان باليوم الآخر من البر؛ ويشمل كل ما أخبر به النبي ﷺ مما يكون بعد الموت، كفتنة القبر، ونعيمه، وعذابه، وقيام الساعة، والبعث، والحساب، والصراط، والميزان، وتناول الكتاب باليمين، أو الشمال، والجنة، وما ذكر من نعيمها، والنار، وما ذكر من عذابها، وغير ذلك مما جاء في الكتاب والسنة عن هذه الأمور مُفَصَّلًا أحياناً، وَمُجْمَلًا أحياناً.

والإيمان باليوم الآخر يستلزم الاستعداد له بالعمل الصالح، ولهذا يقرن الله سبحانه وتعالى الإيمان أن يقوم العبد بطاعته سبحانه وتعالى؛ فالذي يقول: إنه مؤمن باليوم الآخر، ولكن لا يستعد له فدعواه ناقصة؛ ومقدار نقصها بمقدار ما خالف في الاستعداد؛ كما أنه لو قيل مثلاً لإنسان عنده حَبٌّ: إنه سينزل اليوم مطر، فظَلَّ الحَبُّ؛ معلوم أن الذي لا يؤمن بهذا الكلام لن يغطيه؛ كذلك لو قيل: سيأتي اليوم عدو، فشدد في الحراسة؛ إذا آمن بأنه سيأتي عدو شدد في الحراسة بجميع ما يمكن؛ فإذا لم يشدد في الحراسة علمنا أنه لم يؤمن به.

٤ - ومن فوائد الآية: أن الإيمان بالملائكة من البر؛ ويشمل الإيمان بذواتهم، وصفاتهم، وأعمالهم إجمالاً فيما علمناه إجمالاً، وتفصيلاً فيما علمناه تفصيلاً؛ واعلم أن الملائكة - عليهم الصلاة والسلام - منهم من عُيِّنَ لنا، وعرفناه باسمه؛ ومنهم من لم يعين؛ فمن عُيِّنَ لنا وجب علينا أن نؤمن باسمه كما عيِّن، مثلاً «جبريل» عليه السلام؛ وإسرافيل؛ ومالك - خازن النار -؛ ومنكر ونكير إن صح الحديث بهذا اللفظ - ففيه نظر -؛ وميكائيل؛ وملك الموت - ولكننا لا نعرف اسمه؛ بعض الناس يقولون: عزرائيل؛ ولكن لم يصح هذا؛ وهاروت، وماروت؛ ثم كذلك أعمالهم منهم من علمناه أعماله؛ ومنهم من لم نعلم؛ لكن علينا أن نؤمن على سبيل الإطلاق بأنهم عباد مكرمون، وممثلون لأمر الله عز وجل، لهم نصيب من تدبير الخلق بإذن الله؛ منهم الموكل بالقطر والنبات؛ والموكل بالنفخ في الصور؛ وفيهم ملائكة موكلة بالأجنة؛ وملائكة موكلة بكتابة

أعمال بني آدم؛ وملائكة موكلة بحفظ بني آدم؛ كما قال تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَ مَن أَمَرَ اللَّهُ﴾ [الرعد: ١١]؛ لكن كل هذا بأمر الله عز وجل وبإذنه؛ وليس لهم منازعة لله عز وجل، ولا معاونه في أي شيء من الكون؛ قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ۚ وَلَا يَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَن أَذِنَ لَهُ﴾ [سبا: ٢٢، ٢٣] فنفي جميع ما يتعلق به المشركون: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [سبا: ٢٢] انفراداً؛ ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ﴾ [سبا: ٢٢] مشاركة؛ ﴿وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ [سبا: ٢٢] معاونه؛ ﴿وَلَا يَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَن أَذِنَ لَهُ﴾ [سبا: ٢٣]؛ فنفي الشفاعة، والوساطة إلا بإذنه، ثم قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ [سبا: ٢٣]؛ وهم الملائكة إذا سمعوا الوحي صعقوا؛ فليس لهم أي شيء في التصرف في الكون؛ لكنهم يمثلون أمر الله عز وجل.

٥ - ومن فوائد الآية: أن الإيذان بالكتب من البر؛ وكيفيته أن نؤمن بأن كل كتاب أنزله الله على أحد من رسله فهو حق: صدق في الأخبار، وعدل في الأحكام؛ ولكننا لا نكلف بالعمل بما فيها فيما جاءت شريعتنا بخلافه؛ واعلم أنه ما من رسول إلا معه كتاب؛ ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ﴾ [الحديد: ٢٥] أي: مع هؤلاء الرسل، وقوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]؛ فما من رسول إلا معه كتاب؛ والكتب المعروفة لدينا هي التوراة، والإنجيل، والزبور، وصحف إبراهيم، وصحف موسى، والقرآن الكريم؛ وصحف موسى اختلف العلماء أهي التوراة أو غيرها؟ فمنهم من قال: إنها غيرها؛ ومنهم من قال: إنها هي؛ وأما ما لم نعلم به فنؤمن به إجمالاً؛ فنقول بقلبك ولسانك: آمنت بكل كتاب أنزله الله على كل رسول؛ ثم إن المراد أن نؤمن بأن الله أنزل على موسى كتاباً يسمى التوراة؛ وعلى عيسى كتاباً يسمى الإنجيل؛ وعلى داود كتاباً يسمى الزبور؛ أما أن تؤمن بالموجود منها الآن فليس بواجب عليك؛ لأنه مُحَرَّف، ومُغَيَّر، ومُبَدَّل؛ لكن تؤمن بأن له أصلاً نزل على هؤلاء الرسل.

٦ - ومن فوائد الآية: أن الإيذان بالنبيين من البر؛ فنؤمن بكل نبي أوحى الله إليه؛ فمن علمنا منهم نؤمن به بعينه؛ والباقي إجمالاً؛ وقد ورد في حديث صحَّحه ابن حبان أن عدة الرسل ثلاثمائة وبضعة عشر رسولاً؛ وأن عدة الأنبياء مائة وأربعة وعشرون ألفاً؛ فإن صح الحديث فهو خبر معصوم يجب علينا الإيذان به؛ وإن لم يصح فإن الله تعالى يقول: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨]؛ ونحن لا نكلف الإيذان إلا بما بلغنا؛ فالذين علمناهم من الرسل يجب علينا أن نؤمن بهم

بأعيانهم؛ والذين لم نعلمهم نؤمن بهم إجمالاً، كما قال تعالى: ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِيَّهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نَفَرُقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]؛ وقد ذكر في القرآن أربعة وعشرون رسولاً؛ قال تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ﴾ [الأنعام: ٨٤] أي إبراهيم: ﴿إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ (٨٤) وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ (٨٥) وَاسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُوشَعَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٨٤ - ٨٦]؛ فهؤلاء ثمانية عشر؛ ويبقى شعيب، وصالح، وهود، وإدريس، وذو الكفل، ومحمد ﷺ.

٧ - ومن فوائد الآية: أن إعطاء المال على حبه من البر؛ وكان ابن عمر رضي الله عنه إذا أعجبه شيء من ماله تصدق به وقال: إن الله يقول: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]؛ وعندما سمع أبو طلحة هذه الآية تصدق ببستانه الذي هو أحب شيء إليه من ماله؛ لا لأنه بستانه فقط؛ ولكن لأن الرسول ﷺ كان يأتي إليه، ويشرب فيه من ماء طيب، وكان قريباً من مسجد الرسول ﷺ؛ ولما نزلت الآية: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ ذهب إلى الرسول ﷺ وقال: يا رسول الله، إن الله أنزل هذه الآية: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾؛ وإن أحب مالي إليّ «برحاء»؛ وإني أضعها صدقة إلى الله ورسوله؛ فقال النبي ﷺ: «بخ! بخ! ذاك مال رايح! ذاك مال رايح! أرى أن تجعله في الأقربين» (١).

٨ - ومن فوائد الآية: أن إعطاء ذوي القربى أولى من إعطاء اليتامى والمساكين؛ لأن الله بدأ بهم، فقال تعالى: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى﴾.

فلو سأل سائل: هل الأفضل أن أعطي القربة أو اليتامى؟ قلنا: أعط القربة؛ اللهم إلا أن يكون هناك ضرورة في اليتامى ترجح إعطائهم؛ وقد ثبت عن النبي ﷺ تقديم صلة الرحم على العتق؛ واعلم أن الحكم إذا علق بوصف تختلف أفراده فيه قوة وضعفاً، فإنه يزداد قوة بقوة ذلك الوصف؛ فإذا كان معلقاً بالقربة فكل من كان أقرب فهو أولى؛ وأقرب الناس إليك وأحقهم بالبر: أمك، وأبوك.

٩ - ومن فوائد الآية: أن لليتامى حقاً؛ لأن الله امتدح من آتاهم المال؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْيَتَامَى﴾ سواء كانوا فقراء أم أغنياء.

١٠ - ومنها: إثبات رحمة الله عز وجل، حيث ندب إلى إتيان المال لليتامى والمساكين؛ لأن هذا لا شك من الرحمة بهم.

١١ - ومنها: أن لابن السبيل حقاً - ولو كان غنياً - في بلده.

١٢ - ومنها؛ أن إعطاء السائل من البر - وإن كان غنياً -؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَالسَّائِلِينَ﴾.

فإذا قال قائل: إذا كان مؤتي المال للسائلين من أهل البر فكيف يتفق والتحذير من سؤال الناس؟

فالجواب: أنه لا معارضة؛ لأن الجهة منفكة؛ فالممدوح: المعطي؛ والمحذر: السائل المعطى؛ فإذا انفكت الجهة فلا تعارض؛ فلو رأيت مبتلى بهذه المهنة - وهي مهنة سؤال الناس - فأعطه إذا سألك، ثم انصحه، وحذره؛ لتكون مؤتياً للمال، وناصحاً للسائل؛ لأن بعض الناس - والعياذ بالله - نعلم علم اليقين - أو يغلب على الظن المؤكد - أنه غني؛ وإنما سأل الناس تكثراً؛ وقد ثبت عن النبي ﷺ أن: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثَرًا فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا؛ فَلْيَسْتَقِلَّ، أَوْ لِيَسْتَكْثِرْ»^(١)؛ وأن «مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَا فِي وَجْهِهِ مِرْعَةٌ لَحْم»^(٢).

١٣ - ومن فوائد الآية: أن إعتاق الرقاب من البر؛ لقوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾؛ والمال المبذول في الرقاب لا يُعطى للرقبة؛ وإنما يعطى لمالك الرقبة؛ فلهذا أتى بـ ﴿فِي﴾ الدالة على الظرفية؛ والرقاب ذكر أهل العلم أنها ثلاثة أنواع:

أ - عبد مملوك تشتريه وتعتقه.

ب - مكاتب اشترى نفسه من سيده، فأعتته في كتابته.

ج - أسير مسلم عند الكفار، فافتديته؛ وكذلك لو أُسِرَ عند غير الكفار، مثل الذين يختطفون الآن - والعياذ بالله -؛ إذا طلب المختطفون فدية فإنه يفك من الزكاة؛ لأن فيها فك رقبة من القتل.

١٤ - ومنها؛ أن إقامة الصلاة من البر؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾.

١٥ - ومنها؛ أن إيتاء الزكاة للمستحقين لها من البر.

١٦ - ومنها؛ الثناء على الموفين بالعهد، وأن الوفاء به في البر؛ والعهد عهدان: عهد مع الله عز وجل؛ وعهد مع الخلق.

فالعهد الذي مع الله بينه بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَرْتُمْ أَوْعَضْتُكُمْ فَأَقْرَضْتُمُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [المائدة: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿يَبْنَئِي إِسْرَءِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ

(١) رواه مسلم (١٠٤١)، وأحمد في «مسنده» (٧١٦٣)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٥٢٥).

(٢) رواه البخاري (١٤٠٥)، ومسلم (١٠٤٠).

وَأَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ ﴿البقرة: ٤٠﴾؛ فالعهد الذي عهد الله به إلينا أن نؤمن به ربًّا؛ فنرضى بشريعته؛ بل بأحكامه الكونية والشرعية؛ هذا العهد الذي بيننا وبين ربنا.

أما العهد الذي بيننا وبين الناس: فأنواعه كثيرة جدًا غير محصورة؛ منها العقود، مثل عقد البيع، وعقد الإجارة، وعقد الرهن، وعقد النكاح، وغير ذلك؛ لأنك إذا عقدت مع إنسان التزمت بما يقتضيه ذلك العقد؛ إذن: فكل عقد فهو عهد؛ ولهذا قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، وقال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَتْ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]؛ ومن العهود بين الخلق؛ ما يجري بين المسلمين وبين الكفار؛ وهو ثلاثة أنواع: مؤبد؛ ومُقيّد؛ ومطلق؛ فأما المؤبد: فلا يجوز؛ لأنه يؤدي إلى إبطال الجهاد؛ وأما المقيّد: فبحسب الحاجة وإن طالّت المدة على القول الراجح؛ لأنه عهد دعت إليه الحاجة؛ فيتقيد بقدرها؛ وقيل: لا تجوز الزيادة فيه على عشرة سنوات؛ لأن الأصل وجوب قتال الكفار، وأبيح العهد في عشر سنوات تأسيسًا برسول الله ﷺ في صلح الحديبية؛ والصحيح الأول؛ ويحاج عن عهد الحديبية بأن الحادثة لا تقتضي الزيادة؛ وأما المطلق: فهو الذي لم يؤبد، ولم يحدد؛ وهو جائر على القول الراجح عند الحاجة إليه؛ فمتى وجد المسلمون الحاجة إليه عقدوه؛ وإذا زالت الحاجة عاملوا الكفار بما تقتضيه الحال؛ ولا حجة للكفار فيه؛ لأنه مطلق.

والمعاهدون من الكفار لهم ثلاث حالات؛ الحال الأولى: أن يستقيموا لنا؛ الحال الثانية: أن يخونوا؛ الحال الثالثة: أن نخاف منهم الخيانة؛ فإن استقاموا لنا وجب علينا أن نستقيم لهم؛ ولا يمكن أن نخون أبدًا؛ لقوله تعالى ﴿فَمَا اسْتَقَمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٧]؛ وإن خانوا نقض عهدهم ووجب قتالهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَأِنْ تَكَوُّرُوا آمِنْتُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنْوْا فِي دِينِكُمْ فَقَتَلُوا آلِئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢]؛ وإن خفنا منهم الخيانة وجب أن ننذر إليهم عهدهم على سواء؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا تَخَافَتْ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً قَانِئِدْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِبِينَ﴾ [الأنفال: ٥٨]؛ نخبرهم أن لا عهد بيننا ليكونوا على بصيرة؛ ومن العهد أيضًا: ما يقع بين الإنسان وبين غيره من الالتزامات غير العقود، مثل الوعد؛ فإن الوعد من العهد؛ ولهذا اختلف أهل العلم هل يجب الوفاء بالوعد أو لا يجب؛ والصحيح الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية: أنه يجب الوفاء بالوعد؛ لأنه داخل في العهد، ولأن إخلال الوعد من علامات النفاق؛ وإذا كان كذلك فلا يجوز للمؤمن أن يتحلّى بأخلاق المنافقين.

١٧ - ومن فوائد الآية: أن الصبر من البر؛ وهو ثلاثة أنواع:

الأول: الصبر على طاعة الله، بأن يتحمل الصبر على الطاعة من غير ضجر ولا كراهة.

الثاني: الصبر عن معصية الله، بأن يحمل نفسه على الكف عن معصية الله إذا دعت نفسه إليها.

الثالث: الصبر على أقدار الله المؤلمة التي لا تلائم الطبيعة بأن لا يتسخط من المقدور، ولا

يتضرع؛ بل يحبس نفسه عن ذلك: قال الله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٥﴾ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٥ - ١٥٧].

وأعلى هذه الأنواع: الصبر على طاعة الله؛ لأن فيه تحملاً ونوعاً من التعب بفعل الطاعة؛ ثم الصبر عن المعصية؛ لأن فيه تحملاً وكفاً عن المعصية؛ والكف أهون من الفعل؛ ثم الصبر على أقدار الله المؤلمة، لأنه على شيء لا اختيار للعبد فيه، ولهذا قيل: «إِنَّمَا أَنْ تَصْبِرَ صَبْرَ الْكَرَامِ، وَإِنَّمَا أَنْ تَسْلُوَ سَلْوَ الْبَهَائِمِ»^(١).

١٨ - ومن فوائد الآية: أن ما ذكر هو حقيقة الصدق مع الله، ومع الخلق؛ لقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾؛ فصدقهم مع الله؛ حيث قاموا بهذه الاعتقادات النافعة: الإيمان بالله، واليوم الآخر، والملائكة، والكتاب، والنبين؛ وأنهم أقاموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وبذلوا المحبوب في هذه الجهات؛ وأما صدقهم مع الخلق يدخل في قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾؛ وهذا من علامات الصدق؛ ولهذا قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾؛ فصدقوا في اعتقاداتهم، وفي معاملاتهم مع الله، ومع الخلق.

١٩ - ومن فوائد الآية: أن ما ذكر من تقوى الله عز وجل؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾؛ وسبق أنها إذا جمعت مع البر صارت التقوى ترك المحرمات، وصار البر فعل المأمورات؛ وإذا افترقا دخل أحدهما في الآخر؛ وفي هذه الآية قال تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ مع أنهم قائمون بالبر؛ فدل هذا على أن القيام بالبر من التقوى؛ لأن حقيقة الأمر أن القائم بالبر يرجو ثواب الله، ويخشى عقاب الله.

٢٠ - ومنها: أن هؤلاء فقط هم المتقون؛ ونفهم ذلك من الحصر وطريقه هنا أمران:

أ - تعريف طرفي الجملة.

ب - ضمير الفصل.

تنبيه:

ظاهر الآية الكريمة العموم في إتيان المال لهؤلاء المذكورين في الآية: أولي القربى، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل، والسائلين، وفي الرقاب؛ فظاهر الآية العموم للمسلمين والكافرين؛ لكنه غير مراد؛ بل هي خاصة بالمسلم؛ وأما الكافر فلا بأس من بره والإحسان إليه بشرط أن يكون ممن لا يقتلوننا في ديننا، ولم يخرجونا من ديارنا؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتُلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُواكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨]؛ وعلى

هذا فإذا كان الكافر يقاتلنا بنفسه بأن يكون هذا الرجل المعين مقاتلاً، أو يقاتلنا حكماً، مثل أن يكون من دولة تقاتل المسلمين فإنه لا يجوز بره، ولا إعطاؤه المال؛ لأنه مستعد حكماً للقتال: إذا أمرته دولته بقتال فإنه يُلبي؛ وما دام حرباً للمسلمين فإنه يريد إعدام المسلمين، وليس أهلاً للإحسان إليه.



❖ قال الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ
وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَبْسَغْ
بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ
فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ سبق الكلام على ذكر فوائد تصدير الخطاب بالنداء بوصف الإيمان للمنادى.

قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُم﴾؛ أي: فُرض، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]؛ وسُمِّيَ الفرض مكتوباً؛ لأن الكتابة تثبت الشيء وتوثقه؛ قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتَسَبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

قوله تعالى: ﴿الْقِصَاصُ﴾ هذه: نائب فاعل؛ والقصاص يشمل: إزهاق النفس وما دونها؛ قال الله تعالى في سورة المائدة: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقال النبي ﷺ في كسر الربيع سن جارية من الأنصار: «كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ»^(١)؛ ولكنه تعالى هنا قال: ﴿فِي الْقَتْلِ﴾؛ وفي سورة المائدة: في القتل، وفيما دونه: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ...﴾ [المائدة: ٤٥]. ١٩.

و«قتل» جمع قتل، مثل «جرحى» جمع جريح؛ و«أسرى» جمع أسير؛ وقوله تعالى: ﴿فِي الْقَتْلِ﴾ أي: في شأن القتل؛ وليس في القتل أنفسهم؛ لأن القتل مقتول؛ فلا قصاص؛ لكن في شأنهم؛ والذي يقتص منه هو القاتل.

وبعد العموم في قوله تعالى: ﴿الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ بدأ بالتفصيل فقال تعالى: ﴿الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ﴾؛

للعوض؛ يعني: الحر بدل الحر؛ أو الحر عوض الحر؛ و﴿الْحُرُّ﴾ هو الذي ليس بمملوك.

قوله تعالى: ﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ أي: العبد يقتل بالعبد؛ و﴿العبد﴾ هو المملوك.

قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْثَىٰ بِالْأَنْثَىٰ﴾ أي: الأنثى تقتل بالأنثى.

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَتْبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ﴾؛ «مَنْ» هذه شرطية؛ والفاء عاطفة ومفرعة أيضًا، تفيد: أن ما بعدها مفرع على ما قبلها.

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ﴾: المعفو عنه القاتل؛ و﴿مِنْ أَخِيهِ﴾ المراد به: المقتول - أي: من دم أخيه - فأَيُّ قاتل عفي له من دم أخيه شيء سقط القصاص؛ وحيثُذ على العافي اتباع بالمعروف عند قبض الدية، بحيث لا يتبع عفوهُ متًا ولا أذى؛ و﴿شَيْءٌ﴾ نكرة في سياق الشرط؛ فتعم كل شيء قليلًا كان، أو كثيرًا.

وقوله تعالى: ﴿فَأَتْبَاعُ﴾ خبر مبتدأ محذوف؛ والتقدير: فالواجب اتباع بالمعروف؛ والاتباع بالمعروف يكون على ورثة المقتول؛ يعني: إذا عفا فعليهم أن يتبعوا القاتل بالمعروف.

قوله تعالى: ﴿وَأَدَاءُ إِلَيْهِ﴾ أي: على القاتل إيصال إلى العافي عن القصاص؛ وهي معطوفة على «اتباع»؛ والضمير في ﴿إِلَيْهِ﴾ يعود إلى العافي بإحسان؛ والمؤدَّى: ما وقع الاتفاق عليه.

قوله تعالى: ﴿بِإِحْسَانٍ﴾ أي: يكون الأداء بإحسان وافيًا بدون معاملة؛ والباء للمصاحبة - يعني: أداء مصحوبًا بالإحسان - وإنما نص على «الإحسان» هنا؛ و«المعروف» هناك؛ لأن القاتل المعتدي لا يُكفَّر عنه إلا الإحسان ليكون في مقابلة إساءته؛ أما أولئك العافون فإنهم لم يجنوا؛ بل أحسنوا حين عدلوا عن القتل إلى الدية.

قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾: المشار إليه كل ما سبق من وجوب القصاص، ومن جواز العفو؛ تخفيف من الله في مقابل وجوب القصاص؛ وقد ذكر ابن عباس رضي الله عنه أن بني إسرائيل فرض الله عليهم القصاص فرضًا؛ وهذه الأمة خفف عنها؛ فلم يجب عليها القصاص؛ لأن الإنسان قد يكون لديه رحمة بالقاتل؛ وقد يكون القاتل من أقاربه؛ وقد يكون اعتبارات أخرى فلا يتمكن من تنفيذ القصاص في حقه؛ فخفف على هذه الأمة؛ والله الحمد.

وقوله تعالى: ﴿وَمِن رَّبِّكُمْ﴾: «الرب» معناه: الخالق المالك المدبِّر لخلقه كما يشاء على ما تقتضيه حكمته.

وقوله تعالى: ﴿وَرَحْمَةٌ﴾ أي: بالجميع: بالقاتل؛ حيث سقط عنه القتل، وبأولياء المقتول، حيث أبيح لهم أن يأخذوا العوض؛ لأن من الجائز أن يكون الواجب إما القصاص؛ أو العفو مجانًا؛ لكن من رحمة الله أنه أباح هذا وهذا؛ فهو رحمة بالجميع.

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾: «مَنْ» اسم شرط؛ وفعل الشرط: ﴿أَعْدَىٰ﴾؛ وجوابه: ﴿فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ المشار إليه في قوله تعالى: ﴿بَعْدَ ذَٰلِكَ﴾: التنازل عن

القصاص بأخذ الدية أو قبولها؛ و﴿عَذَابٌ﴾ بمعنى عقوبة؛ و﴿أَلِيمٌ﴾ بمعنى مؤلم، يعني: موجه؛ والمعنى: أن من اعتدى من أولياء المقتول بعد العفو فله عذاب أليم - ويحتمل أن يكون المراد: من اعتدى من أولياء المقتول، ومن القاتل.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: أهمية القصاص؛ لأن الله وجه الخطاب به إلى المؤمنين؛ وصدره بالنداء المستلزم للتنبيه؛ وتصدير الخطاب بالنداء فائدته: التنبيه، وأهمية الأمر.

٢ - ومنها: أن تنفيذ القصاص من مقتضى الإيثار؛ لأن الخطاب موجه للمؤمنين.

٣ - ومنها: أن ترك تنفيذه نقص في الإيثار؛ فما كان من مقتضى الإيثار تنفيذه فإنه يقتضي نقص الإيثار بتركه.

٤ - ومنها: وجوب التمكين من القصاص؛ لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ﴾.

٥ - ومنها: مراعاة التماثل بين القاتل والمقتول؛ لقوله تعالى: ﴿الْحَرُ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾.

٦ - ومنها: أن الحر يقتل بالحر - ولو اختلفت صفاتهما، كرجل عالم عاقل غني جواد شجاع، قتل رجلاً فقيراً أعمى أصم أبكم زماً جباناً جاهلاً؛ فإنه يقتل به؛ لعموم قوله تعالى: ﴿الْحَرُ بِالْحَرِّ﴾.

٧ - ومنها: أن العبد يقتل بالحر؛ لأنه إذا قُتل الحر بالحر فمن باب أولى أن يقتل العبد بالحر.

٨ - ومنها: أن العبد يقتل بالعبد - ولو اختلفت قيمتهما؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾؛ فلو قتل عبد يساوي مائة ألف عبداً لا يساوي إلا عشرة دراهم فإنه يقتل به؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾.

٩ - ومنها: أن العبد إذا قتل وكان قاتله حرّاً فإنه لا يقتل به؛ لفهوم قوله تعالى: ﴿الْحَرُ بِالْحَرِّ﴾؛ وهذه المسألة فيها خلاف بين أهل العلم؛ فمنهم من قال: إن الحر يقتل بالعبد؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَكَبَيْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقول النبي ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَخْذِ ثَلَاثِ ثَبَاتٍ: الثَّبَاتُ الزَّائِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ...»^(١)؛ وهذا القول هو الصواب؛ والقول الثاني: أن الحر يقتل بالعبد إذا كان مالكا له؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْتَاهُ، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْتَاهُ»^(٢)؛ وفي الاستدلال بهذا الحديث نظر:

«أولاً»: للاختلاف فيه.

و«ثانياً»: أن يقال: إذا كان السيد يقتل بعبدته وهو مالكة فمن باب أولى أن يقتل به من ليس

(١) رواه البخاري (٦٤٨٤)، ومسلم (١٦٧٦).

(٢) ضعيف: رواه الترمذي (١٤١٤)، والنسائي (٤٧٣٧)، وأبوداود (٤٥١٥)، وأحمد في «مسنده» (٢٠١١٦)،

وضعه الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٧٤٩).

يسيد له؛ وأما حديث: «لَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِعَبْدٍ»^(١) فضعيف.

١٠ - ومنها: أن الأنتى تقتل بالأنثى - ولو اختلفت صفاتها - لعموم قوله تعالى: ﴿وَالْأُنثَىٰ بِأُلْأُنثَىٰ﴾.

١١ - ومنها: أن الأنتى تقتل بالرجل؛ لأنها إذا قُتِلَتْ بالأنثى، فإنها من باب أولى تُقتل بالرجل؛ ودلالة الآية عليه من باب مفهوم الأولوية.

١٢ - ومنها: أن الرجل لا يُقتل بالمرأة؛ لأنه أعلى منها؛ هذا مفهوم الآية؛ والصواب: أنه يقتل بها؛ لأن النبي ﷺ قتل يهودياً كان قتل جارية على أوضاع لها، رض رأسها بين حجرين؛ فرض النبي ﷺ رأسه بين حجرين؛ وهذا يدل أن قتله كان قصاصاً؛ لا لنقض العهد - كما قيل به.

١٣ - ومنها: جواز العفو عن القصاص إلى الدية؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأُولَٰئِكَ بِالْمَعْرُوفِ...﴾.

وهل له أن يعفو مجاناً؟

الجواب: نعم؛ له ذلك؛ لأن الله سبحانه وتعالى ندب إلى العفو فقال: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التغابن: ١٤]، وقال في وصف أهل الجنة: ﴿الَّذِينَ يُغْفِقُونَ فِي أَسْرَاءٍ وَالْضُرَاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْفَيْضَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٤]؛ لكن العفو المندوب إليه ما كان فيه إصلاح؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠]؛ فإذا كان في العفو إصلاح، مثل أن يكون القاتل معروفاً بالصلاح؛ ولكن بدرت منه هذه البادرة النادرة؛ ونعلم أو يغلب على ظننا أنا إذا عفونا عنه استقام، وصلحت حاله، فالعفو أفضل؛ لاسيما إن كان له ذرية ضعفاء ونحو ذلك؛ وإذا علمنا أن القاتل معروف بالشر، والفساد، وإن عفونا عنه لا يزيده إلا فساداً وإفساداً فترك العفو عنه أولى؛ بل قد يجب ترك العفو عنه.

١٤ - ومن فوائد الآية: أنه إذا عفا بعض الأولياء عن القصاص سقط القصاص في حق الجميع؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾؛ وهي نكرة تعم القليل والكثير؛ لأنها في سياق الشرط؛ وعلى هذا فلو كان لأحد ورثة المقتول جزء من ألف جزء من التركة، ثم عفا عن القصاص انسحب العفو على الجميع؛ لأن الجزء الذي عفا عنه لا قصاص فيه؛ والقصاص لا يتبعض؛ إذ لا يمكن قتل القاتل إلا جزءاً من ألف جزء منه.

١٥ - ومنها: أن دية العمد على القاتل؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾؛ ولا شك أن المعفو عنه هو القاتل؛ وقد أمر بالأداء.

(١) رواه أبو داود (٤٥١٧)، والبيهقي في «الكبرى» (١٥٧١٧)، والدارقطني (١٥٨).

١٦ - ومنها؛ أن فاعل الكبيرة لا يخرج من الإيمان؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَى لِمَنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾؛ فجعل الله المقتول أخاً للقاتل؛ ولو خرج من الإيمان لم يكن أخاً له.

١٧ - ومنها؛ الرد على طائفتين مُبْتَدِعَتَيْنِ؛ وهما: الخوارج والمعتزلة؛ لأنهم يقولون: إن فاعل الكبيرة خارج من الإيمان؛ لكن الخوارج يصرحون بكفره؛ والمعتزلة يقولون: إنه في منزلة بين المنزلتين: الإيمان، والكفر - فلا هو كافر؛ ولا هو بمؤمن؛ لكن اتفق الجميع على أنه مخلد في النار.

١٨ - ومنها؛ إنه يجب الاتباع بالمعروف - يعني يجب على أولياء المقتول إذا عفوا عن الدية ألا يتسلطوا على القاتل؛ بل يتبعونه بالمعروف بدون أذية، وبدون منة؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَتْبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ﴾؛ والخطاب لأولياء المقتول.

١٩ - ومنها؛ وجوب الأداء على القاتل بالإحسان، لقوله تعالى: ﴿وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾.

٢٠ - ومنها؛ أن الله خفف عن هذه الأمة بجواز العفو، ورحمهم بجواز أخذ العوض؛ لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّحْمَتِكَ وَرَحْمَةٌ﴾؛ تخفيف على القاتل؛ ورحمة بأولياء المقتول؛ حيث أذن لهم أن يأخذوا عوضاً؛ وإلا لقليل لهم: إما أن تعفوا مجاناً؛ وإما أن تأخذوا بالقصاص.

٢١ - ومنها؛ إثبات الرحمة لله؛ وهي رحمة حقيقية تستلزم حصول النعم واندفاع النقم؛ وأهل التعطيل يفسرونها بـ «الإنعام»: الذي هو مفعول الرب؛ أو بـ «إرادة الإنعام»؛ وينكرون حقيقة الرحمة؛ وقد ضلوا في ذلك: فإن الإنعام، أو إرادته من آثار الرحمة، وليس إياها.

٢٢ - ومنها؛ أن المعتدي بعد انتهاء القصاص، أو أخذ الدية متوعد بالعذاب الأليم سواء كان من أولياء المقتول، أو من القاتل؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.



❖ قال الله تعالى:

﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأْوِيلُ الْأَلْبَابُ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾؛ ﴿لكم﴾: خبر مقدم؛ و﴿حَيَوةٌ﴾: مبتدأ مؤخر؛ و﴿الْقِصَاصِ﴾: هو قتل القاتل بمن قتله؛ فـ «ال» فيه للعهد؛ و﴿حَيَوةٌ﴾: نكرة للتعظيم؛ والمعنى: حياة كبرى أو عظمى.

قوله تعالى: ﴿يَتَأْوِيلُ الْأَلْبَابُ﴾ أي: يا أصحاب العقول؛ وإنما خاطبهم بذلك؛ لأن الحكم يحتاج إلى تعقل وتدبر؛ حتى يتبين مطابقتها للعقل.

قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾؛ «لعل»: للتعليل؛ والمعلل ثبوت القصاص؛ يعني: أوجبنا

القصاص، وكتبناه عليكم من أجل أن تتقوا العدوان بالقتل؛ فإن الإنسان إذا علم أنه مقتول بالقتل سيتقي القتل بلا شك.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: الحكمة العظمى في القصاص؛ وهي الحياة الكاملة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأُولَىٰ آلَ لَبَبٍ﴾.

فإن قيل: كيف يكون لنا في القصاص حياة مع أننا قتلنا القاتل؛ فردنا إزهاق نفس أخرى؟
فالجواب: نعم؛ يكون لنا في القصاص حياة بأن القتلة إذا علموا أنه سيقتل منهم امتنعوا عن القتل؛ فكان في ذلك تقليل للقتل، وحياة للأمة؛ ولهذا جاءت منكرة للدلالة على عظم هذه الحياة؛ فالتنكير هنا للتعظيم؛ يعني حياة عظيمة شاملة للمجتمع كله؛ أما بالنسبة للقاتل فيقتل؛ لكن قتل القاتل حياة للجميع.

٢ - ومن فوائد الآية: أن يفعل بالجاني كما فعل؛ لأن بذلك يتم القصاص؛ فإذا قتل بسكين قُتل بمثلها؛ أو بحجر قُتل بمثله؛ أو بسُم قُتل بمثله؛ وهكذا.

٣ - ومنها: أن كون القصاص حياة يحتاج إلى تأمل وعقل، لقوله تعالى: ﴿يَتَأُولَىٰ آلَ لَبَبٍ﴾.
٤ - ومنها: أنه يجب على الإنسان أن يؤمن بأحكام الشريعة دون تردد؛ وإذا رأى ما يستبعده في بادئ الأمر فليتأمل وليتعقل، حتى يتبين له أنه عين الحكمة والمصلحة؛ ولهذا قال تعالى: ﴿يَتَأُولَىٰ آلَ لَبَبٍ﴾؛ فأتى بالنداء المقتضي للانتباه.

٥ - ومنها: أن من فوائد القصاص أن يتقي الجناة القتل؛ لقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]؛ واتقوا لهم للقتل من تقوى الله.

تنبيه: اعلم بأن للقصاص شروطاً لثبوته؛ وشروطاً لاستيفائه مذكورة على التفصيل في كتب الفقه؛ فليرجع إليها.



❁ قال الله تعالى:

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿كُتِبَ﴾ أي: فرض؛ فهو فعل مبني لما لم يسم فاعله؛ وفاعله معلوم - وهو الله عز وجل؛ ونائب الفاعل قوله تعالى: ﴿الْوَصِيَّةُ﴾؛ إنما لم يؤنث الفعل؛ لكون نائب الفاعل

مؤثراً تأنيهاً مجازياً؛ وللفضل بينه وبين عامله.

قوله تعالى: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ يريد بذلك - والله أعلم - إذا مرض الإنسان مرض الموت؛ أما إذا حضره - بمعنى: أنه كان في سياق الموت - فإن في ذلك تفصيلاً يأتي - إن شاء الله - في الفوائد.

قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾: قال العلماء: أي: مالا كثيراً؛ و﴿الْوَصِيَّةُ﴾ هي: العهد إلى غيره بشيء هام؛ ﴿لِلْوَالِدَيْنِ﴾ يعني بذلك: الأم والأب؛ و﴿الْأَقْرَبِينَ﴾: من سواهما من القرابة؛ والمراد بهم: الأذنون؛ كالإخوة، والأعمام، ونحوهم؛ و﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ أي: بما عرفه الشرع وأقره؛ وهو الثلث فأقل؛ ﴿حَقًّا﴾ أي: مؤكداً؛ وهو مصدر حذف عامله؛ والتقدير: أحق ذلك حقاً؛ ﴿عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ أي: المتصفين بالتقوى؛ و﴿التقوى﴾: هي اتخاذ ما بقي من عذاب الله بفعل أوامره، واجتناب نواهيه.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: وجوب الوصية للوالدين والأقربين لمن ترك مالا كثيراً؛ لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ﴾؛ واختلف العلماء - رحمهم الله - هل هذا منسوخ بآيات الموارث؟ أم هو محكم وآيات الموارث خصصت؟ على قولين؛ فأكثر العلماء على أنه منسوخ؛ ولكن القول الراجح أنه ليس بمنسوخ؛ لإمكان التخصيص؛ فيقال: إن قوله تعالى: ﴿لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ مخصوص بما إذا كانوا وارثين؛ بمعنى: إنهم إذا كانوا وارثين فلا وصية لهم اكتفاء لما فرضه الله لهم من الموارث؛ وتبقى الآية على عمومها فيمن سوى الوارث.

٢ - ومن فوائد الآية: جواز الوصية للصحيح، والمريض، ومن حضره الموت؛ ولكن النصوص تدل على أن من حضره الموت ينقسم إلى قسمين:

الأول: من بقي معه عقله ووعيه، فوصيته نافذة حسب الشروط الشرعية.

الثاني: من فقد وعيه وعقله فلا تصح وصيته.

٣ - ومنها: جواز الوصية بما شاء من المال؛ لكن هذا مقيد بحديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه قال للنبي ﷺ: أتصدق بثلثي مالي؟ قال: «لا»؛ قال: فالشطر؟ قال: «لا»؛ قال: فالثلث؟ قال: «الثلث»؛ والثلث كثير^(١)؛ وعلى هذا فلا يزداد في الوصية على ثلث المال؛ فتكون الآية مُقَيِّدة بالحديث.

٤ - ومنها: أن الوصية الواجبة إنما تكون فيمن خلف مالا كثيراً؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾؛ فأما من ترك مالا قليلاً فالأفضل ألا يوصي إذا كان له ورثة؛ لقول النبي ﷺ لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: «إِنَّكَ إِنْ تَذَرُ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»^(٢).

(١) رواه البخاري (٢٥٩١)، ومسلم (١٦٢٨).

(٢) انظر التخریج السابق.

٥ - ومنها: أن الوصية ليست مقيدة بجزء معين من المال؛ بل هي بالمعروف.

٦ - ومنها: أهمية صلة الرحم؛ حيث أوجب الله الوصية للوالدين والأقربين بعد الموت؛ لأن صلة الرحم من أفضل الأعمال المقربة إلى الله؛ فهذه إحدى أمهات المؤمنين أخبرت النبي ﷺ: أنها اعتقت جارية لها؛ فقال: «أَمَا إِنَّكَ لَوْ أُعْطِيتَهَا أَخْوَالِكَ كَانَ أَكْثَرُ لَكَ»^(١)؛ فجعل النبي ﷺ صلة الرحم أعظم أجراً من العتق.

٧ - ومنها: تأكيد وجوب الوصية على من ترك مالا كثيراً لمن ذكر؛ وجه التوكيد قوله تعالى: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾.

٨ - ومنها: أن المتقين هم الذين يراعون فرائض الله؛ ولذلك وجه الخطاب إليهم؛ لقوله تعالى: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾.

مسألة:

إذا قال قائل: كيف يكون الوالدان غير وارثين؟

فالجواب: أن ذلك ممكن، مثل أن يكون الأب أو الأم مخالفة في الدين؛ فإنه لا يرث فتوصي له. كذلك بالنسبة للأقربين؛ فإنهم قد لا يرثون لحجبهم بمن هو أولى منهم.

مسألة ثانية:

فإن قال قائل: إن الله فرض للأب السدس مثلاً؛ وللأم السدس؛ وللزوجة الربع؛ وللزوج النصف؛ وما أشبه ذلك؛ وهذا يقتضي أن يكون لهم فرضهم كاملاً؛ ومع تنفيذ الوصية ينقص من فرضهم بقدر الوصية؟

فالجواب: أن الله بين أن حق الورثة من بعد وصية يوصي بها، أو دين؛ وعلى هذا فلا إشكال في الآية في تقدير أنصاء الورثة؛ وهذا القول هو الذي تجتمع به الأدلة.



❁ قال الله تعالى:

﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِي يَبْدُلُوهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٨١]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ﴾؛ الفاء عاطفة؛ و«مَنْ» شرطية؛ و«بدل» فعل ماضٍ مبني على الفتح في

عمل جزم فعل الشرط؛ وجمله: ﴿فَإِنَّمَا إِثْمُهُ﴾ جواب الشرط؛ واقرنت بالفاء؛ لأنها جملة اسمية.
قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ﴾ أي: بَدَّلَ «الإيصاء» المفهوم من «الْوَصِيَّةِ»؛ أي: غيره بنقص، أو زيادة، أو منع؛ إن نقص فالضرر على الموصى له؛ وإن زاد فعلى الورثة؛ وإن منع فعلى الموصى له؛ كل هذه الصور الثلاث تدخل في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ﴾.

قوله تعالى: ﴿بَعْدَ مَا سَمِعَهُ﴾: قال أهل العلم: عبر بالسَّمْع عن العلم؛ لأن السمع من الحواس الظاهرة؛ والعلم من الإدراكات الباطنة - أي: فمن بدله بعد أن يعلمه علم اليقين، كما لو سمعه بنفسه؛ ومعلوم أن العلم بالوصية لا يتوقف على السماع؛ قد يكون بالكتابة؛ وقد يكون بالمشافهة والسماع؛ وقد يكون بشهادة الشهود؛ وما إلى ذلك.

قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا إِثْمُهُ﴾ الضمير يعود على التبديل.

قوله تعالى: ﴿عَلَى الَّذِينَ يَبْدِلُونَهُ﴾ أي: يغيرونه؛ يعني: فهذا الإثم يعود على المُبَدِّل؛ لا على الموصي والموصى إليه من المخالفة؛ وقد سبق الكلام على هذين الاسمين الكريمين وما تضمنناه من الصفات.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: أن من فعل الخير ثم غيّر بعده كُتِبَ له ما أراد؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يَبْدِلُونَهُ﴾.

٢ - ومنها: أن من بدل الوصية جهلاً فلا إثم عليه؛ لقوله تعالى: ﴿بَعْدَ مَا سَمِعَهُ﴾؛ ويؤخذ من هذا - بل من باب أولى - أنه لو تصرف في الوصية تصرفاً خطأ وهو معتقد أنه على صواب فإنه لا ضمان عليه؛ لأنه مَوَّلَى على التصرف فيها؛ فإذا أخطأ فلا ضمان إذا لم يكن هناك تفريط أو تعدد.

٣ - ومنها: تحريم تغيير الوصية؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يَبْدِلُونَهُ﴾؛ فيجب العمل بوصية الموصي على حسب ما أوصى إلا أن يكون جنفاً أو إثماً.

٤ - ومنها: إثبات اسمين من أسماء الله؛ وهما: «السميع» و«العليم»؛ وما تضمنناه من الصفة والحكم الذي هو الأثر؛ فالسميع اسم؛ والسمع صفة؛ وكونه يسمع هو الأثر - أو الحكم؛ والعليم كذلك.

٥ - ومنها: إحاطة الله عز وجل بكل أعمال الخلق؛ لأن قوله تعالى: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ذكر عقب التهديد في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يَبْدِلُونَهُ﴾؛ وهذا يدل على أن الله يسمع، ويعلم ما يبده الوصي.

٦ - ومنها: الرد على الجبرية وعلى القدرية؛ فالجبرية يقولون: إن الإنسان مجبر على عمله، ولا قدرة له، ولا اختيار؛ فأنكروا حكمة الله تعالى؛ لأنه إذا قيل بهذا القول الباطل انتفت حكمة الأمر والنهي، والثواب والعقاب؛ وصار من فعل ما أمر به أو ترك ما نُهي عنه ليس أهلاً للمدح؛ لأنه كالألة ليس عنده قدرة ولا اختيار؛ وكذلك أبطلوا حكمة الله في الجزاء؛ لأنه - على أصلهم - يجزي

المحسن وهو غير محسن؛ ويعاقب العاصي وهو غير عاصي؛ والرد عليهم في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ﴾؛ فأضاف التبديل إلى الإنسان.

وأما القدرية فيقولون: «إن الإنسان مستقل بعمله، ولا تتعلق به إرادة الله، ولا قدرته، ولا خلقه»؛ وغلاتهم ينكرون العلم والكتابة، فيقولون: «إن أفعال العبادة غير معلومة لله، ولا مكتوبة عنده»؛ وقالوا: «إن الأمر أنف - أي: مستأنف - لم يكن الله يعلم شيئاً مما نفعله؛ إلا إذا وقع علمه بعد رؤيته، أو سمعه»؛ وجه الرد عليهم: إثبات العلم لله.

قال الشافعي، وغيره من السلف: ناظروا القدرية بالعلم؛ فإن أقروا به خُصِّمُوا؛ وإن أنكروه كُفِّرُوا؛ فأما إذا قالوا: «إن الله لا يعلم»؛ فكفرهم واضح لتكذيبهم القرآن؛ وأما إذا قالوا: «إنه يعلم لكن لا يقدرها، ولا يخلقها» قيل لهم: هل وقعت على وفق معلومه، أو على خلاف معلومه؟ سيقولون: «على وفق معلومه»؛ وإذا كان على وفق معلومه لزم أن تكون مرادة له؛ وإلا لما وقعت.

فالحاصل: أن في الآية ردّاً على القدرية والجبرية؛ وكل منهم غلا في جانب من جوانب القدر؛ فالجبرية غلو في إثبات القدر، وفَرَطُوا في أفعال العباد؛ والقدرية غلو في إثبات فعل العبد، وفَرَطُوا في علم الله وإرادته؛ والوسط هو الخير؛ فأهل السنة والجماعة يشبِّهون الله العلم، والكتابة، والمشيئة، والخلق؛ كما يشبِّهون للإنسان إرادة وقدرة - لكن ذلك تابع لإرادة الله؛ وخلقته - وتفصيل ذلك مبسوط في علم العقائد.



❁ قال الله تعالى:

﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ
فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٨٢]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ﴾: «من» شرطية؛ و«خَافَ» فعل الشرط؛ وقوله تعالى: ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾: جواب الشرط.

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ﴾ أي: من توقع أو اطلع.

قوله تعالى: ﴿جَنَفًا أَوْ إِثْمًا﴾: «الجنف»: الميل عن غير قصد؛ و«الإثم»: الميل عن قصد.

قوله تعالى: ﴿فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ﴾ أي: فعل صالحاً؛ أي: حول الأمر إلى شيء صالح؛ وليس المعنى: أصلح الشقاق؛ لأنه قد لا يكون هناك شقاق؛ هذا القول وإن كان له وجهة نظر؛ لكن كلمة: ﴿بَيْنَهُمْ﴾ تدل على أن المراد: إصلاح الشقاق؛ إذ إن البينة لا تكون إلا بين شيئين؛ فعلى الوجه

الأول يكون المراد بالإصلاح: إزالة الفساد؛ وعلى الوجه الثاني يكون الإصلاح فيها: إزالة الشقاق؛ لأن الغالب إذا أراد الوصي أن يغير الوصية بعد موت الموصي أن يحصل شقاق بينه وبين الورثة؛ أو بينه وبين الموصى له.

قوله تعالى: ﴿فَلَا إِثْرَ عَلَيْهِ﴾ أي: فلا عقوبة؛ وهذا كالمستثنى من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ﴾ ولا نافية للجنس تعم القليل والكثير.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ جملة تعليلية للحكم؛ وقد سبق الكلام على هذين الاسمين الكريمين.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: أن من خاف جوراً أو معصية من موصٍ فإنه يصلح؛ وهذا يشمل ما إذا كان قبل موت الموصي، أو بعده؛ مثاله قبل موت الموصي: أن يستشهد الموصي، أو يستكتب شخصاً لوصيته، فيجد فيها جوراً، أو معصية، فيصلح ذلك؛ ومثاله بعد موته: أن يُطَّلَع على وصية له تتضمن ما ذُكر فتُصلح؛ مثال ذلك أن يوصي لوارث، فيُطَّلَع على ذلك بعد موته، فتُصلح الوصية، إما باستحلال الوارث الرشيد؛ وإما بإلغائها إذا لم يمكن.

٢ - ومن فوائد الآية: رفع الإثم عن الوصي إذا أصلح لحوفه جنفاً أو إثماً.

٣ - ومنها: فضيلة الإصلاح؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ﴾؛ فإن في الإصلاح درء الإثم عن الموصي، وإزالة العداوة والشحناء بين الموصي إليهم والورثة.

٤ - ومنها: أنه قد يعبر بنفي الإثم، أو نفي الجناح دفعاً عن توبه؛ وعليه فلا ينافي المشروعية، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَصْفَاءَ وَالْمُرْوَءَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ أَلْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]؛ ولما كان تبديل الوصية إثماً نفى الله الإثم عمن أصلح؛ ثم تعود المسألة إلى القواعد العامة التي مقتضاها وجوب الإصلاح، ورفع الجنف والإثم.

٥ - ومنها: أن تغيير الوصية لدفع الإثم جائز؛ بل هو واجب بدليل آخر؛ وأما تغيير الوصية لما هو أفضل ففيه خلاف بين أهل العلم؛ فمنهم من قال: إنه لا يجوز؛ لعموم قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ﴾ [البقرة: ١٨١]؛ ولم يستثن إلا ما وقع في إثم فيبقى الأمر على ما هو عليه لا يغير؛ ومنهم من قال: بل يجوز تغييرها إلى ما هو أفضل؛ لأن الغرض من الوصية التقرب إلى الله عز وجل، ونفع الموصى له، فكلما كان أقرب إلى الله وأنفع للموصى له كان أولى أيضاً؛ والموصي بشر قد يخفى عليه ما هو الأفضل؛ وقد يكون الأفضل في وقت ما غير الأفضل في وقت آخر؛ ولأن النبي ﷺ أجاز تحويل النذر إلى ما هو أفضل مع وجوب الوفاء به؛ فالرجل الذي جاء إليه وقال: إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس؛ فقال ﷺ: «صلها هنا» فأعاد عليه

فقال: «صلِّ ما هنا» فأعاد الثالثة فقال ﷺ: «شأنك إذا»^(١).

والذي أراه في هذه المسألة: أنه إذا كانت الوصية لمعين فإنه لا يجوز تغييرها، كما لو كانت الوصية لزيد فقط؛ أو وقف وقفاً على زيد؛ فإنه لا يجوز أن يغير لتعلق حق الغير المعين به؛ أما إذا كانت لغير معين - كما لو كانت لمساجد، أو لفقراء - فلا حرج أن يصرفها لما هو أفضل.

٦ - ومن فوائد الآية: إثبات اسمين من أسماء الله؛ وهما: «الغفور» و«الرحيم»؛ وما تضمناه

من وصف وحكم.



❖ قال الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ سبق الكلام عليها.

قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ أي: فرض؛ والذي فرضه هو الله سبحانه وتعالى؛ و«الصِّيَامُ»: نائب فاعل مرفوع؛ وهو في اللغة: الإمساك؛ ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦] يعني إمساكاً عن الكلام بدليل قولها: ﴿فَلَن أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]؛ وأما في الشرع فإنه التعبد لله بترك المفطرات من طلوع الفجر إلى غروب الشمس.

قوله تعالى: ﴿كَمَا كُتِبَ﴾؛ «ما» مصدرية؛ والكاف حرف جر؛ وتفيد التشبيه؛ وهو تشبيه للكتابة بالكتابة، وليس المكتوب بالمكتوب؛ والتشبيه بالفعل دون المفعول أمر مطرد، كما في قوله ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»^(٢): التشبيه هنا للرؤية بالرؤية؛ لا للمرئي بالمرئي؛ لأن الكاف دخلت على الفعل الذي يؤول إلى مصدر.

قوله تعالى: ﴿عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ - أي: من الأمم السابقة - يعم اليهود والنصارى، ومن قبلهم؛ كلهم كتب عليهم الصيام؛ ولكنه لا يلزم أن يكون كصيامنا في الوقت والمدة. وهذا التشبيه فيه فائدتان:

الفائدة الأولى: التسلية لهذه الأمة حتى لا يقال: كلفنا بهذا العمل الشاق دون غيرنا؛ لقوله

(١) رواه أحمد في «مسنده» (١٤٩٦١)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١٠٠٩)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢١١٦)،

وقال الشيخ شعيب: إسناده قوي رجاله رجال الصحيح.

(٢) رواه البخاري (٥٤٧)، ومسلم (١٨٢).

تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ يَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الرَّحُف: ٣٩] يعني: لن يخفف عنكم العذاب اشتراككم فيه - كما هي الحال في الدنيا: فإن الإنسان إذا شاركه غيره في أمر شاق هان عليه؛ ولهذا قالت الخنساء ترثي أخاها صخرًا:

وَلَوْلَا كَثْرَةُ الْبَاكِيَيْنِ حَوْلِي عَلَى إِخْوَانِهِمْ لَقَتَلْتُ نَفْسِي
وَمَا يَتَكُونُ مِثْلَ أَحْيِي وَلَكِنْ أَسْلَى النَّفْسَ عَنْهُ بِالثَّأْنِ

الفائدة الثانية: استكمال هذه الأمة للفضائل التي سبقت إليها الأمم السابقة؛ ولا ريب أن الصيام من أعظم الفضائل؛ فالإنسان يصبر عن طعامه، وشرابه، وشهوته لله عز وجل؛ ومن أجل هذا اختصه الله لنفسه، فقال تعالى: «كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ يُضَاعَفُ الْحَسَنَةُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ، إِلَّا الصَّوْمَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، يَدْعُ شَهْوَتَهُ وَطَعَامَهُ مِنْ أَجْلِي»^(١).
قوله تعالى: ﴿لَمَلَكُمْ تَقْوُونَ﴾؛ «لعل» للتعليل؛ ففيها بيان الحكمة من فرض الصوم؛ أي: تقون الله عز وجل؛ هذه هي الحكمة الشرعية التعبدية للصوم؛ وما جاء سوى ذلك من مصالح بدنية أو مصالح اجتماعية فإنها تبع.

الفوائد:

- ١ - من فوائد الآيات: أهمية الصيام؛ لأن الله تعالى صَدَّرَهُ بِالنِّدَاءِ؛ وأنه من مقتضيات الإيمان؛ لأنه وَجَّهَ الخطاب إلى المؤمنين؛ وأن تركه مغل بالإيمان.
- ٢ - ومنها: فرضية الصيام؛ لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ﴾.
- ٣ - ومنها: فرض الصيام على من قبلنا من الأمم؛ لقوله تعالى: ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾.
- ٤ - ومنها: تسلية الإنسان بما ألزم به غيره ليهون عليه القيام به؛ لقوله تعالى: ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾.
- ٥ - ومنها: استكمال هذه الأمة لفضائل من سبقها؛ حيث كتب الله عليها ما كتب على من قبلها لتترقى إلى درجة الكمال كما ترقى إليها من سبقها.
- ٦ - ومنها: الحكمة في إيجاب الصيام؛ وهي تقوى الله؛ لقوله تعالى: ﴿لَمَلَكُمْ تَقْوُونَ﴾.
- ٧ - ومنها: فضل التقوى، وأنه ينبغي سلوك الأسباب الموصلة إليها؛ لأن الله أوجب الصيام لهذه الغاية؛ إذن هذه الغاية غاية عظيمة؛ ويدل على عظمها؛ أنها وصية الله للأولين والآخرين؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ١٣١].
ويتفرع على هذه الفائدة: اعتبار الذرائع؛ يعني: ما كان ذريعة إلى الشيء، فإن له حكم ذلك

الشيء؛ فلما كانت التقوى واجبة كانت وسائلها واجبة؛ ولهذا يجب على الإنسان أن يتعد عن مواطن الفتن: لا ينظر إلى المرأة الأجنبية؛ ولا يكلمها كلاماً يتمتع به معها؛ لأنه يؤدي إلى الفتنة، ويكون ذريعة إلى الفاحشة؛ فيجب اتقاء ذلك؛ حتى إن الرسول ﷺ أمر من سمع بالدجال أن يتعد عنه حتى لا يقع في فتنه^(١).

٨- ومن فوائد الآية: حكمة الله سبحانه وتعالى بتنوع العبادات؛ لأننا إذا تدبرنا العبادات وجدنا أن العبادات متنوعة؛ منها ما هو مالي محض؛ ومنها ما هو بدني محض؛ ومنها ما هو مركب منهما: بدني ومالي؛ ومنها ما هو كف؛ ليتم اختبار المكلف؛ لأن من الناس من يهون عليه العمل البدني دون بذل المال؛ ومنهم من يكون بالعكس؛ ومن الناس من يهون عليه بذل المحبوب ويشق عليه الكف عن المحبوب، ومنهم من يكون بالعكس؛ فمن ثم نوع الله سبحانه وتعالى بحكمته العبادات؛ فالصوم كف عن المحبوب قد يكون عند بعض الناس أشق من بذل المحبوب؛ ومن العجائب في زمننا هذا أن من الناس من يصبر على الصيام ويعظمه؛ ولكن لا يصبر على الصلاة، ولا يكون في قلبه من تعظيم الصلاة ما في قلبه من تعظيم الصيام؛ تجده يصوم رمضان لكن الصلاة لا يصلي إلا من رمضان إلى رمضان - إن صلى في رمضان؛ وهذا لا شك خطأ في التفكير؛ لكن الصلاة حيث إنها تتكرر كل يوم صار هيناً على هذا الإنسان تركها؛ والصوم يكون عنده تركه صعباً؛ ولهذا إذا أرادوا ذم إنسان قالوا: إنه لا يصوم ولا يصلي - يبدوون بالصوم.



❖ قال الله تعالى:

﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٤]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿ أَيَّامًا ﴾ مفعول لقوله تعالى: ﴿ الصَّيَامُ ﴾ [البقرة: ١٨٣]؛ لأن الصيام مصدر يعمل عمل فعله - أي: كتب عليكم أن تصوموا أياماً معدودات؛ و﴿ أَيَّامًا ﴾: نكرة؛ والنكرة تفيد القلة، وتفيد الكثرة، وتفيد العظمة، وتفيد الهون - بحسب السياق؛ لما قرنت هنا بقوله

(١) للحديث الذي رواه أبو داود من حديث عمران بن حصين قال: قال رسول الله ﷺ «من سمع بالدجال فليأمن عنه فوالله إن الرجل ليأتيه وهو يحسب أنه مؤمن فيتبعه مما يبعث به من الشبهات أو لما يبعث به من الشبهات» هكذا قال، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٣٠١).

تعالى: ﴿مَعْدُودَاتٍ﴾ أفادت القلة؛ يعني: هذا الصيام ليس أشهرًا؛ ليس سنوات؛ ليس أسابيع؛ ولكنه أيام معدودات قليلة؛ و﴿مَعْدُودَاتٍ﴾ من صيغ جمع القلة؛ لأن جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم من صيغ جمع القلة؛ يعني: فهي أيام قليلة.

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ كالاستثناء من قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ﴾ [البقرة: ١٨٣]؛ لأن قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ﴾ [البقرة: ١٨٣] يشمل المريض، والمسافر، والقادر، والعاجز.

و﴿مَنْ﴾ شرطية؛ و﴿كَانَ﴾ فعل الشرط؛ وجملة: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ جواب الشرط؛ و«عدة»: مبتدأ، والخبر محذوف؛ والتقدير: فعليه عدة؛ ويجوز أن تكون «عدة» خبرًا، والمبتدأ محذوف؛ والتقدير: فالواجب عدة؛ أو فالمكتوب عدة.

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا﴾ يعني: مرضًا يشق به الصوم؛ أو يتأخر به البرء؛ أو يفوت به العلاج، كما لو قال له الطبيب: خذ حبوبًا كل أربع ساعات، وما أشبه ذلك؛ ودليل التخصيص بمرض يشق به الصوم ما يفهم من العلة.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ أي: السفر المباح للفطر؛ والحكمة في التعبير بقوله: ﴿عَلَى سَفَرٍ﴾ - والله أعلم - أن المسافر قد يقيم في بلد أثناء سفره عدة أيام، ويباح له الفطر؛ لأنه على سفر، وليست نيته الإقامة، كما حصل للرسول ﷺ في غزوة الفتح؛ فإنه أقام في مكة تسعة عشر يومًا وهو يقصر الصلاة^(١)، وأفطر حتى انسلخ الشهر^(٢).

وقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ أي: أيام مغايرة.

قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ أي: يستطيعونه، وقال بعض أهل العلم: ﴿يُطِيقُونَهُ﴾ أي: يطوقونه؛ أي: يتكلفونه، ويبلغ الطاقة منهم حتى يصبح شاقًا عليهم؛ وقال آخرون: إن في الآية حذافًا؛ والتقدير: وعلى الذين لا يطيقونه فدية؛ وكلاهما ضعيف؛ والثاني أضعف؛ لأن هذا القول يقتضي تفسير المثلث بالمنفي؛ وتفسير الشيء بضده لا يستقيم؛ وأما القول الأول منها فله وجه؛ لكن ما ثبت في «الصحيحين» من حديث سلمة بن الأكوع يدل على ضعفه: «أنه أول ما كتب الصيام كان الإنسان خيرًا بين أن يصوم؛ أو يفطر، ويفتدي حتى نزلت الآية التي بعدها: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ...﴾»^(٣)؛ وكذلك ظاهر الآية يدل على ضعفه؛ لأن قوله بآخرها: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ يدل على أنهم يستطيعون الصيام، وأنه خوطب به من يستطيع، فيكون ظاهر الآية مطابقًا لحديث سلمة؛ وهذا هو

(١) انظر صحيح البخاري (١٠٣٠).

(٢) انظر صحيح البخاري (١٨٤٦).

(٣) رواه مسلم (١١٤٥)، وأحمد في مسنده (٢٢١٧٧).

القول الراجح أن معنى ﴿يُطِيقُونَهُ﴾: يستطيعونه.

قوله تعالى: ﴿وَذِيَّةٌ﴾: مبتدأ مؤخر خبره: ﴿على الذين يطيقونه﴾؛ و﴿وَذِيَّةٌ﴾ أي: فداء يفدي به عن الصوم؛ والأصل أن الصوم لازم لك، وأنت مكلف به، فتفدي نفسك من هذا التكليف والإلزام بإطعام مسكين.

قوله تعالى: ﴿طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ عطف بيان لقوله تعالى: ﴿وَذِيَّةٌ﴾ أي: عليهم لكل يوم طعام مسكين؛ وليس المعنى طعام مسكين لكل شهر؛ بل لكل يوم؛ ويدل لذلك القراءة الثانية في الآية: ﴿طعام مساكين﴾ بالجمع؛ فكما أن الأيام التي عليه جمع، فكذلك المساكين الذين يُطعمون لابد أن يكونوا جمعاً.

وفي قوله تعالى: ﴿فدية طعام مساكين﴾ ثلاث قراءات؛ الأولى: ﴿فدية طعام مساكين﴾ بحذف التنوين في ﴿وَذِيَّةٌ﴾؛ وبجر الميم في ﴿طعام﴾؛ و﴿مساكين﴾ بالجمع، وفتح النون بلا تنوين؛ الثانية: ﴿وَذِيَّةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾؛ بتنوين ﴿فدية﴾ مع الرفع؛ و﴿طعام﴾ بالرفع؛ و﴿مسكين﴾ بالإفراد، وكسر النون المنونة؛ الثالثة: ﴿فدية طعام مساكين﴾؛ بتنوين ﴿فدية﴾ مع الرفع؛ و﴿طعام﴾ بالرفع؛ و﴿مساكين﴾ بالجمع، وفتح النون بلا تنوين.

وقوله تعالى: ﴿طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾؛ المراد بالمسكين: مَنْ لا يجد شيئاً يكفيه لمدة سنة؛ فيدخل في هذا التعريف الفقير؛ فإذا مر بك المسكين فهو شامل للفقير؛ وإذا مرَّ بك الفقير فإنه شامل للمسكين؛ أما إذا جمعا فقد قال أهل العلم: إن بينهما فرقاً؛ فالفقير أشد حاجة من المسكين؛ الفقير هو الذي لا يجد نصف كفاية سنة؛ وأما المسكين فيجد النصف فأكثر دون الكفاية لمدة سنة.

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾؛ ﴿تَطَوَّعَ﴾ فعل الشرط؛ وجوابه جملة: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكَ﴾؛ وقوله تعالى: ﴿خَيْرًا﴾ منصوب على أنه مفعول مطلق؛ والتقدير: فمن تطوَّع تطوعاً خيراً؛ أي: فمن فعل الطاعة على وجه خير فهو خير له؛ ويحتمل أن تكون ﴿خَيْرًا﴾ مفعولاً لأجله؛ والمعنى: فمن تطوع يريد خيراً؛ والمراد على كلا التقديرين واحد؛ يعني: فمن فعل الطاعة يقصد بها الخير فهو خير له؛ ومعلوم أن الفعل لا يكون طاعة إلا إذا كان موافقاً لمرضاة الله عز وجل بأن يكون خالصاً لوجهه موافقاً لشريعته؛ فإن لم يكن خالصاً لم يكن طاعة، ولا يقبل؛ وإن كان خالصاً على غير الشريعة لم يكن طاعة، ولا يقبل؛ لأن الأول شرك؛ والثاني بدعة.

قوله تعالى: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكَ﴾: اختلف في ﴿خَيْرٌ﴾ هل نقول: هي للتفضيل؛ أي: خير له من سواه؛ أو نقول: إن ﴿خَيْرٌ﴾ اسم دال على مجرد الخيرية بدون مُفضَّل، ومُفضَّل عليه - وهذا هو الأقرب - ويكون المراد: أن من تطوع بالفدية فهو خير له؛ ومطابقة هذا المعنى لظاهر الآية واضح.

قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾: المراد بالخير هنا: التفضيل؛ يعني: أن تصوموا خير لكم من الفدية؛ وهذا يمثل به النحويون للمبتدأ المؤول: فإن قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾ فعل

مضارع مسبوك مع ﴿أَنْ﴾ المصدرية بمصدر؛ والتقدير: صومكم خير لكم - يعني: من الفدية.
 قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾؛ هذه جملة مستأنفة؛ والمعنى: إن كنتم من ذوي العلم فافهموا؛
 و﴿إِنْ﴾ ليست شرطية فيما قبلها - يعني: ليست وصلية - كما يقولون؛ لأنه ليس المعنى: خيرًا لنا
 إن علمنا؛ فإن لم نعلم فليس خيرًا لنا؛ بل هو مُستأنف؛ ولهذا ينبغي أن نقف على قوله تعالى:
 ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾.

الفوائد:

- ١ - من فوائد الآية: أن الصوم أيامه قليلة؛ لقوله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾.
- ٢ - ومنها: التعبير بكلمات يكون بها تهوين الأمر على المخاطب؛ لقوله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾.
- ٣ - ومنها: رحمة الله عز وجل بعباده؛ لقلة الأيام التي فرض عليهم صيامها.
- ٤ - ومنها: أن المشقة تجلب التيسير؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾؛ لأن المرض والسفر مظنة المشقة.
- ٥ - ومنها: جواز الفطر للمريض؛ ولكن هل المراد مطلق المرض - وإن لم يكن في الصوم مشقة عليه؛ أو المراد المرض الذي يشق معه الصوم، أو يتأخر معه البرء؟ الظاهر الثاني؛ وهو مذهب الجمهور؛ لأنه لا وجه لإباحة الفطر بمرض لا يشق معه الصوم، أو لا يتأخر معه البرء؛ هذا وللمريض حالات:

الأولى: ألا يضره الصوم، ولا يشق عليه؛ فلا رخصة له في الفطر.

الثانية: أن يشق عليه، ولا يضره؛ فالصوم في حقه مكروه؛ لأنه لا ينبغي العدول عن رخصة الله.

الثالثة: أن يضره الصوم؛ فالصوم في حقه محرم؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩].

٦ - ومن فوائد الآية: جواز الفطر في السفر؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾؛ وللمسافر باعتبار صومه في سفره حالات ثلاث:

الأولى: ألا يكون فيه مشقة إطلاقاً؛ يعني: ليس فيه مشقة تزيد على صوم الحضر؛ ففي هذه الحال الصوم أفضل؛ وإن أفطر فلا حرج؛ ودليله: أن الرسول ﷺ كان يصوم في السفر، كما في حديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره في يوم حار حتى يضع الرجل يده على رأسه من شدة الحر؛ وما فينا صائم إلا ما كان من النبي ﷺ وابن رواحة^(١)؛ ولأن الصوم في السفر أسرع في إبراء ذمته؛ ولأنه أسهل عليه غالباً لكون الناس

مشاركين له، وثقل القضاء غالباً؛ ولأنه يصادف شهر الصوم - وهو رمضان.

الحال الثانية: أن يشق عليه الصوم مشقة غير شديدة؛ فهنا الأفضل الفطر؛ والدليل عليه أن النبي ﷺ كان في سفر، فرأى زحاماً، ورجلاً قد ظلل عليه، فسأل عنه، فقالوا: صائم؛ فقال ﷺ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ»^(١)؛ فنفى النبي ﷺ البر عن الصوم في السفر. فإن قيل: إن من المتقرر في أصول الفقه؛ أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؛ وهذا يقتضي نفي البر عن الصوم في السفر مطلقاً؟

فالجواب: أن معنى قولنا: «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب» يعني: أن الحكم لا يختص بعين الذي ورد من أجله؛ وإنما يعم من كان مثل حاله؛ وقد نصَّ على هذه القاعدة ابن دقيق العيد في شرح الحديث في «العمدة»؛ وهو واضح.

الحال الثالثة: أن يشق الصوم على المسافر مشقة شديدة؛ فهنا يتعين الفطر؛ ودليله: ما ثبت في «الصحيح» أن الرسول ﷺ كان في سفر، فشكى إليه أن الناس قد شق عليهم الصيام وإنهم ينتظرون ما يفعل؛ فدعا بهاء بعد العصر، فشربه، والناس ينظرون؛ ثم جيء إلى النبي ﷺ، وقيل له: إن بعض الناس قد صام فقال ﷺ: «أُولَئِكَ الْعَصَاةُ! أُولَئِكَ الْعَصَاةُ!»^(٢)؛ والمعصية لا تكون إلا في فعلٍ محرَّم؛ أو تركٍ واجبٍ.

٧ - ومن فوائد الآية: أن السفر الذي يباح فيه الفطر غير مقيد بزمان، ولا مسافة؛ لإطلاق السفر في الآية؛ وعلى هذا يرجع فيه إلى العرف: فما عدَّه الناس سفراً فهو سفر؛ وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لأن تحديده بزمان أو مسافة يحتاج إلى دليل.

٨ - ومنها: أن المتهيج للسفر كالخارج فيه - وإن كان في بلده؛ فإنه يجوز أن يفطر؛ وكان أنس بن مالك يفعل ذلك، ويقول: «السنة»^(٣)؛ لكن هذا الحديث فيه مقال؛ لكن على رأي من أثبتته يقول: الإنسان إذا عزم على سفر أصبح مفطراً، وقالوا: هذا خير من كونه يصوم ثم يفطر؛ لأنه لم يدخل في العبادة أصلاً؛ لكن جمهور أهل العلم على خلاف هذا القول، وعلى خلاف بينهم: يجوز لمن سافر في خلال اليوم أن يفطر؟ والصحيح: أنه يجوز لدلالة السنة على ذلك.

٩ - ومن فوائد الآية: أن الظاهرية استدلوا بها على أن من صام في السفر لم يجزئه؛ لقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، فأوجب الله سبحانه وتعالى على المريض والمسافر عدة من أيامٍ أخرى؛ فمن صام وهو مريض أو مسافر صار كمن صام قبل دخول رمضان، وقالوا: «إن الآية ليست فيها شيءٌ محذوف»؛ وهذا القول لولا أن السنة بيَّنت جواز الصوم لكان له وجه قوي؛ لأن الأصل

(١) رواه البخاري (١٨٤٤)، ومسلم (١١١٥).

(٢) رواه مسلم (١١١٤)، والترمذي (٧١٠)، والنسائي (٢٢٦٣).

(٣) رواه الترمذي (٧٩٩).

عدم الحذف؛ لكن أجاب الجمهور عن هذا؛ بأن الحذف متعين، وتقدير الكلام: فمن كان مريضاً، أو على سفر فأفطر فعليه عدة من أيام أخرى؛ لأن النبي ﷺ صام في رمضان في السفر والصحابة معه منهم الصائم، ومنهم المفطر، ولم يعب أحد على أحد؛ ولو كان الصوم حراماً ما صامه النبي ﷺ، ولأنكر المفطر على الصائم.

١٠ - ومن فوائد الآية: أنه لو صام عن أيام الصيف أيام الشتاء فإنه يُجْزَأُ لقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾؛ وجهه: أن ﴿أَيَّامٍ﴾ نكرة.

١١ - ومنها: حكمة الله سبحانه وتعالى في التدرج بالتشريع؛ حيث كان الصيام أول الأمر يُجَيَّرُ فيه الإنسان بين أن يصوم، ويطعم؛ ثم تعين الصيام كما يدل على ذلك حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه.

١٢ - ومنها: أن من عجز عن الصيام عجزاً لا يرجى زواله، فإنه يطعم عن كل يوم مسكيناً؛ ووجه الدلالة أن الله سبحانه وتعالى جعل الإطعام عديلاً للصيام حين التخيير بينهما؛ فإذا تعذر الصيام وجب عديله؛ ولهذا ذكر ابن عباس رضي الله عنه أن هذه الآية في الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يطيقان الصيام، فيطعمان عن كل يوم مسكيناً^(١).

١٣ - ومنها: أنه يرجع في الإطعام في كفيته ونوعه إلى العرف؛ لأن الله تعالى أطلق ذلك؛ والحكم المطلق إذا لم يكن له حقيقة شرعية يرجع فيه إلى العرف.

١٤ - ومنها: أنه لا فرق بين أن يُملَكَ الفقير ما يطعمه، أو يجعله غداءً أو عشاءً؛ لأن الكل إطعام؛ وكان أنس بن مالك رضي الله عنه حين كبر يطعم أدمًا وخبزًا.

١٥ - ومنها: أن ظاهر الآية لا يشترط تملك الفقير ما يطعم؛ وهو القول الراجح؛ وقال بعض أهل العلم: إنه يشترط تملكه؛ فيعطى مُدًّا من البر؛ أو نصف صاع من غيره؛ وقيل: يعطى نصف صاع من البر، وغيره؛ واستدل القائلون بالفرق بين البر وغيره بما قاله معاوية رضي الله عنه في زكاة الفطر: «أرى المد من هذه - يعني البر - يعدل مدين من الشعير»^(٢) فعدل به الناس، وجعلوا الفطرة من البر نصف صاع؛ واستدل القائلون بوجوب نصف صاع من البر وغيره بحديث كعب بن عجرة رضي الله عنه حين أذن له النبي ﷺ بحلق رأسه وهو مُحْرِمٌ أن النبي ﷺ قال له مَبْنِيًّا المجمل في قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فقال في الصدقة: «أَطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ»^(٣)؛ ولم يفرق النبي ﷺ بين طعام وآخر.

(١) انظر إرواء الغليل (٤/٦٤).

(٢) انظر صحيح البخاري (١٤٣٧).

(٣) رواه البخاري (١٧٢١)، وابن ماجه (٣٠٧٩)، وأحمد في «مسنده» (١٨١٤٥).

١٦ - ومن فوائد الآية أن طاعة الله - تبارك وتعالى - كلها خير؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾.

١٧ - ومنها: ثبوت تفاضل الأعمال؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾؛ وتفاضل الأعمال يستلزم تفاضل العامل؛ فينبني على ذلك أن الناس يتفاضلون في الأعمال؛ وهو ما دل عليه الكتاب، والسنة، وإجماع السلف، والواقع؛ قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتْلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى﴾ [الحديد: ١٠]، وقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٥ - ٩٦]؛ والنصوص في هذا كثيرة.

١٨ - ومن فوائد الآية: التنبيه على فضل العلم؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.



❀ قال الله تعالى:

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتَكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥]

❀ التفسير ❀

قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾؛ الشهر هو مدة ما بين الهالين؛ وسُمِّي بذلك لاشتهاره؛ ولهذا اختلف العلماء هل الهلال ما هل في الأفق - وإن لم يُرَ؛ أم الهلال ما رُئي واشتهر؟ والصواب الثاني، وأن مجرد طلوعه في الأفق لا يترتب عليه حكم شرعي حتى يُرى ويتبين ويُشهد، إلا أن يكون هناك مانع من غيم أو نحوه؛ و﴿شَهْرُ﴾ مضاف؛ و﴿رَمَضَانَ﴾ مضاف إليه ممنوع من الصرف بسبب العلمية وزيادة الألف والنون؛ مأخوذ من الرَّمَض؛ واختلف لماذا سمي برمضان؛ فقيل: لأنه يرمض الذنوب - أي: يحرقها؛ وقيل: لأنه أول ما سميت الشهور بأسائها صادف أنه في وقت الحر والرمضاء؛ فُسِمِي شهر رمضان؛ وهذا أقرب؛ لأن هذه التسمية كانت قبل الإسلام.

وقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ خبر لمبتدأ محذوف؛ والتقدير: هي - أي: الأيام المحدودات - شهر رمضان.

قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَنْزَلَ فِيهِ الْقُرْآنَ﴾؛ ﴿الَّذِي﴾ صفة لـ ﴿شَهْرٍ﴾؛ فمحلهما الرفع؛ و﴿أَنْزَلَ فِيهِ الْقُرْآنَ﴾ أي: أنزله الله سبحانه وتعالى فيه؛ ومعروف أن النزول يكون من فوق؛ لأن القرآن كلام الله عز وجل؛ والله سبحانه وتعالى فوق السموات على العرش؛ و﴿الْقُرْآنَ﴾ مصدر مثل الغفران والشكران؛ كلها مصادر؛ ولكن هل هو بمعنى اسم الفاعل؛ أو بمعنى اسم المفعول؟ قيل: إنه بمعنى اسم المفعول - أي: المقروء؛ وقيل: بمعنى اسم الفاعل - أي: القارئ؛ فالمعنى على الأول واضح؛ والمعنى على الثاني: أنه جامع لمعاني الكتب السابقة؛ أو جامع لخيري الدنيا والآخرة؛ ولا يمتنع أن نقول: إنه بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول؛ وهل المراد بـ (القرآن الجنس) فيشمل بعضه؛ أو المراد به العموم فيشمل كله؟ قال بعض أهل العلم: إن «أل» للعموم فيشمل كل القرآن؛ وهذا هو المشهور عند كثير من المفسرين المتأخرين؛ وعلى هذا القول يشكل الواقع؛ لأن الواقع أن القرآن نزل في رمضان، وفي شوال، وفي ذي القعدة، وفي ذي الحجة.. في جميع الشهور؛ ولكن أجابوا عن ذلك بأنه روي عن ابن عباس رضي الله عنه أن القرآن نزل من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في رمضان، وصار جبريل يأخذه من هذا البيت، فينزل به على رسول الله ﷺ؛^(١) لكن هذا الأثر ضعيف؛ ولهذا الصحيح أن «أل» هنا للجنس؛ وليست للعموم؛ وأن معنى: ﴿أَنْزَلَ فِيهِ الْقُرْآنَ﴾ أي: ابتدئ فيه إنزاله، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَّكَةٍ﴾ [الدخان: ٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] أي: ابتدأنا إنزاله.

قوله تعالى: ﴿هُدًى لِلنَّاسِ﴾؛ ﴿هُدًى﴾: مفعول من أجله؛ أو حال من ﴿الْقُرْآنَ﴾؛ فإذا كانت مفعولاً من أجله فالمعنى: أنزل لهداية الناس؛ وإذا كانت حالاً فالمعنى: أنزل هادياً للناس - وهذا أقرب؛ و﴿هُدًى﴾ من الهداية؛ وهي الدلالة؛ فالقرآن دلالة للناس يستدلون به على ما ينفعهم في دينهم ودنياهم؛ و﴿لِلنَّاسِ﴾ أصلها الأناس؛ ومنه قول الشاعر:

وَكُلُّ أَنْسِاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُونِ نَيْبَةٍ تَضْفَرُ مِنْهَا الْأَنْيَامِلُ

لكن لكثرة استعمالها حذفت الهمزة تخفيفاً، كما حذفت من «خير» و«شر» اسمي تفضيل؛ والمراد بهم البشر؛ لأن بعضهم يأنس ببعض ويستعين به؛ فقوله تعالى: ﴿هُدًى لِلنَّاسِ﴾ أي كل الناس يهتدون به - المؤمن والكافر - الهداية العلمية؛ أما الهداية العملية: فإنه هدى للمتقين، كما في أول السورة؛ فهو للمتقين هداية علمية وعملية؛ وللناس عموماً فهو هداية علمية.

(١) رواه النسائي في «الكبرى» (٧٩٩١)، والحاكم في «المستدرک» (٢٨٨١)، وابن أبي شيبه في «مصنفه» (٣٠١٩٠).

قوله تعالى: ﴿وَبَيَّنَّا﴾ صفة لموصوف محذوف؛ والتقدير: وآيات بيّنات، كما قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]؛ والمعنى: أن القرآن اشتمل على الآيات البينات؛ أي: الواضحات؛ فهو جامع بين الهداية والبراهين الدالة على صدق ما جاء فيه من الأخبار، وعلى عدل ما جاء فيه من الأحكام.

قوله تعالى: ﴿مَنْ أَلْهَدَى﴾ صفة لـ ﴿بينات﴾ يعني: أنها بينات من الدلالة والإرشاد.

قوله تعالى: ﴿وَالْفُرْقَانِ﴾: مصدر، أو اسم مصدر؛ والمراد: أنه يفرق بين الحق والباطل؛ وبين الخير والشر؛ وبين النافع والضار؛ وبين حزب الله وحرب الله؛ فرقان في كل شيء؛ ولهذا من وفق لهداية القرآن يجد الفرق العظيم في الأمور المشتبهة؛ وأما من في قلبه زيغ فتشبه عليه الأمور؛ فلا يفرق بين الأشياء المفرقة الواضحة.

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ﴾؛ ﴿شَهِدَ﴾ بمعنى: شاهد؛ وقيل: بمعنى حضر؛ فعلى القول الأول يرد إشكال في قوله تعالى: ﴿الشَّهْرَ﴾؛ لأن الشهر مدة ما بين الهلالين؛ والمدة لا تشاهد؛ والجواب: أن في الآية محذوفاً؛ والتقدير: فمن شهد منكم هلال الشهر فليصمه؛ والقول الثاني أصح: أن المراد بـ ﴿شَهِدَ﴾ حضر؛ ويرجح هذا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾؛ لأن قوله تعالى: ﴿عَلَى سَفَرٍ﴾ يقابل الحضر.

قوله تعالى: ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾ أي: فليصم نهاره.

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾؛ هذه الجملة سبقت؛ لكن لما ذكر سبحانه وتعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾، وكانت هذه الآية ناسخة لما قبلها قد يظن الظان أنه نسخ حتى فطر المريض والمسافر؛ فأعادها سبحانه وتعالى تأكيداً لبيان الرخصة، وأن الرخصة - حتى بعد أن تعين الصيام - باقية؛ وهذا من بلاغة القرآن؛ وعليه فليست هذه الجملة من الآية تكراراً محضاً؛ بل تكرار لفائدة؛ لأنه تعالى لو قال: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ ولم يقل: ﴿وَمَنْ كَانَ...﴾، لكان ناسخاً عاماً.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ تقدم الكلام عليها إعراباً ومعنى.

قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ تعليل لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ...﴾؛ و﴿يُرِيدُ﴾ أي: يجب؛ فالإرادة شرعية؛ والمعنى: يجب لكم اليسر؛ وليست الإرادة الكونية؛ لأن الله سبحانه وتعالى لو أراد بنا اليسر كوناً ما تعسرت الأمور على أحد أبداً؛ فتعين أن يكون المراد بالإرادة هنا: الشرعية؛ ولهذا لا تجد - والحمد لله - في هذه الشريعة عسراً أبداً.

قوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾؛ الواو عاطفة؛ واللام لام التعليل؛ لأنها مكسورة؛ ويكون

العطف على قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ﴾؛ يعني: يريد الله سبحانه وتعالى بكم اليسر، ولا يريد بكم العسر؛ ويريد لتكملوا العدة؛ و«أراد» إذا تعدت باللام فإن اللام تكون زائدة من حيث المعنى؛ لكن لها فائدة؛ وذلك؛ لأن الفعل «أراد»: يتعدى بنفسه، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧]؛ وهنا: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ يعني: وأن تكملوا العدة؛ أي: ويريد الله منا شرعاً أن نكمل العدة.

وقوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا﴾ فيها قراءتان؛ بتخفيف الميم؛ وتشديدها؛ وهما بمعنى واحد. قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ﴾؛ الواو للعطف؛ و﴿وَلِتُكَبِّرُوا﴾ معطوفة على ﴿وَلِتُكْمِلُوا﴾ بإعادة حرف الجر؛ أي: ولتقولوا: الله أكبر؛ والتكبير يتضمن: الكبر بالعظمة، والكبرياء، والأمور المعنوية؛ والكبر في الأمور الذاتية؛ فإن السموات السبع والأرض في كف الرحمن كحبة خردل في كف أحدنا؛ والله أكبر من كل شيء.

قوله تعالى: ﴿عَلَى مَا هَدَيْتَكُمْ﴾؛ ﴿عَلَى﴾: قيل: إنها للتعليل؛ وليست للاستعلاء؛ أي: تكبروه لهدايتكم؛ وعبر بـ﴿عَلَى﴾ دون اللام إشارة - والله أعلم - إلى أن التكبير يكون في آخر الشهر؛ لأن أعلى كل شيء آخره؛ و﴿مَا﴾ هنا: مصدرية تسبك هي وما بعدها بمصدر؛ فيكون التقدير: على هدايتكم؛ وهذه الهداية تشمل: هداية العلم؛ وهداية العمل؛ وهي التي يعبر عنها أحياناً بهداية الإرشاد وهداية التوفيق؛ فالإنسان إذا صام رمضان وأكمله، فقد من الله عليه بهدائيتين: هداية العلم، وهداية العمل.

قوله تعالى: ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾؛ أي: تقومون بشكر الله عز وجل؛ و«لعل» هنا للتعليل؛ و﴿تَشْكُرُونَ﴾ على أمور أربعة: إرادة الله بنا اليسر؛ عدم إرادته العسر؛ إكمال العدة؛ التكبير على ما هدانا؛ هذه الأمور كلها نعم تحتاج منا أن نشكر الله عز وجل عليها؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾؛ و«الشكر» هو القيام بطاعة المنعم بفعل أو أمره، واجتناب نواهيه.

الفوائد:

١ - من فوائد الآيات: بيان الأيام المحدودات التي أبهما الله عز وجل في الآيات السابقة؛ بأنها شهر رمضان.

٢ - ومنها: فضيلة هذا الشهر؛ حيث إن الله سبحانه وتعالى فرض على عباده صومه.

٣ - ومنها: أن الله تعالى أنزل القرآن في هذا الشهر؛ وقد سبق في التفسير هل هو ابتداء إنزاله؛ أو أنه نزل كاملاً؛ والظاهر: أن المراد ابتداء إنزاله؛ لأن الله - تبارك وتعالى - يتكلم بالقرآن حين إنزاله؛ وقد أنزله جل وعلا مفزحاً؛ فيلزم من ذلك أن لا يكون القرآن كله نزل في هذا الشهر.

٤ - ومنها: أن القرآن كلام الله عز وجل؛ لأن الذي أنزله هو الله، كما في آيات كثيرة أضاف الله

سبحانه وتعالى إنزال القرآن إلى نفسه؛ والقرآن كلام لا يمكن أن يكون إلا بمتكلم؛ وعليه يكون القرآن كلام الله عز وجل؛ وهو كلامه سبحانه وتعالى لفظه ومعناه.

٥ - ومنها؛ ما تضمنه القرآن من الهداية لجميع الناس؛ لقوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾.

٦ - ومنها؛ أن القرآن الكريم متضمن لآيات بينات واضحة لا تخفى على أحد إلا على من طمس الله قلبه فلا فائدة في الآيات، كما قال عز وجل: ﴿وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنَّذْرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١].

٧ - ومنها؛ أن القرآن الكريم فرقان يفرق بين الحق والباطل؛ وبين النافع والضار؛ وبين أولياء الله وأعداء الله؛ وغير ذلك من الفرقان فيما تقتضي حكمته التفريق فيه.

٨ - ومنها؛ وجوب الصوم متى ثبت دخول شهر رمضان؛ وشهر رمضان يثبت دخوله إما بإكمال شعبان ثلاثين يوماً، أو برؤية هلاله؛ وقد جاءت السنة بشبوت دخوله إذا رآه واحد يوثق بقوله.

٩ - ومنها؛ لا يجب الصوم قبل ثبوت دخول رمضان.

ويتفرع على هذا: أنه لو كان في ليلة الثلاثين من شعبان غيم أو قتر يمنع من رؤية الهلال فإنه لا يصام ذلك اليوم؛ لأنه لم يثبت دخول شهر رمضان؛ وهذا هو القول الراجح من أقوال أهل العلم؛ بل ظاهر حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه أن من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصي أبا القاسم عليه السلام؛ أي: إن صيامه إثم.

١٠ - ومن فوائد الآيات، التعبير بـ ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾؛ قال أهل العلم: «وهذا أولى»؛ ويجوز التعبير بـ «رمضان» - بإسقاط «شهر»؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا» و«من قام رمضان إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا»^(١)، وقوله ﷺ: «إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتُحْتَبَرُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ»^(٢)؛ ولا عبرة بقول من كره ذلك.

١١ - ومن فوائد الآيات، تيسير الله - تبارك وتعالى - على عباده؛ حيث رخص للمريض الذي يشق عليه الصوم وللمسافر مطلقاً أن يفطرا، ويقضيا أياماً أخرى.

١٢ - ومنها؛ إثبات الإرادة لله عز وجل؛ وإرادة الله تعالى تنقسم إلى قسمين:

إرادة كونية: وهي التي بمعنى المشيئة؛ ويلزم منها وقوع المراد سواء كان مما يحبه الله، أو مما لا يحبه الله؛ ومنها قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرْبًا كَأَنَّمَا يَصْعَقُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]؛ وهذه الآية كقوله تعالى: ﴿مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩].

(١) رواه البخاري (٣٧)، ومسلم (٧٥٩).

(٢) رواه البخاري (١٧٩٩)، ومسلم (١٠٧٩).

وإرادة شرعية: بمعنى المحبة؛ ولا يلزم منها وقوع المراد؛ ولا تتعلق إلا فيما يحبه الله عز وجل؛ ومنها قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ يُمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا﴾ (٢٧) يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴿[النساء: ٢٧، ٢٨].

١٣ - ومن هوائد الآية: أن شريعة الله سبحانه وتعالى مبنية على اليسر والسهولة؛ لأن ذلك مراد الله عز وجل في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾؛ وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ»^(١)؛ وكان ﷺ يبعث البعوث، ويقول: «يُسْرُوا وَلَا تُعْسِرُوا؛ وَبَشِّرُوا وَلَا تُنْفِرُوا»^(٢)؛ «فَاتِمَا بِعِشَّتِمْ مَيْسَرِينَ؛ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعْسِرِينَ»^(٣).

١٤ - ومنها: انتفاء الحرج والمشقة والعسر في الشريعة؛ لقوله عز وجل: ﴿وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾.

١٥ - ومنها: أنه إذا دار الأمر بين التحليل والتحريم فيما ليس الأصل فيه التحريم فإنه يغلب جانب التحليل؛ لأنه الأيسر والأحب إلى الله.

١٦ - ومنها: الأمر بإكمال العدة؛ أي: بالإتيان بعدة أيام الصيام كاملاً.

١٧ - ومنها: مشروعية التكبير عند تكميل العدة؛ لقوله الله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا أَلْعَدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾؛ والمشروع في هذا التكبير أن يقول الإنسان: «الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر، والله الحمد»؛ وإن شاء أوتر فقال: «الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر، والله الحمد»؛ وإن شاء أوتر باعتبار الجميع فقال: «الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر، والله الحمد»؛ فالأمر في هذا واسع - والله الحمد.

١٨ - من هوائد الآية: أن الله يشترع الشرائع لحكمة وغاية حميدة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

١٩ - ومنها: الإشارة إلى أن القيام بطاعة الله من الشكر؛ ويدل لهذا قول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ»، فقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُّوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٢]؛ وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ [المؤمنون: ٥١]؛^(٤) وهذا يدل على أن الشكر هو العمل الصالح.

٢٠ - ومنها: أن من عصى الله عز وجل فإنه لم يقم بالشكر، ثم قد يكون الإخلال كبيراً؛ وقد

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه البخاري (٦٩)، ومسلم (١٧٣٤).

(٣) رواه البخاري (٢١٧)، والترمذي (١٤٧)، والنسائي (٥٦)، وأبو داود (٣٨٠).

(٤) سبق تخريجه.

يكون الإخلال صغيراً - حسب المعصية التي قام بها العبد.

تنبيه:

استنبط بعض الناس أن من كانوا في الأماكن التي ليس عندهم فيها شهرور، مثل الذين في الدوائر القطبية، يصومون في وقت رمضان عند غيرهم عدة شهر؛ لأن الشهر غير موجود؛ وقال: إن هذا من آيات القرآن؛ فقد جاء التعبير صالحاً حتى لهذه الحال التي لم تكن معلومة عند الناس حين نزول القرآن؛ لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾.



❀ قال الله تعالى:

﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِلَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦]

❀ التفسير ❀

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ﴾؛ الخطاب للنبي ﷺ؛ والمراد بقوله تعالى: ﴿عِبَادِي﴾: المؤمنون؛ وقوله تعالى: ﴿عَنِّي﴾ أي: عن قربي وإجابتي؛ بدليل الجواب: وهو قوله تعالى: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾.

قوله تعالى: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾: بعضهم قال: إنه على تقدير «قل» أي: إذا سألك عبادي عني فقل: إني قريب؛ فيكون جواب ﴿إِذَا﴾ محذوفاً؛ و﴿إِنِّي قَرِيبٌ﴾ مقول القول المحذوف؛ ويحتمل أن يكون الجواب جملة: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ لوضوح المعنى بدون تقدير؛ والضمير في قوله تعالى: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ يعود إلى الله.

قوله تعالى: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾؛ ﴿قَرِيبٌ﴾ خبر «إن»؛ و﴿أُجِيبُ﴾ خبر ثان لـ «إن»؛ فيكون خبرها الأول مفرداً؛ وخبرها الثاني جملة؛ و«الدعاء»: بمعنى الطلب؛ و﴿الدَّاعِ﴾ أصلها «الداعي» بالياء، كـ «القاضي» و«الهادي»؛ لكن حذفت الياء للتخفيف نظيرها قوله تعالى: ﴿الكبير المتعال﴾؛ وأصلها: «المتعال».

فإن قيل: ما فائدة قوله تعالى: ﴿إِذَا دَعَانِ﴾ بعد قوله تعالى: ﴿الدَّاعِ﴾ - لأنه لا يوصف بأنه داع إلا إذا دعا؟

فالجواب: أن المراد بقوله تعالى: ﴿إِذَا دَعَانِ﴾ أي: إذا صدق في دعائه إياي بأن شعر بأنه في حاجة إلى الله، وأن الله قادر على إجابته، وأخلص الدعاء لله بحيث لا يتعلق قلبه بغيره.

وقوله تعالى: ﴿دَعَانِ﴾ أصلها «دعاني» - بالياء، فحذفت الياء تخفيفاً.

قوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي﴾ أي: فليجيبوا لي؛ لأن «استجاب» بمعنى: أجاب، كما قال الله تعالى: ﴿فَأَسْتَجِبْ لَهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥] أي: أجاب، وكما قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ﴾ [الشورى: ٣٨].

وقوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا﴾ عداها باللام؛ لأنه ضمن معنى الانقياد - أي: فليتقادوا لي؛ وإلا لكانت «أجاب» تتعدى بنفسها؛ نظيرها قوله ﷺ في حديث معاذ رضي الله عنه: «فإن هم أجابوا لك بذلك»^(١)؛ فضمن الإجابة معنى الانقياد.

قوله تعالى: ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ أي: وليؤمنوا بأني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان؛ واللام في الفعلين: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا﴾؛ و﴿وَلْيُؤْمِنُوا﴾ لام الأمر؛ ولهذا سكنت بعد حرف العطف.

قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾؛ «لعل» للتعليل؛ وكلما جاءت «لعل» في كتاب الله فإنها للتعليل؛ إذ إن الترجي لا يكون إلا فيمن احتاج، ويؤمل كشف ما نزل به عن قرب؛ أما الرب عز وجل فإنه يستحيل في حقه هذا.

و«الرشد» يطلق على معان؛ منها: حُسن التصرف، كما في قوله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا الْيُسْرَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦]؛ ولا شك أن من آمن بالله واستجاب له فإنه أحسن الناس تصرفاً، ويوفق، ويهدي، ويُيسر له الأمور، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا مِنْ أَمْوَالِهِ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٤]، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَفَّقَىٰ ۖ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۖ فَسَنِّيْرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٧].

الفوائد:

١ - من فوائد الآيات: أن الصيام مظنة إجابة الدعاء؛ لأن الله سبحانه وتعالى ذكر هذه الآية في أثناء آيات الصيام؛ ولا سيما أنه ذكرها في آخر الكلام على آيات الصيام.

وقال بعض أهل العلم: يستفاد منها فائدة أخرى: أنه ينبغي الدعاء في آخر يوم الصيام - أي: عند الإفطار.

٢ - ومنها: رافة الله عز وجل؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي﴾؛ حيث أضافهم إلى نفسه تشريفاً وتعظفاً عليهم.

٣ - ومنها: إثبات قرب الله سبحانه وتعالى؛ والمراد قرب نفسه؛ لأن الضمائر في هذه الآية كلها ترجع إلى الله؛ وعليه فلا يصح أن يحمل القرب فيها على قرب رحمته أو ملائكته؛ لأنه خلاف ظاهر اللفظ، ويقضي تشييت الضمائر بدون دليل؛ ثم قرب الله عز وجل هل هو خاص بمن يعبد، أو يدعو؛ أو هو عام؟ على قولين؛ والراجح: أنه خاص بمن يعبد أو يدعو؛ لأنه لم يرد

وصف الله به على وجه مطلق؛ وليس كالمعية التي تنقسم إلى عامة، وخاصة.

فإن قال قائل: ما الجواب عن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُ مَا تَوَسَّوْهُ بِهِ نَفْسَهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ جَلِّ الْوَرِيدِ﴾ (١٦) إِيذِنَلَقَى الْمَلَأَيْنِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ [ق: ١٦، ١٧] - وهذا عام؟

فالجواب: أن المراد بالقرب في هذه الآية: قرب ملائكته بدليل قوله تعالى: ﴿إِيذِنَلَقَى الْمَلَأَيْنِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق: ١٧]، ومثلها قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ﴾ (٨٣) وَأَنْتُمْ حِينِيذٌ نَنْظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾ [الواقعة: ٨٣ - ٨٥]: فإن المراد بها: قرب الملائكة الذين يقبضون الروح.

فإن قال قائل: كيف الجمع بين قربه جل وعلا وعلوه؟

فالجواب: أن الله أثبت ذلك لنفسه - أعني القرب والعلو؛ ولا يمكن أن يجمع الله لنفسه بين صفتين متناقضتين؛ ولأن الله ليس كمثله شيء في جميع صفاته؛ فهو قريب في علوه علي في دنوه.

٤ - ومن فوائد الآيات: إثبات سمع الله؛ لقوله تعالى: ﴿أُجِيبُ﴾؛ لأنه لا يجاب إلا بعد أن يُسمع ما دعا به.

٥ - ومنها: إثبات قدرة الله؛ لأن إجابة الداعي تحتاج إلى قدرة.

٦ - ومنها: إثبات كرم الله؛ لقوله تعالى: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾.

٧ - ومنها: أن من شرط إجابة الدعاء أن يكون الداعي صادق الدعوة في دعوة الله عز وجل، بحيث يكون مخلصاً مشعراً نفسه بالافتقار إلى ربه، ومشعراً نفسه بكرم الله وجوده؛ لقوله تعالى: ﴿إِذَا دَعَانِ﴾.

٨ - ومنها: أن الله تعالى يجيب دعوة الداع إذا دعا؛ ولا يلزم من ذلك أن يجيب مسألته؛ لأنه تعالى قد يؤخر إجابة المسألة ليزداد الداعي تضرعاً إلى الله وإلحاحاً في الدعاء؛ فيقوى بذلك إيمانه، ويزداد ثوابه؛ أو يدخره له يوم القيامة؛ أو يدفع عنه من السوء ما هو أعظم فائدة للداعي؛ وهذا هو السر - والله أعلم - في قوله تعالى: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾.

٩ - ومنها: أن الإنابة إلى الله عز وجل والقيام بطاعته سبب للرشد؛ لقوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا إِلَيَّ وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾.

١٠ - ومنها: أن الاستجابة لا بد أن يصحبها إيمان؛ لأن الله قرن بينهما؛ فمن تعبد لله سبحانه وتعالى وهو ضعيف الإيمان بأن يكون عنده تردد - والعياذ بالله - أو شك فإنه لا ينفعه؛ أو يكون عنده إنكار، كما يفعل المنافقون؛ فإنهم يتعبدون إلى الله عز وجل ظاهراً؛ لكنهم ليس عندهم إيمان؛ فلا ينفعهم.

١١ - ومنها: إثبات الأسباب والعلل؛ ففيه رد على الجهمية وعلى الأشاعرة؛ لأنهم لا يشتون الأسباب إلا إثباتاً صورياً؛ حيث يقولون: إن الأسباب لا تؤثر بنفسها لكن يكون الفعل عندها.



﴿أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَشِّرُوهُمْ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَنْكُمْ فِي الْمَسْجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٨٧﴾ [البقرة: ١٨٧]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ﴾ أي: أحل الله لكم؛ ونائب الفاعل فيه: ﴿الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾؛ و﴿الرَّفَثُ﴾ هو الجماع والإفشاء؛ والمراد بـ﴿لَيْلَةَ الصَّيَامِ﴾ جميع ليالي رمضان؛ ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾: الجملة استئنافية للتعليل - أي: تعليل حل الرفث إلى النساء ليلة الصيام - لأن الزوج لا يستغني عن زوجه فهو لها بمنزلة اللباس؛ وكذلك هي له بمنزلة اللباس؛ وعبر سبحانه باللباس لما فيه من ستر العورة، والحماية، والصيانة؛ وإلى هذا يشير قول النبي ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ»^(١).

ثم بين الله عز وجل حكمة أخرى موجبة لهذا الحل؛ وهي قوله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ أي: تخادعونها بإتيانهم، بحيث لا تصبرون؛ والظاهر - والله أعلم - أن هذا الاختيان يكون الإنسان يفتي نفسه بأن هذا الأمر حين؛ أو بأنه صار في حال لا تحرم عليه زوجته؛ وما أشبه ذلك؛ وأصل هذا: أنهم كانوا في أول الأمر إذا صلى أحدهم العشاء الآخرة أو إذا نام قبل العشاء الآخرة فإنه يحرم عليه الاستمتاع بالمرأة والأكل والشرب إلى غروب الشمس من اليوم التالي؛ فشق عليهم ذلك مشقة عظيمة حتى إن بعضهم لم يصبر؛ فبين الله عز وجل حكمة ورحمته بنا؛ حيث أحل لنا هذا الأمر؛ ولهذا قال تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾.

قوله تعالى: ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ أي: تاب عليكم بنسخ الحكم الأول الذي فيه مشقة؛ والنسخ إلى الأسهل توبة كما في قوله تعالى في سورة المزل: ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [المزل: ٢٠]؛ فيعبر الله عز وجل عن النسخ بالتوبة إشارة إلى أنه لو لا النسخ لكان الإنسان آتياً إما بفعل محرم؛ أو بترك واجب.

قوله تعالى: ﴿وَعَفَا عَنْكُمْ﴾ أي: تجاوز عما وقع منكم من مخالفة.

قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَىٰ بَشِيرُوهُنَّ﴾: الفاء: حرف عطف تقتضي الترتيب - يعني: فالآن بعد التحريم، وبعد تحقيق التوبة والعفو بشاروهن؛ وكلمة «الآن»: اسم إشارة إلى الزمن الحاضر؛ وهي مبنية على الفتح في محل نصب؛ والمراد بالمباشرة: الجماع؛ وسمي كذلك لالتقاء البشريتين فيه: بشرة المرأة وبشرة الرجل.

قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ أي: اطلبوا ما قدر الله لكم من الولد؛ وذلك بالجماع الذي يحصل به الإنزال.

قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ معطوفة على قوله تعالى: ﴿بَشِيرُوهُنَّ﴾ أي: لكم الأكل والشرب. قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ أي: حتى يظهر ظهوراً جلياً يتميز به «الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ» وهو بياض النهار «مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ» وهو سواد الليل.

قوله تعالى «مِنَ الْفَجْرِ» بيان لمعنى «الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ»؛ ولم يذكر في الخيط الأسود «من الليل» اكتفاء بالأول، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم سُرِّيًّا تَقِيَكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] يعني: والبرد؛ فهذا من باب الاكتفاء بذكر أحد المتقابلين عن المقابل الآخر.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ﴾ أي: أكملوا الصيام على وجه التمام؛ «إِلَى الْآخِرِ» أي: إلى دخول الليل؛ وذلك بغروب الشمس؛ لقول النبي ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا وَأَدْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَاهُنَا وَغَرَبَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ»^(١)؛ وبمجرد غروب الشمس - أي: غروب قرصها - يكون الإفطار؛ وليس بشرط أن تزول الحمرة، كما يظن بعض العوام؛ إذن الصوم محدد: من، وإلى؛ فلا يزداد فيه، ولا ينقص؛ وسيأتي إن شاء الله تعالى - في الفوائد حكم الوصال.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَشِّرُوهُنَّ﴾ أي: ولا تجامعوهن؛ وذكرها عقب قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَىٰ بَشِيرُوهُنَّ﴾ لثلاث يظن أن المباشرة المأذون فيها شاملة حال الاعتكاف؛ والضمير «هن»: يعود على النساء؛ وجملة: ﴿وَأَنْتُمْ عَلَيْهِنَّ فِي الْمَسْجِدِ﴾ حال من الواو في قوله تعالى: ﴿لَا تَبَشِّرُوهُنَّ﴾؛ و«عَلَيْهِنَّ» اسم فاعل من عكف يعكف؛ والعكوف على الشيء: ملازمته والمداومة عليه؛ ومنه قول إبراهيم عليه السلام لقومه: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَارِثُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَلَيْهِنَّ﴾ [الأنبياء: ٥٢] أي: مديمون ملازمون؛ والاعتكاف في الشرع هو التبعد لله سبحانه وتعالى بلزوم المساجد لطاعة الله.

قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ «تي»: اسم إشارة؛ واللام: للبعد؛ والكاف: حرف خطاب؛ والمشار إليه ما ذكر من أحكام الأكل، والشرب، والجماع في ليالي رمضان؛ و«حُدُودُ» جمع حد؛ و«الحد» في اللغة: المنع؛ ومنه حدود الدار؛ لأنها تمنع من دخول غيرها فيها؛ فمعنى «حُدُودُ اللَّهِ»

أي: مواعنه؛ واعلم أن حدود الله نوعان:

١ - حدود تمنع من كان خارجها من الدخول فيها؛ وهذه هي المحرمات؛ ويقال فيها: ﴿فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾.

٢ - وحدود تمنع من كان فيها من الخروج منها؛ وهذه هي الواجبات؛ ويقال فيها: ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩].

قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ الفاء للتفريع؛ و«لا» ناهية؛ وإنما نهى عن قربانها؛ حتى نبعد عن المحرم، وعن وسائل المحرم؛ لأن الوسائل لها أحكام المقاصد؛ وكم من إنسان حام حول الحمى فوقع فيه؛ ولهذا قال تعالى: ﴿فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾؛ فالمحرمات ينبغي البعد عنها وعدم قربها.

قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ﴾: هذه الجملة ترد في القرآن كثيراً؛ وإعرابها أن الكاف اسم بمعنى «مثل»؛ وهي في محل نصب على المفعولية المطلقة؛ أي: مثل ذلك البيان بين الله؛ وعاملها ما بعدها.

وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ﴾ المشار إليه ما سبق من البيان؛ والبيان في هذه الآية كثير؛ فبين الله سبحانه وتعالى حكم الأكل، والشرب في الليل، وحكم المباشرة للنساء، وحكم الاعتكاف، وموضعه، وما يحرم فيه. إلخ، المهم عدة أحكام بينها الله.

قوله تعالى: ﴿آيَاتِهِ لِلنَّاسِ﴾؛ «آيات» جمع آية؛ وهي في اللغة: العلامة؛ والمراد بها في الشرع: العلامة المعينة لدلولها.

قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾؛ «لعل» للتعليل؛ أي: يتقون الله عز وجل وتقوى الله سبحانه وتعالى هي اتخاذ وقاية من عذابه بفعل أوامره، واجتناب نواهيه؛ وهذا أجمع ما قيل في معنى «التقوى».

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: رحمة الله تعالى بعباده؛ لنسخ الحكم الأول إلى التخفيف؛ حيث كانوا قبل ذلك إذا ناموا أو صلّوا العشاء في ليالي رمضان حرمت عليهم النساء، والطعام، والشراب إلى غروب الشمس من اليوم التالي؛ ثم خفف عنهم بإباحة ذلك إلى الفجر.

٢ - ومنها: جواز الكلام بين الزوج وزوجته فيما يستحيا منه؛ لقوله تعالى: ﴿الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾؛ لأنه مضمن معنى الإفضاء.

٣ - ومنها: جواز استمتاع الرجل بزوجته من حين العقد؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ ما لم يخالف شرطاً بين الزوجين؛ وقد ظن بعض الناس أنه لا يجوز أن يستمتع بشيء من زوجته حتى يعلن النكاح - وليس بصحيح -؛ لكن هنا شيء يخشى منه؛ وهو الجماع؛ فإنه ربما يحصل حمل؛ وإذا حصل حمل مع تأخر الدخول ربما يحصل في ذلك ريب؛ فإذا خشي الإنسان هذا الأمر فليمنع

نفسه لثلا يحصل ربية عند العامة.

٤ - ومنها فوائد الآية: أن الزوجة ستر للزوج؛ وهو ستر لها؛ وأن بينهما من القرب كما بين الثياب ولابسيها؛ ومن التحصين للفروج ما هو ظاهر؛ لقوله تعالى: ﴿هُنَّ لِيَاسٍ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَّهُنَّ﴾.

٥ - ومنها: إثبات العلة في الأحكام؛ لقوله تعالى: ﴿هُنَّ لِيَاسٍ لَكُمْ﴾؛ لأن هذه الجملة لتعليل التحليل.

٦ - ومنها: ثبوت علم الله بما في النفوس؛ لقوله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾.

٧ - ومنها: أن الإنسان كما يخون غيره قد يخون نفسه؛ وذلك إذا أوقعها في معاصي الله، فإن هذا خيانة؛ وعلى هذا فنفس الإنسان أمانة عنده؛ لقوله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾.

٨ - ومنها فوائد الآية: إثبات التوبة لله؛ لقوله تعالى: ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾؛ وهذه من الصفات الفعلية.

٩ - ومنها: إثبات عفو الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَفَا عَنْكُمْ﴾.

١٠ - ومنها: ثبوت النسخ خلافاً لمن أنكره؛ وهو في هذه الآية صريح؛ لقوله تعالى: ﴿فَالْتَنَّ بَشِيرُهُنَّ﴾ يعني: وقبل الآن لم يكن حلالاً.

١١ - ومنها: أن النسخ إلى الأخف نوع من التوبة إلا أن يراد بقوله تعالى: ﴿تَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ﴾ ما حصل من اختيانهم أنفسهم.

١٢ - ومنها: جواز مباشرة الزوجة على الإطلاق بدون تقييد؛ ويستثنى من ذلك الوطء في الدبر، والوطء حال الحيض أو النفاس.

١٣ - ومنها: أنه ينبغي أن يكون الإنسان قاصداً بوطئه طلب الولد؛ لقوله تعالى: ﴿وَأْتَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾؛ وذكروا عن عمر رضي الله عنه أنه لا يجامع إلا إذا انتهى الولد؛ ولكن مع ذلك لا يمنع الإنسان أن يفعل لمجرد الشهوة؛ فهذا ليس فيه منع؛ بل فيه أجر؛ لقول النبي ﷺ: «وَفِي بَضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ»، قالوا: يا رسول الله! يأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال: «نعم؛ أرأيتم لو وضعها في حرام أيتكون عليه وزر؟» قالوا: نعم؛ قال: «فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ»^(١).

١٤ - من فوائد الآية: جواز الأكل، والشرب، والجماع في ليالي الصيام حتى يتبين الفجر؛ لقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ﴾.

أخذ بعض أهل العلم من هذا استحباب السحور، وتأخيرها؛ وهذا الاستنباط له غرض؛ لأنه

(١) رواه مسلم (١٠٠٦)، وأحمد في «مسنده» (٢١٥١١)، وابن حبان في «صحيحه» (٤١٦٧).

يقول: إنما أبيع الأكل والشرب ليلة الصيام رفقا بالملكف؛ وكلما تأخر إلى قرب طلوع الفجر كان أرفق به؛ فما دام نسخ التحريم من أجل الرفق بالملكف فإنه يقتضي أن يكون عند طلوع الفجر أفضل منه قبل ذلك؛ لأنه أرفق؛ وهذا استنباط جيد تعضده الأحاديث؛ مثل قول الرسول ﷺ: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً»^(١)؛ ففيه بركة؛ لكونه معيناً على طاعة الله؛ وفيه بركة؛ لأنه امتثال لأمر رسول الله ﷺ؛ وفيه بركة؛ لأنه اقتداء برسول الله ﷺ؛ وفيه بركة؛ لأنه يغني عن عدة أكالات وشربات في النهار؛ وفيه بركة؛ لأنه فصل بين صيامنا وصيام أهل الكتاب؛ فهذه خمسة أوجه من بركته.

١٥ - ومن فوائد الآية: أن الإنسان لو طلع عليه الفجر وهو يجامع، ثم نزع في الحال فلا قضاء عليه، ولا كفارة؛ لأن ابتداء جماعه كان مأذوناً فيه؛ ولكن استدامته بعد أن تبين الفجر حرام، وعلى فاعله القضاء والكفارة، إلا أن يكون جاهلاً؛ وقد قيل: إنه إذا نزع في هذه الحال فعليه كفارة؛ لأن النزع جماع؛ لكنه قول ضعيف؛ إذ كيف نلزمه بالقضاء والكفارة مع قيامه بما يجب عليه - وهو النزع -.

١٦ - ومنها: جواز أن يصبح الصائم جنباً، لأن الله أباح الجماع حتى يتبين الفجر، ولازم هذا أنه إذا أخر الجماع لم يغتسل إلا بعد طلوع الفجر؛ وقد ثبت عن الرسول ﷺ أنه كان يصبح جنباً من جماع أهله، ثم يصوم^(٢).

١٧ - ومنها: جواز الأكل، والشرب، والجماع مع الشك في طلوع الفجر؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ﴾؛ فإن تبين أن أكله، وشربه، وجماعه، كان بعد طلوع الفجر فلا شيء عليه.

١٨ - ومنها: رد قول من قال: إنه يجوز أن يأكل الصائم، ويشرب إلى طلوع الشمس؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾؛ وكذلك رد قول من قال: إنه يجوز أن يأكل ويشرب إلى الغلس.

١٩ - ومن فوائد الآية: بيان خطأ بعض جهال المؤذنين الذين يؤذنون قبل الفجر احتياطاً - على زعمهم -؛ لأن الله تعالى أباح الأكل، والشرب، والجماع، حتى يتبين الفجر؛ ولأن النبي ﷺ قال: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا أَذَانَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يُؤَذِّنُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ»^(٣)؛ وهو أيضاً مخالف للاحتياط؛ لأنه يستلزم أن يمتنع الناس ما أحل الله لهم من الأكل، والشرب، والجماع، وأن يقدم الناس صلاة الفجر قبل طلوع الفجر؛ وأيضاً فإنه يفتح باباً للمتهاون؛ حيث يعلم أنه أذن قبل الفجر فلا يزال يأكل إلى أمد مجهول، فيؤدي إلى الأكل بعد طلوع الفجر من حيث لا يشعروا؛ ثم اعلم أن الاحتياط الحقيقي إنما هو

(١) رواه البخاري (١٨٢٣)، ومسلم (١٠٩٥).

(٢) رواه البخاري (١٨٢٩)، ومسلم (١١٠٩).

(٣) رواه البخاري (١٨١٩)، وأحمد في «مسنده» (٢٥٥٦١).

في اتباع ما جاء في الكتاب والسنة؛ لا في التزام التضييق والتشديد.

٢٠ - ومن فوائد الآية: أنه لو أكل الإنسان يظن أن الفجر لم يطلع، ثم تبين أنه طلع فصيامه صحيح؛ لأنه قد أذن له بذلك حتى يتبين له الفجر؛ وما كان مأذوناً فيه فإنه لا يرتب عليه إثم، ولا ضمان، ولا شيء؛ ومن القواعد الفقهية المعروفة: «ما ترتب على المأذون فهو غير مضمون»؛ وهذا هو ما تؤيده العمومات، مثل قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]؛ وقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]؛ وتؤيده أيضاً نصوص خاصة في هذه المسألة نفسها؛ وهو فعل عدي بن حاتم رضي الله عنه؛ حيث كان يضع عقالين تحت وسادته أحدهما أبيض، والآخر أسود؛ فيأكل وهو يتسحر حتى يتبين له العقال الأبيض من العقال الأسود، ثم يمسك؛ فأخبر النبي ﷺ، وبيّن له النبي ﷺ المراد في الآية، ولم يأمره بالقضاء.

٢١ - ومن فوائد الآية: الإيلاء إلى كراهة الوصال؛ لقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ﴾؛ والوصال معناه: أن يقرن الإنسان صوم يومين جميعاً لا يأكل بينهما؛ وقد كان الوصال مباحاً، ثم نهاهم الرسول ﷺ عنه، وقال: «أَيُّكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ إِلَى السَّحْرِ»^(١)؛ وَرَغَبَ ﷺ في تعجيل الفطر، فقال: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ»^(٢)؛ وهذا من باب أن الشيء قد يكون مأذوناً فيه، وليس بمشروع؛ فالوصال إلى السحر مأذون فيه، ولكن ليس بمشروع؛ ومثال آخر: الصدقة عن الميت: فهذا أمر مأذون فيه، وليس بمشروع.

٢٢ - ومن فوائد الآية: أن الاعتبار بالفجر الصادق الذي يكون كالخيط ممتداً في الأفق؛ وذكر أهل العلم أن بين الفجر الصادق والفجر الكاذب ثلاثة فروق:

الفرق الأول: أن الصادق مستطير معترض من الجنوب إلى الشمال؛ والكاذب مستطيل ممتد من الشرق إلى الغرب.

والفرق الثاني: أن الصادق متصل بالأفق؛ وذاك بينه وبين الأفق ظلمة.

والفرق الثالث: أن الصادق يمتد نوره ويزداد؛ والكاذب يزول نوره ويظلم.

٢٣ - ومن فوائد الآية: أن بياض النهار وسواد الليل يتعاقبان، فلا يجتمعان؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾.

٢٤ - ومنها: أن الأفضل المبادرة بالفطر؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَى الْيَلِّ﴾؛ وقد جاءت السنة بذلك صريحاً، كما في قوله ﷺ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ».

(١) رواه الدارمي (١٧٠٥)، وقال حسين أسد: إسناده ضعيف: عبد الله بن صالح سعى الحفظ جداً غير أن الحديث صحيح.

(٢) رواه البخاري (١٨٥٦)، ومسلم (١٠٩٨).

٢٥ - ومنها: أن الصيام الشرعي من طلوع الفجر إلى غروب الشمس؛ لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتُوا الصِّيَامَ إِلَىٰ الْآتِلِ﴾.

٢٦ - ومنها: أن الصيام الشرعي ينتهي بالليل؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ الْآتِلِ﴾؛ وقد فسر النبي ﷺ ذلك بقوله ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا، وَأَذْبَرَ النَّهَارَ مِنْ هَاهُنَا، وَغَرَبَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ»^(١).

٢٧ - ومنها: الإشارة إلى مشروعية الاعتكاف؛ لأن الله أقره، وَرَتَّبَ عَلَيْهِ أَحْكَامًا، وقوله تعالى: ﴿فِي الْمَسْجِدِ﴾ بيان للواقع؛ لأن الاعتكاف المشروع لا يكون إلا في المساجد.

٢٨ - ومنها: أن الاعتكاف مشروع في كل مسجد؛ لعموم قوله تعالى: ﴿فِي الْمَسْجِدِ﴾؛ فلا يختص بالمساجد الثلاثة - كما قيل به -؛ وأما حديث حذيفة: «لَا اغْتِكَافَ إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ»^(٢) - يعني: المسجد الحرام، والمسجد النبوي، والمسجد الأقصى - فإن صَحَّ فالمراد به: الاعتكاف الكامل.

٢٩ - ومنها: أن ظاهر الآية أن الاعتكاف يصح في كل مسجد - وإن لم يكن مسجد جماعة -؛ وهذا الظاهر غير مراد لوجهين:

الوجه الأول: أن «أل» في ﴿الْمَسْجِدِ﴾ للعهد الذهني؛ فتكون دالة على أن المراد بـ ﴿الْمَسْجِدِ﴾: المساجد المعهودة التي تقام فيها الجماعة.

الوجه الثاني: أنه لو جاز الاعتكاف في المسجد الذي لا تقام فيه الجماعة؛ للزم من ذلك أحد أمرين: إما ترك صلاة الجماعة؛ وهي واجبة؛ وإما كثرة الخروج إليها؛ وهذا ينافي الاعتكاف، أو كماله.

٣٠ - ومن هوائد الآيات: النهي عن مباشرة النساء حال الاعتكاف.

٣١ - ومنها: أن الجماع مبطل للاعتكاف؛ ووجه كونه مبطلاً؛ أنه نهي عنه بخصوصه؛ والشيء إذا نهي عنه بخصوصه في العبادة كان من مبطلاتها.

٣٢ - ومنها: ما استنبطه بعض أهل العلم أن الاعتكاف يكون في رمضان، وفي آخر الشهر؛ لأن الله ذكر حكمه عقب آية الصيام؛ وهذا هو الذي جاءت به السنة: فإن النبي ﷺ لم يعتكف إلا في العشر الأواخر من رمضان حين قيل له: «إِنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ»^(٣)؛ وكان اعتكافه في العشر الأول والأوسط يتحرى ليلة القدر؛ فلما قيل له: «إِنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ» ترك الاعتكاف في العشر الأول والأوسط.

٣٣ - ومنها: أن أوامر الله حدود له؛ وكذلك نواهيه؛ لقوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾.

(١) سبق تخريجه.

(٢) صحيح: انظر «الصحيح» (٢٧٨٦).

(٣) رواه البخاري (١٩١٦)، ومسلم (١١٦٥).

٣٤ - ومنها: أنه ينبغي البعد عن المحارم؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾؛ وفي الحديث عن النبي ﷺ: «مَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِزِّهِ؛ وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ؛ كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ؛ أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى؛ أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ تَحَارِمُهُ»^(١).

٣٥ - ومنها: أن الله سبحانه وتعالى يبين للناس الآيات الكونية والشرعية؛ لقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ﴾؛ والآيات الكونية هي المخلوقات؛ فكل المخلوقات ذواتها، وصفاتها، وأحوالها من الآيات الكونية، كما قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [فُصِّلَتْ: ٣٧]، وقال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [الروم: ٢١]، وقال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾ [الروم: ٢٠] ... وكانت المخلوقات آية لله؛ لأنه لا أحد من المخلوق يصنع مثلها.

والآيات الشرعية: هي ما أنزله الله تعالى على رسله وأنبيائه من الوحي؛ فإنها آيات شرعية تدل على كمال منزلها سبحانه وتعالى في العلم والرحمة والحكمة، وغير ذلك مما تقتضيه أحكامها وأخبارها؛ وجه ذلك: أنك إذا تأملت أخبارها وجدتها في غاية الصدق، والبيان، والمصلحة، كما قال تعالى: ﴿تَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ﴾ [يوسف: ٣]؛ فأحسن الأخبار أخبار الوحي: القرآن، وغيره؛ وأصلحها للخلق قصصها، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كُنَّا فِي فَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١]؛ وإذا تأملت أحكامها وجدتها أحسن الأحكام، وأصلحها للعباد في معاشهم ومعادهم، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]؛ ولو اجتمع الخلق على أن يأتوا بمثل الأحكام التي أنزلها الله على رسوله ﷺ ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً؛ بهذا تكون آية على ما تقتضيه من صفات الله سبحانه وتعالى.

٣٦ - ومن فوائد الآيات: الرد على أهل التعطيل وغيرهم الذين يحرفون الكلم عن مواضعه في أساء الله وصفاته؛ وجه ذلك: أنهم لما قالوا: المراد بـ«اليد» النعمة أو القوة؛ والمراد بـ«الاستواء»: الاستيلاء؛ والمراد بكذا كذا - وهو خلاف ظاهر اللفظ، ولا دليل عليه - صار القرآن غير بيان للناس؛ لأنه ما دام أن البيان خلاف ما ظهر فلا بيان.

٣٧ - ومنها: أن العلم سبب للتقوى؛ لقوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾؛ ووجهه: أنه ذكره عقب قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ﴾؛ فدل هذا أنه كلما تبينت الآيات حصلت التقوى؛ ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]؛ فكلما ازداد الإنسان علماً بآيات الله ازداد تقى؛ ولهذا يقال: «من كان بالله أعرف كان منه أخوف».

٣٨ - ومنها: علو مرتبة التقوى؛ لكون الآيات تبين للناس من أجل الوصول إليها.

مسألة: لو أذن المؤذن للفجر وفي يد الصائم الإناء يشرب منه فهل يجب عليه أن ينزل الإناء، أو له أن يقضي نهمته منه؟

الجواب: على مذهب الإمام أحمد: يجب أن ينزل الإناء؛ بل يجب لو كان في فمه ماء لفظه؛ وكذلك الطعام؛ وهذا هو ظاهر القرآن؛ لكن ورد في «مسند الإمام أحمد» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بإسناد صحيحه أحمد شاكر بأنه: «لَوْ أَدَّانَ الْمُؤَذِّنُ وَالْإِنَاءُ فِي يَدِكَ فَلَا تَضَعُهُ حَتَّى تَقْضِيَ حَاجَتَكَ مِنْهُ»؛ فإن كان هذا الحديث صحيحاً فإنه يحمل على أن المؤذن قد احتاط فيؤذن قبل الفجر - أي: لا يؤخر الأذان إلى أن يطلع الفجر -؛ لأنه قد يؤذن وهو لم يتبين له كثيراً فسمح للإنسان أن يقضي نهمته من الإناء الذي في يده؛ وإنما حملناه على ذلك لظاهر الآية، ولقول النبي ﷺ: «إِنَّ بَلَاءَ لَا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا أَذَانَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يُؤَذِّنُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ»^(١)، وقد يقال: الحديث على ظاهره؛ ووجهه: أن هذا الشارب شرع في شربه في وقت يسمح له فيه، فكان آخر شربه تبعاً لأوله، كما قال النبي ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَحْمَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ»^(٢)؛ ويكون هذا مما سامح به الشارع.



❀ قال الله تعالى:

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِيَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٨]

❀ التفسير ❀

مناسبة هذه الآية لما سبق مناسبة واضحة؛ لأن ما سبق في آيات الصيام تحريم لأشياء خاصة في زمان خاص؛ وهذه الآية تحريم عام في زمانه وفي مكانه؛ هذا وجه المناسبة: أنه لما ذكر التحريم الخاص الذي يحصل في الصيام بين التحريم العام؛ الذي يحصل في الصيام، وفي غير الصيام. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾؛ المراد بالأكل: ما هو أعم منه، فيشمل الانتفاع بغير الأكل من الملابس، والمفروشات، والمسكنات، والمركوبات؛ لكنه خص الأكل؛ لأنه أقوى وجوه الانتفاع؛ الإنسان ينتفع في المال ببناء مسكن له؛ وهو منفصل عنه؛ ويفترش الفراش فينتفع به؛ وهو منفصل عنه؛ إلا إنه ألصق به من البيت؛ ويلبس ثوباً فينتفع به؛ وهو منفصل عنه؛ إلا أنه ألصق به من الفراش؛ والإنسان يأكل الأكل فينتفع؛ وهو متصل بمأكل

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه البخاري (٥٥٥)، ومسلم (٦٠٧).

لعروقه؛ فكان أخص أنواع الانتفاع والصقها بالمتنع؛ ولهذا ذكر بعض أهل العلم - رحمهم الله - أن الإنسان إذا كان عنده مال مشتبه ينبغي أن يصرفه في الوقود؛ لا يصرفه في الأكل والشرب يتغذى بهما البدن وهما أخص انتفاع بالمال؛ فإذا كان الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ وهو أخص الانتفاع، والذي قد يكون الإنسان في ضرورة إليه: لو لم يفعل هلك - لو لم يأكل لمات -؛ فكيف بغيره!!!

وقوله تعالى: ﴿أَمْوَالَكُمْ﴾: عندنا آكل ومأكل عنه؛ فإذا كنت أنت أيها الآكل لا ترضى أن يؤكل مالك فكيف ترضى أن تأكل مال غيرك؟! فاعتبر مال غيرك بمنزلة مالك في أنك لا ترضى أن يأكله أحد؛ وبهذا تتبين الحكمة في إضافة الأموال المأكولة للغير إلى أكلها؛ و﴿يَبْنِيَكُمْ﴾ أي: في العقود من إجازات، وبيع، ورهون، وغيرها؛ لأن هذه تقع بين اثنين؛ فتصدق البينة فيها. وقوله تعالى: ﴿بِالْبَاطِلِ﴾؛ الباء للتعدية؛ أي: تتوصلون إليه بالباطل؛ و«الباطل»: كل ما أخذ بغير حق.

قوله تعالى: ﴿وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾؛ الضمير المجرور يعود إما على الأموال؛ وإما على المحاكمة؛ و«الإدلاء»: أصلها مأخوذ من: أدلى دلوه؛ ومعلوم أن الذي يدلي دلوه يريد التوصل إلى الماء؛ فمعنى: ﴿وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾ أي: تتوصلوا بها إلى الحكام؛ لتجعلوا الحكام وسيلة لأكلها بأن تجحد الحق الذي عليك وليس به بينة؛ ثم تخاصمه عند القاضي، فيقول القاضي للمدعي عليك: «هات بينة»؛ وإذا لم يكن للمدعي بينة توجهت عليك اليمين؛ فإذا حلفت برئت؛ فهنا توصلت إلى جحد مال غيرك بالمحاكمة؛ هذا أحد القولين في الآية؛ والقول الثاني: أن معنى: ﴿وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾ أي: توصلوها إليهم بالرشوة ليحكموا لكم؛ وكلا القولين صحيح.

قوله تعالى: ﴿لِتَأْكُلُوا﴾؛ قد يقول قائل: إن فيها إشكالاً؛ لأنه تعالى قال: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا﴾، ثم قال تعالى: ﴿لِتَأْكُلُوا﴾ كيف يعلل الحكم بنفس الحكم؟ فنقول: إن اللام هنا ليست للتعليل؛ اللام هنا للعاقبة - يعني: أنكم إذا فعلتم ذلك وقعتم في الأكل - أكل فريق من أموال الناس -؛ وتأتي اللام للعاقبة، كما في قوله تعالى: ﴿فَالنَّقْطَةُ مَالٌ فَرَعُونَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]؛ قال فرعون لم يلتقطوه لهذا الغرض؛ ولكن كانت هذه العاقبة.

قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ﴾؛ الفريق بمعنى: الطائفة؛ وسُمِّيَ فريقاً؛ لأنه يُفَرَّقُ عن غيره؛ فهذا فريق من الناس؛ يعني طائفة منهم افترقت وانفصلت.

لو قال قائل: قد يأكل كل مال المدعى عليه لا فريقاً منه؟

فالجواب من وجهين:

الأول: أنه لو أكل جميع مال المدعى عليه لم يأكل جميع أموال الناس؛ لأن مال المدعى عليه

فريق من أموال الناس.

الثاني: أنه إذا كان النهي عن أكل فريق من أموال المدعى عليه فهو تنبيه بالأدنى على الأعلى.
قوله تعالى: ﴿بِالْإِثْمِ﴾؛ الباء للمصاحبة؛ يعني: أكلاً مصحوباً بالإثم؛ وهو الذنب؛ وذلك لأنه باطل.

قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾: الجملة حالية؛ وهي قيد للحكم على أعلى أنواع بشاعته؛ لأن من أكل أموال الناس بالباطل عالماً أبشع مما لو أكله جاهلاً.
الفوائد:

- ١ - من فوائد الآية: تحريم أكل المال بالباطل؛ و«الباطل»: كل شيء ليس لك به حق شرعاً.
- ٢ - ومنها: حرص الشارع على حفظ الأموال؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾؛ ولأن الأموال تقوم بها أمور الدين وأمور الدنيا، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥].
- ٣ - ومنها: تحريم الرشوة؛ لقوله تعالى: ﴿وَتَذْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾ على أحد التفسيرين، كما سبق.

٤ - ومنها: أن الحاكم يحكم بما ظهر له - يعني يقضي بما سمع -؛ كما قال الرسول ﷺ: «إِنَّمَا أَقْضِي بَيْنَكُمْ عَلَى نَجْوٍ مَا أَسْمَعُ»^(١)؛ لقوله تعالى: ﴿وَتَذْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾؛ وهذه فيمن يدعي ما ليس له، ويخاصم، ويقيم بينة كذباً؛ أو يحدد ما عليه، ويخاصم، ويحلف كاذباً؛ كل هذا من الإدلاء بها إلى الحكام؛ لكن إن علم الحاكم أن الحق بخلاف ما سمع فالواجب عليه التوقف في الحكم، وإحالة القضية إلى حاكم آخر ليكون هو شاهداً بما علم.

٥ - ومن فوائد الآية: تيسير الله سبحانه وتعالى على الحكام بين الناس؛ حيث لا يعاقبهم على الأمور الباطنة؛ وإلا لكان الحكام في حرج ومشقة؛ وجه ذلك من الآية: أن الحاكم إذا حكم بما ظهر له - وإن كان خلاف الواقع - فلا إثم عليه.

٦ - ومنها: أن من حكم له بما يعتقد أنه حق فلا إثم عليه؛ لكن لو تبين له بعد الحكم أنه لا حق له وجب عليه الرجوع إلى الحق؛ مثاله: لو فرض أن غريمه أوفاه؛ لكنه ناسي، وحلف أنه لم يوفه، وحكم له فلا إثم عليه؛ لكن متى ذكر أنه قد أوفى وجب عليه رد المال إلى صاحبه.



❖ قال الله تعالى:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ ۖ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَىٰ وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ﴾؛ ﴿الْأَهْلَةُ﴾ جمع: هلال؛ وهو القمر أول ما يكون شهراً؛ وسمي هلالاً لظهوره؛ ومنه: الاستهلال؛ والإهلال هو: رفع الصوت، كما في حديث خلاد بن السائب عن أبيه أن النبي ﷺ قال: «أَتَانِي جَبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أُمَرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ»^(١) يعني: بالتلبية؛ ومنه قولهم: «استهل المولود»^(٢) إذا صرخ بعد وضعه.

وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ﴾ يعني: الحكمة فيها بدليل الجواب: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾؛ وأما ما ذكره أهل البلاغة من أنهم سألوا الرسول ﷺ عن السبب في كون الهلال يبدو صغيراً ثم يكبر؛ فأجاب الله سبحانه وتعالى ببيان الحكمة؛ وقالوا: إن هذا من أسلوب الحكيم أن يجاب السائل بغير ما يتوقع إشارة إلى أنه كان ينبغي أن يُسأل عن هذا؛ فالصواب: أنهم لم يسألوا الرسول ﷺ عن هذا؛ ولكن سألوه عن الحكمة من الأهلة، وأن الله سبحانه وتعالى خلقها على هذا الوجه؛ والدليل: الجواب؛ لأن الأصل أن الجواب مطابق للسؤال إلا أن ثبت ذلك بنص صحيح.

قوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ﴾ أي: الأهلة ﴿مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ﴾ جمع مِيقَاتٍ؛ من الوقت؛ أي: يُوقَتُونَ بها أعمالهم التي تحتاج إلى توقيت بالأشهر، كعدة الوفاة أربعة أشهر وعشراً، وعدة المطلقة بعد الدخول إذا كانت لا تحيض ثلاثة أشهر، وآجال ديونهم وإجاراتهم، وغير ذلك.

قوله تعالى: ﴿وَالْحَجِّ﴾ يعني: مواقيت للحج؛ لأن الحج أشهر معلومات تبتدئ بدخول شوال، وتنتهي بانتهاء ذي الحجة؛ ثلاثة أشهر؛ وكذلك هي مواقيت للصيام، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]؛ لكن سياق الآيات توطئة لبيان أشهر الحج؛ فلهذا قال تعالى: ﴿مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾؛ ولم يذكر الصيام؛ لأنه سبق.

(١) صحيح: رواه الترمذي (٨٢٩)، وأبوداود (١٨١٤)، وابن ماجه (٢٩٢٢)، وانظر «صحيح الترغيب

والترهيب» (١١٣٥).

(٢) سبق تخريجه.

قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾؛ ﴿الْبِرُّ﴾ هو الخير الكثير؛ وسمي الخير براً لما فيه من السعة؛ ومنه في الاشتقاق «البر» - الذي هو الخلاء - وهو ما سوى البنیان - لسعته.

وقوله تعالى: ﴿بِأَنْ تَأْتُوا﴾: الباء: حرف جر زائد للتوكيد؛ يعني: وليس البر يأتياكم البيوت من ظهورها؛ و﴿الْبُيُوتَ﴾ بضم الباء؛ وفي قراءة بكسر الباء.

وقوله تعالى: ﴿مِنْ ظُهُورِهَا﴾؛ ﴿مِنْ﴾ بيانية؛ أي: تأتوها من الخلف؛ وكانوا في الجاهلية من سفهم يأتون البيوت من ظهورها إذا أحرموا بحج أو بعمره إلا قريشاً؛ فإنهم يأتونها من أبوابها؛ أما غيرهم فيقولون: نحن أحرمنا؛ لا يمكن أن ندخل بيوتنا من أبوابها؛ هذا يبطل الإحرام؛ لا بد أن نأتي من الظهور لثلاثي استرنا سقف البيت؛ فكانوا يتسلقون البيوت مع الجدران من الخلف، ويعتقدون أن ذلك برٌّ وقربة إلى الله عز وجل؛ فنفي الله هذا وأبطله بقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾؛ لما فيه من التعسير، ولما فيه من السفه ومخالفة الحكمة، فهو خلاف البر؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾.

قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾؛ وفي قراءة: (ولكن البر) بتخفيف النون في ﴿لَكِنْ﴾؛ ورفع ﴿الْبِرِّ﴾؛ على أن تكون ﴿لَكِنْ﴾ مخففة من الثقيلة مهملة؛ و﴿الْبِرِّ﴾ مبتدأ؛ أما على قراءة التشديد فهي عاملة؛ و﴿الْبِرِّ﴾ اسمها؛ وقوله تعالى: ﴿الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾: ﴿الْبِرِّ﴾ اسم معنى؛ و﴿مَنِ اتَّقَى﴾ اسم جثة؛ كيف يخبر بالجثة عن اسم المعنى؟

فالجواب: أنه يخرج على واحد من أوجه ثلاثة:

الوجه الأول: أن يكون المصدر هنا بمعنى اسم الفاعل؛ أي: ولكن البار.

الوجه الثاني: أن يكون المصدر على تقدير محذوف؛ أي: ولكن البر بر من اتقى.

الوجه الثالث: أن هذا على سبيل المبالغة أن يجعل ﴿مَنِ اتَّقَى﴾ نفس البر، كما يصفون المصدر فيقولون: فلان عدل ورضا.

وقوله تعالى: ﴿مَنِ اتَّقَى﴾ أي: اتقى الله عز وجل؛ لأن الاتقاء في مقام العبادة إنها يراد به اتقاء الله عز وجل؛ البر هو التقوى؛ هذا هو حقيقة البر؛ لا أن تتقي دخول البيت من بابه؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ أي: من جهة الباب فإن هذا هو الخير.

قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ أي: اجعلوا لكم وقاية من عذابه بفعل أوامره واجتناب نواهيه.

قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾؛ «لعل» للتعليل؛ أي: لأجل أن تنالوا الفلاح؛ و«الفلاح» هو الفوز بالمطلوب والنجاة من المروء.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: حرص الصحابة رضي الله عنهم على العلم، وأنهم يسألون عن أمور الدين وأمور الدنيا؛ لأن هذا مما يتعلق بالدنيا.

٢- ومنها: عناية الله سبحانه وتعالى برسوله ﷺ؛ حيث يجيب عن الأسئلة الموجهة إليه؛ وهذا من معونة الله للرسول ﷺ، وعنايته به.

٣- ومنها: بيان علم الله، وسمعه، ورحمته؛ لقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾؛ علم الله بسؤالهم، وسمعه، ورحمهم بالإجابة.

٤- ومنها: أن الحكمة من الأهلّة أنها مواقيت للناس في شئون دينهم ودنياهم؛ لقوله تعالى: ﴿مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ﴾.

٥- ومنها: أن ميقات الأمم كلها الميقات الذي وضعه الله لهم - وهو الأهلّة -؛ فهو الميقات العالمي؛ لقوله تعالى: ﴿مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ﴾؛ وأما ما حدث أخيراً من التوقيت بالأشهر الإفرنجية فلا أصل له من محسوس، ولا معقول، ولا مشروع؛ ولهذا تجد بعض الشهور ثمانية وعشرين يوماً، وبعضها ثلاثين يوماً، وبعضها واحداً وثلاثين يوماً من غير أن يكون سبب معلوم أوجب هذا الفرق؛ ثم إنه ليس لهذه الأشهر علامة حسية يرجع الناس إليها في تحديد أوقاتهم بخلاف الأشهر الهلالية فإن لها علامة حسية يعرفها كل أحد.

٦- ومنها: أن الحج مقيد بالأشهر؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْحَجَّ﴾.

٧- ومنها: أن البر يكون بالتزام ما شرعه الله، والحذر من معصيته؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾.

٨- ومنها: أن العادات لا تجعل غير المشروع مشروعاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا آبَائِهِمْ﴾؛ فإن هذه الآية كما تناولت البيوت الحسية كذلك أيضاً تناولت الأمور المعنوية؛ فإذا أردت أن تخاطب مثلاً شخصاً كبير المنزل فلا تخاطبه بما تخاطب سائر الناس؛ ولكن ائت من الأبواب؛ لا تتجشم الأمر تجشماً؛ لأنك قد لا تحصل المقصود؛ بل تأتي من بابه بالحكمة والموعظة الحسنة؛ حتى تتم لك الأمور.

٩- ومنها: أنه ينبغي للإنسان أن يأتي الأمور من أبوابها؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا آبَائِهِمْ﴾؛ فإن هذه الآية كما تناولت البيوت الحسية كذلك أيضاً تناولت الأمور المعنوية؛ فإذا أردت أن تخاطب مثلاً شخصاً كبير المنزل فلا تخاطبه بما تخاطب سائر الناس؛ ولكن ائت من الأبواب؛ لا تتجشم الأمر تجشماً؛ لأنك قد لا تحصل المقصود؛ بل تأتي من بابه بالحكمة والموعظة الحسنة؛ حتى تتم لك الأمور.

١٠- ومن هوائد الآيات: أن الله سبحانه وتعالى إذا نهى عن شيء فتح لعباده من المأذون ما يقوم مقامه؛ فإنه لما نهى أن يكون إتيان البيوت من ظهورها من البر بين ما يقوم مقامه، فقال تعالى: ﴿وَأَتُوا آبَائِهِمْ﴾؛ وله نظائر منها: قوله تعالى: ﴿لَا تَقُولُوا رَعَيْنَا﴾ وقولوا: ﴿أَنْظَرْنَا﴾ [البقرة: ١٠٤]؛ ومنها: قول النبي ﷺ لمن قال له: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ: أَجَعَلْتَنِي اللَّهُ نِدَاءً؟ بَلْ مَا شَاءَ اللَّهُ وَخُدْ»؛ والأمثلة في هذا كثيرة.

١١- ومنها: وجوب تقوى الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾.

١٢ - ومنها: أن التقوى تُسمى براءً.

١٣ - ومنها: أن التقوى سبب للفلاح؛ لقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.



❁ قال الله تعالى:

﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقْتُلُونَكُمْ وَلَا تَمْسَدُوا
إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْسَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا﴾ فعل أمر؛ والمقاتلة مفاعلة من الجانبين؛ يعني: اقتلوهم بمقاتلتهم إياكم؛ ولكن قال: ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أي: في دينه وشرعه، ولأجله؛ فسيل الله سبحانه وتعالى يتناول الدين، وأن يكون القتال في حدود الدين، وعلى الوجه المشروع، والله وحده؛ فهو يتضمن الإخلاص والمتابعة؛ ولهذا قَدَّمَ الْمُقَاتِلَ من أجله قبل المُقَاتَل إشارة إلى أنه ينبغي الإخلاص في هذا القتال؛ لأنه ليس بالأمر الهين؛ فإن المُقَاتِلَ يُعَرِّضُ رقبته لسيوف الأعداء؛ فإذا لم يكن مخلصاً لله خسر الدنيا والآخرة: قُتِلَ، ولم تحصل له الشهادة؛ فبه بتقديم المراد ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ليكون قتاله مبنياً على الإخلاص.

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَقْتُلُونَكُمْ﴾ أي: ليصدوكم عن دينكم؛ وهذا القيد للإغراء؛ لأن الإنسان إذا قيل له: «قَاتِلْ مَنْ يُقَاتِلُكَ» اشتدت عزمته وقويت شكيمة؛ وعلى هذا فلا مفهوم لهذا القيد. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْسَدُوا﴾ أي: في المقاتلة؛ والاعتداء في المقاتلة يشمل الاعتداء في حق الله، والاعتداء في حق المقاتلين؛ أما الاعتداء في حق الله: فمثل أن نقاتلهم في وقت لا يحل القتال فيه؛ مثل أن نقاتلهم في الأشهر الحرم؛ على القول بأن تحريم القتال فيها غير منسوخ؛ وأما في حق المقاتلين: فمثل أن نُمَثِّلَ بهم؛ لأن النبي ﷺ نهى عن المثلة^(١).

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْسَدِينَ﴾: الجملة هنا تعليل للحكم؛ والحكم: النهي عن الاعتداء.

وقوله تعالى: ﴿الْمُعْسَدِينَ﴾ أي: في القتال وغيره؛ و«الاعتداء»: تجاوز ما يحل له.

الفوائد:

١- من فوائد الآية: وجوب القتال؛ لقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا﴾؛ ووجوب أن يكون في

(١) انظر «صحيح البخاري» (٣٩٥٦)، والنسائي (٤٠٤٧)، وأبوداود (٢٦٦٧).

سبيل الله - أي: في شرعه ودينه، ومن أجله -؛ لقوله تعالى: ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ وقد دل الكتاب والسنة على أنه إذا كان العدو من أهل الكتاب - اليهود والنصارى - فإنهم يدعون إلى الإسلام؛ فإن أبوا أخذت منهم الجزية؛ فإن أبوا قُوتلوا؛ واختلف العلماء فيمن سواهم من الكفار: هل يعاملون معاملتهم؛ أو يُقاتلون إلى أن يسلموا؛ والقول الراجح: أنهم يعاملون معاملتهم، كما يدل عليه حديث بريدة^(١) الثابت في «صحيح مسلم»؛ وقد ثبت أن النبي ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر^(٢)؛ وهو يدل على أن أخذ الجزية ليس خاصاً بأهل الكتاب.

٢- ومنها: أنه ينبغي للمتكلم أن يذكر للمخاطب ما يهيجه على الامتثال؛ لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكَ﴾؛ هذا إذا قلنا: إنها قيد للتهيج والإغراء؛ فإن قلنا: «إنها قيد معنوي يراد به إخراج من لا يقاتلوننا» اختلف الحكم.

٣- ومنها: تحريم الاعتداء حتى على الكفار؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُوا﴾؛ وعلى المسلمين من باب أولى؛ ولهذا قال الرسول ﷺ لمن يبعثهم كالسرايا والجيوش: «لَا تُمَتَّلُوا، وَلَا تَغْلُوا، وَلَا تَغْزُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلَيْدًا»^(٣)؛ لأن هذا من العدوان.

٤- ومنها: إثبات محبة الله؛ أي: أن الله يحب؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾؛ وجه الدلالة: أنه لو كان لا يحب أبداً ما صحَّ أن ينفي محبته عن المعتدين فقط؛ فما انتفت محبته عن هؤلاء إلا وهي ثابتة في حق غيرهم.

٥- ومنها: حسن تعليم الله عز وجل، حيث يقرن الحكم بالحكمة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾؛ وقد سبق ذكر فوائد قرن الحكم بالعلة.



❁ قال الله تعالى:

﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَفْقَهُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمُ وَالْفَنَاءُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقْبِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَتِّلُوكُمُ فِيهِ فَإِن قَتَلُوكُمُ فَأَقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩١]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ﴾: الضمير الهاء يعود على الكفار الذين يقاتلوننا؛ لقوله تعالى:

(١) انظر «صحيح مسلم» (١٧٣١).

(٢) انظر «صحيح البخاري» (٢٩٨٧)، والترمذي (١٥٨٦)، وأبوداود (٣٠٤٣).

(٣) رواه مسلم (١٧٣١)، والترمذي (١٤٠٨)، وأبوداود (٢٦١٣)، وابن ماجه (٢٨٥٧).

﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٠].

قوله تعالى: ﴿حَيْثُ﴾: ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب؛ أي: اقتلوهم في أي مكان ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ﴾ أي: ظفرتهم بهم؛ أولاً: قال تعالى: ﴿قَاتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٧]، ثم قال تعالى: ﴿واقتلوا﴾؛ والقتل أشد؛ يعني: متى وجدنا هذا المحارب الذي يقاتلنا حقيقة أو حكماً؛ فإننا نقتله في أي مكان؛ لكنه يستثنى من ذلك المسجد الحرام؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ﴾.

قوله تعالى: ﴿وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ﴾؛ الإخراج يكون من شيء إلى شيء؛ أما القتال فيكون في شيء؛ القتال يكون في مكان؛ والإخراج يكون من المكان؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ﴾ أي: من المكان الذي أخرجوكم منه، فمثلاً: إذا قدر أن الكفار غلبوا على هذه البلاد وأخرجوا المسلمين منها فإن المسلمين يجب عليهم أن يقاتلوه؛ فإذا قاتلوهم يخرجونهم من البلاد من حيث أخرجوهم؛ فهم الذين اعتدوا علينا، واحتلوا بلادنا؛ فنخرجهم من حيث أخرجونا.

قوله تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾؛ «الفتنة»: هي صد الناس عن دينهم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِتْنَةٌ فَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠]؛ فصد الناس عن دينهم فتنة أشد من قتلهم؛ لأن قتلهم غاية ما فيه أن نقطعهم من ملذات الدنيا؛ لكن الفتنة تقطعهم من الدنيا والآخرة، كما قال تعالى: ﴿وَلَنْ أَصَابَهُ فِتْنَةٌ أَنْفَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [الحج: ١١].

قوله تعالى: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ أي: في مكة؛ لأن ﴿الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ هو المسجد نفسه؛ وما «عنده»: فهو البلد - أي: لا تقاتلوهم في مكة ﴿حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ﴾؛ - و«في» هنا: الظاهر أنها للظرفية.

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ أي: إن قاتلوكم عند المسجد الحرام فاقتلوه؛ وتأمل كيف قال تعالى: ﴿فَاقْتُلُوهُمْ﴾؛ لأن مقاتلتهم إياكم عند المسجد الحرام توجب قتلهم على كل حال. قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ أي: مثل هذا الجزاء - وهو قتل من قاتل عند المسجد الحرام - جزاء الكافرين؛ أي: عقوبتهم التي يكافؤون بها.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ...﴾؛ ﴿حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ...﴾؛ ﴿فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ﴾؛ ﴿فَاقْتُلُوهُمْ﴾: الجمل هنا الأربع كلها بصيغة المفاعلة إلا واحدة - وهي الأخيرة -؛ وهناك قراءة أخرى؛ وهي: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ﴾؛ ﴿حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ﴾؛ ﴿فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ﴾؛ ﴿فَاقْتُلُوهُمْ﴾؛ وعلى هذا فتكون الأربع كلها بغير صيغة المفاعلة.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: وجوب قتال الكفار أينما وجدوا؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ يَقْبَلُونَهُمْ﴾؛ ووجوب قتالهم أينما وجدوا يستلزم وجوب قتالهم في أي زمان؛ لأن عموم المكان يستلزم عموم الزمان؛ ويستثنى من ذلك القتال في الأشهر الحرم: فإنه لا قتال فيها؛ لقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧]؛ وقال بعض أهل العلم: لا استثناء، وأن تحريم القتال في الأشهر الحرم منسوخ؛ لكن لوجوب قتالهم شروط؛ من أهمها: القدرة على ذلك.

٢ - ومنها: أن نخرج هؤلاء الكفار، كما أخرجونا؛ المعاملة بالمثل؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجْنَاكُم﴾؛ ولهذا قال العلماء: إذا مثلوا بنا مثلنا بهم؛ وإذا قطعوا نخيلنا قطعنا نخيلهم، مثلاً بمثل سواء بسواء.

٣ - ومنها: الإشارة إلى أن المسلمين أحق الناس بأرض الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجْنَاكُم﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ (١٠٥) ﴿إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغٍ لِّقَوْمٍ عَاكِدِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥، ١٠٦]، وقال موسى لقومه: ﴿اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَأَصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨].

٤ - ومنها: أن الفتنة بالكفر والصد عن سبيل الله أعظم من القتل. فيتفرع على هذه الفائدة: أن استعمار الأفكار أعظم من استعمار الديار؛ لأن استعمار الأفكار فتنة؛ واستعمار الديار أقصى ما فيها إما القتل، أو سلب الخيرات، أو الاقتصاد، أو ما أشبه ذلك؛ فالفتنة أشد؛ لأنها هي القتل الحقيقي الذي به خسارة الدين، والدنيا والآخرة.

٥ - ومنها: تعظيم حرمة المسجد الحرام؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقْبَلُواكُمْ فِيهِ﴾.

٦ - ومنها: جواز القتال عند المسجد الحرام إذا بدأنا بذلك أهله؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقْبَلُواكُمْ فِيهِ﴾؛ ولا يعارض هذا قول رسول الله ﷺ: «إِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُولُوا: إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ»^(١)؛ الممنوع هو ابتداء القتال لدخول مكة؛ فهذا حرام، ولا يجوز مهما كان الأمر؛ وأما إذا قاتلونا في مكة فإننا نقاتلهم من باب المدافعة.

٧- ومن فوائد الآية: المبالغة في قتال الأعداء إذا قاتلونا في المسجد الحرام؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ قَتَلْتُمْ فَأَنْتُمْ أَكْثَرُ ذُنُوبًا ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾.

٨- ومنها: وجوب مقاتلة الكفار؛ حتى لا تكون فتنة، ويكون الدين لله؛ وقاتل الكفار في الأصل فرض كفاية؛ وقد يكون مستحباً؛ وقد يكون فرض عين - وذلك في أربعة مواضع:-

الموضع الأول: إذا حضر صف القتال فإنه يكون فرض عين؛ ولا يجوز أن ينصرف؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ ۝١٥﴾ وَمَنْ يُؤَلِّمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَا وَدَّ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿[الأنفال: ١٥، ١٦].

الموضع الثاني: إذا حصر بلد العدو؛ فإنه يتعين القتال من أجل فك الحصار عن البلد؛ ولأنه يشبه من حضر صف القتال.

الموضع الثالث: إذا احتيج إليه؛ إذا كان هذا الرجل يحتاج الناس إليه إما لرأيه، أو لقوته، أو لأي عمل يكون؛ فإنه يتعين عليه.

الموضع الرابع: إذا استنفر الإمام الناس وجب عليهم أن يخرجوا، ولا يتخلف أحد؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَنْفَرْتُمْ بِأَحْوَىٰ وَظَرْفٍ ۚ أَلَا تُفْهَمُونَ﴾ [التوبة: ٣٨] إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنْفِرُوا يَغْذِرْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ...﴾ [التوبة: ٣٩] الآية.

وما سوى هذه المواضع فهو فرض كفاية؛ واعلم أن الفرض سواء قلنا فرض عين، أو فرض كفاية لا يكون فرضاً إلا إذا كان هناك قدرة؛ أما مع عدم القدرة فلا فرض؛ لعموم الأدلة الدالة على أن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها، ولقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩١]؛ فإذا كنا لا نستطيع أن نقاتل هؤلاء لم يجب علينا؛ وإلا لأثمننا جميع الناس مع عدم القدرة؛ ولكنه مع ذلك يجب أن يكون عندنا العزم على أننا إذا قدرنا فسنقاتل؛ ولهذا قيدها الله عز وجل بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩١]؛ ليس على هؤلاء الثلاثة حرج بشرط أن ينصحوا لله ورسوله ﷺ؛ فأما مع عدم النصح لله ورسوله ﷺ، فعليهم الحرج - حتى وإن وجدت الأعذار في حقهم -.

فالخلاصة: أننا نقول إن القتال فرض كفاية؛ ويتعين في مواضع؛ وهذا الفرض - كغيره من المفروضات - من شرطه القدرة؛ أما مع العجز فلا يجب؛ لكن يجب أن يكون العزم معقوداً على أنه إذا حصلت القوة جاهدنا في سبيل الله؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يُحَدِّثْ بِه نَفْسُهُ،

مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنَ النَّقَاقِ»^(١).

٩ - ومن فوائد الآية إثبات العدل لله عز وجل؛ لقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾؛ والجزاء من جنس العمل.



❖ قال الله تعالى:

﴿فَإِنْ أَنْهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٩٢]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَنْهَوْا﴾ أي: كفوا عن قتالكم؛ ويحتمل أن يكون المراد: كفوا عن قتالكم، وعن كفرهم؛ فعلى الأول يكون المراد بقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ طلب مغفرة المسلمين لهم بالكف عنهم؛ وعلى الثاني يكون المراد: أن الله غفر لهم؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

الفوائد،

١ - من فوائد الآية، تمام عدل الله سبحانه وتعالى؛ حيث جعل أحكامه وعقوبته مبنية على عدوان من يستحق هذه العقوبة فقال تعالى: ﴿فَإِنْ أَنْهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

٢ - ومنها: وجوب الكف عن الكفار إذا انتهوا عما هم عليه من الكفر؛ فلا يؤاخذون بما حصل منهم حال كفرهم؛ ويؤيد هذا قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

٣ - ومنها: إثبات اسمين من أسماء الله، وما تَصَمَّنَاهُ من صفة، أو حكم؛ وهما: «الغفور»، و«الرحيم».

٤ - ومنها: أخذ الأحكام الشرعية مما تقتضيه الأسماء الحسنى؛ ولها نظائر؛ منها قوله تعالى في المحاربين: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٤].



❀ قال الله تعالى:

﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ
أَنْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٩٣]

❀ التفسير ❀

قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ﴾ أي: قاتلوا الكفار ﴿حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ أي: صد عن سبيل الله بأن يكفوا عن المسلمين، ويدخلوا في الإسلام، أو يبذلوا الجزية؛ ﴿وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ أي: يكون الدين الظاهر الغالب لله تعالى؛ أي: دين الله.

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَنْتَهَوْا﴾ أي: عن قتالكم وعن كفرهم، ورجعوا ﴿فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾؛ وهم قد انتفى عنهم الظلم؛ وحيث لا يكون عليهم عدوان.

وقوله هنا: ﴿فَلَا عُدْوَانَ﴾: قيل: إن معناه فلا سبيل، كما في قوله تعالى في قصة موسى: ﴿أَيُّهَا
الْأَجْلَلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ [القصص: ٢٨] أي: لا سبيل علي؛
وقيل: ﴿فلا عدوان﴾ أي: لا مقاتلة؛ لأنه تعالى قال: ﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٩٤]؛ وهي من باب مقابلة الشيء بمثله لفظاً؛ لأنه سببه؛ وليس معناه: أن فعلكم هذا عدوان؛ لكن لما صار سببه العدوان صحَّ أن يُعبر عنه بلفظه.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾: خبر «لا»: يجوز أن يكون الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿عَلَى الظَّالِمِينَ﴾؛ ويجوز أن يكون خبر «لا» محذوفاً؛ والتقدير: فلا عدوان حاصل - أو كائن - إلا على الظالمين.

الفوائد

١ - من فوائد الآية: أن الأمر بقتالهم مُقيَّد بغايتين؛ غاية عدمية: ﴿حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ أي: حتى لا توجد فتنة؛ و«الفتنة»: هي الشرك والصد عن سبيل الله؛ والغاية الثانية إيجابية: ﴿وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ بمعنى: أن يكون الدين غالباً ظاهراً لا يعلو إلا الإسلام فقط؛ وما دونه فهو دين معلو عليه يؤخذ على أصحابه الجزية عن يد وهم صاغرون.

٢ - ومنها: أنه إذا زالت الفتنة، وقيام أهلها ضد الدعوة الإسلامية - وذلك ببذل الجزية - فإنهم لا يقاتلون.

٣ - ومنها: أنهم إذا انتهوا؛ إما عن الشرك بالإسلام؛ وإما عن الفتنة: بالاستسلام - فإنه لا يعتدى عليهم؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَنْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾.

٤ - ومنها: أن الظالم يُجَارَى بمثل عدوانه؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾؛ وقد قلنا فيما

سبق: إن مثل هذا التعبير يراد به المماثلة بالفعل - يعني: أن تسمية المجازاة اعتداءً من باب المشاكلة حتى يكون الجزاء من جنس العمل.



❖ قال الله تعالى:

﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَتُ قِصَاصٌ ۚ فَمَن
اعْتَدَىٰ عَلَيْكُم فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ
وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٩٤]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾: الجملة: مبتدأ وخبر؛ ومعناها: إذا قاتلوكم في الشهر الحرام فقاتلوهم فيه؛ وهذا في انتهاك الزمن؛ وقوله تعالى فيما سبق: ﴿وَلَا تَقْنَلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يَقْنَلُوَكُمْ فِيهِ فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١] في انتهاك المكان.

قوله تعالى: ﴿وَالْحُرُمَتُ قِصَاصٌ﴾؛ «الحرمات»: جمع حُرْم؛ والمراد بـ«الحرم»: كل ما يحترم من زمان أو مكان، أو منافع أو أعيان؛ لأن «حُرْم»: جمع حرام؛ و«حرمات» جمع حُرْم؛ فالمعنى: أن المحترم يقتص منه بمحترم آخر؛ ومعنى ذلك أن من انتهك حرمة شيء فإنه تنتهك حرمة: فمن انتهك حرمة الشهر انتهك حرمة في هذا الشهر؛ ومن انتهك عرض مؤمن انتهك عرض مثله؛ ومن انتهك نفس مؤمن فقتله انتهك حرمة نفسه بقتله؛ وهكذا.

وكل هذا التأكيد من الله عز وجل في هذه الآيات من أجل تسلية المؤمنين؛ لأن المؤمنين لا شك أنهم يحترمون الأشهر الحرم والقتال فيها؛ ولكن الله تعالى سلاهم بذلك بأن الحرمات قصاص؛ فكما أنهم انتهكوا ما يجب احترامه بالنسبة لكم فإن لكم أن تنتهكوا ما يجب احترامه بالنسبة إليهم؛ ولهذا قال تعالى مفرعاً على ذلك: ﴿فَمَنَ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾.

قوله تعالى: ﴿فَمَنَ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ أي: من تجاوز الحد في معاملتكم سواء كان ذلك بأخذ المال، أو بقتل النفس، أو بالعرض، أو بيا دون ذلك، أو أكثر فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم. وقوله تعالى هنا: ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ﴾: ليس أخذنا بالقصاص اعتداءً؛ ولكنه سُميّ اعتداءً؛ لأنه مسبب عن الاعتداء؛ فكأنه يقول: أنتم إذا اعتدى عليكم أحد فخذوا حقكم منه؛ ثم فيه نكتة أخرى: أن العادي يرى نفسه في مقام أعز من المعتدى عليه، وأرفع منه؛ ولو كان يرى نفسه في مكان دونه لم يعتد؛ فكأنه يقول: إن قصاصكم يعتبر أيضاً عزاً لكم؛ كما أنه هو طغى واعتدى، فأنتم الآن يعتبر قصاصكم بمنزلة المرتبة العليا بالنسبة إليهم؛ وإن شئت فقل: أطلق على المجازاة

اعتداء من باب المشاكلة اللفظية.

قوله تعالى: ﴿بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾: ادعى بعضهم أن الباء هنا زائدة، وقال: إن التقدير: فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم؛ على أن تكون «مثل» هنا: مفعولاً مطلقاً؛ أي: عدواناً أو اعتداءً مثل اعتدائه؛ ولكن الصواب أنها ليست زائدة، وأنها أصلية؛ وأن المعنى: اعتدوا عليه بمثله؛ فالباء للبدل؛ بحيث يكون المثل مطابقاً لما اعتدى عليكم به في هيئته، وفي كيفيته، وفي زمنه، وفي مكانه؛ فإذا اعتدى عليكم أحد بقتال في الحرم فاقتلوه؛ وإذا اعتدى عليكم أحد بقتال في الأشهر الحرم فقاتلوه؛ فتكون الباء هنا دالة على المقابلة والعوض.

قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ أي: اتخذوا وقاية من عذابه بفعل أوامره واجتناب نواهيه؛ وفي هذا المقام اتقوا الله فلا تتعدوا ما يجب لكم من القصاص؛ لأن الإنسان إذا ظلم؛ فإنه قد يتجاوز ويتعدى عند القصاص.

قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾؛ أمر بالعلم بأن الله مع المتقين؛ وهو أوكد من مجرد الخبر؛ والمراد به: العلم مع الاعتقاد.

وقوله تعالى: ﴿مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ أي: المتخذين وقاية من عذاب الله بفعل أوامره واجتناب نواهيه.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: تسلية الله عز وجل للمسلمين بأنهم إذا فاتهم قضاء عمرتهم في الشهر الحرام؛ فيمكنهم أن يقضوها في الشهر الحرام من السنة الثانية، كما حصل في الحديبية.

٢ - ومنها: أن الحرمات قصاص؛ يعني: أن من انتهك حرمتك لك أن تنتهك حرمة مثلاً بمثل؛ ولهذا فرع عليها قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾.

٣ - ومنها: أن المعتدي لا يجازى بأكثر من عدوانه؛ لقوله تعالى: ﴿بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾؛ فلا يقول الإنسان: أنا أريد أن أعتدي بأكثر للتشفي؛ ومن ثم قال العلماء: «إنه لا يقتص من الجاني إلا بحضرة السلطان، أو نائبه» خوفاً من الاعتداء؛ لأن الإنسان يريد أن يتشفى لنفسه، فربما يعتدي بأكثر.

٤ - ومنها: وجوب تقوى الله عز وجل في معاملة الآخرين؛ بل في كل حال؛ لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾.

٥ - ومنها: إثبات أن الله مع المتقين؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾؛ والمعية تنقسم إلى قسمين: عامة، وخاصة؛ فالعامة هي: الشاملة للخلق كلهم، وتقتضي الإحاطة بهم علماً، وقدرة، وسلطاناً، وسمعاً، وبصراً، وغير ذلك من معاني الربوبية؛ لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧]؛ وأما الخاصة فهي: المقيدة بوصف، أو

بشخص؛ مثال المقيدة بوصف قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]؛ ومثال المقيدة بشخص قوله تعالى لموسى وهارون: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]، وقوله تعالى فيها ذكره عن نبيه ﷺ: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّا

اللَّهُ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].

تنبيه:

اعلم أن ما أثبتته الله لنفسه من المعية لا ينافي ما ذكر عن نفسه من العلو؛ لأنه سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء، ولا يقاس بخلقه؛ فمعيته ثابتة مع علوه تبارك وتعالى؛ وإذا كان العلو والمعية لا يتناقضان في حق المخلوق - فإنهم يقولون: «ما زلنا نسير والقمر معنا»، ولا يعدّون ذلك تناقضاً مع أن القمر في السماء؛ فثبت ذلك في حق الخالق من باب أولى؛ وبهذا يبطل قول من زعم أن معية الله تستلزم أن يكون في الأرض مختلطاً بالخلق؛ فإن هذا قول باطل باتفاق السلف المستند على الكتاب والسنة في إثبات علو الله فوق خلقه؛ وتفصيل القول في هذا مدوّن في كتب العقائد.

٦ - ومن هوائد الآيات: تأكيد هذه المعية؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا﴾؛ ولم يقتصر على مجرد أن يخبر بها؛ بل أمرنا أن نعلم بذلك؛ وهذا أمر فوق مجرد الإخبار.

٧ - ومنها: بيان إحاطة الله عز وجل بالخلق، وتأنيده بالمتقين الذين يقومون بتقواه؛ ووجه ذلك: أنه من المعلوم بالكتاب، والسنة، والعقل، والفطرة أن الله فوق جميع الخلق؛ ومع ذلك أثبت أنه مع الخلق.

٨ - ومنها: فضيلة التقوى؛ حيث ينال العبد بها معية الله؛ فإنه من المعلوم إذا كان الله معك ينصرك ويؤيدك ويثبتك؛ فهذا يدل على فضيلة السبب الذي هو التقوى؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾.



❀ قال الله تعالى:

﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]

❀ التفسير ❀

قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أي: ابذلوا الأموال في الجهاد في سبيل الله؛ ويحتمل أن يكون المراد ما هو أعم من الجهاد؛ ليشمل كل ما يقرب إلى الله عز وجل، ويوصل إليه. قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ بعضهم يقول: إن الباء هنا زائدة؛ أي: لا تلقوا أيديكم

إلى التهلكة؛ والصواب: أنها أصلية وليست بزائدة؛ ولكن ضمنت معنى الفعل «الإفشاء» أي: لا تفضوا بأيديكم إلى التهلكة؛ و﴿الْتَهْلُكَةُ﴾: من الهلاك؛ والمعنى: لا تلقوها إلى ما يهلككم، ويشمل الهلاك الحسي والمعنوي، فالمعنوي: مثل أن يدع الجهاد في سبيل الله، أو الإنفاق فيه؛ والحسي: أن يعرض نفسه للمخاطر، مثل أن يلقي نفسه في نار، أو في ماء يغرقه، أو ينام تحت جدار مائل للسقوط، أو ما أشبه ذلك.

قوله تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوا﴾ أي: افعلوا الإحسان في عبادة الخالق؛ وفي معاملة المخلوق؛ أما الإحسان في عبادة الخالق فقد فسره النبي ﷺ بقوله: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»^(١)؛ وأما الإحسان في معاملة الخلق: بأن تعاملهم بما تحب أن يعاملوك به من بذل المعروف وكف الأذى.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ تعليل للأمر بالإحسان؛ ولو لم يكن من الإحسان إلا هذا لكان كافياً للمؤمن أن يقوم بالإحسان.

الفوائد

١ - من فوائد الآيات: الأمر بالإنفاق في سبيل الله؛ والزكاة تدخل في هذا الإنفاق؛ بل هي أول ما يدخل؛ لأنها أوجب ما يجب من الإنفاق في سبيل الله؛ وهي أوجب من الإنفاق في الجهاد، وفي صلة الرحم، وفي بر الوالدين؛ لأنها أحد أركان الإسلام.

٢ - ومنها: الإشارة إلى الإخلاص في العمل؛ لقوله تعالى: ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ ويدخل في هذا: القصد، والتنفيذ بأن يكون القصد لله، وأن يكون التنفيذ على حسب شريعة الله، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧].

٣ - ومنها: تحريم الإلقاء باليد إلى التهلكة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾؛ والإلقاء باليد إلى التهلكة يشمل التفريط في الواجب، وفعل المحرم؛ أو بعبارة أعم: يتناول كل ما فيه هلاك الإنسان، وخطر في دينه، أو دنياه.

٤ - ومنها: أن ما كان سبباً للضرر فإنه منهي عنه؛ ومن أجل هذه القاعدة عرفنا أن الدخان حرام؛ لأنه يضر باتفاق الأطباء، كما أن فيه ضياعاً للمال أيضاً؛ وقد نهى ﷺ عن إضاعة المال^(٢).

٥ - ومنها: الأمر بالإحسان؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوا﴾؛ وهل الأمر للوجوب، أو للاستحباب؟

الجواب: إن الإحسان الذي به تمام الواجب فالأمر فيه للوجوب؛ وأما الإحسان الذي به كمال العمل فالأمر فيه للاستحباب.

(١) رواه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩).

(٢) انظر «صحيح البخاري» (٦١٠٨).

٦ - ومنها: فضيلة الإحسان، والحث عليه؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾.

٧ - ومنها: إثبات المحبة لله عز وجل؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾؛ وهي محبة حقيقية على ظاهرها؛ وليس المراد بها الثواب؛ ولا إرادة الثواب خلافاً للأشاعة وغيرهم من أهل التحريف الذين يحرفون هذا المعنى العظيم إلى معنى لا يكون بمثابة؛ فإن مجرد الإرادة ليست بشيء بالنسبة للمحبة؛ وشبهتهم أن المحبة إنما تكون بين شيئين متناسين؛ وهذا التعليل باطل، ومخالف للنص ولإجماع السلف، ومنقوض بما ثبت بالسمع والحس من أن المحبة قد تكون بين شيئين غير متناسين؛ فقد أثبت النبي ﷺ أن أحداً - وهو حصي - جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ^(١)؛ والإنسان يجد أن دابته تحبه وهو يحبها؛ فالبعير إذا سمعت صوت صاحبها حنَّ إليه وأنت إليه؛ وكذلك غيره من المواشي؛ والإنسان يجد أنه يحب نوعاً من ماله أكثر من النوع الآخر.



❁ قال الله تعالى:

﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ۚ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ ۖ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ۚ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمِن تَمَنُّعٍ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ۚ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ۚ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۚ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ۚ ذَلِكَ لِمَنْ لَّمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [البقرة: ١٩٦]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ أي: اتوا بها تامتين؛ وهذا يشمل كمال الأفعال في الزمن المحدد، وكذلك صفة الحج والعمرة - أن تكون موافقة تمام الموافقة لما كان النبي ﷺ يقوم به واللام في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ﴾ تفيد الإخلاص - يعني مخلصين لله عز وجل ممثلين لأمره -.

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ﴾ أي: منعتم عن إتمامها ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ﴾ أي: فعليكم ما تيسر من الهدى؛ وزيادة الهمزة والسين للمبالغة في تيسر الأمر؛ و﴿مِّنَ الْهَدْيِ﴾ أي: الهدى الشرعي؛ ف«أل» فيه للعهد الذهني؛ والهدى الشرعي هو ما كان ثنياً بما سوى الضأن؛ لقول النبي ﷺ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً إِلَّا أَنْ تُغَيَّرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذْعَةً مِّنَ الضَّأْنِ»^(٢)؛ وهذا النهي يشمل كل ما ذبح تقريباً

(١) رواه البخاري (١٤١١)، ومسلم (١٣٩٢).

(٢) رواه مسلم (١٩٦٣)، والنسائي (٤٣٧٨)، وأبو داود (٢٧٩٧).

إلى الله عز وجل من هدي، أو أضحية، أو عقيقة.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ﴾ أي: لا تزيلوها بالموسى ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾: «محل» يحتمل أن تكون اسم زمان؛ والمعنى: حتى يصل إلى يوم حلوله - وهو يوم العيد -؛ وثبتت السنة بأن من قَدَّم الحلق على النحر فلا حرج عليه^(١)؛ ويحتمل أن المعنى: حتى يذبح الهدي؛ وتكون الآية فيمن ساق الهدي؛ ويؤيد هذا أن النبي ﷺ سئل ما بال الناس حلوا ولم تحل؟ فقال ﷺ: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَّدْتُ هَذِي فَلَا أَجِلَ حَتَّىٰ أَنْحَرَ»^(٢).

قوله تعالى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا﴾ أي: واحتاج إلى حلق الرأس؛ ﴿أَوْ بِهِ أَذَىٰ مِّن رَّأْسِهِ﴾ وهو صحيح، كما لو كان الرأس محلاً للأذى، والقمل، وما أشبه ذلك؛ ﴿فَفِدْيَةٌ﴾ أي: فعليه فدية يفدي بها نفسه من العذاب ﴿مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾؛ ﴿أَوْ﴾ هنا للتخيير؛ وقد بين النبي ﷺ أن «الصيام» ثلاثة أيام^(٣)، وأن «الصدقة»: إطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع؛ وأما «النسك»: فهو ذبح شاة^(٤)؛ وهذه الجملة قد حذف منها ما يدل عليه السياق؛ والتقدير: فمن كان منكم مريضاً، أو به أذى من رأسه، فحلق رأسه فعليه فدية.

﴿فَإِذَا آمَنْتُمْ﴾ أي: من العدو؛ يعني: فأتموا الحج والعمرة.

ثم فصل الله عز وجل المناسك فقال: ﴿فَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ أي: فمن أتى بالعمرة متمتعا بجله منها بما أحل الله له من محظورات الإحرام ﴿إِلَى الْحَجِّ﴾ أي: إلى ابتداء زمن الحج؛ وهو اليوم الثامن من ذي الحجة ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ أي: فعليه ما استيسر من الهدي شكراً لله على نعمة التحلل؛ ويقال في هذه الجملة ما قيل في الجملة التي سبقت في الإحصار.

قوله تعالى: ﴿فَن لَّمْ يَجِدْ﴾ أي: فمن لم يجد الهدي أو ثمنه ﴿فَصِيَامٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ أي: فعليه صيام ثلاثة أيام ﴿فِي لَنَجٍ﴾ أي: في أثناء الحج، وفي أشهره.

قوله تعالى: ﴿وَسَبْعًا إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ أي: إذا رجعتكم من الحج بإكمال نسكه، أو إذا رجعتكم إلى أهليكم.

قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ للتأكيد على أن هذه الأيام العشرة وإن كانت مُفَرَّقة فهي في حكم المتابعة.

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرًا الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، أي: ذلك التمتع الموجب للهدي. وقوله تعالى: ﴿أَهْلُهُ﴾: قيل: المراد به نفسه؛ أي: لمن لم يكن حاضراً المسجد الحرام؛ وقيل: المراد

(١) انظر صحيح البخاري (٨٣)، ومسلم (١٣٠٦).

(٢) رواه البخاري (١٤٩١)، ومسلم (١٢٢٩).

(٣) رواه الترمذي (٢٩٧٣)، والنسائي في «الكبرى» (١١٠٣٠).

(٤) رواه البخاري (١٧٢١)، وابن ماجه (٣٠٧٩)، وأحمد في «مسنده» (١٨١٤٥).

بـ «الأهل»: سكنه الذي يسكن إليه من زوجة، وأب، وأم، وأولاد، وما أشبه ذلك؛ فيكون المعنى: ذلك لمن لم يكن سكنه حاضري المسجد الحرام؛ وهذا أصح؛ لأن التعبير بـ «الأهل» عن النفس بعيد؛ ولكن «أهله» أي: الذين يسكن إليهم من زوجة، وأب، وأم، وأولاد هذا هو الواقع.

وقوله تعالى: ﴿حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ المراد به: مسجد مكة؛ و﴿الْحَرَامِ﴾ صفة مشبهة بمعنى ذي الحرمه، وقد قال النبي ﷺ: «وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ»^(١)؛ وحرمه المسجد الحرام معروفة من وجوه كثيرة ليس هذا موضع ذكرها.

وَاخْتَلَفَ في المراد بـ ﴿حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ فقيل: هم أهل الحرم - يعني: من كانوا داخل حدود الحرم -؛ فمن كان خارج حدود الحرم فليسوا من حاضري المسجد الحرام؛ وروي هذا عن ابن عباس وجماعة من السلف والخلف؛ وقيل: حاضرو المسجد الحرام أهل المواقيت، ومن دونهم؛ وعلى هذا فأهل بدر من حاضري المسجد الحرام؛ لأنهم دون المواقيت؛ وأهل جدة من حاضري المسجد الحرام؛ لأنهم دون المواقيت؛ وقيل: حاضرو المسجد الحرام أهل مكة، ومن بينهم وبين مكة دون مسافة القصر؛ وهي يومان؛ وعلى هذا فأهل جدة، وأهل بدر ليسوا من حاضري المسجد الحرام؛ وأهل بحرة - وهي بلدة دون جدة - على هذا القول يكون أهلها من حاضري المسجد الحرام؛ لأنهم داخل المسافة؛ وأهل الشرائع من حاضري المسجد الحرام؛ والأقرب القول الأول: أن حاضري المسجد الحرام هم أهل الحرم؛ وأما من كان من غير أهل الحرم فليسوا من حاضريه؛ بل هم من محل آخر؛ وهذا هو الذي ينضبط.

قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ أي: الزموا تقوى الله عز وجل؛ وذلك بفعل أوامره واجتناب نواهيه. قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ أي: شديد المؤاخذه والعقوبة لمن لم يتقه تبارك وتعالى؛ وَسُمِّيَتْ المؤاخذه عقاباً؛ لأنها تأتي عقب الذنب.

الفوائد:

١ - من فوائد الآيات: وجوب إتمام الحج والعمرة؛ وظاهر الآية أنه لا فرق بين الواجب منهما وغير الواجب؛ ووجه هذا الظاهر: العموم في قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ﴾؛ فيكون شاملاً للفريضة والنافلة؛ ويؤيده أن هذه الآية نزلت قبل فرض الحج؛ لأن الحج إنما فُرِضَ في السنة التاسعة في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]؛ السنة التي يسميها العلماء سنة الوفود.

٢ - ومن فوائد الآيات: أن العمرة والحج سواء في وجوب إتمامهما؛ لقوله تعالى: ﴿الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ﴾.

٣- ومنها: أنه لا تجوز الاستنابة في شيء من أفعال الحج والعمرة؛ فلو أن أحدا استناب شخصا في أن يطوف عنه، أو أن يسعى عنه، أو أن يقف عنه بعرفة، أو أن يقف عنه بمزدلفة، أو أن يرمي عنه الجمار، أو أن يبيت عنه في منى فإنه حرام؛ لأن الأمر بالإتمام للوجوب؛ فيكون في ذلك رد لقول من قال من أهل العلم: إنه تجوز الاستنابة في نفل الحج، وفي بعضه؛ أما الاستنابة في نفل الحج - كل النسك - فهذا له موضع آخر؛ وأما في بعضه فالآية تدل على أنها لا تصح.

٤- ومن فوائد الآية: الحذر مما يفعله بعض الناس الآن من التساهل في رمي الجمرات؛ حيث إنهم يوكلون من يرمي عنهم بدون عذر مخالفة لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾؛ وعليه فلا يصح رمي الوكيل حينئذ؛ لقوله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١) أي: مردود عليه؛ أما إذا كان لعذر كالمرضى، والخائف على نفسه من شدة الزحام إذا لم يكن وقت آخر للرمي يخف فيه الزحام فلا بأس أن يستنيب من يرمي عنه؛ ولولا ورود ذلك عن الصحابة لقلنا: إن العاجز عن الرمي بنفسه يسقط عنه الرمي كسائر الواجبات، حيث تسقط بالعجز؛ ويدل على عدم التهاون بالتوكيل في الرمي أن النبي ﷺ لم يأذن لسودة بنت زمعة أن توكّل؛ بل أمرها أن تخرج من مزدلفة، وترمي قبل حطمة الناس^(٢)؛ ولو كان التوكيل جائزا لمشقة الزحام لكان الرسول ﷺ يبقّيها معه حتى تدرك بقية ليلة المزدلفة، وتدرك صلاة الفجر فيها، وتدرك القيام للدعاء بعد الصلاة؛ ولا تُحرّم من هذه الأفعال؛ فلما أذن لها في أن تدفع بليل علم بأن الاستنابة في الرمي في هذا الأمر لا يجوز؛ وكذلك لو كان جائزا لأذن للرعاة أن يوكّلوا، ولم يأذن لهم بأن يرموا يوما ويدعوا يوما.

٥- ومن فوائد الآية: وجوب الإخلاص لله؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ يعني: أتموها لله لا لغيره؛ فلا تراعوا في ذلك جاهًا، ولا رتبةً، ولا ثناءً من الناس.

٦- ومنها: أن الحج والعمرة يخالفان غيرهما في وجوب إتمام نفلهما؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا﴾؛ والأمر للوجوب؛ ويدل على أنه للوجوب قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾، حيث أوجب الهدي عند الإحصار؛ أما غيرهما من العبادات فإن النفل لا يجب إتمامه؛ لأن النبي ﷺ دخل على أهله ذات يوم فقال: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» قالوا: نعم، حنّس؛ قال: «أَرَيْنِيهِ؛ فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا؛ فَأَكُلُ»^(٣)؛ لكن يكره قطع النفل إلا لغرض صحيح؛ كحاجة إلى قطعه، أو انتقال لما هو أفضل منه.

٧- ومن فوائد الآية: أنه إذا أُخْصِرَ الإنسان عن إتمام الحج والعمرة فله أن يتحلل؛ ولكن

(١) رواه البخاري (٢٥٥٠)، ومسلم (١٧١٨).

(٢) رواه البخاري (١٥٩٧)، وابن راهويه في «مسنده» (٩٨١).

(٣) رواه مسلم (١١٥٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٣٨٠٧).

عليه الهدى؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾.

٨- ومنها: أن الله تعالى أطلق الإحصار، ولم يقيده؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾؛ لأن الفعل لو بُني للفاعل وذكر الفاعل اختص الحكم به؛ فإذا قلت مثلاً: «أقام زيد عمرًا» صار المقيم زيدًا؛ وإذا قلت: «أقيم عمرو» صار عامًّا؛ فظاهر الآية شمول الإحصار لكل مانع من إتمام النسك؛ فكل ما يمنع من إتمام النسك فإنه يجوز التحلل به، وعليه الهدى؛ أما الإحصار بالعدو فأظنه محل إجماع فيتحلل بالنص والإجماع؛ النص: تحلل الرسول ﷺ في الحديبية^(١)؛ والإجماع: لا نعلم في هذا مخالفًا؛ وأما الحصر بغير عدو، كمرض، أو كسر، أو ضياع نفقة، أو ما أشبه ذلك مما لا يستطيع معه إتمام الحج والعمرة؛ فإن العلماء اختلفوا في ذلك؛ فمنهم من قال: إنه لا يتحلل، ويبقى عمرًا حتى يزول المانع؛ ومنهم من قال: إنه يتحلل، كالحصر بالعدو؛ حجة الأولين: أن الله تعالى قال: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾؛ والآية نزلت في شأن قضية الحديبية؛ وهم قد أحصروا بعدو؛ فيكون الحصر هنا خاصًا بالعدو؛ ودليل آخر: يقولون: ضباعة بنت الزبير رضي الله عنها لما جاءت تشتكي إلى الرسول ﷺ أنها مريضة، وأنها تريد الحج قال لها: «حجي واشترطي»^(٢)؛ فلو كان الإحصار بالمرض مبيحًا للتحلل ما احتيج إلى الاشتراط؛ فكانت تدخل في النسك، وإذا عجزت تحللت؛ وأجاب القائلون بأن الحصر عام بحصر العدو وغيره بأن الآية مطلقة: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾ لم تقيد بحصر العدو؛ والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؛ لأن العلة في جواز التحلل بحصر العدو عدم القدرة على إتمام النسك؛ وهذا حاصل بالحصر بغير العدو؛ والشرع لا يفرق بين متماثلين؛ وأجابوا عن حديث ضباعة رضي الله عنها بأن يقال: إن الفائدة من حديث ضباعة رضي الله عنها أنه إذا حصل مرض يمنع من إتمام النسك فإنها تتحلل بلا شيء؛ وأما إذا لم تشترط فإنها لا تتحلل إلا بدم؛ وحيث تذهب فائدة اشتراط من خاف أن يعوقه مرض أو نحوه عن إتمام النسك؛ والفائدة هي: أنه لا يجب عليه الهدى لو تحلل بهذا الحصر؛ والصواب القول الثاني: أن الإحصار يكون بالعدو وبغيره.

فإن قال قائل: إن قوله تعالى في سياق الآية: ﴿فَإِذَا أَمْنْتُمْ﴾ يشير إلى أن الإحصار المذكور بعدو؟

فالجواب: أن ذكر بعض أفراد العام بحكم يوافق العام لا يقتضي التخصيص، كما هو قول المحققين من أهل أصول الفقه وغيرهم؛ ونظير ذلك حديث جابر رضي الله عنه: «قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمْ؛ فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ»^(٣)؛ فإن قوله: «فَإِذَا

(١) انظر صحيح البخاري (٢٥٨١).

(٢) رواه البخاري (٤٨٠١)، ومسلم (١٢٠٧).

(٣) رواه البخاري (٢٠٩٩)، ومسلم (١٦٠٨).

وقعت الحدود.. إلخ لا يستلزم اختصاص الشفعة بما له حدود وطرق؛ بل الشفعة ثابتة في كل مشترك على القول الراجح.

٩- ومن فوائد الآية: وجوب الهدي على من أحصر؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾.

١٠- ومنها: أن من تعذر أو تعسر عليه الهدي فلا شيء عليه؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾؛ ولم يذكر الله بديلاً عند العجز؛ وقال بعض أهل العلم: إنه إذا لم يجد هدياً صام عشرة أيام، ثم حل؛ قياساً على هدي التمتع؛ ولكن هذا القياس ليس بصحيح من وجهين: الوجه الأول: أنه مخالف لظاهر الآية؛ لأن الله لم يذكر بديلاً للهدي.

الوجه الثاني: أن تحلل التمتع تحلل اختياري؛ وأما المحصر فتحلله اضطراري.

١١- ومن فوائد الآية: أنه لا يجب على المحصر الحلق عند التحلل؛ لأن الله سبحانه وتعالى لم يذكره؛ وهو أحد القولين في المسألة؛ والقول الثاني: وجوب الحلق؛ لثبوته بالنسبة؛ لأن النبي ﷺ أمر به، وغضب على الصحابة حين تأخروا في تنفيذه؛ ولا يغضب النبي ﷺ لترك مستحب؛ لا يغضب إلا لترك واجب.

١٢- ومنها: أن المحصر لا يجب عليه القضاء؛ لأن الله سبحانه وتعالى لم يذكره؛ ولو كان القضاء واجباً لذكره الله عز وجل؛ وهذا يشمل من حصر في فريضة؛ ومن حصر في نافلة؛ لكن الفريضة إذا حصر عن إتمامها يلزمه فعلها بالخطاب الأول؛ لا على أنه بدل عن هذه التي أحصر عنها؛ فمثلاً: رجلاً شرع في حج الفريضة، ثم أحصر عن إتمامها، فذبح الهدي وتحلل؛ فيجب الحج عليه بعد ذلك؛ لكن ليس على أنه قضاء؛ لكن على أنه مخاطب به في الأصل؛ وتسمية العمرة التي وقعت بعد صلح الحديبية «عمرة القضاء» ليست لأنها قضاء عما فات؛ ولكنها من «المقاضاة» - وهي المصالحة -؛ ولذلك لم يأت بها كل من تحلل من عمرة الحديبية.

١٣- ومن فوائد الآية: أنه لا بد أن يكون هذا الهدي مما يصح أن يهدى: بأن يكون بالغاً للسن المعتبر سائماً من العيوب المانعة من الإجزاء؛ لقوله تعالى: ﴿مِنَ الْهَدْيِ﴾؛ و«أل» هنا: للعهد الذهني المعلوم للمخاطب؛ وهو الذي قال فيه الرسول ﷺ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً إِلَّا أَنْ تُغَيَّرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذْعَةً مِنَ الضَّأْنِ».

فإن قال قائل: هل يؤكل من هذا الهدي أم لا؟

فالجواب: يؤكل؛ كل شيء فيه: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ﴾ فهو يؤكل؛ وأما ما فيه: «فعليه» فإنه لا يؤكل؛ فجزاء الصيد لا يؤكل منه؛ وفدية الأذى لا يؤكل منها؛ لأن الله جعلها كفارة؛ أما ما استيسر من الهدي هنا وفي التمتع فإنه يؤكل منه.

١٤- ومن فوائد الآية: تحريم حلق الرأس على المحرم؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ﴾؛ والنهي عام لكل الرأس، ولبعضه؛ إذن لو حلق بعضه وقع في الإثم؛ لأن النهي يتناول جميع

أجزاء المنهي عنه؛ فإذا قلت لك: «لا تأكل هذه الخبزة» وأكلت منها فإنك لم تمتثل.

١٥ - ومنها: أنه لا يحرم حلق شعر غير الرأس؛ لأن الله خص النهي بحلق الرأس فقط؛ وأما الشارب، والإبط، والعانة، والساق، والذراع، فلا يدخل في الآية الكريمة؛ لأنه ليس من الرأس؛ والأصل الحل؛ وهذا ما ذهب إليه أهل الظاهر؛ قالوا: لا يحرم على المحرم حلق شيء من الشعر المباح حلقه سوى الرأس؛ لأن الله سبحانه وتعالى خصه فقال: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ﴾؛ ولأن حلقه يفوت به نسك بخلاف غيره من الشعور؛ ولكن أكثر أهل العلم ألحقوا به شعر بقية البدن؛ وقالوا: إنه يحرم على المحرم أن يخلق أي شعر من بدنه حتى العانة - قياساً على شعر الرأس؛ لأن العلة في تحريم حلق شعر الرأس الترفه، وإزالة الأذى؛ وهذا حاصل في حلق غيره من الشعور؛ وهذا القياس غير صحيح لوجهين:

الوجه الأول: أنه يخالف لظاهر النص، أو صريحه.

الوجه الثاني: أن بين شعر الرأس وغيره فرقاً كثيراً؛ فإن حلق شعر الرأس يتعلق به التحلل من النسك؛ فهو عنوان التحلل؛ بخلاف غيره من الشعور.

وأما التعليل بأنه للترفة ودفع الأذى ففيه نظر؛ ثم لو سلمنا بذلك فأين دفع الأذى في حلق شعر العانة، وشعر الساق، ونحو ذلك؟! وأين الدليل على منع المحرم من الترفه مع أنه يجوز له التنظف، والاعتسال، والتظلل من الشمس، واستعمال المكيفات؟! وهل تلحق الأظافر بشعر الرأس؟

الجواب: لا تلحق؛ فالأظافر ليست شعراً؛ وليست في الرأس أيضاً؛ فهي أبعد من إلحاق شعر بقية البدن بشعر الرأس؛ ووجه البعد: أنها ليست من نوع الشعر؛ صحيح أنها تشبه الشعر من حيث إنها جزء منفصل؛ لكنها ليست من نوع الشعر؛ ولذلك من لم ير تحريم حلق شعر بقية البدن فإنه لا يرى تحريم قص الأظافر من باب أولى؛ ولكن جمهور أهل العلم على أن تقليم الأظافر محرم على المحرم قياساً على تحريم حلق شعر الرأس؛ والعلة: ما في ذلك من الترفه والتنعم؛ ولكن هذه العلة غير مُسلَّمة:

أولاً: لأن العرب في زمنهم لا يترفهون بحلق الرأس؛ بل الرفاهية عندهم إنما هي في إبقاء الرأس، وترجيله، وتسريحه، ودهنه، والعناية به؛ فليست العلة إذن في حلق شعر الرأس: الترفه. ثانياً: أن العلة لا بد أن تطرد في جميع معلولاتها؛ وإلا كانت باطلة؛ وهذه العلة لا تطرد بدليل أن المحرم لو ترفه، فتنظف، وتغسل، وأزال الوسخ عنه، ولبس إحراماً جديداً غير الذي أحرم به لم يحرم عليه ذلك.

وأقرب شيء للتعليل: أن في حلق الرأس حال الإحرام إسقاطاً للنسك الذي هو حلقه عند التحلل؛ وهذا لا يساويه حلق بقية الشعر، أو تقليم الأظافر؛ ولكن نظراً لأن جمهور أهل العلم

ألقوا ذلك بشعر الرأس فاحتياط تجنب ذلك مراعاة لقول الجمهور.

١٦ - ومن فوائد الآية: أن المحرم ما يسمى حلقاً؛ فأما أخذ شعرة، أو شعرتين، أو ثلاث شعرات من رأسه فلا يقال: إنه حلق؛ وهذه المسألة مما تنازع فيها أهل العلم؛ فقال بعضهم: إذا أخذ شعرة واحدة من رأسه فقد حلق؛ فعليه فدية إطعام مسكين؛ وإن أخذ شعرتين فإطعام مسكينين؛ وإذا أخذ ثلاث شعرات فدم؛ أو إطعام ستة مساكين؛ لكل مسكين نصف صاع؛ أو صيام ثلاثة أيام؛ وقال بعض العلماء: إن الحكم يتعلق بربع الرأس؛ فإن حلق دون الربع فلا شيء عليه؛ وهذا لا شك أنه تحكم لا دليل عليه؛ فلا يكن صحيحاً؛ بل هو ضعيف؛ وقال آخرون: تتعلق الفدية بما يباط به الأذى؛ ومعنى يباط: يزال؛ أي: بما يحصل به إزالة الأذى؛ وهذا لا يكون إلا بجزء كبير من الرأس؛ قالوا: لأن الله تعالى قال: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ...﴾؛ فدل هذا على أن المحرم الذي يتعلق به الفدية هو ما يباط به الأذى؛ وهذا مذهب مالك؛ وهو صحيح من حيث إنَّ الفدية لا تجب إلا بما يباط به الأذى فقط؛ لكنه غير صحيح من كون التحريم يتعلق بما يباط به الأذى فقط؛ فالتحريم يتعلق بما يُسمَّى حلقاً؛ والفدية تتعلق بما يباط به الأذى.

فإن قال قائل: ما هو دليلكم على هذا التقسيم؛ فالعلماء لم يقولوا هذا الكلام؟

فالجواب: أن نقول: دليلنا على هذا التقسيم الآية الكريمة، وفعل النبي ﷺ؛ فقله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾؛ هذا عام لكل حلق؛ فكل ما يسمى حلقاً فإنه منهي عنه لهذه الآية؛ ثم قال تعالى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾؛ فأوجب الفدية فيما إذا حلق حلقاً يزول به الأذى؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْ بِهِ أَذًى﴾؛ فلو قدرنا محرماً رأسه تؤذيه الهوام، فحلق منه شيئاً يسيراً لا يزول به الأذى فلا فدية عليه؛ لأن الله تعالى إنما أوجب الفدية بحلق ما يزول به الأذى؛ ويدل لذلك فعل الرسول ﷺ: فقد احتجم وهو محرم في يافوخه في أعلى رأسه^(١)؛ ومعلوم أن الحِجَامَةَ تحتاج إلى حلق الشعر الذي يكون في موضع الحِجَامَةِ؛ ولم ينقل أن الرسول ﷺ افتدى؛ فدل ذلك على أن ما يتعلق به الفدية هو ما يباط به الأذى دون الشيء اليسير.

١٧ - ومن فوائد الآية: أنه لا يجوز الحلق إلا بعد النحر؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾؛ وإلى هذا ذهب كثير من أهل العلم مستدلين بقوله ﷺ: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَّدْتُ هَذِي؛ فَلَا أَجُلَّ حَتَّىٰ أَنْحَرَ»؛ وهؤلاء الذين قالوا به عندهم ظاهر الآية الكريمة وفعل الرسول ﷺ حيث قال: «فَلَا أَجُلَّ حَتَّىٰ أَنْحَرَ»؛ لكن قد وردت الأحاديث بجواز التقديم والتأخير تيسيراً على الأمة؛ فإن النبي ﷺ سئل في يوم العيد عن التقديم والتأخير؛ فما سئل عن شيء قَدَّم ولا أخر إلا قال ﷺ:

«افعل ولا حرج»^(١).

١٨ - ومن فوائد الآية: جواز حلق الرأس للمرض والأذى؛ لقوله تعالى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ...﴾.

١٩ - ومنها: وجوب الفدية على المحرم إذا حلق رأسه؛ وهي: إما صيام ثلاثة أيام؛ وإما إطعام ستة مساكين: لكل مسكين نصف صاع؛ وإما ذبح شاة تفرق على الفقراء - كما بينت ذلك السنة -؛ والسنة تبين القرآن، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]؛ والتبيين يشمل: تبين اللفظ، وتبيين المعنى.

٢٠ - ومن فوائد الآية: أن هذه الفدية على التخيير؛ لأن هذا هو الأصل في معاني «أو».

٢١ - ومنها: التيسير على العباد؛ وذلك بوقوع الفدية على التخيير.

٢٢ - ومنها: أن محل الإطعام والنسك في مكان فعل المحذور؛ لأن الفورية تقتضي ذلك؛ أما الصيام فالظاهر ما قاله العلماء - رحمهم الله - من كونه يصح في كل مكان؛ لكن الفورية فيه أفضل.

٢٣ - ومنها: أن كفارات المعاصي فدى للإنسان من العقوبة؛ لقوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ...﴾.

٢٤ - ومنها: أن محظورات الإحرام لا تفسده؛ لأن الله لم يوجب في حلق الرأس - مع أنه من محظورات الإحرام - إلا الفدية؛ ومقتضى ذلك أن النسك صحيح؛ وهذا مما يخالف الحج والعمرة فيه غيرهما من العبادات؛ فإن المحظورات في العبادات تبطلها؛ وأحق العلماء بفدية حلق الرأس فدية جميع محظورات الإحرام ما عدا شيئين؛ وهما: الجماع في الحج قبل التحلل الأول، وجزاء الصيد؛ فالجماع في الحج قبل التحلل الأول يجب فيه بدنة؛ وجزاء الصيد يجب فيه مثله؛ أو إطعام مساكين؛ أو عدل ذلك صياماً؛ وما عدا ذلك من المحظورات ففديتها كفدية حلق الرأس عند الفقهاء، أو كثير منهم.

٢٥ - ومن فوائد الآية: جواز التمتع بالعمرة إلى الحج؛ أي: أن يأتي الإنسان بالعمرة في أشهر الحج، ويتحلل منها؛ ويبقى حلاً إلى أن يأتي وقت الحج؛ وكانوا في الجاهلية يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور؛ ويقولون: «إذا انسلخ صفر، وبرأ الدبر، وعفا الأثر، حلت العمرة لمن اعتمر»^(٢)؛ لكن الله سبحانه وتعالى يسر وييسر أنه يجوز للإنسان القادم في أشهر الحج أن يتحلل بالعمرة متمتعاً بها إلى الحج.

٢٦ - ومنها: أنه إذا حل من عمرته حل الحل كله؛ لقوله تعالى: ﴿فَن تَمَنَعَ﴾؛ لأن إطلاق

(١) رواه البخاري (٨٣)، ومسلم (١٣٠٦).

(٢) رواه البخاري (١٤٨٩)، ومسلم (١٢٤٠).

التمتع لا يكون إلا كذلك.

٢٧ - ومنها: أن من لم يحل من عمرته لا يسمى متمتعاً؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾؛ وعلى هذا فالقارن ليس بتمتع؛ وهو كذلك عند الفقهاء أن القارن غير متمتع؛ لكن ذكر كثير من أهل العلم أن القارن يسمى «تمتعاً» في لسان الصحابة؛ وذلك؛ لأن بعض الصحابة عبر عن حج النبي ﷺ بالتمتع، فقالوا: تمتع النبي ﷺ بالعمرة إلى الحج^(١)؛ ومن المعلوم أن الرسول ﷺ لم يحل من إحرامه؛ ولهذا قال الإمام أحمد: «لَا شَكَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَّ قَارِئاً؛ وَالْمَنَعَةُ أَحَبُّ إِلَيَّ»؛ ولهذا كان وجوب الهدي على المتمتع بالإجماع؛ ووجوب الهدي على القارن فيه خلاف؛ وجمهور أهل العلم على وجوب الهدي عليه؛ وسبب اختلافهم في ذلك اختلافهم في العلة: هل هي حصول النسيك في سفر واحد؛ فيكون قد ترفه بسقوط أحد السفيرين؛ أو العلة التمتع بالتحلل بين العمرة والحج؟ فمن قال بالأول أوجب الهدي على القارن؛ ومن قال بالثاني لم يوجبه؛ لأنه لم يحصل للقارن تحلل بين النسيكين.

٢٨ - ومن فوائد الآية: أنه لا يجب على الإنسان أن يقترض للهدي إذا لم يكن معه ما يشتري به الهدي - ولو كان غنياً - لقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾.

٢٩ - ومنها: تيسير الله على العباد؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾؛ والدين كله من أوله إلى آخره مبني على اليسر.

٣٠ - ومنها: بلاغة القرآن؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ﴾؛ فحذف المفعول للعموم؛ ليشمل من لم يجد الهدي، أو ثمنه؛ فاستفيد زيادة المعنى مع اختصار اللفظ.

٣١ - ومنها: أن من لم يجد الهدي، أو ثمنه، فإنه يصوم ثلاثة أيام في الحج: أولها من حين الإحرام بالعمرة؛ وآخرها آخر أيام التشريق؛ لكن لا يصوم يوم العيد؛ لتحريم صومه؛ ولا ينبغي أن يصوم يوم عرفة؛ ليتفرغ للدعاء والذكر وهو نشيط؛ وعلى هذا فيجوز لمن كان عادماً للهدي من متمتع أو قارن أن يصوم من حين إحرامه بالعمرة.

فإن قال قائل: هذا ظاهر في القارن؛ لأنه إذا صام من حين إحرامه فقد صام في الحج؛ لكنه في المتمتع فيه إشكال؛ لأن المتمتع يحل بين العمرة والحج؟

والجواب عن هذا الإشكال أن نقول: إن النبي ﷺ قال: «دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ»^(٢)؛ ولأن المتمتع من حين إحرامه بالعمرة فقد نوى أن يحج.

(١) انظر «صحيح البخاري» (١٦٠٦)، ومسلم (١٢٢٨).

(٢) رواه مسلم (١٢١٨)، والترمذي (٩٣٢)، والنسائي (٢٨١٥).

٣٢ - ومن فوائد الآية: أن صيام السبعة لا يجوز في أيام الحج؛ لقوله تعالى: ﴿وَسَبْعًا إِذَا رَجَعْتُمْ﴾.

٣٣ - ومنها: أنه يجوز التتابع والتفريق بين الأيام الثلاثة والأيام السبعة؛ لأن الله سبحانه وتعالى أطلق، ولم يشترط التتابع؛ ولو كان التتابع واجباً لذكره الله، كما ذكر وجوب التتابع في صيام كفارة القتل وصيام كفارة الظهار.

٣٤ - ومنها: تيسير الله - تبارك وتعالى - على عباده؛ حيث جعل الأكثر من الصيام بعد رجوعه؛ لقوله تعالى: ﴿وَسَبْعًا إِذَا رَجَعْتُمْ﴾.

٣٥ - ومنها: أن الهدى أو بدله من الصيام لا يجب على من كان حاضراً المسجد الحرام؛ لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾؛ وقد سبق أن الصحيح أنهم من كانوا داخل حدود الحرم؛ وعلى هذا إذا تمتع أهل جدة أو الطائف أو أهل الشرائع فعليهم الهدى؛ ولكن هل الحاضر المسجد الحرام التمتع؟

الجواب: نعم؛ لأن حاضراً المسجد الحرام قد تدخل عليه أشهر الحج وهو خارج مكة، ثم يرجع إلى أهله في مكة في أشهر الحج، فيحرم بعمره يتمتع بها إلى الحج.

فإن كان شخص في مكة للدراسة، لكن وطنه الرياض، أو المدينة وتمتع فعليه الهدى؛ لأن أهله ليسوا من حاضري المسجد الحرام؛ وإقامته في مكة ليست إقامة استيطان؛ والمراد: أن يكون مستوطناً في مكة.

وإذا كان له مقرّان؛ في الطائف، وفي مكة؛ يعني: من أهل مكة والطائف، فهنا نقول: إن نظرنا إلى مقره في الطائف قلنا: ليس من حاضري المسجد الحرام؛ وإن نظرنا إلى مقره في مكة قلنا: هو من حاضري المسجد الحرام؛ فتعتبر الأكثر: إذا كان أكثر إقامته في الطائف فليس من أهل المسجد الحرام؛ وإذا كان أكثر إقامته في مكة فهو من حاضري المسجد الحرام.

٣٦ - ومن فوائد الآية: فضيلة المسجد الحرام؛ لوصف الله سبحانه وتعالى له بأنه حرام - أي: ذو حرمة -؛ ومن حرمة تحريم القتال فيه، وتحريم صيده، وشجره، وحشيشه، وأن من أراد الإلحاد فيه بظلم أذاقه الله من عذاب أليم؛ ويسط ذلك في المطولات.

٣٧ - ومنها: وجوب تقوى الله عز وجل، وتهديد من خالف ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾.

٣٨ - ومنها: أن العلم بشدة عقوبة الله من أهم العلوم؛ ولهذا أمر الله سبحانه وتعالى به بخصوصه؛ لأنه يورث الخوف من الله، والهرب من معصيته.

٣٩ - ومنها: أن العقوبة على الذنب لا تنافي الرحمة؛ إذ من المعلوم أن رحمة الله سبقت غضبه؛ لكن

إذا عاقب من يستحق العقاب فإن ذلك من رحمة المعاقب؛ لأن هذه العقوبة إن كانت في الدنيا فهي كفارة له؛ وإن كانت في الآخرة فما دون الشرك أمره إلى الله: إن شاء عذب؛ وإن شاء غفر.

٤٠ - ومنها: أن شدة العقاب من كمال المعاقب، وبسط قوته، وسلطانه؛ ولا يوصف الله سبحانه وتعالى إلا بالكمال؛ بل أمرنا أن نعلم ذلك في قوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٨]؛ إذن فإذا عاقبت ولدك بما يستحق، وكانت الجناية كبيرة، فأكبرت العقوبة فإنك تُحمد، ولا تدم؛ ولهذا قال ﷺ: «مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَاةِ لَسَبْعٍ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ»^(١)؛ لأنه إذا بلغ عشرين صار تركه إياها والإخلال بها أعظم.

تنبيه:

كثير من الناس كلّموا رأوا مخالفة من شخص في الإحرام قالوا: «عليك دم»؛ لو قال: حككت رأسي فسقطت منه شعرة بدون اختيار ولا قصد قالوا: «عليك دم»؛ وهذا غلط: أولاً: لأنه خلاف ما أمر الله به؛ والله أوجب واحدة من ثلاث: صيام؛ أو صدقة؛ أو نكح؛ فالزامهم بواحدة معينة فيها تضيق عليهم، والزام لهم بما لا يلزمهم.

ثانياً: أن الدم في أوقات النحر في أيام منى غالبه يضيع هدراً؛ لا يتفع به.

ثالثاً: أن فيه إخفاء لحكم الله عز وجل؛ لأن الناس إذا كانوا لا يفدون إلا بالدم، كأنه ليس فيه فدية إلا هذا؛ وليس فيه إطعام، أو صيام؛ فالواجب على طالب العلم أن يختار واحداً من أمرين:

* إما أن يرى الأسهل، ويفتي بالأسهل.

* وإما أن يقول: عليك هذا، أو هذا، أو هذا؛ واختر لنفسك.

أما أن يذكر الأشد فقط، ويسكت فهذا خلاف ما ينبغي للمفتين.



✽ قال الله تعالى:

﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَكَزَدُوا فَأَيْنَ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ١٩٧]

✽ التفسير ✽

قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ يعني: أن الحج يكون في أشهر معلومات؛ وهي:

(١) صحيح: رواه أحمد (٦٧٥٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٣٠٥١)، والدارقطني (٢)، وصححه الألباني في «الإرواء» (٢٩٨).

شوال، وذو القعدة، وذو الحجة؛ وقيل: العشر الأول من ذي الحجة؛ والأول أصح؛ وقد استشكل كون الخبر «أشهر»؛ ووجه الإشكال: أن الحج عمل، والأشهر زمن؛ فكيف يصح أن يكون الزمن خبراً عن العمل؟ وأجيب: بأن هذا على حذف مضاف؛ والتقدير: الحج ذو أشهر معلومات؛ فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه؛ وقيل: التقدير: الحج وقته أشهر معلومات؛ والتقدير الأول أقرب.

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ﴾؛ «مَنْ» اسم شرط؛ و﴿فَرَضَ﴾ فعل الشرط؛ ﴿فِيهِنَّ﴾ الضمير يعود إلى أشهر الحج؛ وقد أجمع العلماء على أن الضمير في ﴿فِيهِنَّ﴾ يرجع إلى بعضهن؛ لأنه لا يمكن أن يفرض الحج بعد طلوع الفجر يوم النحر؛ ويفرض الحج من أول ليلة من شوال إلى ما قبل طلوع الفجر يوم النحر بمن يتمكن فيه من الوقوف بعرفة.

قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ جواب الشرط؛ وفيها قراءتان؛ إحداهما البناء على الفتح في ﴿رَفَثَ﴾، و﴿فُسُوقَ﴾؛ والثانية: التثنية فيهما؛ أما ﴿جِدَالَ﴾ فإنها بالبناء على الفتح على القراءتين.

قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ نفي بمعنى النهي؛ و«الرَفَثُ»: الجماع، ومقدماته.

قوله تعالى: ﴿وَلَا فُسُوقَ﴾ أي: لا خروج عن طاعة الله بمعاصيه؛ لاسيما ما يختص بالنسك، كمحظورات الإحرام.

قوله تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ يشمل الجدال فيه، وفي أحكامه، والمنازعات بين الناس في معاملاتهم؛ مثال الجدال فيه: أن يقال: «ما هو الحج؟»، فيحصل النزاع؛ أو «متى فرض؟»، فيحصل النزاع فيه؛ ومثاله في أحكامه: النزاع في أركانه، وواجباته، ومحظوراته؛ ومثال النزاع بين الناس في معاملاتهم: أن يتنازع اثنان في العقود، فيقول أحدهما: «بعتك»، والثاني يقول: «لم تبعني»؛ أو يقول: «بعتك بكذا»، ويقول الثاني: «بل بكذا»؛ أو يتنازع اثنان عند أنابيب الماء في الشرب، أو الاستسقاء، أو عند الخباز.

قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾: لما نهى عن هذه الشرور انتقل إلى الأمر بالخير؛ وهذه الجملة شرطية: ﴿مَا﴾ أداة الشرط؛ وفعل الشرط: ﴿تَفْعَلُوا﴾؛ وجواب الشرط: ﴿يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾؛ ولهذا جزمت؛ و﴿مَنْ﴾ بيانية تبين المبهم من اللفظ؛ لأن ﴿مَا﴾ شرطية مبهمة كالموصول؛ و﴿خَيْرٍ﴾ نكرة في سياق الشرط، فيشمل كل خير سواء كان قليلاً أو كثيراً.

وقوله تعالى: ﴿يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾: أي: يحيط به علماً.

قوله تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُوا﴾ أي: اتخذوا زاداً لغذاء أجسامكم، وغذاء قلوبكم - وهذا أفضل النوعين -؛ لقوله تعالى: ﴿فَاتَّخَذَ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ و«التقوى»: اتخاذ وقاية من عذاب الله بفعل أوامره، واجتناب نواهيه؛ هذا أجمع ما قيل في «التقوى».

لما رغب الله سبحانه وتعالى في التقوى أمر بها طلباً خيراً فقال تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَتَأُولِي الْأَلْتَبِ﴾؛ و﴿وَأَتَّقُوا﴾ فعل أمر؛ والنون للوقاية؛ والياء المحذوفة للتخفيف مفعول به؛ و﴿يَتَأُولِي الْأَلْتَبِ﴾ جمع لب؛ أي: يا أصحاب العقول؛ ووجه الله تعالى الأمر إلى أصحاب العقول؛ لأنهم هم الذين يدركون فائدة التقوى وثمرتها؛ أما السفهاء فلا يدركونها.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: تعظيم شأن الحج، حيث جعل الله له أشهراً مع أنه أيام - ستة أيام -؛ وقد جعل الله له أشهراً ثلاثة حتى يأمن الناس؛ ويتأهبوا لهذا الحج؛ ولهذا ما بعد الحج أقصر مما قبله؛ الذي قبله: شهران وسبعة أيام؛ والذي بعده: سبعة عشر يوماً فقط؛ لأنه إذا حج انتهى غرضه؛ فطلب منه العودة؛ بخلاف ما إذا كان قبله.

٢ - ومن فوائد الآية: أن أشهر الحج ثلاثة؛ لقوله تعالى: ﴿أَشْهُرٌ﴾؛ وهي جمع قلة؛ والأصل في الجمع أن يكون ثلاثة فأكثر؛ هذا المعروف في اللغة العربية؛ ولا يطلق الجمع على اثنين أو اثنين وبعض الثالث إلا بقرينة؛ وهنا لا قرينة تدل على ذلك؛ لأنهم إن جعلوا أعمال الحج في الشهرين وعشرة الأيام يرد عليه أن الحج لا يبدأ فعلاً إلا في اليوم الثامن من ذي الحجة؛ وينتهي في الثالث عشر؛ وليس العاشر؛ فلذلك كان القول الراجح أنه ثلاثة أشهر كاملة؛ وهو مذهب مالك؛ وهو الصحيح؛ لأنه موافق للجمع؛ وفائدته: أنه لا يجوز تأخير أعمال الحج إلى ما بعد شهر ذي الحجة إلا لعذر؛ لو أخرت طواف الإفاضة مثلاً إلى شهر المحرم قلنا: هذا لا يجوز؛ لأنه ليس في أشهر الحج والله تعالى يقول: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾؛ فلا بد أن يقع في أشهر الحج؛ ولو أخرت الحلق إلى المحرم فهذا لا يجوز؛ لأنه تعدى أشهر الحج.

وهل هذه الأشهر من الأشهر الحرم؟

الجواب: أن اثنين منها من أشهر الحرم، وهما: ذو القعدة وذو الحجة؛ وواحد ليس منها - وهو شوال، كما أن «المحرم» من الأشهر الحرم، وليس من أشهر الحج؛ فرمضان شهر صيام؛ وشوال شهر حج؛ وذو القعدة شهر حج ومن الحرم؛ وذو الحجة شهر حج ومن الحرم؛ والمحرم من الحرم، وليس شهر حج.

٣ - ومن فوائد الآية: الإحالة على المعلوم بشرط أن يكون معلوماً؛ لقوله تعالى: ﴿مَعْلُومَتٌ﴾؛ وهذا يستعمله الفقهاء كثيراً يقولون: هذا معلوم بالضرورة من الدين؛ والأمر هذا معلوم؛ وما أشبه ذلك؛ فلا يقال: إنه لم يبين؛ لأنه ما دام الشيء مشهوراً بين الناس معروفاً بينهم يصح أن يعرفه بأنه معلوم؛ ومن ذلك ما يفعله بعض الكتاب في الوثائق: يقول: «باع فلان على فلان كذا، وكذا» - وهو معلوم بين الطرفين - يجوز وإن لم تفصل ما دام معلوماً؛ فإضافة الشيء إلى العلم وهو معلوم يعتبر من البيان.

٤ - ومنها؛ أن من تلبس بالحج أو العمرة وجب عليه إتمامه، وصار فرضاً عليه؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾؛ ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَيَقْعُنَّ أَنْفُسُهُمْ وَلَيُوفُوا نَذْرَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩]؛ فسمى الله تعالى أفعال الحج نذوراً؛ ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]؛ فلم يبح الله تعالى الخروج من النسك إلا بالإحصار.

٥ - ومنها؛ وجوب إتمام النفل في الحج؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ﴾؛ والفرض لا بد من إتمامه.

٦ - ومنها؛ أن الإحرام بالحج قبل أشهره لا ينعقد؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ﴾؛ فلم يرتب الله أحكام الإحرام إلا لمن فرضه في أشهر الحج؛ ومعلوم أنه إذا انتفت أحكام العمل فمعناه أنه لم يصح العمل، وهذا مذهب الشافعي رحمه الله أنه إذا أحرم بالحج قبل دخول أشهر الحج لم ينعقد إحرامه؛ ولكن هل يلغو، أو ينقلب عمرة؟ في هذا قولان عندهم؛ أما عندنا مذهب الحنابلة؛ فيقولون: إن الإحرام بالحج قبل أشهره ينعقد؛ ولكنه مكروه - يكره أن يحرم بالحج قبل أشهره -؛ ومذهب الشافعي أقرب إلى ظاهر الآية الكريمة: أنه إذا أحرم بالحج قبل أشهره لا ينعقد حجاً؛ والظاهر أيضاً أنه لا ينعقد، ولا ينقلب عمرة؛ لأن العبادة لم تنعقد؛ وهو إنما دخل على أنها حج؛ فلا ينعقد لا حجاً ولا عمرة.

٧ - ومن فوائد الآية: أن المحظورات تحرم بمجرد عقد الإحرام - وإن لم يخلع ثيابه من قميص، وسراويل، وغيرها؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ﴾؛ لأنه جواب الشرط؛ وجواب الشرط يكون تالياً لفعله؛ فبمجرد أن يفرض فريضة الحج تحرم عليه المحظورات.

٨ - ومنها؛ أن الإحرام ينعقد بمجرد النية - أي: نية الدخول إلى النسك؛ وثبت بها الأحكام - وإن لم يلب؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ﴾.

٩ - ومنها؛ تحريم الجماع ومقدماته بعد عقد الإحرام؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾؛ وجواب الشرط يكون عقب الشرط؛ فبمجردة يحرم الرفث.

١٠ - ومنها؛ تحريم الفسوق؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا فُسُوقَ﴾.

فإن قال قائل: الفسوق محرم في الإحرام وغيره؟

فالجواب: أنه يتأكد في الإحرام أكثر من غيره.

١١ - ومنها؛ تحريم الجدال؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾؛ والجدال إن كان لإثبات

الحق أو لإبطال الباطل فإنه واجب، وعلى هذا فيكون مُستثنى من هذا العموم؛ لقوله تعالى: ﴿وَحَدِّثْ لَهُمْ يَأْتِيهِمْ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]؛ وأما الجدال لغير هذا الغرض فإنه مُحَرَّمٌ حال الإحرام.

فإن قلت: أليس محرماً في هذا، وفي غيره لما يترتب عليه من العداوة، والبغضاء، وتشويش الفكر؟

فالجواب: أنه في حال الإحرام أوكد.

١٢ - ومنها: البعد حال الإحرام عن كل ما يشوش الفكر ويشغل النفس؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾؛ ومن ثم يتبين خطأ أولئك الذين يزاحمون على الحجر عند الطواف؛ لأنه يشوش الفكر، ويشغل النفس عما هو أهم من ذلك.

١٣ - ومنها: الحث على فعل الخير؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ﴾ يدل على أنه سيجازي على ذلك، ولا يضيعه؛ قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلُمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢].

١٤ - ومنها: أن الخير سواء قلَّ أو كثر فإنه معلوم عند الله؛ لقوله تعالى: ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾؛ وهي نكرة في سياق الشرط؛ والنكرة في سياق الشرط تفيد العموم.

١٥ - ومنها: عموم علم الله تعالى بكل شيء؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ﴾.

١٦ - ومنها: الحث على التزود من الخير؛ لقوله تعالى: ﴿وَتَكَرَّذُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾.

١٧ - ومنها: أنه ينبغي للحاج أن يأخذ معه الزاد الحسي من طعام، وشراب، ونفقة، لثلا يحتاج في حجه، فيتكفف الناس؛ لقوله تعالى: ﴿وَتَكَرَّذُوا﴾.

١٨ - ومنها: أن التقوى خير زاد، كما أن لباسها خير لباس؛ فهي خير لباس؛ لقوله تعالى: ﴿وَلْيَأْسَ النَّفْقَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]؛ وهي خير زاد؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ النَّفْقَى﴾.

١٩ - ومنها: وجوب تقوى الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا﴾.

٢٠ - ومنها: أن أصحاب العقول هم أهل التقوى؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ﴾.

٢١ - ومنها: أنه كلما نقص الإنسان من تقوى الله كان ذلك دليلاً على نقص عقله - عقل الرشد؛ بخلاف قول النبي ﷺ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ»^(١)؛ فإن المراد بنقص العقل هنا: عقل الإدراك؛ فإن مناط التكليف عقل الإدراك؛ ومناط المدح عقل الرشد؛ ولهذا نقول: إن هؤلاء الكفار الأذكياء الذين هم في التصرف من أحسن ما يكون؟ نقول: هم عقلاء عقول إدراك؛ لكنهم ليسوا عقلاء عقول رشد؛ ولهذا دائماً ينعى الله عليهم عدم عقلهم؛ والمراد عقل الرشد الذي به يرشدون.



﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾ [البقرة: ١٩٨]

❀ التفسير ❀

لما أمر الله بالتزود، وبين أن خير الزاد التقوى، وأمر بالتقوى، قد يقول قائل: إذا تجرت أثناء حجي صار عليّ في ذلك إثم؛ ولهذا تخرج الصحابة من الاتجار في الحج؛ فبين الله عز وجل أن ذلك لا يؤثر، وأنه ليس فيه إثم؛ فقال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ أي: أن تبتغوا الرزق وتطلبوه بالتجارة؛ كقوله تعالى: ﴿وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [المزمل: ٢٠].

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾؛ أصل الإفاضة الاندفاع؛ ومنه إفاضة الماء؛ ومنه الإفاضة في الكلام والاستمرار فيه؛ ومعنى ﴿أَفَضْتُمْ﴾: دفعتم؛ والتعبير بـ﴿أَفَضْتُمْ﴾ يصور لك هذا المشهد كأن الناس أودية تندفع؛ و﴿عَرَفَاتٍ﴾ على صيغ الجمع؛ وهي اسم لمكان واحد؛ وهو معروف؛ وسمي عرفات لعدة مناسبات: قيل: لأن الناس يعترفون هناك بذنوبهم، ويسألون الله أن يغفرها لهم. وقيل: لأن الناس يتعارفون بينهم؛ إذ إنه مكان واحد يجتمعون فيه في النهار؛ فيعرف بعضهم بعضاً.

وقيل: لأن جبريل لما علم آدم المناسك ووصل إلى هذا قال: عرف. وقيل: لأن آدم لما أهبط إلى الأرض هو وزوجته تعارفا في هذا المكان. وقيل: لأنها مرتفعة على غيرها؛ والشيء المرتفع يسمى عرفاً؛ ومنه: أهل الأعراف، كما قال تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا﴾ [الأعراف: ٤٨]؛ ومنه: عرف الديك؛ لأنه مرتفع؛ وكل شيء مرتفع يسمى بهذا الاسم.

وعندي - والله أعلم - أن هذا القول الأخير أقرب الأقوال؛ وكذلك الأول: أنه سمي عرفات؛ لأن الناس يعترفون فيه لله تعالى بالذنوب؛ ولأنه أعرف الأماكن التي حوله. و﴿عَرَفَاتٍ﴾ مشعر حلال خارج الحرم؛ ومع ذلك فهو الحج، كما قال الرسول ﷺ: «الحجُّ

عرفة^(١)؛ والحكمة من الوقوف فيها: أن يجمع الحاج في نسكه بين الحل والحرم؛ ولهذا أمر النبي ﷺ عائشة أن تحرم بالعمرة من التنعيم^(٢)؛ لتجمع فيها بين الحل والحرم.

قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ الفاء هنا واقعة في جواب الشرط؛ وأداة الشرط: «إذا»؛ وقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ أي: باللسان، والقلب، والجوارح؛ فيشمل كل ما فعل عند المشعر من عبادة؛ ومن ذلك: صلاة المغرب، والعشاء، والفجر؛ و﴿الْمَشْعَرِ﴾ مكان الشعيرة؛ فهي «مفعَل» اسم مكان؛ وهو المكان الذي تؤدي فيه شعيرة من شعائر الله عز وجل؛ و﴿الْحَرَامِ﴾ أي: ذي الحرمة؛ لأنه داخل حدود الحرم؛ وقال العلماء: إن هذا الوصف وصف قيدي؛ ليخرج المشعر الحلال - وهو عرفة - وقالوا: إن المشعر مشعران: حلال - وهو عرفة - وحرام - وهو مزدلفة -.

قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾؛ أمر بالذكر مرة أخرى؛ لكن لأجل التعليل الذي بعده - وهو الهداية -؛ لهذا الكاف هنا للتعليل؛ و«ما» مصدرية تسبك وما بعدها بمصدر؛ فيكون التقدير: واذكروه لهدايتكم؛ والكاف تأتي للتعليل، كما قال ابن مالك في الألفية:

شِبْهَ بِكَافٍ وَبِهَا التَّغْلِيلُ قَدْ يَغْنَى وَرَأْسًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدَّ

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ ءَايَاتِنَا...﴾ [البقرة: ١٥١] الآية؛ وكما في الشاهد في قوله: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ...»، أي: لأنك صليت على إبراهيم فصلِّ على محمد؛ فهو توسل إلى الله تعالى بفعل سبق منه نظير ما سألته.

ويحتمل أن تكون الكاف للتشبيه؛ وعليه فيكون الأمر بذكره ثانية عائداً على الوصف؛ أي: اذكروه على الصفة التي هداكم إليها - أي: على حسب ما شرع؛ وعليه فلا تكرار؛ لأن الأمر بالذكر أولاً: أمر بمطلق الذكر، والأمر به ثانية: أمر بكونه على الصفة التي هداها إليها.

وقوله تعالى: ﴿هَدَيْتُكُمْ﴾ أي: دلکم، ووفقکم.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾؛ ﴿إِنْ﴾ مخففة من الثقيلة؛ فهي للتوكيد بدليل وجود اللام الفارقة؛ والتقدير: وإنكم كنتم من قبله لمن الضالين؛ واسم ﴿إِنْ﴾ ضمير الشأن محذوف؛ وهو مناسب للسياق؛ وبعض النحويين يقدر ضمير الشأن دائماً بضمير مفرد مذكر غائب فيكون التقدير: وإنه - أي: الشأن -؛ والصواب القول الأول: أنه يقدر بما يقتضيه السياق - يعني: وإنكم كنتم من قبله لمن الضالين -؛ وجملة: ﴿كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾

(١) صحيح: رواه الترمذي (٨٨٩)، والنسائي (٣٠١٦)، وابن ماجه (٣٠١٥).

(٢) انظر «صحيح البخاري» (٣١٠)، ومسلم (١٢١١).

خبر ﴿إِنْ﴾ المخففة؛ والضمير في قوله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلِهِ﴾ يعود على القرآن؛ أو يعود على الرسول ﷺ؟ أو يعود على الهدى؛ كل ذلك محتمل؛ وكل ذلك متلازم؛ فالهدى جاء من القرآن ومن النبي ﷺ.

وقوله تعالى: ﴿لَمَنْ الضَّالِّينَ﴾: يشمل الضال عن جهل والضال عن علم؛ فالضال عن جهل: - الذي لم يعلم بالحق أصلاً؛ والضال عن علم: الذي ترك الطريق الذي ينبغي أن يسلكه - وهو الرشد -؛ والعرب من قبل هذا الدين ضالون؛ منهم من كان ضالاً عن جهل؛ ومنهم من كان ضالاً عن علم؛ فمثلاً قريش لا تفيض من عرفة؛ وإنما تقف يوم عرفة في مزدلفة؛ قالوا: لأننا نحن أهل الحرم؛ فلا نخرج عنه؛ فكانوا يقفون في يوم عرفة في مزدلفة، ولا يفيضون من حيث أفاض الناس؛ وإذا جاء الناس وياتوا فيها خرجوا جميعاً إلى منى؛ وهذا من جهلهم أو عنادهم.

الفوائد:

١ - من فوائد الآيات: جواز الاتجار أثناء الحج بالبيع، والشراء، والتأجير - كالذي يؤجر سيارته التي يحج عليها في الحج؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾.

٢ - ومنها: أنه ينبغي للإنسان في حال بيعه وشرائه أن يكون مترقياً لفضل الله لا معتمداً على قوته وكسبه؛ لقوله تعالى: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾.

٣ - ومنها: ظهور منة الله على عباده بما أباح لهم من المكاسب؛ وأن ذلك من مقتضى ربوبيته سبحانه وتعالى، حيث قال تعالى: ﴿فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾.

٤ - ومنها: مشروعية الوقوف بعرفة؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾؛ وهو ركن من أركان الحج؛ لقول النبي ﷺ: «الحج عرفة»^(١).

لو قال قائل: إن قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ ليس أمراً بالوقوف بها؟ فالجواب: أنه لم يكن أمراً بها؛ لأنها قضية مسلمة؛ ولهذا قال تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾.

٥ - ومنها: أنه يشترط للوقوف بمزدلفة أن يكون بعد الوقوف بعرفة؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾؛ فلو أن أحداً مر بمزدلفة في الليل، ووقف بها يدعو، ثم وقف بعرفة يدعو به، ثم رجع إلى منى: لم يجزه الوقوف بمزدلفة؛ لأنه في غير محله الآن؛ لأن الله ذكره بعد الوقوف بعرفة.

٦ - ومنها: أن الصلاة من ذكر الله؛ لقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ

الْحَرَامِ؛ والنبي ﷺ أول ما بدأ بالصلاة^(١)؛ ولا شك أن الصلاة ذكر لله؛ بل هي روضة من رياض الذكر: فيها قراءة، وتكبير، وتسبيح، وقيام، وركوع، وسجود، وقعود؛ كل ذلك من ذكر الله: ذكر بالقلب، وباللسان، وبالجوارح؛ ثم من خاصية الصلاة: أن كل عضو من أعضاء البدن له ذكر خاص به، وعبادة تتعلق به.

٧ - ومنها: بيان أن مزدلفة من الحرم؛ لقوله تعالى: ﴿عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾.

٨ - ومنها: جواز المبيت في مزدلفة في جميع نواحيها؛ لقوله تعالى: ﴿عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾.

٩ - ومنها: أن عرفة مشعر حلال؛ لأنها من الحل؛ ولهذا يجوز للمحرم أن يقطع الأشجار بعرفة.

١٠ - ومنها: أن مزدلفة مشعر من المشاعر؛ فيكون فيه رد على من قال: إن الوقوف بها سنة؛ والقول الثاني: أنه ركن لا يصح الحج إلا به كالوقوف بعرفة؛ والقول الثالث: أنه واجب يصح الحج بدونه؛ ولكن يجبر بدم؛ وأنا أتوقف بين كونها ركناً وواجباً؛ أما أنها سنة فهو ضعيف؛ لا يصح.

١١ - ومنها: أن الإنسان يجب عليه أن يذكر الله تعالى لما أنعم عليه به من الهداية؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ إذا جعلنا الكاف للتعليل؛ وإن جعلناها للتشبيه فالمعنى: اذكروه على الوجه الذي هداكم له؛ فيستفاد منها: أن الإنسان يجب أن يكون ذكره لله على حسب ما ورد عن الله عز وجل.

١٢ - ومنها: أن الذكر المشروع ما وافق الشرع؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾؛ والهداية نوعان:

هداية دلالة: وهذه عامة لكل أحد؛ فكل أحد قد بين الله له شريعته سواء وفق لاتباعها، أم لا؛ ودليها قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْتُهُمْ فَأَسْتَخَبُوا أَلَمْ عَلَى أَلْهَدَى﴾ [فصلت: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

والثاني: هداية توفيق بأن يوفق الله العبد لاتباع الهدى؛ ومنها قوله تعالى حين ذكر من ذكر من الأنبياء: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْتَدَةً﴾ [الأنعام: ٩٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦] أي: لا توفق للهدى من أحببته، أو من أحببت هدايته.

١٣ - ومن فوائد الآية: تذكير الإنسان بحاله قبل كماله؛ ليعرف بذلك قدر نعمة الله عليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الصَّالِينَ﴾؛ ومن هذا قول النبي ﷺ للأنصار: «أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضَلَالًا فَهَدَاكُمْ اللَّهُ بِِي»^(٢)؛ ومنه قول الملك للأبرص والأقرع: «أَلَمْ تَكُنْ أَبرَصَ يَقْدُرُكَ

(١) انظر «صحيح البخاري» (١٥٨٨).

(٢) رواه البخاري (٤٠٧٥)، ومسلم (١٠٦١).

النَّاسُ قَلِيلًا فَأَعْنَاكَ اللَّهُ^(١) الحديث؛ فالتذكير بالنعمة بذكر الحال وبذكر الكمال بعد النقص مما يوجب للإنسان أن يزداد من شكر نعمة الله عليه.



❖ قال الله تعالى:

﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا
اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٩٩]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا﴾ أي: من عرفات.

قوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ أي: من المكان الذي يفيض الناس منه؛ وكانت قريش في الجاهلية لا يقفون مع الناس في عرفة؛ يقولون: نحن أهل الحرم فلا نقف خارج الحج؛ فأمر المسلمون أن يفيضوا من حيث أفاض الناس؛ أي: من عرفة؛ هذا هو ظاهر الآية الكريمة؛ ولكنه مشكل حيث إنه ذكر بعد قوله: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ [البقرة: ١٩٨]؛ وأجيب عن هذا الإشكال: أن الترتيب ذكرى - لا ترتيب حكمي -؛ بمعنى: أن الله تعالى لما ذكر إفاضتهم من عرفات أكد هذا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ دون أن يكون المراد الترتيب الحكمي؛ ويحتمل أن يكون قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ أي: أفيضوا من المشعر الحرام من حيث أفاض الناس؛ فيكون المراد بالإفاضة هنا: الإفاضة من مزدلفة؛ وعلى هذا الاحتمال لا يبقى في الآية إشكال.

قوله تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ﴾ أي: اطلبوا المغفرة منه؛ والمغفرة ستر الذنب والتجاوز عنه؛ لأنها مأخوذة من المغفر الذي يوضع على الرأس عند القتال لتوقي السهام؛ وليست المغفرة مجرد الستر؛ بل هي ستر ووقاية.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾؛ هذه الجملة تعليل للأمر؛ أي: استغفروا الله؛ لأنه أهل لأن يستغفر؛ فإنه سبحانه وتعالى غفور رحيم.

وأعراب ﴿رَحِيمٌ﴾: خبر ثانٍ لـ ﴿إِنَّ﴾؛ والخبر الأول: ﴿غَفُورٌ﴾.

وقوله تعالى: ﴿غَفُورٌ﴾ صيغة مبالغة؛ وذلك لكثرة غفرانه تبارك وتعالى، وكثرة من يغفر لهم؛ و«الغفور» أي: ذو المغفرة، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُوْ مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦].

وقوله تعالى: ﴿رَحِيمٌ﴾ إما صفة مشبهة؛ وإما صيغة مبالغة؛ و«الرحيم» أي: ذو الرحمة؛ وهي

صفة تقتضي جلب النعم ودفع النقم، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّن نَّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضَّرُّ فَأَلَيْهِ تَجْتَرُونَ﴾ [النحل: ٥٣].

الضوائد:

١ - من فوائد الآية: وجوب المبيت بمزدلفة؛ لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ على أحد التفسيرين، كما سبق؛ ومتى أفاض الإنسان من حيث أفاض الناس فإنه يلزم من ذلك أن يكون قد بات بمزدلفة.

٢ - ومنها: أن هذا النسك كان أمراً معلوماً يسير الناس عليه من قديم الزمان؛ لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾.

٣ - ومنها: أن الناس في أحكام الله تعالى سواء؛ فلا يخص أحد بحكم من الأحكام إلا لمعنى يقتضي ذلك؛ والمعنى المخصص يكون من قبل الشرع - لا من قبل الهوى والعادة -؛ لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾؛ ولا يشكل على قولنا هذا ما ورد في قصة أبي بردة بن نيار رضي الله عنه أنه ذبح في عيد الأضحى أضحية قبل الصلاة؛ ولما خطب النبي ﷺ وقال: «إِنَّ مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَا تُسْكُ لَهُ، وَأَنْ شَأْنَهُ شَأْنُ لَحْمٍ» قام أبو بردة رضي الله عنه فقال: يا رسول الله، إن عندي عناقاً هي أحب إلي من شاتين أفنجزني عني؟ قال: «نَعَمْ؛ وَلَكِنْ تُجْزَى عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»^(١)؛ والمراد بقوله ﷺ: «لَنْ تُجْزَى عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ» أي: بعد حالك؛ بمعنى: أن من جرى له مثله فإنها تجزي عنه؛ هكذا قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله - وهو ظاهر -؛ وكذلك لا يشكل على هذا قصة سالم مولى أبي حذيفة الذي كان قد تبناه؛ فلما أبطل الله التبني جاءت زوجة أبي حذيفة إلى رسول الله ﷺ تستفتيه في سالم أنه كان يدخل عليها؛ يعني: وكأنه أحد أبنائها؛ فقال لها النبي ﷺ: «أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ»^(٢)؛ فإنه ليس خاصاً به؛ بل لو جرى لأحد مثل ما جرى لسالم لحكمنا له بمثل ما حكم به النبي ﷺ لسالم؛ لكن هذا لا يمكن بعد نسخ التبني؛ إذ لا يمكن لأحد أن يتبنى؛ وعلى هذا فالصورة التي تلحق بقصة سالم ممتنعة.

٤ - ومنها: أنه يشرع أن يستغفر الله عزَّ وجلَّ في آخر العبادات؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا اللَّهَ﴾.

٥ - ومنها: إثبات اسمين من أسماء الله؛ وهما: «الغفور»، و«الرحيم»؛ وإثبات ما تضمنناه من الصفة؛ وهي المغفرة، والرحمة؛ وإثبات ما تضمنناه من الحكم بمقتضاها؛ وهو أنه يغفر ويرحم كما قال تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَاءُ﴾ [العنكبوت: ٢١]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

(١) رواه البخاري (٩١٢)، ومسلم (١٩٦١).

(٢) رواه مسلم (١٤٥٣)، والنسائي (٣٣٢٢)، وأحمد في «مسنده» (٢٥٦٩٠).

٦- ومنها، قرن الحكم بالعلة؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾؛ وقرن الحكم بالعلة في مثل هذا يفيد الإقدام، والنشاط على استغفار الله عز وجل.



❖ قال الله تعالى:

﴿فَإِذَا قُضِيَتْهُ مَنَسِكَكُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آئِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ ۚ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آئِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ وَقَدْ آتَيْنَا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٠٠، ٢٠١]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْهُ مَنَسِكَكُمْ﴾ أي: أنهيت مناسكتكم؛ وذلك بالتحلل من النسك.

قوله تعالى: ﴿فَأَذْكُرُوا اللَّهَ﴾ أمر تعالى بذكره بعد فراغ النسك؛ لأن الإنسان إذا فرغ من العبادة قد يغفل عن ذكر الله.

وقوله تعالى: ﴿مَنَسِكَكُمْ﴾ جمع منسك: وهو فيما يظهر اسم مصدر، يعني: مصدرًا ميميًا؛ أي: قضيت منسكتكم؛ و«النسك» بمعنى العبادة؛ وهو كل ما يتعبد به الإنسان لله؛ ولكن كثر استعماله في الحج وفي الذبيح؛ ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن صَلَائِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢].

قوله تعالى: ﴿كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾؛ «ذكر» هنا مصدر مضاف لفاعله؛ و«آباء» مفعول به؛ أي: كما تذكرون آباءكم، أو أشد ذكراً؛ و«أشد» يشمل الشدة في الهيئة، وحضور القلب، والإخلاص؛ والشدة في الكثرة أيضاً؛ فيذكر الله ذكراً كثيراً، ويذكره ذكراً قوياً مع حضور القلب.

وقوله تعالى: ﴿كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾؛ لأنهم كانوا في الجاهلية يذكرون أمجاد آبائهم إذا انتهوا من المناسك؛ وكل يفخر بنسبه وحسبه؛ فأمر الله تعالى أن نذكره سبحانه وتعالى كذكرهم آبائهم، أو أشد ذكراً.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾: قال كثير من النحويين: إن ﴿أَوْ﴾ بمعنى: بل؛ أي: بل أشد؛ وهو هنا متوجه؛ ويشبهها من بعض الوجوه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]؛ وقد ذكر ابن القيم في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ أن ﴿أَوْ﴾ هنا ليست بمعنى «بل»؛ ولكنها لتحقيق ما سبق - يعني: إن لم يزدوا فلن ينقصوا -؛ وبناءً على هذا نقول مثله في هذه الآية: أي كذكركم آباءكم - إن لم يزد فلا ينقص؛ إلا إنه هنا إذا جعلناها بمعنى «بل» تكون أبلغ؛ لأن ذكر الله يجب أن يكون أشد من ذكر الآباء.

قوله تعالى: ﴿فَمِنْ النَّاسِ﴾؛ «من» للتبعض؛ والمعنى: بعض الناس؛ بدليل أنها قوبلت بقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ﴾؛ فيكون المعنى: بعضهم كذا؛ وبعضهم كذا؛ وهذا من باب التقسيم؛ يعني: ينقسم الناس في أداء العبادة؛ لاسيما الحج إلى قسمين.

قوله تعالى: ﴿مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا﴾ أي: أعطنا في الدنيا؛ والمفعول محذوف؛ والتقدير: آتنا نصيبنا في الدنيا، بحيث لا يسأل إلا ما يكون في ترف دنياه فقط؛ ولا يسأل ما يتعلق بالدين؛ وربما يكون قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا﴾ شاملاً للقول باللسان، والقول بالحال - أي: قد يقول صراحة ربنا آتنا في الدنيا مثلاً سكناً جميلاً؛ سيارة جميلة؛ وما أشبه ذلك؛ وربما يقوله بلسان الحال لا بلسان المقال؛ لأنه إذا دعا في أمور الدنيا أحضر قلبه، وأظهر فقره؛ وإذا دعا بأمور الآخرة لم يكن على هذه الحال.

قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾؛ ﴿مَا﴾ نافية؛ و﴿مِنْ خَلْقٍ﴾ مبتدأ؛ وخبره الجار والمجرور: ﴿لَهُ﴾؛ ودخلت ﴿مِنْ﴾ على المبتدأ من أجل تأكيد العموم؛ لأن ﴿خَلْقٍ﴾ نكرة في سياق النفي تفيد العموم؛ فإذا دخلت عليها ﴿مِنْ﴾ كان ذلك تأكيداً للعموم؛ و«الخلاق» بمعنى: النصيب؛ يعني ما له في الآخرة من نصيب؛ لأنه لا يريد إلا الدنيا؛ فلا نصيب له في الآخرة مما دعا به؛ وقد يكون له نصيب من أعمال أخرى.

قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ﴾ أي: ومن الناس.

قوله تعالى: ﴿مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾؛ ﴿حَسَنَةً﴾: مفعول «آت» الثاني؛ وأما ﴿حَسَنَةً﴾ الثانية فهي معطوفة على الأولى؛ يعني من الناس من تكون همته عليا يريد الخير في الدنيا والآخرة؛ يقول: ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة.

وحسنة الدنيا: كل ما يستحسنه الإنسان منها، مثل: الصحة، وسعة الرزق، وكثرة البنين، والزوجات، والقصور، والمراكب الفخمة، والأموال.

وأما حسنة الآخرة فقيل: إنها الجنة؛ لقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]؛ ولا شك أن الحسنة العظمى في الآخرة هي الجنة؛ لكن في الآخرة حسنات يستحسن المرء وقوعها غير الجنة، مثل: أن يبيض وجهه، وأن تثقل موازينه، وأن يعطى كتابه يمينه؛ فإنه إذا أعطي الكتاب يمينه

يقول: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُ وَأَكْتَبُ﴾ [الحاقة: ١٩] فرحاً مسروراً.

قوله تعالى: ﴿وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ أي: اجعل لنا وقاية من عذاب النار؛ وهذا يشمل شيئين:

الأول: العصمة من الأعمال الموجبة لدخول النار.

الثاني: المغفرة للذنوب التي توجب دخول النار.

الفوائد:

١ - من فوائد الآيتين: أن الإنسان ينبغي له إذا قضى العبادة ألا يغفل بعدها عن ذكر الله؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مَنَاسِكَكُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ﴾؛ وهذا كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَبِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الجمعة: ١٠].

٢ - ومنها: تقديم ذكر الله تعالى على ذكر الوالدين؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَشْكِرْ لِلَّهِ الَّذِي

٣ - ومنها: أن الأجداد داخلون في مسمى الآباء؛ لأن العرب كانوا يفتخرون بأجدادهم، وأجدادهم، وقبائلهم.

٤ - ومنها: بيان انقسام الناس فيما يطلبون من الله، وأن منهم ذوي الغايات الحميدة والهمم العالية الذين يقولون: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾؛ ومنهم ذوو الغايات الذميمة والهمم النازلة الذين يقولون: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَنَا فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾.

٥ - ومن فوائد الآيتين: أن الإنسان لا يذم إذا طلب حسنة الدنيا مع حسنة الآخرة؛ لقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾.

٦ - ومنها: أن الإنسان محتاج إلى حسنات الدنيا والآخرة.

٧ - ومنها: إثبات الآخرة.

٨ - ومنها: إثبات النار وعذابها.

٩ - ومنها: إثبات علم الله، وسمعه، وقدرته؛ إذ لا يدعى إلا من اتصف بذلك.



❁ قال الله تعالى:

﴿أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [البقرة: ٢٠٢]

❁ النفساني ❁

قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا﴾: «أولاء»: اسم إشارة؛ والمشار إليه فيه خلاف؛

فقال بعض العلماء: إن الإشارة تعود إلى مورد التقسيم كله؛ يعني: أولئك المذكورون الذين يقولون: ﴿رَبَّنَا ءَاتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾ [البقرة: ٢٠١]؛ فيكون كلُّ له نصيب مما كسب، كقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَتٌ مِّمَّا عَمِلُوا﴾ [الأنعام: ١٣٢]؛ ولأنه تعالى قال: ﴿وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾؛ وهذا يقتضي أن يكون المشار إليه كلا القسمين؛ وقال آخرون: بل إن الإشارة تعود إلى التقسيم الثاني الذين يقولون: ﴿رَبَّنَا ءَاتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠١]؛ فهؤلاء لهم نصيب مما كسبوا؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفْعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا﴾ [النساء: ٨٥]؛ الآية إذن محتملة للمعنيين؛ والثاني منهما أظهر؛ لأن الإشارة تعود إلى أقرب مذكور.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ أي: محاسبة الله سبحانه وتعالى الخلائق سريعة؛ والسرعة هنا قد تكون سرعة الزمن؛ بمعنى: أن حساب الله قريب، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب: ٦٣]؛ وقد يكون المراد سرعة محاسبة الله للخلق - أي: أن نفس حسابه سريع -؛ والثاني أبلغ؛ فإن الله عزَّ وجلَّ يحاسب الخلائق كلها في يوم واحد، ويعطي كل إنسان ما يستحقه من ذلك الحساب؛ ومحاسبة الله للخلائق على نوعين؛ النوع الأول للمؤمنين؛ والنوع الثاني للكافرين؛ أما حساب المؤمنين: فإن الله سبحانه وتعالى يخلو بعبده المؤمن، ويقرره بذنوبه، ويقول له: «عملت كذا في يوم كذا» حتى يقرَّ ويعترف، فيقول الله عزَّ وجلَّ له: «قَدْ سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَا أَعْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ»^(١)؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ عَذَّبَ»؛ فقالت عائشة: يا رسول الله، أليس الله يقول: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]؟ فقال النبي ﷺ: «ذَلِكَ الْعَرَضُ»^(٢)؛ أي: تعرض الأعمال على الشخص حتى يقر؛ فإذا أقر بها قال الله تعالى له: «سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَا أَعْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ»؛ وأما غير المؤمنين فإنهم لا يحاسبون كذلك؛ وإنما الأمر كما قال شيخ الإسلام: لا يحاسبون حساب من توزن حسناته وسيئاته؛ لأنهم لا حسنات لهم؛ ولكن تحصى أعمالهم، وتحفظ، فيوقفون عليها، ويقرُّون بها، ليخزوا بها؛ يعني: يُنادى عليهم على رءوس الخلائق: ﴿هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨].

الفوائد

١ - من فوائد الآيات: أن الثواب يكون بالعدل؛ لقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا﴾؛ لكنه بالعدل في العقوبة؛ وبالفضل في المثوبة.

(١) رواه البخاري (٢٣٠٩)، ومسلم (٢٧٦٨).

(٢) رواه البخاري (١٠٣)، ومسلم (٢٨٧٦).

- ٢ - ومنها: الرد على الجبرية؛ لقوله تعالى: ﴿مِمَّا كَسَبُوا﴾.
 ٣ - ومنها: إثبات الحساب؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾.
 ٤ - ومنها: تمام قدرة الله تعالى؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾.
 ٥ - ومنها: إثبات علم الله؛ لأن المحاسب لا بد أن يكون لديه علم يقابل به من يحاسبه.



❁ قال الله تعالى:

﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ
 فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَىٰ وَاتَّقُوا
 اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَكُمْ إِلَيْهِ تُخْشَرُونَ﴾ [البقرة: ٢٠٣]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾؛ لما ذكر الله - تبارك وتعالى - أفعال الحج ذكر ما بعد انتهاء أفعال الحج؛ وهو ذكر الله تعالى في أيام معدودات؛ وهي أيام التشريق الثلاثة: الحادي عشر؛ والثاني عشر؛ والثالث عشر من شهر ذي الحجة؛ والذكر هنا: يشمل كل ما يُتَقَرَّبُ به إلى الله عز وجل من قول أو فعل في هذه الأيام؛ فيشمل التكبير في تلك الأيام مطلقاً ومقيداً؛ والنحر من الضحايا، والهدايا؛ ورمي الجمار؛ والطواف والسعي إذا وقعا في هذه الأيام؛ بل والصلاة المفروضة، والتطوع؛ وقد قال النبي ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا، وَالْمَرْوَةِ، وَرَمِي الْجِمَارِ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ»^(١)، وقال ﷺ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلٍ، وَشُرْبٍ، وَذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^(٢).
 قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ أي: من تعجل قبل تمام الأيام الثلاثة وأنهى حجه فلا إثم عليه.

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ أي: من تأخر إلى اليوم الثالث في منى لرمي الجمرات فلا إثم عليه.

قوله تعالى: ﴿لِمَنِ اتَّقَىٰ﴾: الظاهر أنها قيد للأمرين جميعاً للتعجل والتأخر، بحيث يحمل الإنسان تقوى الله عز وجل على التعجل أو التأخر.

قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾: ما أكثر ما يأمر الله سبحانه وتعالى بالتقوى في كتابه العزيز؛ لأن

(١) ضعيف: رواه الترمذي (٩٠٢)، وأبو داود (١٨٨٨)، وأحمد في «مسنده» (٢٤٣٩٦)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٢٠٥٦).

(٢) رواه مسلم (١١٤١)، وأحمد في «مسنده» (٢٠٧٤١).

«التقوى» اتخاذ وقاية من عذاب الله عز وجل بفعل أوامره، واجتناب نواهيه على علم وبصيرة.
قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ أي: تُجمعون إلى الله - تبارك وتعالى؛ وذلك يوم القيامة؛ وصدر هذا بقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا﴾ للتنبيه على أنه لا بد من الإيمان بهذا الحشر والاستعداد له.

الفوائد:

١ - من فوائد الآيات: مزية الذكر في هذه الأيام المعدودات؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾؛ لأن ذكر الله على سبيل العموم في كل الوقت؛ لكن هذا على سبيل الخصوص.

٢ - ومنها: أنه يجوز في هذه الأيام الثلاثة التعجل والتأخر؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾.

٣ - ومنها: سعة فضل الله عز وجل، وتيسيره في أحكامه، حيث جعل الإنسان مخيراً أن يبقى ثلاثة أيام، أو يتعجل في اليومين.

٤ - ومنها: أنه لا بد أن يكون خروجه من منى قبل أن تغرب الشمس؛ لأن ﴿فِي﴾ للظرفية؛ والظرف يحيط بالمظروف؛ فلا بد أن يكون التعجل في خلال اليومين بعد الرمي الواقع بعد الزوال.

٥ - ومنها: أنه لا يجوز التعجل في اليوم الحادي عشر؛ لأنه لو تعجل في اليوم الحادي عشر لكان تعجل في يوم لا في يومين؛ فكثير من العامة يظنون أن المراد باليومين: يوم العيد واليوم الحادي عشر؛ وهذا ليس بصحيح؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾؛ وهي أيام التشريق؛ وأيام التشريق إنما تُبتدأ من الحادي عشر.

٦ - ومنها: أن الأعمال المخير فيها إنما ينتفي الإثم عنها إذا فعلها الإنسان على سبيل التقوى لله عز وجل دون التهاون بأوامره؛ لقوله تعالى: ﴿لِمَنِ انْتَقَى﴾؛ فمن فعل ما يخير فيه على سبيل التقوى لله عز وجل والأخذ بتيسيره فهذا لا إثم عليه؛ وأما من فعلها على سبيل التهاون وعدم المبالاة فإن عليه الإثم بترك التقوى وتهاونه بأوامر الله.

تنبيه:

لا استفاد من الآية جواز التأخر إلى اليوم الرابع عشر والخامس عشر؛ مع أن الله تعالى أطلق: ﴿...وَمَنْ تَأَخَّرَ﴾؛ لأن أصل الذكر في أيام معدودات؛ وهي ثلاثة أيام؛ فيكون المعنى: من تأخر في هذه الأيام المعدودات؛ وهي الأيام الثلاثة.

٧ - ومنها: وجوب التقوى؛ لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾.

٨ - ومنها: إثبات البعث؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾.

٩ - ومنها: قرن المواعظ بالتخويف؛ لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَكُمْ إِلَيْهِ

تُحْشَرُونَ؛ لأن الإنسان إذا علم أنه سيحشر إلى الله عز وجل، وأنه سيجازيه فإنه سوف يتقي الله، ويقوم بما أوجب الله، ويترك ما نهى الله عنه؛ وبهذا عرفنا الحكمة من كون الله عز وجل يقرن الإيمان باليوم الآخر في كثير من الآيات بالإيمان به عز وجل دون بقية الأركان التي يؤمن بها؛ وذلك؛ لأن الإيمان باليوم الآخر يستلزم العمل لذلك اليوم؛ وهو القيام بطاعة الله ورسوله ﷺ.



❁ قال الله تعالى:

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ
اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤]

❁ التفسير ❁

فيما سبق من الآيات قسم الناس في الحج إلى قسمين؛ منهم من يقول: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِن خَلْقٍ﴾ [البقرة: ٢٠٠]؛ ومنهم من يقول: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾ [البقرة: ٢٠١]؛ وهؤلاء لهم نصيب مما كسبوا؛ هنا قسم الناس أيضا إلى قسمين: إلى مؤمن؛ وإلى منافق؛ فقال تعالى في المنافق: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾؛ ﴿مِن﴾ هنا للتبعض؛ لأنها بمعنى بعض الناس؛ ولهذا أعربها بعض النحويين على أنها مبتدأ؛ قال: لأنها حرف بمعنى الاسم؛ إذ إنها بمعنى بعض الناس؛ فيكون ﴿مَن﴾ مبتدأ، و﴿مَن يُعْجِبُكَ﴾ خبره؛ لكن المشهور أن ﴿مِن﴾ حرف جر؛ و﴿مِنَ النَّاسِ﴾ جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم؛ و﴿مَن يُعْجِبُكَ﴾: مبتدأ مؤخر؛ يعني: ومن الناس الذي يعجبك قوله، والخطاب في قوله تعالى: ﴿يُعْجِبُكَ﴾ إما للرسول ﷺ؛ وإما لكل من يتأتى خطابه؛ والأولى الثاني. وقوله تعالى: ﴿مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ﴾ ذكر بعض النحويين أنه إذا قيل: «أعجبني كذا» فهو لما يستحسن؛ وإذا قلت: «عجبت من كذا» فهو لما ينكر؛ فتقول مثلاً: «أعجبني قول فلان» إذا كان قولاً حسناً؛ و«عجبت من قوله» إذا كان قولاً سيئاً منكراً؛ فقوله تعالى: ﴿مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ﴾ أي: من تستحسن قوله.

قوله تعالى: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ أي: إذا تكلم فيما يتعلق بأمور الدنيا كأن يتكلم بشيء، ويتوصل به إلى نجاته من القتل والسبي؛ لأن هذه الآية في المنافقين؛ ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْهُمْ تَعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ﴾ [المنافقون: ٤] من حسنه وفصاحته؛ ولكنهم أهل غرور، وخداع، وكذب؛ فإن آية المنافق ثلاث؛ منها: إذا حدث كذب.

وقوله تعالى: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ متعلق بمحذوف حالاً من ﴿قَوْلُهُ﴾؛ والتقدير: قوله حال كونه فيما يتعلق بالدنيا؛ لأنه لا يتكلم في أمور الدين؛ ويحتمل أن المعنى: القول الذي يعجب حتى

في الدين؛ لكن لا ينتفع به في الآخرة؛ إنما ينتفع به في الدنيا فقط.

قوله تعالى: ﴿وَيُشْهِدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ﴾؛ اختلف المفسرون في معناها على قولين:

الأول: أن المعنى استمراره في النفاق؛ لأن الله - تبارك وتعالى - يعلم ما في قلبه من هذا النفاق؛ فاستمراره عليه إشهد الله تعالى على ما في قلبه.

والقول الثاني: أن المعنى: أن يُقسم ويحلف بالله أنه مؤمن مصدق، وأن الذي في قلبه هو هذا؛ فيشهد الله على ما في قلبه من محبة الإيمان والتمسك به وهو كاذب في ذلك؛ ويدل لذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتُنَفِّقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتُنَفِّقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، أي: لكاذبون في دعواهم أنهم يشهدون بذلك؛ وعندي: أن المعنيين لا يتنافيان؛ كلاهما حق؛ فهو منطوي على الكفر والنفاق؛ وهو أيضًا يعلم الناس، ويُشهد الله على أنه مؤمن؛ أما حقيقته: قال الله تعالى فيه: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ يعني: أعوجهم وأكذبهم؛ و﴿الْخِصَامِ﴾ يحتمل أن يكون مصدرًا؛ ويحتمل أن يكون جمعًا؛ إن كان مصدرًا ففعله: خاصم يخاصم، مثل: جادل يجادل؛ وقاتل يقاتل؛ وعلى هذا: ﴿أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ تكون الإضافة لفظية؛ لأنها صفة مشبهة مضافة إلى موصوفها - أي: وخصامه ألد الخصام؛ وإن كان جمعًا فمفردة: خصم؛ فيكون المعنى أنه ألد الخصوم - أي: أعوجهم، وأشدهم كذبًا؛ ويكون أيضًا من باب إضافة الصفة إلى موصوفها؛ لأن المعنى: وهو من الخصوم الأشداء الأقوياء في خصومتهم؛ وهذا الرجل صار ألد الخصام؛ لأن قوله جيّد وبَيِّن، يعجبك قوله فتجده لاعتقاده على فصاحته وبيانه ألد الخصام.

الفوائد:

١- من فوائد الآية: أنه لا ينبغي للإنسان أن يغتر بظواهر الأحوال؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسُ مِنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ﴾؛ وكذلك من الناس من يعجبك فعله؛ ولكنه منطوي على الكفر - والعياذ بالله؛ ولكن لا شك أنه بالنسبة إلينا ليس لنا أن نحكم إلا بما يقتضيه الظاهر؛ لأن ما في القلوب لا نعلمه؛ ولا يمكن أن نحاسب الناس على ما في القلوب؛ وإنما نحاسبهم على حسب الظاهر.

٢- ومنها: أن هذا الصنف من الناس يُشهد الله على ما في قلبه إما بما أظهره؛ وإما بما أبطنه - حسب ما سبق.

٣- ومنها: الإشارة إلى ذم الجدل والخصام؛ لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾؛ لأن الخصومات في الغالب لا يكون فيها بركة؛ وقد ثبت في «صحيح البخاري» من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ أَلَدُّ الْخِصْمِ»^(١) أي: الإنسان المخاصم المجادل.

بالباطل ليدحض به الحق؛ وما من إنسان في الغالب أعطي الجدل إلا حرم بركة العلم؛ لأن غالب من أوتي الجدل يريد بذلك نصرة قوله فقط؛ وبذلك يحرم بركة العلم؛ أما من أراد الحق فإن الحق سهل قريب لا يحتاج إلى مجادلات كبيرة؛ لأنه واضح؛ ولذلك تجد أهل البدع الذين يخاصمون في بدعهم علومهم ناقصة البركة لا خير فيها؛ وتجد أنهم يخاصمون، ومجادلون، ويتتهون إلى لا شيء؛ فلا يتتهون إلى الحق؛ لأنهم لم يقصدوا إلا أن ينصروا ما هم عليه؛ فكل إنسان جادل من أجل أن ينتصر قوله فإن الغالب أنه لا يوفق، ولا يجد بركة العلم؛ وأما من جادل ليصل إلى العلم، ولإثبات الحق، وإبطال الباطل فإن هذا مأمور به؛ لقوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجِدْ لَهُمُ بِآلَتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].

٤- ومنها: إثبات علم الله عز وجل بما في الصدور؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُنْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ﴾؛ لأن ما في القلب لا يعلمه إلا الله عز وجل.



❁ قال الله تعالى:

﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَهُنَالِكَ
الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى﴾ أي: عنك، ﴿سَعَى فِي الْأَرْضِ﴾: المراد بالسعي هنا: مطلق الحركة؛ وليس المراد بالسعي الركض بالرجل؛ ﴿لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾ أي: بالمعاصي، والكفر، والفتنة.

قوله تعالى: ﴿وَهُنَالِكَ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ﴾ أي: يكون سبباً لإهلاكهما؛ لأن المعاصي سبب لذلك؛ لقوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١]، ولقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦]؛ والمراد بـ ﴿الْحَرْثُ﴾: المحروث؛ وهو الزروع، كما يقال: «الغرس» يعني: المغروس؛ والمراد بـ ﴿النسل﴾: مثلها أيضاً - يعني: المنسول؛ وهو الأولاد؛ يعني: يكون سبباً لفساد الحرث والحيوانات.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ بيان أن عمله هذا مكروه إلى الله؛ لأن الله لا يحب الفساد؛ وإذا كان لا يحب هذا الفعل فإنه لا يحب من اتصف به؛ ولهذا جاء في آية أخرى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [المائدة: ٦٤]؛ فالله لا يحب الفساد، ولا يحب المفسدين؛ فالفساد نفسه مكروه إلى الله؛ والمفسدون أيضاً مكروهون إليه لا يحبهم.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: أن المعاصي سبب لهلاك الحرث والنسل؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَهُوَ لَكُمْ الْحَرْتُ وَالنَّسْلُ﴾ [البقرة: ٢٠٥]؛ وهذا كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى ءَامَنُوا وَأَتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦].

٢ - ومنها: إثبات محبة الله عز وجل للصالح؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾؛ فإن قيل: هذا نفى، وليس بإثبات؛ قلنا: إن نفيه محبة الفساد دليل على ثبوت أصل المحبة؛ ولو كان لا يجب أبداً لم يكن هناك فرق بين الفساد والصالح؛ فلما نفى المحبة عن الفساد علم أنه يجب الصالح.

٣ - ومنها: التحذير من الفساد في الأرض؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾؛ ومعلوم أن كل إنسان يجب أن يكون حذراً من التعرض لأمر لا يحبه الله.



❁ قال الله تعالى:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَيْسَ الْمِهَادُ﴾ [البقرة: ٢٠٦]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ﴾ أي: إذا قال له أهل العلم والإيمان: «اتق الله» أي: اتخذ وقاية من عذاب الله بترك الكفر والفساد ﴿أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ﴾ أي: حملته على الإثم؛ و﴿الْعِزَّةُ﴾ بمعنى الأنفة، والحمية، والترف؛ والعزة قد تكون وصفاً محموداً؛ وقد تكون وصفاً مذموماً، فالمعتر بدينه محمود، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]؛ والمعتر بحسبه ونسبه حتى يكون عنده أنفة إذا أمر بالدين والإصلاح مذموم.

والمراد بـ ﴿الإثم﴾ الذنب الموجب للعقوبة؛ فكل ذنب موجب للعقوبة فهو إثم.

قوله تعالى: ﴿فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ﴾ أي: كافيه؛ وهو وعيد له بها - والعياذ بالله؛ و«الحسب» بمعنى: الكافي، كما قال الله تعالى: ﴿فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ١٢٩] أي: كافيني؛ وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣] أي: كافينا؛ فقوله تعالى: ﴿فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ﴾ أي: كافيته؛ والمعنى: أنه يكون من أهلها - والعياذ بالله -؛ و﴿جَهَنَّمُ﴾ اسم من أسماء النار؛ قيل: إنها كلمة معربة، وأنها ليست من العربية الفصحى؛ وقيل: بل هي من اللغة الفصحى، وأن أصلها من الجحمة؛ وهي الظلمة؛ ولكن زيدت فيها النون للمبالغة؛ وعلى كل

فإن ﴿جَهَنَّمَ﴾ اسم للنار التي أعدها الله سبحانه وتعالى للكافرين؛ وسُمِّيَتْ بذلك لبعدها قعرها وظلمتها - والعياذ بالله -.

قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْمَهَادُ﴾: اللام هنا للابتداء؛ أو موطئة للقسم - أي: ووالله لبئس المهاد - وهذا أقرب؛ و«بئس»: فعل جامد لإنشاء الذم؛ وفاعلها ﴿الْمَهَادُ﴾؛ وهي من الأفعال التي تحتاج إلى مخصوص بالذم؛ والمخصوص محذوف؛ أي: لبئس المهاد مهاده؛ حيث كانت جهنم.

الفوائد:

- ١- من فوائد الآية: أن هذا الرجل الموصوف بهذه الصفات يأنف أن يؤمر بتقوى الله؛ لقوله تعالى: ﴿أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ﴾ فهو يأنف، كأنه يقول في نفسه: أنا أرفع من أن تأمرني بتقوى الله عز وجل؛ وكأن هذا الجاهل تعامى عن قول الله تعالى لا تقى البشر: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِيعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [الأحزاب: ١]؛ وقال تعالى في قصة زينب: ﴿وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧].
- ٢- ومنها: البلاغة التامة في حذف الفاعل في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ﴾؛ ليشمل كل من يقول له ذلك؛ فيكون رده لكرهية الحق.
- ٣- ومنها: التحذير من رد الناصحين؛ لأن الله تعالى جعل هذا من أوصاف هؤلاء المنافقين؛ فمن رد أمراً بتقوى الله ففيه شبه من المنافقين؛ والواجب على المرء إذا قيل له: «اتق الله» أن يقول: «سمعنا، وأطعنا» تعظيماً لتقوى الله.
- ٤- ومنها: أن الأنفة قد تحمل صاحبها على الإثم؛ لقوله تعالى: ﴿أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ﴾.
- ٥- ومنها: أن هذا العمل موجب لدخول النار؛ لقوله تعالى: ﴿فَحَسْبُ جَهَنَّمَ﴾.
- ٦- ومنها: القدح في النار، والذم لها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْمَهَادُ﴾؛ ولا شك أن جهنم بئس المهاد.



❖ قال الله تعالى:

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]

❖ التفسير ❖

لما ذكر الله حال المنافقين الذين يعجبك قولهم في الحياة الدنيا وهم ألد الخصام؛ والذين إذا تولوا

سعوا في الأرض فساداً ليهلكوا الحرث والنسل - والله لا يحب الفساد - ذكر حال قوم على ضدهم؛ وهكذا القرآن مثاني تنبئ في الأمور؛ فيؤتى بذكر الجنة مع النار؛ وبذكر المتقين مع الفجار؛ لأجل أن يبقى الإنسان في روضة متنوعة؛ ثم ليبقى الإنسان بين الخوف والرجاء، فلا يغلب عليه الخوف فيقنط من رحمة الله، ولا الرجاء فيأمن مكر الله؛ فإذا سمع ذكر النار، ووعيدها، وعقوبتها أوجب له ذلك الخوف؛ وإذا سمع ذكر الجنة، ونعيمها، وثوابها أوجب له ذلك الرجاء؛ فترتيب القرآن من لدن حكيم خبير سبحانه وتعالى؛ وهو الموافق لإصلاح القلوب؛ ولهذا نرى من الخطأ الفادح أن يؤلف أحد القرآن مرتباً على الأبواب والمسائل كما صنعه بعض الناس؛ فإن هذا مخالف لنظم القرآن والبلاغة وعمل السلف؛ فالقرآن ليس كتاب فقه؛ ولكنه كتاب تربية وتهذيب للأخلاق؛ فلا ترتيب أحسن من ترتيب الله؛ ولهذا كان ترتيب الآيات توقيفياً لا مجال للاجتهاد فيه؛ وكان النبي ﷺ إذا نزلت الآية قال: «ضَعُوا هَذِهِ الْآيَةَ فِي مَكَانٍ كَذَا مِنْ سُورَةِ كَذَا».

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ﴾؛ هذا هو القسم لقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ...﴾ [البقرة: ٢٠٤]؛ وعلى هذا تكون ﴿مِنَ﴾ للتبعية؛ والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم؛ و﴿مَن يَشْرِي﴾: مبتدأ مؤخر.

وقوله تعالى: ﴿مِنَ النَّاسِ﴾: قال بعض المفسرين: إنها تعني شخصاً معيناً؛ وهو صهيب الرومي رضي الله عنه لما أراد أن يهاجر من مكة منعه كفارها، وقالوا: لا يمكنك أن تهاجر أبداً إلا أن تدع لنا جميع ما تملك؛ فوافق على ذلك، وأنقذ نفسه بالهجرة ابتغاء مرضاة الله؛ وقال بعض العلماء - وهم أكثر المفسرين - بل هي عامة لكل المؤمنين المجاهدين في سبيل الله؛ وقالوا: الدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّهُمْ لَهِمُّ الْجَنَّةِ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١]؛ وهذا القول أصح؛ هو أنها للعموم حتى لو صح أن سبب نزولها قصة صهيب؛ فإن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

وقوله تعالى: ﴿مَن يَشْرِي نَفْسَهُ﴾ أي: يبيعها؛ لأن «شري» بمعنى: باع، كقوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِشَرْبٍ خَسِيرٍ﴾ [يوسف: ٢٠] أي: باعوه بثمن بخس؛ أما «اشترى»: فهي بمعنى ابتاع؛ فإذا جاءت التاء فهي للمشتري الآخذ؛ وإذا حذفت التاء فهي للبائع المعطي؛ و﴿نَفْسَهُ﴾ يعني ذاته.

قوله تعالى: ﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ أي: طلباً لمرضاة الله؛ فهي مفعول لأجله؛ و﴿مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ أي: رضوانه - أي: يبيع نفسه في طلب رضا الله عز وجل -؛ فيكون قد باع نفسه مخلصاً لله في هذا البيع.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ رَءُوفٌ﴾ أي: ذو رافة؛ و«الرافة» قال العلماء: هي أرق الرحمة والطفها؛ و﴿وَالْعَبَادُ﴾ أي: جميعهم.

وفي قوله تعالى: ﴿رَءُوفٌ﴾ قراءتان؛ إحداهما: مد الهمزة على وزن فاعول؛ والثانية: قصرها

على وزن فعل.

الفوائد،

١- من فوائد الآية: تقسيم الناس إلى قسمين؛ القسم الأول: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ﴾ [البقرة: ٢٠٤]؛ والقسم الثاني: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ﴾.

٢- ومنها: بلاغة هذا القرآن حيث يجعل الأمور مثاني؛ إذا جاء الكلام عن شيء جاء الكلام عن ضده.

٣- ومنها: فضل من باع نفسه لله؛ لقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾.

٤- ومنها: الإشارة إلى إخلاص النية؛ لقوله تعالى: ﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾.

٥- ومنها: إثبات الرضا لله؛ لقوله تعالى: ﴿مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾؛ ورضا الله صفة حقيقية لله عز وجل متعلقة بمشيئته؛ وينكرها الأشاعرة وأشباههم من أهل التعطيل؛ ويحرفون المعنى إلى أن المراد برضا الله: إما إثابته؛ أو إرادة الثواب.

٦- ومنها: استحباب تقديم مرضاة الله على النفس؛ لأن الله ذكر ذلك في مقام المدح والثناء.

٧- ومنها: إثبات الرأفة لله؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ رءُوفٌ بِالْعَبَادِ﴾.

٨- ومنها: عموم رأفة الله عز وجل؛ لقوله تعالى: ﴿بِالْعَبَادِ﴾؛ هذا إذا كان ﴿العباد﴾ بالمعنى العام؛ أما إذا قلنا بالمعنى الخاص فلا يستفاد ذلك؛ واعلم أن العبودية لها معنيان: خاص؛ وعام؛ والخاص له أخص؛ وهو خاص الخاص؛ فمن العام قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]؛ وأما الخاص فمثل قوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣]؛ المراد بهم: عباد الرحمن المتصفون بهذه الصفات؛ فيخرج من لم يتصف بها؛ وأما الأخص مثل قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١]؛ هذه عبودية الأخص - عبودية الرسالة -



❀ قال الله تعالى: ❀

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْخُلُوا فِي السِّلَافِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [البقرة: ٢٠٨]

❀ التفسير ❀

قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾: الخطاب للمؤمنين؛ وقد تقدم أن الله تعالى إذا ابتدأ

الحكم بالنداء فهو دليل على العناية به؛ لأن المقصود بالنداء تنبيه المخاطب؛ ولا يتطلب التنبيه إلا ما كان مهمًّا؛ فعندما أقول: «انتبه» يكون أقل مما لو قلت: «يا فلان انتبه»؛ ثم إذا كان الخطاب للذين آمنوا فإن في ذلك ثلاث فوائد سبق ذكرها.

قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ﴾؛ ﴿السِّلْمِ﴾ فيها قراءتان: بفتح السين؛ وبكسرهما؛ والمراد به الإسلام؛ وهو الاستسلام لله - تعالى - ظاهرًا، وباطنًا.

فإن قال قائل: كيف يقول: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ﴾ ونحن قد عرفنا من قبل أن الإيمان أكمل من الإسلام؛ لقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تَزِمُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾؟ [الحجرات: ١٤]

قلنا: إن هذا الأمر مقيد بما بعد قوله: ﴿فِي السِّلْمِ﴾؛ وهو قوله تعالى: ﴿كَافَّةً﴾؛ فيكون الأمر هنا منصبًّا على قوله تعالى: ﴿كَافَّةً﴾؛ و﴿كَافَّةً﴾ اسم فاعل: يُطْلَقُ عَلَى مَنْ يَكْفُ غَيْرُهُ؛ فتكون التاء فيه للمبالغة، مثل: راوية، ساقية، علامة.. وما أشبه ذلك؛ والتاء في هذه الأمثلة للمبالغة؛ فيكون ﴿كَافَّةً﴾ بمعنى: كافًا؛ والتاء للمبالغة؛ قالوا: ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً﴾ [سبأ: ٢٨]، أي: كافًا لهم عمًّا يضرهم لتخرجهم من الظلمات إلى النور.

وتأتي «كافة» بمعنى: جميع، مثل «عامة»، كقوله ﷺ: «كَانَ النَّبِيُّ يُنْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعُثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً»^(١)؛ ووجه ارتباطها بالمعنى الأصلي - الذي هو الكف - أن الجماعة لها شوكة ومنعة تكف بجمعيتها من أرادها بسوء؛ وهنا قال تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ هل المراد ادخلوا في السلم جميعه، فتكون ﴿كَافَّةً﴾ حالًا من ﴿السِّلْمِ﴾؛ أو ادخلوا أنتم جميعًا في السلم، وتكون ﴿كَافَّةً﴾ حالًا من الواو في قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا﴾؟ الأقرب: المعنى الأول؛ لأننا لو قلنا بالمعنى الثاني: ادخلوا جميعًا في السلم صار معنى ذلك أن بعض المؤمنين لم يدخل في الإسلام؛ وحينئذ لا يصح أن يوجه إليه النداء بوصف الإيمان؛ فالمعنى الأول هو الصواب أن ﴿كَافَّةً﴾ حال من ﴿السِّلْمِ﴾ يعني: ادخلوا في الإسلام كله؛ أي نفذوا أحكام الإسلام جميعًا، ولا تدعوا شيئًا من شعائره، ولا تفرطوا في شيء منها؛ وهذا مقتضى الإيمان؛ فإن مقتضى الإيمان أن يقوم الإنسان بجميع شرائع الإسلام.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾؛ نهي بعد أمر؛ لأن اتباع خطوات الشيطان يخالف الدخول في السلم كافة؛ و﴿خُطُوَاتِ﴾ جمع خطوة؛ و«الخطوة» في الأصل هي ما بين القدمين عند مدهما في المشي.

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾: الجملة تعليلية مؤكدة بـ «إن»؛ فنفيد شدة عداوة الشيطان لبني آدم؛ و﴿عَدُوٌّ﴾: العدو من يبتغي لك السوء؛ وهو ضد الولي؛ و﴿مُبِينٌ﴾ أي: بين.

العداوة؛ ويجوز أن تكون بمعنى مظهر للعداوة؛ لأن «أبان» الرباعية تصلح للمعنيين؛ ولا شك أن الشيطان بين العداوة؛ ومظهر لعداوته؛ ألا ترى إلى إيبائه السجود لأبينا آدم مع أن الله أمره به في جملة الملائكة.

الفوائد

١ - من فوائد الآية: فضل الإيمان؛ لقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾؛ لأن هذا النداء تشریف وتكریم.

٢ - ومنها: أن الإيمان مقتض لا مثال الأمر؛ لأن الله صَدَّر الأمر بهذا النداء؛ والحكم لا يقرن بوصف إلا كان لهذا الوصف أثر فيه؛ وهذه الفائدة مهمة؛ ولا شك أن الإيمان يقتضي امتثال أمر الله عز وجل.

٣ - ومنها: وجوب تطبيق الشرع جملة وتفصيلاً؛ لقوله تعالى: ﴿أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾.

٤ - ومنها: أن الإنسان يؤمر بالشيء الذي هو متلبس به باعتبار استمراره عليه، وعدم الإخلال بشيء منه؛ لقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾؛ ومثل هذا قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [النساء: ١٣٦] يعني: استمروا على ذلك.

٥ - ومنها: تحريم اتباع خطوات الشيطان؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾؛ والمعنى: أن لا تتبع الشيطان في سيره؛ لأن الله بين في آية أخرى أن الشيطان يأمر بالفحشاء والمنكر؛ وما كان كذلك فإنه لا يمكن لعاقل أن يتبعه؛ فلا يرضى أحد أن يتبع الفحشاء والمنكر؛ وأيضاً الشيطان لنا عدو، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُودٌ عَدُوٌّ﴾ [فاطر: ٦]، ثم قال تعالى: ﴿فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾؛ ولا أحد من العقلاء يتبع عدوّه؛ إذا كان الشيطان يأمر بالفحشاء والمنكر، وكان عدوًّا لنا، فليس من العقل - فضلاً عن مقتضى الإيمان - أن يتابعه الإنسان في خطواته - وخطوات الشيطان بينها الله - عز وجل: يأمر بـ «الفحشاء» - وهي عظام الذنوب؛ و«المنكر» - وهو ما دونها من المعاصي؛ فكل معصية فهي من خطوات الشيطان؛ سواء كانت تلك المعصية من فعل المحذور، أو من ترك المأمور، فإنها من خطوات الشيطان؛ لكن هناك أشياء بين الرسول ﷺ أنها من فعل الشيطان، ونص عليها بعينها، مثل: الأكل بالشمال، والشرب بالشمال، والأخذ بالشمال، والإعطاء بالشمال؛ وكذلك الالتفات في الصلاة فهو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد^(١)؛ فهذه المنصوص عليها بعينها واضحة؛ وغير المنصوص عليها يقال فيها: كل معصية فهي من خطوات الشيطان.

٦ - ومن فوائد الآية: تحريم التشبه بالكفار؛ لأن أعمال الكفار من خطوات الشيطان؛ لأن الشيطان يأمر بالفحشاء والمنكر؛ ولا أنكر من الكفر - والعياذ بالله.

٧ - ومنها: شدة عداوة الشيطان لبني آدم؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾.

٨ - ومنها: أنه لا يمكن أن يأمرنا الشيطان بخير أبداً؛ إذ إن عدوك يسره مساءتك، ويغمه سرورك؛ ولهذا قال تعالى في آية أخرى: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾ [فاطر: ٦].

٩ - ومنها: قرن الحكم بعلته؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ ثم علل: ﴿إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾.

ويتفرع على هذه الفائدة: أنه ينبغي لمن أتى بالأحكام أن يقرنها بالعلل التي تطمئن إليها النفس؛ فإن كانت ذات دليل من الشرع قرنها بدليل من الشرع؛ وإن كانت ذات دليل من العقل والقياس قرنها بدليل من العقل والقياس؛ وفائدة ذكر العلة: أنه يبين سمو الشريعة وكملها؛ وأنه تزيد به الطمأنينة إلى الحكم؛ وأنه يمكن إلحاق ما وافق الحكم في تلك العلة.



❀ قال الله تعالى:

﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٠٩]

❀ التفسير ❀

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ﴾ قال بعض العلماء: أي: عدلتم؛ وقال آخرون: أي ملتزم؛ والمعنى متقارب؛ لأن العادل عن الشيء زال عنه.

قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾؛ ﴿الْبَيِّنَاتُ﴾ صفة لموصوف محذوف - أي الآيات البينات - وسمى الله ذلك زللاً؛ لأن في الميل والعدول عن الحق هلكة، مثل لو زل الإنسان، وسقط في بئر مثلاً.

قوله تعالى: ﴿فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾: هذا جواب الشرط؛ والمراد بالعلم: أن نحذر من له العزة.

وذكر أهل العلم أن «العزیز» له ثلاثة معاني: عزة قدر؛ وعزة قهر؛ وعزة امتناع؛ فعزة القدر - أي: إنه عز وجل عظيم القدر - لقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧] الآية؛ أما عزة القهر فمعناها الغلبة - أي: إنه سبحانه وتعالى غالب لا يغلبه شيء - وهذا أظهر معانيها؛

وأما عزة الامتناع فمعناها أنه يمتنع أن يناله السوء - مأخوذ من قولهم: «أرض عزاز» أي: قوية صلبة لا تؤثر فيها الأقدام - وأما «الحكيم» أي: ذو الحكم والحكمة.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: الوعيد على من زلَّ بعد قيام الحجة عليه؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ زَلَّكُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾.

فإن قيل: من أين يأتي الوعيد؟

قلنا: من قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾؛ لأن من معاني «العزة» الغلبة، والقهر؛ و«الحكمة»: تنزيل الشيء في مواضعه؛ فإذا كان هناك غلبة وحكمة فالمعنى: أنه سينزل بكم ما تتبين به عزته؛ لأن هذا هو مقتضى حكمته.

٢ - ومنها: أن الله تعالى أقام البيّنات بالعباد؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾.

٣ - ومنها: أنه لا تقوم الحجة على الإنسان ولا يستحق العقوبة إلا بعد قيام البيّنة؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾؛ ولهذا شواهد كثيرة من الكتاب والسنة تدل على أن الإنسان لا حجة عليه حتى تقوم عليه البيّنة.

٤ - ومنها: وجوب الإيثار بأسماء الله، وما تضمنته من صفات؛ لقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمُوا﴾ علم اعتراف وإقرار وقبول وإذعان، فمجرد العلم لا يكفي؛ ولهذا فإن أبا طالب كان يعلم أن النبي ﷺ على حق، وأنه رسول الله؛ لكنه لم يقبل، ولم يدعن؛ فلهذا لم ينفعه إقراره؛ فالإيمان ليس مجرد اعتراف بدون قبول وإذعان.

٥ - ومنها: إثبات اسمين من أسماء الله - وهما: «العزیز»، و«الحکیم» - وإثبات ما تضمنناه من صفة - وهي العزة، والحكم، والحكمة.



❁ قال الله تعالى:

﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ
وَالْمَلَائِكَةُ وَفُضِيَ الْأَمْرُ إِلَى اللَّهِ تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠]

❁ التَّفْسِيرُ ❁

قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾: الاستفهام هنا بمعنى النفي؛ و﴿يَنْظُرُونَ﴾ بمعنى: ينتظرون؛ أي ما ينتظر هؤلاء المكذبون الذين زلوا بعد ما جاءتهم البيّنات؛ وتأتي

بمعنى النظر بالعين؛ فإن عدت بـ «إلى»: فهي للنظر بالعين؛ وإن لم تعد فهي بمعنى الانتظار؛ مثال المعدة بـ «إلى»: قوله تعالى: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يَرْكَبُهُمُ﴾ [آل عمران: ٧٧].

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ أي: يأتيهم الله نفسه؛ هذا ظاهر الآية، ويجب المصير إليه؛ لأن كل فعل أضافه الله إليه فهو له نفسه؛ ولا يعدل عن هذا الظاهر إلا بدليل من عند الله.

قوله تعالى: ﴿فِي ظِلٍّ مِنَ الْغَمَامِ﴾؛ ﴿فِي﴾ معناها «مع»؛ يعني: يأتي مصاحباً لهذه الظلل؛ وإنما أخرجناها عن الأصل الذي هو الظرفية؛ لأننا لو أخذناها على أنها للظرفية صارت هذه الظلل محيطة بالله عز وجل؛ والله أعظم وأجل من أن يحيط به شيء من مخلوقاته؛ ونظير ذلك أن نقول: جاء فلان في الجماعة الفلانية - أي: معهم - وإن كان هذا التنظير ليس من كل وجه؛ لأن فلاناً يمكن أن تحيط به الجماعة؛ ولكن الله لا يمكن أن يحيط به الظلل؛ وهذا الغمام يأتي مقدمة بين يدي مجيء الله عز وجل، كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشْقَى السَّمَاءُ بِالسَّيْمِ﴾ [الفرقان: ٢٥]؛ فالسما تشق - لا تشق - كأنها تنبعث من كل جانب؛ وقيل: إن ﴿فِي﴾ بمعنى الباء؛ فتكون كقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نَرَبُّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمْ اللَّهُ وَعَذَابٌ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا﴾ [التوبة: ٥٢]؛ وهذا قول باطل لمخالفته ظاهر الآية؛ و﴿الْغَمَامِ﴾: قالوا: إنه السحاب الأبيض الرقيق؛ لكن ليس كسحاب الدنيا؛ فالاسم هو الاسم؛ ولكن الحقيقة غير الحقيقة؛ لأن المسميات في الآخرة - وإن شاركت المسميات في الدنيا في الاسم - إلا إنها تختلف مثلما تختلف الدنيا عن الآخرة.

قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ﴾ بالرفع عطفاً على لفظ الجلالة؛ يعني: وتأتيهم الملائكة أيضاً محيطة بهم، كما قال الله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًا ۖ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢١، ٢٢]؛ وفي حديث الصور الطويل الذي ساقه ابن جرير وغيره (١): أن السماء تشق؛ فتشق السماء الدنيا بالغمام، وتنزل الملائكة، فيحيطون بأهل الأرض، ثم السماء الثانية، والثالثة، والرابعة.. كل من وراء الآخر؛ ولهذا قال تعالى: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] يعني: صفّاً بعد صف؛ ثم يأتي الرب عز وجل للقضاء بين عبادته؛ ذلك الإتيان الذي يليق بعظمته وجلاله؛ ولا أحد يحيط علماً بكيفيته؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]؛ وقد تقدم الكلام على الملائكة عند قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ أَعْمَى ۖ يَوْمَ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالْكَتَبُ وَالنَّارُ﴾ [البقرة: ١٧٧]؛ وبيننا أن الملائكة عالم غيبي مخلوقون من نور خلقهم الله - عز وجل - لعبادته يسبحون الليل والنهار لا يفترون.

قوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾: اختلف فيها العربون؛ فمنهم من قال: إنها معطوفة على: ﴿يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ فتكون في حيز الأمر المنتظر بمعنى: هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله؛ وإلا أن يقضى الأمر؛ ولكنه أتى بصيغة الماضي لتحقق وقوعه؛ وعلى هذا فيكون محل الجملة النصب؛ لأن

﴿تَأْتِيهِمُ الْمَلَأَكَةُ﴾ منصوبة - يعني: هل ينظرون إلا إتيان الله في ظلل من الغمام، وإتيان الملائكة، وانقضاء الأمر - ومنهم من قال: إنها جملة مستأنفة؛ أي: وقد انتهى الأمر، ولا عذر لهم بعد ذلك، ولا حجة لهم؛ و﴿الْأَمْرُ﴾ بمعنى: الشأن؛ أي قضي شأن الخلائق، وانتهى كل شيء، وصار أهل النار إلى النار، وأهل الجنة إلى الجنة؛ ولهذا قال بعده: ﴿وَالِلَّهِ يَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾؛ وفي ﴿تَرْجِعُ﴾ قراءتان؛ الأولى: بفتح التاء، وكسر الجيم؛ والثانية: بضم التاء، وفتح الجيم؛ والمتعلق هنا مقدم على المتعلق به؛ لأن ﴿وَالِلَّهِ﴾ متعلق بـ ﴿تَرْجِعُ﴾؛ وتقديم المعمول: يفيد الحصر والاختصاص؛ أي: إلى الله وحده لا إلى غيره ترجع الأمور - أمور الدنيا والآخرة - أي: شئونها كلها: الدنيوية والدينية والجزائية وكل شيء، كما قال الله تعالى: ﴿وَالِلَّهِ يَرْجِعُ الْأُمُورُ كُلُّهَا﴾ [هود: ١٢٣] فالأمر كلها ترجع إلى الله - عز وجل - ومنها أن الناس يرجعون يوم القيامة إلى ربهم، فيحاسبهم.

القوائد:

١ - من فوائد الآية: وعيد هؤلاء بيوم القيامة؛ لقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ إلخ.!!!

٢ - ومنها: أن الله تعالى لا يعذب هذه الأمة بعذاب عام؛ لأن الله جعل وعيد المكذبين يوم القيامة؛ ويدل لذلك آيات وأحاديث؛ منها قول الله - تبارك وتعالى: ﴿بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ﴾ [القمر: ٤٦]، وقوله ﷺ: «أَنَّهُ سَأَلَ رَبَّهُ أَنْ لَا يُهْلِكَ أُمَّتُهُ بِسَنَةِ عَامَّةٍ فَأَجَابَهُ»^(١).

٣ - ومنها: إثبات إتيان الله - عز وجل - يوم القيامة للفصل بين عباده؛ وهو إتيان حقيقي يليق بجلاله لا تُعلم كيفيته، ولا يسأل عنها - كسائر صفاته - قال الإمام مالك رحمه الله وقد سئل عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟ فقال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»؛ هذا وقد ذهب أهل التعطيل إلى أن المراد بإتيان الله: إتيان أمره؛ وهذا تحريف للكلم عن مواضعه، وصرف للكلام عن ظاهره بلا دليل إلا ما زعموه دليلاً عقلياً وهو في الحقيقة وهمي، وليس عقلياً؛ فنحن نقول: الذي نسب فعل الإتيان إليه هو الله عز وجل؛ وهو أعلم بنفسه؛ وهو يريد أن يبين لعباده، كما قال تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ أَنْ تَقْبَلُوهَا﴾ [النساء: ١٧٦]؛ وإذا كان يريد أن يبين، وهو أعلم بنفسه، وليس في كلامه عيٍّ وعجز عن التعبير بها أراد؛ وليس في كلامه نقص في البلاغة؛ إذن فكلامه في غاية ما يكون من العلم؛ وغاية ما يكون من إرادة الهدى؛ وغاية ما يكون من الفصاحة والبلاغة؛ وغاية ما يكون من الصدق؛ فهل بعد ذلك يمكن أن نقول: إنه لا يراد به ظاهره؟! كلا؛ لا يمكن هذا إلا إذا قال الله هو عن نفسه أنه لم يرد ظاهره؛ إذن المراد إتيان الله نفسه؛ ولا يعارض ذلك أن الله قد يضيف الإتيان إلى أمره، مثل قوله تعالى: ﴿أَنَّى أَمُرُّ

الله [النحل: ١]، ومثل قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِي أَمْرٌ رَيْكٌ﴾ [النحل: ٣٣]؛ لأننا نقول: إن هذا من أمور الغيب؛ والصفات توقيفية؛ فتوقف فيها على ما ورد؛ فالإتيان الذي أضافه الله إلى نفسه يكون المراد به إتيانه بنفسه؛ والإتيان الذي أضافه الله إلى أمره يكون المراد به إتيان أمره؛ لأنه ليس لنا أن نقول على الله ما لا نعلم؛ بل علينا أن نتوقف فيما ورد على حسب ما ورد.

٤ - ومن فوائد الآية، إثبات الملائكة.

٥ - ومنها، إثبات عظمة الله - عز وجل - في قوله تعالى: ﴿فِي ظُلُلٍ مِّنَ الْفَاصِمِ﴾؛ ف﴿ظُلُلٍ﴾ نكرة تدل على أنها ظلل عظيمة وكثيرة؛ ولهذا جاء في سورة الفرقان: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ وَالْغَمَامُ﴾ [الفرقان: ٢٥] يعني: ثور ثوراناً بهذا الغمام العظيم من كل جانب؛ كل هذا مقدمة لمجيء الجبار سبحانه وتعالى؛ وهذا يفيد عظمة الباري - سبحانه وتعالى.

٦ - ومنها، أن الملائكة أجسام؛ خلافاً لمن زعم أن الملائكة قوى الخير، وأنهم أرواح بلا أجسام؛ والرد على هذا الزعم في القرآن والسنة كثير.

٧ - ومنها، أن يوم القيامة به ينقضي كل شيء؛ فليس بعده شيء؛ إما إلى الجنة؛ وإما إلى النار؛ فلا أمل أن يستعقب الإنسان إذا كان من أهل النار ليكون من أهل الجنة؛ لكنه أتى بصيغة ما لم يُسم فاعله لعظمة هذا الأمر؛ وهذا كقوله تعالى: ﴿وَنُفِثَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ٤٤].

٨ - ومنها، أن الأمور كلها ترجع إلى الله وحده؛ لقوله تعالى: ﴿وَالِلَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ أي الأمور الكونية، والشرعية؛ قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]؛ فالأمور كلها مرجعها إلى الله - تبارك وتعالى - وما ثبت فيه أنه يرجع فيه إلى الخلق فإنما ذلك بإذن الله؛ فالحكم بين الناس مرجعه القضاة؛ لكن كان القضاة مرجعاً للناس بإذن الله تعالى.

٩ - ومنها، إثبات الأفعال الاختيارية لله - أي: إنه يحدث من أفعاله ما شاء - لقوله تعالى: ﴿وَلَا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾؛ وهذا مذهب السلف الصالح؛ خلافاً لأهل التحريف والتعطيل الذين ينكرون هذا النوع، ويجرفونه إلى معان قديمة لمنعهم قيام الأفعال الاختيارية بالله - عز وجل - ومذهبهم باطل بالسمع، والعقل؛ فالنصوص المثبتة لذلك لا تكاد تحصى؛ والعقل يقتضي كمال من يفعل ما يشاء متى شاء، وكيف شاء.

١٠ - ومن فوائد الآية، عظمة الله وتمايم سلطانه وملكه، لقوله تعالى: ﴿وَالِلَّهِ تُرْجَعُ

الْأُمُورُ﴾.



﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا آتَيْنَهُمْ مِنْ آيَاتِنَا بَيِّنَةً وَمَنْ يَبْدِلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [البقرة: ٢١١]

النفسان

قوله تعالى: ﴿سَلِّ﴾ أصلها: اسأل؛ فنقلت حركة الهمزة إلى السين، ثم حذفت تخفيفاً؛ ثم حذفت همزة الوصل لعدم الحاجة إليها؛ و﴿كَمْ﴾ هل هي خبرية علقت الفعل ﴿سَلِّ﴾ عن العمل؛ فصارت هي وجملتها في محل نصب؛ وأصله سل فلاناً عن كذا وكذا؛ فعلقت الفعل عن المفعول الثاني؛ و﴿كَمْ﴾ تحتاج إلى تمييز؛ لأن ﴿كَمْ﴾ اسم مبهم تدل على عدد والمعدود: قوله تعالى: ﴿مِنْ آيَاتِنَا بَيِّنَةً﴾؛ و (آتيناً) أي: أعطينا؛ وهي تنصب مفعولين؛ المفعول الأول: الهاء؛ والمفعول الثاني: محذوف؛ والتقدير: كم من آية بينة آتيناهموها؛ وعاد الضمير المحذوف إلى متأخر لفظاً؛ لأنه متقدم رتبة؛ إذ ﴿مِنْ آيَاتِنَا﴾ كان حقها أن تكون بعد ﴿كَمْ﴾؛ وجملة: ﴿وَمَنْ يَبْدِلْ﴾ شرطية؛ و﴿مَنْ﴾: اسم شرط جازم؛ ولهذا جزمت الفعل؛ وجوابه مفهوم من قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾؛ فالجملة هنا دالة على الجواب، وليست هي الجواب؛ لأن شدة عقاب الله ثابتة سواء بدلوا أم لم يبدلوا.

قوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾؛ الخطاب هل هو للرسول ﷺ وحده؛ أو لكل من يتأتى خطابه؟ مثل هذه الخطابات تارة يقوم الدليل على أنها خاصة بالرسول ﷺ، فتكون خاصة به؛ وتارة يقوم الدليل على أنها عامة له ولغيره، فتكون عامة؛ وتارة لا يقوم الدليل على هذا، ولا على هذا؛ فالظاهر أنها عامة؛ لأن القرآن نزل للأمة إلى يوم القيامة.

فمن أمثلة ما قام الدليل على أنها للرسول ﷺ: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ نَزَّلْنَا لَكَ صُورَكَ ۖ وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ ۚ﴾ [الأنبياء: ٢٠] ﴿الَّذِينَ أَنْقَضَ ظَهْرَكَ ۖ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ١ - ٤].

ومثال الذي قام الدليل على أنها عامة: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]؛ فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾؛ ولكن أمر بحكم عام، فقال تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ﴾.

وأما المحتمل فهو كثير في القرآن؛ ومنه هذه الآية.

وقوله تعالى: ﴿سَلِّ﴾: أي: سؤال توبيخ وتبكيث؛ لإقامة الحجة عليهم ببيان نعم الله التي كان حقه عليهم أن يشكروها، ولكن بدلوها كفرًا؛ وإلا فالظاهر أن الرسول ﷺ كان يعلم بما آتاهم الله من الآيات البينات؛ و﴿بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ أي: بني يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم؛ والمراد من يتسمى إليه؛ لا أبناء صلبه خاصة.

قوله تعالى: ﴿كَمْ آتَيْنَهُمْ مِنْ آيَاتِنَا بَيِّنَةً﴾؛ ﴿كَمْ﴾ هذه تكثيرية - أي: أعطيناهم آيات كثيرة -

والإيتاء هنا يشمل: الإيتاء الشرعي، والإيتاء القدري الكوني؛ لأنهم أوتوا آيات بينات شرعية جاءت بها التوراة؛ وأوتوا آيات بينات كونية، كالعصا، واليد؛ و«الآية» بمعنى: العلامة على الشيء؛ و﴿يَنْتَقِ﴾ أي: ظاهرة في كونها آية.

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُدِلْ نِعْمَةَ اللَّهِ﴾ أي: ومن يجعل بدلها؛ والمفعول الثاني محذوف؛ تقديره: كفراً، كما يدل لذلك قوله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾ [إبراهيم: ٢٨].
قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ أي: قوي الجزاء بالعقوبة؛ وسمي الجزاء عقوبة وعقاباً؛ لأنه يقع عقب الذنب مؤخذة به.

وقوله تعالى: ﴿شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ هذا من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، مثل أن تقول: حسن الوجه - يعني: ذو الوجه الحسن - فهي صفة مشبهة.

الفوائد:

- ١ - من فوائد الآية: بيان كثرة ما أعطاه الله بني إسرائيل من الآيات البينة الدالة على صدق رسله؛ لقوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا آتَيْنَهُمْ مِنْ آيَاتِنَا يَنْتَقِ﴾.
- ٢ - ومنها: تقرير بني إسرائيل الذين كفروا بآيات الله، وتوبيخهم؛ لأن المراد بالسؤال هنا: سؤال توبيخ.
- ٣ - ومنها: أن الآيات من نعم الله؛ لأنها تحمل المرء على الإيمان؛ وفي الإيمان نجاته وكرامته؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُدِلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ﴾.
- ٤ - ومنها: أن الآيات مبينة لما أتت دالة عليه.
- ٥ - ومنها: التحذير من تبديل نعمة الله - عز وجل - لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُدِلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ﴾ [البقرة: ٢١١]؛ والمراد: تبديل الشكر بالكفر؛ لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾ [إبراهيم: ٢٨].
- ٦ - ومنها: إثبات شدة العقاب من الله لمن بدل نعمته بالكفر؛ وهذا من تمام عدله وحكمته.



قال الله تعالى:

﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة: ٢١٢]

التفسير

قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ﴾: مبني لما لم يسم فاعله؛ ونائب الفاعل ﴿الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾؛ والترين جعل

الشيء بيباً في عين الإنسان، أو في سمعه، أو في مذاقه، أو في فكره؛ المهم أن أصل التزين جعل الشيء بيباً جميلاً جذاباً؛ والمزِين إما أن يكون الله، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ زِينَتًا لَّهُمْ أَعْمَلُهُمْ﴾ [النمل: ٤]؛ وإما أن يكون الشيطان؛ لقوله تعالى: ﴿وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ﴾ [النمل: ٢٤]؛ ولا منافاة بين الأمرين؛ فإن الله زين لهم سوء أعمالهم؛ لأنهم أساءوا، كما يفيد قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]؛ والتزين من الله باعتبار التقدير؛ أما الذي باشر التزين ووسوس لهم بذلك فهو الشيطان.

قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وفي آية أخرى: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ﴾ [آل عمران: ١٤] إلخ؟! فإما أن نحمل «الناس» على ﴿لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ونقول: هو عام أريد به الخاص؛ أو نقول: إن ذكر بعض ألفاظ العام لا يقتضي التخصيص؛ فيكون ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ﴾ عموماً؛ وهنا ذكر الله تعالى تزيينه لبعض أفراد هذا الجنس وهم «الذين كفروا».

قوله تعالى: ﴿الْحَيَوَةُ الدُّنْيَا﴾ يعني ما فيها من الشهوات والملاذات؛ وقد بين الله ذلك بقوله تعالى: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَوَةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَتَابِ﴾ [آل عمران: ١٤]؛ و﴿الدُّنْيَا﴾ فعلى - يعني: أنه اسم تفضيل مؤنث مأخوذة من الدنو الذي هو ضد العلو - ووصفت هذه الحياة بالدنيا لوجهين: الأول: دنو مرتبتها؛ الثاني: سبقها على الآخرة؛ فهي أدنى منها لقربها ودنو منزلتها؛ أما قربها وهو سبقها على الآخرة فظاهر معلوم لكل أحد؛ وأما دنو مرتبتها فلقول الرسول ﷺ: «لَمْ يَضَعْ سَوْطٌ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»^(١). وموضع السوط مقدار متر تقريباً.

قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾؛ هذه الجملة يقولون: إنها حالية؛ يعني: زينت لهم والحال أنهم يسخرون من الذين آمنوا؛ و﴿وَسَخَّرُونَ﴾ يعني: يجعلونهم محل سخرية وازدراء، واحتقار؛ إما لما يقومون به من الأعمال الصالحة؛ وإما لكونهم لم يؤتوا من الدنيا ما أوتي هؤلاء - على زعمهم -، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يَضْحَكُونَ﴾^(٢) وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ^(٣) وَإِذَا انْقَلَبُوا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ انْقَلَبُوا فَكِهِينَ^(٤) وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَضَالُّونَ^(٥) [المطففين: ٢٩ - ٣٢].

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ أي: اتقوا ربهم - عز وجل - و«التقوى» كثيراً ما ترد في القرآن الكريم؛ وهي اتخاذ وقاية من عذاب الله بفعل أوامره، واجتناب نواهيه، عن علم وبصيرة.

قوله تعالى: ﴿فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ أي: فوقهم مرتبة ومنزلة؛ وهذا ما أعاضهم الله به؛ حيث كان أولئك الذين كفروا يسخرون بهم في الدنيا، فجعلهم الله فوقهم يوم القيامة؛ وهذا كقوله

تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾ (٣١) ﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَقْظُونَ﴾ [المطففين: ٣٤، ٣٥].

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ أي: يعطي من يشاء من فضله بغير محاسبة على ذلك؛ فهم يأخذون أجرهم يوم القيامة مجاناً؛ لأن العوض قد سبق؛ ويحتمل أن المعنى بغير تقدير - أي لا يقدر لهم ذلك - بل يعطون ما تشتهيه أنفسهم، كما قال تبارك وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [الانشقاق: ٢٥] أي: غير مقطوع؛ لأن رزق الله لا نهاية له لاسيما الرزق في الآخرة.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: انخداع الكافرين بالحياة الدنيا؛ لقوله تعالى: ﴿رُبَّنَّ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾.

٢ - ومنها: أن الكفار عاشقون لها، وأنها هي همهم وغرضهم؛ لأن ما زين للشخص فلا بد أن يكون الشخص مهتماً به طالباً له.

٣ - ومنها: أن المؤمنين ليست الدنيا في أعينهم شيئاً؛ لقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾؛ ولهذا كان الرسول ﷺ إذا رأى ما يعجبه في الدنيا يقول: «لَبَّيْكَ! إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ»^(١). لتوجيه النفس إلى إجابة الله؛ لا إلى إجابة رغبتها، ثم يقنع النفس أيضاً: أني ما صددتك وأجبت الرب - عز وجل - إلا لخير؛ لأن العيش عيش الآخرة؛ والعجيب أن من طلب عيش الآخرة طاب له عيش الدنيا؛ ومن طلب عيش الدنيا ضاعت عليه الدنيا والآخرة؛ قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الزمر: ١٥]؛ هذه هي الخسارة: خسروا أنفسهم؛ لأن مآلهم النار - والعياذ بالله - وأهلوههم أيضاً الذين في النار لا يهتم بعضهم ببعض؛ كل - والعياذ بالله - شقي فيهما هو فيه؛ والحاصل أنا نقول: ينبغي لكل إنسان حين يرى في الدنيا ما يعجبه أن يقول كما قال الرسول ﷺ.

٤ - ومن فوائد الآية: حقارة الدنيا؛ لوصفها بالدنيا؛ وهي من الدنوّ زمناً ورتبة؛ زمناً: لأنها قبل الآخرة؛ ورتبة؛ لأنها قليل بالنسبة للآخرة؛ ولهذا لا تجد في الدنيا حال سرور إلا مشوباً بتنغيص قبله، وبعده؛ لكن هذا التنغيص بالنسبة للمؤمن خير؛ لأن له فيه أجراً، كما أخبر الرسول ﷺ في قوله: «عَجَبًا لِلْمُؤْمِنِ إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ؛ إِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَاءٌ صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ؛ وَإِنْ أَصَابَتْهُ سَرَاءٌ شَكَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ»^(٢). والمؤمن إذا ابتلي بالبلاء الجسمي أو النفسي يقول: هذه نعمة من الله يكفر الله بها عني سيئاتي؛ فإذا أحس هذا الإحساس صار هذا الألم نعمة؛ لأن الإنسان خطاء دائماً؛ وهذه الأشياء لا شك أنها - والحمد لله - تكفير للسيئات؛ فإن صبر

(١) رواه البخاري (٢٦٧٩)، ومسلم (١٨٠٥).

(٢) رواه مسلم (٢٩٩٩)، وأحمد في مسنده (١٨٩٥٤)، وابن حبان في صحيحه (٢٨٩٦).

واحتسب صارت رفعة للدرجات؛ فالآلام، والبلايا، والهم، والغم، تكفير بكل حال؛ ولكن مع الصبر والاحتساب يكون عملاً صالحاً يثاب عليه، ويؤجر عليه.

٥ - ومن فوائد الآية: ألا نركن إلى هذه الحياة ونطمئن إليها؛ بل نجعل همتنا منصرفة إلى الدار الآخرة؛ وهذا لا يتنافى أن تتمتع ونعم بما أحل الله لنا مع الاستقامة في ديننا.

٦ - ومنها: أن الكفار لا يزالون يسلطون أنفسهم على المؤمنين؛ لقوله تعالى: ﴿وَيَسْخَرُونَ﴾ بالفعل المضارع؛ لأن المضارع يدل على الاستمرار، والحال، والاستقبال؛ فهم دائماً في سخرة من الذين آمنوا.

٧ - ومنها: أن العبرة بكمال النهاية؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾.

٨ - ومنها: تثبيت المؤمنين، وترسيخ أقدامهم في إيمانهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ يعني: اصبروا؛ فإن هذا دأبهم وشأنهم أن يسخروا منكم؛ فما دمتم تعرفون أن هذه عادة الكفار فإن الإنسان يصبر؛ إذا عرف الإنسان أن هذا شيء لا بد منه يكون مستعداً له، وقابلاً له، وغير متأثر.

٩ - ومنها: البشى للمؤمنين الذين اتقوا أنهم فوق الكفار يوم القيامة.

١٠ - ومنها: إثبات أفعال الله سبحانه وتعالى المتعلقة بمشيئته؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ﴾ فتسمى هذه الأفعال في كتب العقائد الأفعال الاختيارية - يعني المتعلقة بمشيئة الله - وهي ثابتة لله عز وجل على وجه الحقيقة؛ وأمثلتها في القرآن كثيرة.

١١ - ومنها: إثبات المشيئة لله؛ وكل ما في الكون واقع بمشيئة الله؛ والمشيئة تختلف عن الإرادة بأنها لا تنقسم إلى: كونية، وشرعية؛ بل هي كونية محضة؛ فما شاء الله كان؛ وما لم يشأ لم يكن سواء كان مما يحبه، أو مما لا يحبه.

قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ [الأنعام: ٣٩]؛ فهذا لا يحبه؛ وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَشَأِ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]؛ فهذا يحبه؛ وكل فعل علقه الله بالمشيئة فإنه مقرون بالحكمة؛ ودليل ذلك سمعي وعقلي؛ فمن السمع: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠]؛ فدل هذا على أن مشيئته مقرونة بالحكمة؛ وأما العقل: فلأن الله سبحانه وتعالى سمى نفسه بأنه «حكيم»؛ والحكيم لا يصدر منه شيء إلا وهو موافق للحكمة.

١٢ - ومن فوائد الآية: كثرة رزق الله - عز وجل - لقوله تعالى: ﴿يَغْنِيْهِ حِسَابُ﴾ بمعنى: أنه يعطي عطاء لا يبلغه الحساب، كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُضْعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١].



❖ قال الله تعالى:

﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ تَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا أَلَمْ يَخْلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿أُمَّةً﴾ خبر ﴿كَانَ﴾؛ و﴿مُبَشِّرِينَ﴾ حال من المفعول به؛ وهو ﴿النَّبِيِّنَ﴾. قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾؛ ﴿أُمَّةً﴾ هنا بمعنى: طائفة؛ و﴿كَانَ﴾ أي: فيما مضى من قبل أن مَن تبعث الرسل إليهم كانوا طائفة واحدة على دين واحد؛ وهذا الدين الواحد هو دين الإسلام؛ لأن آدم نبي موحى إليه بشريعة يتعبد بها؛ فصار يتعبد بها، واتبعه أبناؤه على ذلك؛ ثم بعد مدة من الزمن كثر الناس، واختلفت الأهواء، فاختلفوا؛ فحينئذ صاروا بحاجة إلى بعث الرسل؛ فبعث الله الرسل مبشرين، ومنذرين. إلخ.

قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ﴾: الفاء هنا عاطفة؛ والمعطوف عليه: محذوف معلوم من السياق: اللاحق، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا﴾ [يونس: ١٩]؛ وعلى كل حال لابد أن يكون المعنى أنهم اختلفوا؛ فبعث الرسل؛ ونظير هذا من المحذوف الذي يعينه السياق قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ﴾ [البقرة: ١٨٥]؛ فالمرضى والمسافر ليس عليهما العدة لو صاما؛ إذن لابد أن نقدر: فأفطر فعليه عدة؛ و«بعث» بمعنى: أرسل، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [الحديد: ٢٥]؛ والمراد بـ﴿النَّبِيِّنَ﴾ هنا: الرسل؛ لقوله تعالى: ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾: هذان حالان؛ لأن الرسل يأتون بالبشارة والندارة في آن واحد؛ يعني: ليس بعض الرسل مبشراً، والآخر منذراً؛ بل كل واحد جامع بين التبشير والإنذار؛ أي مبشرين بثواب الله عز وجل لمن استحققه؛ ومنذرين بعقاب الله من خالف أمره؛ قال الله - تبارك وتعالى: ﴿لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِمَّنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾ [الكهف: ٢]؛ فهنا بينت الآية المبشر والمبشّر به؛ فالمبشّر: المؤمنون الذين يعملون الصالحات؛ والمبشّر به: أن لهم أجراً حسناً ماكتسب فيه أبداً؛ ﴿وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ (١) ما لهم به من عليم ولا لأبائهم كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً﴾ [الكهف: ٤، ٥]؛ فالمنذر: هم الكفار؛ والمنذر به: العذاب.

قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ﴾؛ المعية هنا: للمصاحبة؛ والمعية كلما أطلقت فهي للمصاحبة؛ لكنها في كل موضع بحسبه؛ و﴿الْكِتَابَ﴾ هنا: مفرد يراد به الجنس؛ فيعم كل كتاب؛ إذ لكل رسول كتاب؛ وقد زعم بعض المفسرين أن قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ﴾ أي: مع بعضهم؛ وقال: ليس كل الرسل معهم كتاب؛ ولكن هذا خلاف ظاهر القرآن؛ فقد قال الله تعالى في سورة الحديد: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ﴾ [الحديد: ٢٥]؛ فظاهر الآية أن مع كل رسول كتاباً؛ وهذا هو مقتضى الحال حتى يكون هذا الكتاب الذي معه يبلغه إلى الناس؛ ولا يرد على هذا أن بعض الشرائع تتفق في مشروعاتها - وحتى في منهاجها - ولا يكون فيها إلا اختلاف سير، كما في شريعة التوراة والإنجيل؛ فإن هذا لا يضر؛ المهم أن كل رسول في ظاهر القرآن معه كتاب؛ و«كتاب» بمعنى: مكتوب؛ فمنه ما نعلم أن الله كتبه؛ ومنه ما لا نعلم أن الله كتبه لكن تكلم به.

قوله تعالى: ﴿بِالْحَقِّ﴾: الباء للمصاحبة متعلقة بـ﴿وَأَنْزَلَ﴾ أي: ما جاءت به الكتب فهو حق؛ ويحتمل أن المعنى أن الكتب نفسها حق من عند الله؛ وليست مفتراة عليه؛ وكلا المعنيين صحيح؛ فهي حق من عند الله؛ وما جاءت به من الشرائع والأخبار فهو حق؛ و«الحق» أي: الثابت النافع؛ وضده الباطل الذي يزول ولا ينفع؛ والحق الثابت في الكتب المنزلة من عند الله: بالنسبة للأخبار هو الصدق المطابق للواقع؛ وبالنسبة للأحكام فإنه العدل المصلح للخلق في معاشهم ومعادهم، كما قال الله - تبارك وتعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥].

قوله تعالى: ﴿لِيَحْكُمَ﴾ الضمير يعود على الكتاب؛ أو على النبيين؛ أو على الله؛ يعني: ليحكم هو - أي الله - أو ليحكم الكتاب باعتبار أنه وسيلة الحكم؛ أو ليحكم النبي باعتبار أنه الذي معه الكتاب؛ ولكن هنا إشكال: وهو أن ﴿لِيَحْكُمَ﴾ مفرد؛ و﴿الْبَيِّنَاتِ﴾ جمع؛ لكن قالوا: لما كان النبيون جمعاً والجمع له أفراد صار ﴿لِيَحْكُمَ﴾ أي كل فرد منهم.

قوله تعالى: ﴿بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾؛ فبعضهم قال: الحق كذا؛ وبعضهم قال: الحق كذا؛ خصمان لا بد بينهما من حكم؛ وهو ما جاءت به الرسل؛ ولهذا قال تعالى: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾؛ و«ما» اسم موصول؛ واسم الموصول من ألفاظ العموم؛ فيشمل كل ما اختلف فيه الناس من الدقيق والجليل في مسائل الدين والدنيا.

قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ﴾ أي في الكتاب؛ ﴿إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ﴾، ﴿الَّذِينَ﴾ فاعل ﴿اخْتَلَفَ﴾؛ لأن الاستثناء مفرغ. ﴿أُوتُوهُ﴾ أي: أعطوه؛ والمراد بهم هنا الأمم؛ ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ﴾ متعلقة بقوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ﴾ أي: وما اختلف فيه من بعد ما جاءتهم البيّنات بغياً إلا الذين أوتوه؛ أي من بعد ما جاءت هذه الأمم الذين اختلفوا؛ ﴿الْبَيِّنَاتِ﴾ أي: الآيات البيّنات الدالة على صدق الرسل؛ وهذا كقوله تعالى: ﴿وَمَا نَفَرَقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا

جاءتهم البينة ﴿البينة: ٤﴾.

قوله تعالى: ﴿بَيِّنَاتٍ بَيْنَهُمْ﴾ مفعول لأجله عامله ﴿اختلف﴾؛ و«البغي» هو العدوان.

قوله تعالى: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾: المراد بالهداية هنا: هداية التوفيق المسبوقة بهداية العلم والإرشاد؛ لأن الجميع قد جاءتهم الرسل بالكتب، وبينت لهم؛ لكن لم يوفق منهم إلا من هداهم الله؛ و«الإيمان» في اللغة: التصديق؛ ولكنه في الشرع التصديق المستلزم للقبول والإذعان؛ وليس مجرد التصديق إيماناً؛ إذ لو كان مجرد التصديق إيماناً لكان أبو طالب مؤمناً؛ لأنه كان يقر بأن محمداً ﷺ صادق، ويقول:

لَقَدْ عَلِمُوا أَنِ ابْنَنَا لَا مُكَذِّبَ لَدَيْنَا وَلَا يُغْنَى بِقَوْلِ الْأَبَاطِلِ

لكنه لم يقبل، ولم يدعن، فلم يكن مؤمناً.

قوله تعالى: ﴿لَمَّا اختلفوا فيه﴾ أي: للذي اختلفوا فيه؛ والضمير في قوله تعالى: ﴿اختلفوا﴾ يعود إلى الذين أوتوا الكتاب؛ وعلى هذا فيكون قوله تعالى: ﴿مِنَ الْحَقِّ﴾ في موضع نصب على الحال بياناً لـ«ما» التي هي اسم موصول؛ ويبين أن الجار والمجرور بيان لها أنك لو قلت: «فهدى الله الذين آمنوا للحق الذي اختلفوا فيه» يستقيم المعنى؛ ومن هنا نعرف أن ﴿مِنَ﴾ في قوله تعالى: ﴿مِنَ الْحَقِّ﴾ ليس للتبعيض؛ ولكنها لبيان الإبهام الكائن في «ما» الموصولة؛ و﴿بِإِذْنِهِ﴾ أي بمشيئته وإرادته؛ ولكنه - سبحانه وتعالى - لا يشاء شيئاً إلا لحكمة.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾: الهداية هنا بمعنى الدلالة والتوفيق؛ فهي شاملة للنوعين؛ وقوله تعالى: ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ يعني: ممن يستحق الهداية؛ لأن كل شيء علق بمشيئة الله فإنه تابع لحكمته؛ فهو سبحانه وتعالى يهدي من يشاء إذا كان أهلاً للهداية؛ كما أنه سبحانه وتعالى يجعل الرسالة في أهلها فإنه يجعل الهداية في أهلها، كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، كذلك هو أعلم حيث يجعل هدايته.

وقوله تعالى: ﴿الصِّرَاطَ﴾ فيها قراءتان: بالصاد، والسين؛ وهما سبعيتان؛ و﴿الصِّرَاطَ﴾ في اللغة هو الطريق الواسع؛ وسُمِّيَ صراطاً - وقد يقال: «زراطاً» بالزاي - لأنه يبتلع سالكه بسرعة دون ازدحام ولا مشقة، كما أنك إذا بلعت اللقمة بسرعة يقال: «زرتها»؛ وقال بعضهم: هو الطريق الواسع المستقيم؛ لأن المعوج لا يحصل فيه العبور بسهولة؛ وجعل قوله تعالى: ﴿مُسْتَقِيمٌ﴾ صفة مؤكدة؛ وعلى كل حال «الصراط المستقيم» الذي ذكره - عز وجل - بيته - سبحانه وتعالى - في سورة الفاتحة في قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ١ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ؛ فهو الصراط الذي يجمع بين العلم والعمل؛ وإن شئت فقل: بين الهدى والرشد؛ بخلاف الطريق غير المستقيم الذي يحرم فيه السالك الهدى، كطريق النصارى؛ أو يحرم فيه الرشd، كطريق اليهود.

الفوائد:

- ١ - من فوائد الآيات: أن دين الإسلام هو الفطرة؛ لقوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾؛ فقبل أن يحصل ما يفتنهم كانوا على دين واحد - دين الإسلام.
- ٢ - ومنها: الحكمة في إرسال الرسل؛ وهي التبشير والإنذار؛ لقوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾.
- ٣ - ومنها: أن النبوة لا تُتَأَلَّ بالكسب؛ وإنما هي فضل من الله؛ لقوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ﴾.
- ٤ - ومنها: أن من يوصف بالتبشير إنما هم الرسل وأتباعهم؛ وأما ما تسمَّى به دعاة النصرانية بكونهم مُبَشِّرِينَ فهم بذلك كاذبون؛ إِلَّا أن يراد أنهم مبشرون بالعذاب الأليم، كما قال تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]؛ وأحق وصف يوصف به هؤلاء الدعاة أن يوصفوا بالمضللين، أو المنصّرين؛ وما نظير ذلك إِلَّا نظير من اغتر بتسمية النصارى بالمسيحيين؛ لأن لازم ذلك أنك أقررت أنهم يتبعون المسيح، كما إذا قلت: «فلان تميمي»؛ إذن هو من بني تميم؛ والمسيح ابن مريم يتبرأ من دينهم الذي هم عليه الآن كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَٰعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُحْحُكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١٣١﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٦ - ١١٧] الآيتين؛ ولأنهم ردوا بشارة عيسى بمحمد ﷺ، وكفروا بها؛ فكيف تصح نسبتهم إليه؟! والحاصل: أنه ينبغي للمؤمن أن يكون حذراً يقظاً لا يغتر بخداع المخادعين، فيجعل لهم من الأسماء والألقاب ما لا يستحقون.
- ٥ - ومنها: أن الشرائع التي جاءت بها الرسل تنقسم إلى: أوامر، ونواه؛ لقوله تعالى: ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾؛ لأن الإنذار: عن الوقوع في المخالفة؛ والبشارة: لمن امتثل وأطاع.
- ٦ - ومن فوائد الآيات: أن الكتب نازلة من عند الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ﴾.
- ٧ - ومنها: علو الله سبحانه وتعالى؛ لأنه إذا كانت الكتب نازلة من عنده لزم أن يكون هو عالياً؛ لأن النزول يكون من فوق إلى تحت.
- ٨ - ومنها: أن الواجب الرجوع إلى الكتب السماوية عند النزاع؛ لقوله تعالى: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ وإلا لضاعفت فائدة الكتب المُتَزَلَّة؛ ومن المعلوم أن الكتاب المنزل على محمد ﷺ مصدق لما بين يديه من الكتاب، ومهيمن عليه؛ فيجب الرجوع إليه وحده؛ لأن ما سبقه منسوخ به.
- ٩ - ومنها: رحمة الله - عزَّ وجلَّ - بالعباد، حيث لم يكلمهم إلى عقولهم؛ لأنهم لو وكلوا إلى عقولهم لفسدت السموات والأرض، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَتَّبَعَ الْخَلْقُ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١]؛ فكل إنسان يقول: العقل عندي؛ والصواب معي؛ ولكن

الله تعالى بعث النبيين، وأنزل معهم الكتاب ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه.

١٠ - ومنها: أن الناس لو رجعوا إلى الكتاب المنزل عليهم لحصل بينهم الاجتماع والاتلاف.
١١ - ومنها: أن الخلاف بين الناس كائن لا محالة؛ لقوله تعالى: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اختلفُوا فِيهِ﴾؛ ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿[هود: ١١٨، ١١٩]، وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَتُكْفَرُونَ﴾ [التغابن: ٢]؛ ولولا هذا ما قامت الدنيا؛ ولا الدين؛ ولا قام الجهاد؛ ولا قام الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر؛ ولم يمتحن الصادق من الكاذب.

١٢ - ومن فوائد الآية: أن أولئك الذين اختلفوا في الشرع كانوا قد أوتوا الكتاب؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا اختلف فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾. ويتفرع على هذه الفائدة: أن الحجة قد قامت عليهم؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾.

١٣ - ومن فوائد الآية: كمال التوبيخ واللوم على هؤلاء ما هو ظاهر؛ لأنه كان الواجب والأحرى بهؤلاء الذين أوتوه ألا يختلفوا فيه؛ بل يتفقوا عليه؛ لكنهم اختلفوا فيه مع تفضل الله عليهم بإيتائهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا اختلف فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ﴾.

١٤ - ومنها: بيان ضعف ما يروى عن الرسول ﷺ أنه قال: «اختلف أمتي رحمة»^(١)؛ فالاختلاف ليس برحمة؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ ﴿[هود: ١١٨، ١١٩]؛ نعم، دخول المختلفين تحت عفو الله رحمة إذا اجتهدوا، حيث إن الله - عز وجل - لم يعذب المخطئ؛ فالمختلفون تسعهم الرحمة إذا كانوا مجتهدين؛ لأن من اجتهد فأصاب فله أجران؛ ومن اجتهد فأخطأ فله أجر؛ أما أن نقول: «إنَّ الخِلافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ رَحْمَةٌ» فلا.

١٥ - ومنها: أن فعل الذين اختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات إنما كان ذلك بغياً منهم؛ لقوله تعالى: ﴿بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾؛ فالذين اختلفوا في محمد ﷺ من اليهود والنصارى إنما كان اختلافهم بغياً وعدواناً؛ لأنهم يعرفونه كما يعرفون أبناءهم؛ وكذلك الذين اختلفوا في محمد ﷺ من قريش كان كفرهم بغياً وعدواناً.

١٦ - ومنها: أن كل مخالف للحق بعد ما تبين له فهو باغ ضال - وإن قال: أنا لا أريد البغي، ولا أريد العدوان.

١٧ - ومنها: أنه متى تبين الحق وجب اتباعه - ولو كان قد قال بخلافه من قبل - فيدور مع الحق حيث دار.

١٨ - ومنها: رحمة الله - عز وجل - بالمؤمنين؛ لقوله تعالى: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾.

١٩ - ومنها: أن الإيمان سبب للهداية للحق.

٢٠ - ومنها: أنه كلما قوي إيمان العبد كان أقرب إلى إصابة الحق؛ لقوله تعالى: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا..﴾؛ لأن الله علق الهداية على وصف الإيمان؛ وما علق على وصف فإنه يقوى بقوته ويضعف بضعفه؛ ولهذا كان الصحابة أقرب إلى الحق ممن بعدهم ليس في التفسير فقط، ولا في أحكام أفعال المكلفين، ولا في العقائد؛ بل في كل أبواب الشريعة؛ لأن الهداية للحق علقت بالإيمان؛ ولا شك أن الصحابة أقوى الناس إيماناً؛ قال الرسول ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(١)، ولهذا ذهب الإمام أحمد رحمه الله إلى أن قول الصحابي حجة ما لم يخالف النص؛ فإن خالف نصاً فليس بحجة؛ أو يخالفه صحابي آخر؛ فإن خالفه صحابي آخر نظر في الترجيح أيها أقرب إلى الصواب.

٢١ - ومن فوائد الآيات: أنه يجب على المرء الذي هداه الله ألا يعجب بنفسه، وألا يظن أن ذلك من حوله وقوته؛ لقوله تعالى: ﴿فَهَدَى اللَّهُ﴾، ثم قال تعالى: ﴿بِإِذْنِهِ﴾ أي: أمره الكوني القدري؛ ولولا ذلك لكانوا مثل هؤلاء الذين ردوا الحق بغياً وعدواناً.

٢٢ - ومنها: الإيحاء إلى أنه ينبغي للإنسان أن يسأل الهداية من الله؛ لقوله تعالى: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾.

٢٣ - ومنها: إثبات الأفعال الاختيارية لله؛ لقوله تعالى: ﴿فَهَدَى اللَّهُ﴾، وكذلك لقوله تعالى: ﴿بِإِذْنِهِ﴾.

٢٤ - ومنها: أن أفعال العباد واقعة بإرادة الله وخلقه.

٢٥ - ومنها: أن إذن الله نوعان: كوني، وشرعي؛ وسبق بيانها في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ نَزَلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٧].

٢٦ - ومنها: إثبات مشيئة الله في أفعال العباد؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾.

٢٧ - ومنها: أن كل ما سوى الشرع فهو طريق معوج؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾.

٢٨ - ومنها: أن الشرع لا ضيق فيه، ولا اعوجاج، ولا تعب؛ لأنه صراط واسع ومستقيم.

٢٩ - ومنها: الإشارة إلى الطرق الثلاثة التي ذكرها الله تعالى في سورة الفاتحة؛ وهي: طريق

الذين أنعم الله عليهم، وطريق المغضوب عليهم؛ وطريق الضالين؛ الذين أنعم الله عليهم: هم الرسل وأتباعهم؛ والمغضوب عليهم: اليهود وأمثالهم؛ والضالون: النصارى وأمثالهم؛ وهذا بالنسبة

لنصارى قبل أن يُبعث الرسول ﷺ؛ أما لما بعث الرسول ﷺ وكذبوه صاروا من المغضوب عليهم كاليهود بالنسبة لدين المسيح؛ لأن اليهود كانوا مغضوبين عليهم، حيث جاءهم عيسى فكذبوه بعد أن علموا الحق؛ وبعد ما بعث عيسى واتبعه النصارى وطال الأمد ابتدعوا ما ابتدعوا من الدين، فضلوا؛ فصاروا ضالين؛ لكن لما بعث محمد ﷺ كذبوه، وأنكروه؛ فصاروا من المغضوب عليهم؛ لأنهم علموا الحق وخالفوه.



❖ قال الله تعالى:

﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ۚ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [البقرة: ٢١٤]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ ﴾؛ ﴿ أَمْ ﴾ من حروف العطف؛ وهي هنا متقطعة بمعنى «بل»؛ يقدر بعده همزة الاستفهام؛ أي: بل أحسبتم؛ فهي إذن للإضراب الانتقالي؛ وهو الانتقال من كلام إلى آخر؛ و﴿ حَسِبْتُمْ ﴾ بمعنى ظننتم؛ وعلى هذا فتنصب المفعولين؛ قال بعض النحويين: إن ﴿ أَنْ ﴾ وما دخلت عليه تسد مسد المفعول الأول؛ ويكون المفعول الثاني محذوفاً دَلَّ عليه السياق؛ فإذا قلنا بالأول فالأمر واضح لا يحتاج إلى تقدير شيء آخر؛ وإذا قلنا بالثاني يكون التقدير: أم حسبتكم دخولكم الجنة حاصلًا.. والخطاب في قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ ﴾ يعود على كل من يتوجه إليه الخطاب: إلى النبي ﷺ، وإلى الصحابة، وإلى من بعدهم.

قوله تعالى: ﴿ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾؛ «الجنة» في اللغة: البستان كثير الأشجار؛ وفي الشرع: هي الدار التي أعدها الله للمتقين والتي فيها ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر. قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ ﴾؛ ﴿ وَلَمَّا ﴾ حرف نفى، وجزم، وقلب؛ والفرق بينها وبين «لم»: أن «لما» للنفي مع توقع وقوع المنفي؛ و«لم» للنفي دون ترقب وقوعه؛ مثاله: إذا قلت: «لم يقم زيد» فقد نفيت قيامه من غير ترقب لوقوعه، ولو قلت: «لما يقيم زيد» فقد نفيت قيامه مع ترقب وقوعه؛ ومنه قوله تعالى: ﴿ بَلْ لَمَّا يَدْعُوا عَذَابٌ ﴾ [ص: ٨].

وقوله تعالى: ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ أي: صفة ما وقع لهم؛ و«المثل» يكون بمعنى الصفة، مثل قوله تعالى: ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ [الرعد: ٣٥] أي: صفتها كذا وكذا؛

ويكون بمعنى الشبه، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] أي: شبههم كشبه الذي استوفد ناراً؛ و﴿خَلَوْا﴾ بمعنى: مضوا.

فإن قيل: ما فائدة قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ إذا كانت ﴿خَلَوْا﴾ بمعنى مضوا؟ نقول: هذا من باب التوكيد؛ والتوكيد قد يأتي بالمعنى مع اختلاف اللفظ، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]؛ فإن الإفساد هو العتو؛ ومع ذلك جاء حالاً من الواو؛ فهو مؤكد لعامله.

ولما كانت ﴿مَثَلُ﴾ مبهمة بينها الله تعالى بقوله تعالى: ﴿مَسْتَهْمُ الْبِاسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَزُلُوءُ﴾؛ و«المس»: هو مباشرة الشيء؛ تقول: مسسته بيدي، ومس ثوبه الأرض؛ ف﴿مَسْتَهْمُ﴾ يعني: أصابته إصابة مباشرة؛ وهذه الجملة استثنائية لبيان المثل الذي ذكر في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾.

وقوله تعالى: ﴿مَسْتَهْمُ الْبِاسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَزُلُوءُ﴾ هذه ثلاثة أشياء؛ ﴿الْبِاسَاءُ﴾: قالوا: إنها شدة الفقر مأخوذة من البؤس؛ وهو الفقر الشديد؛ و﴿الضَّرَاءُ﴾: قالوا: إنها المرض، والمصائب البدنية؛ و﴿وَزُلُوءُ﴾: «الزلزلة» هنا ليست زلزلة الأرض؛ لكنها زلزلة القلوب بالمخاوف، والقلق، والفتن العظيمة، والشبهات، والشهوات؛ فتكون الإصابات هنا في ثلاثة مواضع: في المال؛ والبدن؛ والنفس.

قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾؛ في ﴿يقول﴾ قراءة ثان: النصب، والرفع؛ أما على قراءة الرفع فعلى إلغاء ﴿حَتَّى﴾؛ وأما على قراءة النصب فعلى إعمالها؛ وهي لا تعمل إلا في المستقبل؛ فإن قيل: ما وجه نصبها وهي حكاية عن شيء مضى؟ فالجواب: ما قاله العربون: أنه نصب على حكاية الحال؛ وإذا قدرنا حكاية الحال الماضية صار ﴿يَقُولُ﴾ مستقبلاً بالنسبة لقوله تعالى: ﴿مَسْتَهْمُ الْبِاسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَزُلُوءُ﴾؛ و﴿الرَّسُولُ﴾: المراد به الجنس - أي: حتى يقول الرسول من هؤلاء الذين زلزلوا، ومستهم البأساء والضراء - و﴿مَعَهُ﴾ المصاحبة هنا في القول والإيمان - أي يقولون معه وهم مؤمنون به - ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾: الجملة مقول القول؛ والاستفهام فيها للاستعجال - أي استعجال النصر - وليس للشك فيه.

قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾: يحتمل أن يكون هذا جواباً لقول الرسول ﷺ والذين آمنوا معه: متى نصر الله؟ ويحتمل أن يكون جملة استثنائية يخبر الله بها خبراً مؤكداً بمؤكدتين: ﴿أَلَا﴾؛ و﴿إِنَّ﴾؛ وكلاهما صحيح.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: عناية الله عز وجل بهذه الأمة، حيث يسليها بما وقع غيرها؛ لقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ الخ؟! وهكذا كما

جاء في القرآن جاء في السنة؛ فالرسول ﷺ لما جاءه أصحابه يسكنون إليه بمكة فأخبرهم: «قَدْ كَانَ مِنْ قَبْلِكُمْ يُؤْخَذُ الرَّجُلُ، فَيُخْفَرُ لَهُ فِي الْأَرْضِ، فَيُجْعَلُ فِيهَا، ثُمَّ يُؤْتَى بِالْمِنْشَارِ فَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ، فَيُجْعَلُ نِصْفَيْنِ، وَيُمَشَّطُ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مَا دُونَ لَحْمِهِ وَعَظْمِهِ؛ مَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ»^(١) تبييناً للمؤمنين.

٢ - ومن فوائد الآية: إثبات الجنة.

٣ - ومنها: أن الإيمان ليس بالتمني، ولا بالتحلي؛ بل لابد من نية صالحة، وصبر على ما يناله المؤمن من أذى في الله عز وجل.

٤ - ومنها: حكمة الله - عز وجل - حيث يبتلي المؤمنين بمثل هذه المصائب العظيمة امتحاناً حتى يتبين الصادق من غيره، كما قال تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجْتَهِدِينَ مِنَ الْكَاسِبِينَ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوًا أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: ٣١]؛ فلا يُعرف زيف الذهب إلا إذا أذناه بالنار؛ ولا يُعرف طيب العود إلا إذا أحرقناه بالنار؛ أيضاً لا يُعرف المؤمن إلا بالابتلاء والامتحان؛ فعليك يا أخي بالصبر؛ قد تُؤذى في دينك؛ وقد يُستهزأ بك؛ وربما تلاحظ؛ وربما تراقب؛ ولكن اصبر، واصدق، وانظر إلى ما حصل من أولي العزم من الرسل؛ فالرسول ﷺ كان ساجداً لله في آمن بقعة على الأرض - وهو المسجد الحرام - فيأتي طغاة البشر بفرث الناقة، ودمها، وسلاها، ويضعونها عليه وهو ساجد؛ هذا أمر عظيم لا يصبر عليه إلا أولو العزم من الرسل؛ ويبقى ساجداً حتى تأتي ابنته فاطمة وهي جويرية - أي صغيرة - تزيله عن ظهره فيبقى القوم يضحكون، ويقهقهون^(٢)؛ فاصبر، واحتسب؛ واعلم أنه مهما كان الأمر من الإيذاء فإن غاية ذلك الموت؛ وإذا مت على الصبر لله - عز وجل - انتقلت من دار إلى خير منها.

٥ - ومن فوائد الآية: أنه ينبغي للإنسان ألا يسأل النصر إلا من القادر عليه وهو الله - عز وجل - لقوله تعالى: ﴿مَنْ نَصَرُ اللَّهُ﴾.

٦ - ومنها: أن المؤمنين بالرسول منهاجهم منهاج الرسل يقولون ما قالوا؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصَرُ اللَّهُ﴾؛ يتفقون على هذه الكلمة استعجالاً للنصر.

٧ - ومنها: تمام قدرة الله - عز وجل - لقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾.

٨ - ومنها: حكمة الله، حيث يمنع النصر لفترة معينة من الزمن - مع أنه قريب.

٩ - ومنها: أن الصبر على البلاء في ذات الله عز وجل من أسباب دخول الجنة؛ لأن معنى الآية: اصبروا حتى تدخلوا الجنة.

١٠ - ومنها: تبشير المؤمنين بالنصر ليقوموا على الاستمرار في الجهاد ترقباً للنصر المبشرين به.

(١) رواه البخاري (٣٤١٦)، وأبو داود (٢٦٤٩)، وأحمد في «مستدركه» (٢١٠٩٥).

(٢) انظر «صحيح البخاري» (٢٣٧)، ومسلم (١٧٩٤).

١١ - ومنها: الإشارة إلى ما جاء في الحديث الصحيح: «حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمُكَارِهِ»^(١)؛ لأن هذه مكاره؛ ولكنها هي الطريق إلى الجنة.

١٢ - ومنها: أنه لا وصول إلى الكمال إلا بعد تجمع كأس الصبر؛ لقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ...﴾ الخ؟!



❖ قال الله تعالى:

﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِللَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٥]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ أي: الصحابة ^{رضي الله عنهم}؛ والخطاب للنبي ﷺ.

قوله تعالى: ﴿مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾؛ ﴿مَا﴾ اسم استفهام مبتدأ؛ و﴿ذَا﴾ اسم موصول خبره؛ وجملة: ﴿يُنْفِقُونَ﴾ صلة الموصول؛ والعائد محذوف؛ والتقدير: ماذا ينفقونه؛ وهذا إذا لم تُلغِ ﴿ذَا﴾؛ فإذا ألغيت صار الإعراب كالتالي: ﴿مَاذَا﴾ اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم لقوله تعالى: ﴿يُنْفِقُونَ﴾؛ و﴿يُنْفِقُونَ﴾ فعل مضارع؛ والفاعل الواو؛ والمفعول ما سبق؛ والمعنى لا يختلف على الإعرابين؛ والسؤال هنا عن المنفق؛ لا على المنفق عليه؛ أي: يسألونك ماذا ينفقون من أموالهم جنسًا، وقدرًا، وكيفًا.

قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّذِينَ﴾؛ ﴿مَا﴾ شرطية؛ فعل الشرط: ﴿أَنْفَقْتُ﴾؛ وجوابه: ﴿فَلِلَّذِينَ﴾؛ قد يبدو للإنسان في أول وهلة أن الله إنما أجابهم عن محل الإنفاق - لا عن ﴿مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ - لكن من تأمل الآية تبين له أن الله أجابهم عما ينفقون؛ وعما ينفقون فيه؛ لقوله تعالى: ﴿مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ﴾؛ ففي هذا بيان ما ينفقون؛ وفي قوله تعالى: ﴿فَلِلَّذِينَ...﴾ بيان ما ينفقون فيه.

وقوله تعالى: ﴿فَلِلَّذِينَ﴾ أي: الأب والأم - وإن علوا -؛ ﴿وَالْأَقْرَبِينَ﴾ جمع أقرب؛ وهو من كان أدنى من غيره إلى المنفق؛ فأخ وابن أخ؛ فالأقرب الأخ؛ وعم وابن عم؛ فالأقرب العم؛ وابن أخ وعم؛ فالأقرب ابن الأخ؛ ولهذا اتفق أهل العلم على أنه إذا اجتمع عم وابن أخ في مسألة

فرضية فيقدم ابن الأخ؛ لقول النبي ﷺ: «فَمَا بَقِيَ فَلأَوَّلَى رَجُلٌ ذَكَرُ»^(١)؛ والقراءة لهم حق؛ لأنهم من الأرحام؛ لكن الأقرب أولى من الأبعد؛ ويدخل في «وَالْأَقْرَبِينَ» الأولاد من بنين وبنات - وإن نزلوا -.

قوله تعالى: «وَالْيَتَامَى» جمع يتيم؛ وهو مشتق من اليتيم والانفراد؛ والمراد به: من مات أبوه ولم يبلغ؛ وإنما أوصى الله به في كثير من الآيات جبراً لما حصل له من الانكسار بموت الوالد مع صغره؛ فهذا إذا بلغ استقل بنفسه، فلم يكن يتيمًا.

قوله تعالى: «وَالْمَسْكِينِ» جمع مسكين؛ وهو المعدم الذي ليس عنده مال؛ سُمِّيَ كذلك؛ لأن الفقر قد أسكنه وأذله؛ والمسكين هنا يدخل فيه الفقير؛ لأنه إذا ذكر المسكين وحده دخل فيه الفقير؛ وإذا ذكر الفقير وحده دخل فيه المسكين؛ وإذا اجتمعا صار الفقير أشد حاجة من المسكين؛ فيفترقان؛ وتجد في القرآن أن الفقير يأتي وحده، والمسكين يأتي وحده؛ والفقير والمسكين يجتمعان؛ ففي قوله تعالى: «لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ» [الحشر: ٨] يشمل المساكين؛ وفي قوله تعالى: «إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» [النور: ٣٢] يشمل المساكين؛ وفي قوله تعالى: «فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ» [المائدة: ٨٩] يدخل فيه الفقير؛ وكذلك هنا؛ وفي قوله تعالى: «إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ» [التوبة: ٦٠] ذكر الصنفين جميعًا.

قوله تعالى: «وَأَيْنَ السَّبِيلِ» هو المسافر الذي انقطع به السفر؛ والسبيل هو الطريق؛ وسمي ابنًا للسبيل؛ لأنه ملازم له - أي: للسبيل - وكل ما لازم شيئاً فهو ابن له، كما يقال: «ابن الماء» لطير الماء؛ لأنه ملازم له؛ وإنما ذكر الله ابن السبيل؛ لأنه غريب في مكانه: قد يحتاج ولا يعلم عن حاجته.

قوله تعالى: «وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ» هذه الجملة شاملة لكل خير: هم سألوا ماذا ينفقون من أجل الخير؛ فعمم الله؛ والجملة شرطية: فعل الشرط فيها: «تَفْعَلُوا»؛ وجوابه جملة: «فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ»؛ والغرض منها بيان إحاطة الله علماً بكل ما يفعلونه من خير، فيجازيهم عليه.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: حرص الصحابة رضي الله عنهم على السؤال عن العلم؛ وقد وقع سؤالهم لرسول الله ﷺ في القرآن أكثر من اثنتي عشرة مرة.

٢ - ومنها: أن من حسن الإجابة أن يزيد المستول على ما يقتضيه السؤال إذا دعت الحاجة إليه؛ فإنهم سألوا عما ينفقون، وكان الجواب عما ينفقون، وفيما ينفقون ونظير ذلك أن النبي ﷺ سئل عن الوضوء بقاء البحر فقال: «هُوَ الطَّهُّورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَبِيتُهُ»^(٢).

(١) رواه البخاري (٦٣٥٦)، ومسلم (١٦١٥).

(٢) صحيح: رواه الترمذي (٦٩)، والنسائي (٥٩)، وأبو داود (٦٩)، وابن ماجه (٣٨٦).

٣ - ومنها؛ فضل الإنفاق على الوالدين والأقربين؛ وأنه مُقدَّم على الفقراء والمساكين؛ لأن الله بدأ بهم؛ ولا يبدأ إلا بالأهم فالأهم.

٤ - ومنها؛ أن لليتامى حقاً في الإنفاق - ولو كانوا أغنياء - لأنه خصهم بالذكر، ثم ذكر بعدهم المساكين؛ فإن كانوا يتامى ومساكين اجتمع فيهم استحقاقان: اليتيم والمسكنة؛ وإذا كانوا أقارب ويتامى ومساكين اجتمع فيهم ثلاثة استحقاقات؛ وإذا كانوا مع ذلك أبناء سبيل اجتمع فيهم أربعة استحقاقات.

٥ - ومنها؛ عموم علم الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾.

٦ - ومنها؛ أن كل فعل خير سواء كان إنفاقاً مالياً، أو عملاً بدنياً، أو تعليم علم، أو جهاداً في سبيل الله، أو غير ذلك فإن الله سبحانه وتعالى يعلمه، وسيجازي عليه؛ لأن ﴿مَنْ خَيْرٌ﴾ نكرة في سياق الشرط؛ فتكون للعموم.

٧ - ومنها؛ أنه ينبغي للإنسان ألا يحقر من المعروف شيئاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ﴾؛ ويقول النبي ﷺ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ»^(١).

مسألة: هل يُعطى ابن السبيل إذا سأل، أو يعطى وإن لم يسأل؟
هذا على وجه:

١ - أن تعلم أنه لا يحتاج، كما لو كان غنياً تعرف أنه غني، ومر بالبلد عابراً؛ فهذا لا حاجة إلى أن تعطيه؛ حتى لو أعطيته لرأى في ذلك نقيصة له.

٢ - أن يغلب على ظنك أنه محتاج؛ ولكنه متعفف يستحي أن يسأل؛ فالأولى إعطاؤه - وإن لم يسأل - بل قد يجب.

٣ - أن تشك في أمره هل يحتاج أم لا؛ فاعرض عليه الإيتاء؛ ثم اعمل بما يقتضيه الحال.



❁ قال الله تعالى:

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ أي: فُرِضَ؛ فـ «الكتب» هنا بمعنى الفرض، كما في

قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣].

وقوله تعالى: ﴿الْقِتَالُ﴾ أي: قتال أعداء الله الكفار؛ و﴿الْقِتَالُ﴾ مصدر قاتل.

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ كُزَّةٌ لَكُمْ﴾؛ ﴿كُزَّةٌ﴾ مصدر بمعنى اسم المفعول؛ يعني: وهو مكروه لكم، والمصدر بمعنى اسم المفعول يأتي كثيراً، مثل: ﴿وَأَنْ كُنَّ أَزْوَاجًا﴾ [الطلاق: ٦] يعني: محمول؛ وقول الرسول ﷺ: ﴿مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ﴾، أي: مردود.

وجملة: ﴿وَهُوَ كُزَّةٌ لَكُمْ﴾ في محل نصب على الحال؛ والضمير ﴿هُوَ﴾ يعود على القتال؛ وليس يعود على الكتابة؛ فإن المسلمين لا يكرهون ما فرضه الله عليهم؛ وإنما يكرهون القتال بمقتضى الطبيعة البشرية؛ وفرق بين أن يقال: إننا نكره ما فرض الله من القتال؛ وبين أن يقال: إننا نكره القتال؛ فكرهية القتال أمر طبيعي؛ فإن الإنسان يكره أن يقاتل أحداً من الناس فيقتله؛ فصبح مقتولاً؛ لكن إذا كان هذا القتال مفروضاً علينا صار محبوباً إلينا من وجه، ومكروهاً لنا من وجه آخر؛ فباعتبار أن الله فرضه علينا يكون محبوباً إلينا؛ ولهذا كان الصحابة ~~حشوه~~ يأتون إلى الرسول ﷺ يصرون أن يقاتلوا؛ وباعتبار أن النفس تنفر منه يكون مكروهاً إلينا.

قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾؛ ﴿وَعَسَى﴾ تأتي لأربعة معانٍ: للرجاء؛ والإشفاق؛ والتوقع؛ والتعليل؛ والظاهر أنها هنا للتوقع، أو للترجية - لا الترجي - فإن الله - عز وجل - لا يترجى؛ كل شيء عنده هين؛ لكن الترجية بمعنى: أنه يريد من المخاطب أن يرجو هذا؛ أي: افعلوا ما أمركم به عسى أن يكون خيراً؛ وهذا الذي ذكره الله هنا واقع حتى في الأمور غير التعبدية، أحياناً يفعل الإنسان شيئاً من الأمور العادية، ويقول: ليتني لم أفعل، أو ليت هذا لم يحصل؛ فإذا العاقبة تكون حميدة؛ فحينئذ يكون كره شيئاً وهو خير له؛ القتال كره لنا ولكن عاقبته خير؛ لأن المقاتل في سبيل الله حاله كما قال - عز وجل - أمراً نبيه أن يقول: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُوتُ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢] - يعني: لا بد من إحدى حسنين - وهما: إما النصر والظفر؛ وإما الشهادة.

قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾؛ وذلك أيضاً كثيراً ما يقع: يحب الإنسان شيئاً، ويلح فيه، ثم تكون العاقبة سيئة؛ والإنسان بمثل هذه الآية الكريمة يسلي نفسه في كل ما يفوته مما يحبه، ويصبر نفسه في كل ما يناله مما يكرهه.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾؛ هذه الجملة كالتعليل لقوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾؛ كأنه قال: إنكم لا تعلمون الخير والشر فيما قدر لكم؛ ولكن الله يعلم ذلك.

الفوائد؛

١ - من فوائد الآية: فرضية الجهاد؛ لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾؛ لكن لا بد من

شروط؛ منها: القدرة على قتال العدو بحيث يكون لدى المجاهدين قدرة بشرية، ومالية، وعتادية؛ ومنها: أن يكونوا تحت راية إمام يجاهدون بأمره.

٢ - ومنها: أنه لا حرج على الإنسان إذا كره ما كتب عليه؛ لا كراهته من حيث أمر الشارع به؛ ولكن كراهته من حيث الطبيعة؛ أما من حيث أمر الشارع به فالواجب الرضا، وانسراح الصدر به.

٣ - ومنها: أن البشر لا يعلمون الغيب؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾.

٤ - ومنها: أن الله قد يحكم حكماً شرعياً، أو كونياً على العبد بما يكره وهو خير له.

٥ - ومنها: عموم علم الله عز وجل؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ﴾؛ فحذف المفعول يفيد العموم، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ۖ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ۖ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ [الضحى: ٦ - ٨]: كلها محذوفة المفاعيل: آواك، وآوى بك أيضاً؛ وأغناك، وأغنى بك؛ وهذاك، وهدى بك، كما قال النبي ﷺ للأَنْصَار: «أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضَالًّا فَهَدَاكُمْ اللَّهُ بِِي؟! وَعَالَةً فَأَغْنَاكُمْ اللَّهُ بِِي»^(١).

٦ - ومنها: ضعف الإنسان، وأن الأصل فيه عدم العلم؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨]، وقال ممثلاً على رسوله ﷺ: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾ [النساء: ١١٣].



❖ قال الله تعالى:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَرَالُونَ يُقْتَلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ أي: يسألك الناس عن الشهر الحرام؛

(١) رواه البخاري (٤٠٧٥)، ومسلم (١٠٦١).

والمراد به الجنس؛ فيشمل كل الأشهر الحرم، وهي أربعة: ذو القعدة وذو الحجة ومحرم ورجب و﴿قَاتِلْ فِيهِ﴾ بدل اشتغال؛ فيكون السؤال عن القتال فيه.

قوله تعالى: ﴿قُلْ﴾ يعني في جوابهم ﴿قَاتِلْ فِيهِ كَيْفٌ﴾ أي: في الشهر الحرام.

قوله تعالى: ﴿وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾: جملة استثنائية لبيان أن ما فعله هؤلاء الكفار من الصد عن سبيل الله، والكفر به، والمسجد الحرام، وإخراج أهله منه أكبر عند الله؛ فهذه أربعة أشياء يفعلها المشركون الذين اعترضوا على القتال في الشهر الحرام أعظم عند الله من القتال في الشهر الحرام؛ و﴿وَصَدَّ﴾ يجوز أن تكون من الفعل اللازم - أي: صدهم أنفسهم عن سبيل الله - ويجوز أن تكون من المتعدي - أي: صدهم غيرهم عن سبيل الله - وكلا الأمرين حاصل من هؤلاء المشركين؛ والمراد بـ ﴿سَبِيلِ اللَّهِ﴾ طريقه الموصل إليه - أي: شريعته.

قوله تعالى: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ﴾ أي: بالله - عز وجل - ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ بالجر: يحتمل أن تكون معطوفة على الضمير في قوله تعالى: ﴿بِهِ﴾؛ ويحتمل أن تكون معطوفة على قوله تعالى: ﴿عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ فعلى الاحتمال الأول يكون المراد بالكفر بالمسجد الحرام: عدم احترامه، والقيام بتعظيمه؛ وعلى الاحتمال الثاني يكون المراد: صد عن المسجد الحرام، كما قال تعالى: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدَى مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُمْ﴾ [الفتح: ٢٥].

وقوله تعالى: ﴿وَإِخْرَاجِ أَهْلِهِ مِنْهُ﴾ يعني: بـ ﴿أَهْلِيهِ﴾ النبي ﷺ وأصحابه الذين هاجروا من مكة إلى المدينة بسبب إيذاء المشركين لهم، وتضييقهم عليهم حتى خرجوا بإذن الله - عز وجل - من مكة إلى المدينة.

قوله تعالى: ﴿أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ أي أعظم إثمًا وجرمًا من القتال في الشهر الحرام.

قوله تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ يعني بـ ﴿وَالْفِتْنَةُ﴾ الصد عن سبيل الله، ومنع المؤمنين وإيذاؤهم؛ و«الفتنة» بمعنى: «إيذاء المؤمنين» قد جاءت في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَنَوْا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَا يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمُ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾ [البروج: ١٠].

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ إلخ؟! أي: لا يزال هؤلاء الكفار يقاتلونكم وقوله: ﴿حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ﴾ أي: يرجعوكم عنه إلى الكفر ﴿إِنْ أَسْتَطَعُوا﴾ يعني: ولن يستطيعوا ذلك؛ ومثل هذه الجملة الشرطية تأتي لبيان العجز عن الشيء، كقوله تعالى: ﴿يَنْعَشَرُ الْإِنْسُ وَالْإِنْسُ إِنْ أَسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا﴾ [الرحمن: ٣٣]؛ ومن العلوم أنهم لن يستطيعوا أن ينفذوا من أقطار السموات والأرض.

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ أي: من يرجع عن دين الإسلام إلى الكفر ﴿فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ أي: يموت على الكفر؛ فالجملة في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ كَافِرٌ﴾ في موضع نصب على الحال من فاعل ﴿يَمُتْ﴾.

قوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ﴾ أعاد اسم الإشارة بصيغة الجمع على اسم موصول صالح للمفرد والجمع؛ لأن اسم الموصول العام يجوز عود الضمير، والإشارة إليه على وجه الأفراد باعتبار لفظه؛ وعلى وجه الجمع باعتبار معناه.

قوله تعالى: ﴿حِطَّتْ﴾ أي: اضمحلت ﴿أَعْمَلُهُمْ﴾ أي: ما قدموه من عمل صالح في الدنيا والآخرة؛ فلا يستفيدون بأعمالهم شيئاً في الدنيا من قبول الحق والانسراح به؛ ولا في الآخرة؛ لأن أعمالهم ضاعت عليهم بكفرهم.

قوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ أي: أهلها الملازمون لها؛ ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾: كالتأكيد لقوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾.

الفوائد:

١ - من هوائد الآيات: أن الرسول ﷺ هو مرجع الصحابة في العلم؛ لقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾.

٢ - ومنها: اهتمام الصحابة ~~بما يقع~~ بهم يقع منهم من المخالفة؛ وأنهم يندمون، ويسألون عن حالهم في هذه المخالفة؛ لقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾.

٣ - ومنها: أن الرسول ﷺ لا يعلم كل الأحكام؛ بل لا يعلم إلا ما علمه الله - عز وجل - إياه؛ ولهذا أجاب الله عن هذا السؤال: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ...﴾.

وينبغي على هذه المسألة: هل للرسول ﷺ أن يجتهد، أو لا؟

والصواب: أن له أن يجتهد؛ ثم إذا اجتهد فأقره الله صار اجتهاده بمنزلة الوحي.

٤ - ومنها: أن القتال في الشهر الحرام من كبائر الذنوب؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾؛ وهل هذا الحكم منسوخ، أو باقٍ؟ للعلماء في ذلك قولان؛ فذهب أكثر أهل العلم إلى أن الحكم منسوخ؛ وأن القتال في الأشهر الحرم كان محرماً، ثم نسخ القول الثاني: أن الحكم باقٍ، وأن القتال في الأشهر الحرم حرام؛ دليل من قال: «إنه منسوخ» قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ جَاهَدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣]، وأن الرسول ﷺ قاتل ثقيفاً في شهر ذي القعدة، وهو شهر حرام. وأن غزوة تبوك كانت في رجب، وهو شهر حرام، والذي يظهر لي: أن القتال في الأشهر الحرم باقٍ على تحريمه؛ ويحجب عن أدلة القائلين بالنسخ بأن الآيات العامة كغيرها من النصوص العامة التي تخصص فهي مخصصة بقوله تعالى: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾؛ وأما قتال الرسول ﷺ أجيب عنه بأنه ليس قتال ابتداء؛ وإنما هو قتال مدافعة؛ وقاتل المدافعة لا بأس به حتى في الأشهر الحرم؛ إذا قاتلونا فقاتلهم؛ فثقیف كانوا تجمعوا لرسول الله ﷺ فخرج إليهم الرسول ﷺ ليغزوهم؛ وكذلك الروم في غزوة تبوك تجمعوا له فخرج إليهم ليدافعهم؛ فالصواب في هذه المسألة أن الحكم باقٍ، وأنه لا يجوز

ابتداء الكفار بالقتال في الأشهر الحرم؛ لكن إن اعتدوا علينا نقاتلهم حتى في الشهر الحرام.

٥ - ومنها، أن الأشهر قسمان: أشهر حرم؛ وأشهر غير حرم.

ويتفرع على هذه الفائدة: أن الله يختص من خلقه ما شاء؛ فهناك أماكن حرام، وأماكن غير حرام؛ وأزمنة حرام، وأزمنة غير حرام؛ وهناك رسل، وهناك مرسل إليهم؛ وهناك صديقون، وهناك من دونهم؛ والله - عز وجل - كما يفاضل بين البشر يفاضل بين الأزمنة والأمكنة.

٦ - ومن فوائد الآية: أن الذنوب تنقسم إلى قسمين: صغائر، وكبائر؛ وكل منهما درجات؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «أَلَا أُبَيِّنُ لَكُمْ بِكَبِيرِ الْكَبَائِرِ»^(١)؛ وحُدِّدَ الكبائر اختلف فيه أقوال الناس؛ فمنهم من قال: إن الكبائر معدودة؛ وذهب يتبع كل نص قال فيه الرسول ﷺ: هذا من الكبائر؛ وعَدَّها سرِّداً؛ ومنهم من قال: إن الكبائر محدودة؛ يعني أن لها حداً - أي ضابطاً يجمعها - ليست معينة: هذه، وهذه، وهذه؛ ثم اختلفوا في الضابط، فقال بعضهم: كل ذنب لُعن فاعله فهو كبيرة؛ وقال بعضهم: كل ذنب فيه حدٌّ في الدنيا فهو كبيرة؛ وقال بعضهم: كل ذنب فيه وعيد في الآخرة فهو كبيرة؛ لكن شيخ الإسلام رحمه الله قال في بعض كلام له: إن الكبيرة كل ما رتب عليه عقوبة خاصة سواء كانت لعنة؛ أو غضباً؛ أو حدًّا في الدنيا؛ أو نفي إيمان؛ أو تبرؤاً منه؛ أو غير ذلك؛ فالذنب إذا قيل: لا تفعل كذا؛ أو حرم عليك كذا؛ أو ما أشبه ذلك بدون أن يجعل عقوبة خاصة بهذا الذنب فهو صغيرة؛ أما إذا رتب عليه عقوبة - أي عقوبة كانت - فإنه يكون من الكبائر - فالغش مثلاً كبيرة؛ لأنه رتب عليه عقوبة خاصة - وهي البراءة منه، كما قال النبي ﷺ: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»^(٢)؛ وكون الإنسان لا يجب لأخيه ما يجب لنفسه كبيرة؛ لأنه رتب عليه عقوبة خاصة؛ وهي قوله ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»^(٣)؛ وكون الإنسان لا يكرم جاره كبيرة؛ لقوله ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ»^(٤)؛ وعدوانه على جاره أكبر؛ ولهذا قال الرسول ﷺ: «وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ»، قالوا: ومن يا رسول الله؟ قال: «الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ»^(٥)؛ وهذا الضابط أقرب الضوابط في تعريف «الكبيرة»؛ ولكن مع هذا لا نقول: إن هذه الكبائر سواء؛ بل من الكبائر ما يقرب أن يكون من الصغائر على حسب ما رُتِبَ عليه من العقوبة؛ فقطاع الطريق - مثلاً - أعظم جرماً من اللصوص.

(١) رواه البخاري (٢٥١١)، ومسلم (٨٧).

(٢) رواه مسلم (١٠٢)، والترمذي (١٣١٥)، وأبو داود (٣٤٥٢).

(٣) رواه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥).

(٤) رواه البخاري (٥٦٧٣)، ومسلم (٤٨).

(٥) رواه البخاري (٥٦٧٠)، ومسلم (٤٦).

٧ - ومن فوائد الآية: أن الصد عن سبيل الله أعظم من القتال في الأشهر الحرم؛ لقوله تعالى: ﴿وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَإِخْرَاجَ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾؛ ويحتمل أن مجموع هذه الأفعال الأربعة أكبر عند الله من القتال؛ لا أن كل واحد منها أكبر عند الله.

٨ - ومنها: أن أعظم الذنوب أن يصد الإنسان عن الحق؛ فكل من صدَّ عن الخير فهو صاد عن سبيل الله؛ ولكن هذا الصد يختلف باختلاف ما صد عنه؛ من صد عن الإيمان فهو أعظم شيء - مثل مشركي قريش - ومن صد عن شيء أقل - كمن صد عن تطوع مثلاً - فإنه أخف؛ ولكن لا شك أن هذا جرم؛ فالنهي عن المعروف من صفات المنافقين.

٩ - ومنها: عظم الصد عن المسجد الحرام؛ ولذلك صورَّ متعددة؛ فقد يكون بمنع الناس من الحج؛ ولكن لو قال ولي الأمر: أنا لا أمنعهم؛ ولكنني أنظمهم؛ لأن الناس يقتل بعضهم بعضاً لو اجتمعوا جميعاً؛ فهل نقول: إن هذا من باب السياسة الجائزة، كمنع الرسول ﷺ من لا يصلح للجهاد من الجهاد^(١)؟ أو نقول: إن في هذا نظراً؟ هذه المسألة تحتاج إلى نظر بعيد؛ وهل مراعاة المصالح بالنسبة للعموم تقضي على مراعاة المصالح بالنسبة للخصوص؛ أو لا؟.

وقد يكون الصد بإلهائهم وإشغالهم عن فعل العبادات؛ وقد يكون بتحقيق العبادات في أنفسهم؛ وقد يكون بإلقاء الشبهات في قلوب الناس حتى يشكوا في دينهم ويدعوه.

١٠ - ومن فوائد الآية: تقديم ما يفيد العلية؛ لقوله تعالى: ﴿عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾؛ المستول عنه القتال في الشهر الحرام؛ لكنه قدم الشهر الحرام؛ لأنه العلة في تحريم القتال، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَتَلُونَا عَنْ الْمَجِيزِ قُلٌّ هُوَ أَذَى فَأَعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَجِيزِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؛ فقدم العلة على الحكم لتتفر النفوس من الفعل قبل الحكم به؛ فيقع الحكم وقد تهيأت النفوس للاستعداد له وقبوله.

١١ - ومن فوائد الآية: تفاوت الذنوب؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾؛ ويتفاوت الذنوب يتفاوت الإيمان؛ لأنه كلما كان الذنب أعظم كان نقص الإيمان به أكبر، كما قال النبي ﷺ: «لَا يَزِي الرِّأْيِي حِينَ يَزِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ»^(٢)؛ فيكون في ذلك ردُّ على من أنكروا زيادة الإيمان ونقصانه؛ وللناس في ذلك ثلاثة أقوال؛ منهم من قال: إن الإيمان يزيد وينقص؛ ومنهم من قال: إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ ومنهم من قال: إن الإيمان يزيد ولا ينقص؛ وبحث ذلك على وجه التفصيل والترجيح في كتب العقائد؛ والراجح أن الإيمان يزيد وينقص.

١٢ - ومن فوائد الآية: تسلية الله - عزَّ وجلَّ - للمؤمنين بما جرى من الكافرين مقابل فعل

(١) انظر «صحيح البخاري» (٢٥٢١)، ومسلم (١٨٦٨).

(٢) رواه البخاري (٢٣٤٣)، ومسلم (٥٧).

المؤمنين، حيث قاتلوا في الشهر الحرام.

١٣ - ومنها: أن من كان أقوم بطاعة الله فهو أحق الناس بالمسجد الحرام؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَ أَهْلَهُ مِنْهُ﴾؛ فمع أن المشركين ساكنون في مكة؛ لكنهم ليسوا أهله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَ ۚ إِنَّ أَوْلِيَاءَهُ إِلَّا الْمُتَنَفُونَ﴾ [الأنفال: ٣٤].

١٤ - ومنها: التحذير من الفتنة؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾.

١٥ - ومنها: أن الفتنة - وهي صد الناس عن دينهم - أكبر من قتلهم؛ لأن غاية ما في قتلهم أن تفوتهم الحياة الدنيا؛ أما صدهم عن الإيمان لو صدوا عنه لفاتتهم الدنيا والآخرة؛ وكثير من الناس يأتون إلى مواضع الفتن وهم يرون أنهم لن يفتنوا؛ ولكن لا يزال بهم الأمر حتى يقعوا في فتنة؛ ولهذا قال النبي ﷺ في الدجال: «مَنْ سَمِعَ بِالْدَّجَالِ فَلْيَنَاقِ عَنْهُ فَإِنَّ الرَّجُلَ يَأْتِيهِ وَهُوَ يَحْسَبُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ فَلَا يَزَالُ بِهِ لَمَامَةٌ مِنَ الشَّيْءِ حَتَّى يَتَّبِعَهُ»^(١). المهم: أن الإنسان لا يعرض نفسه للفتن؛ فكم من إنسان وقع في مواقع الفتن وهو يرى نفسه أنه سيتخلص، ثم لا يتخلص.

١٦ - ومن فوائد الآيات: حرص المشركين على ارتداد المؤمنين بكل وسيلة ولو أدى ذلك إلى القتال؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا﴾؛ ولهذا كان الغزو الفكري والغزو الأخلاقي أعظم من الغزو السلاحي؛ لأن هذا يدخل على الأمة من حيث لا تشعر؛ وأما ذاك فصدام مسلح ينفر الناس منه بالطبيعة؛ فلا يمكنون أحداً أن يقاتلهم؛ أما هذا فسلح فتاك يفتك بالأمة من حيث لا تشعر؛ فانظر كيف أفسد الغزو الفكري والخلقي على الأمة الإسلامية أمور دينها ودنياها؛ ومن تأمل التاريخ تبين له حقيقة الحال.

١٧ - ومن فوائد الآيات: تئيس الكافرين أن يردوا المؤمنين كلهم عن الدين؛ لقوله تعالى: ﴿إِنِ اسْتَطَعُوا﴾؛ ولكن لن يستطيعوا حتى يأتي أمر الله، ويكون في آخر الزمان، فتهب ريح تقبض نفس كل مؤمن حتى لا يبقى إلا شرار الخلق.

١٨ - ومنها: الحذر من الكافرين؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ﴾، وكلمة: ﴿وَلَا يَزَالُونَ﴾ تفيد الاستمرار، وأنه ليس في وقت دون وقت، وأن محاولتهم ارتداد المسلمين عن دينهم مستمرة.

١٩ - ومنها: أن الردة مبطله للأعمال إذا مات عليها؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ۖ فِمَتَّ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾.

٢٠ - ومنها: أن من ارتد عن دينه ثم عاد إليه لم يبطل عمله السابق؛ لقوله تعالى: ﴿فِمَتَّ وَهُوَ كَافِرٌ﴾.

٢١ - ومنها، أن المرتد خلد في النار؛ لقوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

٢٢ - ومنها، أن المرتد لا يعامل في الدنيا بأحكام المؤمنين؛ لقوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾، فلا يُغَسَّل ولا يُكْفَن ولا يُصَلَّى عليه ولا يُدْفَن مع المسلمين ولا يرث، وأما أن يورث فقد اختار شيخ الإسلام أنه يرثه أقاربه المسلمون؛ ولكن الصحيح أنه لا توارث لعموم قوله ﷺ في حديث أسامة: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»^(١).



❁ قال الله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٨]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾؛ «الإيمان» في اللغة: التصديق؛ قال تعالى عن إخوة يوسف قائلين لأبيهم: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]؛ وأما في الشرع: فهو التصديق المستلزم للقبول والإذعان.

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾ معطوفة على ما سبق من باب عطف الصفات، كقوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى (١) الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى (٢) وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى (٣) وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى (٤)﴾ [الأعلى: ١ - ٤]؛ فهذه المعطوفات من باب عطف الصفات؛ لأن الموصوف بها واحد؛ و«الهجر» في اللغة: الترك؛ ومنه: «هجرت فلاناً» إذا لم تكلمه؛ وفي الشرع له معنيان: عام، وخاص؛ فأما العام: فهو هجر ما حرم الله عز وجل، كما قال النبي ﷺ: «الْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ»^(٢). وأما الخاص: فهو أن يهجر الإنسان بلده ووطنه لله ورسوله ﷺ، بأن يكون هذا البلد بلد كفر لا يقيم فيه الإنسان دينه؛ فيهاجر من أجل إقامة دين الله، وحماية نفسه من الزيغ، كما جاء في الحديث الصحيح: «مَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»^(٣)؛ والمراد بالهجرة في الآية ما يشمل المعنيين: العام، والخاص.

قوله تعالى: ﴿وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ معطوفة على الصلة في ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾؛ ولم يعد

(١) رواه البخاري (٦٣٨٣)، ومسلم (١٦١٤).

(٢) رواه البخاري (١٠)، ومسلم (٤٠).

(٣) رواه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

الموصول؛ لأن الهجرة والجهاد عملان مبنيان على الإيمان؛ و«الجهاد في سبيل الله» هو قتال الكفار لتكون كلمة الله هي العليا؛ و«الجهاد» هو بذلُ الجهد لأمر مطلوب؛ والجهد معناه الطاقة، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩] يعني: إلا طاقتهم؛ وهو يغلب على بذل الجهد في قتال الأعداء؛ وإلا فكل أمر شاق تبذل فيه الطاقة فإنه جهاد؛ ولهذا كان جهاد النفس يسمى جهاداً؛ ولكن لا صحة للحديث الذي يذكر عن النبي ﷺ أنه لما رجع من تبوك قال: «رَجِعْنَا مِنَ الْجِهَادِ الْأَصْغَرِ إِلَى الْجِهَادِ الْأَكْبَرِ»^(١) يعني: جهاد النفس؛ ولكن لا شك أن النفس تحتاج إلى مجاهدة لحملها على فعل الطاعة وترك المعصية.

قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ؟﴾؛ هذه الجملة خبر ﴿إِنَّ﴾ في أول الآية؛ واسمها ﴿الَّذِينَ﴾؛ وجلة: ﴿أَوَلَيْكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ الخبر؛ وهي جملة؛ لأن «أولاء» مبتدأ؛ و﴿يَرْجُونَ﴾ جملة خبر المبتدأ الثاني؛ والجملة من المبتدأ الثاني والخبر خبر ﴿إِنَّ﴾؛ والإشارة بمبتدأ جديد تدل على رفعة مقامهم؛ ولا سيما وقد أتى باسم الإشارة؛ وتصدير خبر ﴿إِنَّ﴾ باسم الإشارة للبعد يدل على علو همتهم؛ فيكون في ذلك تنويه بذكرهم من وجهين: أولاً: الإشارة إليهم بما يدل على الرفعة والعلو.

ثانياً: أن تعدد المبتدأ يجعل الجملة الواحدة كالجملتين؛ فيكون في ذلك توكيد على توكيد. و«الرجاء» الطمع في حصول ما هو قريب؛ ومعلوم أن الطمع بما هو قريب لا يكون قريباً إلا بفعل ما يكون قريباً به؛ وهؤلاء فعلوا ما تكون الرحمة قريبة منهم؛ والذي فعلوه: الإيمان، والهجرة، والجهاد؛ فإذا لم يَرْجُ هؤلاء رحمة الله فمن الذي يرجوها؟! فهؤلاء هم أهل الرجاء؛ فالرجاء لا بد له من أسباب؛ وحسن الظن لا بد له من أسباب.

والمراد بالرحمة هنا: يحتمل أن تكون الرحمة التي هي صفته - أي أن يرحمهم -؛ ويحتمل أن يكون المراد ما كان من آثار رحمته؛ وقد ثبت في «الصحيح» أن الله تعالى قال للجنة: «أَنْتِ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكَ مِنْ أَشَاءِ»^(٢)؛ فجعل المخلوق رحمة له؛ لأنه من آثار رحمة الله؛ ولهذا قال: «أَرْحَمُ بِكَ»؛ أما الرحمة التي هي وصفه فهي شيء آخر؛ فالآية محتملة للمعنيين؛ وكلاهما متلازمان؛ لأن الله إذا رحم عبداً أدخله الجنة التي هي رحمته.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾؛ قد يقول قائل: ما محل ذكر اسم الله «الغفور» هنا مع أن هؤلاء قاموا بأعمال صالحة؟ الجواب: أن القائم بالأعمال الصالحة قد يحصل منه شيء من التفريط والتقصير؛

(١) ضعيف: «كشف الخفاء» (١/٢٢٤)، وانظر «ضعيف الجامع» (٤٠٨٠).

(٢) رواه البخاري (٤٥٦٩)، ومسلم (٢٨٤٦).

ولذلك شرع للمصلي أن يستغفر الله ثلاثاً بعد السلام، وأما ذكر «الرحيم» فواضح مناسبتة؛ لأن كل هذه الأعمال التي عملوها من آثار رحمته؛ وسبق الكلام على هذين الاسمين الكريمين.

الفوائد،

١ - من فوائد الآية: فضيلة الإيمان والهجرة؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾ الآية.

٢ - ومنها: أن الجهاد دون مرتبة الهجرة؛ لأنه جعل الجهاد معطوفاً على الهجرة؛ ولم يجعل له اسماً موصولاً مستقلاً.

٣ - ومنها: مراعاة الإخلاص في الهجرة والجهاد؛ لقوله تعالى: ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ وأما بدون الإخلاص فهجرته إلى ما هاجر إليه، وأعلم أنه يقال: في كذا ولكذا وبكذا، تقول مثلاً: جاهدت الله وجاهدت بالله وجاهدت في الله، ف«الله»: اللام لبيان القصد؛ فتدل على الإخلاص، و«بالله»: الباء للاستعانة؛ فتدل على أنك جاهدت مستعيناً بالله، و«في الله»: «في» للظرفية؛ فتدل على أن ذلك الجهاد على وفق شرع الله - لم يتعد فيه الحدود.

٤ - ومن فوائد الآية: أنه لا ينبغي للإنسان أن يكون جازماً بقبول عمله، بل يكون راجياً؛ ولكنه يرجو رجاء يصل به إلى حسن الظن بالله - عز وجل - لقوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾؛ لأنهم لا يغترون بأعمالهم؛ ولا يُدُلُّون بها على الله؛ وإنما يفعلونها وهم راجون رحمة الله.

٥ - ومنها: إثبات اسمي «الغفور» و«الرحيم» لله - عز وجل - وإثبات ما دلاً عليه من المغفرة والرحمة، وما يترتب على ذلك من غفران الذنوب والرحمة، فبالمغفرة يزول المكروه من آثار الذنوب، وبالرحمة يحصل المطلوب.

٦ - ومنها: كمال رحمة الله بالخلق؛ فله على العامل عملاً صالحاً ثلاث نعم عظيمة:

الأولى: أنه يبين له العمل الصالح من العمل غير الصالح؛ وذلك بما أنزله من الوحي على رسله، بل هي أعظم النعم.

الثانية: توفيقه لهذا العمل الصالح؛ لأن الله قد أضل أمماً عن العمل الصالح.

الثالثة: ثوابه على هذا العمل الصالح ثواباً مضاعفاً: الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمئة ضعف إلى أضعاف كثيرة.

وهذا مما يدل على كمال رحمة الله بالخلق: أنه ينعم، ثم يشكر المنعم عليه، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ هَٰذَا كَانَ لِكُرْجَاءِ وَكَانَ سَعْيُكُمْ مَشْكُورًا﴾ [الإنسان: ٢٢].



✽ قال الله تعالى:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾﴾ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الِیْتِمَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿البقرة: ٢١٩-٢٢٠﴾

✽ التفسير ✽

قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ أي: يسألك الناس، أو الصحابة رضي الله عنهم وسبب سؤالهم هو أن الإنسان العاقل إذا رأى ما يترتب على الخمر والميسر من المضار التي تخالف الفطرة فلا بد أن يكون عنده إشكال في ذلك؛ ولهذا سألو النبي ﷺ عن حكمهما لا عن معناهما؛ لأن المعنى معلوم.

والسؤال إذا كان بمعنى طلب مال فإنه ينصب مفعولين؛ وإذا كان سؤال استفهام فإنه ينصب المفعول الأول، ويتعدى للثاني بـ «عن» كما في هذه الآية، وكما في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وربما يُستغنى عن الثاني بجملته استفهامية كما في السؤال بعده، والفرق بين الصيغتين - تعديه إلى جملة استفهامية، وتعديه إلى المفعول الثاني بحرف الجر: أنه إذا عُذِّي إلى الثاني بصيغة الاستفهام صارت هذه الصيغة نفس لفظ السائل بعينها، وإذا تعدى بـ «عن» فقد تكون هي لفظ السائل بعينه، وقد تكون غير ذلك.

والمراد بالخمر: كل ما أسكر على وجه اللذة والطرب.

وقد أنزل الله تعالى في الخمر أربع آيات: آية تبيحه وهي قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٦٧]، وآية تعرض بالتحريم وهي هذه الآية، وآية تمنعه في وقت دون آخر وهي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، وآية تمنعه دائماً مطلقاً وهي آية المائدة التي نزلت في السنة الثامنة من الهجرة، وهي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ...﴾ [المائدة: ٩٠].

وقوله تعالى: ﴿وَالْمَيْسِرُ﴾ المراد به القمار؛ وهو كل كسب عن طريق المخاطرة والمغالبة؛ وضابطه: أن يكون فيه بين غانم وغارم.

قوله تعالى: ﴿قُلْ﴾ أي: لمن سأل عن الخمر والميسر: ﴿فِيهَا﴾ خبر مقدم؛ والضمير عائد على الخمر والميسر ﴿إِثْمٌ﴾ أي: عقوبة؛ أو كان سبباً للعقوبة، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]؛ ويقال: «فلان آثم» أي: مستحق للعقوبة.

وفي قوله تعالى: ﴿كَبِيرٌ﴾ قراءة: ﴿كثيرٌ﴾؛ والفرق بينهما: أن الكبير تعود إلى الكيفية، والكثرة تعود إلى الكمية، والمعنى: أن فيها إثماً كثيراً بحسب ما يتعامل بهما الإنسان، والإنسان المبطل بذلك لا يكاد يقلع عنه، وهذا يستلزم تعدد الفعل منه، وتعدد الفعل يستلزم كثرة الإثم؛ أيضاً الإثم فيها كبير - أي عظيم؛ لأنها يتضمنان مفاصد كثيرة في العقل والبدن والاجتماع والسلوك، وقد ذكر محمد رشيد رضا رحمه الله في هذا المكان أضراراً كثيرة جداً؛ مَنْ قرأ هذه الأضرار عرف كيف عبر الله عن ذلك بقوله تعالى: ﴿إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾، أو (إثم كثير)؛ وهاتان القراءتان لا تتنافيان؛ لأنها جمعتا صفتين مختلفين جهة؛ فيكون الإثم كثيراً باعتبار أحاده، وكبيراً باعتبار كيفيته.

قوله تعالى: ﴿وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾؛ جمع منفعة؛ وهي من صيغة منتهى الجموع التي تدل على الكثرة، ففيها منافع كثيرة عظيمة.

فإن قلت: كيف قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾ بهذا الجمع الكثير؟ أليس هذا مما يستلزم أن يُقبل الناس عليها؛ لأن الإثم ذكره مفرداً - وإن كان قد وصف بالكبر، أو بالكثرة - لكن المنافع ذكرت بالجمع؟

فالجواب: أن يقال: إنه مع كثرة منافعهما فإن إثمهما أكبر وأعظم؛ لأنه لو كانت منفعة واحدة لم يستغرب كون الإثم أكبر، لكن حتى وإن تعددت المنافع وكثرت فإن الإثم أكبر وأعظم، وتأمل قوله تعالى: ﴿وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾؛ لأنها منافع مادية بحتة تصلح للناس من حيث هم أناس؛ وليست منافع ذات خير يتنفع بها المؤمنون.

قوله تعالى: ﴿وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ يعني: ما يترتب عليهما من العقوبة أكبر من نفعهما؛ لأن العقوبة في الآخرة، وأما النفع ففي الدنيا، وعذاب الآخرة أشق وأبقى.

قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾، هذا هو السؤال الثاني في الآية أي: أي شيء ينفقونه، وفي إعرابها وجهان؛ الأول: أن ﴿مَاذَا﴾ مفعول مقدم لـ ﴿يُنْفِقُونَ﴾، وعلى هذا فلا يحتاج إلى تقدير ضمير المفعول في: ﴿يُنْفِقُونَ﴾؛ والثاني: أن «ما» اسم استفهام مبتدأ، و«ذا» اسم موصول بمعنى «الذي» خبر، وجملة: ﴿يُنْفِقُونَ﴾ صلة الموصول، والعائد محذوف والتقدير: ماذا ينفقونه.

قوله تعالى: ﴿قُلِ الْغَفْوُ﴾ فيها قراءتان: النصب، والرفع؛ فالرفع على تقدير «ما» اسم استفهام مبتدأ، و«ذا» اسم موصول خبراً؛ فيكون ﴿الْغَفْوُ﴾ خبراً للمبتدأ محذوف والتقدير: هو الغفو، وأما النصب فعلى تقدير ﴿مَاذَا﴾ مفعولاً مقدماً، و﴿الْغَفْوُ﴾ منصوب بفعل محذوف والتقدير: أنفقوا

العفو؛ وإنما قلنا: الرفع والنصب مبني على إعراب الجملة التي قبلها؛ لأن الجواب مبني على السؤال؛ فهنا كلمة: «ما» هذه - الموصولية أو الاستفهامية - هي التي فسرت بكلمة: ﴿الْعَفْوُ﴾، فإذا كانت تفسيراً لها كان لها حكمها في الإعراب؛ إن نصبت ﴿مَاذَا﴾ فانصب ﴿الْعَفْوُ﴾، وإن رفعت ﴿مَاذَا﴾ فارفع ﴿الْعَفْوُ﴾.

قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ﴾، المشار إليه ما سبق من بيان حكم الخمر والميسر، وبيان ما ينفق؛ أي: مثل ذلك البيان بين الله، و«البيان» بمعنى الإظهار يقال: بينته فتيين، أي ظهر و﴿الآيَاتِ﴾ جمع آية؛ وهي العلامة المعينة لمعلومها، والمعنى: أن الله يبين لعباده الأحكام الشرعية بياناً واضحاً.

قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾، «التفكر» إعمال الفكر للوصول إلى الغاية و«لعل» للتعليل واسمها: الكاف، وخبرها: جملة ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾.

قوله تعالى: ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ متعلق بـ ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾ أي: في شئونها وأحوالها.
قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى﴾ معطوفة بالواو، كأنها أسئلة متتابعة؛ سألوها أولاً عن الخمر والميسر، ثم سألوها ماذا ينفقون، ووجه الارتباط بين السؤالين واضح جداً؛ لأن في الخمر والميسر إتلاف المال بدون فائدة، وفي الإنفاق بذل المال بفائدة، ثم قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى﴾، ووجه ارتباط السؤال الثالث بالسؤالين قبله: أن الله - عز وجل - لما أنزل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، أشكل على الصحابة ~~رضي الله عنهم~~، فصاروا يجعلون طعامهم على حدة، وطعام اليتامى على حدة، ثم ما جعلوه لليتامى إما أن يفسد ولا يصلح للأكل؛ وإما أن يصلح للأكل ولكن ليس على الوجه الأكمل؛ فتخرجوا من ذلك، وأشكل عليهم فيما لو خلطوا طعامهم بطعام اليتامى، فأجابهم الله - عز وجل - بجواب في غاية ما يكون من البلاغة والاختصار والوضوح، فقال تعالى: ﴿قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾.

وقوله تعالى: ﴿الْيَتَامَى﴾ جمع يтим؛ وهو الذي مات أبوه ولم يبلغ؛ مشتق من اليتيم؛ وهو الانفراد، واليتيم بما أن أباه قد توفي يحتاج إلى عناية ورعاية أكثر؛ ولهذا جاء في القرآن الكريم الوصاية به كثيراً.

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾، وكلمة: ﴿إِصْلَاحٌ﴾ تعني: أن الإنسان يتبع ما هو أصلح لهم في جميع الشئون سواء كان ذلك في التربية أو في المال، وسواء كان ذلك بالإيجاب أو السلب، فأي شيء يكون إصلاحاً لهم فهو خير، وحذف المفضل عليه للعموم، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْضِهَا شُورًا أَوْ غِرَاصًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]، هذه الجملة في شمولها وعمومها ووضوحها كالجملة الأولى.

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾، هذه الجملة الثانية مما تتضمنه الجواب؛ لأن الجواب تضمن جملتين: إحداهما: ﴿قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾، والثانية: ﴿قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾، يعني: وإن خالطتموهم في الأكل والشرب، وجعلتم طعامهم مع طعامكم فإنهم ليسوا أجنب منكم بل هم إخوانكم في الدين أو في النسب أو فيها جميعاً - على حسب حال اليتيم.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾، العلم هنا علم معرفة؛ لأنه لم ينصب إلا مفعولاً واحداً؛ وكأنه ضمن «العلم» معنى التميز؛ يعني: يعلمه، فيميز بين هذا وهذا، ويجازي كل إنسان بما يستحق؛ لأن التمييز بين هذا وهذا يقتضي أن يميز بينهما أيضاً في الثواب والجزاء؛ ويشمل ذلك الإفساد الديني والدنيوي، والإصلاح الديني والدنيوي؛ ويشمل الذي وقع منه الإفساد أو الصلاح.

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَيْتَكُمْ﴾، ﴿لَوْ﴾ شرطية، فعل الشرط: ﴿شَاءَ اللَّهُ﴾، وجواب الشرط: ﴿لَأَغْنَيْتَكُمْ﴾، واللام في جواب ﴿لَوْ﴾ غالبة وليست واجبة الوجود، ومن حذفها قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، وإلا فالأكثر وجود اللام في جوابها.

وقوله تعالى: ﴿لَأَغْنَيْتَكُمْ﴾ أي: لشق عليكم فيما يشرعه لكم، ومن ذلك أن يشق عليكم في أمر اليتامى بالآخاطوهم؛ وأن تقدروا غذاءهم تقديرًا بالغًا، حيث لا يزيد عن حاجتهم ولا ينقص عنها. قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، هذه الجملة تعليل لما سبق من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَيْتَكُمْ﴾ كأنه قال: ولو شاء الله لأغنتكم؛ لأن له العزة والحكم، و«العزیز» و«الحكيم» اسمان من أسماء الله تقدم معناه وأنواعهما.

الفوائد:

- ١ - من فوائد الآيتين: حرص الصحابة رضي الله عنهم على معرفة أحكام الله - سبحانه وتعالى - فيما يفعلونه ويأتونه من مآكل ومشارب وغيرها.
- ٢ - ومنها: أن الدين الإسلامي جاء بتحصيل المصالح، ودرء المفاسد.
- ٣ - ومنها: المقارنة في الأمور بين مصالحها ومفاسدها.
- ٤ - ومنها: ترجيح المصالح على المفاسد، أو المفاسد على المصالح، حسب ما يترتب عليها.
- ٥ - ومنها: أنه مهما كثرت المنافع في الخمر والميسر، فإن الإثم أكبر من منافعتها.
- ٦ - ومنها: حرص الصحابة رضي الله عنهم على معرفة ما يُبذل ويُنفق؛ لقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾.
- ٧ - ومنها: أن الأفضل في الإنفاق أن ينفق الإنسان ما يزيد على حاجته.
- ٨ - ومنها: أن دفع الحاجة أفضل من الإنفاق؛ لقوله تعالى: ﴿قُلِ الْغَفْوُ﴾ أي: ما زاد على حاجتكم، كما سبق بيانه.

- ٩ - ومنها؛ أن الله - تبارك وتعالى - قد بين لعباده البيان التام في آياته الكونية والشرعية.
- ١٠ - ومنها؛ إثبات الحكمة في أفعال الله - عز وجل - لقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾.
- ١١ - ومنها؛ الحث على التفكير في آيات الله؛ لقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾.
- ١٢ - ومنها؛ أن التفكير لا يقتصر على أمور الدنيا، بل هو في أمور الدنيا والآخرة؛ لقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ (٣١) في الدنيا والآخرة.
- ١٣ - ومنها؛ سؤال الصحابة رضي الله عنهم عن اليتامى كيف يعاملونهم، وهذا السؤال ناتج عن شدة خوف الصحابة رضي الله عنهم فيما يتعلق بأموال اليتامى؛ لأن الله تعالى توعد من يأكلون أموال اليتامى ظلماً، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢].
- ١٤ - ومنها؛ مراعاة الإصلاح فيمن ولاه الله على أحد.
- ١٥ - ومنها؛ أن الإنسان إذا راعى ما يرى أنه أصلح ثم لم يكن ذلك فإنه لا شيء عليه؛ لأن الإنسان إنما يؤخذ بما يدركه لا بما لا يدركه.
- ١٦ - ومنها؛ فضيلة الإصلاح في الولايات وغيرها؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾؛ فإن المقصود بهذه الجملة الحث على الإصلاح.
- ١٧ - ومنها؛ جواز مخالطة الأيتام في أموالهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَخَاطَبُوهُمْ فَاخْوَنُكُمْ﴾.
- ١٨ - ومنها؛ أنه يجب في المخالطة أن يعاملهم معاملة الإخوان؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَخَاطَبُوهُمْ فَاخْوَنُكُمْ﴾؛ ففي هذه الجملة الحث والإغراء على ما فيه الخير لهم، كما يسعى لذلك الأخ لأخيه.
- ١٩ - ومنها؛ إطلاق الأخ على من هو دونه؛ لأن اليتيم دون من كان ولياً عليه، وهذه الأخوة أخوة الدين.
- ٢٠ - ومنها؛ التحذير من الإفساد؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾.
- ٢١ - ومنها؛ عموم علم الله - تبارك وتعالى - حيث يعلم كل دقيق وجليل.
- ٢٢ - ومنها؛ إثبات المشيئة لله؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَبَتْكُمْ﴾، وهذه المشيئة لما يفعلها الله تعالى، ولما يفعلها العباد؛ لقوله تعالى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْقِيَهُ﴾ (٢٣) وما نشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين ﴿[التكوير: ٢٨، ٢٩]، ولقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَتَلُوا وَلَكِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].
- ٢٣ - ومنها؛ أن الدين يسر ولا حرج فيه ولا مشقة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَبَتْكُمْ﴾.
- ٢٤ - ومنها؛ إثبات هذين الاسمين الكريمين لله - عز وجل - وهما: «العزیز»، و«الحکیم»؛ وإثبات ما دلل عليه من صفة.



❀ قال الله تعالى:

﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ ۚ وَلَا مَؤْمِنَةً حَتَّىٰ تُؤْمِنَ ۚ وَلَوْ أَحْبَبْتُمْ ۚ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَحْبَبْتُمْ ۚ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ۚ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ ۚ وَبَيِّنُا آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٢١]

❀ التفسير ❀

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ﴾؛ النكاح في الأصل الضم والجمع؛ ومنه قول الشاعر:

أَيُّهَا الْمُتَنَكِّحُ الثَّرِيَا سَهِيلاً عَنْزُكَ لِلَّهِ كَيْفَ يَجْتَمِعَانِ

يعني: أيها المريد أن تجمع بين الثريا وسهيل وهما نجمان معروفان: الأول في الشمال، والثاني في الجنوب، فقوله: (كيف يجتمعان؟) يدل على أن النكاح في الأصل الجمع والضم؛ وأما في الشرع فهو عقد على محللة لقصد المصالح المترتبة على النكاح من تحصين الفرج والولادة والاستمتاع وغير ذلك.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ﴾، ﴿تَنْكِحُوا﴾ بفتح التاء؛ أي: لا تتزوجوا بهن حتى يؤمن، و﴿الْمُشْرِكَةَ﴾ جمع مشركة؛ والمشركة أو المشرك هو مَنْ جعل لله شريكاً فيما يختص به سواء كان ذلك في الربوبية، أو في الألوهية، أو في الأسماء والصفات، فمن اتخذ إلهاً يعبده فهو مشرك ولو آمن بأن الله خالق للكون، ومن اعتقد أن مع الله خالقاً للكون، أو منفرداً بشيء في الكون، أو معيناً لله تعالى في خلق شيء من الكون فهو مشرك.

وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُؤْمِنَ﴾ أي: يدخلن في دين الله؛ ودخولهن في دين الله يلزم منه التوحيد.

قوله تعالى: ﴿وَلَا مَؤْمِنَةً حَتَّىٰ تُؤْمِنَ﴾ أي امرأة مؤمنة ﴿حَتَّىٰ تُؤْمِنَ﴾ أي امرأة مؤمنة ﴿وَلَوْ أَحْبَبْتُمْ ۚ﴾ هذه الجملة تعليل للنهي عن نكاح المشركات مؤكدة بلام الابتداء، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُؤْمِنَ﴾ أي سركم ونالت إعجابكم في جامها وخلقها وما لها وحسبها، وغير ذلك من دواعي الإعجاب.

فإن قيل: كيف جاءت الآية بلفظ: ﴿حَتَّىٰ تُؤْمِنَ﴾ مع أن المشركة لا خير فيها؟

فالجواب من أحد وجهين:

الأول: أنه قد يرد اسم التفضيل بين شيئين، ويراد به التفضيل المطلق وإن لم يكن في جانب المفضل عليه شيء منه، كما قال تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤].

الثاني: أن المشركة قد يكون فيها خير حسي من جمال ونحوه؛ ولذلك قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾،
 فين - سبحانه وتعالى - أن ما قد يعتقده ناكح المشركة من خير فيها فإن نكاح المؤمنة خير منه.
 قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ بضم التاء؛ أي: لا تزوجوهم، ﴿حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَقَدْ
 مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ سبق بيان ذلك عند قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ
 خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ﴾.

قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ هذه الجملة تعليل لما سبق؛ والمشار إليه فيها أهل الشرك
 أي: يدعون الناس إلى النار بأقوالهم وأفعالهم وأموالهم؛ حتى إنهم يبنون المدارس والمستشفيات،
 ويلاطفون الناس في معاملتهم خداعاً ومكرًا؛ ولكن قد بين الله نتيجة عملهم في قوله تعالى:
 ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُضِلُّونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُفْقَهُنَّهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ
 حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُخْشَرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٦].

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ﴾، أي: يدعو الناس إلى الجنة بالحث على
 الأعمال الصالحات، ومغفرة الذنوب بالحث على التوبة والاستغفار، و﴿بِإِذْنِهِ﴾ أي: إذن الله،
 والإذن على قسمين: إذن كوني: وهو ما يتعلق بالمخلوقات والتقدير، وإذن شرعي: وهو ما
 يتعلق بالتشريعات، فمن الأول قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]،
 ومن الثاني قوله تعالى: ﴿مَا اللَّهُ إِلَّا وَاحِدٌ لَكُمْ أَمْرٌ عَلَىٰ اللَّهِ تَقَرُّوْنَ﴾ [يونس: ٥٩]، يعني: شرع لكم،
 والظاهر أن الإذن في هذه الآية - والله أعلم - يشمل القسمين؛ لأن دخول الإنسان فيها يكون
 سبباً للجنة، والمغفرة كوني؛ وما يكون سبباً للجنة والمغفرة هذا مما شرعه الله.

قوله تعالى: ﴿وَيُبَيِّنُ ءَايَاتِهِ لِلنَّاسِ﴾ أي: يظهرها، و«آيات» جمع آية؛ وهي العلامة القاطعة التي
 تستلزم العلم بمدلولها، كما قال تعالى: ﴿وَمَا آيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ﴾ [يس: ٤١].
 قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ أي يتعظون، والجملة تعليلية.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: أنه يحرم على المؤمن نكاح المشركات؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا
 الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ﴾، ويستثنى من ذلك أهل الكتاب من اليهود والنصارى؛ لقوله تعالى:
 ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ
 وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفَحِينَ وَلَا
 مُتَخَذِيْنَ أَخْدَانٍ﴾ [المائدة: ٥]، فإن هذه الآية: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ..﴾ مخصصة لآية البقرة،
 و«أل» في قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ﴾ للعهد الحصري؛ تفيد أن هذا الحكم ثبت في ذلك اليوم نفسه،
 والآية في سورة المائدة، ونزولها بعد نزول سورة البقرة، لكن مع كون ذلك مباحاً فإن الأولى ألا
 يتزوج منهن؛ لأنها قد تؤثر على أولاده، وربما تؤثر عليه هو أيضاً إذا أعجب بها لجمالها أو ذكائها

أو علمها أو خلقها، وسلبت عقله فربما تجره إلى أن يكفر.

٢ - ومن فوائد الآية: أن الحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّى يُؤْمَنَّ﴾؛ فدل ذلك على أنه متى زال الشرك حل النكاح، ومتى وجد الشرك حرم النكاح.

٣ - ومنها: أن الزوج ولي نفسه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ﴾، فوجه الخطاب للزوج.

٤ - ومنها: أن المؤمن خير من المشرك، ولو كان في المشرك من الأوصاف ما يعجب؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾، ومثله قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾ [المائدة: ١٠٠]، فلا تغتر بالكثرة ولا تغتر بالمهارة ولا بالجودة ولا بالفصاحة ولا بغير ذلك، ارجع إلى الأوصاف الشرعية المقصودة شرعًا.

٥ - ومنها: تفاضل الناس في أحوالهم، وأنهم ليسوا على حد سواء؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾.

٦ - ومنها: الرد على الذين قالوا: «إن دين الإسلام دين مساواة»؛ لأن التفضيل ينافي المساواة، والعجيب أنه لم يأت في الكتاب ولا في السنة لفظة «المساواة» مثبتًا، ولا أن الله أمر بها ولا رغب فيها؛ لأنك إذا قلت بالمساواة استوى الفاسق والعدل والكافر والمؤمن والذكر والأنثى، وهذا هو الذي يريده أعداء الإسلام من المسلمين، لكن جاء دين الإسلام بكلمة هي خير من كلمة «المساواة»، وليس فيها احتمال أبدًا، وهي «العدل»، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ [النحل: ٩٠]، وكلمة «العدل» تعني أن يسوى بين المتأثرين، ويفرق بين المفرقين؛ لأن «العدل» إعطاء كل شيء ما يستحقه، والحاصل: أن كلمة «المساواة» أدخلها أعداء الإسلام على المسلمين، وأكثر المسلمين - ولا سيما ذوو الثقافة العامة - ليس عندهم تحقيق، ولا تدقيق في الأمور، ولا تمييز بين العبارات؛ ولهذا تجد الواحد يظن هذه الكلمة كلمة نور تحمل على الرؤوس: «الإسلام دين مساواة»! ونقول: لو قلتم: «الإسلام دين العدل» لكان أولى، وأشد مطابقة لواقع الإسلام.



❁ قال الله تعالى:

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ﴾ أي: الناس، أو المسلمون، ﴿عَنِ الْمَحِيضِ﴾: يحتمل أن تكون

مصدرًا ميميًّا فتكون بمعنى الحيض، أو تكون اسم مكان فيكون المراد به مكان الحيض؛ وهو الفرج، ولكن الأرجح الاحتمال الأول؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾، فإنه لا يحتمل عوده إلى مكان الحيض.

قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾ أي: لكل من الزوج والزوجة، وبيان ذلك عند الأطباء.
قوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ﴾ أي اجتنبوا، والفاء هنا للتفريع أو للسببية؛ أي: فيتفرع على كونه أذى توجيه الأمر إليكم باعتزال النساء، أو فبسبب كونه أذى اعتزلوا النساء في الحيض، والمقصود بـ ﴿النِّسَاءَ﴾ هنا الحائضات؛ لقوله تعالى: ﴿فِي الْمَحِيضِ﴾، والمراد بـ ﴿الْمَحِيضِ﴾ هنا مكان الحيض - وهو الفرج، فهي ظرف مكان؛ أي: لا تجامعوهن في فروجهن؛ لأنه مكان الحيض.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ﴾، أي: لا تقربوا جماعهن كما يدل عليه ما قبله.
قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ بسكون الطاء وتخفيف الهاء، أي: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ من المحيض بانقطاعه، وفي قراءة ﴿حتى يَطْهَرْنَ﴾ بتشديد الطاء والهاء أي: يتطهرن من المحيض بالاغتسال، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦] أي: اغتسلوا، وعلامة الطهر للمرأة القصة البيضاء بآلا تتغير القطنة إذا احتشت بها، وهذا هو الغالب في النساء، لكن بعض النساء لا ترى ذلك، فتعرف الطهر بانقطاع الدم فقط ولا ترى القصة البيضاء.

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾: جمهور أهل العلم على أن المراد اغتسلن؛ فإن القرآن يفسر بعضه بعضًا، فهي كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦]، أي: اغتسلوا.
قوله تعالى: ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾، الفاء رابطة لجواب الشرط؛ وهو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾، والمراد بالإتيان: الجماع، كني بالإتيان عن المجامعة، والأمر هنا للإباحة؛ وقيل: إن ﴿مِنْ﴾ بمعنى «في»؛ أي: فأتوهن في المكان الذي أمركم الله بإتيانه؛ وهو الفرج، وقيل: إن ﴿مِنْ﴾ للابتداء؛ فهي على بابها، أي: فأتوهن من هذه الطريق من حيث أمركم الله؛ وهو أن تطووهن في الفروج؛ لقوله تعالى في الآية بعدها: ﴿نِسَاءُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، والحرث هو موضع الزرع، وموضع الزرع هو القبل، فيكون معنى قوله تعالى: ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ أي: من قبلهن، وليس من الدبر.

وقوله تعالى: ﴿لَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾، هذا تعليل لما سبق من الأوامر؛ وهي اعتزال النساء في المحيض، وإتيانهن من حيث أمر الله بعد التطهر.

وقوله تعالى: ﴿يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾، المحبة معروفة، و﴿التَّوَّابِينَ﴾ صيغة مبالغة تفيد الكثرة، فالتوابون كثيرو التوبة؛ و﴿التوبة﴾ هي: الرجوع من معصية الله إلى طاعته، و﴿الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ أي: الذين يتطهرون من الأحداث والأخبار، وجمع بين ذلك وبين التوبة؛

لأن «التوبة» تطهير الباطن؛ و «التطهر» تطهير الظاهر.

الفوائد:

- ١ - من فوائد الآية: تنابع أسئلة الصحابة رضي الله عنه على رسول الله ﷺ.
 - ٢ - ومنها: حرص الصحابة على العلم؛ حيث يسألون رسول الله ﷺ عن مثل هذه الأمور.
 - ٣ - ومنها: أنه لا ينبغي أن يستحي الإنسان من سؤال العلم؛ لقوله تعالى: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾.
 - ٤ - ومنها: أن الله - عز وجل - قد يتولى الإجابة فيما سئل عنه رسول الله ﷺ؛ حيث قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾.
 - ٥ - ومنها: أن المحيض - وهو الحيض - أذى؛ لأنه قدر ونجس؛ ولهذا أمر النبي ﷺ بغسله قليله وكثيره؛ فقد كان النساء يصيب ثيابهن الحيض، فيسألن النبي ﷺ عن ذلك فيأمرهن بحتة، ثم قرصه بالماء، ثم نضحه ^(١) - أي: غسله.
 - ٦ - ومنها: تعليل الأحكام الشرعية؛ لقوله تعالى: ﴿هُوَ أَذَى فَاعْتَزِلُوا﴾.
- ويتفرع على هذه الفائدة: إثبات الحكمة فيما شرعه الله - عز وجل - لكن من الحكمة ما هو معلوم للخلق ومنها ما ليس بمعلوم، لكننا نعلم أن جميع أحكام الله الشرعية والقدرية مقرونة بالحكمة.
- ٧ - ومن فوائد الآية: تقديم علة الحكم عليه حتى تنهيا النفوس لقبول الحكم والطمأنينة إليه، ويكون قبوله فطرياً؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾، وقد يتقدم الحكم على العلة - وهو الأكثر - كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، وكما في الحديث الصحيح: «إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى رَجُلَانِ دُونَ الْآخِرِ حَتَّى تَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ مِنْ أَجْلِ أَنْ ذَلِكَ يُحْزَنُهُ» ^(٢).
 - ٨ - ومن فوائد الآية: وجوب اعتزال المرأة حال الحيض؛ لقوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾، وقد بينت السنة ماذا يعتزل منهن وهو الجماع؛ لقول النبي ﷺ: «اضْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ» ^(٣).

(١) انظر «صحيح البخاري» (٢٢٥)، ومسلم (٢٩١).

(٢) رواه البخاري (٥٩٣٢)، ومسلم (٢١٨٤).

(٣) رواه مسلم (٣٠٢)، وأحمد في «مسنده» (١٢٣٧٦)، وابن حبان في «صحيحه» (١٣٦٢).

٩ - ومنها: منة الله على الرجل والمرأة في اعتزالها حال الحيض؛ لأنه أذى مُضِرٌّ بالمرأة، ومضر بالرجل.

١٠ - ومنها: تحريم الوطء بعد الطهر قبل الغسل؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾.

١١ - ومنها: وجوب جماع الزوجة بعد طهرها من الحيض؛ لقوله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ﴾؛ وقد قال به بعض أهل العلم، ولكن هذا القول ضعيف جداً، والصواب: أن الأمر فيه لرفع الخطر؛ لأنه ورد بعد النهي، ويبقى الحكم على ما كان عليه قبل النهي.

١٢ - ومنها: أنه لا يجوز للإنسان أن يتعدى حدود الله لا زماناً ولا مكاناً فيما أباحه الله من إتيان أهله؛ لقوله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾.

١٣ - ومنها: جواز وطء المرأة في فرجها من ورائها؛ لقوله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾، ولم يحدد الجهة التي تؤتى منها المرأة.

١٤ - ومنها: أنه لا يباح وطؤها في الدبر؛ لقوله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾، ولقوله تعالى في المحيض: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾، ومن المعلوم أن أذى الغائط أقبح من أذى دم الحيض، وهذا - أعني تحريم وطء الدبر - قد أجمع عليه الأئمة الأربعة، ولم يصح عن أحد من السلف جوازه، وما روي عن بعضهم مما ظاهره الجواز فمراده إتيانها من الدبر في الفرج.

١٥ - ومنها: إثبات محبة الله - عز وجل - لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾، والمحبة صفة حقيقية لله - عز وجل - على الوجه اللائق به، وهكذا جميع ما وصف الله به نفسه من المحبة والرضا والكرامة والغضب والسخط وغيرها، فكلها ثابتة لله على وجه الحقيقة من غير تكيف ولا تمثيل.

١٦ - ومنها: أن محبة الله من صفاته الفعلية لا الذاتية؛ لأنها علققت بالتوبة، والتوبة من فعل العبد تتجدد، فكذلك محبة الله - عز وجل - تتعلق بأسبابها، وكل صفة من صفات الله تتعلق بأسبابها فهي من الصفات الفعلية.

١٧ - ومنها: فضيلة التوبة، وأنها أمر مطلوب، وأنها من أسباب محبة الله للعبد؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾.

١٨ - ومنها: محبة الله تعالى للمتطهرين؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾.

١٩ - ومنها: حسن أسلوب القرآن؛ لأنه جمع في هذه الآية بين التطهر المعنوي الباطني والتطهر الحسي الظاهري؛ لقوله تعالى: ﴿يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾؛ وهي طهارة باطنة، وقوله تعالى: ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾؛ وهي طهارة ظاهرة.



❖ قال الله تعالى:

﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِنَفْسِكُمْ وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْقَوُهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٣]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ يعني: زوجاتكم موضع حرث لكم، كما تكون الأرض حرثاً للزارع يث فيها الحب، فيخرج الحب، وينمو ويشتفع به، كذلك النساء بالنسبة للرجال حرث يضع فيها الإنسان هذا الماء الدافق، فيزرع في الرحم حتى ينمو، ويخرج بشراً سوياً.
قوله تعالى: ﴿فَأَتُوا حَرْثَكُمْ﴾: الفاء للسببية أو للتفريع، والمراد بـ «الحرث» هنا موضع الحرث؛ وهو الفرج.

قوله تعالى: ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾ أي: من حيث شئتم فـ ﴿أَنَّى﴾ ظرف مكان، والمعنى: اتوا هذا الحرث من أي جهة شئتم؛ من جهة القبل يعني: الأمام، أو من جهة الخلف، أو على جنب، المهم أن يكون الإتيان في الحرث، وقد زعمت اليهود أن الرجل إذا أتى امرأته من دبرها في قبلها صار الولد أحول، وكذبوا في ذلك، وقد أنزل الله تكذيبهم في هذه الآية: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾.

قوله تعالى: ﴿وَقَدِّمُوا لِنَفْسِكُمْ﴾ يعني: الطاعات وما ينفعنا عند الله - عز وجل - وإنما قال ذلك بعد ذكر إتيان النساء حتى لا نشتغل بهؤلاء النساء عن تقديم ما ينفعنا يوم القيامة، ومن التقديم للنفس أن يبتغي الإنسان بإتيان أهله تحصين فرجه، وحصين فرج امرأته، وطلب الولد الصالح، وما أشبه ذلك مما يقارن الجماع من الأعمال الصالحة بالنية.

قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ﴾: لما أمرنا بالتقديم لأنفسنا بالأعمال الصالحة أمرنا بالتقوى؛ وهي فعل أو امره، واجتناب نواهيه.

قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْقَوُهُ﴾ أي: في يوم القيامة؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾ ١ فَمَأْمَنُ أَوْفَى كِتَابِهِ، يَسْمِينَهُ، [الانشقاق: ٦-٧] الآيات.

قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أي أخبرهم بما يسرهم، و«المؤمن» هنا يتضمن المسلم، وعلى هذا فلا بد مع الإيمان من عمل صالح.

الضوائد:

١ - من فوائد الآية: أن النساء حرث للرجال؛ بمعنى: موضع زراعة.

٢ - ومنها: أن الرجل حرٌّ في الحرث: إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل، لكن عليه أن يعاشر

زوجته بالمعروف في كل ما يعاملها به؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

٣ - ومنها: أنه ينبغي للإنسان أن يحاول كثرة النسل؛ لقوله تعالى: ﴿حَرِّثْ لَكُمْ﴾، وإذا كانت حرثاً فهل الإنسان عندما يحرث أرضاً يقلل من الزرع، أو يكثر من الزرع؟

فالجواب: الإنسان عندما يحرث أرضاً يكثر من الزرع؛ ويؤيد هذا قول النبي ﷺ: «تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ»^(١)، وأما القول بتحديد النسل فهذا لا شك أنه من دسائس أعداء المسلمين، يريدون من المسلمين ألا يكثرُوا؛ لأنهم إذا كثروا أربوهم، واستغنوا بأنفسهم عنهم: حرثوا الأرض، وشغلوا التجارة، وحصل بذلك ارتفاع للاقتصاد، وغير ذلك من المصالح، فإذا بقوا مستحسرين قليلين صاروا أذلةً، وصاروا محتاجين لغيرهم في كل شيء، ثم هل الأمر بيد الإنسان في بقاء النسل الذي حدده؟! فقد يموت هؤلاء المحددون؛ فلا يبقى للإنسان نسل.

٤ - ومن فوائد الآية: جواز إتيان المرأة في محل الحرث من أي جهة؛ قوله تعالى: ﴿فَأَتُوا حَرِّثَكُمْ أَيْ شِئْتُمْ﴾.

٥ - ومنها: مشروعية أن ينوي الإنسان بجماعه الولد؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَتُوا حَرِّثَكُمْ﴾، فجعل الإتيان للحرث، فكأنه أشار إلى أنه ينبغي للإنسان أن يأتي المرأة من أجل طلب الولد، وقد ذكروا عن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه أنه ما جامع إلا بقصد الولد، وعلى كل حال الناس مختلفون في هذا، ولا مانع من أن الإنسان يريد بذلك الولد، ويريد بذلك قضاء الوطر.

٦ - ومنها: أنه ينبغي للإنسان أن يحافظ على هذه المرأة التي أضيفت له، وسميت حرثاً له كما يحافظ على حرث أرضه.

٧ - ومنها: أنه يشرع للمرء أن يقدم لنفسه عند الجماع؛ لقوله تعالى: ﴿وَقَدِمُوا أَنْفُسَكُمْ﴾، وسبق معنى قوله تعالى: ﴿وَقَدِمُوا أَنْفُسَكُمْ﴾.

٨ - ومنها: وجوب تقوى الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾.

٩ - ومنها: وجوب معاملة الأهل حسب ما شرع الله؛ لأن ذلك من تقوى الله؛ ولقوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾.

١٠ - ومنها: إثبات البعث؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَقَّوهُ﴾.

١١ - ومنها: إثبات رؤية الله؛ لقوله تعالى: ﴿مُلَقَّوهُ﴾، والملافة في الأصل: المقابلة مع عدم

الحاجب.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٢٠٥٠)، وأحمد في «مسنده» (١٢٦٣٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٠٢٨) وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٩٤٠).

١٢ - ومنها: تهديد الإنسان من المخالفة؛ لأنه لما أمر بالتقوى قال تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْقَوَةٌ﴾.

١٣ - ومنها: أن من البلاغة إذا أخبرت إنساناً بأمر هام أن تقدم بين يدي الخبر ما يقتضي انتباهه؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا﴾، وهذا مما يزيد الإنسان انتباهاً وتحسباً لهذه الملاقاة.

١٤ - ومنها: أن المؤمنين ناجون عند ملاقات الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

١٥ - ومنها: أن البشارة للمؤمنين مطلقة، حيث قال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

١٦ - ومنها: أن البشارة للمؤمنين في الدنيا وفي الآخرة؛ ووجهه: عدم التقييد، وقد قال الله - سبحانه وتعالى - في آية أخرى: ﴿لَهُمُ الْبَشِيرُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٤]؛ وسئل النبي ﷺ عنها فقال: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الْمُسْلِمُ، أَوْ تُرَى لَهُ»^(١).

١٧ - ومنها: تحذير غير المؤمنين من هذه الملاقاة؛ لقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾؛ فدل ذلك على أن غير المؤمنين لا بشرى لهم.

١٨ - ومنها: فضيلة الإيمان؛ لأن الله علق البشارة عليه؛ فقال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.



❁ قال الله تعالى:

﴿وَلَا تَجْعَلُوا عَهْدَكُمْ لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا
وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٤]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا عَهْدَكُمْ لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾، أي: لا تُصَيِّرُوا الحلف بالله معترضاً بينكم وبين البر والتقوى والإصلاح بين الناس، فـ «البر» فعل الخيرات، و«التقوى» هنا اجتناب الشرور، و«الإصلاح بين الناس»: التوفيق بين المتنازعين حتى يلتئم بعضهم إلى بعض، ويزول ما في أنفسهم.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، أي: سميع لما يقال، عليم بكل شيء.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: نهي الإنسان عن جعل اليمين مانعة له من فعل البر والتقوى والإصلاح بين الناس، والنهي للتحريم إذا كانت مانعة له من واجب، وقد صَحَّ عن النبي ﷺ قوله: «إِذَا

(١) رواه مسلم (٤٧٩)، والترمذي (٢٢٧٣)، والنسائي (١٠٤٥).

خَلَقْتَ عَلَى يَمِينٍ قَرَأْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ وَآتَى الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»^(١).

٢ - ومنها: الحث على البر والتقوى والإصلاح بين الناس؛ وجهه: أنه إذا كان الله نهانا أن نجعل اليمين مانعاً من فعل البر، فما بالك إذا لم يكن هناك يمين؟!

٣ - ومنها: فضيلة الإصلاح بين الناس؛ لقوله تعالى: ﴿وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾، فنص عليه مع أنه من البر، والتنصيص على الشيء بعد التعميم يدل على العناية به والاهتمام به، ولا ريب أن الإصلاح بين الناس من الأمور الهامة لما فيه من رأب الصدع ولَمَّ الشعث وجمع الشمل، وهذا خلاف مَنْ يفعلون ما يوجب القطيعة بين الناس، مثل النيمة - فهي توجب القطيعة بين الناس؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ تَمَامٌ»^(٢).

٤ - ومنها: إثبات اسمين من أسماء الله وهما: «السميع» و«العليم»، وما تضمنناه من صفة، وما تضمنناه من حكم، وأثر.

٥ - ومنها: تحذير الإنسان من المخالفة؛ وجهه: أنه إذا كان الله سميعاً عليماً فإياك أن تخالف ما أمرك به، فإنك إن خالفته بما يُسمع سَمِعَكَ، وبما يُعلم عِلِمَكَ، فاحذر الله - عزَّ وجلَّ.



❁ قال الله تعالى:

﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٥]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾، «يؤاخذ» لها معنيان؛ أحدهما: المؤاخذه بالعقوبة، والثاني: المؤاخذه بالزام الكفارة، و«اللغو» في اللغة الشيء الساقط؛ والمراد به هنا: اليمين التي لا يقصدها الخالف، كقول: «لا والله»، «بلى والله» في عرض حديثه، وبين ذلك قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩] أي: نويتم عقده، و«الأيمان» جمع يمين وهو القسم، والقسم: تأكيد الشيء بذكر معظم بصيغة مخصوصة - هي: الواو والباء والتاء - مثل: «والله» و«بالله»، و«تالله».

قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾، يفسره قوله تعالى: ﴿بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩].

(١) رواه البخاري (٦٢٤٨)، ومسلم (١٦٥٢).

(٢) رواه مسلم (١٠٥)، وأحمد في «مسنده» (٢٣٣٧٣)، والبيهقي في «الكبرى» (١١١٠١).

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾، لما ذكر اللغو من اليمين والمنعقد منها ختم الآية بهذين الاسمين الكريمين؛ وسبق معنى «الغفور» و«الحليم» هو الذي يؤخر العقوبة عن مستحقها.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: عدم مؤاخذة العبد بما لم يقصده في لفظه، وهذه الفائدة قاعدة عظيمة يترتب عليها مسائل كثيرة؛ منها: لو جرى لفظ الطلاق على لسانه بغير قصد لم تطلق امرأته، ولو طلق في حال غضب شديد لم تطلق امرأته، ولو قال كفراً في حال فرح شديد لم يكفر، كما في حديث: «لِلَّهِ أَشَدُّ قَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ أَحَدِكُمْ...»^(١) الحديث، ولو أكره على كلمة الكفر فقلها وقلبه مطمئن بالإيمان لم يكفر، وأمثلتها كثيرة.

٢ - ومن فوائد الآية: أن المدار على ما في القلوب؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾.

٣ - ومنها: أن للقلوب كسباً كما للجوارح، فأما ما حدث به الإنسان نفسه دون اطمئنان إليه فإنه لا يؤاخذ به؛ لأنه ليس بعمل؛ ولهذا جاء في الحديث قول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ»^(٢).

٤ - ومنها: إثبات هذين الاسمين الكريمين؛ وهما: «الغفور» و«الحليم»، وما تضمناه من وصف وحكم.

٥ - ومنها: الإشارة إلى أن من مغفرة الله وحلمه أن أسقط المؤاخذة باللغو في الأيأن.

٦ - ومنها: ألا نياس من رحمة الله؛ لأنه غفور، وألا نأمن مكر الله؛ لأنه حلیم، فيكون العبد سائراً إلى الله بين الرجاء والخوف.



❁ قال الله تعالى:

﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَابِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ٣١ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦-٢٢٧]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ﴾ خبر مقدم، و﴿تَرَبُّصُ﴾ مبتدأ مؤخر، وبعد هذا بين الله الحال بعد هذا التربص.

(١) رواه البخاري (٥٩٥٠)، ومسلم (٢٦٧٥).

(٢) رواه البخاري (٤٩٦٨)، ومسلم (١٢٧).

قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾: اللام يحتمل أن تكون للإباحة، ويحتمل أن تكون للتوقيت يعني: أنه يباح للمولين أن يتربصوا أربعة أشهر، أو أن لهم وقتاً محدداً بأربعة أشهر، و﴿يُؤُولُونَ﴾ أي: يحلفون على ترك وطء زوجاتهم، و﴿مِنْ﴾ قيل: إنها بمعنى «عن»، يعني: يحلفون عن وطء نسايتهم، وقيل: إنها على بابها، فهي مبينة لموضع الإيلاء، يعني: الحلف، و﴿نِسَائِهِمْ﴾ أي: زوجاتهم.

قوله تعالى: ﴿تَرْبِصُ﴾ أي: انتظار، وهو شبيه بـ «الصبر» لموافقته إياه في الحروف وإن خالفه في الترتيب، و«الصبر» بمعنى حبس النفس وانتظارها، ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ أي: مدة أربعة أشهر، فينتظرون لمدة أربعة أشهر ابتداءً من إيلائهم.

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ فَاءُوا﴾ أي: رجعوا إلى نسايتهم بعد أن آلوا منهن، ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ﴾ أي: يغفر لهم ما تجرؤوا عليه من الحلف على حرمان الزوجات من حقوقهن؛ لأن حلفهم على ألا يطؤوا لمدة أربعة أشهر اعتداء على حق المرأة، إذ إن الرجل يجب عليه أن يعاشر زوجته بالمعروف، وليس من العشرة بالمعروف أن يحلف الإنسان ألا يطأ زوجته مدة أربعة أشهر، فإن فعل فقد عرض نفسه للعقوبة، لكنه إذا رجع غفر الله له، و﴿غَفُورٌ﴾ أي: ذو مغفرة، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]، والمغفرة هي: ستر الذنب مع التجاوز عنه مأخوذة من «المغفر»؛ وهو ما يوضع على الرأس عند الحرب لاتقاء السهام، وفي المغفر غطية ووقاية، و﴿رَجِيمٌ﴾ أي: ذو رحمة، كما قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الأنعام: ١٣٣]، فهو مشتق من الرحمة المستلزمة للعطف والحنو والإحسان ودفع النقم.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ أي: قصدوه بعزيمة تامة، ويدل على أن العزم هنا بمعنى القصد أنه تعدى بنفسه إلى الطلاق، ولو كان العزم بمعناه الأصلي لتعدى بـ «على»؛ فإنك تقول: عزم على كذا، ولا تقول: عزم كذا.

قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ أي: سميع لأقوالهم ومنها الطلاق، عليم بأحوالهم - ومنها مفارقة زوجاتهم.

الفوائد:

- ١ - من فوائد الآيتين: ثبوت حكم الإيلاء؛ لأن الله تعالى وقت له أربعة أشهر.
- ٢ - ومنها: أن الإيلاء لا يصح من غير زوجة؛ لقوله تعالى: ﴿مِنْ نِسَائِهِمْ﴾؛ فلو حلف ألا يطأ أمته لم يثبت له حكم الإيلاء؛ ولو حلف ألا يطأ امرأة ثم تزوجها لم يكن له حكم الإيلاء، لكن لو جامع وجبت عليه كفارة يمين.
- ٣ - ومنها: أن المولي يضرب له مدة أربعة أشهر من إيلائه؛ لقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾

تَرْتَضُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فيفيد أن ابتداء المدة من الإيلاء.

٤ - ومنها: حكمة الله - عز وجل - ورحمته بعباده في مراعاة حقوق الزوجة، وكما أنه حق للزوجة فهو من مصلحة الزوج أيضاً حتى لا يضيع حق المرأة على يده فيكون ظالماً.

٥ - ومنها: أن المولي يوقف عند مُضي أربعة أشهر، ويقال له: إما أن تفيء وإما أن تطلق؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ فَأَوْ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

٦ - ومنها: أن الطلاق بيد الزوج؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾؛ والضمير يعود على «الذين يؤلون من نسائهم».

٧ - ومنها: صحة الإيلاء من غير المدخول بها؛ لقوله تعالى: ﴿مِنْ نِّسَائِهِمْ﴾، والمرأة تكون من نساء الإنسان بمجرد العقد الصحيح.

٨ - ومنها: أن الإيلاء من أربعة أشهر فما فوق محرم؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ فَأَوْ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، فإن المغفرة لا تكون إلا في مقابلة ذنب.

٩ - ومنها: أن رجوع الإنسان عما هو عليه من المعصية سبب للمغفرة؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ فَأَوْ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

١٠ - ومنها: أن الله - سبحانه وتعالى - لا يحب الطلاق؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

١١ - ومنها: أن الطلاق لا يقع بمجرد تمام مدة الإيلاء؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾. فإن قيل: لو امتنع عن الفيتة والطلاق فهل يجبر على أحدهما؟

فالجواب: نعم، يجبر على أحدهما إذا طالبت الزوجة بذلك؛ لأنه حق لها، فإن أبى فللحاكم أن يطلق أو يفسخ النكاح، والفسخ أولى من الطلاق لثلاث تحسب عليه طلاقاً، فيضيق عليه العدد، أي: عدد الطلاق.

مسألة: هل يصح الإيلاء من الصغير الذي لم يبلغ؟

الجواب: لا يصح؛ لقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِّسَائِهِمْ﴾، والصبي لا تعتقد منه اليمين؛ لأنه غير مكلف.

١٢ - ومنها: إثبات أربعة أسماء من أسماء الله - سبحانه وتعالى - وهي: «الغفور» و«الرحيم» و«السميع» و«العليم»؛ وما تتضمنه هذه الأسماء من الصفات، والأحكام.

١٣ - ومنها: الإشارة إلى أن الفيتة أحب إلى الله من الطلاق؛ لأن ذلك نوع من التهديد.



❀ قال الله تعالى:

﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَعْمَلُنَّ أَحْسَنَ رِبَاحَةٍ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]

❀ التفسير ❀

قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ﴾ أي: اللاتي طلقهن أزواجهن، وقوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ أي: ينتظرن في العدة، ويحسبن أنفسهن عن الزواج؛ لأن المرأة بطبيعتها تطلب النكاح؛ ف قيل لها: تربصي بنفسك وانتظري، مثلما أقول: ارفق بنفسك. أي: هُونِ على نفسك وما أشبهها، وأما قول من قال: إن «أنفسهن» توكيد للفاعل في ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ زيدت فيه الباء، وجعل معنى الآية: يتربصن أنفسهن، فهذا ليس بصحيح؛ لأن الأصل عدم الزيادة، ولأن مثل هذا التعبير شاذ في اللغة العربية، فلا يحمل كلام الله على الشاذ، وعلى هذا فالمعنى الصحيح: أن ينتظرن بأنفسهن فلا يعجلن.

قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ جمع (قَرَأَ) بفتح القاف؛ وهو الحيض على أرجح القولين، وهو رأي الجمهور؛ لقول النبي ﷺ في المستحاضة: «تَجْلِسُ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا»^(١) أي: حيضها، فقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ أي: ثلاث حيض.

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ﴾ أي: يخفين ﴿مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ أي: من الحمل، فلا يحل لها أن تكتُم الحمل، و﴿أَرْحَامِهِنَّ﴾ جمع (رحم)؛ وهو مقر الحمل، وسمي رحمًا؛ لأنه ينضم على الجنين ويحفظه؛ فهو كذوي الأرحام من انضمامهم على قريتهم وحنوهم عليه وعطفهم عليه. قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ هذه الجملة فيها إغراء لالتزام الحكم السابق، وهي تشبه التحدي، يعني: إن كن صادقات في الإيمان بالله واليوم الآخر فلا يكتمن حملهن، والمراد بـ ﴿وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾: يوم القيامة، وإنما سمي اليوم الآخر؛ لأنه لا يوم بعده، فالتناس إذا بعثوا يوم القيامة فليس هناك موت؛ بل إما خلود في الجنة، وإما خلود في النار، وذكر اليوم الآخر؛ لأن الإيمان به يحمل الإنسان على فعل الطاعات واجتناب المنهيات؛ لأنه يعلم أن أمامه يومًا يجازى فيه الإنسان على عمله؛ فتجده يحرص على فعل المأمور وترك المحظور.

قوله تعالى: ﴿وَيَعْمَلُنَّ أَحْسَنَ رِبَاحَةٍ فِي ذَلِكَ﴾، البعل هو: الزوج، كما قال الله تعالى عن امرأة

إبراهيم: ﴿قَالَتْ يَوْلَيْتُ ٱللَّهُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] أي: زوجي، وسمي بعلًا مع أنه مطلق؛ لأن الأحكام الزوجية في الرجعية باقية إلا ما استثنى، و﴿أَحَقُّ﴾ اسم تفضيل، واسم التفضيل لا بد فيه من مفضل ومفضل عليه، يعني: أن بعولتهن أحق بردهن من أنفسهن، و«ذا» اسم إشارة؛ والمشار إليه التربص المفهوم من قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ وهو مدة العدة.

قوله تعالى: ﴿إِنۢ أَرَادُوا۟ إِصْلَاحًا﴾ أي إن أراد بعولتهن إصلاحًا في ردهن، و﴿وَإِصْلَاحًا﴾ أي: اتلافًا والتثامًا بين الزوج وزوجته، وإزالة لما وقع من الكسر بسبب الطلاق وما أشبه ذلك. قوله تعالى: ﴿وَهُنَّ﴾ أي: للزوجات سواء كن مطلقات أو محسكات ﴿مِثْلَ ٱلَّذِي عَلَيْنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾: فكما أن على الزوجة أن تتقي الله تعالى في حقوق زوجها، وأن تقوم بما فرض الله عليها، فلها أيضًا مثل الذي له في أنه يجب على الزوج أن يعاشرها بالمعروف، وأن يقوم بحقها الذي أوجب الله عليه.

ولما كانت المماثلة تقتضي المساواة أخرج ذلك بقوله تعالى: ﴿وَالرِّجَالُ عَلَيْنَ دَرَجَةٍ﴾ أي: فضل في العقل والحقوق، وهذا من باب الاحتراس حتى لا يذهب الذهن إلى تساوي المرأة والرجل من كل وجه.

قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ﴾ أي: ذو عزة، وأظهر معانيها: الغلبة، كقوله تعالى: ﴿وَعَزَّيۦنِي﴾ الخِطَابِ [ص: ٢٣]، و﴿حَكِيمٌ﴾ أي: ذو الحكم التام والحكمة البالغة.

الفوائد:

١ - من فوائد الآيات: وجوب اعتداد المطلقة بثلاث حيض؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾، وهي جملة خبرية بمعنى الأمر، قال البلاغيون: إذا جاء الأمر بصيغة الخبر كان ذلك توكيدًا له؛ كأنه أمر واقع صَحَّ أن يخبر عنه.

٢ - ومنها: قوة الداعي في المرأة للزواج، لقوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾، فكأن النفس تحثها على أن تنهي علاقتها بالأول وتتزوج؛ ف قيل: «تربصي بنفسك» أي: انتظري؛ مثل أن تقول: تربصت بكذا وكذا وكذا.

٣ - ومنها: وجوب العدة بثلاث حيض على كل مطلقة سواء كان طلاقها بائنًا أم لا؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ﴾.

ويستثنى من ذلك: مَنْ لا تحيض لصغر أو إياس فعدتها ثلاثة أشهر؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَلَّتِي يَسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَا يَحِيضُ﴾ [الطلاق: ٤].

ويستثنى أيضًا: مَنْ طُلِّقَتْ قبل الدخول والخلوة؛ فليس عليها عدة؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ إِذَا نَكَحَتُمُ ٱلْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِن عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩].

ويستثنى أيضًا: الحامل، فعدتها إلى وضع الحمل؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

فهذه ثلاث مسائل مستثناة من عموم قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾.

٤ - ومن فوائد الآية: أن مَنْ فارق الزوجة بغير طلاق فليس عليها أن تعتد بثلاث حيض كالمختلعة، وعليه فيكفي أن تستبرئ بحيضة، وهذا هو القول الراجح.

٥ - ومنها: أنه لو طلقها في أثناء الحيض لم يحتسب بالحيضة التي وقع فيها الطلاق؛ وجهه: أن الحيض لا يتبعض، فتلغى بقية الحيضة التي وقع فيها الطلاق، ولا بد لها من ثلاث حيض جديدة، وإلا يلزم على ذلك أن تكون عدتها ثلاثة قروء وبعض القراء، وهو خلاف النص، وهذا على القول بأن طلاق الحائض واقع، ولكن الصواب أن طلاق الحائض لا يقع؛ لحديث ابن عمر، ولقول النبي ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»؛ ولنصوص أخرى دلت على عدم وقوع طلاق الحائض.

٦ - ومن فوائد الآية: أن الطلاق لا يقع قبل النكاح منجزًا كان أو معلقًا، معينًا كان أو مطلقًا، فلو قال لامرأة: إن تزوجتك فأنت طالق. فتزوجها لم تطلق؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ﴾، ولا طلاق إلا بعد قيد وهو عقد النكاح.

٧ - ومنها: أنه يرجع إلى قول المرأة في عدتها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أََرْحَامِهِنَّ﴾، وجه ذلك أن الله جعل قولها معتبرًا، ولو لم يكن معتبرًا لم يكن لكتمها أي تأثير، فإذا ادعت أن عدتها انقضت، وكان ذلك في زمن ممكن فإنها تصدق، وهي مؤتمنة على ذلك، أما إذا ادعت أن عدتها انقضت في زمن لا يمكن فإن قولها مردود؛ لأن من شروط سماع الدعوى أن تكون ممكنة، ودعوى المستحيل غير مسموعة أصلاً.

٨ - ومن فوائد الآية: أن المطلقة البائن عدتها ثلاثة قروء؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ﴾، فيشمل حتى البوائن، وهو قول جمهور العلماء، حتى لو كانت بائناً بالثلاث فإنها لا بد أن تعتد بثلاثة قروء، وقال شيخ الإسلام - رحمه الله: إن كانت المسألة إجماعية فالإجماع معتبر وهو حجة، وإن لم تكن إجماعية فإن القول بأن المبانة تعتد بحيضة واحدة قول وجهه، فعلى القول به على وجود مخالف وقد وجد، ويؤيد هذا القول قوله تعالى: ﴿وَيُعَوِّلُهَا أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾، فإن هذا الحكم إنما هو للرجعيات، فيكون العموم مخصصًا بذكر الحكم المختص ببعض أفرادها؛ وهذه المسألة فيها نزاع بين العلماء، وهي أنه إذا ورد لفظ عام ثم فرع عليه حكم يتعلق ببعض أفرادها، فهل يكون ذلك مخصصًا لعمومه؟ أو يقال: إن ذكر حكم يختص ببعض الأفراد لا يقتضي التخصيص؛ ومن أمثلته حديث جابر: (قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت

الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة^(١)، إذا نظرنا إلى أول الحديث: (في كل ما يقسم) وجدنا أن الشفعة تجري في كل شيء؛ وإذا نظرنا إلى آخره: (فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق)، قلنا: إن الشفعة لا تجري إلا فيما كان له حدود وطرق وهو الأرض.

و(الشفعة) أن يتزع الشريك حصة شريكه التي باعها لطرف ثالث، مثال ذلك: زيد شريك لعمر في أرض، فباع عمرو نصيبه لخالد، فلزيد أن يأخذ هذا النصيب من خالد بالثمن الذي يستقر عليه العقد، فإذا كان لشخصين سيارة واحدة، وباع أحدهما نصيبه من هذه السيارة لشخص ثالث فللشريك أن يأخذ هذا النصيب ممن اشتراه بثمنه على مقتضى أول الحديث العام؛ لكن قوله رضى الله تعالى عنه: (فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُدُودُ، وَصُرِفَتِ الطُّرُقُ) يقتضي ألا شفعة له في نصيب شريكه في السيارة؛ لأنه لا حدود ولا طرق فيها، والمسألة ذات خلاف معروف في كتب الفقه.

٩ - ومن فوائد الآية: أنه ينبغي ذكر ما يوجب القبول والعمل؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾.

١٠ - ومنها: أنه ينبغي تحذير المؤمن الذي لا يعلم بأمانته إلا الله - عز وجل - من عذاب يوم الآخر إن هو لم يحم بواجب الأمانة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْفُسِهِمْ إِنْ كُنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾.

١١ - ومنها: إثبات اليوم الآخر.

١٢ - ومنها: أن الرجعية في حكم الزوجات؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُؤْمِلُنَّ أَهْقُ﴾، فأثبت أنه بعل. فإن قال قائل: ألا يمكن أن يقال: ﴿وَيُؤْمِلُنَّ﴾ فيما مضى؛ لأن الشيء قد يعبر عنه بعد انتهائه، كقوله تعالى: ﴿وَأَتَوْا أَيْلَنَهُمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٢]، وهم لا يؤتونها إلا بعد زوال اليتيم؛ كما أنه قد يعبر عن الشيء قبل وجوده، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرِنِّي أَصْعَرَ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]، وهو إنما يعصر عبنا ليكون خمرًا؟

فالجواب: أن الأصل خلاف ذلك، ولا يصار إلى خلاف الأصل إلا بدليل؛ لأن الأصل أن الوصف متحقق في الموصوف حتى يتبين زوال الوصف عنه؛ ولهذا قال أهل العلم: إن الرجعية زوجة في حكم الزوجات، وينبغي على ذلك أن: كل ما يترتب على الزوجية فهو ثابت للرجعية إلا أنهم استثنوا بعض المسائل.

١٣ - ومن فوائد الآية: أنه لا حق للزوج في الرجعة إذا لم يرد الإصلاح؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾، وقال بعض أهل العلم: إن هذا ليس على سبيل الشرط، ولكنه على سبيل الإرشاد. وهو خلاف ظاهر الآية، والواجب إبقاء الآية على ظاهرها، فليس له أن يراجع إلا بهذا الشرط.

- ١٤ - ومنها؛ أنه لا رجعة بعد انقضاء العدة؛ لقوله تعالى: ﴿أَحْزَنَ بَرَوَيْنَ فِي ذَلِكَ﴾.
- ١٥ - ومنها؛ أن للزوجة حقاً كما أن عليها حقاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ﴾.
- ١٦ - ومنها؛ إثبات الرجوع إلى العرف؛ لقوله تعالى: ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾، وهكذا كل ما جاء، ولم يحدد بالشرع فإن مرجعه إلى العرف.
- ١٧ - ومنها؛ استعمال الاحتراس، وأنه لا ينبغي الإطلاق في موضع يخشى فيه من التعميم؛ لقوله تعالى: ﴿وَالرِّجَالُ عَلَيْهِنَ دَرَجَةٌ﴾ أي: حقوق الرجال أكثر من حقوق النساء؛ ولهذا كان على الزوجة أن تطيع زوجها، وليس على الزوج أن يطيع زوجته؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٣٤]، وهذا من معنى الدرجة، ودرجة الرجال على النساء من وجوه متعددة؛ فالدرجة التي فضل بها الرجال على النساء في: العقل والجسم والدين والولاية والإنفاق والميراث وعطية الأولاد.
- الأمر الأول: العقل؛ فالرجل عقله أكمل من عقل المرأة؛ وقد صَحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ»؛ قلن: ما نقصان العقل يا رسول الله؟ قال: «أَلَيْسَ شَهَادَةُ الرَّجُلِ بِشَهَادَةِ امْرَأَتَيْنِ؟ فَذَلِكَ نُقْصَانُ عَقْلِهَا»^(١).
- الأمر الثاني: الجسم؛ فإن الرجل أكمل من المرأة في الجسم، فهو أنشط من المرأة، وأقوى في الجسم.
- الأمر الثالث: الدين؛ فإن الرجل أكمل من المرأة في الدين؛ لأن الرسول ﷺ قال في المرأة: «إِنَّهَا نَاقِصَةٌ فِي الدِّينِ»؛ وفسر ذلك بأنها «إِذَا حَاضَتْ لَمْ تَصَلِّ، وَلَمْ تَصُمْ»؛ ولهذا يجب على الرجل من الواجبات الدينية ما لا يجب على المرأة، كالجهاد مثلاً.
- الأمر الرابع: الولاية؛ فقد فضل الرجل على المرأة في الولاية، فإن الله - سبحانه وتعالى - جعل الرجل قَوَّامًا على المرأة، فالرجال قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بما فضل الله بعضهم على بعض؛ ولهذا لا يحل أن تتولى المرأة ولاية عامة أبداً لا وزارة ولا غير وزارة، فالولاية العامة ليست من حقوق النساء أبداً، ولا يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة.
- الأمر الخامس: الإنفاق؛ فالزوج هو الذي ينفق على المرأة، وقد قال النبي ﷺ: «الْبَيْدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْبَيْدِ السُّفْلَى»^(٢)، و«الْبَيْدُ الْعُلْيَا»: هي المعطية و«السُّفْلَى»: الآخذة.
- الأمر السادس: الميراث وعطية الأولاد، فإن للذكر مثل حظ الأنثيين.
- ١٨ - ومن فوائد الآية: أن الذين لهم درجة على النساء هم الرجال الذين هم جديرون بهذا

(١) رواه البخاري (٢٩٨)، ومسلم (٧٩).

(٢) رواه البخاري (١٣٦١)، ومسلم (١٠٣٤).

الوصف، وأما من جعل نفسه بمنزلة النسوة فهذا يكون شرًا من المرأة؛ لأنه انتكس من الكمال إلى الدون، ومن ثم لعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال^(١)؛ حتى لا يعتدي أحد على حق أو على اختصاصات أحد.

١٩ - ومنها: إثبات هذين الاسمين من أسماء الله: «العزیز» و«الحکیم»، وما تضمناه من صفة وهي العزة في «العزیز»، والحكمة، والحكم في «الحکیم»، وما يترتب على ذلك من أثر.



❖ قال الله تعالى:

﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَاءٍ مَاتِيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ حَقَمْتُمَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٩]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ﴾ يعني: أن الطلاق الذي فيه الرجعة مرتان: بأن يطلق مرة ثم يراجع، ثم يطلق مرة ثم يراجع.

قوله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾ مبتدأ خبره محذوف والتقدير: فعليكم إمساك بمعروف، أي: بما يتعارفه الناس من العشرة الطيبة الحسنة.

قوله تعالى: ﴿أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ أي: إطلاق لهن، وهو كقوله تعالى في سورة الطلاق: ﴿فَإِمْسَاكُهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢]، والمراد بـ «الإحسان» هنا أن يمتعها بشيء يجبر كسرهما ويطيب قلبها.

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَاءٍ مَاتِيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾ أي: أعطيتموهن، وهي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فالمفعول الأول الهاء في قوله تعالى: ﴿مَاتِيْتُمُوهُنَّ﴾، والمفعول الثاني: محذوف والتقدير: مما آتيتموهن إياه، وهو العائد على الموصول، أما ﴿شَيْئًا﴾ فهي مفعول: ﴿تَأْخُذُوا﴾ وهي نكرة في سياق النفي، فتعم كل ما آتاها من مهر وغيره.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ بمعنى يتوقعا ويخشيا، وقوله: ﴿أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ أي: شرائع الله بما يلزمهما لكل واحد على الآخر، فإن خافت الزوجة ألا تقوم بحق الزوج أو خاف الزوج

(١) صحيح: رواه أبو داود (٤٠٩٧)، وابن ماجه (١٩٠٤)، وأحمد في «مسنده» (٢٢٩١)، وصححه الألباني رحمه الله تعالى في «صحيح الجامع» (٥١٠٠).

ألا يقوم بحق الزوجة ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِيمَا أَفْذَتْ يَدُهَا﴾، هذا على قراءة ﴿يَخَافًا﴾ بالبناء للفاعل، وأما على قراءة (يخافا) بالبناء للمفعول فالخائف هنا غير الزوجين، أي: إلا أن يخشى غيرهما ألا يقيما حدود الله، فالخوف يرجع هنا على ولي الأمر كالقاضي أو الأمير أو على أهل الزوجين أو على كل من علم بحالهما ممن يمكنه إصلاح الحال: فله أن يتدخل ويعرض الخلع؛ ولهذا قال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفِيقَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾، وهذا يؤيد القراءة التي بالبناء للمفعول، والخطاب في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ وإن كان ظاهره أنه يعم جميع الأمة، فالظاهر أن المراد به من له صلة بالزوجين من قرابة أو غيرها.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِيمَا أَفْذَتْ يَدُهَا﴾ أي: لا إثم على الزوجين فيما بذلته فداءً لنفسها عن المقام معه.

فإن قيل: لماذا جاءت الآية بنفي الجناح عليهما؟

فالجواب: أن طلب الفداء والطلاق حرام على الزوجة بدون سبب، وحرام على الزوج أيضًا أن يأخذ شيئًا مما آتاها بدون سبب.

قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾، المشار إليه ما سبق من الأحكام والشرائع، و﴿حُدُودُ اللَّهِ﴾ أي: شرائعه.

قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ أي: لا تتجاوزوها، وقال العلماء: إذا كانت الحدود مما يجب فعله قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾، وأما إذا كانت الحدود من المحرمات فإنه تعالى يقول: ﴿فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧].

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْذُ﴾ أي: يتجاوز ﴿حُدُودَ اللَّهِ﴾ المراد بها هنا: أوامره، والجملة: اسم الشرط وفعل الشرط، وقوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾: جواب الشرط ولم يذكر مفعول ﴿الظَّالِمُونَ﴾ ليفيد العموم.

الفوائد:

١ - من فوائد الآيات: حكمة الله - عز وجل - ورحمته في حصر الطلاق بالثلاث بأنه لا رجعة بعد الثالثة حتى تنكح زوجًا غيره؛ لأنهم كانوا في الجاهلية يطلق الإنسان زوجته عدة طلاقات؛ فإذا قاربت انتهاء العدة راجع ثم طلق فتستأنف العدة، فإذا شارفت الانقضاء راجع ثم طلق فإذا شارفت الانقضاء راجع ثم طلق.. وهكذا، فتبقى المرأة مُعذبة: لا مزوجة ولا مطلقة، فتبقى معلقة، فجعل الله الأمر في ثلاث طلاقات فقط.

٢ - ومنها: اعتبار التكرار بالثلاث، وهذه لها نظائر كثيرة؛ فالسلام ثلاث، والاستئذان ثلاث، ورد الكلام إذا لم يفهم من أول مرة ثلاث، وفي الوضوء والعبادات أيضًا تكرار الثلاث كثير، فإذا نزلت الثلاث تعتبر تكرارًا يكتفى به في كثير من الأمور.

٣ - ومنها: الإشارة إلى أن الطلاق المكرر بلفظ واحد ليس بطلاق، بمعنى أنه لا يتكرر به الطلاق؛ لأن قوله تعالى: ﴿أَطْلَقْتُ مَرَّتَانٍ﴾ وصف يجب أن يكون معتبراً، فإذا طلقت امرأتك فقلت: أنت طالق. فقد طلقت، فإذا قلت ثانية: أنت طالق. فكيف تورد طلاقاً على مطلقة؟ لأن الطلاق لا يرد إلا على من كانت غير مطلقة حتى يقال: طلقت، وهنا قال تعالى: ﴿أَطْلَقْتُ مَرَّتَانٍ﴾؛ ولهذا قال الفقهاء - رحمهم الله - لو أن الرجل طلق امرأته، وحاضت مرتين، ثم طلقها بعد الحيضة الثانية لا تستأنف عدة جديدة للطلقة الثانية، بل تبني على ما مضى، وإذا حاضت الثالثة وطهرت انقضت عدتها؛ لأن الطلاق الثاني ليس له عدة وهذا مما يؤيد اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية: أن الطلاق المكرر لا عبرة به إلا أن يصادف زوجة غير مطلقة؛ ولأن الله - سبحانه وتعالى - قال: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، والفقهاء الذين خالفوا في ذلك يقولون: إنه إذا كرر الطلاق في المرة الثانية لا تستأنف العدة. فإذا هي مطلقة لغير عدة فلا يقع الطلاق؛ لأنه سيكون على خلاف ما أمر الله به، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»، وقد قال شيخنا عن اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية: (إن من تأمله تبين له أنه لا يسوغ القول بخلافه). لأنك إذا تأملت كلامه في أنه لا يقع طلاق على طلاق، وأنه لا يتكرر إلا على زوجة غير مطلقة فلا يمكن أن يتكرر الطلاق إلا إذا راجعها، أو عقد عليها عقدًا جديدًا، وهذا القول هو الراجح، وهو الذي أفني به، وهو أنه لا طلاق على طلاق حتى لو قال ألف مرة: أنت طالق. فليس إلا مرة واحدة فقط، ويدل على هذا قوله تعالى: ﴿أَطْلَقْتُ مَرَّتَانٍ﴾ أي: مرة بعد مرة، فلا بد أن يقع على زوجة غير مطلقة.

٤ - ومن فوائد الآيات: أن الواجب على المراء الذي طلق زوجته أحد أمرين؛ إما إمساك بمعروف، أو تسريح بإحسان، وأما أن يردها مع الإيذاء والمنة والتقصير أو يسرحها بجفوة وعدم إحسان فلا يجوز.

٥ - ومنها: بيان حكمة الله في تشريعه - سبحانه وتعالى - إذ قال تعالى في الإمساك: ﴿وَمَعْرُوفٍ﴾؛ لأنه إذا ردها جبر قلبها بالرد، وقال تعالى في التسريح: ﴿وَبِإِحْسَانٍ﴾؛ لأنه سيفارقها، فيحتاج إلى زيادة في معاملتها بالتي هي أحسن حتى ينضم إلى الفراق الإحسان - والله أعلم.

٦ - ومنها: تحريم أخذ الزوج شيئاً مما أعطى زوجته من مهر أو غيره، إلا أن يطلقها قبل الدخول والخلوة فله نصف المهر؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

٧ - ومنها: جواز افتداء المرأة نفسها من زوجها بعوض؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾.

٨ - ومنها: أن ذلك إنما يكون إذا خافاً ألا يقيماً حدود الله، أما مع استقامة الحال فلا يجوز

طلب الخلع، وفي الحديث: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ»^(١).

٩ - ومنها: أهمية النكاح، وبيان أنه راجع إلى الأسرة كلها؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾.

١٠ - ومنها: أن للوسائل أحكام المقاصد، يؤخذ ذلك من جواز أخذ الإنسان من امرأته ما آتاها أو بعضه إذا خيفت المفسدة في البقاء على الزوجية.

١١ - ومنها: اعتبار المفسد، وسلوك الأهون لدفع الأشد؛ لأن الأخذ من مال الزوجة محرم بلا شك كما قال تعالى، لكن إذا أريد به دفع ما هو أعظم من تضييع حدود الله - عز وجل - صار ذلك جائزاً، وهذه القاعدة لها أصل في الشريعة، منه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، فإن سبَّ آلهة المشركين واجب؛ ولكن إذا كان يخشى من ذلك أن يسبوا الله عدواً بغير علم صار سبُّ آلهتهم ممنوعاً.

١٢ - ومنها: جواز الخلع بأكثر مما أعطاه؛ لعموم قوله تعالى: ﴿فِيمَا أَفْتَدْتُمْ بِهِ﴾، فهو يشمل ما افدتت به من كثير أو قليل، وقيل: إن هذا العموم عائد على قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾، فيكون المعنى: فيما افدتت به مما آتيتموهن، وعلى هذا فلا يأخذ منها أكثر مما أعطاه، ويمكن أن يقال: إن كانت هي التي أساءت وطلبت الخلع فلا بأس أن يأخذ أكثر مما أعطاه، وإلا فلا.

١٣ - ومن هوائد الآيات: أن المخالعة ليست رجعية، بمعنى: أن الفراق في الخلع فراق بائن فلا سبيل لإرجاعها إلا بعقد جديد؛ لقوله تعالى: ﴿أَفْتَدْتُمْ بِهِ﴾، فإذا كان فداءً فالفداء فيه عوض عن شيء، وإذا استلم الفداء لا يمكن أن يرجع المفدى عنه - وهو الزوجة - إلا بعقد جديد.

١٤ - ومنها: جواز تصرف المرأة في مالها بغير إذن زوجها؛ لقوله تعالى: ﴿فِيمَا أَفْتَدْتُمْ بِهِ﴾، فإن الزوجة تصرف في مالها كما تشاء في الحدود الشرعية سواء وافق زوجها على هذا التصرف أم لم يوافق، ما دامت امرأة حرة رشيدة فلا اعتراض للزوج عليها، وهذه الفائدة قد ينازع فيها.

١٥ - ومنها: عظم شأن النكاح وما يتعلق به؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾، فبين أن هذا من حدود الله، ونهى عن تعديه، وقد سبق الفرق بين قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧].

١٦ - ومنها: أن الله - عز وجل - أن يحكم في عباده بما شاء؛ لقوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾.

١٧ - ومنها: أنه لا حاكم للخلق ولا مشرع إلا الله - عز وجل - لقوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾.

(١) صحيح: رواه الترمذي (١١٨٧)، وأبو داود (٢٢٢٦)، وابن ماجه (٢٠٥٥)، وصححه الألباني في صحيح الجامع، (٢٧٠٦).

فَلَا تَعْتَدُوهَا، ولو كان مشرع غيره لكان يمكن لكل إنسان أن يشرع لنفسه، ولو كان في ذلك تعدي حدود الله - سبحانه وتعالى.

١٨ - ومنها، أن الخلع لا بد فيه من رضا الزوجة؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا كَانَتْ الْفَدْيَةُ مِنْهَا فَلَا بَدَّ مِنْ رِضَاهَا، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ الْفَدْيَةُ مِنْ غَيْرِهَا فَإِنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ رِضَاهَا، كَمَا لَوْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ رَأَى أَنَّ بَقَاءَ هَذِهِ الْمَرْأَةِ مَعَ زَوْجِهَا فِيهِ ضَرَرٌ عَلَيْهِ فِي دِينِهِ، فَذَهَبَ إِلَيْهِ وَأَعْطَاهُ فَدْيَةً لِيُخْلَعَ هَذِهِ الْمَرْأَةُ، وَيَسْلَمَ مِنْ شَرِّهَا فَهَذَا جَائِزٌ حَتَّى وَإِنْ لَمْ تَرْضَ بِذَلِكَ.

١٩ - ومنها، تحريم تعدي حدود الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، والظلم حرام.

٢٠ - ومنها، أن التعدي لحدود الله ظلم عظيم، يؤخذ من حصر الظلم في تعديها ومن الإتيان به في الجملة الاسمية الخبرية: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾.

٢١ - ومنها، جواز الطلاق الثلاث المتفرق؛ لقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾ إلى أن قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٠] يعني: الثالثة، فهنا لا شك أن الطلاق متفرق؛ لأنه تعالى قال: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾. ثم أدخل الفداء بينهما وبين الطلاق الثالث، فدل هذا على أنه طلاق متفرق، وهذا جائز بالإجماع، أما إذا جمع الثلاث جميعاً في دفعة واحدة، مثل أن يقول: أنت طالق ثلاثاً. أو: أنت طالق طالق طالق. يريد الثلاث، أو: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق. فقد اختلف أهل العلم في جواز ذلك؛ فمنهم من قال بإباحته ونفوذه، فتبين به المرأة بينونة كبرى، ومنهم من قال بتحريمه ونفوذه؛ ومنهم من قال بتحريمه ويقع واحدة، ومنهم من قال بتحريمه وأنه لا يقع؛ لا واحدة ولا أكثر؛ فإذا نزلت الأقوال أربعة؛ والصحيح أنه حرام، وأنه لا يقع إلا واحدة، وهذا هو الذي اختاره شيخ الإسلام «ابن تيمية»، وعليه يدل الكتاب والسنة؛ لأنه لا تقع البينونة إلا إذا طلقها بعد طلاق مرتين، والطلاق مرتين لا يكون إلا إذا كان بينهما رجعة أو عقد؛ أما أن يرسل طلاقاً بعد طلاق فهذا ليس بشيء.



❦ قال الله تعالى:

﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهَا مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَرْتَجِعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٠]

❦ التفسير ❦

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ أي: المرة الثالثة بعد المرتين، ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهَا﴾ أي: فلا تحل المطلقة بعد الثالثة للزوج المطلق ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ أي: يعقد عليها بنكاح صحيح، وقال بعض العلماء:

أي حتى تطأ، وهذا لا شك لا يصح؛ لأن المرأة لا تطأ.

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ أي الزوج الثاني، ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ أي: فلا إثم على الزوج الأول وزوجته المطلقة من الزوج الثاني ﴿أَنْ يَرْجِعَا﴾ أي: يرجع أحدهما إلى الآخر بعقد جديد، ﴿إِنْ ظَنَّا﴾ أي: الزوج الأول وزوجته ﴿أَنْ يُعِيَمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ أي: ما أوجبه الله تعالى على كل منهما من المعاشرة بالمعروف.

قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾: المشار إليه ما سبق من الأحكام، و﴿حُدُودُ اللَّهِ﴾ أي: أحكامه التي حدها لعباده، ﴿يُعِيَمُهَا﴾ أي: يوضحها الله - عز وجل - ويظهرها، فكل الحدود التي يريد الله من العباد قد بينها بياناً كاملاً؛ والبيان يكون بالكتاب ويكون بالسنة، فما لا يوجد في كلام الله يوجد في سنة الرسول ﷺ، وما لا يوجد في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ نصاً بعينه فإنه يوجد بمعناه؛ وذلك بالقياس الصحيح الذي يتساوى فيه الأصل والفرع في العلة فيلحق هذا بهذا، فبيان الله تعالى للحدود متنوع.

قوله تعالى: ﴿لَقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ أي: لقوم ذوي استعداد وقبول للعلم.

القوائد:

١ - من فوائد الآية: تحريم المطلقة ثلاثاً على مطلقها حتى تزوج؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾.

٢ - ومنها: أن نكاح الزوج الثاني على وجه لا يصح لا تحل به للأول؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾، ولا يكون زوجاً إلا بعقد صحيح؛ ولذلك لو تزوجها الثاني بنية تحليلها للأول فنكاحه غير صحيح، فلا تحل به للأول.

٣ - ومنها: حلها للزوج الأول بعد مفارقة الثاني لها؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَرْجِعَا﴾، وظاهر الآية الكريمة: أنها تحل للأول بمجرد عقد الثاني عليها ومفارقتها لها، لكن السنة بينت أنه لا بد من وطء الثاني وطأ تاماً بانتشار؛ وذلك أن امرأة رفاعة القرظي بانت منه بالثلاث؛ فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير - بفتح الزاي وكسر الباء - ولم يكن يقدر على الجماع، فأنت النبي ﷺ، وقالت: يا رسول الله، إن رفاعة طلقني فبنت طلاق، وتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير ولم يكن معه إلا مثل هذبة الثوب. وقالت بثوبها، فقال لها النبي ﷺ: «أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟! لا حتى تذوقي عسيلته، ويذوق عسيلتك»^(١).

٤ - ومن فوائد الآية: أن الزوجة المطلقة ثلاثاً لو وطئت بملك اليمين فإنها لا تحل للزوج الأول؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾، مثال ذلك: امرأة مملوكة لشخص وقد تزوجها

شخص آخر، فطلقها الزوج الآخر، ثم انقضت عِدَّتُهَا، وجامعها سيدها بحكم ملك اليمين، ثم أراد زوجها الأول أن يتزوجها فلا يمكن أن يتزوجها؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾.

٥ - ومنها: إطلاق المراجعة على عقد النكاح؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾، والمعروف عند الفقهاء أن الرجعة إعادة مطلقة غير بائن إلى عصمة زوجها، هذه هي الرجعة عندهم، لكن هذا اصطلاح خاص، أما في القرآن فتطلق المراجعة على عقد النكاح؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾، هذا وقد قَسَمَ بعض أهل العلم المراجعة شرعاً إلى ثلاثة أقسام؛ فقالوا: قد يراد بها العقد؛ وقد يراد بها إعادة المطلقة رجعيّاً إلى عصمة زوجها، كما في اصطلاح الفقهاء، وقد يراد بالمراجعة: أن تعاد المرأة إلى عصمة زوجها بدون طلاق، كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما حين طلق امرأته وهي حائض، فقال النبي ﷺ لعمر: «مُرْهُ فَلْيُتَرَاجَعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرُ ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدَ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ»^(١). فالمراد بقوله ﷺ: «فَلْيُتَرَاجَعْهَا» أن يردها إلى عصمته ويلغي الطلاق، كما لو تباع رجلان على عقد فاسد وقلت لهما: «تَرَاجَعَا» أي: راجعا العقد أو ألغياه؛ فالمراد بالمراجعة في حديث ابن عمر إلغاء الطلاق على القول الصحيح، وإن كان الجمهور على أنها مراجعة مطلقة حسب اصطلاح الفقهاء.

٦ - ومن هوائد الآيات: أنه لا يجوز أن يتراجع الزوجان حتى يغلب على ظنهما أن يقيما حدود الله؛ أي: أن يقوم كل منهما بمعاشرة الآخر بما يجب عليه؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ وجه ذلك: أنها إذا تراجعا بغير هذا الشرط صار هذا العقد عبثاً وعناءً وتعباً وخسارة مالية؛ لأنها لا يضمنان أن يرجعا إلى الحال الأولى.

٧ - ومنها: الاكتفاء بالظن في الأمور المستقبلية؛ لأن طلب اليقين في المستقبل من باب التكليف بما لا يطاق؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾؛ وقد قال الله - تبارك وتعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فقال: «قَدْ فَعَلْتُ».

ويتفرع على هذه الفائدة فائدة مهمة وهي: إذا حلف الإنسان على المستقبل بناءً على غلبة الظن، فتبين بخلافه فلا كفارة فيه؛ لأنه يحلف على ما في نفسه وعلى ظنه، وهذا القول هو الراجح، وهو اختيار شيخ الإسلام «ابن تيمية».

٨ - ومن هوائد الآيات: عناية الله - سبحانه وتعالى - بعباده في بيان ما يجب عليهم في عبادتهم، وفي معاملة بعضهم لبعض حتى لا تحصل الفوضى المؤدية إلى النزاع الذي قد يصل إلى القتال.

٩ - ومنها: أنه إذا لزم من فعل المباح شيء محرم صار الشيء المباح حراماً؛ لأن رجوع الزوجة حلال في الأصل؛ فإذا لم يظن الإنسان أنه يقوم بالحدود صار حراماً، وهو في الأصل حلال، وعلى هذا فنقول: إذا استلزم العقد إبطالاً لواجب، أو وقوعاً في محرم صار ذلك حراماً، وهي في مسائل

كثيرة، منها: لو تباع رجلان تلزمهما الجمعة بعد ندائها الثاني: فالبيع حرام، والعقد باطل؛ لأنه وقوع فيما حرم الله - عز وجل.

١٠ - ومنها: أنه لا يعرف هذه الحدود ويتبينها إلا من كان من ذوي العلم، فكأنما كان أعلم كانت الحدود في حقه أبين وأظهر؛ فطالب العلم يتعلم من اللفظ مسائل أخرى، فالعلم يغذي بعضه بعضاً، وطالب العلم رابح بكل حال، فهو ليس كطالب المال قد يشتري السلعة وهو يظن الربح ثم يخسر؛ فطالب العلم أي مسألة يعلمها فإنها مفتاح له؛ ولهذا قال تعالى: ﴿يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾.

١١ - ومن فوائد الآية: أنه لا شيء في دين الله يكون مجهولاً لكل أحد؛ لا من العبادات، ولا من المعاملات؛ فكل شيء مبين.

فإن قيل: هناك أشياء تشكل على أهل العلم، ولا يعرفون حكمها؟

فالجواب: أن الخلل هنا ليس في النص؛ ولكنه فيمن يستنبط الأحكام من النص، فقد يكون لنقص في علمه، أو قصور في فهمه، أو عدوان في قصده؛ ولهذا قال الرسول ﷺ: «رُبَّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»^(١)، وقد يكون الخلل في إعراض الإنسان عن التدبر، وبذل الاجتهاد، وطلب الحق، وقد يكون عند الإنسان علم وفهم وجلد وتدبر، لكن هناك ذنباً تحول بينه وبين وصوله للحق، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا نُنَاقِلُ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا قَالَ أَسْطِيرَ الْأَوَّلِينَ ۖ كَلَّا بَلْ رَأَىٰ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ مَآكَوًا يُكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٣]، ١٤؛ لأن المعاصي تظلم القلب، وإذا أظلم القلب لا يستنير، وكيف يتبين له الحق وهو مظلم؟! ولهذا قال الله - سبحانه وتعالى - لنبيه ﷺ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥]، ثم قال تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١٠٦]؛ أخذ بعض أهل العلم من هذه الآية أنه ينبغي لمن سئل عن علم أن يستغفر الله - عز وجل - حتى تزول عنه الذنوب باستغفاره، ويتبين له الحق، وعلى هذا فنقول: إن جميع الأحكام التي تتعلق بالعبادات أو المعاملات قد بينها الله لكن العيب عيب المستدل، فالأدلة واضحة كافية، لكن المستدل قد تخفى عليه الأحكام للأسباب التي ذكرناها وغيرها.

ويتفرع على هذه الفائدة فائدة أخرى: وهي غلط من قال: إن النصوص لم تستوعب جميع الأحكام، وأنها محتاجون إلى العقول في الأحكام؛ فإن الله - سبحانه وتعالى - قال: ﴿يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾، فالنصوص كافية من كل ناحية.

١٢ - ومن فوائد الآية: أن كل ما خالف شريعة الله فليس من أحكام الله؛ لقوله تعالى:

﴿يُبَيِّنُهَا﴾.

١٣ - ومنها: أن الخلع ليس بطلاق؛ لقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ثم قال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفِيقَا حَدُّودَ اللَّهِ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِمَا فَمَا أَفَدْتُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ثم قال تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا

يَحِلُّ لَهُ ﴿البقرة: ٢٢٩﴾، ولو كان الخلع طلاقاً لكان قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ هي الطلقة الرابعة؛ وهذا خلاف إجماع المسلمين؛ لأن المرأة تبين بالطلاق الثلاث بإجماعهم، وذهب بعض أهل العلم إلى أن الخلع إذا وقع بلفظ الطلاق صار طلاقاً، واختار شيخ الإسلام «ابن تيمية» أن الخلع فسخ بأي لفظ كان - ولو بلفظ الطلاق - وقال: إن هذا هو ظاهر الآية؛ لأنه تعالى قال: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ولم يذكر صيغة معينة؛ لأنه إنما يعتبر في العقود بمعانيها لا بألفاظها؛ فما دام هذا الطلاق الذي وقع من الزوج إنما وقع بفداء من المرأة - افتدت نفسها به - فهذا لا يمكن أن نعهه طلاقاً ولو وقع بلفظ الطلاق، وما ذكره رحمه الله فإنه منظور فيه إلى المعنى، وما قاله غيره - من أنه إذا وقع بلفظ الطلاق كان طلاقاً - فقد نظر فيه إلى اللفظ، ولا ريب أن من تأمل الشريعة وجد أنها تعني بالمعنى أكثر من الاعتناء باللفظ، أما الألفاظ فهي قوالب للمعاني، وأنت إذا ألبست المرأة ثوب رجل لا تكون رجلاً، كما أنك إذا ألبست رجلاً ثوب امرأة لم يكن امرأة، فالألفاظ عبارة عن قوالب تدل على ما وراءها، فإذا صار المعنى هو التخلص من الزوج بهذا الفداء، فكيف يحسب طلاقاً؟!

١٤ - ومن فوائد الآية: تعظيم شأن النكاح بأن الله ذكر له حدوداً في عقده وفي حله؛ لأنه يترتب عليه مسائل كثيرة من المحرمية والنسب والميراث وغير ذلك - كحقوق الزوجية؛ ولهذا اشترط فيه أن يكون بولي، فالمرأة تستطيع أن تبيع كل ما لها، لكن لا تستطيع أن تزوج نفسها، كما اشترط فيه الإشهاد على رأي كثير من أهل العلم، وكل العقود لا يشترط فيها ذلك، وأيضاً اشترط فيه الإعلان على رأي بعض أهل العلم، والعقود الأخرى لا يشترط فيها ذلك، وأيضاً أنه لا يصلح العقد في بعض الأحوال والأزمان، وهذا يشاركه فيه بعض العقود، وكل ذلك من باب الأهمية في هذا العقد العظيم الذي تترتب عليه هذه الأمور الكبيرة.



❁ قال الله تعالى:

﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبَنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا وَاذْكُرُوا أَنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٣١]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾: الخطاب هنا لعامة الناس؛ أي: إذا طلق الأزواج نساءهم ﴿فَلَبَنَ أَجَلَهُنَّ﴾: قال بعض العلماء: المراد قاربين بلوغ أجلهن؛ لأنها إذا بلغت الأجل انتهت

العدة ولا إمساك حينئذ، ولكن الصحيح أن المراد ببلوغ أجلهن حقيقة بلوغ الأجل، وذلك بطهرها من الحيضة الثالثة ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ أي: ردوهن إلى عصمتكم - وهو مراجعة ﴿أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ أي: اتركوهن بدون مراجعة.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّعُنْدِوَا﴾ ﴿لَا﴾ ناهية، والفعل بعدها مجزوم بحذف النون، و﴿ضِرَارًا﴾ مفعول لأجله، والمعنى: لا تمسكوهن لأجل الإضرار بهن، وقد مرّ أنهم كانوا في الجاهلية يراجعون الزوجات في العدة من أجل المضايقة؛ فحدد الله المراجعة باثنتين، وأنه بعد الثالثة لا رجوع حتى تنكح زوجاً غيره.

وقوله تعالى: ﴿لِّعُنْدِوَا﴾؛ اللام للعاقبة والمعنى: لتقعوا في الاعتداء، أي: إن عاقبة أمركم إذا أمسكتموهن ضاراً هي الاعتداء، واللام التي تعرف عند بعض النحويين بـ«لام كي» تارة يراد بها التعليل، وتارة تكون زائدة، وتارة تكون للعاقبة؛ فتكون للتعليل، كما في قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَنَّوْا﴾ [العنكبوت: ٦٦]؛ وتكون زائدة كما في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]؛ فإذا جاءت بعد الإرادة فهي زائدة؛ لأن فعل الإرادة يتعدى بنفسه، وتأتي للعاقبة: وهي إذا علم بأن ما بعدها غير مقصود، مثل قوله تعالى: ﴿فَاللَّقِطَةُءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ جملة شرطية، وجوابها قوله تعالى: ﴿فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾، وارتبط الجواب بالفاء؛ لأنه لا يصح أن يحل محل الشرط، وأضاف الظلم إلى نفسه وإن كان ظلمه واقعاً على غيره لأنه جلب على نفسه الإثم والعقوبة.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا أَيْتِ اللَّهِ هُرُوءًا﴾ أي: لا تجعلوها مهزوءاً بها، أي: موضع استهزاء بحيث لا يعملون بها استخفافاً بها.

قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ أي: اذكروا باللسان وبالقلب وبالجوارح نعمة الله عليكم حتى تقوموا بشكرها، فإن الغفلة عن ذكر النعم سبب لعدم الشكر، وقوله تعالى: ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ مفرد مضاف، والمفرد المضاف يدل على العموم، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨]؛ ولو كان المراد بالنعمة مدلولها الإفرادي لكان إحصاؤها ممكناً، المهم أن نعمة الله هنا عامة، ونعم الله لا تحصى أجناسها فضلاً عن أفرادها، فقوله تعالى: ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ يشمل كل النعم وإن دقت؛ لأن الله - عز وجل - يقول: ﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].

قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْزَلْ عَلَيْكُم مِّنَ الْكِتَابِ﴾؛ الواو حرف عطف، والجملة معطوفة على قوله تعالى: ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، وَخَصَّ بِالذِّكْرِ مع كونه من النعم للعناية به، والمراد بـ﴿الْكِتَابِ﴾ القرآن، و﴿الْحِكْمَةِ﴾ أي: السنة النبوية.

قوله تعالى: ﴿يَعْظُمُ بِهِ﴾ أي: يذكركم به ترغيباً وترهيباً، والجملة في محل نصب حال من فاعل ﴿أُنزِلَ﴾.

قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾، ما أكثر ما يأمر الله - عز وجل - بالتقوى؛ لأن بالتقوى صلاح القلوب والأعمال، و«التقوى» فعل أوامر الله واجتناب نواهيه تقريباً إليه وخوفاً منه.

قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾: أمر بالعلم بأن الله بكل شيء عليم، فلا يخفى عليه شيء، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [آل عمران: ٥].
الفوائد:

١ - من فوائد الآية: أن لكل طلاق أجلاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْ أَجَلَهُنَّ﴾، الأجل هنا مجمل، ولكنه مبين في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ وغيرها من الآيات الدالة على العدة.

ويتفرع على هذه الفائدة: أن القرآن يأتي مجملاً أحياناً ومفصلاً أحياناً، ويدل لذلك قوله تعالى: ﴿الرَّكَيبُ أَحْكَمُ مِنْهُ ثُمَّ قُضِيَ لَهُ﴾ [هود: ١]؛ وفائدة الإتيان بالإجمال ثم التفصيل: أنه إذا ورد النص مجملاً فإن النفس تتطلع إلى معرفة ذلك المجمل وبيان ذلك المبهم؛ فيكون في ذلك شدة الاشتياق إلى العلم.

٢ - ومن فوائد الآية: جواز المراجعة بعد تمام العدة قبل أن تغتسل؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرِفٍ أَوْسَرِ حَوْهَنَ﴾، وجه الدلالة أن قوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ جواب للشرط في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْ أَجَلَهُنَّ﴾؛ وهذا يقتضي أن يكون الإمساك أو التسريح بعد بلوغ الأجل ضرورة أن الشروط يقع بعد الشرط، وهذه المسألة اختلف فيها أهل العلم، فذهب الإمام أحمد رحمه الله إلى أن للزوج أن يراجع زوجته بعد طهرها من الحيضة الثالثة حتى تغتسل، فلو طهرت في الصباح بعد الفجر، ثم لم تغتسل إلا لصلاة الظهر، وراجعها زوجها فيما بين طهارتها وغتسلها صحت المراجعة، وذهب كثير من أهل العلم إلى أنه ينتهي وقت المراجعة بالطهارة من الحيضة الثالثة، وأولوا قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَجَلَهُنَّ﴾ أن المعنى: قاربين بلوغ أجلهن، وأنه لا رجعة بعد الطهر من الثالثة؛ والقول الأول أصح؛ لأنه هو ظاهر الآية، وهو الوارد عن الصحابة رضي الله عنهم، ويكون هذا من باب التوسعة على الزوج؛ لأنه قد يندم فيرجع، وهو نظير ثبوت الخيار بين المتبايعين ما دام في المجلس، وإلا فالعقد قد تم بالإيجاب والقبول، لكن لهما الخيار ما دام في المجلس توسعة عليهما، وهذا شيء معلوم في غريزة الإنسان وطبيعته: إنه إذا مُنِعَ من الشيء صار في شوق إليه، فإذا حصله فقد يزهد فيه.

٣ - ومن فوائد الآية: أن الإمساك بمعروف أو التسريح بمعروف واجب؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرِفٍ أَوْسَرِ حَوْهَنَ بِمَعْرِفٍ﴾.

٤ - ومنها: وجوب المعاشرة بالمعروف حتى بعد الطلاق؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ﴾ بمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَحوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴿، لثلا يؤذي الإنسان زوجته بالقول أو بالفعل أو بمنع الحقوق أو ما أشبه ذلك وما هو معروف أن ما يجري بين الأزواج أحياناً من المشاحنة، وادعاء الزوج ما يكون لزوجه من الأمتعة التي أعطاها إياها في المهر، أو فيما بعد ذلك حتى يطالبها بالحلي التي أعطاها - خلاف المعروف الذي أمر الله به.

٥ - ومنها: عناية الله - عزَّ وجلَّ - بعباده في أن يتعاملوا بينهم بالمعروف سواء في حال الاتفاق، أو في حال الاختلاف؛ لأن ذلك هو الذي يقيم وحدة الأمة، فإن الأمة إذا لم تتعامل بالمعروف - بل بالمنكر والإساءة - تفرقت واختلفت، فالأمة الإسلامية أمة واحدة، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

٦ - ومنها: تحريم إمساك المطلقة - أي: مراجعتها - للإضرار بها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُنْسِكُوهُمْ ضِرَارًا لِنَعْتَدُوا﴾.

٧ - ومنها: أن كل من عامل أخاه ضراراً فهو معتد، فلا يحل لأحد أن يعامل أخاه المسلم على وجه المضارة، وقد جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «مَنْ ضَارَّ ضَارَّ اللَّهُ بِهِ، وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ»^(١)، وجاء في حديث آخر: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(٢)، فالمضارة بين المسلمين محرمة؛ لذلك قال تعالى: ﴿وَلَا تُنْسِكُوهُمْ ضِرَارًا لِنَعْتَدُوا﴾.

٨ - ومنها: أن المضارة عدوان؛ لقوله تعالى: ﴿لِنَعْتَدُوا﴾ سواء كانت اللام للعاقبة أو للتعليل، أي: سواء كان المقصود من المضارة الاعتداء أو لم يقصد الاعتداء لكن حصل.

٩ - ومنها: تحريم ظلم الإنسان لنفسه؛ لأن الله تعالى نهى عن هذه الأشياء، ثم قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾.

١١ - ومنها: أن فعل المعاصي ظلم للنفس؛ فلا يقول الإنسان: (أنا حرٌّ أفعل ما أشاء، وأصبر على العذاب). هذا خطأ، فأنت لا يحل لك أن تظلم نفسك، فظلم الغير عدوان وحرام، وظلم النفس أيضاً عدوان وحرام، وفي الحديث: «وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا»^(٣).

١٢ - ومنها: أن من ظلم غيره بعدوانه عليه فقد ظلم نفسه في الحقيقة؛ لأن المظلوم إذا لم يتخلص الظالم من مظلمته في الدنيا فسوف يؤخذ من حسناته للمظلوم في الآخرة، فإذا فنيت حسناته أخذ من سيئات المظلوم فطرحت عليه، ثم طرح في النار؛ ولذلك عبّر الله عن الإضرار

(١) رواه البخاري (٦٧٣٣)، والترمذي (١٩٤٠)، وأبو داود (٣٦٣٥).

(٢) صحيح: رواه أحمد في «مسنده» (٢٨٦٧)، والبيهقي في «الكبرى» (١١١٦٦)، والدارقطني (٢٨٨)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٥٠).

(٣) رواه البخاري (١٨٦٧)، والدارمي (٢١٦٩).

بالزوجة في إمساكها بقوله تعالى: ﴿فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ مع أنه ظالم للزوجة أيضًا.

١٣ - ومنها: إغراء المخاطب باجتناّب ظلم غيره؛ لأن الظالم قد يظن أنه متصر على المظلوم، فإذا علم أنه ظالم لنفسه تهيب ذلك، واستقام على العدل.

١٤ - ومنها: أن آيات الله تنقسم إلى قسمين: آيات شرعية: وهي ما جاءت به الرسل من الشرع، وآيات كونية: وهي هذه الكائنات التي نشاهدها في السموات والأرض والشمس والقمر، أما كون ما جاءت به الرسل من الشرع آية فلائها أمور لا يمكن أن يأتي البشر بمثلها - ولا سيما القرآن الكريم - وأما كون هذه الكائنات آيات كونية؛ فإن هذه المخلوقات لا يمكن لأحد أن يخلق مثلها، وقد تحدى الله - عز وجل - أولئك العابدين أن تخلق معبوداتهم شيئًا من هذه الكائنات، فقال - عز وجل:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَرْبٌ مِثْلُ مَا اسْتَعْمَرُوا لَهُ ذُرِّيَّتُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ، وَإِنْ يَسْلُبْنَاهُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُوا مِنْهُ ضَعْفَ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ﴾ [الحج: ٧٣]، فهذه المخلوقات في انتظامها وحسنها، كلها آيات تدل على أن الله - سبحانه وتعالى - هو الخالق، وعلى وحدانيته، وعلى قدرته وتما حكمته، كما قيل:

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَّهُ آيَةٌ تَذُلُّ عَلَى الْوَاحِدِ

١٥ - ومن فوائد الآية: تحريم اتخاذ آيات الله هزواً سواء اتخذ الكل أم البعض، فمثال اتخاذ آيات الله الشرعية هزواً: أن يهزأ الإنسان ويسخر من شرع الله - عز وجل - سواء سخر بالشرع كله، أو بجزء منه؛ لأن الاستهزاء ببعض الشريعة استهزاء بجميع الشريعة، وهناك فرق بين مَنْ يَدْعُ العمل مع تعظيمه لشرع الله - عز وجل - وبين من يسخر بالشرع ويستهزئ به ويرى أنه عبث وأنه باطل، وما أشبه ذلك، فالأول له حكم العصاة، فإن كانت معصيته كبيرة تبلغ به الكفر فهو كافر، وإلا فهو فاسق، وإلا فهو دون الفاسق - كما لو كانت من صفات الذنوب، ولم يصر عليها - وأما الثاني المستهزئ الذي يرى أن الشرع عبث، أو أنه لأناس انقضوا ومضوا، وأن هذا العصر لا يصلح للعمل بهذا الشرع؛ فهذا لا شك أنه كافر، وإذا استهزأ مستهزئ بحامل الشريعة أو العامل بها من أجل حمله الشريعة أو عمله بها فهو كافر؛ لأنه استهزأ بشريعة من شرائع الله؛ ولهذا قال - عز وجل - في أولئك النفر الذين قالوا: ما رأينا مثل قرأتنا هؤلاء - يعنون الرسول ﷺ، وأصحابه - أرغب بطوناً، ولا أكذب ألسناً، ولا أجبن عند اللقاء، قال الله - سبحانه وتعالى - فيهم: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَلَعَبٌ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ (١٥) لَا تَعْزِدُوهُمْ قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦]، أما الذين يقولون عن حملة الشرع والعاملين به: هؤلاء دراويش لا يعرفون المجتمع ولا الدنيا. وما أشبه ذلك من الكلمات، فهؤلاء أيضًا كفار؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ﴾ (١٦) وَإِذَا

مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامِرُونَ ﴿٣٢﴾ وَإِذَا أَنْقَلَبُوا إِلَىٰ آلِهِمْ لَمَّا نُفِلُوا فَبَدَّلُوا كُفْرًا ﴿٣٣﴾ وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَضَالُّونَ ﴿٣٤﴾ [المطففين: ٢٩ - ٣٢]؛ وفي معنى ذلك قولهم: هؤلاء رجعيون وقد ذكر الله في آخر الآيات ما يدل على كفرهم في قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَصْحَكُونَ﴾ [المطففين: ٣٤]، فدل هذا على أن أولئك الذين يسخرون بالمؤمنين من أجل إيمانهم كفار.

ومثال اتخاذ الآيات الكونية هزواً: لو نزل المطر في أيام الصيف - وهذا لم تجربه العادة - فقال: ما هذا التبديل! يوم أن يكون الناس محتاجين إلى المطر في الشتاء لا يجيء؛ والآن يأتي! وهذا يمكن أن يوجد من بعض الفجرة الذين يقولون مثل هذا الكلام، أو مثلاً يُغَلَّبُ قوميون من العرب - تغلبهم اليهود مثلاً - فيقول المستهزئ بآيات الله الكونية: ما هذا؟ كيف يكون النصر لليهود على العرب على بني كنعان وعدنان وقحطان، كيف هذا وهم بنو إسرائيل؟! وما أشبه ذلك، لكن المؤمن يستسلم لأمر الله - عزَّ وجلَّ - الكوني كما يستسلم لأمره الشرعي، ويرى أنه في غاية الحكمة، وفي غاية الإتيان، وأنه في مكانه، وأن ما حدث فهو واقع موقعه، وأن الحكمة تقتضي ذلك؛ لأن الله - عزَّ وجلَّ - حكيم لا يصنع شيئاً إلا لحكمة، فالمهم: أن الاستهزاء بالآية الكونية يمكن أن يكون، وقد نهى الله تعالى أن تتخذ آياته هزواً، وهو عام للكونية والشرعية، لكن بما أن الآية في سياق الآية الشرعية تكون أخص بالآيات الشرعية منها بالآيات الكونية.

١٦ - ومن فوائد الآية: أن المخالفة نوع من الاستهزاء؛ لأنك إذا آمنت بأن الله - عزَّ وجلَّ - هو الرب العظيم الذي له الحكم، وإليه الحكم، ثم عصيته فكأنك تستهزئ بهذه العظمة، فلو أن ملكاً من الملوك - والله المثل الأعلى - نهاك عن شيء، ثم إنك أمامه وعلى عينه تخالف هذا الأمر، فسيقول لك: أنت تستهزئ بي؛ لأنني نهيتك، ففعلت ما نهيتك عنه أمامي. فالمعصية نوع من الاستهزاء بالله - عزَّ وجلَّ - وإن كانت ليست من النوع الذي يخرج به الإنسان من الإسلام.

١٧ - ومن فوائد الآية: وجوب ذكر نعمة الله - سبحانه وتعالى - لقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، والذكر يكون بالقلب واللسان والجوارح، فذكرها باللسان أن تقول: أنعم الله عليّ بكذا، كما قال تعالى: ﴿وَأَمَّا نِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]، فتشني على الله - عزَّ وجلَّ - بها تقول: اللهم لك الحمد على ما أنعمت عليّ به من المال أو الزوجة أو الأولاد، أو ما أشبه ذلك، وذكرها بالقلب أن تستحضرها بقلبك معترفاً بأنها نعمة من الله، وذكرها بالجوارح أن تعمل بطاعة الله، وأن يرى أثر نعمته عليك.

١٨ - ومن فوائد الآية: أن منة الله علينا بإنزال الكتاب والحكمة أعظم من كل منة، يؤخذ ذلك من تخصيصها بعد التعميم؛ لأن التخصيص بعد التعميم يدل على أهميتها.

١٩ - ومنها: أن القرآن كلام الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْزَلْ عَلَيْكُم مِّنَ الْكِتَابِ﴾؛ لأن ما أنزل الله إما أن يكون عيناً قائمة بنفسها، أو صفة قائمة بموصوفها، فأما الأول: فمخلوق، كما في قوله تعالى:

﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الأنعام: ٩٩]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمِينًا﴾ [الزمر: ٦]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥]، وأما الثاني: فبقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١]، وكما في هذه الآية: ﴿وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ﴾، وهذا يكون صفة لله - عز وجل - غير مخلوقة.

٢٠ - ومن فوائد الآية: أن شريعة الله - عز وجل - كلها حكمة؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ﴾.

ويتفرع على هذه الفائدة فائدة أخرى: وهي أنه لا حاجة إلى أن نتعب أنفسنا في طلب الحكمة، أو أن نتمحل حكمة بعيدة قد تكون مرادة لله، أو غير مرادة؛ لأننا نعلم أن كل ما شرعه الله فهو لحكمة، ومن الحكمة امتحان العبد بالامتنال فيما لا يعلم حكمته؛ ولهذا لما سُئِلَتْ عائشة رضي الله عنها: ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟ قالت: كان يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم، ولا نقضي الصلاة ^(١). فجعلت الحكمة أمر الله - سبحانه وتعالى - ورسوله ﷺ، أما السؤال عن الحكمة من باب الاسترشاد فإن هذا لا بأس به؛ ولهذا كان الصحابة رضي الله عنهم يسألون الرسول ﷺ عن حكمة بعض الأشياء، كما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوْقِيتٌ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]، والسؤال على هذا الوجه من باب طلب العلم الذي يزداد به المؤمن إيماناً، وعلماً، وأما السؤال عن الحكمة بحيث لا يستسلم الإنسان للحكم ولا ينقاد إلا بمعرفتها فهذا ضلال، واستكبار عن الحق، واتباع للهوى، وجعل الشريعة تابعة لا متبوعة.

٢١ - ومن فوائد الآية: أن ما جاء في كتاب الله موعظة يتعظ بها العبد؛ والاتعاظ معناه: أن الإنسان يجتنب ما فيه مضرة إلى ما فيه منفعة، يقال: وعظته فاتعظ، أي: انتفع، وترك ما فيه مضرته إلى ما فيه مصلحته؛ لقوله تعالى: ﴿يَعِظُكُمْ بِهِ﴾.

٢٢ - ومنها: ثبوت رحمة الله - عز وجل - وأن الله تعالى ذو رحمة واسعة؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ﴾، فرحمة الله تعرف بآثارها.

٢٣ - ومنها: وجوب التقوى؛ لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾.

٢٤ - ومنها: عموم علم الله لكل شيء؛ لقوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

٢٥ - ومنها: تحذير المرء من المخالفة؛ لأنه إذا علم أن الله بكل شيء عليم حذر من مخالفته؛ ولهذا أعقبها بعد الأمر بالتقوى، وقال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

٢٦ - ومنها: الرد على غلاة القدرية الذين يقولون: إن الله لا يعلم أفعال العباد حتى تقع

منهم، وهذا كان الغلاة يقولونه قديماً، قال شيخ الإسلام: ومنكروه اليوم قليل. والقدرية هم الذين يقولون: إن للعبد مشيئة وقدرة مستقلتين عن الله - عز وجل.



❖ قال الله تعالى:

﴿وإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ ذَلِكَ لَكُمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٢]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿وإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ سبق معنى الطلاق، والخطاب للأزواج، والمراد بـ ﴿النِّسَاءَ﴾: الزوجات.

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ أي: انتهت عدتهن، وقوله: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ أي: تمنعهن، والخطاب للأولياء، ﴿أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ جمع زوج، وسمي الزوج زوجاً؛ لأنه يجعل الفرد اثنين بالعقد؛ فالزوج يشفع زوجته، وهي كذلك، والمراد بـ «الأزواج» هنا: الخاطبون لهن، وعبر عنهم بالأزواج باعتبار ما يكون، وقيل: الضمير في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ يعود للأزواج، وكانوا في الجاهلية إذا طلق الواحد منهم امرأته يستنكف أن يتزوجها أحد من بعده، فيمنعها من أن تتزوج بغيره إن استطاع، والأول أقرب، لكن لا مانع من حمل الآية على المعنيين.

وأضاف هنا النكاح إلى النساء؛ لأن المراد به العقد، والعقد حاصل من الطرفين؛ فيقال: نكحت المرأة الرجل؛ ونكح الرجل المرأة، وأما الوطء فيقال: نكح الرجل زوجته، ويقال: نكح بنت فلان أي: عقد عليها-؛ فإذا كان المراد بالنكاح العقد صحَّ أن يطلق على الرجل وعلى المرأة، وإذا كان الجماع فهو للرجل خاصة.

قوله تعالى: ﴿إِذَا تَرَضَوْا﴾ أي: النساء وأزواجهن، و﴿تَرَضَوْا﴾ صيغة مفاعلة أي: حصل الرضا من الطرفين، و﴿بَيْنَهُمْ﴾ أي: بين الأزواج والزوجات، و﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ الباء للمصاحبة فالمعنى: أن يكون الرضا بينهم مصاحباً للمعروف غير منكر شرعاً ولا عرفاً.

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، المشار إليه ما سبق من الأحكام، والكاف للمخاطبة، والخطاب لكل من يصح خطابه.

فإن قال قائل: لماذا لم يبيح الخطاب جمعاً مع قوله تعالى: ﴿وإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا

تَعَصُّوهُمْ؟

فيقال: إن اسم الإشارة إذا خوطب به جماعة جاز أن يُذكر مفردًا، ولو كانوا جماعة، وجاز أن يراعى في ذلك المخاطب، فالكاف التي تتصل باسم الإشارة يجوز فيها لغة ثلاثة أوجه كما سبق في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي كُتِبَ لَهُ فِي [البقرة: ٢]، و﴿يُوعِظُ بِهِ﴾ أي: يذكر به وينتفع، و﴿وَالْيَوْمَ الْآخِرِ﴾ هو يوم القيامة ووصف بذلك لأنه آخر مراحل الإنسان.

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لَكُمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾، المشار إليه ما سبق من الأحكام، وأتى الخطاب مراعيًا فيه المخاطب وهم جمع، و﴿أَزْكَى﴾: اسم تفضيل من الزكاء، والزكاء في الأصل النمو، ومنه الزكاة؛ لأنها تنمي المال بإحلال البركة فيه، وتنمي الأخلاق بخروج الإنسان عن طائفة البخل إلى طائفة الكرام، وقوله: ﴿أَزْكَى لَكُمْ﴾ أي: في أعمالكم ونموها وكثرتها؛ لأنكم إذا اتعظتم بذلك أطعتم الله - عز وجل - ورسوله ﷺ، فزادت الأعمال وزاد الإيمان؛ لأن الإيمان يزداد بامثال الأمر واجتناب النهي لله - عز وجل - ﴿وَأَطْهَرُ﴾ أي: أشد طهرًا من الذنوب.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ﴾ أي: ما فيه مصلحتكم ونقاؤكم وطهركم، وحذف المفعول لإفادة العموم؛ لأنه إذا حذف المفعول من الفعل المتعدي صار شاملًا لكل ما يحتمله؛ فهو يعلم الحاضر والمستقبل والماضي وما يصلحكم وما لا يصلحكم، ومن يمثل منكم ومن لا يمثل، ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ أي: لا تعلمون ذلك، والجملة هنا اسمية في إسناد الله العلم إلى نفسه، وفي نفي العلم عن عباده.

الفوائد:

- ١ - من فوائد الآية: أنه لا يحل عقد النكاح قبل انقضاء العدة؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَعَصُّوهُنَّ﴾، فإن النكاح في العدة باطل إلا بمن كانت العدة له إذا لم يكن طلاقه بينونة كبرى.
- ٢ - ومنها: تحريم منع الولي موليته أن تنكح من رضىته؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَعَصُّوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

٣ - ومنها: أن النكاح لا بد فيه من ولي، وأن المرأة لا تزوج نفسها، وجه ذلك أنه لو كانت تملك العقد لنفسها ما كان للعصل تأثير، فلو لا أن عضلهم مؤثر ما قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَعَصُّوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾؛ لأنهم لو عضلوا ولم يكن الولي شرطًا لزوجن أنفسهن، وربما ينازع منازع في دلالتها على ذلك؛ لأنه قد يقول: إن الله نهى عن منعهن، والإنسان قد يمنع بحسب العادة أو العرف ابنته أو موليته من أن تنكح زوجًا - وإن كان يمكنها أن تتزوج هي بنفسها - لأنها لا تريد أن تخالفهم مخافة المعرة واللوم من الناس، بمعنى: أن الآية ليست صريحة واضحة في أنه لا يمكن النكاح إلا بولي؛ لأنه ممكن أن يكون لها حق تزويج نفسها لكن يمنعا أبوها، ويقول: إذا زوجت نفسك قاطعتك أو هجرتك، وعلى فرض أنها لا تدل

على ذلك فهناك أدلة أخرى تدل على اشتراط الولي، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِيْنَ حَتَّىٰ يُوْمِنُوْا﴾ [البقرة: ٢٢١]، وقول النبي ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»^(١).

٤ - ومن فوائد الآية: إطلاق الشيء على ما مضى، أو ما يستقبل مع أنه في الحال لا يتصف به؛ وذلك قوله تعالى: ﴿أَنْ يَنْكِحَْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾؛ لأنه إذا كان المراد من طَلقت، ثم أراد زوجها أن يعود إليها، فهم أزواجهن باعتبار ما مضى، وإن كان المراد الحطاب الذين يخطبونهن بعد انقضاء العدة فهم أزواجهن باعتبار المستقبل، وقد جاء التعبير عن الماضي والمستقبل في القرآن، كقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النَّسِيَّ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٢] مع أنهم حين إتيان المال قد بلغوا، فهذا تعبير عن الماضي، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرْسِيْ أَعْيُنُكُمْ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]، وهو لا يعصر الخمر ولكن يعصر عنبًا يكون خمرًا، فهذا تعبير عن المستقبل.

٥ - ومن فوائد الآية: اعتبار الرضا في عقد النكاح سواء كان من الزوج أو من الزوجة؛ لقوله تعالى: ﴿إِذَا تَرَازَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾، فالرضا شرط لصحة النكاح سواء أكانت المرأة بكرًا أم ثيبًا، وسواء أكان الولي أبًا أم غيره - على القول الراجح - وأنه ليس للأب ولا لغيره أن يجبر المرأة على النكاح؛ لعموم قول النبي ﷺ: «لَا تُنْكَحُ الْأَيْمُ حَتَّىٰ تُسْتَأْمَرَ؛ وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّىٰ تُسْتَأْذَنَ»، قالوا: كيف إذنها يا رسول الله؟ قال: «أَنْ تُسَكَّتَ»^(٢). وورد في صحيح مسلم: «الْبِكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوْهَا»^(٣). وهذا صريح في أنه لا يحل لأحد أن يزوج ابنته وهي كارهة، بل لا بد من رضاها والمعنى يقتضيه أيضًا؛ لأنه إذا كان الأب لا يملك أن يبيع شيئًا من ماله إلا برضاها، فكيف يملك أن يزوجه بدون رضاها؟! فلو أن رجلاً أكره ابنته أن تشتري هذا البيت فالحقد غير صحيح، مع أنه بإمكانها إذا اشترت البيت وهي كارهة أن تبيعه بعد يوم أو يومين؛ فكيف يملك أن يكرهها على أن تتزوج برجل لا تريده؟! فالشريعة جاءت من لدن حكيم خبير، فالصواب بلا شك أنه لا يحل للإنسان أن يجبر ابنته على نكاح من لا تريد مهما كان، لكن إذا أرادت إنسانًا ليس مرضيًا في دينه وخلقه فللولي أن يأبى - ولو بقيت لا تتزوج طوال عمرها - فليس عليه شيء؛ لأنه مأمور بذلك وما يترتب على المأمور فغير محذور.

فإن قيل: يرد على ذلك تزويج أبي بكر رضي الله عنه عائشة رضي الله عنها من النبي ﷺ ولها ست سنين؟

فالجواب: أن يقال: لن يرد مثل هذه الصورة؛ لأننا نعلم علم اليقين أن عائشة رضي الله عنها سترضى برسول الله ﷺ، ولا تبغي به بديلاً؛ ولذلك لما أمره الله - عز وجل - أن يخبر نساءه فبدأ بها رضي الله عنها وقال ﷺ: «لَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْبِجِي حَتَّىٰ تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ»؛ قالت: يا رسول الله، أفي هذا أستأمر

(١) صحيح: رواه الترمذي (١١٠١)، وأبو داود (٢٠٨٥)، وابن ماجه (١٨٨٠).

(٢) رواه البخاري (٤٨٤٣)، ومسلم (١٤١٩).

(٣) رواه مسلم (١٤٢١)، والبيهقي في «الكبرى» (١٣٤٤١).

أبوي؟! إنني أريد الله ورسوله والدار الآخرة^(١)؛ وعلى هذا لا يتم الاستدلال بها على تزويج المرأة بغير إذنها.

٦ - ومن فوائد الآية: أن المرأة لو رضيت الزوج على وجه غير معروف - بل على وجه منكر لا يقره الشرع - فإنها لا تمكن من ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾، فلو أن المرأة رضيت هذا الخاطب لفسقه وانسلاخه من الدين - وإن لم يصل إلى حد الكفر - فلوليها أن يمنعها؛ لقوله تعالى: ﴿إِذَا تَرَاصُوا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾.

٧ - ومنها: إثبات اليوم الآخر - وهو يوم القيامة - لقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾؛ ويدخل في الإيمان باليوم الآخر الإيمان بكل ما ذكر في ذلك اليوم من البعث والحساب والصراف ودنو الشمس والعرق، وغير ذلك مما ذكر في الكتاب والسنة مجملًا أحيانًا ومفصلًا أحيانًا؛ بل قال شيخ الإسلام - رحمه الله: يدخل فيه الإيمان بكل ما يكون بعد الموت من فتنة القبر وعذابه ونعيمه وغير ذلك.

٨ - ومنها: أن الاتعاظ بأحكام الله تزكية للنفس؛ لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِكُلِّ زَكَاةٍ﴾، فهو ينمي النفس، وينمي الإيمان، وينمي الأخلاق، وينمي الآداب، فكلما كان الإنسان أشد تطبيقًا لأحكام الله كان ذلك أزكى له.

٩ - ومنها: أن تطبيق الأحكام أظهر للإنسان، يعني: أظهر للقلب؛ لأن الأعمال الصالحة تطهر القلب من أرجاس المعاصي؛ ولذلك تجد عند الإنسان المؤمن من الحيوية والنشاط والسرور والفرح ما ليس عند غيره ويعرف ذلك في وجهه، فالإنسان صاحب المعاصي مظلم الوجه كاسف البال، ولو فرح بما فرح من زهرة الدنيا فهو فرح خاسر، لكن المؤمن الذي شرح الله صدره للإسلام، وامتأ قلبه بنور الله وهدايته ليس كذلك، وأسعد الناس في الدنيا أظهرهم قلبًا.

١٠ - ومن فوائد الآية: الإشارة إلى نقص الإنسان في علمه؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، فنفي عن الإنسان العلم، والمراد نفي كماله؛ لأن الإنسان له علم، كما قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمْ هَؤُلَاءِ مَوْلَاهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المتحنة: ١٠]، وقال تعالى: ﴿فَكَابِتُوا لَهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣]؛ لكن لنقصان علمه نفى الله عنه العلم، وهنا قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، فإذا كان الله يعلم ونحن لا نعلم فإن مقتضى ذلك أن نستسلم غاية الاستسلام لأحكامه - سبحانه وتعالى - وأن لا نعارضها بعقولنا مهما كانت؛ ولهذا ينهى الله - عز وجل - على الكفار والمشركين عدم العقل، وكل ما خالف الشرع فليس بعقل.



❀ قال الله تعالى:

﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِيمَ الرِّضَاعَةُ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آَلَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٣]

❀ التفسير ❀

قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ﴾ اسم فاعل، أي اللاتي ولدن، ﴿يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾ الإرضاع معروف، والأولاد يشمل الذكور والإناث، كما في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كُر مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، والجملة خبرية بمعنى الأمر، وإتيان الأمر بصيغة الخبر أبلغ من الأمر المحض كأنه حين يأتي بصيغة الخبر أمر مستقر يتحدث عنه.

قوله تعالى: ﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾: الحول بمعنى السنة؛ وهو اثنا عشر شهراً هلالياً؛ ثم أكد الله هذين الحولين بقوله تعالى: ﴿كَامِلَيْنِ﴾ أي بدون نقص.

قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِيمَ الرِّضَاعَةُ﴾؛ الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: ذلك لمن أراد، فيكون المراد به: الوالدات المرضعات، وذكر الضمير في ﴿أَرَادَ﴾ باعتبار لفظ (من)، ويحتمل أن يكون متعلقاً بقوله تعالى: ﴿يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾، فيكون المعنى: الوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة من الأزواج، فهنا مريضع ومرضع له، ويؤيد هذا قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أَوْجُرَّهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]، ولو قيل: إن الآية تشمل هذا وهذا لم يكن بعيداً.

وقوله تعالى: ﴿أَنْ يُنِيمَ الرِّضَاعَةُ﴾ أي: أن يأتي بها على وجه التمام؛ فإنها لا تنقص عن حولين. قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ﴾، ﴿الْمَوْلُودُ﴾ اسم جنس، أو أن «أل» اسم موصول؛ لأنها إذا اقترنت بمشتق صارت اسماً من الأسماء الموصولة المشتركة - أي: الصالحة للواحد ومن فوقه - فحيث أفرد الضمير الراجع إليها - ﴿لَهُ﴾ - باعتبار اللفظ؛ وجمع ﴿وَلَدَتْكُمْ﴾ باعتبار المعنى، وملاحظة المعنى واللفظ في هذه الألفاظ المشتركة جاء بها القرآن مثل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [الطلاق: ١١]، ﴿يُدْخِلْهُ﴾ باعتبار اللفظ: مفرد، و﴿خَالِدِينَ﴾ باعتبار المعنى: جمع.

قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ﴾ الجار والمجرور خبر مقدم، و﴿لَهُ﴾ متعلقة ب﴿الْمَوْلُودِ﴾، و﴿رِزْقُهُنَّ﴾ مبتدأ مؤخر.

قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ﴾ أي: على الزوج أو السيد أو الواطئ بشبهة، ﴿رِزْقُهُنَّ﴾ أي: نفقتهن ﴿وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ أي: ما يكسوه به الإنسان بدنه، وقوله: ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ أي: رزقهن وكسوتهن بما تعارف الناس بينهم عليه.

قوله تعالى: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾: التكليف معناه إلزام ما فيه مشقة، أي: لا يلزم الله - عز وجل - نفساً إلا ما تقدر عليه.

قوله تعالى: ﴿لَا تَضَارَّ وَلَدَهُ﴾: المضارة في طلب ما يضر الغير، وفي الآية قراءتان: ﴿لَا تَضَارَّ﴾ بفتح الراء؛ و﴿لا تضار﴾ بضمها، فعلى قراءة الفتح تكون ﴿لَا﴾ نافية و﴿تَضَارَّ﴾ فعل مضارع مجزوم بـ ﴿لَا﴾ النافية وحرك بالفتح لالتقاء الساكنين.

فإذا قيل: لماذا لم يحرك بالكسرة؛ لأن التحريك بالكسرة هو الغالب في التقاء الساكنين، كما قال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١]؟

فالجواب: أن الفتح أخف، أما على قراءة الرفع فإن ﴿لَا﴾ نافية، و﴿تضار﴾ فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

وقوله تعالى: ﴿تَضَارَّ﴾: يحتمل أن يكون مبنياً للفاعل، وأصله: «تضار» بكسر الراء الأولى، و﴿وَلَدَهُ﴾ فاعل، ويحتمل أن يكون مبنياً لما لم يسم فاعله، وأصله: «تضار» بفتح الراء الأولى، و﴿وَلَدَهُ﴾ نائب فاعل، وفاعل الإضرار المولود له على هذا الاحتمال.

قوله تعالى: ﴿وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ، يُولَدُ﴾: الواو حرف عطف، و﴿لَا﴾ نافية و﴿مَوْلُودٌ﴾ معطوف على والدة.

قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ﴾ خبر مقدم، و﴿مِثْلَ ذَلِكَ﴾ مبتدأ مؤخر، والمشار إليه الرزق والكسوة، يعني: أن على وارث المولود مثل ما على أبيه من النفقة والكسوة.

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾، الفصال: بمعنى الفطام، والفاعل في ﴿أَرَادَا﴾ يعود على الوالدة والمولود له، فلا بد من أن يقع هذا الفصال عن تراضٍ منهما؛ لقوله تعالى: ﴿عَنْ تَرَاضٍ مِّنْهُمَا﴾، و«التراضي» تفاعل من رضي، فلا بد أن يكون من الطرفين، فلو رضيت الأم دون الأب امتنع الفصال، ولو رضي الأب دون الأم امتنع الفصال، و«التشاوُر» تفاعل أيضاً وأصله من: شار العسل إذا استخلصه من الشمع، والمراد به: تبادل الرأي بين المتشاورين لاستخلاص الأنفع والأصوب، فلا بد من أن يقع التشاور من أجل مصلحة الطفل، فينظر هل من مصلحته أن يفطم قبل الحولين، أو من المصلحة أن يبقى حتى يتم الحولين، أو من المصلحة أن يبقى بعد الحولين أيضاً؟ فربما يكون محتاجاً إلى الرضاعة حتى بعد الحولين.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا﴾ أي: لا إثم على الأبوين في فصاله قبل تمام الحولين.
قوله تعالى: ﴿وَلِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِعُوا وَلَدَكُمْ﴾ أي: إن أردتم أن تطلبوا لأولادكم من يرضعهم، وتوجيه الخطاب للجماعة من باب الالتفات من الخطاب بالثنية إلى الخطاب بالجمع، فهو موجه للعموم.

قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ أي: فلا إثم عليكم.
قوله تعالى: ﴿إِذَا سَلَّمْتُمْ مَاءً آتَيْتُمْ﴾ أي: إذا أعطيتم ما اتفقتم عليه في العقد على الإرضاع، ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ أي: بما عرف من حسن القضاء بحيث لا يكون نقص ولا ماطلة فيما اتفق عليه.
وفي قوله تعالى: ﴿آتَيْتُمْ﴾ قراءتان: أحدهما بمد الهمزة، والثانية بقصرها، والفرق بينهما أن (آتيتم) المقصور معناه: جئتم، و(آتيتم) الممدود معناه: أعطيتم.

قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ أي: اتخذوا وقاية من عذابه بفعل أوامره، واجتناب نواهيه، وتصديق أخباره، وإن شئنا قلنا: إن تصديق أخباره داخل في فعل أوامره؛ لأن تصديق الأخبار من الواجبات.
قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ جملة معطوفة على قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾، و﴿يَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ متعلق بـ﴿بَصِيرٌ﴾، وقدم على عامله للمبادرة بالتحذير والتأكيد على علمه بما نعمل، والعلم بأن الله بما نعمل بصير من تقوى الله - عز وجل - لكن لما كان من تمام التقوى أن تعلم أن الله بما نعمل بصير نص عليه؛ لأنك متى علمت ذلك خفت من هذا الذي هو بصير بعملك أن يجذبك حيث نهاك، أو يفقدك حيث أمرك؛ لأنه بصير بذلك.

الفوائد:

- ١ - من فوائد الآيات: وجوب الإرضاع على الأم؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾.
- ٢ - ومنها: أن الله - عز وجل - أرحم بخلقه من الوالدة بولدها؛ لأنه أمرها أن ترضع مع أن فطرتها وما جُبلت عليه تستلزم الإرضاع؛ وهذا لأن رحمة الله أعظم من رحمة الأم بولدها، ومثله قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، فلأن الله أرحم بأولادنا منا أو صانا فيهم.
- ٣ - ومنها: أن الرضاع التام يكون حولين كاملين؛ لقوله تعالى: ﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾.

٤ - ومنها: توكيد اللفظ ليتنفي احتمال النقص؛ لقوله تعالى: ﴿كَامِلَيْنِ﴾، ومثله قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي فَحَجٍّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فأكدتها بـ﴿كَامِلَةٌ﴾؛ لثلاثتهم وأهم في تلك العشرة الكاملة أن تفريق الثلاثة والسبعة يقتضي أن يكون كل عدد منفرداً عن الآخر.

٥ - ومنها: أنه ينبغي استعطف المخاطب بما يقتضي عطفه على الشيء؛ لقوله تعالى: ﴿يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ حيث أضاف الأولاد إلى المرضعات.

٦ - ومنها: أنه يجوز النقص عن الحولين، لكن ذلك بالتشاور والتراضي؛ لقوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾، لكن يجب أن نعلم أن الإتمام تارة يكون واجباً إذا ترتب على تركه إخلال بواجب، كقوله ﷺ: «مَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمُ فَامْتُوا»^(١). وتارة يكون من باب الكمال، كما في هذه الآية: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾؛ لأن الله تعالى قال: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا...﴾ إلخ، ولو كان الإتمام إتمام واجب لم يكن فيه خيار.

فإن قيل: هل تجوز الزيادة على الحولين؟

فالجواب: أنه ينظر في حال الطفل إن بقي محتاجاً إلى اللبن زيد بقدره، وإن لم يكن محتاجاً فقد انتهت مدة رضاعته، وقوله تعالى: ﴿الرِّضَاعَةَ﴾ هي اسم مصدر بمعنى الإرضاع الذي يحتاجه الطفل.

٧ - ومن فوائد الآيتين: الرد على الجبرية في قوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾، والجبرية يسلبون الإنسان إرادته وقدرته واختياره ويقولون: الإنسان ليس له إرادة ولا قدرة إنها هو مجبر على عمله. فلا يرون فرقاً بين الذي يتحرك ارتعاشاً والذي يتحرك اختياراً.

٨ - ومنها: أن الولد هبة للوالد؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ﴾، فبعض العلماء استنبط أن هذه الآية تدل على أن الوالد موهوب له، وعلى كل حال هذا شبيه بقول النبي ﷺ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»^(٢).

٩ - ومنها: أنه قد يكون للشيء الواحد سببان، فالرزق والكسوة هنا لهما سببان، كفقير غارم، وإذا تخلف أحد السببين بقي حكم السبب الآخر، فلو فرض أن امرأة ناشز لا تطيع زوجها فيما يجب عليها، وهي ترضع ولده كان لها الرزق والكسوة لا بالزوجة - لأنها ناشز - ولكن بالرضاعة.

فإن قيل: إذا كان سبب الرزق والكسوة الزوجية أصبح الرضاع عديم التأثير؟

قلنا: لا؛ لأننا إذا قلنا: إن تخلف الإنفاق بالزوجية وجب بالرضاع، هذه واحدة. ثانياً: أنه ربما يترتب لها من الطعام والكسوة إذا كانت ترضع ما لا يترتب لو كانت لا ترضع، فالمرضع ربما تحتاج إلى غسل ثيابها دائماً من الرضاعة، وتحتاج إلى زيادة طعام وشراب.

١٠ - ومن فوائد الآيتين: اعتبار العرف بين الناس؛ لقوله تعالى: ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾، وهذا ما لم يخالف الشرع، فإن خالفه رد إلى الشرع.

١١ - ومنها: أنه يجب على المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف، فيرجع إلى العرف في نوع الرزق وكميته وكيفيته وكذلك الكسوة.

(١) رواه البخاري (٦٠٩)، ومسلم (٦٠٣).

(٢) صحيح: رواه أبو داود (٣٥٣٠)، وابن ماجه (٢٢٩١)، وأحمد في «مسنده» (٦٦٧٨)، وصححه الألباني في «الإرواء» (٨٣٨).

١٢ - ومنها: وجوب الإنفاق على المولود له من زوج أو غيره للمرضع، وظاهر الآية أنه لا فرق بين أن تكون الزوجة في حباله أو بائناً منه، فإن كانت في حباله فلوجوب الإنفاق عليها سببان: الزوجية والإرضاع، وإن لم تكن في حباله فلها سبب واحد وهو الإرضاع، ولا يمتنع أن يكون للحكم الواحد سببان - كما سبق - كما في الزوج يكون ابن عم، فيرث بالزوجية والقربة.

١٣ - ومنها: أن المعتبر حال الزوجة لا حال الزوج، فيرجع تقدير الرزق والكسوة إلى حال الزوجة، فكأنه قال: الرزق الذي يصلح لمثلها، والكسوة التي تصلح لمثلها، وعلى هذا فإذا كان الزوج فقيراً وهي غنية يُلزم بنفقة غني وكسوة غني، وإلى هذا ذهب بعض أهل العلم، وذهب آخرون من أهل العلم إلى أن المعتبر حال الزوج، واستدل بقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا آتَاهَا سَيِّجَعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧]، وأجيب عن الآية بأن المراد: رزقهن من أمثالكم وكسوتهن من أمثالكم، وبهذا تجتمع الآيتان، وقال بعض أهل العلم: بل نعمل بالآيتين جميعاً، فنقول: المعتبر حال الزوج والزوجة جميعاً: إن كانا موسرين فنفقة الموسر، وإن كانا معسرين فنفقة المعسر، وإن كان أحدهما فقيراً والآخر غنياً فنفقة المتوسط؛ والراجع أن المعتبر حال الزوج وهو مذهب الشافعي.

١٤ - ومن فوائد الآيات: أن الله - عز وجل - لا يكلف نفساً ما لا تطيق؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾، أي: طاقتها.

ويتفرع على هذه الفائدة: بيان رحمة الله - عز وجل - بعباده، وأن الله - سبحانه وتعالى - لا يكلفهم إلا ما يطيقون.

١٥ - ومن فوائد الآيات: تحريم المضارة؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾؛ وقال النبي ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»، وقال ﷺ: «مَنْ ضَارَّ ضَارَّ اللَّهُ بِهِ»^(١). ولا فرق بين أن تكون المضارة من الوالدة للمولود له أو بالعكس؛ لأن الآية تحتل هذا وهذا.

١٦ - ومنها: وجوب النفقة للمولود على الوارث؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾، وإيجاب النفقة للمرضع من أجل الرضيع دليل على وجوب الإنفاق على الرضيع نفسه.

١٧ - ومنها: أنه يجوز للأُم أن تطفم الولد قبل تمام الحولين، لكن بشرط التراضي والتشاور؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنِ تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾.

١٨ - ومنها: عناية الله - عز وجل - بالرضع؛ لأنه لم يبيح فطامهم قبل الحولين إلا بعد التراضي بين الوالدة والمولود له والتشاور.

١٩ - ومنها: أنه لا يكفي المراضاة بين الزوجين في الفطام، بل لابد أن يكون هذا بعد التشاور

(١) حسن: رواه الترمذي (١٩٤٠)، والبيهقي في «الكبرى» (١١١٦٨)، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٣٧٢).

والمراجعة في الأمر، حتى إذا تبينت مصلحة الطفل جاز ذلك.

٢٠ - ومنها: جواز استرضاع الإنسان لولده المراضع؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِعُوا وَلَدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾، ولو أن الأم طلبت أن ترضعه، وقال الأب: ترضعه غيرها. أجب الأب على موافقة الأم؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْوِلْدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾، فبدأ بـ ﴿وَالْوِلْدَاتُ﴾؛ لأن الأم أشفق، ولبنها لطفها أطيب؛ ولأن ذلك أدعى إلى التعاطف بين الأم وولدها.

فإن قيل: لو طلبت عليه أجرة أكثر من غيرها، فهل يلزمه إجابتها؟
فالجواب: إن كانت الزيادة يسيرة وجبت إجابتها، وإن كانت كثيرة لم تلزم إجابتها.
فإن قيل: هل للام أن تطلب الأجرة إذا كانت مع المولود له؟

فالجواب: أن في ذلك قولين لأهل العلم؛ والراجح أنه ليس لها ذلك اكتفاءً بإنفاق الزوج عليها بالزوجة.

٢١ - ومن فوائد الآية: أنه يجب على الإنسان تسليم العوض بالمعروف أي: بدون عماطة، وبدون نقص؛ لقوله تعالى: ﴿إِذَا سَلَّمْتُمْ مَاءً أَيْتِمٌ بِالمَعْرُوفِ﴾.

٢٢ - ومنها: أنه لا يجب للأجير إلا ما اتفق عليه في العقد؛ لقوله تعالى: ﴿إِذَا سَلَّمْتُمْ مَاءً أَيْتِمٌ﴾، فلو أن المستأجر طلب منه أن يزيد في الأجرة فإنه لا يلزمه؛ حتى ولو زادت المؤن فلا يلزمه شيء سوى ما اتفقا عليه.

٢٣ - ومنها: وجوب تقوى الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾.

٢٤ - ومنها: وجوب الإيمان بأسماء الله وما تضمنته من الصفات؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

٢٥ - ومنها: التحذير من مخالفة أمر الله؛ لأنه - سبحانه وتعالى - بعد أن أمر بالتقوى، قال: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾. يحذرنا من مخالفة أمره بذلك.

٢٦ - ومنها: عموم علم الله بكل ما نعمل؛ لقوله تعالى: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ﴾، و﴿مَاءً﴾ اسم موصول عام.

٢٧ - ومنها: الرد على الجبرية؛ لقوله تعالى: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿مَاءً أَيْتِمٌ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلِنْ أَرَدْتُمْ﴾، فهذه عدة شواهد ترد على الجبرية الذين يقولون: إن الإنسان مجبر على عمله ليس له إرادة فيه.

٢٨ - ومنها: إثبات بصر الله، وعلمه بما نعمل؛ لقوله تعالى: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

٢٩ - ومنها: أن وساوس القلوب لا يؤخذ بها؛ لأنها ليست من الأعمال؛ لقول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهَا أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ، أَوْ تَكَلَّمْ».



❀ قال الله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤]

❀ التفسير ❀

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾، ﴿وَالَّذِينَ﴾ اسم موصول مبتدأ في محل رفع، وجمله: ﴿يُتَوَفَّوْنَ﴾ صلة الموصول، وجمله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ خبر ﴿وَالَّذِينَ﴾؛ وفيها أشكال؛ حيث لا يوجد رابط يربطها بالمبتدأ؛ لأن قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ ليس فيها ضمير يعود على ﴿وَالَّذِينَ﴾؛ فاختلف الناس في كيفية الربط بين المبتدأ والخبر؛ فقال بعضهم التقدير والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بعدهم، وعلى هذا يكون الضمير في «بعدهم» هو الرابط الذي يربط بين المبتدأ والخبر، وقال بعضهم: التقدير وأزواج الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن، فقدّر المبتدأ، هذان وجهان، ولكن الأول أسير من الثاني وأقرب. وقوله تعالى: ﴿يُتَوَفَّوْنَ﴾ - بضم الياء - أي: يتوفاهم الله وذلك بقبض أرواحهم عند الموت؛ وقد أضاف الله التوفي إليه تارة، كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، وإلى ملك الموت تارة، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١]، وإلى رسله - وهم الملائكة - تارة، كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفْرِطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١]؛ فإضافتها إلى الله؛ لأنها بأمره، وإلى ملك الموت؛ لأنه الذي يقبض الروح، وإلى الرسل؛ لأنهم يقبضونها من ملك الموت يصعدون بها إلى السماء؛ ولذلك بني الفعل في الآية لما لم يُسمَّ فاعله؛ ليشمل كل ذلك.

وقوله تعالى: ﴿وَمِنْكُمْ﴾ الخطاب للناس جميعاً؛ لأن الله - سبحانه وتعالى - يقول: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسَ قَدْ جَاءَهُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكَ وَأُنزِلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤]؛ فالخطابات بصيغة الجمع لجميع من نزل إليهم القرآن.

وقوله تعالى: ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ أي: يتركون أزواجاً بعدهم، و﴿أَزْوَاجًا﴾ جمع زوج وهو من عقد له النكاح من رجل أو امرأة، إلا أن الفرضيين - رحمهم الله - اصطلاحوا على أن الرجل يقال له: زوج والمرأة يقال لها: زوجة؛ من أجل التمييز بينهما في قسمة الميراث.

وقوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ أي: ينتظرن ويحبسن أنفسهن عن الزواج؛ لأن المرأة بطبيعتها تطلب النكاح، فقبل لها: تربصي بنفسك انتظري، مثلما أقول: ارفقي بنفسك. أي: هوّن

على نفسك، وما أشبهها، وأما قول من قال: إن «أنفسهن» توكيد للفاعل في «يَرْتَضْنَ» زيدت فيه الباء، وجعل معنى الآية: يرتضن أنفسهن، فهذا ليس بصحيح؛ لأن الأصل عدم الزيادة، ولأن مثل هذا التعبير شاذ في اللغة العربية؛ فلا يحمل كلام الله على الشاذ، وعلى هذا فالمعنى الصحيح: أن ينتظرن بأنفسهن فلا يعجلن.

قوله تعالى: «أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»، «أَرْبَعَةَ» نائبة مناب الظرف؛ لأنها مضافة إليه وهي متعلقة بـ «يَرْتَضْنَ».

قوله تعالى: «وَعَشْرًا» أي: وعشر ليالٍ، والمراد: عشرة أيام لكن يعبر عن الأيام بالليالي، كقوله تعالى: «إِنْ لَيْسَ إِلَّا عَشْرًا» ﴿١١٣﴾ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَيْسَ إِلَّا يَوْمًا ﴿١١٤﴾ [طه ١٠٣-١٠٤] فتبين أن المراد بـ «العشر» هنا الأيام، وهنا قوله تعالى: «وَعَشْرًا» يعني عشرة أيام، ولكن قال أهل اللغة: إن العرب يعبرون بالليالي عن الأيام؛ لأنها قبلها.

قوله تعالى: «فَإِذَا بَلَغْنَ»: الضمير يعود على الأزواج المتوفى عنهن أزواجهن، و«أَجَلَهُنَّ» أي: مدة العدة، وأجل كل شيء: غايته، أي: الغاية التي تنتهي بها العدة؛ وهي هنا أربعة أشهر وعشرا.

قوله تعالى: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ»، الخطاب لأولياء النساء، فلو أرادت المرأة أن تعمل شيئاً محرماً عليها في هذه العدة لزم وليها أن يمنعها، وإذا تمت العدة فلا جناح على وليها أن يمكنها من أن تفعل في نفسها ما تشاء، لكن بالمعروف.

قوله تعالى: «وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ»، أي: عليم ببواطن الأمور؛ فالخبير أخص من العليم.

الضوائد:

١ - من ضوائد الآيات: وجوب العدة على المتوفى عنها زوجها؛ لقوله تعالى: «يَرْتَضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ»؛ لأنها خبر بمعنى الأمر.

٢ - ومنها: وجوب العدة على المتوفى عنها زوجها سواء كانت صغيرة أم كبيرة؛ لقوله تعالى: «أَزْوَاجًا» وأطلق، فأما الكبيرة فتقوم بما يلزمها من الإحداد، وأما الصغيرة فالمخاطب بذلك وليها يجنبها ما تتجنبه المحادة الكبيرة.

٣ - ومنها: وجوب العدة على المتوفى عنها زوجها سواء دخل بها أم لم يدخل؛ لقوله تعالى: «أَزْوَاجًا»؛ لأن الزوجة تكون زوجة بمجرد العقد بخلاف الطلاق، فإن الطلاق قبل الدخول والخلوة لا عدة فيه؛ لقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ» [الأحزاب: ٤٩].

٤ - ومنها: وجوب انتظار المرأة بنفسها مدة العدة بحيث لا تتزوج، ولا تتعرض للزواج؛ لقوله تعالى: «يَرْتَضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ»، كما تقول: تربص بكذا وكذا، يعني: لا تتعجل.

٥ - ومنها: أن السرية لا تلزمها عدة الوفاة؛ لأنها ليست بزوجة.

٦ - ومنها: أنه لو تبين عند الوفاة أن النكاح باطل لم تعدد بالوفاة، مثل أن يتبين عند وفاته أنها اخته من الرضاع؛ لأنه تبين أن النكاح باطل، وجوده كالعدم.

٧ - ومنها: أن عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام سواء كانت تحيض أو لا تحيض، ويستثنى من ذلك الحامل فعدتها إلى وضع الحمل؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، ولا عدة للمتوفى عنها زوجها سوى هاتين.

٨ - ومنها: حكمة الله بتقدير عدة المتوفى عنها زوجها بأربعة أشهر وعشر، وعلق الحكم بهذا العدد، ولم يعلقه بالأقراء كما في المطلقات؛ لأن أقل ما يمكن أن يتحرك فيه الجنين أربعة أشهر، وزيدت العشرة للاستبaths، هكذا قال بعض أهل العلم، ولكن عند التأمل يتبين لك ضعف هذا التعليل؛ لأن المرأة المتوفى عنها زوجها قد لا يدخل بها، وقد تكون صغيرة لا يمكن أن تحمل، وقد تكون كبيرة آيسة من الحمل، ثم الاحتياط بأربعة أشهر وعشر: يمكن العلم ببراءة الرحم قبل هذه المدة؛ فتبين بهذا أن الحكمة شيء آخر، وعندي - والله أعلم: أن الحكمة أنهم لما كانوا في الجاهلية تبقى المرأة حولاً كاملاً في العدة بعد موت زوجها، وتبقى في بيت صغير كالخباء لها، ولا تمس الماء أبداً، تأكل وتشرب حتى لا تموت، وتبقى بعرقها ورائحتها وحيضها ونتنها لمدة سنة كاملة، فإذا تمت السنة أتوا لها بفأرة أو عصفور، فقالوا لها: احشي به فرجك. فقل ما تتمسح بشيء إلا مات من الرائحة الكريهة، مدة سنة ربما يأتيها الحيض اثنتي عشرة مرة وهي في هذا المكان، ثم إذا تم الحول أتوا لها ببعرة، فأخذت البعرة ورمت بها، كأنها تقول: كل ما مر علي فهو أهون من رمي هذه البعرة، فجاء الإسلام وأبدل الحول بأربعة أشهر؛ لأن أربعة أشهر: ثلث حول، وعشرة أيام: ثلث شهر، والثلث كثير، فأتي من الحول بثلثه ومن الشهر بثلثه، فإن تبينت هذه الحكمة، وكانت هي مراد الله فهذا من فضل الله، وإن لم تبين فإننا نقول: الله أعلم بما أراد. وهذا كغيرها من العبادات ذوات العدد التي لا نعلم ما الحكمة فيها.

٩ - ومن هوائد الآيات: أن العدة إذا انتهت جاز للمرأة أن تفعل كل ما كان معروفاً من تحمل، وخروج من البيت، وغير ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾.

١٠ - ومنها: أن الأولياء مسئولون عن موليائهم؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾، إشارة إلى أن الرجال لهم ولاية على النساء؛ فيكونون مسئولين عنهن.

١١ - ومنها: اعتبار العرف؛ لقوله تعالى: ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾، والعرف معتبر إذا لم يخالف الشرع، فإن خالف الشرع فلا يعتبر.

١٢ - ومنها: إثبات علم الله - عز وجل - بالظاهر والخفي؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾، والخير هو العليم ببواطن الأمور، ومن كان عليماً ببواطن الأمور كان عليماً بظواهرها من باب أولى.

١٣ - ومنها، التحذير من مخالفة هذا الحكم؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾، أي: احذروا من مخالفته؛ فإن الله بما تعملون خبير.



❁ قال الله تعالى:

﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٣٥]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ أي: لا إثم عليكم، والخطاب في قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ﴾ لجميع الناس، فكل خطاب في القرآن بلفظ الجمع فهو للناس عموماً إلا ما خصه السياق بقرينة فليس للعموم.

قوله تعالى: ﴿فِيمَا﴾ أي: في الذي، وقوله: ﴿عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾: «التعريض» هو أن يأتي الإنسان بكلام لا يصرح فيه بمراده؛ لكنه مقارب، مثل أن يقول للمرأة: إني في مثلك لراغب. إنك امرأة يرغب فيك الرجال. إذا انقضت العدة فأخبرني. وعلى هذا فقص، فهذا ليس فيه تصريح أن يخطبها لا لنفسه ولا لغيره، لكنه يُسمَّى تعريضاً، والتعريض والتلويح بمعنى واحد، و«الخطبة» معناها أن يعرض الإنسان نفسه على المرأة ليتزوجها ويطلبها إليه، وسميت خطبة إما من الخطب بمعنى الشأن؛ لأن هذا شأنه عظيم، وإما من الخطابة؛ لأنها مقرونة بالقول - حتى إنه كان فيما سلف يأتي الخاطب إلى المرأة وأهلها ويخطب فيهم، يعني يتكلم بخطبة، ثم يدي أنه يرغبها، ومع ذلك يفرقون بين الخطبة - بالكسر - وبين الخطبة - بالضم - فيقول: الخطبة - بالضم: هي القول المشتمل على الوعظ والتذكير وما أشبه ذلك، والخطبة - بالكسر: هي طلب المرأة لتكون زوجة للطلب، والمراد بـ ﴿النِّسَاءِ﴾ من مات عنهن أزواجهن.

قوله تعالى: ﴿أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ أي: أخفيتم وأضمرتم في أنفسكم.

قوله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾ أي: تكلمون فيهن معربين عن رغبتكم في نكاحهن، مثل أن يذكر لأخيه أو لأبيه أو لابنه أو لصديقه بأنه يرغب أن يتزوج فلانة.

قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ معطوف على قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا

عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَدْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ ﴿٢١٧﴾

وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾، ﴿لَا﴾ ناهية لحذف النون، و﴿سِرًّا﴾ ذكر كثير من المفسرين أن «السِّرَّ» من أساء النكاح، أي: لا تواعدوهن نكاحاً، وقالوا: إن السر من أساء النكاح؛ لأنه يقع بين الرجل وامرأته سراً؛ وقال بعض العلماء: ﴿لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ أي: وعداً سراً فيما بينكم وبينهن، وإذا نهي عن السر فالعلانية من باب أولى، ويختلف الإعراب بناءً على القولين؛ فإذا قلنا: إن ﴿سِرًّا﴾ بمعنى النكاح صار مفعولاً ثانياً لـ ﴿تَوَاعِدُوهُنَّ﴾، وإذا قلنا: إن ﴿سِرًّا﴾ ضد العلانية، وأن المعنى: لا تواعدوهن وعداً سرياً. صار مفعولاً مطلقاً.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ استثناء منقطع، وعلامته أن تكون «إلا» بمعنى «لكن»، وأن لا يكون ما بعدها من جنس ما قبلها، فقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾. ليس هو من جنس ما قبله من المواعدة سراً؛ لأن المواعدة سراً ليس من القول المعروف، إذ إن القول المعروف هو التعريض دون التصريح.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عَقْدَ النِّكَاحِ﴾. العزم على الشيء هو إرادة فعله بلا تردد، والمراد به هنا الفعل، و﴿عَقْدَ النِّكَاحِ﴾ أي: عقده؛ لأن النكاح عقد بين الزوج والزوجة، فهو كالعقود الأخرى؛ كعقد البيع وما أشبه ذلك.

وقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾. ﴿حَتَّى﴾ للغاية، وما بعدها منصوب بها، و﴿الْكِتَابُ﴾ فعال بمعنى مفعول، والمراد بـ﴿الْكِتَابُ﴾ هنا - كما ذكره المفسرون - العدة؛ لأن الله - سبحانه وتعالى - فرضها فهي مفروضة، يعني حتى يبلغ المفروض أجله، والمفروض هي العدة، ويحتمل أن يكون المراد بـ﴿الْكِتَابُ﴾ هنا ما يكتبونه عند ابتداء سبب العدة من موت أو طلاق أو نحوه، كأن يقال مثلاً: توفي في يوم كذا. ويكون هذا داخلاً في قوله تعالى: ﴿وَأَحْصُوا أَلْيَةَ﴾ [الطلاق: ١] يعني: اضبطوها وحرروها، وعلى هذا فيكون المعنى الكتاب المكتوب الذي فيه بيان متى كان سبب العدة من وفاة أو طلاق.

وقوله تعالى: ﴿أَجَلُهُ﴾: أجل الشيء منتهاه وغايته، أي: حتى يبلغ غايته حسب ما فرض الله - سبحانه وتعالى.

قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا﴾ فعل أمر، وأتى - سبحانه وتعالى - به للأهمية والتحذير من المخالفة، وهذه الجملة يؤتى بها من أجل التنبيه، فيقال: اعلم كذا وكذا. لكي تنتبه، ﴿أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ أي: ما استقر في أنفسكم مما تضمرونه من كل شيء، ﴿فَأَحْذَرُوا﴾: الفاء هذه للتفريع؛ أي: إذا علمتم هذا فاحذروا الله - عز وجل - من أن تضمروا في هذه الأنفس ما لا يرضاه - سبحانه وتعالى - والحذر من الشيء معناه: أخذ الحذر؛ وهو الاحتياط، وعدم المخالفة.

قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ حَلِيمٌ﴾، فإذا أضمرتم في أنفسكم ما لا يرضاه فإن لديكم

بَابًا وَاسِعًا - وهو المغفرة، تعرضوا لمغفرة الله - عَزَّ وَجَلَّ - بأن تستغفروه وتنبوا إليه، وسبق أن «الغفور» مأخوذ من: الْغُفْر وهو الستر مع الوقاية، والمراد به: ستر الذنب مع التجاوز عنه، و«الحليم» هو الذي يؤخر العقوبة عن مستحقها، كما قال ابن القيم:

وَهُوَ الْحَلِيمُ فَلَا يُعَاجِلُ عَبْدَهُ بِعُقُوبَةٍ لِيُثَوِّبَ مِنَ الْعُضَيَّانِ

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: جواز التعريض في خطبة المتوفى عنها زوجها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ﴾.

٢ - ومنها: تحريم التصريح بخطبة المعتدة من وفاة؛ لقوله تعالى: ﴿فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ﴾، فنفى الجناح عن التعريض - وهو دون التصريح - يدل على تحريم التصريح، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾.

تكميلاً لهذه الفائدة نقول: إن خطبة المعتدة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: تحرم تصريحاً وتعريضاً، وتباح تصريحاً وتعريضاً، وتحرم تصريحاً لا تعريضاً؛ فالأول: في الرجعية لغير زوجها، فيحرم على الإنسان أن يخاطب الرجعية لا تصريحاً ولا تعريضاً، والرجعية هي: المعتدة التي يجوز لزوجها أن يراجعها بغير عقد؛ لأنها زوجة، كما قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، إلى أن قال: ﴿وَيَعُولُنَّ أَحَقُّ بِرَوْحِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، والتي تحل تصريحاً وتعريضاً هي البائن من زوجها بغير الثلاث؛ كالمطلقة على عوض والمختلعة والفاسخة لنكاحها بسبب وما أشبه ذلك، فيجوز لزوجها أن يخاطبها تعريضاً وتصريحاً وأن يتزوجها، والتي تباح تعريضاً لا تصريحاً كل مبانة لغير زوجها، فيجوز لغير زوجها أن يعرض بخطبتها بدون تصريح، كالمتوفى عنها زوجها تجوز خطبتها تعريضاً لا تصريحاً.

٣ - ومن فوائد الآية: جواز إضمار الإنسان في نفسه خطبة امرأة لا يجوز له التصريح بخطبتها؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْ أَكُنْتُمُ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾.

٤ - ومنها: جواز ذكر الإنسان المرأة المعتدة في نفسه، ولغيره؛ لقوله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾، فلو قال شخص: إني أريد أن أتزوج امرأة فلان المتوفى عنها زوجها. يحدث غيره، فلا بأس به.

٥ - ومنها: أنه لا يجوز للإنسان أن يواعد المعتدة من الوفاة بالنكاح، فيقول: إذا انتهت عدتك فإنني سأتزوجك. لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾.

٦ - ومنها: أن التعريض بخطبة المتوفى عنها زوجها من القول المعروف غير المنكر؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾.

٧ - ومنها: تحريم عقد النكاح في أثناء العدة إلا من زوجها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا عُقَدَةَ

النِكَاحَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ. ﴿١﴾

ويتفرع على هذه الفائدة فائدة أخرى: وهي: أن النكاح باطل؛ لقوله ﷺ: «فَأَيُّمَا شَرَطَ كَانَ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ؛ وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرَطٍ»^(١). وقوله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٢). فلو عقد عليها في العدة فالعقد باطل، وهل له أن يتزوجها بعد انقضاء العدة؟ اختلف العلماء - رحمهم الله - هل تحل له لزوال المانع؟ وهو قول الجمهور، أو لا تحل له عقوبة له لتعجله الشيء قبل أوانه على وجه محرم؟ في المسألة قولان؛ وينبغي أن يرجع في ذلك إلى حكم الحاكم فيحكم بما يراه أصلح للعباد.

٨ - ومن فوائد الآيت: الإشارة إلى العناية بالعدة، وأنه ينبغي أن تكتب؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾.

٩ - ومنها: المخاطبة بالمجمل، وأنها أسلوب من أساليب البلاغة؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾، ومن فوائد الإجمال: أن النفس تتطلع إلى بيانه، وتحرص عليه حتى تدركه، فإذا أدركت البيان بعد الإجمال كان ذلك أخرى بأن يبقى العلم في نفس الإنسان ولا ينساه.

١٠ - ومنها: إحاطة علم الله تعالى بكل شيء؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ﴾.

ويتفرع على هذا: ألا يضم الإنسان في نفسه ما لا يرضاه الله - عز وجل.

١١ - ومنها: أن هذا القرآن العظيم مثاني - بمعنى: تُثَنَّى فيه الأمور والمواضيع - فإذا ذكر أهل الجنة ذكر أهل النار، وإذا ذكر الرجاء ذكر معه الخوف.. وهكذا، وقد نصَّ الله على ذلك فقال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي﴾ [الزمر: ٢٣]، وهو هذا القرآن، ومثاله في هذه الآية: أن الله - سبحانه وتعالى - لما حذر قال: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ فَهِيمٌ﴾.

١٢ - ومنها: إثبات اسمين من أسماء الله؛ وهما: «الغفور» و«الحليم»، وقد ذكرنا فيما سبق أن كل اسم من أسماء الله فهو متضمن للصفة، فإذا كان متعدياً فهو يتضمن الحكم، وإن كان غير متعد لم يتضمنه، وربما يدل على أكثر من صفة بدلالة الالتزام؛ لأن أنواع الدلالة ثلاثة مطابقة، وتضمن والتزام، فالمطابقة: دلالة اللفظ على جميع معناه، والتضمن: دلالة على بعض معناه، والالتزام: دلالة على لازم خارج؛ مثل «الخالق» من أسماء الله، دلالة على الذات والخلق: مطابقة، ودلالته على الذات وحدها أو على الخلق وحده: تضمن، ودلالته على العلم والقدرة: التزام، فلا يمكن أن يكون خالقاً إلا أن يكون عالماً قادراً؛ لأنه لا يخلق من لا يقدر، ولا يخلق من لا يعلم، فلا بد أن يكون عالماً قادراً؛ ولهذا قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ

(١) رواه البخاري (٢٤٢٤).

(٢) سبق تخريجه.

يَنْزِلُ الْأَمْرَ بَيْنَهُنَّ لِنَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴿١٢﴾، فذكر العلم والقدرة بعد أن ذكر أنه خلق، ولا يمكن أن يكون هناك خلق إلا أن يعلم كيف يخلق ويقدر على ذلك.



❁ قال الله تعالى:

﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى التَّوَسُّعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمَقْتَرِ قَدْرُهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ أي: لا إثم عليكم، وقوله: ﴿إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾: اختلف أهل الإعراب في إعراب: ﴿مَا﴾، فقال بعضهم: إن ﴿مَا﴾ مصدرية ظرفية، أي: مدة دوام عدم مسكهم لهن. وقال بعضهم: إن ﴿مَا﴾ شرطية، فهو من باب دخول الشرط على الشرط، أي: لا جناح عليكم إن طلقتم النساء إن لم تمسوهن، وهذا يأتي في اللغة العربية كثيرًا - أي: كون الشرط الثاني شرطًا في الأول، ومنها قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ﴾ (٨٦) تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿[الواقعة: ٨٦، ٨٧]، فهنا شرط في شرط، ومنه قول الشاعر:

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُدْعَرُوا تَجِدُوا
مِنَّا مَعَاقِلَ عَزَّ زَانَهَا كَرُمُ

فيكون الثاني شرطًا في الأول، وكل شرط دخل على شرط فالسابق الثاني، فهنا نقول: إن ﴿مَا﴾ شرطية وأن تقدير الآية: لا جناح عليكم إن طلقتم النساء إن لم تمسوهن، فإذا طلقها بدون مس فلا جناح عليه والمعنى واحد، ولكن الاختلاف في الإعراب.

وقوله تعالى: ﴿تَمْسُوهُنَّ﴾ فيها قراءة ثانية: «تماسوهن»، وكلاهما بمعنى واحد، والمراد به الجماع، لكن جرت عادة العرب - والقرآن بلسان عربي مبين - أن يُكْنُوا عَمَّا يُسْتَحْيَا من ذكره صريحًا بما يدل عليه؛ ولكل من القراءتين وجه؛ فعلى قراءة: «تماسوهن» يكون الميسس من الجانبين؛ فكل من الزوج والزوجة يمس الآخر، ومثله قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَحَاسَا﴾ [المجادلة: ٣]، وأما على قراءة حذف الألف - الذي يفيد وقوع الفعل من جانب واحد - فهو أيضًا واقع؛ لأن حقيقة الفاعل هو الرجل فهو ماس؛ ومنها قوله تعالى في مريم: ﴿وَلَمْ يَمَسَّ نَفْسَ بَشَرٍ﴾ [آل عمران: ٤٧]. فجعل المس من جانب واحد وهو الرجل.

قوله تعالى: ﴿أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ أي: تجمعوا بين الأمرين: بين ألا تفرضوا لهن فريضة وبين ألا تمسوهن، فلا جناح عليكم إذا طلقتم المرأة بعد العقد بدون ميسس، وبدون تسمية مهر،

﴿أَوْ﴾ هنا على القول الراجح حرف عطف على ﴿تَمْسُوهُنَّ﴾.

قوله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾، قال بعض المفسرين: إِنَّ هذه الجملة معطوفة على جملة مقدرة، والتقدير: فطلقوهن ومتعهن، وأن تقدير: «فطلقوهن» مستفاد من قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾؛ لأن معنى ذلك: أننا قد أبحنا لكم طلاق النساء فطلقوهن، فيكون المراد بالأمر المقدر - كما قالوا - الإباحة، والمراد بالأمر المذكور الوجوب، وقال بعض المعربين: لا حاجة إلى التقدير؛ لأن «فطلقوهن» المراد به: الإباحة مفهوم من قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾، وما دام المعنى يفهم بدون تقدير فإنه لا يجوز التقدير؛ لأن التقدير نوع من التأويل، ولأن الأصل تمام الكلام، وعدم احتياجه إلى تقدير، وهذا القول أرجح، وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ يعني: إذا طلقتموهن، وهذا مستفاد من قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾، و﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ معناها: أن يعطيها ما فيه المتعة والبلاغ من زاد أو لباس أو غير ذلك، مما تقتضيه الحال والعرف.

قوله تعالى: ﴿عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ﴾، في ﴿قَدْرُهُ﴾ قراءتان: ﴿قَدْرُهُ﴾ بفتح الدال، و﴿قَدْرُهُ﴾ بسكونها، فعلى القراءة الأولى يكون المعنى: ما يقدر عليه، وعلى الثانية يكون المعنى: بقدره، أي: بقدر سعته، و﴿الْمَوْسِعِ﴾ هو الغني الكثير المال، و﴿الْمُقْتَرِ﴾ هو الفقير الذي ليس عنده شيء، وقوله تعالى: ﴿عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ﴾، أي على الغني ما يناسب حاله، وعلى الفقير ما يناسب حاله، والجملة هذه قيل: إنها استثنائية لا محل لها من الإعراب تبين مقدار الواجب الذي أوجبه الله - عز وجل - في قوله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾، وقيل: إنها في موضع نصب على الحال من الواو في ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾، يعني: متعهن حال كونكم موسرين أو معسرين؛ على الموسر قدره وعلى المقتر قدره.

قوله تعالى: ﴿مَتَاعًا﴾ يحتمل أن يكون اسم مصدر، أي: مفعولاً مطلقاً عاملاً ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ يعني: تمتيعاً ﴿وَالْمَعْرُوفِ﴾، فـ «متاع» هنا بمعنى تمتيع مثل كلام بمعنى تكليم، وسلام بمعنى تسليم وما أشبهها، ويحتمل أن يكون حالاً، أي: حال كون القدر - أو القدر - متاعاً ﴿وَالْمَعْرُوفِ﴾، أي: بما يقتضيه العرف، والباء هنا للمصاحبة.

قوله تعالى: ﴿حَقًّا﴾ منصوبة على أنه مصدر لفعل محذوف يعني: أحق ذلك حقاً، و«الحق» هو الشيء الثابت اللازم، و﴿عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ أي: على فاعلي الإحسان، و«المحسن» اسم فاعل من أحسن أي: قام بالإحسان وعمل به، و«الإحسان» هنا ما كان موافقاً للشرع، فإذا قرن بـ «العدل» صار المراد بـ «الإحسان» الفضل الزائد على العدل، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠]، فـ «الإحسان» تارة يراد به موافقة الشرع - ولو كان شيئاً واجباً - وتارة يراد به ما زاد على الواجب، وهذا إذا قرن بـ «العدل» كما سبق.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: جواز طلاق الرجل امرأته قبل أن يمسخها؛ لقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾، وربما يشعر قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ﴾ أن الأولى عدم ذلك؛ لأن طلاقه إياها قبل أن يمسها وقد خطبها، وقدم إليها الصداق فيه شيء على المرأة وغضاضة، وإن كان الإنسان قد يتأمل في أمره، وتضطره الأمور إلى الطلاق فإنه لا ينبغي أن يكون متسرعاً متعجلاً.

٢ - ومنها: إطلاق المس على الجماع؛ لقوله تعالى: ﴿مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾.

٣ - ومنها: أنه يجوز للإنسان أن يتزوج المرأة بلا تسمية مهر؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْ تَقْرِضُوا﴾ يعني: ما لم تفرضوا لمن فريضة، وقد اختلف العلماء فيما إذا تزوج المرأة وشرط ألا مهر لها، فمنهم من يرى أن النكاح غير صحيح؛ وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو الراجح؛ لأن الله اشترط للحل المال؛ قال تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]؛ ولأن النكاح إذا شرط فيه عدم المهر صار بمعنى الهبة، والنكاح بالهبة خاص بالنبي ﷺ؛ والحال لا تخلو من ثلاثة أمور: إما أن يشترط المهر ويعين، وإما أن يسكت عنه، وإما أن يشترط عدمه؛ ففي الحال الأولى يكون النكاح صحيحاً ولا نزاع فيه، وفي الثانية يكون النكاح صحيحاً ولها مهر المثل، وفي الثالثة هناك موضع خلاف بين أهل العلم؛ وسبق بيان الراجح.

٤ - ومن فوائد الآية: وجوب المتعة على من طلق قبل الدخول، ولم يسم لها مهرًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾.

٥ - ومنها: أن ظاهر الآية الكريمة أنه إذا خلا بها ولم يمسخها لم يكن عليه إلا المتعة، لكن الصحابة ألحقوا الخلوة بها بالميس في وجوب العدة، وقياس ذلك وجوب مهر المثل إذا خلا بها ولم يسم لها صداقاً.

٦ - ومنها: أن العبرة في المتعة حال الزوج: إن كان موسراً فعليه قدره، وإن كان معسراً فعليه قدره؛ لقوله تعالى: ﴿عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ﴾.

٧ - ومنها: امتناع التكليف بما لا يطاق؛ لقوله تعالى: ﴿عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ﴾، وهذه القاعدة دل عليها القرآن في عدة مواضع؛ منها قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

٨ - ومنها: مراعاة الأحوال في الأحكام فيثبت في كل حال ما يناسبها؛ لقوله تعالى: ﴿عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ﴾.

٩ - ومنها: أن للعرف اعتباراً شرعياً؛ لقوله تعالى: ﴿مَتَّعَيْنَا بِالْمَعْرُوفِ﴾.

١٠ - ومنها، أن الحق إما أن يكون في الأخبار أو يكون في الأحكام، فإن كان في الأخبار فهو الصدق، وإن كان في الأحكام فهو العدل، وقد يجمع بين العدل وبين الصدق، فيحمل الصدق على الخبر والعدل على الأحكام، مثل قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدًا﴾ [الأنعام: ١١٥].



❁ قال الله تعالى:

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٧]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾، وفي قراءة: «تماسوهن»، وسبق توجيهها ومعناها.

قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ أي: قدرتم لهن مهراً، كعشرة آلاف مثلاً، والجملة في موضع نصب على الحال، وهي في مقابل قوله تعالى فيما سبق: ﴿مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾.

قوله تعالى: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾، الفاء واقعة في جواب الشرط، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾، و«نصف» مبتدأ خبره محذوف، وتقدير هذا الخبر: فلهن، أو فعليكم. ويجوز أن نجعل «نصف» خبر المبتدأ المحذوف، ويكون التقدير: فالواجب نصف ما فرضتم.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ﴾ استثناء من أعم الأحوال، أي: فنصف ما فرضتم في كل حال إلا في هذه الحال، و﴿أَنْ﴾: حرف مصدر ينصب الفعل المضارع؛ لكنه اتصل بنون النسوة، فكان مبنياً على السكون، وضمير النسوة يعود على النساء المطلقات.

قوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾، قيل: المراد به الزوج، وقيل: ولي المرأة، والصواب الأول؛ لأن الزوج هو الذي بيده عقدة النكاح إذا شاء أبقاها، وإذا شاء حلها بالطلاق؛ ولأن ولي المرأة قد لا يملك إسقاط شيء من مهرها، كابن العم مثلاً؛ ولأنه إذا قيل: «هو الزوج» صار العفو من جانبيين؛ إما من الزوجة، كما يفيد قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ﴾، أو من الزوج، كما يفيد قوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾، وإذا قيل: إنه ولي المرأة. صار العفو من جانب واحد؛ وهو الزوجة أو وليها، ويؤيد الترجيح قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ

لِلتَّقْوَى، ولو كان المراد ولي المرأة لقال تعالى: «وَأَنْ يَعْفُوَ» بالياء وفتح الواو.

فإن قيل: كيف يكون الزوج عافياً وهو الباذل؟

فالجواب: أن هذا مبني على الغالب؛ وهو أن الزوج قد سلم المهر، فإذا طلقها قبل الدخول صار له عند المرأة نصف المهر، فإذا عفا عن مطالبته به صار أقرب للتقوى. وقوله تعالى: ﴿عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾. إشارة إلى أن النكاح ربط بين الزوجين، كما تربط العقدة بين طرفي الحبل.

قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ أي: أن تعفوا أيها الأزواج عما تستحقون من المهر إذا طلقتم قبل الدخول - وهو نصف المهر - أقرب للتقوى.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾، أي: لا تتركوا الفضل - أي: الإفضال بينكم - بالتسامح والعفو.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾، أي: بكل ما تعملون من خير وشر، وقوله: ﴿بَصِيرٌ﴾ أي: عليم.

الفوائد:

- ١ - من فوائد الآية: أنه إذا طلقها قبل المسيس، وقد سَمَّى لها صداقاً وجب لها نصف المهر.
- ٢ - ومنها: أنه إذا خلا بها، ولم يمسه لم يكن عليه إلا نصف المهر، لكن الصحابة ألحقوا الخلوة بها بالمسيس في وجوب العدة، وقياس ذلك وجوب المهر كاملاً إذا خلا بها.
- ٣ - ومنها: جواز الطلاق قبل المسيس مع تعيين المهر، وجهه: أن الله أقر هذه الحال، ورتب عليها أحكاماً، ولو كانت حراماً ما أقرها ولا رتب عليها أحكاماً وعلى هذا فيكون ارتباط الآية بما قبلها ظاهراً؛ لأن الآية قبلها فيما إذا طُلِّقت قبل المسيس ولم يسم لها مهر، وهذه الآية فيما إذا طُلِّقت قبل المسيس وسمي لها مهر، وإن طُلِّقت بعد المسيس، إن سُمي لها مهر فلها المهر كاملاً، وإن لم يسم لها مهر فلها مهر المثل.
- ٤ - ومن فوائد الآية: أن تعيين المهر إلى الزوج لا إلى الزوجة؛ لقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَرَضْنَا﴾.

٥ - ومنها: جواز إسقاط المرأة ما وجب لها من المهر عن الزوج أو بعضه؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ﴾، ويشترط لذلك أن تكون حرة بالغة عاقلة رشيدة.

٦ - ومنها: جواز تَصَرُّفِ المرأة في مالها - ولو على سبيل التبرع - لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ﴾، وهل نقول: عمومها يقتضي جواز عفوها وإن كان عليها دين يستغرق، أو نقول: إن كان عليها دين يستغرق فليس لها أن تعفو؟ يحتمل هذا وهذا، وظاهر الآية العموم، لكن تبرع المدين لا ينفذ على القول الراجح إذا كان يضر بالغرماء؛ لكن قد يقال: هذا ليس تبرعاً محضاً، وإنما

هو إسقاط ما وجب على الغير، وليس كالتبرع المحض الذي ينتزع من مال المدين.

٧ - ومنها: جواز عفو الزوج عما يبقى له من المهر إذا طلق قبل الدخول؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَوْعَفُوا الَّذِي يَدْعُو عَقْدَةَ النِّكَاحِ﴾، ويقال فيها إذا كان مديناً كما قيل في عفو الزوجة.

٨ - ومنها: أن النكاح من العقود؛ لقوله تعالى: ﴿عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾، ويرتب على هذه الفائدة جواز التوكيل فيه؛ لأن النبي ﷺ وكل في العقود، فيجوز أن يوكل الإنسان من يعقد النكاح له، وحينئذ يقول ولي المرأة لوكيل الزوج: زوجت موكلتك فلانة بنتي فلانة، ولا يصح أن يقول: زوجتك بنتي فلانة، ويقول وكيل الولي للزوج: زوجتك بنت موكلي فلان فلانة، ولا يصح أن يقول: زوجتك فلانة بنت فلان؛ لأنه لا بد من النص على الوكالة؛ حيث إنه لا بد من الشهادة على عقد النكاح، وإذا لم يصرح بما يدل على الوكالة أوهم أن العقد للوكيل، وقال بعض العلماء: إنه إذا كان معلوماً عند الجميع أن العقد بوكالة لم يحتج إلى ذكر موكل، والأول أحوط سداً للباب؛ لثلاث يدعي الوكيل أنه فسخ الوكالة ونوى العقد لنفسه.

وهل يثبت لعقد النكاح ما يثبت لعقد البيع من خيار المجلس، أو خيار الشرط؟ أما خيار المجلس فلا يثبت؛ لأن النبي ﷺ قال: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ»^(١). ولا يصح قياس النكاح على البيع؛ لأن النكاح غالباً إنما يصدر بعد تروٍّ دقيق ونظرٍ وبحث، بخلاف البيع فقد يصدر عن عجلة وعن حرص على الربح بدون أن يتروى الإنسان، واحتياط الإنسان لعقد النكاح أشد من احتياظه للبيع.

لكن، هل يثبت فيه خيار الشرط؟

فالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ الشَّرْطِ، واختار شيخ الإسلام أنه يجوز خيار الشرط في النكاح؛ لعموم قول النبي ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَخْلَلْتُمْ بِهِ الْقُرُوجَ»^(٢). وقوله ﷺ: «السُّلَيْمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطاً أَحَلَّ حَرَامًا، أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا»^(٣). وهذا القول قد تحتاج إليه المرأة فيما إذا أراد الزوج أن يسكنها مع أهله، فتشترط عليه الخيار؛ وهذا له حالان:

الحال الأولى: أن تشترط عليه الخيار في أصل العقد، فتفسخ النكاح إذا لم يمكن المقام معهم.

الحال الثانية: أن تشترط عليه الخيار في البقاء مع أهله، يعني: إن استقامت الحال، وإلا أنزلها في

بيت آخر.

٩ - ومن فوائد الآية: الترغيب في العفو؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾، وقد

(١) رواه البخاري (١٩٧٣)، ومسلم (١٥٣٢).

(٢) رواه البخاري (٢٥٧٢)، ومسلم (١٤١٨).

(٣) صحيح: رواه الترمذي (١٣٥٢)، وأبوداود (٣٥٩٤)، وابن ماجه (٢٣٥٣)، وصححه الألباني في «صحيح

الجامع» (٣٨٦٢).

حَثَّ اللهُ عَلَى الْعَفْوِ، وَيَبَيِّنُ أَنَّ أَجْرَ الْعَافِي عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ولكنه تعالى قيد ذلك بما إذا كان العفو إصلاحاً، فقال تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠].

١٠ - ومنها: أن الأعمال تتفاضل؛ لقوله تعالى: ﴿أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾.

١١ - ومنها: أن الناس يتفاضلون في الإيمان؛ لأن تفاضل الأعمال يستلزم تفاضل العامل، والأعمال من الإيمان، كما قد تقرر في غير هذا الموضع.

١٢ - ومنها: أنه ينبغي للإنسان ألا ينسى الفضل مع إخوانه في معاملته؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾، وقد جاء في الحديث: «رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا سَمَحًا إِذَا بَاعَ؛ سَمَحًا إِذَا اشْتَرَى؛ سَمَحًا إِذَا أَقْضَى»^(١). فإن هذا فيه من حسن المعاملة ما هو ظاهر، والدين الإسلامي يحث على حسن المعاملة، وعلى حسن الخلق وعلى البر كله.

١٣ - ومنها: إحاطة علم الله - سبحانه وتعالى - وبصره بكل شيء مما نعمله؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

١٤ - ومنها: الترغيب في العمل الصالح، والترهيب من العمل السيء؛ لأن ختم الآية بهذه الجملة مقتضاه: احرصوا على العمل الصالح؛ فإنه لن يضيع، واحذروا من العمل السيء؛ فإنكم تجازون عليه؛ لأن كلاً معلوم عند الله - سبحانه وتعالى.



❁ قال الله تعالى:

﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴿٢٣٨﴾
فَإِنْ حِفْظُهُمْ فَرَجَالًا أَوْ زُرُكِبَانًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا
عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٨، ٢٣٩]

❁ التفسير ❁

فإن قال قائل: ما وجه ارتباط هاتين الآيتين بما يتعلق بشأن العدة للنساء؟

فالجواب: أن ترتيب الآيات توقيفي ليس للعقل فيه مجال، والله أعلم بما أراد، وقد التمس بعض المفسرين حكمة لهذا، ولكن لما لم يتعين ما ذكره أحجمنا عن ذكرها، ونكّل العلم إلى منزل هذا الكتاب العظيم، ونعلم أنه لا بد أن يكون هناك حكمة أو حِكم؛ لأن الله - سبحانه وتعالى - حكيم عليم.

قوله تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾: المحافظة: الاستمرار في حفظ الشيء مع العناية به،

ولم يبين الله في هذه الآية كيفية المحافظة، لكن بينت في مواضع أخرى من الكتاب والسنة، وهو أبلغ من قولك: احفظ كذا. بدليل أنك لو أعطيتني ودیعة وقلت: حافظ عليها. أو قلت: هذه ودیعة احفظها. لكان الأول أبلغ، فلهذا جاءت في الآية: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾، و﴿الصَّلَوَاتِ﴾ جمع صلاة، وهي في اللغة: الدعاء، وفي الشرع: العبادة المعروفة.

قوله تعالى: ﴿وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَى﴾ أي: الفضلى؛ وهي صلاة العصر، كما صَحَّ بذلك الحديث عن رسول الله ﷺ^(١)، ولا عبرة بما خالفه؛ لأن النبي ﷺ أعلم الناس بمراد الله؛ وقد قال الله - سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

قوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾: هذا أمر بالقيام ولا إشكال فيه، وهل المراد بالقيام هنا المكث على الشيء، أو القيام على القدمين؟ هما المعنيان جميعاً؛ واللام في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ﴾ للإخلاص.

قوله تعالى: ﴿قَانِتِينَ﴾ حال من الواو في ﴿وَقُومُوا﴾، أي: حال كونكم قانتين، و«القنوت» يطلق على عدة معانٍ منها: دوام العبادة والطاعة؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا﴾، وكانت من القانتين [التحریم: ١٢]، ويطلق «القنوت» على «الخشوع»؛ وهو السكوت تعظيماً لمن قُنت له، وعليه يدل سبب نزول الآية، فإنه كان أحدهم يكلم صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة حتى نزلت: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ فأمرُوا بالسكوت، ونهوا عن الكلام^(٢)، إذن فـ «القنوت» خشوع القلب الذي يظهر فيه خشوع الجوارح، ومنها اللسان حتى لا يتكلم الإنسان مع الناس؛ ليتجه إلى صلاته، وكذلك لا يفعل إلا ما يتعلق بصلاته.

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ أي: خفتم حصول مكروه بالمحافظة على ما ذكر بأن أخافكم عدو أو حريق أو سيل، أو ما أشبه ذلك مما يخاف منه الإنسان.

قوله تعالى: ﴿فَرَجَالًا﴾ أي: على الأرجل، وهي جمع راجل، و«الرجل» هو الذي يمشي على رجله؛ لأنه قابله بقوله تعالى: ﴿أَوْ رُكْبَانًا﴾ أي: راكبين، و﴿فَرَجَالًا﴾ منصوبة على الحال على تأويل: راجلين، وعاملها وصاحبها محذوفان؛ والتقدير: فصلوا راجلاً.

قوله تعالى: ﴿أَوْ رُكْبَانًا﴾ جمع راكب.

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ﴾ أي: زال الخوف عنكم وقوله: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ أي: أقيموا الصلاة، وسأها ذكراً؛ لأنها هي ذكر، ومشتملة على ذكر، قال تعالى: ﴿أَتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِئَلَّا تُكَلَّفَ الصَّلَاةَ تَنَهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥]. قال بعض المفسرين: أي ولما فيها من ذكر الله أكبر من نهيها عن الفحشاء والمنكر.

(١) انظر «صحيح البخاري» (٢٧٧٣)، ومسلم (٦٢٧).

(٢) انظر «صحيح البخاري» (١١٤٢)، ومسلم (٥٣٩).

قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ﴾، الكاف هنا يحتمل أن تكون للتعليل أو التشبيه، فعلى الأول يكون المعنى: اذكروا الله لتعليمه إياكم ما لم تكونوا تعلمون، وعلى الثاني يكون المعنى: اذكروا الله على الصفة التي بيّنها لكم؛ وهي أن تكون صلاة آمن لا صلاة خوف، والمعنيان لا منافاة بينهما، فتحمل الآية عليهما.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: وجوب المحافظة على الصلوات؛ لقوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾، والأصل في الأمر الوجوب.

فإن قيل: إن النوافل لا تجب المحافظة عليها؟

فالجواب: أنه لا مانع من استعمال المشترك في معنياه، فتكون المحافظة على الفرائض واجبة، وعلى النوافل سنة.

٢ - ومن فوائد الآيتين: فضيلة صلاة العصر؛ لأن الله خصّها بالذكر بعد التعميم؛ وهي أفضل الصلاتين المفضلتين - العصر والفجر وقد بين النبي ﷺ فضلها في أحاديث؛ منها قوله ﷺ: «مَنْ صَلَّى الْبُزْدَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(١)، وقوله ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ؛ فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تَغْلِبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا»^(٢).

٣ - ومنها: وجوب القيام؛ لقوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ﴾.

٤ - ومنها: وجوب الإخلاص لله؛ لقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ﴾.

٥ - ومنها: أنه ينبغي للإنسان إذا تعبّد لله أن يستشعر أمر الله؛ لأنه أبلغ في الامتثال والطاعة، وكذلك ينبغي أن يستحضر أنه متأسر برسول الله ﷺ، كأننا يشاهده رأي عين؛ لقول النبي ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^(٣). فتم له المتابعة.

٦ - ومنها: الأمر بالقنوت لله - عزّ وجلّ - وهو خشوع القلب الذي يظهر منه سكون الجوارح؛ لقوله تعالى: ﴿قَنَتَيْنِ﴾.

٧ - ومنها: تحريم الكلام في الصلاة بناءً على سبب النزول؛ وهو أنهم كانوا يتكلمون في الصلاة حتى نزلت هذه الآية، فأمروا بالسكوت، ونهوا عن الكلام.

٨ - ومنها: وجوب القيام في الصلاة؛ ويستثنى من ذلك:

أ - صلاة النافلة؛ لدلالة السنة على جوازها من قاعد؛ هذا إذا جعلنا قوله تعالى:

(١) رواه البخاري (٥٤٨)، ومسلم (٦٣٥).

(٢) رواه البخاري (٥٢٩)، ومسلم (٦٣٣).

(٣) رواه البخاري (٦٠٥)، وأحمد في «مسنده» (١٢٦٣).

﴿الصَّلَوَاتِ﴾ عامة؛ وأما إذا جعلناها خاصة بالفرائض فلا استثناء.

ب - ويستثنى أيضًا الخائف؛ مثل أن يصلي خلف الجدار إن قام علم به عدوه فحال عليه، وإن صلى جالسًا سليم.

ج - ويستثنى أيضًا العاجز؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَنقُضْ اللَّهُ مَا أَسْطَظَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

د - ويستثنى أيضًا المأموم القادر على القيام إذا صلى إمامه العاجز عنه قاعدًا من أول صلاته؛ لقول النبي ﷺ في الإمام: «إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ»^(١). أما إذا طرأ عليه العجز في أثناء الصلاة فإن المأمومين يتمونها قيامًا؛ لقصة صلاة أبي بكر - رضي الله عنه - بالناس، حيث ابتدأ بهم الصلاة قائمًا؛ فلما حضر النبي ﷺ في أثناء الصلاة صلى جالسًا، وأتموا خلفه قيامًا^(٢).

٩ - ومن فوائد الآيتين: سعة رحمة الله - عزَّ وجلَّ - وأن هذا الدين يسر؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا لَا أَوْرَاقًا﴾؛ لأن هذا من التيسير على العباد.

١٠ - ومنها: جواز الحركة الكثيرة في الصلاة للضرورة؛ لقوله تعالى: ﴿فِرَاجًا لَا﴾؛ لأن الراجل

- وهو الماشي - يتحرك حركة كثيرة.

١١ - ومنها: جواز الصلاة على الراحلة في حال الخوف؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْ رُكْبَانًا﴾، أما في حال الأمن فلا تجوز الصلاة على الراحلة إلا النافلة، إلا إذا تمكن من الإتيان بالصلاة على وجه التمام فإنه يجوز؛ ولهذا جوزنا الصلاة في السفينة وفي القطار، وما أشبه ذلك؛ لأنه سيأتي بها على وجه التمام بخلاف الراحلة من بعير وسيارة وطائرة إلا أن يكون في الطائرة مكان متسع يتمكن فيه من الإتيان بالصلاة كاملة فتصح، لكن إذا خاف الإنسان خروج الوقت يصلي على أي حال - ولو مضطجعًا - في أي مكان.

١٢ - ومن فوائد الآيتين: أنه يجب على المرء القيام بالعبادة على التمام متى زال العذر؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾.

١٣ - ومنها: أن الصلاة من الذكر؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَذْكُرُوا اللَّهَ﴾، والكلام هنا في الصلاة.

١٤ - ومنها: بيان منة الله علينا بالعلم؛ لقوله تعالى: ﴿كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾.

١٥ - ومنها: بيان نقص الإنسان لكون الأصل فيه الجهل، حيث قال تعالى: ﴿كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾، فالأصل في الإنسان الجهل حتى يُعَلِّمَهُ الله - عزَّ وجلَّ.

(١) رواه البخاري (٦٥٧)، ومسلم (٤١٤).

(٢) انظر صحيح البخاري (٦٥٥)، ومسلم (٤١٨).

١٦ - ومنها: الرد على القدرية الذين يقولون: إن الإنسان مستقل بعمله. لقوله تعالى: ﴿كَمَا عَلَّمَكُمْ﴾. والرد على الجبرية أيضًا؛ لتوجيه الأوامر إلى الإنسان؛ لقوله تعالى: ﴿حَفِظُوا﴾. وقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾. وما أشبهها؛ لأننا لو قلنا بأن العبد مجبر صار توجيه الخطاب إليه نوعًا من العبث؛ لأنه أمر بما لا يطاق، ولا يمكن تطبيقه.



❖ قال الله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ حَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٤٠]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿وَصِيَّةً﴾ فيها قراءتان: النصب والرفع، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ﴾ مبتدأ، و﴿وصية﴾ بالرفع مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: عليهم وصية والجملة: خبر ﴿وَالَّذِينَ﴾، أما على قراءة النصب فإن خبر ﴿وَالَّذِينَ﴾ جملة فعلية محذوفة، والتقدير: يوصون وصية، أو نوصيهم وصية على خلاف في ذلك: هل هي وصية من الله، أو منهم؟ فإن كانت من الله - عز وجل - فالتقدير: نوصيهم وصية، وإن كانت منهم فالتقدير: يوصون وصية، والجملة المحذوفة خبر ﴿وَالَّذِينَ﴾، والرباط الضمير في الجملة المحذوفة سواء قلنا: عليهم وصية. أو قلنا: نوصيهم وصية. أو يوصون وصية.

قوله تعالى: ﴿مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾، وقوله: ﴿مَتَاعًا﴾ مصدر لفعل محذوف، والتقدير: يتمتعون متاعًا إلى الحول، و﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ إما صفة لمصدر محذوف؛ أي: متاعًا غير إخراج، أي: متعة غير مخرجات فيها، أو أنها حال من الفاعل في الفعل المحذوف.

قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾؛ هذه «لا» النافية للجنس واسمها وخبرها، وقوله تعالى: ﴿مِنْ مَّعْرُوفٍ﴾ متعلق بـ ﴿فَعَلْنَ﴾، وباقي الآية إعرابها ظاهر وواضح.

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ أي: يُقبضون، والمراد: الموت، و﴿مِنْكُمْ﴾ الخطاب لعموم الأمة، وليس خاصًا بالصحابه ~~رضي الله عنهم~~ لأن القرآن نزل للجميع إلى يوم القيامة، فالخطاب الموجود فيه عام لكل الأمة، إلا إذا دل دليل على الخصوصية، كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيَّكَ أَكْثَرَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلِ أَوْلِيَّكَ﴾ [الحديد: ١٠].

قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُونَ﴾ أي: يتركون، وهي معطوفة على قوله تعالى: ﴿يُتَوَفَّوْنَ﴾، و﴿أَزْوَاجًا﴾ أي: زوجات لهم.

قوله تعالى: ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾ أي: عهدًا لأزواجهم، ولا تكون الوصية إلا في الأمر الذي له شأن وبه اهتمام، ﴿إِلَى الْحَوْلِ﴾ أي: إلى تمام الحول من موت الزوج، و﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ أي: من الورثة الذين يرثون المال بعد الزوج، ومنه البيت الذي تسكن فيه الزوجة.

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خَرَجْنَ﴾ أي: خرج الزوجات من البيت قبل الحول، ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ أي: لا إثم عليكم، ﴿فِي مَا فَعَلْتُمْ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ﴾ أي: بما يعرفه الشرع والعرف ولا ينكره.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ أي: ذو عزة وحكم وحكمة.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: أن الزوجة تبقى زوجيتها حتى بعد الموت؛ لقوله تعالى: ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾، ولا يقول قائل: إن المراد باعتبار ما كان؛ لأن هذا خلاف الأصل.

فإن قال قائل: فإذا كان الأمر كذلك فإنها لا تحل لأحد بعده؟

قلنا: هي مقيدة بمدة العدة، ويدل على ذلك أن المرأة إذا مات زوجها جاز أن تُغسَّله، ولو كانت أحكام الزوجة منقطعة ما جاز لها أن تُغسل زوجها.

٢ - ومنها: أنه يشرع للزوج أن يوصي لزوجته أن تبقى في بيته، وينفق عليها من تركته لمدة حول كامل، هذا ما تفيد به الآية، فهل هذا الحكم منسوخ أو محكم؟ على قولين للعلماء؛ أحدهما: أنه منسوخ بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرِثْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، ويؤيده ما في «صحيح البخاري» حينما سئل عثمان رضي الله عنه: لماذا أبقيت هذه الآية وهي منسوخة؟ ولماذا وضعتها بعد الآية الناسخة، وكان الأولى أن تكون المنسوخة قبل الآية الناسخة لمراعاة الترتيب؟ فأجاب عثمان رضي الله عنه بأنه لا يغير شيئاً من مكانه؛ وذلك لأن الترتيب بين الآيات توقفي، فهذه الآية توفي رسول الله ﷺ وهي تتلى في القرآن وفي مكانها، ولا يمكن أن تغير، وعلى هذا فتكون هذه الآية منسوخة بالآية السابقة بالنسبة للعدة، وأما بالنسبة لما يوصي به الزوج من المال فهو منسوخ بآية الموارث؛ وهي قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾ [النساء: ١٢]، وقول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ؛ فَلَا وَصِيَّةَ لِرِثِّهِ»^(١).

والقول الثاني: أن الآية محكمة، فتحمل على معنى لا يعارض الآية الأخرى؛ فيقال: إن الآية

(١) صحيح: رواه النسائي (٣٦٤١)، وأبو داود (٢٨٧٠)، وابن ماجه (٢٧١٣)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٧٢٠).

الأخرى يخاطب بها الزوجة، فتربص بنفسها أربعة أشهر وعشراً، والآية الثانية يخاطب بها الزوج ليوصي لزوجته بما ذكر.

٣ - ومن فوائد الآية: أن الله - عز وجل - ذو رحمة واسعة حتى أوصى الزوج بأن يوصي لزوجته مع أن الزوج قد جعل الله فيه رحمة لزوجته حين قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]، ورحمة الله - عز وجل - لهذه الزوجة أعظم من رحمة الزوج لها.

٤ - ومنها: أن المرأة يحل لها إذا أوصى زوجها أن تبقى في البيت أن تخرج، ولا تنفذ وصيته؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خَرَجْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾؛ لأن هذا شيء يتعلق بها، وليس لزوجها مصلحة فيه.

ويتفرع عليه لو أوصى الزوج الزوجة ألا تتزوج من بعده لا يلزمها؛ لأنه إذا كان لا يلزمها أن تبقى في البيت مدة الحول فلأن لا يلزمها أن تبقى غير متزوجة من باب أولى. وكذلك يؤخذ منه قياساً: كل من أوصى شخصاً بأمر يتعلق بالشخص الموصى له، فإن الحق له في تنفيذ الوصية وعدم تنفيذها.

٥ - ومن فوائد الآية: أن المسئولين عن النساء هم الرجال؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾.

٦ - ومنها: أن على الرجال الإثم فيما إذا خرجت المرأة عن المعروف شرعاً؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْتُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ مِنْ مَعْرُوفٍ﴾.

ويتفرع على هذا أن كل مسئول عن شخص إذا تمكن من منعه عن المنكر فإنه يمنعه؛ ولا يعارض هذا قوله تعالى: ﴿وَلَا تُزِرُّ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤]؛ لأن الإنسان ما دام مسئولاً فإنه إذا فرط في مسئوليته كان وازراً، ووزره على نفسه.

٧ - ومن فوائد الآية: أنه لا يجوز للمرأة أن تخرج عن المعروف في جميع أحوالها، و«المعروف» هو ما أقره الشرع والعرف جميعاً، فلو خرجت في لباسها أو مشيتها أو صوتها عن المعروف شرعاً فهي آثمة، وعلينا أن نردعها عن الخروج على هذا الوجه.

٨ - ومنها: إثبات اسمين من أسماء الله؛ وهما: «العزیز» و«الحكيم»؛ وإثبات ما تضمنناه من صفة سواء كان ذلك عن طريق اللزوم أو المطابقة أو التضمن، وهي العزة والحكمة والحكم، وقد سبق تفسير ذلك.

٩ - ومنها: إثبات العزة، والحكمة على سبيل الإطلاق، لأن الله - سبحانه وتعالى - أطلق، قال: ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، فيكون عزيزاً في كل حال؛ وحكيماً حاكماً في كل حال.



﴿وَلَمْ تَطْلِقْ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١]

التفسير

قوله تعالى: ﴿وَلَمْ تَطْلِقْ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ﴾، الجملة مكونة من مبتدأ وخبر؛ فالخبر مقدم: ﴿وَلَمْ تَطْلِقْ﴾، والمبتدأ مؤخر؛ وهو قوله تعالى: ﴿مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ﴾، ومن ثم جاز الابتداء به وهو نكرة؛ لأنه يجوز الابتداء بالنكرة إذا تأخر المبتدأ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ تَطْلِقْ﴾ من ألفاظ العموم؛ لأن «أل» فيها اسم موصول، فيشمل كل المطلقات بدون استثناء، وهن من فارقهن أزواجهن، وسُمِّي طلاقاً؛ لأن الزوجة قبله في قيد النكاح، ولهذا قال النبي ﷺ: «اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ فَإِنَّهُنَّ عِنْدَكُمْ عَوَانٌ»^(١). أي: أسيرات، وقال تعالى عن امرأة العزيز: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥]، و﴿سَيِّدَهَا﴾: زوجها.

قوله تعالى: ﴿مَتَّعًا﴾ أي: ما تتمتع به من لباس وغيره؛ وقوله تعالى: ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ متعلق بـ ﴿مَتَّعًا﴾، يعني: هذا المتاع مقيد بالمعروف، أي: ما يعرفه الناس، وهذا قد يكون مفسراً بقوله تعالى: ﴿عَلَى التَّوَسُّعِ قَدْرُهُ وَعَلَى التَّقَرُّبِ قَدْرُهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، أي: المتاع على الموسر بقدر إيساره، وعلى المعسر بقدر إيساره.

قوله تعالى: ﴿حَقًّا﴾ مصدر منصوب على المصدرية عامله محذوف، والتقدير: نحقه حقاً، و«الحق» هنا بمعنى الحتم الثابت، و﴿عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ أي: ذوي التقوى، و«التقوى» هي: القيام بطاعة الله على علم وبصيرة. وما أحسن ما قاله بعضهم: التقوى أن تعمل بطاعة الله على نور من الله ترجو ثواب الله، وأن تترك ما نهى الله على نور من الله تخشى عقاب الله. ولا يعني قوله تعالى: ﴿عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ أنه لا يجب على غير المتقين؛ ولكن تقييده بالمتقين من باب الإغراء والحث على لزومه، ويفيد أن التزامه من تقوى الله - عز وجل - وأن من لم يلتزمه فقد نقصت تقواه.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: وجوب المتعة لكل مطلقة؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَلَمْ تَطْلِقْ﴾، ويستثنى من ذلك:

أ - من طلقت قبل الدخول وقد فرض لها المهر؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

ب - من طلقت بعد الدخول فلها المهر: إن كان مسمى فهو ما سمي، وإن لم يكن مسمى

(١) حسن: رواه ابن ماجه (١٨٥١)، وأحمد في «مسنده» (٢٠٧١٤)، وحسنه الألباني في «الإرواء» (١٩٩٧).

فمهر المثل، واختار شيخ الإسلام «ابن تيمية» رحمه الله أن من طلقت بعد الدخول فلها المتعة على زوجها مطلقاً؛ لعموم الآية.

٢ - ومن فوائد الآية: أنه ينبغي تأكيد الحقوق التي قد يتهاون الناس بها؛ لقوله تعالى: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾.

٣ - ومنها: أنه ينبغي ذكر الأوصاف التي تحمل الإنسان على الامتثال فعلاً للمأمور، وتركاً للمحظور؛ لقوله تعالى: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾؛ لأن عدم القيام به مخالف للتقوى، والقيام به من التقوى.

٤ - ومنها: اعتبار العرف؛ لقوله تعالى: ﴿مَتَّعًا بِأَلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، وهذا ما لم يكن العرف مخالفاً للشرع، فإن كان مخالفاً له وجب رده إلى الشرع.

٥ - ومنها: أن التقوى تحمل على طاعة الله بفعل أوامره، واجتناب نواهيه.



❁ قال الله تعالى:

﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَتِهِ ۚ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٢]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَتِهِ﴾. أي: مثل ذلك البيان السابق بين الله لكم آياته، فالكاف في محل المفعول المطلق، ومعنى «البيان» التوضيح، أي: أن الله يوضحه حتى لا يبقى فيه خفاء، و﴿لَكُمْ﴾ يحتمل أن تكون اللام لتعدية الفعل: ﴿يُبَيِّنُ﴾، ويحتمل أن تكون اللام للتعليل، أي: بين الآيات لأجلكم حتى تبين لكم وتتضح، و﴿ءَايَتِهِ﴾ جمع آية، وهي العلامة المعينة لدلوها، وتشمل الآيات الكونية والشرعية، فإن الله - سبحانه وتعالى - يبين لنا من آياته الكونية والشرعية ما لا يبقى معه أدنى شبهة في أن هذه الآيات علامات واضحة على وجود الله - عز وجل - وعلى ما له من حكمة ورحمة وقدر.

قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾؛ «لعل» هنا للتعليل؛ أي: لتكونوا من ذوي العقول الرشيدة.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: منة الله على عباده بتبيين الآيات؛ لقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَتِهِ ۚ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

٢ - ومنها: أن مسائل النكاح والطلاق قد يخفى على الإنسان حكمها؛ لأن الله جعل بيان ذلك إليه، فقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ﴾.

٣ - ومنها: الرد على المفوضة - أهل التجهيل وعلى أهل التحريف - الذين يسمون أنفسهم بأهل التأويل؛ لقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ﴾؛ لأن أهل التفويض يقولون: إن الله لم يبين ما أراد في آيات الصفات وأحاديثها، وأنها بمنزلة الحروف الهجائية التي لا يفهم معناها، وأهل التحريف يقولون: إن الله لم يبين المعنى المراد في آيات الصفات وأحاديثها، وإنما وكل ذلك إلى عقولنا، وإنما البيان بما ندركه نحن بعقولنا، فنقول: لو كان الأمر كما ذكرتم لكان الله - سبحانه وتعالى - يبيته، فلما لم يبين ما قلتم علم أنه ليس بمراد.

٤ - ومن فوائد الآيات: الثناء على العقل؛ حيث جعله الله غاية لأمر محمود - وهو تبيين الآيات؛ والمراد عقل الرشيد السالم من الشبهات والشهوات - أي: الإرادات السيئة.

٥ - ومنها: إثبات العلة لأفعال الله؛ لقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

٦ - ومنها: أنه لا يمكن أن يوجد في الشرع حكم غير مبين؛ لقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ﴾؛ والآيات هنا جمع مضاف؛ فيعم.

فإن قال قائل: إننا نجد بعض النصوص تخفى علينا؟

فالجواب: أن ذلك إما لقصور في فهمنا، وإما لتقصير في تدبرنا، وإما لنقص في علومنا، أما أن النص نفسه لم يبين فهذا شيء مستحيل.



❁ قال الله تعالى:

﴿الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَخْيَلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٣]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾: الاستفهام الداخل هنا على النفي يراد به: التقرير، والتعجب أيضاً؛ ﴿تَرَ﴾ أي: تنظر؛ والخطاب هنا إما لرسول الله ﷺ، أو لكل من يتأتى خطابه، والأخير أحسن؛ لأنه أعم، و«الرؤية» هنا رؤية الفكر لا رؤية البصر.

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾؛ لم يبين الله - عز وجل - من هؤلاء الذين خرجوا، ف قيل: إنهم من بني إسرائيل. وقيل: إنهم من غيرهم. والمهم القصة والقضية التي وقعت، و﴿مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ أي: من بيوتهم وأحيائهم التي يأوون إليها، وقوله: ﴿وَهُمْ أُلُوفٌ﴾: الجملة في موضع نصب على الحال من الواو في ﴿خَرَجُوا﴾، وكلمة: ﴿أُلُوفٌ﴾ جمع

ألف، وهو من صيغ جمع الكثرة، فقليل: إنهم ثمانية آلاف. وقيل: ثمانون ألفاً. وإذا نظرت إلى صيغة اللفظ ﴿وَهُمُ الْوُفَّ﴾ تجد أنها تدل على أنهم أكثر من ثمانية آلاف، وأنهم عالم كثير، و﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ مفعول لأجله، والعامل قوله تعالى: ﴿خَرَجُوا﴾ يعني: خرجوا خوفاً من الموت، وهل هذا الموت طبيعي؛ لأنه نزل في أرضهم وباء، أو الموت بالقتال في سبيل الله؟ في ذلك قولان لأهل العلم: فمنهم من يقول - وهم أكثر المفسرين: إن المراد: خرجوا من ديارهم خوفاً من الموت لوباء وقع في البلاد؛ فخرجوا فراراً من قدر الله، فأراد الله - عز وجل - أن يريهم أنه لا مفر منه إلا إليه. وقيل: إن المراد: خرجوا حذر الموت بالقتل؛ لأنهم دهمهم العدو، ولكنهم جنبوا وخرجوا خوفاً من أن يقتلهم العدو. فالذين قالوا بالأول قالوا: لأننا إذا أخذنا الآية بظاهرها - ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ - تبين أنه نزل في أرضهم وباء، فخرجوا من ديارهم خوفاً من الوباء. والذين قالوا بالثاني قالوا: لأن الله - سبحانه وتعالى - قال بعدها: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٠]، فكأن الله عرض قصة هؤلاء الذين جنبوا، وهربوا توطئة لأمرنا بالقتال في سبيل الله وأن نصبر.

قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا﴾ أي: قال لهم قولاً كونياً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾. «ثم»: تدل على التراخي، وأن الله - سبحانه وتعالى - أحياهم بعد مدة، وقيل: إنه أحياهم لسبب؛ وهو أن نبياً من الأنبياء مر بهم وهم ألوف مؤلفة جثث هامدة، فدعا الله أن يحييهم، فأحياهم الله. وقال بعض المفسرين: إن الله أحياهم بدون دعوة نبي. وهذا هو ظاهر اللفظ. وأما الأول: فلا دلالة عليه، وعليه فنقول: إن الله أحياهم ليري العباد آياته. قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾: اللام هنا للتوكيد، و«ذو» بمعنى صاحب، و«الفضل» بمعنى العطاء والتفضل.

قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾. أي: لا يقومون بشكر الله - عز وجل - حين يتفضل عليهم. و«الشكر» طاعة المتفضل.

الفوائد:

- ١ - من فوائد الآية: أنه لا فرار من قدر الله؛ لقوله تعالى: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا﴾. وقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال في الطاعون: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدِمُوا عَلَيْهِ وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِثَّهُ»^(١).
- ٢ - ومنها: تمام قدرة الله - عز وجل - بإماتة الحي وإحياء الميت؛ لقوله تعالى: ﴿مُوتُوا﴾. فماتوا بدليل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾.

- ٣ - ومنها؛ أن فيها دلالة على البعث، وجهه: أن الله أحياهم بعد أن أماتهم.
- ٤ - ومنها؛ أن بيان الله - عز وجل - آياته للناس وإنقاذهم من الهلاك من فضله؛ لقوله تعالى:
- ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾.
- ٥ - ومنها؛ أن الله نعمة على الكافر؛ لعموم قوله تعالى: ﴿عَلَى النَّاسِ﴾، ولكن نعمة الله على الكافر ليست كنعمته على المؤمن؛ لأن نعمته على المؤمن نعمة متصلة بالدنيا والآخرة، وأما على الكافر فنعمة في الدنيا فقط.
- ٦ - ومنها؛ أن الشاكر من الناس قليل؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾.
- ٧ - ومنها؛ أن العقل يدل على وجوب شكر المنعم؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾. وهذا على سبيل الذم، فيكون من لا يشكر مذموماً عقلاً وشرعاً.
- ٨ - ومنها؛ أن كلام الله - سبحانه وتعالى - بحروف مرتبة؛ لقوله تعالى: ﴿مُتَوْنًا﴾، فيكون فيه رد على من قال: إن كلام الله هو المعنى القائم بنفسه.
- ٩ - ومنها؛ أن معنى قوله تعالى: ﴿إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ﴾ [يس: ٨٢]. أن الله - عز وجل - يتكلم بما أراد، لا أن يقول: ﴿كُنْ﴾ فقط، بل يتكلم بما أراد: كن كذا، كن كذا؛ لأن الكلام بكلمة ﴿كُنْ﴾ مجمل، ولما قال الله للقلوب: ﴿اكْتُبْ قَالَ رَبِّ مَاذَا أَكْتُبُ؟﴾^(١). فيصير معنى ﴿كُنْ﴾ أي: الأمر المستفاد من هذه الصيغة، ولكنه يكون أمراً خاصاً، فلو كان الله - سبحانه وتعالى - يريد أن ينزل مطراً لا يقول: ﴿كُنْ﴾ فقط، بل يكون بالصيغة التي أراد الله - عز وجل -.
- ١٠ - ومن فوائد الآية: جواز حذف ما كان معلوماً، وأنه لا ينافي البلاغة؛ وهو ما يسمى عند البلاغيين بإيجاز الحذف؛ لقوله تعالى: ﴿مُتَوْنًا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾. والتقدير: فماتوا ثم أحياهم، وهذا كثير في القرآن، وكلام العرب.
- ١١ - ومنها؛ أنه - سبحانه وتعالى - يمدح نفسه بما أنعم به على عباده؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾؛ ولهذا قال النبي ﷺ: ﴿لَا أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنَ اللَّهِ﴾^(٢). فهو - سبحانه وتعالى - يحب أن يمدح ويحمد؛ لأن ذلك صدق وحق، فإنه - سبحانه وتعالى - أحق من يُثنى عليه، وأحق من يُحمد، وهو - سبحانه وتعالى - يحب الحق.
- ١٢ - ومنها؛ أن من طبيعة البشر الفرار من الموت؛ لقوله تعالى: ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾.

(١) انظر «سنن الترمذي» (٢١٥٥)، وأبو داود (٤٧٠٠).

(٢) رواه البخاري (٤٣٥٨)، ومسلم (٢٧٦٠).

ويتفرع على هذه الفائدة: أنه ينبغي للإنسان أن يستعد للذي يحذر منه وهو لا يدري متى يفجؤه.



❁ قال الله تعالى:

﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٤٤]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا﴾ فعل أمر حذف مفعوله للعلم به؛ والتقدير: قاتلوا في سبيل الله الكفار الذين يقاتلونكم، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٠].

قوله تعالى: ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، أي: في الطريقة الموصلة إليه - وهي شريعته - وهذا يشمل النية والعمل؛ أما النية: فأن يكون الإنسان قاصداً بقتاله أن تكون كلمة الله هي العليا، كما جاء في الحديث الصحيح أن الرسول ﷺ سُئِلَ عن الرجل يقاتل حمية، ويقاتل شجاعة، ويقاتل ليرى مكانه؛ أي ذلك في سبيل الله؟ فقال ﷺ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(١). وأما العمل: فأن يكون جهاده على وفق الشرع.

قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، أي: سمع لأقوالكم عليم بأحوالكم، وختم الله هذه الآية بالأمر بعلمنا بأن الله سمع عليم تحذيراً من المخالفة، وترغيباً في الموافقة؛ فنقوم بما أوجب علينا، ونجتنب ما حرم علينا.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: الأمر بقتال الكافرين؛ وهو إما فرض عين، أو فرض كفاية، أو مستحب؛ على حسب ما قرره العلماء، وقد سبق الكلام عليه عند قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْسَدُوا﴾ [البقرة: ١٩٠].

٢ - ومنها: الأمر بالقتال على وجه الإخلاص لله تعالى؛ بأن يقاتل لتكون كلمة الله هي العليا؛ لقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

٣ - ومنها: أنه يحرم على الإنسان أن يقاتل حمية، أو أن يقاتل شجاعة، أو أن يقاتل رياء؛ لأن إيجاب الإخلاص في القتال يقتضي تحريم القتال لغير ذلك؛ اللهم إلا أن يكون دفاعاً عن النفس فهو مباح، بل قد يجب.

فإن قيل: لو قاتل دفاعاً عن وطنه لأنه بلد إسلامي؛ فيقاتل دفاعاً عنه لهذا الغرض، فهل يكون

قتالاً في سبيل الله؟

فالجواب: نعم؛ لأن نيته أن لا يفرق بين وطنه وغيره إذا كان ذلك لحماية الإسلام.

٤ - ومن فوائد الآية: وجوب التمشي في الجهاد على ما تقتضيه الشريعة من طاعة الأمير، والصبر عند اللقاء، ومعاملة الأسرى، وغير ذلك.

٥ - ومنها: التحذير من مخالفة الشريعة؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾. فإن مقتضى ذلك أن نحذر من مخالفته؛ لأنه سميع لأقوالنا عليم بأحوالنا.

٦ - ومنها: الترغيب في موافقة الشرع؛ فإن ذلك لا يضيع عند الله؛ لأنه سميع لأقوالنا عليم بأحوالنا.

٧ - ومنها: إثبات هذين الاسمين لله تعالى؛ وهما «السميع» و«العليم»؛ وما تضمناه من صفة وحُكم، وقد سبق تفصيل «السمع» الذي وصف الله - عز وجل - به نفسه.



❁ قال الله تعالى:

﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيَضَعْفُهُ لَهُ أَضْعَافًا
كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٥]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿فَيَضَعْفُهُ﴾ فيها أربع قراءات؛ الأولى: «يضاعفُهُ» بمدّ الضاد مع رفع الفاء، والثانية: بمدّ الضاد مع فتح الفاء، والثالثة: «يَضَعْفُهُ» حذف المد مع تشديد العين وضم الفاء، والرابعة: حذف المد مع تشديد العين وفتح الفاء؛ ولهذا جاء الرسم صالحاً للقراءات الأربع؛ لأن القرآن أول ما كُتب ليس فيه حركات؛ أما على قراءة فتح الفاء فوجهه أن الفاء السابقة للفعل للسببية، والفعل منصوب بـ«أَنْ» بعد الفاء السببية؛ لأنه جواب الاستفهام، وأما على قراءة الرفع فالفاء السابقة للفعل للاستئناف، والفعل مرفوع لتجرده من الناصب والجازم.

قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا﴾ اسم استفهام، أو ﴿مَنْ﴾ اسم استفهام، و﴿ذَا﴾ ملغاة، و﴿الَّذِي﴾ خبر المبتدأ، والمبتدأ ﴿مَنْ﴾، وهذا الاستفهام بمعنى التشويق والحث، يعني: أين الذي يقرض الله فليتقدم؟

قوله تعالى: ﴿يُقْرِضُ اللَّهَ﴾، القرض في اللغة: القطع، ومنه: المقرض - وهو المقص قاطع الثياب ومعنى «أقرضت فلاناً» اقتطعت له جزءاً من مالي فأعطيته إياه، ﴿يُقْرِضُ اللَّهَ﴾ أي: يعبده، وسميت العبادة قرضاً للمجازاة عليها، ويحتمل: أن الله أراد بالإقراض إنفاق المال في سبيله؛ لأنه

تعالى لما قال: ﴿فَتَبَلَّغُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٧] - والقتال يكون بالنفس والمال -؛ قال الله - سبحانه وتعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ﴾، وهذا جهاد بالمال.

قوله تعالى: ﴿فَيُضَاعَفُهُ لَهُمُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾، ﴿أَضْعَافًا﴾ مصدر مبين للنوع؛ لأن مطلق الضعف يكون بواحدة، لكن إذا قال تعالى: ﴿أَضْعَافًا﴾ صار أكثر من واحد؛ فيكون مصدرًا مبينًا للنوع، وقد بينَّ الله - سبحانه وتعالى - هذه الأضعاف بقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَنَابِلَ سَبْعِ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١].

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي وَيَبْصِطُ﴾؛ فيها قراءتان: بالسین وبالصاد و«القبض» هو التضييق وهو ضد البسط و«البسط» هو التوسيع، فهو الذي بيده القبض والبسط، ويعم كل شيء؛ فيقبض في الرزق ويسبط؛ وفي العلم؛ وفي العمر؛ وفي كل ما يتعلق في الحياة الدنيا وفي الحياة الآخرة.

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَرْجَعُونَ﴾: تقديم المعمول: «إليه» له فائدتان؛ فائدة لفظية وفائدة معنوية؛ أمَّا الفائدة اللفظية: فهي توافق رؤوس الآيات، وأما الفائدة المعنوية: فهي الحصر، فالمرجع كله إلى الله - عزَّ وجلَّ - لا إلى غيره، كما أن المبدأ كله من الله - سبحانه وتعالى.

الضوائد:

١ - من هوائد الآيات: الحث على الإنفاق في سبيل الله - عزَّ وجلَّ - لقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي﴾، والاستفهام هنا للحث والتشويق.

٢ - ومنها: أن الجزاء على العمل مضمون كضمان القرض لمقرضه.

٣ - ومنها: ملاحظة الإخلاص بأن يكون الإنسان منفقًا ماله لله - عزَّ وجلَّ - على سبيل الإخلاص، وطيب النفس، والمال الحلال، ولا يتبع إنفاقه منًا ولا أذى؛ لقوله تعالى: ﴿قَرَضْنَا حَسَنًا﴾، فالقرض الحسن هو ما وافق الشرع بأن يكون:

أولًا: خالصًا لله، فإن كان رياءً وسمعةً، فليس قرضًا حسنًا؛ لقوله تعالى في الحديث القدسي: ﴿مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكُهُ﴾^(١).

ثانيًا: من مال حلال، فإن كان من مال حرام فليس بقرض حسن؛ لأن الله طيب لا يقبل إلا طيبًا.

ثالثًا: نفسه طيبة به، لا متكرهاً ولا معتقدًا أنه غُرْمٌ وضرية، كما يظن بعض الناس أن الزكاة

ضريبة - حتى إن بعض الكتاب يعبرون بقولهم: ضريبة الزكاة - والعياذ بالله.

رابعاً: أن يكون في محله، بأن يتصدق على فقير أو مسكين أو في مصالح عامة، أما لو أنفقها فيما يغضب الله فإن ذلك ليس قرصاً حسناً.

خامساً: أن لا يتبع ما أنفق منّا ولا أذى، فإن أتبعه بذلك بطل ثوابه؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَئِبْطًا وَصَدَقَتَكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤].

٤ - ومن فوائد الآية: أن فضل الله وعطاءه واسع، وأن جزاءه للمحسن جزاء فضل؛ لقوله تعالى: ﴿فَيُضْلِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾. مع أن أصل توفيقه للعمل الصالح فضل منه؛ لقول النبي ﷺ لفقراء الأنصار حين ذكروا له فضل الأغنياء عليهم في الصدقات والعنق: «ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ»^(١). وعلى هذا فيكون الله تعالى في توفيق العبد للعمل الصالح فضلاً: فضل سابق على العمل الصالح، وفضل لاحق - وهو الثواب عليه أضْعَافًا مضاعفة - وأما جزاؤه للعصاة فهو دائر بين العدل والفضل؛ إن كانت المعصية كفرًا فجزاؤها عدل، وإن كانت دون ذلك فجزاؤها دائر بين العدل والفضل؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

٥ - ومن فوائد الآية: تمام ربوبية الله - عز وجل - وكهاها؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي وَيَبْصُطُ﴾.

٦ - ومنها: الإشارة إلى أن الإنفاق ليس هو سبب الإقتار والفقر؛ لأن ذكر هذه الجملة بعد الحث على الإنفاق يشير إلى أن الإنفاق لا يستلزم الإعدام أو التضيق؛ لأن الأمر بيد الله - سبحانه وتعالى - وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ»^(٢). وكم من إنسان أمسك ولم ينفق في سبيل الله، فسلط الله على ماله آفات في نفس المالك؛ كالضياع والاحترق والسرقة وما أشبه ذلك، أو آفات تلحق هذا الرجل ببذنه، أو بأهله يحتاج معها إلى أموال كثيرة، وقد يتصدق الإنسان وينفق ويوسع الله له في الرزق.

٧ - ومن فوائد الآية: إثبات المعاد والبعث؛ لقوله تعالى: ﴿وَالِئِنَّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾.

٨ - ومنها: ترهيب المرء من المخالفة، وترغيبه في طاعة الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَالِئِنَّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾؛ لأن الإنسان إذا علم أنه راجع إلى ربه لا محالة، فإنه لابد أن يكون فاعلاً لما أمر به تاركاً لما نهي عنه؛ لأنه يخاف من هذا الرجوع.



(١) رواه مسلم (٥٩٥)، وابن ماجه (١٩٧٣)، وأحمد في «مسنده» (٢٤٦٨٤).

(٢) رواه مسلم (٢٥٨٨)، والترمذي (٢٠٢٩)، وأحمد في «مسنده» (٧٢٠٥).

❀ قال الله تعالى:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ لَهُمْ آتِنَا مِلْكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٦]

❀ التفسير ❀

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾: الخطاب هنا إمّا للرسول ﷺ - وخطاب زعيم الأمة خطاب له وللأمة؛ لأنها تبع له - وإما أنه خطاب لكل من يتوجه له الخطاب؛ فيكون عامّاً في أصل وضعه، والفرق بين المعنيين: أن الأول عام باعتبار التبعية للمخاطب به أولاً - وهو الرسول ﷺ - والثاني عام باعتبار وضعه يعني: ألم تر أنها المخاطب؟ و﴿تَرَ﴾: هل المراد تنظر أو تسمع أو تعلم؟ الفعل هنا عُدِّيٌّ بـ ﴿إِلَى﴾، وإذا عُدِّيٌّ بإلَى تَعَيَّنَ أن يكون من رؤية العين، ولو عُدِّيٌّ بنفسه لأمكن أن يكون المراد بالرؤية العلم، فإذا كان كذلك فإنه يلزم أن يكون المعنى: ألم تر إلى شأن بني إسرائيل؛ لأن من المعلوم أننا نحن - بل والرسول ﷺ - لم نشاهده، ويمكن أن نقول: إنها عديت بـ ﴿إِلَى﴾، وهي بمعنى النظر؛ لأن الإخبار بها جاء من عند الله، وما كان من عند الله فهو كالمرئي بالعين بل أشد وأبلغ.

والاستفهام هنا الظاهر أنه للتشويق - يعني يشوقنا أن ننظر إلى هذه القصة لنعتبر بها - لأن التقرير إنما يكون في أمر كان معلوماً للمخاطب فيقرّر به، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]. وأما هذا فهو أمر ليس معلوماً للمخاطب إلا بعد أن يخبر به؛ فيكون هنا للتشويق، مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ يَمْرُوقٍ﴾ [الصف: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْفَلَسِيِّيَّةِ﴾ [الغاشية: ١]، وما أشبهها، أما لو كان يخاطب من كان عالماً بها لقلنا: إن الاستفهام للتقرير.

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ لَا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ أي: الأشراف منهم، ﴿مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾: لما بين قبيلتهم ذكر زمنهم، وأنهم بعد موسى - وهو نبي الله موسى بن عمران ﷺ - وهو أفضل أنبياء بني إسرائيل.

قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ لَهُمْ﴾. «إذ»: ظرف مبني على السكون في محل نصب؛ أي: حين قالوا

لنبيّ لهم، وفي «نبي» قراءتان: بالهمز وبالياء المشددة، وسبق توجيهها ومعنى النبوة.

إذا قال قائل: من هذا النبي؟

قلنا: إن الله - سبحانه وتعالى - أبهمه، ولو كان في معرفة اسمه فائدة لكان الله - عزّ وجلّ - يبيّن اسمه لنا، لكن ليس لنا في ذكر اسمه فائدة، المهم أنه نبي من الأنبياء.

قوله تعالى: ﴿أَبْعَثْ لَنَا مَلِكًا﴾ أي: مُرِّلنا بملك، أو أقم لنا ملكًا نقاتل في سبيل الله، وكان أمرهم في ذلك الوقت فوضوي ليس عندهم ملك يدبر أمورهم، ويدبر شئونهم، والناس إذا كان ليس لهم ولي أمر صار أمرهم فوضي، كما قيل:

لَا يُضْلِحُ النَّاسَ فَوْضَى لَا سَرَاءَ لَهُمْ.....

ولهذا أمر النبي ﷺ القوم إذا سافروا أن يؤمّروا أحدهم عليهم حتى لا تكون أمورهم فوضي. قوله تعالى: ﴿نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، «نقاتل» بالجزم جوابًا للأمر «ابعث»، وهذا يدل على عزمهم على القتال إذا بعث إليهم ملكًا، وسبق معنى «في سبيل الله»، وأن رسول الله ﷺ فسرّها بأحسن تفسير؛ وهو «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا»^(١).

فقال لهم نبيهم يريد أن يختبرهم، وينظر عزيمتهم: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾. «عسيتم» فيها قراءتان: بفتح السين وكسرها، وهي هنا للتوقع، فيكون المعنى: هل يتوقع منكم إن كتب عليكم القتال أن لا تقاتلوا؟

وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ﴾ جملة شرطية معترضة بين اسم «عسى» وخبرها، فاسم «عسى» الضمير: التاء، و﴿أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾ خبرها، وجملة ﴿إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ الشرطية جوابها محذوف، وقد نقول: إنها لا تحتاج إلى جواب لعلمه من السياق.

وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾. أي: إن فرض عليكم القتال ألا تقاتلوا، فكان جوابهم أن قالوا: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا﴾.

قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ﴾، «أن» مصدرية؛ والمعنى: أي مانع لنا يمنعنا من القتال في سبيل الله وقد وجد مقتضى ذلك؛ وهو قولهم: ﴿وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا﴾. والإنسان إذا أخرج من داره وبنيه فلا بد أن يقاتل لتحرير البلاد وفك الأسرى.

وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ أُخْرِجْنَا..﴾ جملة حالية في محل نصب.

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا﴾: هم طلبوا من نبيهم أن يبعث لهم ملكًا ليقاتلوا في سبيل الله، ولما استثبت نبيهم منهم قالوا: إنا عازمون على ذلك وثابتون عليه، ولكن لما

كتب عليهم القتال وفرض عليهم ﴿تَوَلَّوْا﴾، فصار ما توقعه نبيهم حقاً أنهم لن يقاتلوا، و﴿تَوَلَّوْا﴾ أي: أعرضوا عن هذا الغرض ولم يقوموا به.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾: «القليل» ما دون الثلث؛ لقول الرسول ﷺ: «الثلثُ كثيرٌ»^(١). وهي منصوبة على الاستثناء.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾، ومقتضى علمه بهم أن يجازيهم على ظلمهم، والظلم هنا ليس لفعل محرم ولكنه لترك واجب؛ لأنَّ ترك الواجب كفعل المحرم؛ فيه ظلم للنفس ونقص من حقها. الفوائد:

١ - من فوائد الآية: الحث على النظر والاعتبار؛ لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى آلِ إِسْرَءِيلَ﴾.

٢ - ومنها: أن في هذه القصة عبراً لهذه الأمة؛ حيث إن هؤلاء القوم الذين كتب عليهم القتال تولوا إلا قليلاً منهم.

٣ - ومنها: تحذير هذه الأمة عن التولي عن القتال إذا كتب عليهم.

٤ - ومنها: أنه لا بد للجيش من قائد يتولى قيادتها؛ لقولهم: ﴿أَبَعَثَ لَنَا مَلِكًا نَقْتَتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

٥ - ومنها: أن مرتبة النبوة أعلى من مرتبة الملك؛ لقولهم: ﴿أَبَعَثَ لَنَا مَلِكًا﴾ يخاطبون النبي، فالنبي له السلطة أن يبعث لهم ملكاً يتولى أمورهم ويدبرهم.

٦ - ومنها: إذا طلب الإنسان شيئاً من غيره أن يذكر ما يشجعه على إجابة الطلب؛ لقولهم: ﴿نَقْتَتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، فإن هذا يبعث النبي ويشجعه على أن يبعث لهم الملك.

٧ - ومنها: الإشارة إلى الإخلاص لله - سبحانه وتعالى - لقوله تعالى: ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

٨ - ومنها: امتحان المخاطب بما طلب فعله أو إيجاده من غيره: هل يقوم بما يجب عليه نحوه أم لا؛ لقوله تعالى: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا؟﴾

٩ - ومنها: أن الإنسان بفطرته يكون مستعداً لقتال من قاتله؛ لقولهم: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَقْتَتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجَنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا﴾. ولهذا تجد الجبان إذا حُصر يأتي بما عنده من الشجاعة، ويكون عنده قوة للمدافعة.

١٠ - ومنها: أن من مبيحات القتال إخراج الإنسان من بلده وأهله ليرفع ظلم الظالمين؛ لقولهم: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَقْتَتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجَنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا﴾. لكن لو كان إخراجهم بحق - كما فعل النبي ﷺ في بني النضير^(٢) - فلا حق لهم في المقاتلة أو المطالبة ولو

(١) سبق تحريجه.

(٢) انظر «صحيح البخاري» (٣٨٠٤)، ومسلم (١٧٦٦).

أسلموا؛ لأن الله أورث المسلمين أرضهم وديارهم وأموالهم؛ والأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥].

١١ - ومن فوائد الآية: أن الإنسان قد يظن أنه يستطيع الصبر على ترك المحظور أو القيام بالمأمور، فإذا ابتلي نكص؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾. مع أنهم كانوا في الأول متشجعين على القتال.

١٢ - ومنها: الإشارة إلى قول النبي ﷺ: «لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَسَلُّوْا اللَّهَ الْعَاقِبَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ»^(١). وقوله ﷺ: «مَنْ سَمِعَ بِالْذِّجَالِ فَلْيُنَأْ عَنْهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ إِنْ الرَّجُلَ لَيَأْتِيَهُ وَهُوَ يَحْسِبُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ فَيَتَّبِعُهُ مِمَّا يَبْعَثُ بِهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ»^(٢). ويشبه هذا أن بعض الناس يندرون النذر وهم يظنون أنهم يوفون به ثم لا يوفون به، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٣) فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [التوبة: ٧٥، ٧٦].

١٣ - ومن فوائد الآية: أن البلاء موكل بالمنطق؛ لأنه قال لهم: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾. فكان ما توقعه نبهم واقعا، فإنهم لما كتب عليهم القتال تولوا.

١٤ - ومنها: أن بعض السؤال يكون نكبة على السائل، كما قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُونَ عَنْ أَسْيَاءٍ إِنْ بُدِلَكُمْ عَنْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

١٥ - ومنها: وجوب القتال دفاعا عن النفس؛ لأنهم لما قالوا: ﴿وَقَدْ أَخْرَجْنَاكَ﴾ قال تعالى: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ أي: فرض عليهم؛ ليدافعوا عن أنفسهم، ويحربوا بلادهم من عدوهم، وكذلك أبناءهم من السي.

١٦ - ومنها: تحذير الظالم من الظلم - أي ظلم كان - لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾؛ فإن هذه الجملة تفيد الوعيد والتهديد للظالم.

١٧ - ومنها: تحريم الظلم لوقوع التهديد عليه.

١٨ - ومنها: أن ترك الواجب من الظلم؛ لقوله تعالى: ﴿تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ أي: المتولين الذين فرض عليهم القتال، ولم يقوموا به؛ فدل ذلك على أن الظلم ينقسم إلى قسمين: إما فعل محرم؛ وإما ترك واجب.



(١) رواه البخاري (٢٦٦٣)، ومسلم (١٧٤٢).

(٢) صحيح: رواه أبو داود (٤٣١٩)، وأحمد في مسنده (١٩٩٨٢)، وانظر «المشكاة» (٥٤٨٨).

❖ قال الله تعالى:

﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٤٧]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ﴾ بتشديد الياء، وفي قراءة: «نبئهم» بالهمز.
قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾، «طَالُوت» علم على المبعوث، و«مَلِكًا» حال من «طَالُوت»، و«الملك» هو الذي له التدبير الذي لا ينازع فيه، ولكنه بالنسبة للمخلوق بحسب ما تقتضيه الولاية الشرعية، أو العرفية.
قوله تعالى: ﴿قَالُوا﴾ أي: معترضين على هذا، «أَنَّى» بمعنى الاستفهام الإنكاري ﴿يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا؟!﴾.

ثم قالوا معززين لاستبعادهم هذا الشيء: ﴿وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ﴾. كأنهم يرون أن الملك لا يكون إلا كابرًا عن كابر، وأن هذا لم يسبق لأحد من آبائه أنه تولى الملك بخلافنا نحن، فإن الملوك كانوا منا، فكيف جاءه الملك؟! أيضًا ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ﴾: فهو فقير، وقد يقال: إنه ليس بفقير، لكن ليس عنده مال واسع، وفرق بين الفقير المعدم وبين من يجد، ولكن ليس ذا سعة - يعني ليس غنيًا ننتفع بهاله - ويدبرنا بهاله، ويحصل الجيوش والجنود بهاله، فذكروا علتين؛ إحداهما: من حيث التوسط في مجتمعه، والثانية: من حيث المال، إذن فقدَّ القوة الحسية والقوة المالية، قالوا: هذا الرجل ليس عنده حسب فليس من أبناء الملوك، وليس عنده مال فليس من الأثرياء الذين يخضعون الناس بأموالهم.

وجملة: ﴿وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ﴾ في موضع نصب على الحال، وتأمل قول نبيهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ﴾. حيث عبر باللام الدالة على أنه هذا الملك بُعث لمصلحتهم؛ وبين قولهم: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا﴾ حيث أومؤوا إلى أن بعثه للسيطرة عليهم.

جواب نبيهم: ﴿قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ﴾. أي: اختاره عليكم، وأصلها من: الصفوة؛ فيكون أصل «اصطفاه» استفاه - بناء الافتعال - ولكنها قلبت طاءً لعله تصريفية.

وقوله هنا: ﴿اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ﴾، وفي الأول قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ﴾. إشارة إلى أنه تعالى فضله عليهم فاختره؛ لأنه أفضل منهم، فهو مفضل عليهم لما أعطاه الله مما سيذكر.

قوله تعالى: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً﴾ أي: سعة، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي وَيَبْصُطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد: ٢٦].

قوله تعالى: ﴿فِي الْعِلْمِ وَالْجَسَمِ﴾، المراد بـ ﴿الْعِلْمِ﴾ علم تدبير الملك؛ فعنده الحكمة والرأي ما جعله مختاراً عليهم من قبل الله - عز وجل - أيضاً زاده بسطة في الجسم؛ وهي القوة والضخامة والشجاعة، فاجتمع في حقه القوتان: المعنوية وهي العلم، والحسية وهي أن الله زاده بسطة في الجسم.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُؤْتِي مَلَكَهُ مَن يَشَاءُ﴾. أي: يعطي ملكه من يشاء على حسب ما تقتضيه حكمته، كما قال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْغَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦].

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَسِعُ﴾ أي: ذو سعة في جميع صفاته؛ واسع في علمه وفضله وكرمه وقدرته وقوته وإحاطته بكل شيء وجميع صفاته وأفعاله، و﴿عَلِيمٌ﴾ أي: ذو علم بكل شيء؛ ومنه العلم بمن يستحق أن يكون ملكاً، أو غيره من الفضل الذي يؤتيه الله - سبحانه وتعالى - من يشاء.

الفوائد:

- ١ - من فوائد الآيات: أن نبههم وافقههم على أن يبعث إليهم ملكاً ليقاتلوا في سبيل الله، فدعا الله - عز وجل - فاستجاب له.
- ٢ - ومنها: كمال تعظيم الأنبياء لله تعالى، وحسن الأدب معه؛ لقول نبههم: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلَكًا﴾. ولم يقل: إني بعثت.
- ٣ - ومنها: أن أفعال العباد مخلوقة لله - عز وجل - لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ﴾.
- ٤ - ومنها: إسناد الفضل إلى أهله؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ﴾.
- ٥ - ومنها: أن الله قد يعطي الملك من لا يترقبه؛ لكونه غير وجيه، ولا من سلالة الملوك.
- ٦ - ومنها: اختيار الألفاظ التي يكون بها إقناع المخاطب وتسليمه للأمر الواقع؛ لقول نبههم: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ﴾. فإنه أبلغ في الإقناع والتسليم من قوله: إني بعثت لكم.
- ٧ - ومنها: أن المعارض يذكر وجه اعتراضه لمخاطبه؛ لقولهم: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ﴾.
- ٨ - ومنها: أن استفهام هؤلاء القوم يحتمل أن يكون المراد به (الاعتراض)، ويحتمل أن يراد به الاستكشاف والبحث عن السبب بدون اعتراض: كيف كان ملكاً ونحن أحق بالملك منه، ولم يؤت سعة من المال؟ فإن كان الأول فإن حالهم تقتضي الذم؛ لأنهم كيف يعترضون وهم الذين طلبوا أن يبعث لهم ملكاً!! وإن كان الثاني فلا اعتراض عليهم ولا لوم عليهم.
- ٩ - ومنها: أن المجيب يختار ما يكون به الإقناع بادئاً بالأهم فالأهم؛ لقول نبههم في جوابه: ﴿إِنَّ

اللَّهُ أَصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ ﴿١٠﴾ إلخ... فبدأ بذكر ما لا جدال فيه - وهو اصطفاء الله عليهم - ثم ذكر بقية المؤهلات: وهي أن الله زاده بسطة في العلم وتدبير الأمة والحروب وغير ذلك، وأن الله زاده بسطة في الجسم: ويشمل القوة والطول، وأن الله - عز وجل - هو الذي يؤتي ملكه من يشاء، وفعله هذا لا بد وأن يكون مقرونًا بالحكمة فلولاً أن الحكمة تقتضي أن يكون طالوت هو الملك ما أعطاه الله - عز وجل - الملك، وأن الله واسع عليم: فهو ذو الفضل الذي يمدّه إلى من يشاء من عباده، فله أن يتفضل على من يشاء، والله أعلم حيث يجعل رسالته، والله أعلم أيضًا حيث يجعل ولايته.

١٠ - ومن فوائد الآية: أن الملك تتوطد أركانه إذا كان للإنسان مزية في حسبه أو نسبه أو علمه أو قوته، يؤخذ هذا أولاً من قولهم: ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ﴾، وثانيًا من قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾.

١١ - ومنها: بيان أن تقدير الله - عز وجل - فوق كل تصور؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ﴾ مع أنهم قد حوا فيه من وجهين: أنهم أحق بالملك منه، وأنه فقير، فبين نبيهم أن الله اصطفاه عليكم بما تقتضيه الحكمة.

١٢ - ومنها: أنه كلما كان ولي الأمر ذا بسطة في العلم وتدبير الأمور والجسم والقوة كان أقوم للملك، وأتم لإمرته؛ لقوله تعالى: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾.

١٣ - ومنها: أن ملك بني آدم مثلك لله؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ﴾، فهذا الملك في مملكته هو في الحقيقة ما ملك إلا بإذن الله - عز وجل - فالملك لله - سبحانه وتعالى - وحده يؤتيه من يشاء.

١٤ - ومنها: أن ملكنا لما نملكه ليس ملكًا مطلقًا نتصرف فيه كما نشاء، بل هو مُقيّد بما أذن الله به؛ ولهذا لا نتصرف فيما نملك إلا على حسب ما شرعه الله، فلو أراد الإنسان أن يتصرف في ملكه كما يشاء - يتلفه ويحرقه ويعذبه إذا كان حيوانًا - فليس له ذلك؛ لأن ملكه تابع لملك الله - سبحانه وتعالى -

١٥ - ومنها: إثبات المشيئة لله - سبحانه وتعالى - لقوله تعالى: ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾، ومشيتته تعالى تابعة لحكمته؛ لقوله - عز وجل - ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠].

١٦ - ومنها: أن أفعال الله - سبحانه وتعالى - تقع بمشيئته لا مكره له؛ لأنه المهيمن على كل شيء.

١٧ - ومنها: إثبات اسمين من أسماء الله وهما: ﴿وَسِعٌ﴾ و﴿عَلِيمٌ﴾، وما تضمناه من وصف أو حكم.

١٨ - ومنها: إثبات سعة الله - عز وجل - في إحاطته وصفاته وأفعاله.



❁ قال الله تعالى:

﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٨]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾، ﴿آيَةَ﴾ يعني: علامة، كما قال تعالى: ﴿أَوْ لَوْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاتُ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧]. يعني: علامة تدل على أنه حق.

قوله تعالى: ﴿أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، ﴿أَنْ﴾ وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر ﴿إِنَّ﴾، و﴿التَّابُوتُ﴾ شيء من الخشب أو من العاج يشبه الصندوق، ينزل ويصطحبونه معهم، وفيه السكينة يعني: أنه كالشيء الذي يسكنهم، ويطمنون إليه، وهذا من آيات الله. قوله تعالى: ﴿وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ﴾. وهم الأنبياء تركوا العلم والحكمة؛ لأن الأنبياء لم يورثوا درهما ولا دينارا، وإنما ورثوا العلم، فهذا التابوت كان مفقودا، وجاء به هذا الملك الذي بعثه الله لهم، وصار معهم يصطحبونه في غزواتهم فيه السكينة من الله - سبحانه وتعالى: أنهم إذا رأوا هذا التابوت سكنت قلوبهم، وانشرحت صدورهم، وفيه أيضا مما ترك آل موسى وآل هارون - عليهما الصلاة والسلام - من العلم والحكمة.

وقوله تعالى: ﴿آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ﴾. خصّ موسى وهارون - عليهما الصلاة والسلام - لأنها جاءا برسالة واحدة.

وقوله تعالى: ﴿تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ﴾: الجملة حال من ﴿التَّابُوتُ﴾، و﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ عالم غيبي خلقوا من نور، وسبق الكلام مبسوطا في أحوالهم.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾ بالنصب اسم ﴿إِنَّ﴾ مؤخرًا، والمشار إليه: «التابوت تحمله الملائكة، وفيه سكينة من الله، وبقيّة مما ترك آل موسى، وآل هارون».

قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ أي: ذوي إيمان.

الفوائد:

١ - من فوائد الآيات: رحمة الله - سبحانه وتعالى - بعباده؛ حيث يؤيد الأمور بالآيات لتقوم الحجة؛ لقوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ﴾ ولو شاء الله - عز وجل - لفعل ما يفعل بدون آية، وانتقم من المكذبين والمستكبرين؛ ولكن من رحمته - عز وجل - أنه يبعث بالآيات

حتى تطمئن القلوب، وحتى تقوم الحجة؛ ولهذا ما من رسول أُرسل إلا أوتي ما على مثله يؤمن البشر، وحصول الآيات حكمة ظاهرة؛ لأنه لو خرج رجل من بيتنا وقال: أنا رسول الله إليكم: افعلوا ما أمركم به، واتركوا ما أنهاكم عنه؛ وإلا فإن دماءكم وأموالكم حلال لي. فإنه لا يطاع؛ ولكن من رحمة الله - عز وجل - وحكمته أن جعل للرسول آيات حتى تقوم الحجة ويستجيب الناس.

٢ - ومن فوائد الآيات: ما في التابوت من الآيات العظيمة؛ حيث كان هذا التابوت مشتملاً على ما تركه آل موسى وآل هارون من العلم والحكمة من وجه؛ وكان أيضاً سكينة للقوم تسكن إليه نفوسهم وقلوبهم، ويزدادون قوة في مطالبهم.

٣ - ومنها: أن للسكينة تأثيراً على القلوب؛ لقوله تعالى: ﴿فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾. وتأمل كيف أضافه إلى ربوبيته إشارة إلى أن في ذلك عناية خاصة لهؤلاء القوم، والسكينة إذا نزلت في القلب اطمأن الإنسان وارتاح وانشرح صدره لأوامر الشريعة، وقبلها قبولاً تاماً.

٤ - ومنها: إثبات الملائكة؛ لقوله تعالى: ﴿تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ﴾. وفي قوله تعالى: ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ دليل على أن التابوت كبير.

٥ - ومنها: أن الآيات إنما يتففع بها المؤمن؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِن فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾.

٦ - ومنها: تأكيد الشيء بأدوات التأكيد والتكرار، وهنا في هذه الآية اجتمع التكرار والأدوات، فقوله تعالى: ﴿وَإِن آيَةً مُّلكِهِ أَن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾. ثم قوله تعالى: ﴿وَإِن فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ﴾: فهذا أكد بالتكرار؛ وأكد أيضاً بـ ﴿وَإِن﴾ واللام: ﴿وَإِن فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ﴾: فهذا أكد بالأدوات.

٧ - ومنها: فضيلة الإيمان، وأن الإيمان أكبر ما يكون تأثيراً في الانتفاع بآيات الله - عز وجل - لقوله تعالى: ﴿وَإِن فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾.

٨ - ومنها: أن الإنسان إذا ازداد إيماناً ازداد فهمًا لكتاب الله - سبحانه وتعالى - وسنة رسوله ﷺ؛ لأن الشيء إذا علق على وصف فإنه يزداد بزيادة ذلك الوصف، وينقص بنقصانه؛ فكلما تم الإيمان كان انتفاع الإنسان بآيات الله أكثر وفهمه لها أعظم.

٩ - ومنها: أن الملائكة أجسام؛ لقوله تعالى: ﴿تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ﴾، وأما قول من يقول: إنهم عقول فقط، أو أنهم أرواح وليس لهم أجسام. فقول ضعيف بل باطل؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا أَوَّلَىٰ أَجْنَحَةٍ﴾ [فاطر: ١]. والنبي ﷺ رأى جبريل على خلقته - أو على صورته - التي خلق عليها له ستائة جناح قد سد الأفق^(١).



❀ قال الله تعالى:

﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ۖ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۖ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ ۚ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُّلتَفَقُوا ۗ اللَّهُ كَم مِّن فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ قُوَّةَ كَثِيرَةٍ يَّأْذِنُ اللَّهُ ۚ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]

❀ التفسير ❀

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ﴾. أي: مشى بهم وانفصل عن مكانه، و«الجنود» جمع «جند»، وهم الجيش المقاتلون، وكان طالوت رجلاً ذكياً عاقلاً؛ لأن الله زاده بسطة في العلم والجسم، وكان عنده علم بأحوالهم من قبل، وأنه لما كُتِبَ عليهم القتال بين لهم أن الله مبتليهم بنهر - والنهر هو الماء الجاري الكثير - فابتلاههم الله - عز وجل - بهذا النهر؛ أولاً: ليعلم من يصبر ومن لا يصبر؛ لأن الجهاد يحتاج إلى معاناة وصبر. ثانياً: ليعلم من يطيع من لا يطيع؛ ولهذا قال لهم الملك طالوت: ﴿إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ﴾ أي: مختبركم به.

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ﴾ أي: كثيراً ﴿فَلَيْسَ مِنِّي﴾ أي: فأني منه بريء؛ لأنه ليس على منهجي، ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ﴾ أي: لم يشرب منه شيئاً. ﴿فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ أي: على طريقي ومنهجي، ﴿إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ أي: شرب قليلاً مغترفاً بيده - لا بيديه.

قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ﴾ أي: شرباً كثيراً. ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ فلم يشرب كثيراً، وقد قيل: إن عددهم ثمانون ألفاً، شرب منهم ستة وسبعون ألفاً، فالله أعلم.

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾ أي: فلما تعداه طالوت والذين آمنوا معه، ولا يلزم أن يكونوا عبروا من فوقه ﴿قَالُوا﴾ أي: الذين جاوزوه، والمراد بعضهم بدليل قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُّلتَفَقُوا ۗ﴾، ﴿لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ﴾ أي: لا قدرة لنا، و«ال» للعهد الحضورى - أي: هذا اليوم - يعنون به اليوم الذي شاهدوا فيه عدوهم، ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُّلتَفَقُوا ۗ﴾ أي: يوقنون بذلك؛ لأن «الظن» يراد به: اليقين أحياناً، كما في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥، ٤٦]، أي: يوقنون به.

قوله تعالى: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً﴾. ﴿كَمْ﴾ للتكثير، أي: ما أكثر ما تغلب الفئة القليلة فئة كثيرة.

قوله تعالى: ﴿يَا ذُنُوبَ اللَّهِ﴾، أي: بقدره، ﴿والله مع الصابرين﴾ أي: بالنصر والتأييد.

الفوائد:

١ - من فوائد الآيات: أنه ينبغي للقائد أن يتفقد جنوده؛ لقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ﴾ أي: مشى بهم وتدبر أحوالهم ورتبهم.

٢ - ومنها: أنه يجب على القائد أن يمنع من لا يصلح للحرب سواء كان مخذلاً أو مرجفاً أو ملحدًا؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اعْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾، والفرق بين المخذل والمرجف: أن المخذل هو الذي يخذل الجيش، ويقول: ما أنتم بمتصربين. والمرجف هو الذي يخوف من العدو، فيقول: العدو أكثر عددًا. وأقوى استعدادًا.. وما أشبه ذلك.

٣ - ومنها: أن من الحكمة اختيار الجند؛ ليظهر من هو أهل للقتال ومن ليس بأهل، وشبه هذا ما يصنع اليوم، ويسمى بالناورات الحربية، فإنها عبارة عن تدريب واختيار للجند والسلاح: كيف ينفذون الخطة التي تعلموها؟ فيجب أن نختبر قدرة الجند على التحمل والثبات والطاعة، والأساليب الحربية مأخوذة من هذا، ولكنها متطورة حسب الزمان.

٤ - ومنها: أن طالوت امتحنهم على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: مَنْ شَرِبَ مِنَ النِّهَرِ كَثِيرًا، فهذا قد تبرأ منه.

الوجه الثاني: مَنْ لَمْ يَشْرَبْ شَيْئًا، فهذا من طالوت - أي: من جنوده المقربين.

الوجه الثالث: مَنْ شَرِبَ مِنْهُ غُرْفَةً بِيَدِهِ؛ فهذا لم يتبرأ منه؛ وظاهر الآية أنه مثل الوجه الثاني.

وهذا الابتلاء أولاً: ليعلم به من يصبر على المشقة ممن لا يصبر، فهو كالترويض والتمرين على

الصبر. ثانيًا: ليعلم به من يمثل أوامر القائد ومن لا يمثل.

٥ - ومن فوائد الآيات: أن أكثر عباد الله لا ينفذ أمر الله؛ لقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾، وهذا أمر يشهد به الحال. قال الله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ [سبا: ١٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَنْ تَطْعَمَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وثبت عن النبي ﷺ: «أَنَّ بَعَثَ النَّارَ مِنْ بَنِي آدَمَ تِسْعَ مِائَةٍ وَتِسْعَةَ وَتِسْعُونَ مِنَ الْأَلْفِ». فالطائع قليل والمعاند كثير.

٦ - ومنها: جواز إخبار الإنسان بالواقع إذا لم يترتب عليه مفسدة؛ لأنهم قالوا: ﴿لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ﴾. وقد يقال: إن هذا لا تدل عليه الآية؛ وأن فيها دليلًا على أن الجبان في دُعر دائم ورعب؛ لقولهم: ﴿لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ﴾.

- ٧ - ومنها، أن الإيمان موجب للصبر والتحمل؛ لقوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ كَمْ مِّنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةُ كَثِيرَةٍ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾.
- ٨ - ومنها، أن الله - سبحانه وتعالى - يبتلي عباده إمَّا بفوات محبوب أو حصول مكروه؛ ليعلم - سبحانه وتعالى - صبرهم؛ ولهذا نظائر؛ منها ما قصه سبحانه عن بني إسرائيل حين حرم عليهم صيد الحوت في يوم السبت؛ فكانت الحيتان تأتي يوم السبت شرَّعًا، وفي غير يوم السبت لا يرون شيئًا، فصنعوا حيلة؛ وهي أنهم وضعوا شبَّاكًا في يوم الجمعة، فإذا جاءت الحيتان يوم السبت دخلت في هذا الشباك، ثم نشبت فيه، فإذا كان يوم الأحد إستخرجوها منه، فكان في ذلك حيلة على محارم الله؛ ولهذا انتقم الله منهم، ووقع ذلك أيضًا للصحابه - رضوان الله عليهم - وهم في حال الإحرام: فابتلاهم الله بصيد تناله أيديهم ورماحهم، ولكنهم ~~هتفوا~~ امتنعوا عن ذلك، وهؤلاء - أعني: أصحاب طالوت - ابتلاهم الله - سبحانه وتعالى - بهذا النهر وكانوا عطاشًا، فقال لهم نبيهم: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾.
- ٩ - ومن فوائد الآيات، أن الله - عزَّ وجلَّ - عند الابتلاء يرحم الخلق بما يكون فيه بقاء حياتهم؛ لقوله تعالى هنا: ﴿إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾؛ لأنهم لا بد أن يشربوا للنجاة من الموت.
- ١٠ - ومنها، الرد على الجبرية؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَن شَرِبَ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ﴾، حيث أضاف الفعل إليهم.
- ١١ - ومنها، أن القليل من الناس هم الذين يصبرون عند البلوى؛ لقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾.
- ١٢ - ومنها، أن من الناس من يكون مرجفًا أو مخذلاً؛ لقوله تعالى: ﴿لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ﴾؛ هؤلاء مخذلون؛ وفي نفس الوقت أيضًا مرجفون.
- ١٣ - ومنها، أن اليقين يحمل الإنسان على الصبر والتحمل والأمل والرجاء؛ لقوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ كَمْ مِّنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةُ كَثِيرَةٍ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾. مع اليقين قالوا هذا القول لغيرهم لما قال أولئك: ﴿لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ﴾. فردوا عليهم.
- ١٤ - ومنها، إثبات ملاقة الله؛ لقوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ﴾، كما قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدًّا فَلْيَقِهِ﴾ [الانشقاق: ٦].
- ١٥ - ومنها، أن الظن يأتي في محل اليقين؛ بمعنى أنه يستعمل الظن استعمال اليقين؛ لقوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ﴾.
- ١٦ - ومنها، أنه قد تغلب الفئة القليلة فئة كثيرة بإذن الله، وهذا قد وقع فيما سبق من الأمم،

ووقع في هذه الأمة مثل غزوة بدر، وقد تغلب الفئة الكثيرة وإن كان الحق معها، كما في غزوة حنين، لكن لسبب.

١٧ - ومنها: أن الوقائع والحوادث لا تكون إلا بإذن الله، وهذا يشمل ما كان من فعله تعالى وفعل مخلوقاته؛ لقوله تعالى: ﴿يَا ذُنَّ اللَّهِ﴾.

١٨ - ومنها: إثبات الإذن لله - سبحانه وتعالى - وهو ينقسم إلى قسمين: إذن كوني وإذن شرعي، ففي هذه الآية: إذن كوني؛ وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَلَّهِ أَذُنٌ لَكُمْ أَمْرٌ عَلَى اللَّهِ فَتَقْرُؤُكُمْ﴾ [يونس: ٥٩]. هذا شرعي، وفي قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١] هذا شرعي أيضاً.

١٩ - ومنها: فضيلة الصبر؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾.

٢٠ - ومنها: إثبات المعية لله - عز وجل - لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾.

فإن قلت: هذه الآية ظاهرها تخصيص معية الله بالصابرين، مع أنه في آيات أخرى أثبت معيته لعموم الناس؛ فقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] هذا عام، وقال تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاقِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧].

فالجواب: أن هذه المعية خاصة تقتضي الإثابة والنصر والتأييد، وتلك معية عامة تقتضي الإحاطة بالخلق علماً وسمعاً وبصراً وسلطاناً وغير ذلك من معاني ربوبيته، والمعية التي أضافها الله إلى نفسه منها ما يقتضي التهديد، ومنها ما يقتضي التأييد، ومنها ما هو لبيان الإحاطة والشمول. فمثال الذي يقتضي التأييد قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]، وقوله تعالى لموسى وهارون: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]، وقوله تعالى عن نبيه محمد ﷺ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنِّي اللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٠]، ومثال الذي يقتضي التهديد قوله تعالى: ﴿يَسْتَخَفُّونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخَفُّونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّنُ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النساء: ١٠٨]، ومثال ما يقتضي الإحاطة قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤].

فإن قلت: ما الجمع بين إثبات المعية لله - عز وجل - وإثبات العلو له؟

فالجواب: أنه لا تناقض بينهما؛ إذ لا يلزم من كونه معنا أن يكون حالاً في الأمكنة التي نحن فيها، بل هو معنا وهو في السماء، كما نقول: القمر معنا، والقطب معنا، والثريا معنا، وما أشبه ذلك مع أنها في السماء.

٢١ - ومن فوائد الآية: الترغيب في الصبر؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾، والصبر

ثلاثة أنواع:

الأول: صبر على طاعة الله: بأن يحبس الإنسان نفسه على الطاعة، فيقوم بها من غير ملل ولا ضجر.

الثاني: الصبر عن محارم الله: بأن يحبس نفسه عما حرم الله عليه من قول أو عمل.

الثالث: الصبر على أقدار الله المؤلمة: بأن يحبس نفسه عن التسخط على ما يقدره الله من المصائب العامة والخاصة.

وأعلاها الأول، ثم الثاني، ثم الثالث.



❁ قال الله تعالى:

﴿وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالُوا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٠]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ﴾ أي: ظهر طالوت وجنوده، مأخوذ من البراز؛ وهي الأرض الواسعة البارزة الظاهرة.

قوله تعالى: ﴿قَالُوا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا﴾. إفراغ الشيء على الشيء يدل على عمومته له، والمعنى: املاً قلوبنا وأجسادنا صبراً حتى ثبت.

قوله تعالى: ﴿وَوَثَّقْنَا أَقْدَامَنَا﴾ يعني: اجعلها ثابتة لا تزول فلا نفر ولا نهرب، وربما يراد بـ «الأقدام» ما هو أعم من ذلك، وهو تثبيت القلوب أيضاً.

قوله تعالى: ﴿وَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ أي: قوّنا عليهم حتى نغلبهم.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: أن من تمام العبودية أن يلجأ العبد إلى ربه عند الشدائد؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالُوا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا﴾.

٢ - ومنها: أن التجاء الإنسان إلى الله عند الشدائد سبب لنجاته وإجابة دعوته، لقوله تعالى بعد ذلك: ﴿فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٥١]، وأمّا اعتماد الإنسان على نفسه واعتداده بها فسبب لخذلانه، كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥]. وهذا مشهد عظيم في الواقع، فإن كثيراً من الناس إذا أعطاه الله - سبحانه وتعالى - نعمة في بدنه أو ماله أو أهله يرى أن ذلك من

حوله وقوته وكسبه، وهذا خطأ عظيم، بل هو من عند الله، هو الذي منَّ به عليك، فانظر إلى الأصل - لا إلى الفرع - والنظر إلى الفرع وإهمال الأصل سفه في العقل وضلال في الدين؛ ولهذا يجب عليك إذا أنعم الله عليك بنعمة أن تشني على الله بها بلسانك، وتعترف له بها في قلبك، وتقوم بطاعته بجوارحك.

٣ - ومن فوائد الآيات: اضطرار الإنسان إلى ربه في تثبيت قدمه على طاعة الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَكَيْتَ أَقْدَامَنَا﴾.

٤ - ومنها: ذكر ما يكون سبباً للإباحة؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾. لم يقولوا: على أعدائنا. كأنهم يقولون: انصرنا عليهم من أجل كفرهم. وهذا في غاية ما يكون من البعد عن العصبية والحمية، يعني: ما طلبنا أن تنصرنا عليهم إلا لأنهم كافرون.



❁ قال الله تعالى:

﴿فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَءَاتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥١]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿فَهَزَمُوهُمْ﴾ أي: غلبوهم ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ أي: بتقديره، فالإذن هنا كوني. قوله تعالى: ﴿وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ﴾. داود كان من جنود طالوت، لكنه - عليه الصلاة والسلام - كان قوياً شجاعاً، يقال: إن جالوت طلب البراز؛ لأن جالوت قائد جبار عنيد قوي، فخرج إليه داود فقتله، وقد ذكروا في كيفية قتله ما لا حاجة إلى ذكره، ولا سند صحيح في إثباته، وليس لنا في كيفية قتله كبير فائدة؛ ولذا لم يصف الله تعالى لنا القتل، فالمقصود قتله وقد حصل، وإذا قُتل - وهو القائد - انهزم الجنود.

قوله تعالى: ﴿وَأَتَاهُ اللَّهُ﴾ ضمير المفعول به يعود إلى ﴿دَاوُدُ﴾، أي: أعطاه الله ﴿الْمُلْكَ﴾ فصار ملكاً، ﴿وَالْحِكْمَةَ﴾ فصار رسولاً، واجتمع له ما به صلاح الدين والدنيا: الشرع والإمارة.

قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ﴾. أي: من الذي يشاؤه، ومن ذلك ما ذكره الله تعالى في قوله: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لْتُحِصِّنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ﴾ [الأنبياء: ٨٠].

قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾، ﴿دَفَعُ﴾ بفتح الدال وإسكان الفاء، وفي قراءة: "دفاع" بكسر الدال وفتح الفاء وألف بعدها، وهما سبعتان، و﴿دَفَعُ﴾ مصدر مضاف إلى فاعله، و﴿النَّاسُ﴾ مفعول به، و﴿بَعْضُهُمْ﴾ بدل منه، و﴿بِبَعْضٍ﴾ متعلق بـ﴿دَفَعُ﴾، وخبر المبتدأ محذوف تقديره: موجود، يعني: لولا أن دفع الله الناس بعضهم ببعض موجود لفسدت الأرض.

وقوله تعالى: ﴿لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾. جواب «لولا»، و«الفساد» ضد الصلاح، ومن أنواعه ما ذكره الله تعالى بقوله: ﴿لَمَذَمْتُ صَوْمِعُ وَيَعُ وَصَلَوْتُ وَمَسَّجِدُ يَذْكُرُ فِيهَا أَسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج: ٤٠].

قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ أي: صاحب فضل، و«الفضل» هو العطاء الزائد الواسع الكثير، ﴿عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ أي: جميع الخلق، وسموا عالمًا لأنهم علم على خالقهم - سبحانه وتعالى.

الفوائد:

- ١ - من فوائد الآية: أن مَنْ صَدَقَ اللجوء إلى الله وأحسن الظن به أجاب الله دعاءه.
- ٢ - ومنها: أنه يجب على المرء إذا اشتدت به الأمور أن يرجع إلى الله - عزَّ وجلَّ.
- ٣ - ومنها: إضافة الحوادث إلى الله - عزَّ وجلَّ - وإن كان من فعل الإنسان؛ لقوله تعالى: ﴿فَهَزَمُوهُمْ﴾ هذا فعلهم، لكن ﴿يَلْزِمُ اللَّهُ﴾، فالله هو الذي أذن بانتصار هؤلاء وخذلان هؤلاء.

٤ - ومنها: شجاعة داود - عليه الصلاة والسلام - حيث قتل جالوت حين برز لهم، والشجاعة عند المبارزة لها أهمية عظيمة؛ لأنه إذا قُتِلَ المَارِزُ أمام جنده فلا شك أنه سيجعل في قلوبهم الوهن والرعب، ويجوز في هذه الحال أن يخدع الإنسان من بارزه؛ لأن المقام مقام حرب، وكل منهما يريد أن يقتل صاحبه، فلا حرج أن يخدعه، ويذكر أن عمرو بن ود لما خرج لمبارزة علي بن أبي طالب صاح به علي، وقال: ما خرجت لأبارز رجلين. فظن عمرو أن أحدًا قد لحقه فالتفت، فضر به علي، هذه خدعة ولكنها جائزة؛ لأن المقام مقام حرب، هو يريد أن يقتله بكل وسيلة.

٥ - ومن فوائد الآية: أن داود - عليه الصلاة والسلام - أوتي الملك والنبوة؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ﴾.

٦ - ومنها: أن الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - ليس عندهم من العلم إلا ما علمهم الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَهُ مَكَايَسًا﴾، فالنبي نفسه لا يعلم الغيب، ولا يعلم الشرع إلا ما آتاه الله - سبحانه وتعالى - ومثل ذلك قول الله تعالى لنبيه محمد ﷺ: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣].

٧ - ومنها: إثبات المشيئة لله؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَهُ مَعًا يَشَاءُ﴾، ولكن اعلم أن مشيئة الله تابعة لحكمته، كما قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ ﴿١٩﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿[الإنسان: ٢٩، ٣٠]﴾.

٨ - ومنها: أن الله - عزَّ وجلَّ - يدفع الناس بعضهم ببعض لئلا يفسدوا الأرض ومن عليها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾. وفساد الأرض يكون بالمعاصي وترك الواجبات؛ لقوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠].

٩ - ومنها: إثبات حكمة الله؛ حيث جعل الناس يدفع بعضهم بعضًا ليقوم دين الله، فدفع الكافرين بجهاد المؤمنين؛ لأنه لو جعل السلطة لقوم معينين لأفسدوا الأرض؛ لأنه لا معارض لهم، ولكن الله - عزَّ وجلَّ - يعارض هذا بهذا.

١٠ - ومنها: أن من الفساد في الأرض هدم بيوت العبادة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾. أو هو ذكر لنوع من الفساد.

١١ - ومنها: إثبات فضل الله تعالى على جميع الخلق؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ حتى الكفار، لكن فضل الله على الكفار فضل في الدنيا فقط بإعطائهم ما به قوام أبدانهم، أمَّا في الآخرة فيعاملهم بعدله بعذابهم في النار أبد الأبد، وأما بالنسبة للمؤمنين فإن الله يعاملهم بالفضل في نيا والآخر.



❦ قال الله تعالى:

﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٢]

❦ التفسير ❦

قوله تعالى: ﴿تِلْكَ﴾ الإشارة إلى ما سبق ذكر أو إلى القرآن كله، ﴿آيَاتُ اللَّهِ﴾ جمع آية؛ وهي العلامة المعينة لدلولها، ﴿نَتْلُوهَا عَلَيْكَ﴾ نقرأها عليك، والمراد: تلاوة جبريل، كما قال تعالى: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينُ﴾ ﴿١٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴿[الشعراء: ١٩٣، ١٩٤]﴾. و﴿بِالْحَقِّ﴾ الحق في الأخبار؛ هو الصدق، وفي الأحكام: هو العدل، والباء إمَّا للمصاحبة أو لبيان ما جاءت به هذه الآيات، والمعنى أن هذه الآيات حق، وما جاءت به حق.

قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾: الجملة مؤكدة بـ ﴿إِنَّ﴾ واللام؛ لتحقيق رسالة النبي ﷺ.

الفوائد،

١ - من فوائد الآية: إثبات آيات الله - سبحانه وتعالى - الشرعية؛ لأن المراد بـ «الآيات» هنا: الشرعية - وهي القرآن -.

٢ - ومنها: أن الله تعالى يتلو على نبيه ما أوحاه إليه؛ لقوله - عز وجل - ﴿تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾، ولكن هل الذي يتلو ذلك هو الله أو جبريل؟ اقرأ في آية القيامة: ﴿لَا تُخَوِّلُ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ [١٦-١٨]. يعني: إذا قرأه جبريل فاتبع قرآنه، فجبريل يتلوه على النبي ﷺ وقد تلقاه من الله - سبحانه وتعالى.

٣ - ومنها: أن القرآن كله حق من الله، ونازل بالحق؛ لأن الباء في قوله تعالى: ﴿بِالْحَقِّ﴾ للمصاحبة، والملابسة أيضاً، فهو نازل من عند الله حقاً، وهو كذلك مشتمل على الحق، وليس فيه كذب في أخباره، ولا جور في أحكامه، بل أحكامه كلها عدل، وأخباره كلها صدق.

٤ - ومنها: إثبات رسالة النبي ﷺ؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾.

٥ - ومنها: أن هناك رسلاً آخرين غير الرسول ﷺ؛ لقوله تعالى: ﴿لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾، ولكنه ﷺ كان خاتم النبيين، إذ لا نبي بعده.



✽ قال الله تعالى:

﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ۚ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ ۖ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَتَلِ الَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ مِّن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَّنْ كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَتَلُوا وَلَكِنِ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]

✽ التفسير ✽

قوله تعالى: ﴿تِلْكَ﴾ التاء هنا: اسم إشارة، وأشار إلى «الرسُل» بإشارة المؤنث؛ لأنه جمع تكسير، وجمع التكسير يُعامل معاملة المؤنث في تأنيث فعله والإشارة إليه، كما قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤]، و«الأعراب» مذكر، لكن لما جُمع جمع تكسير صَحَّ تأنيثه، وتأنيثه

لفظي؛ لأنه مؤول بالجماعة، والمشار إليه هم المرسل الذين دلّ عليهم قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٢].

قوله تعالى: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾. يعني: جعلنا بعضهم أفضل من بعض في الوحي وفي الأتباع وفي الدرجات والمراتب عند الله - سبحانه وتعالى.

قوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ﴾ أي: من الرسل ﴿مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ أي: من كلمه الله - عزّ وجلّ - فالعائد محذوف، وذلك مثل موسى ومحمد - ﷺ - وهذه الجملة استئنافية لبيان وجه من أوجه التفضيل.

قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ معطوف على ﴿فَضَّلْنَا﴾، لكن فيه التفات من ضمير المتكلم إلى ضمير الغائب.

وقوله: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ أي: على بعض، فمحمد ﷺ له الوسيلة؛ وهي أعلى درجة في الجنة، ولا تكون إلا لعبيد من عباد الله؛ قال النبي ﷺ: «وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ»^(١). وفي المعراج وجد النبي ﷺ إبراهيم في السماء السابعة، وموسى في السادسة، وهارون في الخامسة، وإدريس في الرابعة وهكذا، وهذا من رفع الدرجات.

قوله تعالى: ﴿وَعَاتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ﴾ أي: الآيات البينات الدالة على رسالته، ويراد بها الإنجيل، وما جرى على يديه من إحياء الموتى، وإخراجهم من قبورهم بإذن الله، ونحو ذلك.

قوله تعالى: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ أي: قويناه، وقد اختلف المفسرون في قوله تعالى: ﴿بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾. ما المراد بها؟ فقيل: المراد بها: ما معه من العلم المطهر الآتي من عند الله،

والعلم أو الوحي يسمى روحاً، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]. وقيل: المراد بـ «روح القدس» جبريل، كما قال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]؛ فـ «روح القدس» هو جبريل، أيد الله عيسى به، حيث كان يقويه في مهام أموره عندما يحتاج إلى تقوية، والآية صالحة للأمرين، فتفسر بها كما قرناه غير مرة.

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾. «لو» شرطية، فعل الشرط فيها ﴿شَاءَ اللَّهُ﴾، وجوابه ﴿مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ..﴾، ومفعول ﴿شَاءَ﴾

محذوف دلّ عليه جواب الشرط، والتقدير: ولو شاء الله أن لا يقتل الذين من بعدهم ما اقتتلوا، إمّا لاتفاقهم على الإيمان وإما لاتفاقهم على المهادنة وإن كفر بعضهم.

وقوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ أي: من بعد الرسل، ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾ أي: هذا القتال حصل بعدما زال اللبس واتضح الأمر، ووجدت البينات الدالة على صدق الرسل، ومع ذلك فإنّ الكفار استمروا على كفرهم، ورخصت عليهم رقابهم ونفوسهم في نصره الطاغوت،

وَقَاتِلُوا الْمُؤْمِنِينَ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - كُلَّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الْعِنَادِ وَالْإِسْتِكْبَارِ، وَ﴿أَلْبَيْنْتُ﴾ أَي: الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتِ، وَهُوَ الْوَحْيُ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى رِسَالَتِهِمْ.
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا﴾ أَي: الَّذِينَ جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ، ثُمَّ بَيَّنَّ كَيْفِيَّةَ اخْتِلَافِهِمْ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنٌ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنٌ كَفَرَ﴾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا﴾ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْنَا...﴾.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْنَا﴾ هَذِهِ الْجُمْلَةُ تَوْكِيدٌ لِمَا سَبَقَ، يَعْنِي: لَوْ شَاءَ اللَّهُ أَلَا يَقْتُلُوا مَا أَقْتَلُوا، وَعَلَى هَذَا فَالْمَفْعُولُ هُنَا كَمَا سَبَقَ.
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾، هَذَا اسْتِدْرَاكٌ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْنَا﴾، لِيَبَيِّنَ أَنَّ مَا وَقَعَ مِنَ الْإِخْتِلَافِ وَالْإِقْتِتَالِ كَانَ بِإِرَادَتِهِ؛ وَالْإِرَادَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يُرِيدُ﴾ كَوْنِيَّةٌ.

تَنْبِيْهِه:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْنَا﴾، بَيَانٌ لِسَبَبِ الْإِقْتِتَالِ الْوَاقِعِ مِنْهُمْ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾. بَيَانٌ لَكَوْنِهِ بِإِرَادَتِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُشَاءُ﴾ [الحج: ١٨].

الضَّوَائِدُ:

١ - مِنْ ضَوَائِدِ الْآيَةِ: أَنَّ الرُّسُلَ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - يَتَفَاضَلُونَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾.

٢ - وَمِنْهَا: أَنَّ فَضْلَ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مِنْ يَشَاءُ، حَتَّى خَوَاصُّ عِبَادِهِ يُفَضَّلُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ؛ لِأَنَّ الرُّسُلَ هُمْ أَعْلَى أَصْنَافِ بَنِي آدَمَ، وَمَعَ ذَلِكَ يَقَعُ التَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِتَفْضِيلِ اللَّهِ.
وَيَتَفَرَّعُ عَلَيْهَا فَائِدَةٌ أُخْرَى: أَنَّ اللَّهَ يُفَضِّلُ أَتْبَاعَ الرُّسُلِ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وَكَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قُرْنِي»^(١)؛ كَمَا أَنَّ مَنْ كَانَ مِنَ الْأُمَمِ أَخْلَصَ لِلَّهِ وَأَتْبَعَ لِرُسُلِهِ فَهُوَ أَفْضَلُ مِمَّنْ دُونَهُ مِنْ أُمَّتِهِ؛ لِأَنَّ الرُّسُلَ إِذَا كَانُوا يَتَفَاضَلُونَ فَاتَّبَاعُهُمْ كَذَلِكَ يَتَفَاضَلُونَ.

فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ نَجْمَعُ بَيْنَ هَذِهِ الْآيَةِ الْمَثْبُتَةِ لِلتَّفَاضُلِ بَيْنِ الرُّسُلِ؛ وَبَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا تُخَيَّرُونِي عَلَى مُوسَى»^(٢). وَنَهَيْهِ ﷺ أَنْ يَفَاضَلَ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنْ يَقَالَ: فِي هَذَا عِدَّةٌ أَوْجَهٌ مِنَ الْجَمْعِ؛ أَحْسَنُهَا أَنْ النَّهْيُ فِيمَا إِذَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٠٩)، وَمُسْلِمٌ (٢٥٣٣).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢٨٠)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٧٣).

الافتخار والتعلي: بأن يفتخر أتباع محمد ﷺ على غيرهم، فيقولون: محمد أفضل من موسى. مثلاً، أفضل من عيسى. وما أشبه ذلك، فهذا منهجي عنه، أما إذا كان على سبيل الخبر فهذا لا بأس به؛ ولهذا قال ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ آدَمَ وَلَا فَخْرٌ»^(١).

٣ - ومن فوائد الآية: إثبات الكلام لله - عز وجل - لقوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾. وكلام الله - عز وجل - عند أهل السنة والجماعة من صفاته الذاتية الفعلية، فباعتبار أصله من الصفات الذاتية؛ لأنه صفة كمال، والله - عز وجل - موصوف بالكمال أزلاً وأبداً، أما باعتبار آحاده - أنه يتكلم إذا شاء - فهو من الصفات الفعلية؛ لأنه يتعلق بمشيئته. قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، حصل الكلام بعد مجيئه لميقات الله؛ ولهذا حصل بينهما مناجاة: ﴿قَالَ رَبِّ ارْنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ نَرَيْنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]. فقال تعالى: ﴿لَنْ تَرِنِي﴾. بعد أن قال موسى: ﴿رَبِّ ارْنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾. هذا هو الحق في هذه المسألة، وزعمت الأشاعرة أن كلام الله - عز وجل - هو المعنى النفسي - أي: المعنى القائم بنفسه - وأما ما يسمعه المخاطب به فهو أصوات مخلوقة خلقها الله - عز وجل - لتعبر عما في نفسه، وقد أبطل شيخ الإسلام هذا القول من تسعين وجهاً في كتاب يسمى بـ «التسعينية».

٤ - ومن فوائد الآية: أن كلام الله للإنسان يعتبر رفعة له؛ لأن الله تعالى ساق قوله: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ على سبيل الثناء والمدح.

ومنه يؤخذ: علو مقام المصلي؛ لأنه يخاطب الله - عز وجل - ويناجيه كما أخبر بذلك النبي ﷺ فإذا قال المصلي: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قال الله: «مَحْمَدِي عَبْدِي؛ وَإِذَا قَالَ المصلي: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ قال الله: «أَنْتَى عَلَيَّ عَبْدِي»^(٢). إلى آخر الحديث؛ فالله تعالى يناجي المصلي، وإن كان المصلي لا يسمعه؛ لكن أخبر بذلك الصادق المصدوق ﷺ.

٦ - ومن فوائد الآية: أن الفضائل مراتب ودرجات؛ لقوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾، وهذا يشمل الدرجات الحسية والدرجات المعنوية؛ فالنبي ﷺ له الوسيلة، وهي أعلى درجة في الجنة لا ينبغي أن تكون إلا لعبد من عباد الله؛ قال الرسول ﷺ: «وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ»^(٣)؛ كذلك مراتب أهل الجنة درجات: قال النبي ﷺ: «إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَتَرَاءَوْنَ أَصْحَابَ الْغُرَفِ مِنْ فَوْقِهِمْ - يعني العالية - كَمَا تَتَرَاءَوْنَ الْكُوكَبُ الدَّرِّيُّ الْغَائِبِ فِي الْأَفْقِ

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه مسلم (٣٩٥)، والترمذي (٢٩٥٣)، والنسائي (٩٠٩).

(٣) سبق تخريجه.

مِنَ الْمَشْرِقِ أَوْ الْمَغْرِبِ لِنِقَاصِ مَا بَيَّنَّهُمْ». قالوا: يا رسول الله، تلك منازل الأنبياء لا يبلغها غيرهم؟ قال: «بَلَىٰ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ رَجُلٌ آمَنُوا بِاللَّهِ، وَصَدَّقُوا الْمُرْسَلِينَ»^(١).

٧ - ومن فوائد الآية: إثبات أن عيسى نبي من أنبياء الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ﴾. والله - عزَّ وجلَّ - أعطاه آيات ليؤمن الناس به، ومن الآيات الحسية لعيسى ابن مريم إحياء الموتى بإذن الله، وإخراجهم من القبور، وإبراء الأكهم والأبرص، وأن يخلق من الطين كهية الطير فيكون طيرًا يطير بالفعل بإذن الله، وهناك آيات شرعية مستفادة من قوله تعالى: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ على أحد التفسيرين السابقين.

٨ - ومنها: أن البشر مهما كانوا فهم في حاجة إلى من يؤيدهم ويقوِّمهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾.

٩ - ومنها: الرد على النصارى في زعمهم أن عيسى إله؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾. أي: قويناه، ولازم ذلك أنه يحتاج إلى تقوية، والذي يحتاج إلى تقوية لا يصلح أن يكون ربًّا وإلهًا.

١٠ - ومنها: الثناء على جبريل عليه السلام حيث وصف بأنه روح القدس، ومن وجه آخر حيث كان مؤيِّدًا للرسول بإذن الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾.

١١ - ومنها: إثبات المشيئة لله - سبحانه وتعالى - لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾.

١٢ - ومنها: الرد على القدرية؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ﴾؛ لأن القدرية يقولون: إن فعل العبد ليس بمشيئة الله، وإنما العبد مستقل بعمله، وهذه الآية صريحة في أن أفعال الإنسان بمشيئة الله.

١٣ - ومنها: أن قتال الكفار للمؤمنين كان عن عناد واستكبار لا عن جهل؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾.

١٤ - ومنها: لطف الله بالعباد؛ حيث كان لا يبعث رسولًا إلا بينة تشهد بأنه رسول، وشهادة الله - عزَّ وجلَّ - لأنبيائه بالرسالة تكون بالقول وبالفعل، مثالها بالقول: قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَرْسَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَكُ يَشْهَدُونَ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦]. ومثالها بالفعل: تأييد الله للرسول، ونصره إياه، وتمكينه من قتل أعدائه.

١٥ - ومنها: بيان حكمة الله - عزَّ وجلَّ - في انقسام الناس إلى مؤمن وكافر؛ لقوله تعالى:

﴿وَلَكِنْ اَخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾. ولولا هذا ما استقام الجهاد، ولا حصل الامتحان.

١٦ - ومنها: الرد على الجبرية؛ لقوله تعالى: ﴿ءَامَنَ﴾ و﴿كَفَرَ﴾؛ حيث أضاف الفعل إلى العبد، وهم يرون أن الإنسان مجبر على عمله، ولا ينسب إليه الفعل إلا على سبيل المجاز كما يقال: أحرقت النار الخشب. وهذه الآية ترد عليهم.

١٧ - ومنها: إثبات أن الله - سبحانه وتعالى - هو خالق أفعال العباد؛ لقوله تعالى: ﴿يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾. مع أن الفعل فعل العبد: فالإقتال فعل العبد، والاختلاف فعل العبد، لكن لما كان صادراً بمشيئة الله - عز وجل - وبخلقه أضافه الله - عز وجل - إلى نفسه.

١٨ - ومنها: إثبات الإرادة لله؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾. والإرادة التي اتصف الله بها نوعان: كونية وشرعية، والفرق بينهما من حيث المعنى ومن حيث المتعلق ومن حيث الأثر، فمن حيث المعنى: الإرادة الشرعية بمعنى المحبة، والإرادة الكونية بمعنى المشيئة، ومن حيث المتعلق: الإرادة الكونية تتعلق فيما يحبه الله، وفيما لا يحبه.

فإذا قيل: هل أراد الله الكفر؟

نقول: بالإرادة الكونية: نعم، وبالشرعية: لا؛ لأن الإرادة الكونية تشمل ما يحبه الله وما لا يحبه؛ والإرادة الشرعية لا تتعلق إلا فيما يحبه الله، ومن حيث الأثر: الإرادة الكونية لا بد فيها من وقوع المراد، والإرادة الشرعية قد يقع المراد وقد لا يقع، فمثلاً: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧]، الإرادة هنا شرعية، لو كانت كونية لكان الله يتوب على كل الناس، لكن الإرادة شرعية، فيحب أن يتوب علينا بأن نفعل أسباب التوبة.

فإن قيل: ما تقولون في إيمان أبي بكر، هل هو مراد بالإرادة الشرعية أو بالإرادة الكونية؟

قلنا: مراد بالإرادتين كليهما.

وما تقولون في إيمان أبي طالب؟

قلنا: مراد شرعاً غير مراد كوناً، ولذلك لم يقع.

وما تقولون في فسق الفاسق؟

قلنا: مراد كوناً لا شرعاً. إذن نقول: قد تجتمع الإرادتان كإيمان أبي بكر - رضي الله عنه - وقد

تنتفيان مثل كفر المسلم، وقد توجد الإرادة الكونية دون الشرعية مثل كفر الكافر، وقد توجد الشرعية دون الكونية كإيمان الكافر.



❖ قال الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]

❖ التفسير ❖

تقدم مرارًا وتكرارًا أن تصدير الخطاب بالنداء يدل على أهمية المطلوب؛ لأن النداء يقتضي التنبيه، ولا يكون التنبيه إلا في الأمور الهامة.

وتوجيه النداء للمؤمنين يدل على أن التزام ما ذكر من مقتضيات الإيمان سواء كان أمرًا أو نهيًا، وعلى أن عدم امتثاله نقص في الإيمان، وعلى الحث والإغراء، كأنه قال: يا أيها الذين آمنوا لإيمانكم افعلوا كذا وكذا، مثل ما تقول للحث والإغراء: يا رجل افعل كذا وكذا. أي لأن ذلك من مقتضى الرجولة.

قوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾، الإنفاق بمعنى البذل والمراد به هنا بذل المال في طاعة الله، وقوله: ﴿مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾ أي: مما أعطيناكم، «من» يحتمل أن تكون بيانية أو تبعيضية، والفرق بينهما: أن البيانية لا تمنع من إنفاق جميع المال؛ لأنها بيان لموضع الإنفاق، والتبعيضية تمنع من إنفاق جميع المال، وبناء على ذلك لا يمكن أن يتوارد المعنيان على شيء واحد لتناقض الحكمين.

قوله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلُ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾. المراد به يوم القيامة، وفي قوله: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ﴾. ثلاثة أشياء منتفية؛ وهي «البيع» وهو تبادل الأشياء، و«الخُلَّة» وهي أعلى المحبة، و«الشفاعة» وهي الوساطة لدفع الضرر أو جلب المنفعة، وفي الآية قراءتان؛ إحداهما ما في المصحف: بالضم والتنوين: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ﴾، و﴿لَا﴾ على هذه القراءة ملغاة إعرابًا، لأنها متكررة، والقراءة الثانية البناء على الفتح، وعلى هذه القراءة تكون ﴿لَا﴾ عاملة عمل «إن»، لكن بالبناء على الفتح لا بالتنوين.

وإنما قال - سبحانه وتعالى: ﴿لَا بَيْعٌ﴾؛ لأن عادة الإنسان أن ينتفع بالشيء عن طريق البيع والشراء؛ فيشتري ما ينفعه ويبيع ما يضره، لكن يوم القيامة ليس فيه بيع.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا خُلَّةٌ﴾. هذا من جهة أخرى: قد ينتفع الإنسان بالشيء بواسطة الصداقة، و«الخُلَّة» بالضم: أعلى المحبة وهي مشتقة من قول الشاعر:

قَدْ تَحَلَّلْتُ مَسَلَكَ الرُّوحِ مِنْنِي وَبِذَا سُمِّيَ الْخَلِيلُ خَلِيلًا

يعني: أن حبها دخل إلى مسالك الروح فامتزج بروحه، فصار له كالحياة؛ ولهذا قال النبي ﷺ:

«لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَأَتَّخِذْتُ أَبَا بَكْرٍ»^(١). ولكنه ﷺ اتخذ حبيبا. قيل له: من أحب النساء إليك؟ قال ﷺ: «عائشة»؛ قيل: ومن الرجال؟ قال ﷺ: «أبوها»^(٢). فأثبت المحبة؛ وكان أسامة بن زيد يسمي حب رسول الله^(٣). أي: حبيبه، إذن الخلّة أعلى من المحبة.

فانتفت المعاوضة في هذا اليوم، وانتفت المحاباة بواسطة الصداقة، وانتفى شيء آخر: الشفاعة وهي الإحسان المحض من الشافع للمشفوع له - وإن لم يكن بينهما صداقة - فقال تعالى: ﴿وَلَا شَفَعَةُ﴾. فنفى الله - سبحانه وتعالى - كل الوسائل التي يمكن أن ينتفع بها في هذا اليوم.

قوله تعالى: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾. أي: أن الكافرين بالله هم الظالمون الذين ظلموا أنفسهم، وحصر الظلم فيهم لعظم ظلمهم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]. وأخبر النبي ﷺ: «إِنَّ أَكْثَرَ الظُّلْمِ أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ»^(٤).

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: فضيلة الإنفاق مما أعطانا الله؛ لقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، حيث صدرها بالنداء.

٢ - ومنها: أن الإنفاق من مقتضى الإيمان، وأن البخل نقص في الإيمان؛ ولهذا لا يكون المؤمن بخيلا؛ المؤمن جوادٌ بعلمه جوادٌ بجاهه جوادٌ بماله جوادٌ ببدنه.

٣ - ومنها: بيان منة الله علينا في الرزق؛ لقوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَكُمْ﴾، ثم للأمر بالإنفاق في سبيله والإثابة عليه؛ لقوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَكُمْ﴾.

٤ - ومنها: التنبيه على أن الإنسان لا يحصل الرزق بمجرد كسبه، فالكسب سبب؛ لكن المسبب هو الله - عز وجل - لقوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَكُمْ﴾. فلا ينبغي أن يعجب الإنسان بنفسه حتى يجعل ما اكتسبه من رزق من كسبه وعمله، كما في قول القائل: إنها أوتيته على علم عندي.

٥ - ومنها: الإشارة إلى أنه لا منة للعبد على الله مما أنفق في سبيله؛ لأن ما أنفق من رزق الله له.

٦ - ومنها: أن الميت إذا مات فكأنما قامت القيامة في حقه؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَرِّحَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾.

٧ - ومنها: أن ذلك اليوم ليس فيه إمكان أن يصل إلى مطلوبه بأي سبب من أسباب الوصول إلى المطلوب في الدنيا؛ كالبيع والصداقة والشفاعة، وإنما يصل إلى مطلوبه بطاعة الله.

(١) رواه البخاري (٤٥٤)، ومسلم (٥٣٢).

(٢) رواه البخاري (٤١٠٠)، ومسلم (٢٣٨٤).

(٣) انظر «صحيح البخاري» (٣٢٨٨)، ومسلم (١٦٨٨).

(٤) رواه البخاري (٤٢٠٧)، ومسلم (٨٦).

٨ - ومنها، أن الكافرين لا تنفعهم الشفاعة؛ لأنه تعالى أعقب قوله: ﴿وَلَا شَفَعَةً﴾ بقوله تعالى: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨].

٩ - ومنها، أن الكفر أعظم الظلم، ووجه الدلالة منه: حصر الظلم في الكافرين، وطريق الحصر هنا ضمير الفصل: ﴿هُمُ﴾.

١٠ - ومنها، أن الإنسان لا ينتفع بهال بعد موته؛ لقوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ يَوْمٌ﴾. لكن هذا مقيّد بما صحّ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ؛ أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ؛ أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»^(١).

١١ - ومنها، الرد على الجبرية؛ لقوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا﴾؛ حيث أضاف الفعل إلى المنفقين، والجبرية يقولون: إن الإنسان لا يفعل باختياره. وهذا القول يرد عليه السمع والعقل - كما هو مقرر في كتب العقيدة.

١٢ - ومنها، الرد على القدرية؛ لقوله تعالى: ﴿مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾؛ لأننا نعلم أن رزق الله يأتي بالكسب، ويأتي بسبب لا كسب للإنسان فيه، فإذا أمطرت السماء وأنت عطشان وشربت فهذا رزق لا كسب لك فيه ولا اختيار، لكن إذا بعث واشترت واكتسبت المال فهذا لك فيه كسب، والله - عز وجل - هو الذي أعطاك إياه، لو شاء الله لسلبك القدر، ولو شاء لسلبك الإرادة، ولو شاء ما جلب لك الرزق.

١٣ - ومنها، أن إنفاق جميع المال لا بأس به، وهذا على تقدير ﴿مِنْ﴾ بيانية بشرط أن يكون الإنسان واثقاً من نفسه بالتكسب، وصدق التوكل على الله.

مسألة: ظاهر الآية الكريمة أن الإنفاق مطلق في أي وجه من وجوه الخير؛ ولكن هذا الإطلاق مقيد في آيات أخرى، مثل قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦١]، ومثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وعلى هذا فيكون إطلاق الآية هنا مقيداً بالآيات الأخرى التي تدل على أن الإنفاق المأمور به ما كان في سبيل الله - أي: في شرعه -.

مسألة ثانية: ظاهر الآية نفي الشفاعة مطلقاً، وحينئذ نحتاج إلى الجمع بين هذه الآية وبين النصوص الأخرى الدالة على إثبات الشفاعة في ذلك اليوم؛ فيقال: الجمع أن يحمل مطلق هذه الآية على المقيد بالنصوص الأخرى، ويقال: إن النصوص الأخرى دلّت على أن هناك شفاعة، لكن لها ثلاثة شروط: رضى الله عن الشافع، وعن المشفوع له، وإذنه في الشفاعة.



❀ قال الله تعالى:

﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]

❀ التفسير ❀

هذه الآية أعظم آية في كتاب الله كما سأل النبي ﷺ أبي بن كعب، وقال: «أَيُّ آيَةٍ أَغْظَمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟» قال: آية الكرسي. فضرب على صدره، وقال: «لِيَهْتِكَ الْعِلْمُ يَا أَبَا الْمُنْذِرِ»^(١). ولهذا من قرأها في ليلة لم يزل عليه من الله حافظ، ولا يقربه شيطان حتى يصبح، وهي مشتملة على عشر جمل، كل جملة لها معنى عظيم جداً.

قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾: الاسم الكريم مبتدأ، وجملة: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ خبر، وما بعده إما أخبار ثانية وإما معطوفة، و﴿إِلَهَ﴾ بمعنى مألوه، والمألوه بمعنى المعبود حباً وتعظيماً، ولا أحد يستحق هذا الوصف إلا الله - سبحانه وتعالى - والآلهة المعبودة في الأرض أو المعبودة وهي في السماء - كالملائكة - كلها لا تستحق العبادة، وهي تُسَمَّى آلهة لكنها لا تستحق ذلك، الذي يستحقه رب العالمين، كما قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَبَى مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢].

و﴿إِلَهَ﴾ اسم لا، و﴿لَا﴾ هنا نافية للجنس، ولا النافية للجنس تدل على النفي المطلق العام لجميع أفرادها، وهي نص في العموم، ف﴿لَا إِلَهَ﴾ نفي عام محض شامل لجميع أفرادها؛ وقوله تعالى: ﴿إِلَّا هُوَ﴾ بدل من خبر ﴿لَا﴾ المحذوف؛ لأن التقدير: لا إله حق إلا هو، والبدل في الحقيقة هو المقصود بالحكم، كما قال ابن مالك:

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا

وهذه الجملة العظيمة تدل على نفي الألوهية الحق نفيًا عامًا قاطعًا إلا الله تعالى وحده.

وقوله تعالى: ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ هذان اسمان من أسمائه تعالى، وهما جامعان لكمال الأوصاف والأفعال؛ فكمال الأوصاف في ﴿الْحَيُّ﴾، وكمال الأفعال في ﴿الْقَيُّومُ﴾؛ لأن معنى ﴿الْحَيُّ﴾ ذو الحياة الكاملة، ويدل على ذلك «أل» المفيدة للاستغراق، وكمال حياته تعالى: من حيث الوجود

والعدم، ومن حيث الكمال والنقص، فحياته من حيث الوجود والعدم أزلية أبدية - لم يزل ولا يزال حياً - ومن حيث الكمال والنقص: كاملة من جميع أوصاف الكمال؛ فعلمه كامل وقدرته كاملة وسمعه وبصره وسائر صفاته كاملة، و﴿الْقِيَوْمُ﴾: أصلها من القيام، ووزن «قيوم» فيعول، وهي صيغة مبالغة، فهو القائم على نفسه فلا يحتاج إلى أحد من خلقه، والقائم على غيره فكل أحد محتاج إليه.

قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ أي: لا يعتريه نَعَسٌ ولا نوم، فالنوم معروف والنعاس مقدمته.

قوله تعالى في الجملة الثالثة: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾، أي: له وحده، ففي الجملة حصر لتقديم الخبر على المبتدأ، و﴿السموات﴾ جمعٌ و﴿الأرض﴾ أفردت، لكنها بمعنى الجمع؛ لأن المراد بها الجنس.

قوله تعالى في الجملة الرابعة: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾، ﴿مَنْ﴾ اسم استفهام مبتدأ، و﴿ذَا﴾ ملغاة إعراباً، ويأتي بها العرب في مثل هذا لتحسين اللفظ، و﴿الَّذِي﴾ اسم موصول خبر ﴿مَنْ﴾، والمراد بالاستفهام هنا النفي بدليل الإثبات بعده، حيث قال تعالى: ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾.

و«الشفاعة» في اللغة: جعل الوتر شفعاً، وفي الاصطلاح: التوسط للغير لجلب منفعة أو دفع مضرة، فشفاعة النبي ﷺ في أهل الموقف أن يقضي الله بينهم بعدما يلحقهم من الهمِّ والغمِّ ما لا يطيقون^(١) شفاعته لدفع مضرة، وشفاعته في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة^(٢) شفاعته في جلب منفعة.

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ أي: الكوني، يعني: إلا إذا أذن في هذه الشفاعته، حتى أعظم الناس جاهاً عند الله لا يشفع إلا بإذن الله؛ فالنبي ﷺ يوم القيامة - وهو أعظم الناس جاهاً عند الله - ومع ذلك لا يشفع إلا بإذن الله لكمال سلطانه جلّ وعلا وهيبته، وكلما كمل السلطان صار أهيب للملك وأعظم، حتى إن الناس لا يتكلمون في مجلسه إلا إذا تكلم، وانظر وصف رسول قريش النبي ﷺ مع أصحابه، حيث وصفهم بأنه إذا تكلم سكتوا، كل ذلك من باب التعظيم.

قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾. هذه هي الجملة السادسة، و«العلم» عند الأصوليين: إدراك الشيء إدراكاً جازماً مطابقاً، فعدم الإدراك جهل، والإدراك على وجه لا جزم فيه شك، والإدراك على وجه جازم غير مطابق جهل مركب، فلو سئلت: متى كانت غزوة بدر؟ فقلت: لا أدري. فهذا جهل، ولو سئلت: متى كانت غزوة بدر؟ فقلت: إنما في الثانية أو في الثالثة. فهذا شك، ولو سئلت: متى كانت غزوة بدر؟ فقلت: في السنة الخامسة. فهذا جهل مركب، والله - عزَّ وجلَّ - يعلم الأشياء علماً تاماً شاملاً لها جملة وتفصيلاً، وعلمه ليس كعلم العباد؛ ولذلك

(١) رواه البخاري (٤٤٣٥)، ومسلم (١٤٩).

(٢) سبق تخرجه.

قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ أي: المستقبل، ﴿وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ أي: الماضي، وقد قيل بعكس هذا القول ولكنه بعيد، فاللفظ لا يساعد عليه، و﴿وَمَا﴾ من صيغ العموم؛ فهي شاملة لكل شيء سواء كان دقيقاً أم جليلاً، وسواء كان من أفعال الله أم من أفعال العباد.

قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ لها معنيان؛ المعنى الأول: لا يحيطون بشيء من علم نفسه؛ أي: لا يعلمون عن الله - سبحانه وتعالى - من أسمائه وصفاته وأفعاله إلا بما شاء أن يعلمهم إياه فيعلمونه، المعنى الثاني: ولا يحيطون بشيء من معلومه - أي: مما يعلمه في السموات والأرض - إلا بما شاء أن يعلمهم إياه، فيعلمونه، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ استثناء بدل من قوله تعالى: ﴿بِشَيْءٍ﴾، لكنه بإعادة العامل وهي الباء، و﴿وَمَا﴾ يحتمل أن تكون مصدرية؛ أي: إلا بمشيئته، ويحتمل أن تكون موصولة، أي: إلا بالذي شاء. وعلى التقدير الثاني يكون العائد محذوفاً، والتقدير: إلا بما شاءه.

قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾، أي: شمل وأحاط، كما يقول القائل: وسعني المكان. أي: شملني وأحاط بي، و«الكرسي» هو موضع قدمي الله - عز وجل - وهو بين يدي العرش كالمقدمة له، وقد صحَّ ذلك عن ابن عباس موقوفاً^(١)، ومثل هذا له حكم الرفع؛ لأنه لا مجال للاجتهاد فيه، وما قيل من أن ابن عباس ~~يقول~~ يأخذ عن بني إسرائيل فلا صحة له، بل الذي صحَّ عنه في «البخاري»^(٢) أنه كان ينهى عن الأخذ عن بني إسرائيل، فأهل السنة والجماعة عاتتهم على أن الكرسي موضع قدمي الله - عز وجل - وبهذا جزم شيخ الإسلام «ابن تيمية» و«ابن القيم» وغيرهما من أهل العلم وأئمة التحقيق، وقد قيل: إن «الكرسي» هو العرش. ولكن ليس بصحيح، فإن «العرش» أعظم وأوسع وأبلغ إحاطة من الكرسي، وروي عن ابن عباس أن ﴿كُرْسِيُّهُ﴾ علمه، ولكن هذه الرواية أظنها لا تصح عن ابن عباس؛ لأنه لا يعرف هذا المعنى لهذه الكلمة في اللغة العربية، ولا في الحقيقة الشرعية، فهو بعيد جداً من أن يصح عن ابن عباس ~~يقول~~ فالكرسي موضع القدمين، وقد جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُونَ بِالنَّسَبِ لِلْكُرْسِيِّ إِلَّا كَخَلْقَةِ الْفَيْتِ فِي فَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ، وَإِنَّ فَضْلَ الْعَرْشِ عَلَى الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الْفَلَاةِ عَلَى تِلْكَ الْخَلْقَةِ»^(٣). وهذا يدل على سعة هذه المخلوقات العظيمة التي هي بالنسبة لنا من عالم الغيب؛ ولهذا يقول الله - عز وجل: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا﴾ [ق: ٦٦]، ولم يقل: أفلم ينظروا إلى الكرسي، أو إلى العرش؛ لأن ذلك ليس مرئياً لنا، ولولا أن الله أخبرنا به ما علمنا به.

(١) انظر «المعجم الكبير» للطبراني (١٢٤٠٤)، و«الأحاديث المختارة» (٣٣٢).

(٢) انظر «صحيح البخاري» (٦٩٢٩).

(٣) رواه ابن حبان (٣٦١)، وقال الشيخ شعيب: إسناده ضعيف جداً.

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتُودُّهُ﴾، أي: لا يثقله ويشق عليه، وقوله: ﴿حَفَظُوهَا﴾؛ أي حفظ السموات والأرض، وهذه الصفة صفة منفية.

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾: مثل هذه الجملة التي طرفاها معرفتان تفيد الحصر، فهو وحده العلي؛ أي ذو العلو المطلق وهو الارتفاع فوق كل شيء، و﴿الْعَظِيمُ﴾ أي: ذو العظمة في ذاته، وسلطانه وصفاته.

الفوائد

١ - من فوائد الآيات: إثبات هذه الأسماء الخمسة؛ وهي ﴿اللَّهُ﴾، ﴿الْحَيُّ﴾، ﴿الْقَيُّومُ﴾، ﴿الْعَلِيُّ﴾، ﴿الْعَظِيمُ﴾ وما تضمنته من الصفات.

٢ - ومنها: إثبات انفراد الله تعالى بالألوهية في قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾.

٣ - ومنها: إبطال طريق المشركين الذين أشركوا بالله، وجعلوا معه آلهة.

٤ - ومنها: إثبات صفة الحياة لله - عز وجل - وهي حياة كاملة: لم تسبق بعدم ولا يلحقها زوال، ولا توصف بنقص، كما قال تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]، وقال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

٥ - ومنها: إثبات القيومية لله - عز وجل - لقوله تعالى: ﴿الْقَيُّومُ﴾، وهذا الوصف لا يكون لمخلوق؛ لأنه ما من مخلوق إلا وهو محتاج إلى غيره: فنحن محتاجون إلى العمال، والعمال محتاجون إلينا، ونحن محتاجون إلى النساء، والنساء محتاجة إلينا؛ ونحن محتاجون إلى الأولاد، والأولاد محتاجون إلينا؛ ونحن محتاجون إلى المال، والمال محتاج إلينا من جهة حفظه وتنميته، والكل محتاج إلى الله - عز وجل - لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]، وما من أحد يكون قائماً على غيره في جميع الأحوال، بل في دائرة ضيقة؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣]؛ يعني: الله، فلا أحد سواه قائم على كل نفس بما كسبت.

٦ - ومن فوائد الآيات: أن الله تعالى غني عما سواه، وأن كل شيء مفتقر إليه تعالى.

فإن قلت: كيف تجمع بين هذا، وبين قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَصْرُوهَا اللَّهُ يَنْصُرْكُمْ﴾ [محمد:

٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ﴾ [الحج: ٤٠]، فأثبت أنه يُنصر؟

فالجواب: أن المراد بنصره تعالى نصر دينه.

٧ - ومنها: تضمن الآية لاسم الله الأعظم الثابت في قوله تعالى: ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾. وقد ذُكر

هذان الاسمان الكريميان في ثلاثة مواضع من القرآن: في «البقرة» و«آل عمران» و«طه»؛ في «البقرة»: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وفي «آل عمران»: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾، وفي «طه»: ﴿وَعَتَّ الْأَوْجُهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ [طه: ١١١]. قال أهل العلم: وإنما كان

الاسم الأعظم في اجتماع هذين الاسمين؛ لأنها تضمنا جميع الأسماء الحسنى، فصفة الكمال في ﴿الْحَيُّ﴾، وصفة الإحسان والسلطان في ﴿الْقَيُّومُ﴾.

٨ - ومن فوائد الآية: امتناع السُّنة والنوم لله - عزَّ وجلَّ - وذلك لكمال حياته وقيوميته، بحيث لا يعترها أدنى نقص؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾، وهذه من الصفات المنفية، والإيمان بالصفات المنفية يتضمن شيئين؛ أحدهما: الإيمان بانتفاء الصفة المذكورة. والثاني: إثبات كمال ضدها؛ لأن الكمال قد يطلق باعتبار الأغلب الأكثر، وإن كان يرد عليه النقص من بعض الوجوه، لكن إذا نُفي النقص فمعناه أن الكمال كمال مطلق لا يرد عليه نقص أبدًا بوجه من الوجوه، مثال ذلك: إذا قيل: فلان كريم. فقد يراد به أنه كريم في الأغلب الأكثر، فإذا قيل: فلان كريم لا يبخل. عُلم أن المراد كمال كرمه، بحيث لا يحصل منه بخل، وهنا النفي حصل بقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾، فدل على كمال حياته وقيوميته.

٩ - ومن فوائد الآية: إثبات الصفات المنفية؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَتُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾، و«الصفات المنفية» ما نفاه الله عن نفسه، وهي متضمنة لثبوت كمال ضدها.

١٠ - ومنها: عموم ملك الله؛ لقوله تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾.

ويتفرع على كون الملك لله إلا أن تصرف في ملكه إلا بما يرضاه.

١١ - ومنها: أن الحكم الشرعي بين الناس والفصل بينهم يجب أن يكون مستندًا على حكم الله، وأن اعتماد الإنسان على حكم المخلوقين، والقوانين الوضعية نوع من الإشراك بالله - عزَّ وجلَّ - لأن الملك لله - عزَّ وجلَّ.

١٢ - ومنها: تسلية الإنسان على المصائب، ورضاه بقضاء الله - عزَّ وجلَّ - وقدره؛ لأنه متى علم أن الملك لله وحده رضي بقضائه وسلَّم؛ ولهذا كان في تعزية النبي ﷺ لابنته أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أُعْطِيَ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُّسَمًّى»^(١).

١٣ - ومنها: عدم إعجاب الإنسان بما حصل بفعله؛ لأن هذا من الله والملك له.

١٤ - ومنها: اختصاص الله تعالى بهذا الملك، يؤخذ من تقديم الخبر: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾؛ لأن الخبر حقه التأخير، فإذا قُدِّم أفاد الحصر.

١٥ - ومنها: إثبات أن السموات عدد؛ لقوله تعالى: ﴿السَّمَوَاتِ﴾، وأما كونها سبعًا أو أقل أو أكثر فمن دليل آخر.

١٦ - ومنها: كمال سلطان الله لقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾. وهذا غير عموم

الملك، لكن إذا انضمت قوة السلطان إلى عموم الملك صار ذلك أكمل وأعلى.

١٧ - ومنها؛ إثبات الشفاعة بإذن الله؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا يَأْذِنُهُ﴾. وإلا لما صحَّ الاستثناء.

١٨ - ومنها؛ إثبات الإذن - وهو الأمر - لقوله تعالى: ﴿إِلَّا يَأْذِنُهُ﴾، وشروط إذن الله في الشفاعة: رضي الله عن الشافع وعن المشفوع له؛ لقوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ أَرَادَ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

١٩ - ومنها؛ إثبات علم الله، وأنه عامٌّ في الماضي والحاضر والمستقبل؛ لقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾.

٢٠ - ومنها؛ الرد على القدرية الغلاة؛ لقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾. فإثبات عموم العلم يرد عليهم؛ لأن القدرية الغلاة أنكروا علم الله بأفعال خلقه إلا إذا وقعت.

٢١ - ومنها؛ الرد على الخوارج والمعتزلة في إثبات الشفاعة؛ لأن الخوارج والمعتزلة ينكرون الشفاعة في أهل الكبائر؛ لأن مذهبها أن فاعل الكبيرة مُخَلَّدٌ في النار لا تنفع فيه الشفاعة.

٢٢ - ومنها؛ أن الله - عزَّ وجلَّ - لا يُحَاطَ به علماً كما لا يُحَاطَ به سمعاً ولا بصراً؛ قال تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ [طه: ١١٠].

٢٣ - ومنها؛ أننا لا نعلم شيئاً عن معلوماته إلا ما أعلمنا به؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾. على أحد الوجهين في تفسيرها.

٢٤ - ومنها؛ تحريم تكليف صفات الله؛ لأن الله ما أعلمنا بكيفية صفاته، فإذا ادعينا علمه فقد قلنا على الله بلا علم.

٢٥ - ومنها؛ الرد على المثلة؛ لأن ذلك قول على الله بلا علم؛ بل بما يعلم خلافه؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

٢٦ - ومنها؛ إثبات مشيئة الله؛ لقوله: ﴿إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾.

٢٧ - ومنها؛ عظم الكرسي؛ لقوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾.

٢٨ - ومنها؛ عظمة خالق الكرسي؛ لأن عظم المخلوق يدل على عظمة الخالق.

٢٩ - ومنها؛ كفر من أنكر السموات والأرض؛ لأنه يستلزم تكذيب خبر الله، أما الأرض فلا أظن أحداً ينكرها، لكن السماء أنكرها من أنكرها وقالوا: ما فوقنا هو فضاء لا نهاية له ولا حدود، وإنما هي سدوم ونجوم وما أشبه ذلك، وهذا لا شك أنه كفر بالله العظيم سواء اعتقده الإنسان بنفسه ووهمه، أو صدق من قال به ممن يعظمهم إذا كان عالماً بما دلَّ عليه الكتاب والسنة.

٣٠ - ومنها؛ إثبات قوة الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَّوَدُّهُمْ حِفْظُهُمَا﴾.

٣١ - ومنها؛ أنه - سبحانه وتعالى - لا يثقل عليه حفظ السموات والأرض؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾، وهذه من الصفات المنفية، فهي كقوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨].

٣٢ - ومنها؛ إثبات ما تتضمنه هذه الجملة: ﴿وَلَا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾. وهي: العلم والقدرة والحياة والرحمة والحكمة والقوة.

٣٣ - ومنها؛ أن السموات والأرض تحتاج إلى حفظ؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾. ولولا حفظ الله لفسدتا؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمِسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ عِبَادِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١].

٣٤ - ومنها؛ إثبات علو الله - سبحانه وتعالى - أزلاً وأبداً؛ لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ﴾، و﴿الْعَلِيُّ﴾ صفةٌ مشبهة تدل على الثبوت والاستمرار، وعلو الله عند أهل السنة والجماعة ينقسم إلى قسمين: الأول: علو الذات: بمعنى أنه سبحانه نفسه فوق كل شيء، وقد دل على ذلك: الكتاب والسنة وإجماع السلف والعقل والفطرة، وتفصيل هذه الأدلة في كتب العقائد، وخالفهم في ذلك طائفتان؛ الأولى: من قالوا: إنه نفسه في كل مكان في السماء والأرض. وهؤلاء حلولية الجهمية ومن وافقهم، وقولهم باطل بالكتاب والسنة وإجماع السلف والعقل والفطرة، الطائفة الثانية: قالوا: إنه لا يوصف بعلو ولا غيره، فهو ليس فوق العالم ولا تحته ولا عن يمين ولا عن شمال ولا متصل ولا منفصل. وهذا قول يكفي تصويره في رده؛ لأنه يؤول إلى القول بالعدم المحض، إذ ما من موجود إلا وهو فوق أو تحت أو عن يمين أو شمال أو متصل أو منفصل، فالحمد لله الذي هدانا للحق، ونسأل الله أن يشتنا عليه.

والقسم الثاني: علو الصفة: وهو أنه كامل الصفات من كل وجه لا يساميه أحدٌ في ذلك، وهذا متفق عليه بين فرق الأمة، وإن اختلفوا في تفسير الكمال.

٣٥ - ومن فوائد الآية: الردُّ على الحلولية وعلى المعطلة النفاة؛ فالحلولية قالوا: إنه ليس بعالي بل هو في كل مكان، والمعطلة النفاة قالوا: لا يوصف بعلو ولا سفلى ولا يمين ولا شمال ولا اتصال ولا انفصال.

٣٦ - ومنها؛ التحذير من الطغيان على الغير؛ لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾. ولهذا قال الله في سورة النساء: ﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٤]. فإذا كنت متعالياً في نفسك فاذكر علو الله - عز وجل - وإذا كنت عظيماً في نفسك فاذكر عظمة الله، وإذا كنت كبيراً في نفسك فاذكر كبرياء الله.

٣٧ - ومنها؛ إثبات العظمة لله؛ لقوله تعالى: ﴿الْعَظِيمُ﴾.

٣٨ - ومنها؛ إثبات صفة كمالٍ حصَلَتْ باجتماع الوصفين؛ وهما: العلو والعظمة.



❀ قال الله تعالى:

﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ
بِالطَّغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ
الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦]

❀ التفسير ❀

قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾؛ هذه الجملة نفية؛ لكن هل هي بمعنى النهي؟ أي: لا تكرهوا أحداً على الدين، أو بمعنى النفي أي: أنه لن يدخل أحدٌ دين الإسلام مكرهاً، بل عن اختيار؛ لقوله تعالى بعد ذلك: ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾؟ الجواب: تحتل وجهين، و«الإكراه» الإرغام على الشيء.

وقوله تعالى: ﴿فِي الدِّينِ﴾، الدين: يطلق على العمل ويطلق على الجزاء، أما إطلاقه على العمل ففي مثل قوله تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وأما إطلاقه على الجزاء فمثل قوله تعالى: ﴿وَمَا آذَرْتُكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ﴾ (١٧) ﴿ثُمَّ مَا آذَرْتُكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧، ١٨]. أي: يوم الجزاء، وقد قيل: كما تدين تدان^(١). أي: كما تعمل تُجَازَى، والمراد بـ «الدين» هنا العمل، والمراد به دين الإسلام بلا شك، فـ «أل» هنا للعهد الذهني، يعني الدين المفهوم عندكم أيها المؤمنون؛ وهو دين الإسلام.

قوله تعالى: ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾، قوله: ﴿تَبَيَّنَ﴾ هنا ضمنت معنى تميز. وكلما جاءت «مِنْ» بعد «تَبَيَّنَ» فإنها مضمنة معنى التميز؛ أي: تميز هذا من هذا.

وقوله تعالى: ﴿الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾: هناك رشد وغيّ وهدى وضلال فـ «الرشد» معناه: حسن المسلك وحسن التصرف: بأن يتصرف الإنسان تصرفاً يحمد عليه، وذلك بأن يسلك الطريق التي بها النجاة، ويقابل بـ «الغي» كما هنا، والمراد بـ «الرُّشْدُ» هنا الإسلام، وأما «الغي» فهو سوء المسلك: بأن يسلك الإنسان ما لا يحمد عليه لا في الدنيا ولا في الآخرة؛ والمراد به هنا الكفر.

وتبيّن الرشد من الغي بعدة طرق:

أولاً: بالكتاب، فإن الله - سبحانه وتعالى - فرّق في هذا الكتاب العظيم بين الحق والباطل والصالح والفساد والرشد والغي، كما قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، فهذا من أقوى طرق البيان.

ثانياً: بسنة النبي ﷺ، فإنها بيّنت القرآن ووضحته، ففسرت ألفاظه التي تشكل ولا تعرف إلا

بنصر، وكذلك وضحت مجملاته ومبهمات، وكذلك بينت ما فيه من تكميلات يكون القرآن أشار إليها وتكملها السنة، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

الطريق الثالثة: هدي النبي ﷺ وسلوكه في عبادته ومعاملته ودعوته، فإنه بهذه الطريقة العظيمة تبين للكفار وغير الكفار حسن الإسلام، وتبين الرشد من الغي.

الطريق الرابعة: سلوك الخلفاء الراشدين؛ وفي مقدمتهم الخلفاء الأربعة: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، فإن بطريقتهم بان الإسلام واتضح، وكذلك من كان في عصرهم من الصحابة على سبيل الجملة لا التفصيل؛ فإنه قد تبين بسلوكهم الرشد من الغي.

هذه الطرق الأربع تبين فيها الرشد من الغي، فمن دخل في الدين في ذلك الوقت فقد دخل من هذا الباب، ولم يصب من قال: إن الدين انتشر بالسيف والرمح.

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾، «الكفر» في اللغة مأخوذ من الستر، ومنه سمي «الكُفْرَى» لوعاء طلع النخل؛ لأن الإنسان الكافر ستر نعمة الله عليه، وستر ما تقتضيه الفطرة من توحيد الله - عز وجل - ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ﴾ أي: من ينكره ويتبرأ منه. و «الطاغوت» فسر ابن القيم بأنه كل ما تجاوز به العبد حده من معبود أو متبوع أو مطاع، مشتق من الطغيان، وهو تجاوز الحد: قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَاطِقَاتُ الْمَاءِ حَمَلَتُكُفًى لِّلْمَارِيَةِ﴾ [الحاقة: ١١]؛ لأن الماء الذي أغرق الله به الكفار بنوح تجاوز الحد حتى وصل إلى ما فوق قمم الجبال، فالمعبود كالأصنام طاغوت؛ لأن الإنسان تجاوز بها حده في العبادة، والمتبوع كالأحبار والرهبان الضالين طاغوت؛ لأن الإنسان تجاوز بهم الحد في تحليل ما حرم الله - عز وجل - أو تحريم ما أحل الله - عز وجل - والمطاع كالأمراء ذوي الجور والضلal الذين يأمرون بسلطتهم التنفيذية - لا التشريعية - طاغوت، إذن ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ﴾ من كفر بالأصنام ومن كفر بأحبار ورهبان السوء، ومن كفر بأمراء السوء الذين يأمرون بمعصية الله، ويلزمون بخلاف شرع الله - عز وجل -.

ولا يكفي الكفر بالطاغوت؛ لأن الكفر تخل وعدم، ولا بد من إيجاد؛ الإيجاد: قوله تعالى: ﴿وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ بالجزم عطفًا على ﴿يَكْفُرُ﴾، والإيمان بالله متضمن أربعة أمور: الإيمان بوجوده، والإيمان بربوبيته، والإيمان بألوهيته، والإيمان بأسمائه وصفاته إيمانًا يستلزم القبول والإذعان، والقبول للخبر، والإذعان للطلب سواء كان أمرًا أو نهيًا، فصار الإيمان بالله مركبًا من أربعة أمور مستلزمة لأمرين، ثم اعلم أن معنى قولنا: الإيمان بوجود الله وربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته. المراد الإيمان بانفراده بهذه الأشياء: بالألوهية والربوبية والأسماء والصفات، وبالوجود الواجب، فهو - سبحانه وتعالى - منفرد بهذا بأنه واجب الوجود.

قوله تعالى: ﴿فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾ جواب ﴿مَنْ﴾ الشرطية، ﴿اسْتَمْسَكَ﴾ أي: تمسك تمسكاً بالغاً، وقوله: ﴿بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾ أي: المقبض القوي الذي ينجو به، والمراد به هنا الكفر بالطاغوت والإيمان بالله؛ لأن به النجاة من النار.

قوله تعالى: ﴿لَا أَنْفِصَامَ لَهَا﴾ أي: لا انقطاع ولا انفكاك لها؛ لأنها محكمة قوية.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾: سبق الكلام عليها مفصلاً.

الفوائد:

١ - من فوائد الآيات: أنه لا يكره أحد على الدين لوضوح الرشد من الغي؛ لقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، هذا على القول بأنها خبرية، أما على القول بأنها إنشائية فإنه يستفاد منها: أنه لا يجوز أن يكره أحد على الدين، وبينت السنة كيف تعامل الكفار، وذلك بأن ندعوهم إلى الإسلام، فإن أبوا فإلى بذل الجزية، فإن أبوا قاتلناهم.

٢ - ومنها: أنه ليس هناك إلّا رشد أو غي؛ لأنه لو كان هناك ثالث لذكر؛ لأن المقام مقام حصر، ويدل لهذا قوله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢]، وقوله تعالى: ﴿وَأِنَّا أَوْ

يَتَاكُمْ لَعَلَّيْ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبا: ٢٤].

٣ - ومنها: أنه لا يتم الإخلاص لله إلّا بنفي جميع الشرك؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ﴾. فمن آمن بالله ولم يكفر بالطاغوت فليس بمؤمن.

٤ - ومنها: أن كل ما عبد من دون الله فهو طاغوت؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ﴾؛ وجه هذا: أنه - سبحانه وتعالى - جعل الكفر بالطاغوت قسيماً للإيمان بالله، وقسيم الشيء غير الشيء بل هو منفصل عنه.

٥ - ومنها: أنه لا نجاة إلّا بالكفر بالطاغوت والإيمان بالله؛ لقوله تعالى: ﴿فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾.

٦ - ومنها: أن الأعمال تتفاضل، يؤخذ ذلك من اسم التفضيل: ﴿الْوُثْقَىٰ﴾؛ لأن التفضيل يقتضي مفضلاً ومفضلاً عليه، ولا شك أن الأعمال تتفاضل بنص القرآن والسنة؛ قال تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ أَتُكْرَمُونَ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾؛ [الملك: ٢] و﴿أَحْسَنُ﴾ اسم تفضيل، وهذا دليل على أن الأعمال تتفاضل بالحسن، وسئل النبي ﷺ: أي العمل أحب إلى الله؟ قال: «الصَّلَاةُ عَلَى وَجْهِهَا»^(١). وقال - سبحانه وتعالى - في الحديث القدسي: «مَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِبُيٍّ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ»^(٢). ويلزم من تفاضل الأعمال تفاضل العامل: كلما كان العمل أفضل كان العامل أفضل، وتفاضل الأعمال يكون بعدة أمور: بحسب العامل، وبحسب العمل جنسه أو نوعه وبحسب الزمان وبحسب

(١) رواه البخاري (٥٠٤)، ومسلم (٨٥).

(٢) رواه البخاري (٦١٣٧)، وأحمد في «مسنده» (٢٦٢٣٦).

المكان وبحسب الكيفية والمتابعة وبحسب الإخلاص لله وبحسب الحال.

مثاله بحسب العامل: قول النبي ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي قَوْلَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نُصِيفَهُ»^(١).

ومثاله بحسب العمل: جنسه ونوعه، فالصلاة مثلاً أفضل من الزكاة، والزكاة أفضل من الصيام، هذا باعتبار الجنس.

ومثاله باعتبار النوع: الفريضة من كل جنس أفضل من النافلة، فصلاة الفجر مثلاً أفضل من راتبة الفجر.

ومثاله بحسب الزمان: قوله ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيْهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ»^(٢). وقوله ﷺ: «مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَاعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا»^(٣).

ومثاله بحسب المكان: قوله ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيْمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ»^(٤).

ومثاله بحسب الكيفية؛ بمعنى أن كيفية العبادة تكون أفضل من كيفية أخرى، كالخشوع في الصلاة قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ١ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ١، ٢].

مثاله بحسب المتابعة: قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، فكلما كان الإنسان للرسول أتبع كان عمله أفضل؛ لأن القاعدة أن الحكم المعلق بوصف يقوى بحسب ذلك الوصف.

ومثاله بحسب الإخلاص: أنه كلما كان العامل أشد إخلاصاً لله كان أكمل ممن خالط عمله شيء من الشرك

ومثاله بحسب الحال: العبادة بين أهل الغفلة والإعراض أفضل من العبادة بين أهل الطاعة والإقبال؛ ولهذا كان العامل في أيام الصبر له أجر خمسين من الصحابة لكثرة الإعراض عن الله - عز وجل - وعن دينه، فلا يجد أحداً يساعده ويعينه، بل ربما لا يجد إلا من يتهم به ويسخر به، ومن تفاضلها باعتبار الحال أن العفة من الشاب أفضل من العفة من الشيخ؛ لأن شهوة الشاب أقوى من شهوة الشيخ، فالداعي إلى عدم العفة في حقه أقوى من الداعي بالنسبة للشيخ؛ ولهذا كانت عقوبة الشيخ الزاني أشد من عقوبة الشاب؛ لقوله ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ أُشِيمَطَ رَأْنٍ وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ وَرَجُلٌ جَعَلَ اللَّهُ بَصَاعَةً لَا يَشْرِي إِلَّا

(١) رواه البخاري (٣٤٧٠)، ومسلم (٢٥٤٠).

(٢) صحيح: رواه الترمذي (٧٥٧)، وأحمد في «مسنده» (٥٤٤٦)، وصححه الألباني في «الإرواء» (٩٥٣).

(٣) رواه مسلم (١١٥٣)، والنسائي (٢٢٤٧)، وأحمد في «مسنده» (١١٤٢٤).

(٤) رواه البخاري (١١٣٣)، ومسلم (١٣٩٤).

بِمِثْلِهِ وَلَا يَبِيعُ إِلَّا بِمِثْلِهِ^(١).

٧ - ومن فوائد الآية: إثبات اسمين من أسماء الله هما: «السميع العليم»، وما تضمناه من صفة.



❖ قال الله تعالى:

﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَائُهُمُ الظُّلُمَاتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٧]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ أي: متوليهم، والمراد بذلك الولاية الخاصة، ومن ثمراتها قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾، وأفرد ﴿النُّور﴾؛ لأنه طريق واحد، وجمع ﴿الظُّلُمَاتِ﴾ باعتبار أنواعها؛ لأنها إما ظلمة جهل، وإما ظلمة كفر، وإما ظلمة فسق؛ أما ظلمة الجهل فظاهرة: فإن الجاهل بمنزلة الأعمى حيران لا يدري أين يذهب، كما قال تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مِيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ [الأنعام: ١٢٢]. وهذا صاحب العلم، ﴿كَمَن مَّثَلَهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وهذا صاحب الجهل. وأما ظلمة الكفر: فلأن الإيمان نور يهتدي به الإنسان، ويستنير به قلبه ووجهه؛ فيكون ضده - وهو الكفر - على العكس من ذلك. أما ظلمة الفسق: فهي ظلمة جزئية تكبر وتصغر بحسب ما معه من المعاصي؛ ودليل ذلك أن النبي ﷺ أخبر: «أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَذْنَبَ ذَنْبًا نُكِتَ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءٌ»^(٢). والسواد ظلمة، وتزول هذه النكته بالتوبة، وتزيد بالإصرار على الذنب؛ فالظلمات ثلاث: ظلمة الجهل والكفر والمعاصي. يقابلها: نور العلم ونور الإيمان ونور الاستقامة.

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَائُهُمُ الظُّلُمَاتُ﴾. إذا تأملت هذه الجملة والتي قبلها تجد فرقاً بين التعبيرين في الترتيب: ففي الجملة الأولى قال تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ لأمور ثلاثة؛ أحدها: أن هذا الاسم الكريم إذا ورد على القلب أولاً استبشر به. ثانياً: التبرك بتقديم ذكر اسم الله - عز وجل - ثالثاً: إظهار المنة على هؤلاء بأن الله هو الذي امتن عليهم أولاً، فأخرجهم من الظلمات إلى النور. أما الجملة الثانية: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَائُهُمُ الظُّلُمَاتُ﴾، ولو كانت الجملة على سياق الأولى لقال: «والطاغوت أولياء الذين كفروا». ومن الحكمة في ذلك: أولاً: ألا

(١) صحيح: رواه الطبراني في «معجمه الكبير» (٦١١١)، وصححه الألباني في «صحيح التبرك والترهيب» (١٧٨٨).

(٢) رواه مسلم (١٤٤)، والترمذي (٣٣٣٤)، وابن ماجه (٤٢٤٤).

يكون الطاغوت في مقابلة اسم الله. ثانيًا: أن الطاغوت أهون وأحق من أن يُبدأ به ويُقدم. ثالثًا: أن البداية بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أسرع إلى ذمهم مما لو تأخر ذكره.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أي: كفروا بكل ما يجب الإيمان به، سواء كان كفرهم بالله أو برسوله أو بملائكته أو باليوم الآخر أو بالقدر أو غيرها مما يجب الإيمان به.

وقوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ أَهْمُ﴾ جمع «ولي»؛ وجمعت لكثرة أنواع الشرك والكفر، بخلاف سبيل الحق فإنها واحدة، وهذه كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَهُمْ﴾: أتى بضمير الجمع؛ لأن المراد بالطاغوت اسم الجنس، فيعم جميع أنواعه.

وقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾: استشكل؛ لأن ظاهرة: الذين آمنوا أولاً، فدخلوا في النور، ثم كفروا فخرجوا منه، مع أنه يشمل الكافر الأصلي، فالجواب: إما أن يراد بهذا مَنْ كانوا على الإيمان أولاً، ثم أخرجوا كما هو ظاهر اللفظ، أو يقال: هذا باعتبار الفطرة، فإن كل مولود يولد على الفطرة، فكانوا على الفطرة السليمة والإيمان ثم أخرجوهم، كقوله ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»^(١). و«مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ» سبق الكلام عليها.

قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾، المشار إليه الذين كفروا ودعاتهم، و«أَصْحَابُ» جمع صاحب، و«الصاحب» هو الملازم لغيره؛ فلا يسمى صاحباً إلا الملازم، إلا صاحباً واحداً - وهم أصحاب النبي ﷺ، فإن صحبة النبي ﷺ تطلق على من اجتمع به ولو لحظة، ومات على ذلك، وهذا من خصائص النبي ﷺ، فأصحاب النار هم أهلها الملازمون لها، وقدم الجار والمجرور لإفادة الحصر، ولمراعاة الفواصل.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: فضيلة الإيمان، وأنه تحصل به ولاية الله - عز وجل - لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾.

٢ - ومنها: إثبات الولاية لله - عز وجل - أي أنه - سبحانه وتعالى - يتولى عباده، وولايته نوعان؛ الأولى: الولاية العامة؛ بمعنى أن يتولى شئون عباده؛ وهذه لا تختص بالمؤمنين، كما قال تعالى: ﴿وَرُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٣٠] يعني الكافرين، والنوع الثاني: ولاية خاصة بالمؤمنين، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا

مَوْلَى لَهُمْ ﴿[عهد: ١١]، وكما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾، ومقتضى النوع الأول أن الله تعالى كمال السلطان والتدبير في جميع خلقه؛ ومقتضى النوع الثاني: الرأفة والرحمة والتوفيق.

٣ - ومن فوائد الآية: أن من ثمرات الإيثار هداية الله للمؤمن؛ لقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾.

٤ - ومنها: أن الكافرين أولياؤهم الطواغيت، سواء كانوا متبوعين أو معبودين أو مطاعين.

٥ - ومنها: براءة الله - عز وجل - من الذين كفروا، يؤخذ من المنطوق والمفهوم، فالمفهوم في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فمفهومه: لا الذين كفروا، والمنطوق من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَائُهُمُ الظَّالِمُونَ﴾، وهذا مقابل لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾.

٦ - ومنها: سوء ثمرات الكفر، وأنه يهدي إلى الضلال - والعياذ بالله؛ لقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾، وهذا الإخراج يشمل ما كان إخراجاً بعد الوقوع في الظلمات، وما كان صدىً عن النور، وعلى الثاني يكون المراد بإخراجهم من الظلمات: استمرارهم على الظلمات.

٧ - ومنها: أن الكفر مقابل الإيثار؛ لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَائُهُمُ الظَّالِمُونَ يُخْرِجُهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾، ولكن هل معنى ذلك أنه لا يجتمع معه؟ الجواب: أنه قد يجتمع معه على القول الراجح الذي هو مذهب أهل السنة والجماعة؛ لقول النبي ﷺ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»^(١). وهذا الكفر لا يرفع الإيثار لقول الله تعالى: ﴿وَلَنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا..﴾ [الحجرات: ٩] إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]، فأثبت الأخوة الإيمانية مع الاقتتال الذي قال عنه النبي ﷺ: إنه كفر. وانظر إلى الإنسان يكون فيه كذب وهو من خصال المنافقين، ويكون فيه حسد وهو من خصال اليهود، ويكون فيه صدق وهو من خصال المؤمنين، ويكون فيه إيثار وهو من صفات المؤمنين أيضاً، لكن الكفر المطلق - وهو الذي يخرج من الإسلام - لا يمكن أن يجامع الإيثار.

٨ - ومن فوائد الآية: إثبات النار؛ لقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾، والنار موجودة الآن؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْقُضُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١]، فقال تعالى: ﴿أُعِدَّتْ﴾ بلفظ الماضي، والإعداد هو التهيئة، وثبت عن النبي ﷺ في غير حديث أنه رآها: ففي صلاة الكسوف عرضت عليه النار، ورأى فيها عمرو بن لُحَيٍّ يمر قصبه في النار، ورأى المرأة التي تُعَذَّبُ في هرة، ورأى صاحب المحجن يعذب^(٢). المهم أن النار موجودة أبدية وليست أزلية؛ لأنها

(١) رواه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤).

(٢) سبق تخريجه.

مخلوقة بعد أن لم تكن، ولكنها أبدية لا تفنى، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَافِرٍ﴾ [فاطر: ٣٦]. وذكر تأكيد أهلها في ثلاثة مواضع من القرآن، وبهذا يعرف بطلان قول من يقول: إنها تفنى. وأنه قول باطل مخالف للأدلة الشرعية.

٩ - ومنها، أن الكافرين مخلدون في النار؛ لقوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾، والصاحب للشيء: الملازم له.

١٠ - ومنها، أن الخلود خاص بالكافرين؛ وأن من يدخل النار من المؤمنين لا يُخلد؛ لقوله تعالى: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾، يعني: دون غيرهم.



❖ قال الله تعالى:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُخَيِّمُ عَلَيَّ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُخَيِّمُ وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالسَّمَسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِي بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾؟ الهمزة للاستفهام، والمراد به هنا التقرير والتعجب، والتقرير يعني: تقرير هذا الأمر وأنه حاصل، والتعجب معناه: دعوة المخاطب إلى التعجب من هذا الأمر العجيب الغريب الذي فيه الحاجة لله - عز وجل - ﴿تَرَ﴾ أي: تنظر نظر قلب؛ لأنه لم يدرك زمنه حتى يراه بعينه، والخطاب في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ إما للنبي ﷺ، وإما لكل من يتأتى خطابه ممن نزل عليهم القرآن وهذا أعم، وقد ذكرنا قبل ذلك أن ما جاء بلفظ الخطاب في القرآن فله ثلاث حالات؛ إما أن يدل الدليل على أنه للرسول ﷺ وللأمة، أو يدل الدليل على أنه خاص بالرسول ﷺ، أو لا يكون هذا ولا هذا، والحكم فيه أنه عام للرسول ﷺ ولغيره، ولكن هل هذا الخطاب المعين يراد به الأمة، وخوطب إمامها لأنهم تبع له، أو يراد به النبي ﷺ وغيره يفعل على سبيل الأسوة؟ قولان لأهل العلم ومؤداهما واحد، فمن أمثلة ما دل الدليل على أنه خاص بالرسول ﷺ: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ ١ ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ﴾ [الشرح: ١، ٢]، ومن الأمثلة التي دل الدليل على أنه للرسول ﷺ، ولغيره قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١]. فوجه الخطاب إلى النبي ﷺ، ثم قال تعالى: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ﴾ وهو عام، فدل على أن

المراد به العموم؛ ومما يحتمل، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحِطُّنَّ عَلَيْكَ﴾ [الزمر: ٦٥]. فهذا يحتمل أنه للرسول ﷺ وحده، ولكن أمته تبع له وهو ظاهر اللفظ - وإن كان هذا الشرك لا يقع منه؛ لأن «إن» قد يراد بها فرض الشيء دون وقوعه - وهنا ﴿أَلَمْ تَرَ؟﴾ يحتمل الأمرين؛ يعني: ألم تنظريا محمدا؟ أو: ألم تنظر أيها المخاطب؟

قوله تعالى: ﴿إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾، ذكر «إبراهيم» في الآية ثلاث مرات، وفيها قراءتان: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، و﴿إِبْرَاهِمَ﴾ وهما سبعيتان، و﴿حَاجَّ﴾: هذه صيغة مفاعلة، وصيغة المفاعلة لا تكون غالباً إلا بين اثنين، كـ «قاتل»، و«ناظر»، و«دافع» - أقول: غالباً. لئلا يرد علينا مثل: سافر، فإنها من واحد، ومعنى «حاجَّه» أي: ناظره، وأصل كل واحد بحجته، و«الحجة» هي الدليل والبرهان، و﴿فِي رَبِّهِ﴾ أي: في وجوده وفي ألوهيته، فإبراهيم يدعو إلى عبادة الله وحده لا شريك له، وهذا ينكر الله رأساً - كما أنكره من بعده فرعون - وقال: أين الدليل على وجود ربك؟!

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اتَّخَذَ اللَّهُ الْمُلُوكَ﴾: ﴿أَنَّ﴾ مصدرية دخلت على الفعل الماضي، وإذا دخلت على الفعل الماضي لا تنصبه؛ لكنها لا تمنع أن يسبك بمصدر، والتقدير هنا: أنه حاج إبراهيم لكونه أعطي ملكاً، و«أل» في قوله تعالى: ﴿الْمُلُوكَ﴾ الظاهر أنها لاستغراق الكمال، أي: ملكاً تاماً لا ينزعه أحد في مملكته؛ لأن الله لم يعطه ملك السموات والأرض، بل ولا ملك جميع الأرض، وبهذا نعرف أن فيما ذكر عن بعض التابعين من أنه ملك الأرض أربعة؛ اثنان مؤمنان واثنان كافران، نظرًا ولم يملك الله جميع الأرض لأي واحد من البشر، ولكن يملك بعضها لبعض، والله - عز وجل - يقول: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١]. أما أن يملك واحد من البشر جميع الأرض فهذا مستحيل في سنة الله - عز وجل - فيما نعلم.

فهذا رجل ملك - ولا يعني أن نعرف اسمه: أهو ثمرود بن كنعان أم غيره؟ المهم هو القصة - لما آتاه الله ملكاً دام مدة طويلة، وملك أراضٍ واسعة ملكاً تاماً لا ينزعه أحد، وكما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ...﴾ [يونس: ٢٤] الآية، استطال والعياذ بالله واستكبر وعلا وأنكر وجود العلي الأعلى، فكان يحاج إبراهيم لطغيانه بأن آتاه الله الملك، وقد قال الله - سبحانه وتعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٌ﴾ [العلق: ٦، ٧]. إذا رأى الإنسان نفسه استغنى فقد يطغى ويزيد عتوه وعناده.

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُعْبَدُ وَيُعْبَدُ﴾. هذا بيان المحاجة، وهذه لا شك - كما يُعلم من سياق اللفظ - أنها جواب لسؤال؛ كأنه قال: ما ربك؟ أو: من هو؟ أو: ما شأنه؟ أو: ما فعله؟ فقال: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُعْبَدُ وَيُعْبَدُ﴾ كما قال فرعون لموسى: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (٣٢) قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا... [الشعراء: ٢٣، ٢٤]، ومعنى «الرب» الخالق المالك المدبر، وهذه

الأوصاف لا تثبت على الكمال والشمول إلا لله - عز وجل - ﴿يُخَيِّئُ وَيُمِيتُ﴾ أي: يجعل الجهاد حياً، ويميت ما كان حياً، فبينما نرى الإنسان ليس شيئاً مذكوراً إذا به يكون شيئاً مذكوراً، كما قال تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾ [الإنسان: ١]. ثم يبقى في الأرض، ثم يُعَدَمُ وَيَقْنَى، فإذا هو خبر من الأخبار:

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُونَ إِلَى أَنَيْشَ وَلَمْ يُسَمَّرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

بَيْنَا يَرَى الْإِنْسَانَ فِيهَا مُخْبِرًا حَتَّى يَرَى خَبْرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ

قال إبراهيم هذا الكلام؛ كأنه يقول له: هو الذي يوجد ويعدم، ثم أتى بمثال؛ وهو الإحياء والإماتة التي لا يقدر عليها أحد، لكن هذا المعاند المكابر قال: ﴿أَنَا أُخَيِّئُ وَأُمِيتُ﴾. قالها إما تلييساً وإمّا مكابرة؛ إمّا تلييساً كما قاله أكثر المفسرين، وقالوا: إنه أتى باثنين؛ فقتل أحدهما وأبقى الآخر، فقال: أمت الأول، وأحييت الثاني. هذا هو المشهور عند كثير من المفسرين، وعلى هذا فيكون قوله: ﴿أَنَا أُخَيِّئُ وَأُمِيتُ﴾ تلييساً، والحقيقة أنه ما أحيأ ولا أمات هنا، وإنما فعل ما يكون به الموت في دعوى الإماتة، واستبقى ما كان حياً في دعواه الإحياء، فلم يوجد حياة من عنده، وقال بعضهم: بل قال ذلك مكابرة، يعني: هو يعلم أنه لا يحيي ولا يميت، كأنه يقول لإبراهيم: إذا كان ربك يحيي ويميت فأنا أحيي وأميت. ثم إن إبراهيم - عليه السلام - انتقل إلى أمر لا يمكن الجدل فيه، قال: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾.

قوله تعالى: ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾. أي: تحير واندحش ولم يحرج جواباً، فغلب إبراهيم الذي كفر؛ لأن وقوف الخصم في المناظرة عجز.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ أي: لا يوفقهم للهداية.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: بلاغة القرآن الكريم في عرض الأمور العجيبة معرض التقرير والاستفهام؛ لأن التقرير يحمل المخاطب على الإقرار، والاستفهام يثير اهتمام الإنسان، فجمع بين الاستفهام والتقرير.

٢ - ومنها: بيان كيف تصل الحال بالإنسان إلى هذا المبلغ الذي بلغه هذا الطاغية؛ وهو إنكار الحق لمن هو مختص به، وادعائه المشاركة؛ لقوله: ﴿أَنَا أُخَيِّئُ وَأُمِيتُ﴾.

٣ - ومنها: أن الحاجة لإبطال الباطل، وإحقاق الحق من مقامات الرسل؛ لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبْوَةٍ﴾.

٤ - ومنها: الإشارة إلى أنه ينبغي للإنسان أن يتعلم طرق المناظرة والحاجة؛ لأنها سُلَّم ووسيلة لإحقاق الحق وإبطال الباطل، ومن طالع كتب شيخ الإسلام ونحوها تعلم المناظرة -

ولو لم يدرسها فتاً.

٥ - ومنها: أن النعم قد تكون سبباً للطغيان؛ لأن هذا الرجل ما طغى وأنكر الخالق إلا لأن الله آتاه الملك؛ ولهذا أحياناً تكون الأمراض نعمة من الله على العبد؛ والفقر والمصائب تكون نعمة على العبد؛ لأن الإنسان إذا دام في نعمة وفي رغد وفي عيش هنيء فإنه ربما يطنى وينسى الله - عز وجل.

٦ - ومنها: صحة إضافة الملكية لغير الله؛ لقوله تعالى: ﴿أَنۡ ءَاتَهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾.

٧ - ومنها: أن ملك الإنسان ليس ملكاً ذاتياً من عند نفسه، ولكنه معطى إياه؛ لقوله تعالى: ﴿أَنۡ ءَاتَهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾. وهذه الآية كقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَلِكُ ٱلْمَلِكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦].

٨ - ومنها: فضيلة إبراهيم عليه السلام، حيث قال مفتخراً ومعتزاً أمام هذا الطاغية: ﴿رَبِّى﴾. فأضافه إلى نفسه، كأنه يفتخر بأن الله - سبحانه وتعالى - ربه.

٩ - ومنها: إثبات الأفعال الاختيارية لله - عز وجل - لقوله تعالى: ﴿يُخَيِّرُ وَيُمَيِّتُ﴾. وهذه المسألة أنكرها كثير من علماء الكلام؛ وعللوا ذلك بعلة بل مية لا أصل لها؛ لأنهم قالوا: إن الحوادث لا تقوم إلا بحدوث، وإن الحوادث إن كانت كما لا كان فقدتها نقصاً، وإن كانت نقصاً فكيف يتصف الله بها؟! إذن هي ممتنعة؛ لأنها نقص على كل تقدير، وحيث يجب أن ننزه الله عنها، وأن تكون ممتنعة عليه، والجواب عن ذلك أن قولكم: الحوادث لا تقوم إلا بحدوث. مجرد دعوى، ونحن نعلم أن الحوادث تحدث منا، ولكنها ليست سابقة بسبقنا، ولا يعد ذلك فينا نقصاً، فالحوادث تحدث بعد من أحدثها، ولا مانع من ذلك، فمن الممكن أن يكون المتصف بها قديماً وهي حادثة، وأما قولكم: إنها إن كانت كما لا كان فقدتها نقصاً، وإن كانت نقصاً فكيف يوصف بها؟ فنقول: هي كمال حال وجودها، فإذا اقتضت الحكمة وجودها كان وجودها هو الكمال، وإذا اقتضت الحكمة عدمها كان عدمها هو الكمال.

١٠ - ومن فوائد الآية: أن الإحياء والإماتة بيد الله - عز وجل - لقوله تعالى: ﴿يُخَيِّرُ وَيُمَيِّتُ﴾. إذن فاعتمد على الله - عز وجل - ولا تخف ولا تقدر أسباباً وهمية، مثلاً دعيت إلى أي عمل صالح فقلت: أخشى إن عملت هذا العمل أن أموت. نقول: هذا إذا كان مجرد وهم فإن هذه الخشية لا ينبغي أن يبنى عليها حكماً بحيث تمنعه من أمر فيه مصلحته وخيره.

١١ - ومنها: أن الإنسان المجادل قد يكابر فيدعي ما يعلم يقيناً أنه لا يملكه؛ لقول الرجل الطاغية: ﴿أَنَا أَمِيَّتٌ﴾. ومعلوم أن هذا إنما قاله في مضايقة المحاجة، والإنسان في مضايقة المحاجة ربما يلتزم أشياء هو نفسه لو رجع إلى نفسه لعلم أنها غير صحيحة؛ لكن ضيق المناظرة أوجب له أن يقول هذا إنكاراً أو إثباتاً.

١٢ - ومنها: حكمة إبراهيم عليه السلام، وجودته في المناظرة سواء قلنا: إن هذا من باب الانتقال من حجة إلى أوضح منها، أو قلنا: إنه من باب تفريع حجة على حجة.

١٣ - ومنها: الرد على علماء الهينة الذين يقولون: إن إتيان الشمس ليس إتياناً لها بذاتها، ولكن الأرض تدور حتى تأتي هي على الشمس، ووجه الرد أن إبراهيم قال: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِي بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾. إذن الله أتى بها من المشرق، وهم يقولون: إن الله لم يأت بها من المشرق، ولكن الأرض بدورها اطلعت عليها. ونحن نقول: إن الله لم يقل: إن الله يدير الأرض حتى ترى الشمس من المشرق؛ فأدركها حتى ترى من المغرب! ويجب علينا أن نأخذ في هذا الأمر بظاهر القرآن، وألا نلتفت لقول أحدٍ يخالف لظاهر القرآن؛ لأننا متعبدون بما يدل عليه القرآن، هذا من جهة، ولأن الذي أنزل القرآن أعلم بما خلق: قال الله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]. فإذا كان يقول في كلامه إن الشمس: «تأتي» و«تطلع» و«تغرب» و«تزل» و«تتوارى». كل هذه الأفعال يضيفها إلى الشمس، لماذا نحن نجعلها على العكس من ذلك ونضيفها إلى الأرض؟! ويوم القيامة سيقول الله لنا: ﴿مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]. لا يقول: ماذا أجبتهم العالم الفلكي الفلاني. على أن علماء الفلك قديماً وحديثاً يختلفون في هذا، لم يتفقوا على أن الأرض هي التي بدورها يكون الليل والنهار، وما دام الأمر موضع خلاف بين الفلكيين أنفسهم؛ فإننا نقول كما نقول لعلماء الشرع إذا اختلفوا: إن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول ﷺ. بل نقول: لو جاء علماء الفلك بأجمعهم ما عدلنا عن ظاهر القرآن حتى يتبين لنا أمر محسوس، وحينئذ نقول لربنا إذا لاقيناه: إنك قلت - وقولك الحق: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وقلت: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، ونحن ما وسعنا إلا أن نقول: إن قولك: ﴿وَرَزَى الشَّمْسُ إِذَا طَلَعَتْ﴾ [الكهف: ١٧] أي: إذا طلعت رأي العين، لا في حقيقة الواقع؛ لأننا علمنا بحسنا وبصرنا بأن الذي يكون به تعاقب الليل والنهار هو دوران الأرض، أما والحس لم يدل على هذا، ولكنه مجرد أقيسة ونظريات، فإنني أرى أنه لا يجوز لأحد أن يعدل عن كلام ربه الذي خلق والذي أنزل القرآن تبياناً لكل شيء لمجرد قول هؤلاء.

١٤ - ومن فوائد الآية: أن الحق لا تمكن المجادلة فيه؛ لقوله تعالى: ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾.

١٥ - ومنها: إثبات أن من جحد الله فهو كافر؛ لقوله تعالى: ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾. وهذه هي النكتة في الإظهار مقام الإضمار؛ لأجل أن نقول: كل من جادل كما جادل هذا الرجل فهو كافر.

١٦ - ومنها: الإشارة إلى أن حاجة هذا الرجل محاجة بباطل؛ لقوله تعالى: ﴿الَّذِي كَفَرَ﴾؛ لأن الذين كفروا هم الذين يحتاجون حجة باطلة؛ قال الله تعالى: ﴿وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ [الكهف: ٥٦].

١٧ - ومنها: الرد على القدرة؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾؛ لأنهم يقولون: إن الإنسان حرٌّ: يتهدي بنفسه، ويضل بنفسه؛ وهذه الآية واضحة في أن الهداية بيد الله.

١٨ - ومنها: التحذير من الظلم؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾؛ ومن الظلم أن يتبين لك الحق فتجادل لنصرة قولك؛ لأن العدل أن تنصاع للحق، وألا تكابر عند وضوحه؛ ولهذا ضل من ضل من أهل الكلام؛ لأنه تبين لهم الحق؛ ولكن جادلوا فبقوا على ما هم عليه من ضلال.

١٩ - ومنها: أن الله لا يمنع فضله عن أحد إلا إذا كان هذا الممنوع هو السبب؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾؛ فلظلمهم لم يهدهم الله؛ وهذا كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]

٢٠ - ومنها: أنه كلما كان الإنسان أظلم كان عن الهداية أبعد؛ لأن الله علق نفي الهداية بالظلم؛ وتعلق الحكم بالظلم يدل على عليته؛ وكلما قويت العلة قوي الحكم المعلق عليه.

٢١ - ومنها: أن من أخذ بالعدل كان حرياً بالهداية؛ لمفهوم المخالفة في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾؛ فإذا كان الظالم لا يهديه الله فصاحب العدل حريٌّ بأن يهديه الله عز وجل؛ فإن الإنسان الذي يريد الحق ويتبع الحق - والحق هو العدل - غالباً يهدي ويوفق للهداية؛ ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «العقيدة الواسطية» عبارة من أحسن العبارات؛ قال: «من تدبر القرآن طالباً الهدى منه تبين له طريق الحق»؛ وهذه كلمة مأخوذة من القرآن منطوقاً ومفهوماً.



❁ قال الله تعالى:

﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾؛ ﴿أَوْ﴾: حرف عطف؛ والكاف: قيل: إنها زائدة للتوكيد؛ وقيل: إنها اسم بمعنى «مثل»؛ وعلى كلا القولين فهي معطوفة على ﴿الذي﴾ في قوله

تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ إِبرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]؛ يعني: أو ألم تر إلى مثل الذي مر على قرية إذا جعلنا الكاف بمعنى «مثل»؛ أم إن جعلنا الكاف زائدة، فالتقدير: أو ألم تر إلى الذي مر على قرية.. إلخ.

وفي قوله تعالى: ﴿أَنِّي يُعِيبُ هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ تقديم المفعول على الفاعل؛ لأن ﴿هَذِهِ﴾ مفعول مقدم؛ ولفظ الجلالة فاعل مؤخر.

قوله تعالى: ﴿مِائَةً﴾ منصوبة على أنها نائبة مناب الظرف؛ لأنها مضافة إليه؛ والظرف هي كلمة ﴿عَامٍ﴾؛ وهي متعلقة بـ ﴿فَأَمَاتُهُ﴾؛ وقيل: متعلقة بفعل محذوف؛ والتقدير: فأبقاه مائة عام؛ قالوا: لأن الموت لا يتأجل؛ فالموت موت؛ ولكن الذي تأجل هو بقاءه مائة عام.

قوله تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ﴾: اختلفت الحركة في التاء باعتبار من ترجع إليه؛ و﴿كَمْ﴾ مفعول مقدم لـ ﴿لَبِثْتَ﴾؛ يعني: كم مدة لبثت.

قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ فيها قراءتان: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ بالهاء الساكنة؛ و﴿لم يتسن﴾ بحذفها عند الوصل؛ فالقراءتان مختلفان في حال الوصل؛ لا في حال الوقف؛ في حال الوقف: بالهاء الساكنة على القراءتين: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾؛ وفي حال الوصل: بحذف الهاء في قراءة سبعة: ﴿لم يتسن وانظر﴾.

قوله تعالى: ﴿وَلَنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ﴾؛ الواو حرف عطف؛ والمعطوف عليه محذوف دل عليه السياق؛ والتقدير: لتعلم قدرة الله، ولنجعلك آية للناس.

قوله تعالى: ﴿أَعْلَمُ﴾ بفتح الهمزة على أنه فعل مضارع؛ فالجملة خبرية؛ والقراءة الثانية «اعلم» بهمزة الوصل على أنه فعل أمر؛ وعلى هاتين القراءتين يختلف عود الضمير في ﴿قَالَ﴾؛ فعلى القراءة الأولى مرجعه ﴿كَأَلَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾؛ وعلى الثانية يرجع إلى الله.

وقد اختلف المفسرون في تعيين القرية، والذي مر بها؛ وهو اختلاف لا طائل تحته؛ إذ لم يثبت فيه شيء عن معصوم؛ والمقصود العبرة بها في هذه القصة - لا تعيين الرجل، ولا القرية - ومثل هذا الذي يأتي مبهمًا، ولم يعين عن معصوم، طريقنا فيه أن نبهمه كما أبهمه الله عز وجل.

قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾: «القرية» مأخوذة من القرى؛ وهي الجمع؛ وتطلق على الناس المجتمعين في البلد؛ وتطلق على البلد نفسها - حسب السياق -، فمثلاً في قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا مَهْلِكُوكُمُ أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت: ٣١] المراد بـ «القرية» هنا المساكن؛ لأنه تعالى قال: ﴿أهل هذه القرية﴾؛ وأما في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾ [الحج: ٤٥]، فالمراد بـ «القرية» هنا أهلها؛ والدليل قوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾؛ وهذا لا يوصف به البلد.

فبين أن القرية يراد بها أحياناً البلد التي هي محل مجتمع الناس؛ ويراد بها القوم المجتمعون - على حسب السياق؛ وكما قال أولاد يعقوب لأبيهم: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي

أَقْلَنَّا فِيهَا [يوسف: ٨٢]: فالمراد بـ «القرية» هنا أهلها؛ والدليل قوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾؛ لأن السؤال لا يمكن أن يوجه إلى القرية التي هي البناء؛ وإذا كانت «القرية» تطلق على أهل القرية بنص القرآن فلا حاجة إلى أن نقول: هذا مجاز أصله: واسأل أهل القرية؛ لأننا رأينا في القرآن الكريم أن «القرية» يراد بها الساكنون.

قوله تعالى: ﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ جملة حالية في محل نصب؛ ومعناها: أنه ساقط بعضها على بعض ليس فيها ساكن.

قوله تعالى: ﴿أَنِّي يُعِىء هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾؛ ﴿أَنِّي﴾ اسم استفهام للاستبعاد؛ وسباق الآية يرجح؛ أي أنه استبعد حسب تصويره أن الله سبحانه وتعالى يعيد إلى هذه القرية ما كان سابقاً، وقال: كيف يحيي الله هذه القرية بعد موتها؛ وقال بعضهم: إنه للاستعجال والتمني؛ كأنه يقول: متى يحيي الله هذه القرية بعد موتها وقد كانت بالأمس قرية مزدهرة بالسكان، والتجارة، وغير ذلك؛ فمتى يعود عليها ما كان قبل.

قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ﴾ أي: قبض روحه.

قوله تعالى: ﴿وَمِائَةٌ﴾ فيها ألف بين الميم والهمزة؛ والميم مكسورة، والألف عليها دائرة إشارة إلى أن الألف هذه تكتب ولا ينطق بها؛ وبهذا نعرف خطأ من ينطقون بها: «مائة» بميم مفتوحة؛ ومن قرأ بها في القرآن فقد لحن لحنًا يجب عليه أن يعدله؛ وبعض الكتاب المعاصرين يكتبها بدون ألف كـ «فئة» يعني: ميم، وهمزة، وتاء؛ وهذا أحسن إلّا في رسم المصحف؛ فيتبع الرسم العثماني؛ وإلا إذا أضيف إليها عدد كـ «ثلاثمائة» و«أربعمائة»؛ فتكتب الألف ولا ينطق بها.

قوله تعالى: ﴿عَامٍ﴾ مشتقة من العوم؛ وهو السباحة؛ لأن الشمس تسبح فيه على الفصول الأربعة؛ وهي الربيع؛ الصيف؛ الخريف؛ الشتاء؛ كل واحد من هذه الفصول له ثلاثة من البروج المذكورة في قوله:

حَمَلٌ قَوْزٌ فَجَوْزَاءُ فَسَرَطَانٌ فَأَسَدٌ شَنِيلَةٌ مِيزَانٌ

فَعَقْرَبٌ قَوْسٌ فَجَذْيٌ فَكَذَا ذَلُو وَذِي آخِرَهَا الْحِيتَانُ

هذه اثنا عشر برجاً للفصول الأربعة؛ كل واحد من الفصول له ثلاثة؛ وقيل: إن كلمة ﴿عَامٍ﴾ غير مشتقة؛ فهي مثل كلمة «باب» و«ساج» و«سنة»؛ وما أشبه ذلك من الكلمات التي ليس لها اشتقاق؛ وأياً كان فالمعنى معروف.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا﴾ أي: أحياء؛ ولعل قائلًا يقول: إن المتوقع أن يقول: «ثم أحياء» ليقابل ﴿فَأَمَاتَهُ﴾؛ لكن «البعث» أبلغ؛ لأن «البعث» فيه سرعة؛ ولهذا نقول: انبعث الغبار بالريح، وما أشبه ذلك من الكلمات الدالة على أن الشيء يأتي بسرعة واندفاع؛ فهذا الرجل بعثه الله بكلمة

واحدة؛ قال مثلاً: «كن حياً»، فكان حياً.

قوله تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتُ﴾؛ القائل هو الله عز وجل؛ يعني: كم لبثت من مدة؛ والمدة مائة عام.

فقوله تعالى: ﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾؛ ﴿أَوْ﴾ للشك؛ قال العلماء؛ وإنما قال ذلك؛ لأن الله أماته في أول النهار، وأحياه في آخر النهار؛ فقال: لبثت يوماً إن كان هذا هو اليوم الثاني من موته؛ أو بعض يوم إن كان هو اليوم الذي مات فيه.

قوله تعالى: ﴿بَلْ لَبِثْتُ مِائَةً عَامٍ﴾؛ ﴿بَلْ﴾ هذه للإضراب الإبطالي؛ يعني: لم تلبث يوماً، أو بعض يوم؛ بل لبثت مائة عام.

قوله تعالى: ﴿فَانْظُرْ﴾ أي: بعينك ﴿إِلَى طَعَامِكَ﴾: أبهمه الله عز وجل فلم يبين من أي نوع هو؛ و«الطعام» كل ما له طعم من مأكول ومشروب؛ لكنه إذا قرن بالشراب صار المراد به المأكول. قوله تعالى: ﴿وَشَرَابِكَ﴾: لم يبين نوع الشراب؛ ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ أي: لم يتغير.

قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ﴾ أي: انظر إليه بعينك؛ فنظر إلى حماره فإذا به قد تلوح عظامه ليس فيه لحم، ولا عصب، ولا جلد.

قوله تعالى: ﴿وَلَنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ﴾ أي: لنصيرك علامة للناس على قدرتنا.

قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾؛ وفي قراءة: «ننشرها» بالراء؛ ﴿نُنْشِزُهَا﴾ بالزاي يعني: نركب بعضها على بعض؛ من النشز؛ وهو الارتفاع، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْثِهَا شُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ [النساء: ١٢٨]؛ فـ ﴿نُنْشِزُهَا﴾ يعني: نعلي بعضها على بعض؛ فنظر إلى العظام فإذا به يأتي، ويركب على العظم الثاني في مكانه حتى صار الحمار عظاماً؛ كل عظم منها راكب على الآخر في مكانه، ثم بعد ذلك كسا الله العظام لحماً بعد أن أنشز بعضها ببعض بالعصب؛ أما قراءة «ننشرها» بالراء فمعناها: نحییها؛ لأن العظام قد يبست، وصارت كالرميم ليس فيها أي مادة للحياة، ثم أحييت بحيث صارت قابلة لأن يركب بعضها على بعض.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَكْسُوها لَحْمًا﴾ أي: نسترها باللحم؛ فشاهد ذلك بعينه، فاجتمع عنده آيتان من آيات الله: إبقاء ما يتغير على حاله - وهو طعامه وشرابه؛ وإحياء ما كان ميتاً - وهو حماره.

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ﴾ أي تبين لهذا الرجل - الذي مر على القرية، واستبعد أن يحييها الله بعد موتها؛ أو استبطأ أن الله سبحانه وتعالى يحييها بعد موتها، وحصل ما حصل من آيات الله عز وجل بالنسبة له، ولحماره، ولطعامه، وشرابه - تبين له الأمر الذي تحقق به قدرة الله عز وجل.

قوله تعالى: ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾؛ وفي قراءة: ﴿أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾؛ والفائدة من القراءتين: كأنه أمر أن يعلم فعلم وأقر؛ و«العلم» - كما سبق - هو إدراك الشيء إدراكاً جازماً مطابقاً لما هو عليه؛ وعدم الإدراك هو الجهل البسيط؛ وإدراك

الشيء على غير ما هو عليه: هو الجهل المركب؛ وعدم الجزم: شك؛ أو ظن؛ أو وهم؛ فإن تساوى الأمران فهو شك؛ وإن ترجح أحدهما فالراجح ظن؛ والمرجوح وهم.

و«القدرة» صفة تقوم بالقادر بحيث يفعل الفعل بلا عجز؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]؛ لما نفى أن يعجزه شيء قال تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ فلما نفى العجز ذكر القدرة والعلم مقابلها.

الفوائد:

- ١ - من فوائد الآية: بلاغة القرآن، حيث ينوع الأدلة والبراهين على الأمور العظيمة؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾؛ فهذه الآية وما قبلها وما بعدها كلها في سياق قدرة الله عز وجل على إحياء الموتى.
- ٢ - ومنها: الإشارة إلى أنه لا ينبغي أن يهتم الإنسان بأعيان أصحاب القصة؛ إذ لو كان هذا من الأمور المهمة لكان الله يبين ذلك: يقول: فلان؛ وبين القرية.
- ٣ - ومنها: أن العبرة بالمعاني والمقاصد دون الأشخاص.
- ٤ - ومنها: إطلاق القرية على المساكن؛ لقوله تعالى: ﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ مع أنه يحتمل أن يراد بهذه الآية المساكن، والسكان لأن كونها خاوية على عروشها يدل على أن أهلها أيضًا مفقودون، وأنهم هالكون.
- ٥ - ومنها: قصور نظر الإنسان، وأنه ينظر إلى الأمور بمعيار المشاهد المنظور لديه؛ لقوله هذا الرجل: ﴿أَنِّي يَتِيءُ هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾؛ فكذلك ترى أشياء متغيرة لا تستبعد أن الله عز وجل يزيل هذا التغيير؛ وكم من أشياء قدر الناس فيها أنها لن تزول، ثم تزول؛ كم من أناس أمثلوا دوام الغنى، ودوام الأمن، ودوام السرور، ثم أعقبه ضد ذلك؛ وكم من أناس كانوا على شدة من العيش، والخوف، والهموم، والغموم، ثم أبدلهم الله سبحانه وتعالى بضد ذلك.
- ٦ - ومن فوائد الآية: أن الإنسان إذا استبعد وقوع الشيء - ولكنه لم يشك في قدرة الله - لا يكفر بهذا.
- ٧ - ومنها: بيان قدرة الله عز وجل في إماتة هذا الرجل لمدة معينة، ثم إحيائه؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾.
- ٨ - ومنها: إثبات الكلام لله عز وجل، والقول، وأنه بحرف وصوت مسموع؛ لقوله تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِئْتَ﴾؛ والأولى الأخذ بظاهر القرآن، وأن القائل هو الله عز وجل.
- ٩ - ومنها: جواز امتحان العبد في معلوماته؛ لقوله تعالى: ﴿كَمْ لَبِئْتَ﴾.
- ١٠ - ومنها: الرد على الأشاعرة الذين قالوا: «إن كلام الله هو المعنى القائم بنفسه، وأن هذه الأصوات التي سمعها موسى ومحمد - عليها الصلاة والسلام - وغيرها من كلمه الله

هي أصوات خلقها الله عز وجل لتعبر عما في نفسه؛ وأن هذا القول مقتضاه إنكار القول من الله عز وجل.

- ١١ - ومنها: بيان حكمة الله، حيث أمات هذا الرجل، ثم بعثه ليتبين له قدرة الله عز وجل.
- ١٢ - ومنها: جواز إخبار الإنسان بما يغلب على ظنه، وأنه إذا خالف الواقع لا يعد مخطئاً؛ لقوله تعالى: ﴿قَالَ لَيْسَتْ يَوْمًا أَوْ بَعْضُ يَوْمٍ﴾ مع أنه لبث مائة عام.
- ١٣ - ومنها: أن الله قد يمنُّ على عبده بأن يريه من آياته ما يزداد به يقينه؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَنْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ...﴾ إلخ.
- ١٤ - ومنها: أن قدرة الله فوق ما هو معتاد من طبيعة الأمور، حيث بقي هذا الطعام والشراب مائة سنة لم يتغير.

- ١٥ - ومنها: الرد على أهل الطبيعة الذين يقولون: إن السنن الكونية لا تتغير؛ لقوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾؛ لكون هذا الطعام والشراب لم يتغير لمدة مائة سنة، والرياح تمر به، والشمس، والحر.
- ١٦ - ومنها: جواز الانتفاع بالحُمُر؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ﴾.
- ١٧ - ومنها: ثبوت الملكية فيها: لأن الله أضاف الحمار إلى صاحبه؛ فقال تعالى: ﴿حِمَارِكَ﴾؛ فإن قلت: كيف تجمع بين هذا وبين قول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - إِذَا حَرَّمَ أَكْلَ شَيْءٍ حَرَّمَ ثَمَنَهُ»^(١)؛ وإثبات الملكية يقتضي حل الثمن؟

فالجواب: أنها إذا بيعت للأكل فهو حرام؛ لأنه هو المحرم؛ وأما إذا بيعت للانتفاع فهذا حلال؛ لأن الانتفاع بها حلال؛ إذن فهذا لا يعارض الحديث؛ فإذا اشترى الحمار للأكل فالثمن حرام؛ وإن اشتراه للمنفعة فالمنفعة حلال، وثمنها حلال.

- ١٨ - ومن فوائد الآية: أن الله يحدث للعبد ما يكون عبرة لغيره؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ﴾؛ ومثل ذلك قوله تعالى في عيسى ابن مريم وأمه: ﴿وَأَلَقَى أَخَصَصْتَ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا وَجَعَلْنَاهَا وَابْنَهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٩١].

- ١٩ - ومنها: أنه ينبغي التفكير فيما خلقه الله عز وجل وأحدثه في الكون؛ لأن ذلك يزيد الإيمان، حيث إن هذا الشيء آية من آيات الله.

- ٢٠ - ومنها: أنه ينبغي النظر إلى الآيات على وجه الإجمال والتفصيل؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ﴾: مطلق؛ ثم قال تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الطَّعَامِ كَيْفَ نُنْزِلُهَا...﴾ إلخ؟! فيقتضي أن نتأمل أولاً في الكون من حيث العموم، ثم من حيث التفصيل؛ فإن ذلك أيضاً يزيدنا في الإيمان.

(١) صحيح: رواه أحمد في «مسنده» (٢٦٧٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٩٣٨)، وصححه الألباني في «غاية المرام» (٣١٨).

٢١ - ومنها؛ أن الله عز وجل جعل اللحم على العظام كالكسوة؛ بل هو كسوة في الواقع؛ لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَكْسُوهُمَا لَحْمًا﴾، وقال تعالى: ﴿فَكَسُونَا الْعِظَمَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٤]؛ ولهذا تجدد اللحم بقي العظام من الكسر والضرر؛ لأن الضرر في العظام أشد من الضرر في اللحم.

٢٢ - ومنها؛ أن الإنسان بالتدبر والتأمل والنظر يتبين له من آيات الله ما لا يتبين لو غفل؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ...﴾ [الخ: ١].

٢٣ - ومنها؛ بيان عموم قدرة الله عز وجل؛ لقوله تعالى: ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

٢٤ - ومنها؛ الرد على القدرية؛ لقوله تعالى: ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾؛ لأن من الأشياء فعل العبد؛ والله سبحانه وتعالى قادر على فعل العبد؛ وعند القدرية المعتزلة أن الله ليس بقادر على أفعال العبد؛ لأن العبد عندهم مستقل خالق لفعله، وأن الله سبحانه وتعالى لم يخلق أفعاله.

٢٥ - ومنها؛ الرد على منكري قيام الأفعال الاختيارية بالله عز وجل؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا تَهُ اللَّهُ مِائَةً عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾؛ وهذه أفعال متعلقة بمشيئته واختياره: متى شاء فعل، ومتى شاء لم يفعل؛ ومتى شاء خلق، ومتى شاء أمات؛ ومتى شاء أذل، ومتى شاء أعز.

٢٦ - ومنها؛ أن كلام الله عز وجل بحروف وأصوات مسموعة؛ لقوله تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتَ﴾، وقوله تعالى: ﴿لَبِثْتَ مِائَةً عَامٍ﴾؛ فإن مقول القول حروف بصوت سمعه المخاطب، وأجاب عليه بقوله: ﴿لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾؛ ولكن الصوت المسموع من كلام الله عز وجل ليس كصوت المخلوقين؛ الحروف هي الحروف التي يعبر بها الناس؛ لكن الصوت: لا؛ لأن الصوت صفة الرب عز وجل؛ والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

٢٧ - ومنها؛ أنه يلزم من النظر في الآيات العلم واليقين؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

٢٨ - ومنها؛ أنه يمكن الرد على الجبرية على قراءة: «اعلم»؛ لأنه لو كان الإنسان مجبوراً لكان توجه الخطاب إليه بالأمر والتكليف لغوا وعبثاً.

٢٩ - ومنها؛ ثبوت كرامات الأولياء؛ وهي كل أمر خارق للعادة يجريه الله عز وجل على يد أحد أوليائه تكريماً له، وشهادة بصدق الشريعة التي كان عليها؛ ولهذا قيل: كل كرامة لولي فهي آية للنبي الذي اتبعه؛ و«الولي» كل مؤمن تقي؛ لقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (١٢) الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ [يونس: ٦٢، ٦٣].

٣٠ - ومنها؛ وجوب العلم بأن الله على كل شيء قدير.



❀ قال الله تعالى:

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُنْحِي الْمَوْتِ قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ أَدْعُهُنَّ بِأَيْتِنَاكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٠]

❀ التفسير ❀

في ﴿إِبْرَاهِيمُ﴾ قراءتان؛ ﴿إِبْرَاهِيمُ﴾ بكسر الهماء وياء بعدها؛ و ﴿إِبْرَاهَامُ﴾ بفتح الهاء وألف بعدها؛ وكذلك في ﴿أَرْنِي﴾ قراءتان: ﴿أَرْنِي﴾ بكسر الراء؛ و ﴿أَرْنِي﴾ بسكونها؛ وفي ﴿فَصُرْهُنَّ﴾ قراءتان أيضًا: ﴿فَصُرْهُنَّ﴾ بضم الصاد؛ و ﴿فَصِرْهُنَّ﴾ بكسرها؛ وفي ﴿جُزْءًا﴾ قراءتان أيضًا: ﴿جُزْءًا﴾ بسكون الزاي؛ و ﴿جُزْءًا﴾ بضمها؛ وكل هذه القراءات سبعية.

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي﴾ ﴿إِذْ﴾: مفعول فعل محذوف؛ والتقدير: اذكر إذ قال؛ و ﴿أَرْنِي﴾: الرؤية هنا بصرية، فتنصب مفعولاً واحداً؛ لكن لما دخلت عليها همزة التعدية صارت تنصب مفعولين؛ الأول: الياء؛ والثاني: جملة: ﴿كَيْفَ تُنْحِي الْمَوْتِ﴾.

قوله تعالى: ﴿أَوْلَمْ تُؤْمِنْ﴾ فيها إعرابان مشهوران؛ أحدهما: أن الهمزة دخلت على مقدر عطف عليها قوله تعالى: ﴿وَلَمْ تُؤْمِنْ﴾؛ وهذا المقدر يكون بحسب السياق؛ وعلى هذا فالهمزة في محلها؛ الثاني: أن الواو حرف عطف على ما سبق؛ والهمزة للاستفهام؛ وأصل محلها بعد الواو؛ والتقدير: «وَألم تؤمن؟» والثاني أسهل وأسلم؛ لأن الإنسان ربما يقدر فعلاً ليس هو المراد؛ وأسهل؛ لثلا يُتعب الإنسان نفسه في طلب فعل يكون مناسباً.

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾؛ إبراهيم عليه السلام هو الأب الثالث للأنبياء؛ فالأول: آدم؛ والثاني: نوح؛ والثالث: إبراهيم، كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلِلَّهِ أَسْمَاءُ﴾ [الحج: ٧٨]، وقال تعالى في نوح: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هَرَبًا﴾ [الصافات: ٧٧]؛ وآدم معلوم أنه أبو البشر؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَنْبَغِي آدَمَ﴾ [الأعراف: ٢٦].

قوله تعالى: ﴿رَبِّ﴾: منادى منصوب بفتحة مُقدَّرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة؛ وحرف النداء محذوف للعلم به.

قوله تعالى: ﴿أَرْنِي كَيْفَ تُنْحِي الْمَوْتِ﴾ أي: اجعلني أنظر وأرى بعيني؛ والسؤال هنا عن الكيفية لا عن الإمكان؛ لأن إبراهيم لم يشك في القدرة؛ ولا عن معنى الإحياء؛ لأن معنى الإحياء عنده معلوم؛ لكن أراد أن يعلم الكيفية: كيف يحيي الله الموتى بعد أن أماتهم وصاروا تراباً وعظاماً.

وقوله تعالى: ﴿الْمَوْتَى﴾: هل مراد إبراهيم عليه السلام أي موتى يكونون؛ أو أن المراد به الموتى من بني آدم، فضرب الله له مثلاً بالطيور الأربعة؟ إذا نظرنا إلى لفظ ﴿الْمَوْتَى﴾ وجدناه عامًّا؛ يعني أي شيء يحببه الله أمامه فقد أراه؛ فيترجح الاحتمال الأول.

قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنُوا﴾: هذا الاستفهام للتقرير؛ وليس للإنكار، ولا للنفي؛ فهو كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]؛ يعني: قد شرحنا لك؛ فمعنى ﴿أَوْلَمْ تُؤْمِنُوا﴾: أألمت أمنت؛ لتقرير إيمان إبراهيم عليه السلام.

وقد فسر كثير من الناس الإيوان في اللغة بـ«التصديق»؛ وهذا التفسير ليس بدقيق؛ لكنه تفسير بها يقارب؛ كتفسيرهم «الريب» بالشك؛ وتفسيرهم «الرهن» بالحبس؛ وتفسير قوله تعالى: ﴿أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ﴾ [الأنعام: ٧٠] أي: تحبس؛ وما أشبه ذلك مما يفسرونه بالمعنى المقارب الذي يقرب للفهم؛ وإلا فإن بين الإيوان والتصديق فرقاً؛ وقد سبق بيان ذلك.

قوله تعالى: ﴿بَلَى﴾ حرف يجاب بها النفي المقرون بالاستفهام لإثباته؛ فإذا قلت: أألمت حاضرًا معنا في الدرس؟ فالجواب: «بلى» - إن كنت حاضرًا؛ و«نعم» - إن لم تكن حاضرًا. قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَّيَطْمِئِنَّ قُلُوبِي﴾ أي: ليزداد طمأنينة؛ وإلا فقد كان مطمئنًا؛ و«الطمأنينة» هي الاستقرار، كما قال النبي ﷺ: «ازكف حتى تطمئن رايكاً.. اسجد حتى تطمئن ساجدا»^(١)، أي: تستقر؛ فأراه الله سبحانه وتعالى الآية: قال تعالى: ﴿فَخَذَ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصَرَّهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلَ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾.

قوله تعالى: ﴿فَخَذَ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾: لم يعينها الله عز وجل؛ ولهذا تعتبر محاولة تعيينهن لا فائدة منها؛ لأنه لا يهمننا أكانت هذه الطيور إوزًا، أم حمامًا، أم غربانًا، أم أي نوع من أنواع الطيور؛ لأن الله لم يبينها لنا؛ ولو كان في تبينها فائدة لبيّنها الله عز وجل.

قوله تعالى: ﴿فَصَرَّهُنَّ إِلَيْكَ﴾ بكسر الصاد من صار يصير؛ وبضمها من صار يصور؛ أي أملهن إليك؛ و«الصُّور» الميل؛ ومنه الرجل الأصور - التي مالت عينه إلى جانب من جفنه؛ ويسمى «الأحول»؛ فمعنى ﴿فَصَرَّهُنَّ﴾ أي: أملهن واضممنهن إليك.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَجْعَلَ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ﴾، أي من الجبال التي حولك ﴿مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾ أي من مجموعهن؛ والله أعلم بالحكمة من تعيين العدد والجبال.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَدْعُهُنَّ﴾؛ ففعل عليه الصلاة والسلام فجمع الأربعة، وذبحهن، وقطعن أجزءًا، وجعل على كل جبل جزءًا؛ ثم دعاهن فأقبلن.

قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا﴾ قيل: إنها جواب لفعل الأمر في قوله تعالى: ﴿أَدْعُهُنَّ﴾؛ وقيل:

إنها جواب لفعل شرط مقدر؛ والتقدير: «إن تدعهن يأتينك»؛ فعلى القول الأول يكون جواباً لقوله: ﴿أَدْعُهُنَّ﴾؛ لأن من لازم أمر الله إياه بدعائهن أن يدعوهن؛ فكأن الشرط معلوم من الأمر؛ وعلى القول الثاني لا إشكال إذا جعلت ﴿يَأْتِيَنَّكَ﴾ جواباً لفعل شرط محذوف - يعني: إن تدعهن يأتينك؛ و﴿يَأْتِيَنَّكَ﴾ مبنية على السكون في محل جزم؛ وإنما بنيت على السكون لاتصالها بنون النسوة.

وقوله تعالى: ﴿سَعِيًّا﴾ مصدر؛ لكن هل هو مصدر عامله محذوف، والتقدير: يسعين سعياً؛ أو هو مصدر في موضع الحال، فيكون بمعنى: ساعيات؟ يحتمل هذا وهذا؛ والثاني أولى؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير؛ والقاعدة أنه إذا دار الأمر بين أن يكون الكلام محذوفاً منه، أو غير محذوف فهو غير محذوف منه.

وقوله تعالى: ﴿سَعِيًّا﴾؛ هل نفس السعي في كل موضع بحسبه؛ أو نقول: سعياً على الأرجل؟ في هذا قولان للمفسرين؛ أحدهما أن السعي هنا بمعنى الطيران؛ فالمعنى: يأتينك طيراناً لا نقص فيهن؛ لأن سعي كل شيء بحسبه؛ وسعي الطيور هو الطيران؛ الثاني: أن المراد بالسعي المشي بسرعة على الأرجل؛ ولكن الأولى - فيما يظهر لنا - هو الطيران؛ لأن كونهن يمشين على الأرجل لا يدل على كمالهن؛ إذ إن الطائر إذا كُسر جناحه صار يمشي؛ لكن كونهن يطرن أبلغ؛ لأنه كأنهن أتين على أكمل الحياة، والوجوه.

قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾: الخطاب لإبراهيم عليه السلام؛ فإذا علمت ذلك علمت كمال قدرته عز وجل لكمال عزته، وكمال حكمته؛ لأنه حكيم؛ والله سبحانه وتعالى يقرن كثيراً بين هذين الاسمين: «العزیز» و«الحكيم»؛ لأن العزيز من المخلوقين قد تفوته الحكمة لعزته: يرى نفسه عزيزاً غالباً، فيتهور في تصرفاته، ويتصرف بدون حكمة؛ والحكيم من المخلوقين قد لا يكون عزيزاً؛ فإذا اقترنت حكمته بعزة صار له سلطان وقوة، ولم تفته الأمور؛ فجمع الله لنفسه بين العزة والحكمة؛ وسبق الكلام عليهما مفصلاً.

الفوائد:

١ - من فوائد الآيات: أن التوسل إلى الله بربوبيته من آداب الدعاء التي يتوسل بها الرسل؛ لقوله تعالى: ﴿رَبِّ﴾؛ لأن إجابة الدعاء من مقتضيات الربوبية؛ إذ إنه فعل؛ وكل ما يتعلق بأفعال الرب فهو من مقتضيات الربوبية؛ ولهذا قال رسول الله ﷺ حين ذكر الرجل يطيل السفر يمد يديه إلى السماء: «يقول: يا رب! يا رب!»^(١)؛ ولو تأملت أكثر أدعية القرآن لوجدتها مصدرة بـ«الرب»؛ لأن إجابة الدعاء من مقتضيات الربوبية.

٢ - ومنها: أنه لا حرج على الإنسان أن يطلب ما يزداد به يقينه، لقوله تعالى: ﴿أَرِنِي كَيْفَ

تُحْيِ الْمَوْتَى؛ لأنه إذا رأى بعينه ازداد يقينه.

٣ - ومنها: أن عين اليقين أقوى من خبر اليقين؛ لقوله تعالى: ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى﴾؛ لأن إبراهيم عليه السلام عنده خبر اليقين بأن الله قادر؛ لكن يريد عين اليقين؛ ولهذا جاء في الحديث: «لَيْسَ الْخَبَرُ كَالْمَعَانِيَةِ»^(١)؛ وقد ذكر العلماء أن اليقين ثلاث درجات: علم؛ وعين؛ وحق؛ كلها موجودة في القرآن؛ مثال «علم اليقين»: قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٥]؛ ومثال «عين اليقين» قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتَرَوْهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٧]؛ ومثال «حق اليقين»: قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥]؛ نضرب مثلاً يوضح الأمر: قلت: إن معي تفاحة حلوة - وأنا عندك ثقة؛ فهذا علم اليقين: فإنك علمت الآن أن معي تفاحة حلوة؛ فأخرجتها من جيبِي وقلت: هذه التفاحة؛ فهذا عين اليقين؛ ثم أعطيتك إياها، وأكلتها وإذا هي حلوة؛ هذا حق اليقين.

٤ - ومن فوائد الآية: إثبات أفعال الله الاختيارية؛ بمعنى أن الله سبحانه وتعالى له أفعال تتعلق بمشيئته؛ لقوله تعالى: ﴿تُحْيِ الْمَوْتَى﴾.

٥ - ومنها: تمام قدرة الله سبحانه وتعالى بإحياء الموتى؛ وقد قرر الله ذلك في آيات كثيرة.

٦ - ومنها: إثبات الكلام لله عز وجل؛ لقوله تعالى: ﴿قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنُوا﴾، وقوله تعالى: ﴿قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً﴾؛ والله سبحانه وتعالى يتكلم بما شاء متى شاء كيف شاء؛ بما شاء: من القول؛ متى شاء: في الزمن؛ كيف شاء: في الكيفية.

٧ - ومنها: أن كلام الله سبحانه وتعالى بحروف، وأصوات مسموعة؛ لوقوع التحاور بين الله عز وجل، وإبراهيم عليه السلام.

٨ - ومنها: إثبات أن إبراهيم مؤمن بقدرة الله عز وجل على إحياء الموتى؛ لقوله تعالى: ﴿قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنُوا قَالَ بَلَىٰ﴾؛ فإن قلت: كيف تجمع بين هذا، وبين ما ثبت في «صحيح البخاري» أن النبي ﷺ قال: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ»^(٢)؛ فأثبت شكاً فينا، وفي إبراهيم، وأنا أحق بالشك من إبراهيم؟ فالجواب: أن الحديث لا يراد به هذا المعنى؛ لأن هذا معنى يخالف الواقع؛ فليس عند الرسول ﷺ شك في إحياء الموتى؛ وإنما المعنى أن إبراهيم لم يشك؛ فلو قدر أنه يشك فنحن أحق بالشك منه؛ وما دام الشك متفتحاً في حقنا فهو في حقه أشد انتفاءً؛ فإذا علم أننا الآن نؤمن بأنه تعالى هو القادر، فإبراهيم أولى منّا بالإيمان بذلك؛ هذا هو معنى الحديث، ولا يحتمل غيره؛ فإن قلت: لا زال هنا إشكال؛ وهو: هل إبراهيم أكمل إيماناً من محمد ﷺ؟ فالجواب: لا؛

(١) صحيح: رواه أحمد في «مسنده» (١٨٤٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٢١٣)، وصححه الألباني في

«صحيح الجامع» (٥٣٧٣).

(٢) رواه البخاري (٣١٩٢)، ومسلم (١٥١).

ولكن قاله ﷺ على سبيل التواضع؛ ولهذا قرن بينه وبين قوله ﷺ: «وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السَّجْنِ طَوْلَ مَا لَبِثَ يُوسُفُ لَأَجَبْتُ الدَّاعِيَ»^(١)؛ فيوسف بقي في السجن بضع سنين، وجاءه رسول الملك يدعوه؛ فقال له: لا أخرج، «أَرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسَأَلَهُ مَا بَالَ الْإِسْوَةِ الَّتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ» [يوسف: ٥٠]؛ مع أن غيره لو حبس سبع سنين، وقالوا له: «أخرج» فإنه يخرج؛ هذا مقتضى الطبيعة؛ لكن يوسف - عليه الصلاة والسلام - كان حليماً حازماً؛ قال: لا أخرج حتى تظهر براءتي كاملة؛ فتبين من هذا أنه لا يلزم من قول الرسول ﷺ هذا أن يكون إبراهيم أقوى إيماناً.

٩ - ومن فوائد الآية: إثبات زيادة الإيمان في القلب؛ لقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ وَلَٰكِنْ لَّيَطْمِئِنَّ قُلُوبِي﴾؛ فيه ردٌّ على من قال: إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ ولا ريب أن هذا القول ضعيف؛ لأن الواقع يكذبه؛ والنصوص تكذبه أيضاً؛ ففي القرآن قال الله تعالى: ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤]؛ وفي السنة: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتٍ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ»^(٢)؛ فالإيمان يزيد كمية وكيفية؛ فمثال زيادة الكمية: أن الذي يسبح عشراً أزيد إيماناً من الذي يسبح خمساً؛ والذي يصلي عشر ركعات أزيد إيماناً من الذي يصلي ستاً؛ وأما زيادة الكيفية فمثالها: رجل صلى ركعتين بطمأنينة وخشوع وتأمل فإيمانه أزيد ممن صلاهما بسرعة؛ كذلك يزداد الإيمان بحسب إقرار القلب: كلما كثرت الآيات لدى الإنسان فلا شك أن إيمانه يزداد قوة ورسوخاً؛ اقرأ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١] أي على طرف ﴿فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَلِنْ أَصَابَهُ فِتْنَةٌ أُنْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَيْرٌ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [الحج: ١١]؛ هذا إيمانه ضعيف مهزوز: إن لم تأت فتنه فهو مستقر؛ وإن آتته فتنه - شبهة، أو شهوة - انقلب على وجهه؛ فمثلاً نحن الآن في المملكة العربية السعودية ليس عندنا - والله الحمد - أحد يعارضنا في العقيدة؛ فليس عندنا معتزلة، ولا جهمية، ولا جبرية... فنحن ثابتون على الفطرة؛ ولكن لو بيتلى الإنسان فيأتيه واحد من عفاريت الإنس جيد في المجادلة والمحااجة من المعتزلة لأوشك أن يؤثر عليه، وينقله إذا لم يكن لديه رسوخ في العلم والإيمان؛ كذلك لو أن إنساناً عنده إيمان لكن تعرضت له امرأة ذات منصب وجمال وأغرته حتى وقع في الفاحشة؛ وإنسان آخر تعرضت له هذه المرأة فقال: «إني أخاف الله» تجدد الفرق بينهما؛ فالهم أن القول الراجح الذي لا شك فيه، والذي تدل عليه الأدلة السمعية والواقعية: أن الإيمان يزيد وينقص.

١٠ - ومن فوائد الآية: جواز الاختصار في الجواب على الحرف الدال عليه؛ لقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ﴾؛ وعليه فلو قيل للرجل: ألم تطلق زوجتك؟ فقال: «بلى»؛ طلقت؛ ولو قيل للرجل:

(١) انظر التخرج السابق.

(٢) سبق تخرجه.

عند عقد النكاح: أقبلت النكاح، وقال: «نعم» انعقد النكاح؛ لأن حرف الجواب يغني عن ذكر الجملة.

١١ - ومنها: امتنان الله على العبد بما يزداد به إيمانه، لقوله تعالى: ﴿فَخَذَّارُبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ..﴾ إلى قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا﴾.

١٢ - ومنها: إثبات اسمين من أسماء الله؛ وهما: «العزیز» و«الحكيم»؛ وإثبات ما تضمنناه من الصفة؛ وهي العزة، والحكمة؛ لأن كل اسم من أسماء الله فهو متضمن لصفة ولا عكس؛ يعني: ليس كل صفة يؤخذ منها اسم؛ لكن كل اسم يؤخذ منه صفة؛ لأن أسماء الله عز وجل أعلام وأوصاف؛ فكل اسم من أسمائه متضمن للصفة التي دلَّ عليها اشتقاقه أو لوازمها.



❁ قال الله تعالى:

﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَنَابِلَ سَبْعِ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ﴾؛ يطلق المثل على الشبه؛ ويطلق على الصفة؛ فإن ذكر مماثل فالمراد به الشبه؛ وإلا فالمراد به الصفة؛ ففي قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِّنْ مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ..﴾ [محمد: ١٥] المراد بالمثل الصفة؛ لأنه لم يذكر المماثل؛ أما إذا قيل: «مثل هذا كمثال هذا» فهذا يعني الشبه، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا..﴾ [البقرة: ١٧]، وكما في هذه الآية: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ﴾ فهذا المراد به الشبه؛ يعني: شبه هؤلاء كشبه هذا الشيء؛ والذي يظهر من الآية: أنه لا يوجد فيها مطابقة بين الممثل والممثل به؛ لأن «الممثل» هو العامل؛ و«الممثل به» هو العمل؛ فالحبة ليست بإزاء المنفق؛ لكنها بإزاء المنفق؛ والذي يكون بإزاء المنفق زارع الحبة؛ ولهذا قال بعض العلماء: إن الآية فيها تقدير: إما في المبتدأ؛ وإما في الخبر: فإما أن يقدر: مثل عمل الذين ينفقون أموالهم كمثال حبة؛ أو يقدر: مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثال زارع حبة أتت سبع سنابل؛ والحكمة من هذا الطي أن يكون المثل صالحاً للتمثيل بالعامل، والتمثيل بالعمل؛ وهذا من بلاغة القرآن؛ و«الإنفاق» معناه البذل؛ و«أموال» جمع مال؛ وهو كل ما يتموله الإنسان من أعيان، أو منافع؛ الأعيان: كالدراهم، والدنانير، والسيارات، والدور، وما أشبه ذلك؛ والمنافع: كمنافع

العين المستأجرة؛ فإن المستأجر مالك للمنفعة.

وقوله تعالى: ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ «سبيل» بمعنى طريق؛ وسبيل الله سبحانه وتعالى هو شرعه؛ لأنه يهدي إليه ويوصل إليه؛ قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]؛ وأضيف إلى الله لسببين: السبب الأول: أنه هو الذي وضعه لعباده، وشرعه لهم.

والسبب الثاني: أنه موصل إليه؛ ويضاف «السبيل» أحياناً إلى سالك السبيل؛ فيقال: سبيل المؤمنين، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥]؛ ولا تناقض بينهما؛ لأنه يضاف إلى المؤمنين باعتبار أنهم هم الذين سلكوه؛ وإلى الله باعتبار أنه الذي شرعه، وأنه موصل إليه.

قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾؛ حبة بذرها إنسان، فأنبتت سبع سنابل ﴿فِي كُلِّ سَبِيلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ﴾؛ فتكون الجميع سبعمائة؛ فالحسنة إذن في الإنفاق في سبيل الله تكون بسبعمائة؛ وهذا ليس حدّاً.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُضَعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ أي يزيد ثواباً لمن يشاء حسب ما تقتضيه حكمته.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَاسِعٌ﴾ أي: ذو سعة في جميع صفاته؛ فهو واسع العلم، والقدرة، والرحمة، والمغفرة، وغير ذلك من صفاته؛ فإنها صفات واسعة عظيمة علياً؛ و﴿عَلِيمٌ﴾ أي: ذو علم - وهو واسع فيه - وعلمه شامل لكل شيء جملة، وتفصيلاً؛ حاضراً، ومستقبلاً، وماضياً.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: ضرب الأمثال؛ وهو تشبيه المعقول بالمحسوس؛ لأن ذلك أقرب إلى الفهم.

٢ - ومنها: أن القرآن على غاية ما يكون من البلاغة والفصاحة؛ لأن الفصاحة هي الإفصاح بالمعنى وبيانه؛ وضرب الأمثال من أشد ما يكون إفصاحاً وبياناً؛ قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ لَكَ أَمْثَلُ نَصْرِيهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣].

٣ - ومنها: فضيلة الإنفاق في سبيل الله؛ لأنه ينمو للمنفق حتى تكون الحبة سبعمائة حبة.

٤ - ومنها: الإشارة إلى الإخلاص لله في العمل؛ لقوله تعالى: ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ بأن يقصدوا بذلك وجه الله عز وجل.

٥ - ومنها: الإشارة إلى موافقة الشرع؛ لقوله تعالى: ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ لأن ﴿فِي﴾ للظرفية؛ والسبيل بمعنى الطريق؛ وطريق الله: شرعه؛ والمعنى: أن هذا الإنفاق لا يخرج عن شريعة الله؛ والإنفاق الذي يكون موافقاً للشرع هو ما ذكره بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧].

ومعنى إنفاقهم في شرع الله: أن يكون ذلك إخلاصاً لله، واتباعاً لشرعه؛ فمن نوى إنفاقه غير الله فليس في سبيل الله؛ مثل «المرائي»: رجل أنفق في الجهاد، أو أنفق في الصدقة على المساكين؛ لكنه أنفق ليقال: إن فلاناً جواد؛ أو أنه كريم؛ هذا ليس في سبيل الله، لأنه مراء؛ لم يقصد وجه الله عز وجل؛ إذن لم يرد السبيل الذي يوصل إلى الله؛ ولا يهيمه أن يقبل الله منه، أو لا يقبل؛ المهم عنده أنه يقال عند الناس: إنه رجل كريم، أو جواد.

وأما أن يكون على حسب شريعة الله: فإن أنفق في وجه لا يرضى به الله فليس في سبيل الله - وإن أخلص لله - كرجل ينفق على البدع يريد بذلك وجه الله - وهذا كثير: كبناء الربط للصوفية المنحرفة، وبناء البيوت للأعياد الميلادية، وبناء القصور للمآتم، وطبع الكتب المشتملة على بدع؛ هذا قد يريد الإنسان بذلك وجه الله لكنه خلاف شريعة الله؛ فلا يكون في سبيل الله.

٦ - ومن فوائد الآية: إثبات الملكية للإنسان؛ لقوله تعالى: ﴿أَمْوَالُهُمْ﴾؛ فإن الإضافة هنا تفيد الملكية.

٧ - ومنها: وجه الشبه في قوله تعالى: ﴿كَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ﴾؛ فإن هذه الحبة أنبتت سبع سنابل؛ وشبهها الله بذلك؛ لأن السنابل غذاء للجسم والبدن؛ كذلك الإنفاق في سبيل الله غذاء للقلب والروح.

٨ - ومنها: أن ثواب الله وفضله أكثر من عمل العامل؛ لأنه لو عمل العامل بالعدل لكانت الحسنة بمثابة؛ لكن الله يعامله بالفضل والزيادة؛ فتكون الحبة الواحدة سبعمائة حبة؛ بل أزيد؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُضَعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

٩ - ومنها: إثبات الصفات الفعلية - التي تتعلق بمشيئة الله عز وجل؛ لقوله تعالى: ﴿يُضَعِفُ﴾؛ و«المضاعفة» فعل.

١٠ - ومنها: إثبات مشيئة الله؛ لقوله تعالى: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾؛ ولكن هل هذه المشيئة مشيئة مجردة؛ أي: أن الترجيح يكون فيها بدون سبب؛ أو هي مشيئة مقيدة بما تقتضيه المصلحة والحكمة؟ الجواب: أنها مشيئة مقيدة بما تقتضيه المصلحة والحكمة؛ وعليه فخذ هذا مقياساً: كل شيء علقه الله على المشيئة فإنه مقيد بالحكمة؛ ودليله قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠].

١١ - ومنها: أن الله له السلطان المطلق في خلقه؛ ولا أحد يعترض عليه؛ لقوله تعالى: ﴿يُضَعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾؛ ولهذا لما تناظر رجل من المعتزلة وآخر من أهل السنة قال له المعتزلي: رأيت إن منعني الهدى، وقضى علي بالردى أحسن إلي، أم أساء؟ - يريد أن يبين أن أفعال العباد لا تدخل في إرادة الله؛ لأنه إذا دخلت في إرادة الله فإن هذا الذي قضى عليه بالشقاء، ومنع الهدى يكون إساءة من الله إليه -، فقال له السني: إن منعك ما هو لك فقد أساء؛ وإن منعك فضله فذلك

فضل الله يؤتيه من يشاء؛ فغلب المعتزلي؛ لأنه ليس لك حق على الله واجب؛ والله سبحانه وتعالى يؤتي فضله من يشاء.

- ١٢ - ومن فوائد الآية: إثبات هذين الاسمين من أسماء الله: «الواسع» و«العليم»؛ لقوله تعالى: ﴿وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾؛ وإثبات ما تضمنناه من صفة؛ وهما: السعة، والعلم.
- ١٣ - ومنها: الحث والترغيب في الإنفاق في سبيل الله؛ يؤخذ هذا من ذكر فضيلة الإنفاق في سبيل الله، فإن الله لم يذكر هذا إلا من أجل هذا الثواب؛ فلا بد أن يعمل له.



قال الله تعالى:

﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى
لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٢]

التفسير

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ذكره مرة أخرى ليني عليها ما بعدها؛ وهي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى﴾.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا﴾ أي: لا يحصل منهم بعد الصدقة منُّ بأن يظهر المنفق مظهر المترفع على المنفق عليه؛ ﴿وَلَا أَذًى﴾ أي: أذى المنفق عليه بأن يقول المنفق: «لقد أنفقت على فلان كذا وكذا» أمام الناس؛ فإن هذا يؤذي المنفق عليه.

قوله تعالى: ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾؛ «الأجر» ما يعطاه العامل في مقابلة عمله؛ ومنه أجرة الأجير؛ وسمى الله سبحانه وتعالى الثواب أجراً؛ لأنه عز وجل تكفل للعامل بأن يجزيه على هذا العمل؛ فصار كأجر الأجير.

قوله تعالى: ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾: أصل العندية تكون في المكان؛ وقد يراد بها ما يعم المكان والالتزام، كما تقول: عندي لفلان كذا وكذا؛ أي في عهدي، وفي ذمتي له كذا وكذا - حتى وإن لم يكن ذلك عنده في مكانه - فالعندية قد يراد بها المكان؛ وقد يراد بها ما يلتزم به الإنسان في ذمته وعهده؛ وهنا ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ يحتمل المعنيين؛ يحتمل أنه عند الله سبحانه وتعالى ملتزم به، ولا بد أن يوفيه؛ ويحتمل معنى آخر - وكلاهما صحيح - أن الثواب هذا يكون في الجنة التي سقفها عرش الرحمن؛ وهذه عندية مكان - ولا ينافي ما سبق من عندية العهد، والالتزام بالوفاء؛ فتكون الآية شاملة للمعنيين.

قوله تعالى: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ أي: مما يستقبل ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ أي: على ما مضى -

لكمال نعيمهم - لأن المنعم لو أصابه الحزن أو الخوف لتنقص نعيمه.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: الحث على الإنفاق في سبيل الله؛ لقوله تعالى: ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾.

٢ - ومنها: الإشارة إلى الإخلاص لله، ومتابعة الشرع؛ لقوله تعالى: ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

٣ - ومنها: أن من أتبع نفقته منّا أو أذى فإنه لا أجر له؛ لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يُلَبِّسُكَ اللَّهُ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾؛ فإذا أتبع منّا أو أذى بطل أجره، كما هو صريح قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَبْطُلُوا صَدَقَتَكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤].

٤ - ومنها: أن المنّ والأذى يبطل الصدقة؛ وعليه فيكون لقبول الصدقة شروط سابقة، ومبطلات لاحقة؛ أما الشروط السابقة: فالإخلاص لله، والمتابعة؛ وأما المبطلات اللاحقة: فالمن، والأذى.

مسألة: هل مجرد إخبار المنفق بأنه أعطى فلا تأدّون منه بذلك يعتبر من الأذى؟

الجواب: نعم؛ لأن المعطى تنزل قيمته عند من علم به؛ لكن لو أراد بالخبر أن يقتدي الناس به فيعطوه فليس في هذا أذى؛ بل هو لمصلحة المعطى؛ أما إن ذكر أنه أعطى ولم يعين المعطى فهذا ليس فيه أذى؛ ولكن يخشى عليه الإعجاب أو المراءاة.

مسألة أخرى: هل المنفق عليه إذا أحسّ بأن المنفق منّ عليه أو ربما أذاه هل الأفضل أن يبقى قابلاً للإنفاق أو يرده؟ الجواب: الأفضل أن يرده لثلاث يكون لأحد عليه منة.

ولكن إذا رده بعد القبض فهل يلزم المنفق قبوله؟

الجواب: لا يلزمه قبوله؛ لأنه خرج عن ملكه إلى ملك المنفق عليه؛ فيكون رده إياه ابتداء عطية.

٥ - ومن فوائد الآية: إثبات العندية لله عز وجل؛ لقوله تعالى: ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾؛ والعندية تفيد القرب؛ فيكون الله عز وجل في مكان، وبعض الأشياء عنده، وبعض الأشياء بعيدة عنه؛ ولكن كلها قد أحاط الله بها؛ كلها بالنسبة إليه - إلى علمه، وقدرته، وسلطانه، وربوبيته - كلها سواء - لكن لا شك أن من كان حول العرش ليس كمن حول الفرش؛ ولكن يجب أن نعلم أن المكان ليس محيطاً به، كما قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]؛ لأنه سبحانه وتعالى فوق كل شيء؛ لا يحيط به شيء من مخلوقاته.

٦ - ومن فوائد الآية: أن الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ويسلمون من المحبطات لا ينالهم خوف في المستقبل، ولا حزن على الماضي؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.



* قال الله تعالى:

﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذَىٰ ۖ وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٣]

✽ التفسير ✽

قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ مبتدأ؛ و﴿خَيْرٌ﴾ خبره؛ وساغ الابتداء به هنا وهو نكرة؛ لأنه وصف؛ وإن شئت فقل: لأنه أفاد؛ وطريق إفادته الوصف؛ وإذا عللت بأنه أفاد صار أحسن؛ لأنه أعم.
قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ أي: ما نطق به اللسان معروفاً في الشرع، ومعروفاً في العرف.
قوله تعالى: ﴿وَمَغْفِرَةٌ﴾ أي: مغفرة الإنسان لمن أساء إليه؛ قال تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ لِإِنَّ ذَلِكَ لِمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣]؛ القول المعروف إحسان؛ والمغفرة إحسان؛ ولكن الفرق بينهما: أن «القول المعروف» إسداء المعروف القولي إلى الغير؛ و«المغفرة» تسامح الإنسان عن حقه في جانب غيره.

قوله تعالى: ﴿خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذَىٰ﴾؛ «الصدقة» بذل الإحسان المالي؛ الإنسان قد ينتفع بالمال أكثر مما ينتفع بالكلمة؛ وقد ينتفع بالكلمة أكثر مما ينتفع بالمال؛ لكن لا شك أن القول المعروف خير من الصدقة التي يتبعها أذى - وإن نفعت؛ لأنك لو تعطي هذا الرجل ما تعطيه من المال صدقة لله عز وجل، ثم تتبعها الأذى؛ فإن هذا الإحسان صار في الحقيقة إساءة - وإن كان هذا قد ينتفع به في حاجاته - لكن هو في الحقيقة إساءة له.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَنِيٌّ﴾ أي: عن غيره؛ فهو سبحانه وتعالى لا يحتاج إلى أحد؛ وكل من في السموات والأرض فإنه محتاج إلى الله تعالى؛ هو غنيٌّ بذاته عن جميع مخلوقاته؛ فله الغنى المطلق من جميع الوجوه.

قوله تعالى: ﴿حَلِيمٌ﴾؛ «الحلم» تأخير العقوبة عن مستحقها؛ قال ابن القيم في «النونية»:

وَهُوَ الْحَلِيمُ فَلَا يُعَاجِلُ عَبْدَهُ بِعُقُوبَةٍ لِيَتُوبَ مِنْ عِصْيَانٍ

وجمع الله في هذه الآية بين «الغنى» و«الحلم»؛ لأن الآية في سياق الصدقة، فبين عز وجل أن الصدقات لا تنفع الله؛ وإنما تنفع من يتصدق؛ والآية أيضاً في سياق من أتبع الصدقة أذى ومنة؛ وهذا حري بأن يعاجل بالعقوبة، حيث آذى هذا الرجل الذي أعطاه المال لله؛ ولكن الله حلیم يحلم على عبده لعله يتوب من المعصية.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: فضيلة القول المعروف؛ لقوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ

صَدَقَ...؛ و «القول المعروف» كل ما عرفه الشرع والعادة؛ مثال ذلك: أن يأتي رجل يسأل مالا بحاله، أو قوله؛ فكلمه المستول وقال: ليس عندي شيء وسيرزق الله، وإذا جاء شيء فإننا نجعلك على البال، وما أشبه ذلك؛ فهذا قول معروف لئن، وهيئ.

٢ - ومنها: الحث على المغفرة لمن أساء إليك؛ لكن هذا الحث مقيد بما إذا كانت المغفرة إصلاحاً؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠]؛ أما إذا لم تكن المغفرة إصلاحاً، مثل أن أغفر لهذا الجاني ثم يذهب ويسيء إلى الآخرين أو يكرر الإساءة إليّ، فإن المغفرة هنا غير مطلوبة.

٣ - ومنها: أن الأعمال الصالحة تفاضل، ويلزم من تفاضلها تفاضل العامل وزيادة الإيمان أو نقصانه.

٤ - ومنها: إثبات اسمين من أسماء الله؛ وهما: «الغني» و«الحليم»؛ وإثبات ما دلّ عليه من الصفات.

٥ - ومنها: المناسبة في ختم هذه الآية الكريمة بهذين الاسمين؛ لأن في الآية إنفاقاً؛ وإذا كان الله عز وجل هو الذي يخلف هذا الإنفاق فإنه لكمال غناه؛ كذلك المغفرة عَمَّنْ أساء إليك؛ فإن المغفرة تتضمن الحلم وزيادة؛ فختم الله الآية بالحلم؛ وقد يقال: إن فيه مناسبة أخرى؛ وهي أن المن بالصدقة كبيرة من كبائر الذنوب؛ والله سبحانه وتعالى حليم على أهل الكبائر؛ إذ لو يؤاخذ الناس بما كسبوا ما ترك على ظهرها من دابة، والله أعلم.



❁ قال الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٦٤]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، تصدير الخطاب بالنداء يدل على الاهتمام به؛ لأن النداء يحصل به تنبيه المخاطب؛ فبدل على العناية بموضوع الخطاب؛ ولهذا قال ابن مسعود: «إذا سمعت الله يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فأرعها سمعك: فإنه خير تأمر به؛ أو شر ينهى عنه»^(١)؛ وصدق عليه.

ثم في توجيه النداء للمؤمنين بوصف الإيـان فيه فوائد؛ الفائدة الأولى: الحث على قبول ما يلقي إليهم، وامتناله؛ وجه ذلك: أنه إذا علق الحكم بوصف كان ذلك الوصف علة للتأثر به؛ كأنه يقول: يا أيها الذين آمنوا لإيمانكم افعلوا كذا وكذا؛ أو لا تفعلوا كذا؛ الفائدة الثانية: أن ما ذكر يكون من مكملات الإيمان ومقتضياته؛ الفائدة الثالثة: أن مخالفة ما ذكر نقص في الإيمان.

قوله تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَتِكُمْ﴾: الإبطال للشيء يكون بعد وجوده؛ فالبطـان لا يكون غالباً إلا فيما تم؛ و«الصدقات» جمع صدقة؛ وهي ما يبذله الإنسان تقرباً إلى الله.

قوله تعالى: ﴿بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾؛ الباء للـبية؛ و«المن» إظهار أنك مانٌ عليه، وأنتك فوقه بإعطائك إياه؛ و«الأذى» أن تذكر ما تصدقت به عند الناس فيتأذى به.

قوله تعالى: ﴿كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ﴾؛ الكاف هنا للتشبيه؛ وهي خبر مبتدأ محذوف؛ والتقدير: مثلكم كالذي ينفق ماله رثاء الناس؛ و«رثاء» مفعول لأجله؛ وهي مصدر راءى يرثي رثاءً ومراءة، كقاتل يقاتل قتلاً ومقاتلة؛ وجاهد يجاهد جهاداً ومجاهدة؛ و«الرياء» فعل العبادة ليراه الناس، فيمدحوه عليها.

قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ معطوف على قوله تعالى: ﴿يُنْفِقُ﴾؛ وسبق معنى الإيمان بالله، واليوم الآخر؛ وهذا الوصف ينطبق على المنافق؛ فالمنافق - والعياذ بالله - لا يؤمن بالله، ولا باليوم الآخر؛ ولا ينفق إلا مراعاةً للناس؛ ومع ذلك لا ينفق إلا وهو كاره، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ﴾ [النساء: ١٤٢]، وقال في سورة «التوبة»: ﴿وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ﴾ [التوبة: ٥٤]؛ هؤلاء لا ينفقون إلا وهم كارهون؛ لأنهم لا يرجون من هذا الإنفاق ثواباً؛ إذ إنه لا إيمان عندهم، و«الْيَوْمِ الْآخِرِ» هو يوم القيامة؛ وسمي «اليوم الآخر»؛ لأنه لا يوم بعده؛ كل يذهب إلى مستقرة: أهل الجنة إلى مستقرهم؛ وأهل النار إلى مستقرهم؛ فهو يوم آخر لا يوم بعده؛ ولذلك فهو مؤبد: إما في جنة؛ وإما في نار.

قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ صَفْوَانٍ﴾ أي كشيبه صفوان؛ وهو الحجر الأملس ﴿عَلَيْهِ تَرَابٌ﴾؛ والتراب معروف؛ ﴿فَأَصَابَهُ وَاِبِلٌ﴾ أي مطر شديد الوقع سريع التتابع؛ فإذا أصاب المطر تراباً على صفوان فسوف يزول التراب؛ ولهذا يقول تعالى: ﴿فَتَرَكَهُ صَلْدًا﴾ أي: ترك الوابل هذا الصفوان أملس ليس عليه تراب؛ وجه الشبه بين المرائي والصفوان الذي عليه تراب أن من رأى المنافق في ظاهر حاله ظن أن عمله نافع له؛ وكذلك من رأى الصفوان الذي عليه تراب ظنه أرضاً خصبة طينية تنبت العشب؛ فإذا أصابها الوابل الذي ينبت العشب سحق التراب الذي عليه، فزال الأمل في نبات العشب عليه من الوابل؛ ولهذا قال تعالى: ﴿لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا﴾؛ وَصَحَّ عَوْدُ واو الجماعة في ﴿يَقْدِرُونَ﴾ على (الذي) في قوله تعالى: ﴿كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ﴾؛ لأن (الذي) اسم موصول يفيد العموم؛ فهو بصيغته اللفظية مفرد، وبدلالته المعنوية جمع؛ لأنه عام؛

وسمى الله عز وجل ما أنفقوا كسباً باعتبار ظنهم أنهم سيستفعون به.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ أي: لا يهدي سبحانه الكافرين هداية توفيق؛ أما هداية الدلالة فإنه سبحانه لم يدع أمة إلا بعث فيها نبياً؛ لكن الكافر لا يوفقه الله لقبول الحق؛ و﴿الْكَافِرِينَ﴾ أي: الذين حقت عليهم كلمة الله، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۝ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٩٦، ٩٧].

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: تحريم المن والأذى في الصدقة؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾.

٢ - ومنها: بلاغة القرآن، حيث جاء النهي عن المن والأذى بالصدقة بهذه الصيغة التي توجب النفور؛ وهي: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَتِكُمْ﴾؛ فإنها أشد وقعاً من «لا تمسوا، ولا تؤذوا بالصدقة».

٣ - ومنها: أن المن والأذى بالصدقة يبطل ثوابها؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾.

٤ - ومنها: أن المن والأذى بالصدقة كبيرة من كبائر الذنوب؛ وجه ذلك: ترتيب العقوبة على الذنب يجعله من كبائر الذنوب؛ وقد قال شيخ الإسلام في حد الكبيرة: «كل ذنب رُتب عليه عقوبة خاصة، كالبراءة منه، ونفي الإيمان، واللعنة، والغضب، والحد، وما أشبه ذلك»؛ وهذا فيه عقوبة خاصة؛ وهي إبطال العمل؛ ويؤيد ذلك ما ثبت في «صحيح مسلم» من حديث أبي ذر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلُمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: الْمُسِيءُ، وَالْمُنَانُ، وَالْمُنْفِقُ سَلَعَتُهُ بِالْحَلْفِ الْكَاذِبِ»^(١).

٥ - ومنها: أن المن والأذى بالصدقة مناف لكمال الإيمان؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾؛ كأنه يقول: «إن مقتضى إيمانكم ألا تفعلوا ذلك؛ وإذا فعلتموه صار منافياً لهذا الوصف، ومنافياً لكمال».

٦ - ومنها: تشبيه المعقول بالمحسوس ليقربه إلى الذهن؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ...﴾ إلخ!!.

٧ - ومنها: تحريم مراعاة الناس بالعمل الصالح؛ لقوله تعالى: ﴿كَأَلَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ﴾؛ والتسميع كالمراعاة؛ والفرق بينهما: أن المراعاة فيما يرى - كالأفعال - والتسميع بما يقال.

٨ - ومنها: أن من رآى الناس بإنفاقه ففي إيمانه بالله وباليوم الآخر نقص؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾؛ لأن الذي يرآى لو كان مؤمناً بالله حق الإيمان لجعل عمله لله خالصاً؛ ولو كان يؤمن باليوم الآخر حق الإيمان لم يجعل عمل الآخرة للدنيا؛ لأن مراعاة الناس قد يكسب

بها الإنسان جاهًا في الدنيا فقط؛ مع أنه لابد أن يتبين أمره؛ وإذا تبين أنه مرأى نزلت قيمته في أعين الناس؛ يقول الشاعر:

ثُوبُ الرِّبَاءِ يَشْفُ عَمَّا تَحْتَهُ فَإِذَا اكْتَسَبْتَ بِهِ فَإِنَّكَ عَارِي

أنت لا تظن أنك إذا رأيت الناس أنك ستبقى مخادعًا لهم؛ بل إن الله سبحانه وتعالى سيظهر ذلك؛ ما أسر إنسان سريرة إلا أظهرها الله سبحانه على صفحات وجهه وقلبات لسانه.

٩ - ومن فوائد الآية: إثبات اليوم الآخر؛ وهو يوم القيامة.

١٠ - ومنها: بلاغة القرآن في التشبيه؛ لأنك إذا طابقت بين المشبه والمشبّه به وجدت بينهما مطابقة تامة.

١١ - ومنها: إثبات كون القياس دليلًا صحيحًا؛ وجه ذلك: التمثيل والتشبيه؛ فكل تمثيل في القرآن فإنه دليل على القياس؛ لأن المقصود به نقل حكم هذا المشبه به إلى المشبه.

١٢ - ومنها: أن الرباء مبطل للعمل؛ وهو نوع من الشرك؛ لقوله تعالى في الحديث القدسي: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرْكِ؛ مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشُرْكَه»^(١)؛ فإن قصد بعمله إذا رآه الناس أن يتأسى الناس به ويسارعوا فيه فهي نية حسنة لا تنافي الإخلاص؛ لأن النبي ﷺ صلى على المنبر وقال: «إِنَّمَا صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْتُمُوا بِي، وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي»^(٢)؛ وفي الحج كان ﷺ يقول: «لِتَأْخُذُوا مِنَّا سِكِّكُمْ»^(٣)؛ وهو داخل في قول النبي ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٤).

١٣ - ومن فوائد الآية: الإشارة إلى تحسر هؤلاء عند احتياجهم إلى العمل، وعجزهم عنه؛ لقوله تعالى: «لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ وَمَا كَسَبُوا»؛ وعجز الإنسان عن الشيء بعد محاولة القدرة عليه أشد حسرة من عدمه بالكلية؛ ألم تر إلى قوله تعالى: «أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ»^(٥) «أَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ، أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ»^(٦) لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا [الواقعة: ٦٣ - ٦٥]؛ وكونه حطامًا ينظرون إليه أشد حسرة من كونه لم ينبت أصلًا؛ وقوله تعالى: «أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ»^(٧) «أَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ»^(٨) لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ أَمْجَاجًا [الواقعة: ٦٨ - ٧٠]؛ وكونه بين أيديهم أجاجًا لا يستسيغون شربه أشد مما لو لم يوجد أصلًا؛ والإنسان العاقل يجعل العمل لله؛ والعمل للناس؛ للناس؛ أنا قد أحب أن أخرج للناس في ثوب جميل: لا بأس أن أتجمل ليراني الناس على هذه الحال؛ لكن أصلي ليراني الناس أصلي: لا يصح؛ لأن العمل لله يجب أن

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه البخاري (٨٧٥)، ومسلم (٥٤٤).

(٣) رواه مسلم (١٢٩٧)، وأبو داود (١٩٧٠)، وأحمد في «مسنده» (١٤٦٥٨).

(٤) رواه مسلم (١٠١٧)، والنسائي (٢٥٥٤)، وأحمد في «مسنده» (١٩١٧٩).

يكون لله لا يشاركه فيه أحد.

١٤ - ومن فوائد الآية: أن من قضى الله عليه بالكفر لا تمكن هدايته؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾.

فإن قلت: كيف تجمع بين هذا وبين الواقع من أن الله سبحانه وتعالى هدى قوماً كافرين كثيرين؟

فالجواب: أن من هدى الله لم تكن حقت عليهم كلمة الله؛ فأما من حقت عليه كلمة الله فلن يهدى، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۖ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٩٦، ٩٧].

١٥ - ومنها: أن المنافق كافر؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ بعد أن ذكر ما يتعلق بصفة المنافق؛ وهو الذي ينفق ماله رياء الناس، ولا يؤمن بالله واليوم الآخر؛ وهذا ينطبق تماماً على المنافقين؛ ولا ريب أن المنافقين كفار - وإن تظاهروا بالإسلام - ولكن هل تعاملهم معاملة الكفار؟ الجواب: لا تعاملهم معاملة الكفار؛ لأن أحكام الدنيا تجري على الظاهر؛ وأحكام الآخرة تجري على الباطن والسرائر، كما قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعِثَ رَافٍ فِي الْقُبُورِ ۖ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ﴾ [العاديات: ٩، ١٠]، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [الطارق: ٩]؛ ولأنه لو عومل الناس في الدنيا على السرائر لكان في ذلك تكليف ما لا يطاق من وجه؛ وكان في ذلك الفوضى التي لا نهاية لها من وجه آخر؛ أما تكليف ما لا يطاق فلأننا لا نعلم ما في صدور الناس؛ فلا يمكن أن نحكم عليه؛ وأما الفوضى فلأنه يستطيع كل ظالم له ولاية أن يعاقب هذا الرجل، أو يعدم هذا الرجل بحجة أنه مبطن للكفر؛ ولما استؤذن النبي ﷺ في قتل المنافقين قال: «لَا أَقْتُلُهُمْ؛ لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ»^(١).



❁ قال الله تعالى:

﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّتٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَثَلَّتْ أَكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلَّ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٦٥]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ﴾: مبتدأ؛ وخبره قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ جَنَّتٍ بِرَبْوَةٍ﴾؛ وقوله تعالى: ﴿يُنْفِقُونَ﴾

أي: يبذلون؛ وقوله تعالى: ﴿ابْتَغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ أي: طلب رضوان الله.

قوله تعالى: ﴿وَتَنبِيئًا﴾ معطوفة على ﴿ابْتَغَاءَ﴾؛ وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾؛ ﴿وَمِنْ﴾ ابتدائية؛ يعني: تنبيهاً كائنًا في أنفسهم لم يحملهم عليه أحد؛ ومعنى يثبتونها: يجعلونها ثابتة وتطمئن؛ أي لا تتردد في الإنفاق، ولا تشك في الثواب؛ وهذا يدل على أنهم ينفقون طيبة نفوسهم بالنفقة.

قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ جَنَّتٍ بِرَبْوَةٍ﴾؛ «الجنة» البستان الكثير الأشجار؛ وسميت بذلك؛ لأنها تجن من فيها، وفي قوله تعالى: ﴿بِرَبْوَةٍ﴾ بفتح الراء، وهناك قراءة أخرى بضم الراء؛ و«الربوة» المكان المرتفع؛ من ربا الشيء إذا زاد وارتفع، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ أَخْرَجَتْ وَرَبَّتْ﴾ [الحج: ٥].

قوله تعالى: ﴿أَصَابَهَا وَايِلٌ﴾ أي: نزل عليها وابل؛ و«الوايل» المطر الشديد.

هذه جنة بربوة مرتفعة للهواء باثنة ظاهرة للشمس؛ أصابها وابل؛ ماذا تكون هذه الجنة! ستثمر ثمرًا عظيمًا؛ ولهذا قال تعالى: ﴿فَتَأْتَتُ أَكْثُهَا ضَعْفَيْنِ﴾؛ «الأكل» بمعنى الثمر الذي يؤكل؛ قال الله تعالى: ﴿أَكْثُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥] يعني: ثمرها الذي يؤكل؛ و«ضعفين» أي: مضاعفًا وزائدًا.

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يُصِيبْهَا وَايِلٌ فَطَلٌ﴾: الجملة شرطية؛ الشرط: «إن»؛ وفعل الشرط: «لَمْ يُصِيبْهَا»؛ و«فَطَلٌ» أي: فهو طل - والجملة جواب الشرط؛ والمعنى: فإن لم يصبها المطر الشديد أصابها طل - وهو المطر الخفيف، ويكفيها عن المطر الكثير؛ لأنها في أرض خصبة مرتفعة بينة للشمس والهواء؛ والمثل منطبق: فقد شبه هذا الذي ينفق ماله ابتغاء مرضاة الله وتنبيهاً من نفسه بهذه الجنة.

وهل المشبه نفس الرجل أو النفقة؟

الجواب: المشبه هو النفقة؛ ولهذا قال بعضهم: إن التقدير: «مثل إنفاق الذين ينفقون أموالهم كمثل جنة»؛ ويحتمل أن التقدير: «كمثل صاحب جنة»؛ فيكون المشبه «المنفق» لا «الإنفاق»؛ وقال بعضهم: لا حاجة إلى التقدير للعلم به من السياق، وأن هذا من بلاغة القرآن، حيث طوى ذكر الشيء لدلالة السياق عليه.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾: قدم الجار والمجرور - وهو متعلق بـ ﴿بَصِيرٌ﴾ - لإفادة الحصر ومراعاة الفواصل؛ والحصر هنا إضافي للتهديد؛ لأن الله بصير بما نعمل وبغيره.

وهل ﴿بَصِيرٌ﴾ هنا من البصر بالعين؛ أو من العلم؟

الجواب: كونه من العلم أحسن ليشمل ما نعمله من الأقوال؛ فإن الأقوال تسمع، ولا تُرى؛ وليشمل ما في قلوبنا؛ فإن ما في قلوبنا لا يُسمع، ولا يُرى؛ وإنما يعلم عند الله عز وجل، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُ مَا تَوَسَّوْا بِهِ نَفْسَهُ﴾ [ق: ١٦].

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: أنه لا إنفاق نافع إلا ما كان مملوكاً للإنسان؛ لقوله تعالى: ﴿أَمْوَالُهُمْ﴾؛ فلو أنفق مال غيره لم يقبل منه إلا أن يكون بإذن من الشارع، أو المالك.

فإن قال قائل: عندي مال محرم لكسبه، وأريد أن أتصدق به فهل ينفعني ذلك؟

الجواب: إن أنفقه للتقرب إلى الله به: لم ينفعه، ولم يسلم من وزر الكسب الخبيث؛ والدليل قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا»^(١)؛ وإن أراد بالصدقة به التخلص منه والبراءة من إثمه: نفعه بالسلامة من إثمه، وصار له أجر التوبة منه - لا أجر الصدقة.

ولو قال قائل: عندي مال اكتسبته من ربا فهل يصح أن أبني به مسجدًا، وهل تصح الصلاة فيه؟

الجواب: بالنسبة لصحة الصلاة في هذا المسجد هي صحيحة بكل حال؛ وبالنسبة لثواب بناء المسجد: إن قصد التقرب إلى الله بذلك لم يقبل منه، ولم يسلم من إثمه؛ وإن قصد التخلص سلم من الإثم، وأثيب - لا ثواب باني المسجد - ولكن ثواب التائب.

٢ - ومن فوائد الآية: بيان ما للنية من تأثير في قبول الأعمال؛ لقوله تعالى: ﴿أَتَتَّعَا مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾.

٣ - ومنها: اشتراط الإخلاص لقبول الأعمال؛ لقوله تعالى: ﴿أَتَتَّعَا مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾.

٤ - ومنها: أن الإنفاق لا يفيد إلا إذا كان على وفق الشريعة؛ لقوله تعالى: ﴿أَتَتَّعَا مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾؛ وجه ذلك: أن من ابتغى شيئاً فإنه لابد أن يسلك الطريق الموصلة إليه؛ ولا طريق توصل إلى مرضات الله إلا ما كان على وفق شريعته في الكم والنوع والصفة؛ كما قال تعالى في الكم: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧]؛ وقال تعالى في النوع: ﴿أَمْوَرُ جَعَلْنَا مَنَسْكَ لِيُذَكِّرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةٍ آلَاتٍ﴾ [الحج: ٣٤]، وقال النبي ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ»^(٢)؛ وفي الصفة قال الله تعالى: ﴿كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ...﴾ [البقرة: ٢٦٤].

٥ - ومن فوائد الآية: إثبات رضا الله؛ لقوله تعالى: ﴿مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾؛ وهو من الصفات الفعلية.

٦ - ومنها: بيان أن تثبيت الإنسان لعمله واطمئنانه به من أسباب قبوله؛ لقوله تعالى: ﴿وَتَتَّبِعَانَا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾؛ لأن الإنسان الذي لا يعمل إلا كارهاً فيه خصلة من خصال المنافقين؛

(١) رواه مسلم (١٠١٥)، وأحمد في «مسنده» (٨٣٣٠).

(٢) صحيح: رواه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢٤٢٥)، والبيهقي في «الشعب» (٣٣٤٦)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٥٦٠٠).

كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَرِهُونَ﴾ [التوبة: ٥٤].

٧ - ومنها: فضل الإنفاق على وجه الثبوت من النفس؛ لأنه يندفع بدافع نفسي؛ لا بتوصية من غيره، أو نصيحة.

٨ - ومنها: إثبات القياس؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَثَلٌ.. كَمَثَلٍ..﴾؛ وقد ذكرنا قاعدة فيما سبق: أن كل مثال في القرآن سواء كان تمثيلاً أو إفرادياً فهو دليل على ثبوت القياس.

٩ - ومنها: أنه يحسن في التعليم أن يبين المعقول بالمحسوس؛ لقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ جَنَّتٍ بِرَبْوَةٍ﴾؛ وهذا من البلاغة؛ لأنه يقرب المعقول إلى أذهان الناس.

١٠ - ومنها: اختيار المكان الأنفع لمن أراد أن ينشئ بستاناً؛ لقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ جَنَّتٍ بِرَبْوَةٍ﴾.

١١ - ومنها: بركة آثار المطر؛ لقوله تعالى: ﴿فَنَآتٍ أُكُلَهَا ضَعْفَيْنِ﴾؛ ولهذا وصف الله المطر بأنه مبارك في قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ [ق: ٩] الآيتين.

١٢ - ومنها: أنه إذا كان مكان البستان طيباً فإنه يكفي فيه الماء القليل؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَصِيبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾.

١٣ - ومنها: إثبات علم الله، وعمومه؛ لقوله تعالى: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

١٤ - ومنها: التحذير من مخالفة الله عز وجل؛ لكونه عالماً بما نعمل.



❁ قال الله تعالى:

﴿أَيُّودُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٦]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿أَيُّودُ أَحَدُكُمْ﴾ الاستفهام هنا بمعنى النفي، كما سيتبين من آخر الآية؛ و«يود» أي يحب؛ و«الود» خالص المحبة.

قوله تعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ﴾ أي: بستان ﴿مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾؛ وهذه من أفضل المأكولات؛ فالتمر حلوى، وقوت، وفاكهة؛ والعنب كذلك: حلوى، وقوت، وفاكهة؛ وظاهر كلمة «أنهار» أن الماء عذب؛ وجمع ﴿الْأَنْهَارُ﴾ باعتبار تفرقها في الجنة وانتشارها في نواحيها؛ إذن يعتبر هذا

البستان كاملاً من كل النواحي: نخيل، وأعناب، ومياه، وثمرات؛ وهو أيضاً جنة كثيرة الأشجار، والأغصان، والزرع، وغير ذلك - هذا هو المشهد الأول من الآية.

والمشهد الثاني قوله تعالى: ﴿وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ﴾ أي: أصاب صاحب الجنة الكبر، فعجز عن تصريفها والقيام عليها؛ ﴿وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ﴾ يعني: صغاراً، أو عاجزين؛ فالأب كبير؛ والذرية ضعفاء - إما لصغرهم، أو عجزهم.

قوله تعالى: ﴿فَأَصَابَهَا﴾ أي: أصاب هذه الجنة ﴿إِعْصَارٌ﴾ أي: ريح شديدة؛ وقيل: ريح منطوية التي ينطوي بعضها على بعض؛ وهذا الإعصار ﴿فِيهِ نَارٌ﴾ أي حرارة شديدة؛ مر الإعصار على هذه الجنة ﴿فَأَحْتَرَقَتْ﴾ حتى تساقطت أوراقها، وثمراتها، ويست أغصانها، وعروقها؛ فماذا يكون حال هذا الرجل؟! يكون في غاية ما يكون من البؤس؛ لأنه فقد هذه الجنة في حال الكبر، والذرية ضعفاء؛ فهو في نفسه لا يكتسب، وذريته لا يكتسبون له ولا لأنفسهم؛ فتكون عليه الدنيا أضيق ما يكون، ويتحسر على هذه الجنة أشد ما يكون من التحسر.

هذا الأمر الذي بيّنه الله هنا ضربه الله مثلاً للمنفق المانّ بنفقته؛ انظر كيف بيدئ الله ويعيد في القرآن العظيم للتغير من المن بالصدقة؛ والذي يشبه الإعصار نفس المن؛ فهذا الرجل تصدق بألف درهم، فهذه الصدقة تنمو له: الألف يكون بسبعمئة ألف إلى أضعاف كثيرة؛ لكنه - والعياذ بالله - من هذه الصدقة، فصار هذا المن بمنزلة الإعصار الذي أصاب تلك الجنة الفيحاء؛ ولا يمكن أن تنزل هذه الصورة على المرائي؛ لأن المرائي لم يغرّس شيئاً أصلاً.

قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ﴾ أي: مثل ذلك البيان؛ وهذا التعبير يرد كثيراً في القرآن، وتقديره كما سبق؛ وإذا كان هذا التقدير فإننا نقول: الكاف اسم بمعنى مثل؛ وهي منصوبة على أنها مفعول مطلق؛ وعاملها ﴿يَبَيِّنُ﴾؛ و﴿آيَاتِهِ﴾ يشمل الآيات الكونية، والشرعية - بينها الله، ويوضحها.

قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾: «لعل» هنا للتعليل؛ و«التفكر» إعمال الفكر فيما يراد.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: بيان تثبيت المعاني المعقولة بالأموال المحسوسة؛ لأنه أقرب إلى الفهم؛ وجه ذلك أن الله سبحانه وتعالى ضرب مثلاً للمانّ بالصدقة بصاحب هذه الجنة؛ ووجه الشبه سبقت الإشارة إليه.

٢ - ومنها: جواز ضرب المثل بالقول؛ فهل يجوز ضرب المثل بالفعل - وهو ما يُسمّى بالتمثيل؟

الجواب: نعم، يجوز لكن بشرط ألا يشتمل على شيء محرم؛ ولنضرب لذلك أمثلة للأشياء المحرمة في التمثيل:

أولاً: أن يكون فيه قيام رجل بدور امرأة، أو قيام امرأة بدور رجل؛ لأن النبي ﷺ قال: «لَعَنَ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ»^(١).

ثانياً: أن يتضمن ازدراء ذوي الفضل من الصحابة وأئمة المسلمين؛ لأن ازدراءهم واحتقارهم محرم؛ والقيام بتمثيلهم يحط من قدرهم - لاسيما إذا علم من حال الممثل أنه فاسق؛ لأن الغالب إذا كان فاسقاً وقد تقمص شخصية هذا الرجل التقى الذي له قدره وفضله في الأمة فإن هذا قد يحط من قدره بهذا الذي قام بدور في التمثيلية.

ثالثاً: أن يكون فيه تقليد لأصوات الحيوانات، مثل أن يقوم بدور تمثيل الكلب أو الحمار؛ لأن الله لم يذكر التشبيه بالحيوانات إلا في مقام الذم، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا الثَّورَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥]، وقوله: ﴿وَأُتِلَ عَلَيْهِمْ نَبَأُ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾^(١٧٥) وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ﴾ [الأعراف: ١٧٥، ١٧٦] الآيتين؛ وكذلك السنة لم تأت بالتشبيه بالحيوان إلا في مقام الذم، كقول النبي ﷺ: «الَّذِي يَتَكَلَّمُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا»^(٢)، وقوله: «الْعَائِدُ فِي هَيْبَةِ كَالْكَلْبِ يَبْقَى ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْبِهِ»^(٣).

رابعاً: أن يتضمن تمثيل دور الكافر أو الفاسق؛ بمعنى أن يكون أحد القائمين بأدوار هذه التمثيلية يمثل دور الكافر، أو دور الفاسق؛ لأنه يخشى أن يؤثر ذلك على قلبه: أن يتذكر يوماً من الدهر أنه قام بدور الكافر، فيؤثر على قلبه ويدخل عليه الشيطان من هذه الناحية؛ لكن لو فعل هل يكون كافراً؟

الجواب: لا يكون كافراً؛ لأن هذا الرجل لا ينسب الكفر إلى نفسه؛ بل صوّر نفسه صورة من ينسب إلى نفسه، كمن قام بتمثيل رجل طلق زوجته؛ فإن زوجة الممثل لا تطلق؛ لأنه لم ينسب الطلاق إلى نفسه؛ بل إلى غيره.

وقد ظن بعض الناس أنه إذا قام بدور الكافر فإنه يكفر، ويخرج من الإسلام، ويجب عليه أن يجدد إسلامه، واستدل بالقرآن وكلام أهل العلم؛ أما القرآن: فاستدل بقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ سَسِيمًا﴾^(٦٥) لَا تَمْنِدُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦]: وهؤلاء القوم يدعون أنهم يخوضون ويلعبون؛ يعني: على سبيل التسلية ليقطعوا بها عناء الطريق؛ ويقول أهل

(١) سبق تخريجه.

(٢) ضعيف: رواه أحمد في «مسنده» (٢٠٣٣)، والدارمي (٦٤٩)، وضعفه الألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب» (٤٤٠).

(٣) رواه البخاري (٢٤٤٩)، ومسلم (١٦٢٢).

العلم: إن من أتى بكلمة الكفر - ولو مازحاً - فإنه يكفر؛ قالوا: وهذا الرجل مازح ليس جاداً؛ فالجواب أن نقول: إن النبي ﷺ قال: «ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ: النِّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ، وَالرَّجْعَةُ»^(١): فلو قال الرجل لزوجته: أنت طالق يمزح عليها فإنها تطلق؛ فهل تقولون: إذا قام الممثل بدور رجل طلق امرأته فإنها تطلق امرأته؟ سيقولون: لا؛ وكلنا يقول: لا؛ والفرق ظاهر؛ لأن المازح يضيف الفعل إلى نفسه، والممثل يضيفه إلى غيره؛ ولهذا لا تطلق زوجته لو قام بدور تمثيل المطلق؛ ولا يكفر لو قام بدوره تمثيل الكافر؛ لكن أرى أنه لا يجوز من ناحية أخرى؛ وهي أنه لعله يتأثر قلبه في المستقبل، حيث يتذكر أنه كان يوماً من الدهر يمثل دور الكافر؛ ثم إنه ربما يعيّر به فيقال مثلاً: أين أبو جهل؟! إذا قام بدوره.

ويمكن أن نأتي بدليل على جواز التمثيل؛ وذلك في قصة الثلاثة من بني إسرائيل: الأقرع، والأعمى، والأبرص؛ فالملك أتى الأبرص، والأقرع، والأعمى، وسأهم ماذا يريدون؛ كل ذكر أمنيته؛ فأعطاه الله سبحانه وتعالى أمنيته؛ ثم عاد إليهم الملك مرة أخرى؛ عاد إلى الأبرص بصورته، وهيته - يعني أبرص فقيراً - وقال له: «إِنِّي رَجُلٌ فَقِيرٌ، وَابْنُ سَبِيلٍ قَدْ انْقَطَعَتْ بِيَ الْحَبَالُ فِي سَفَرِي؛ فَلَا بَلَاعَ لِي الْيَوْمَ إِلَّا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ»^(٢)؛ فالملك يمثل دور رجل فقير - وهو ليس بفقر - وأبرص - وليس بأبرص - وكذلك بالنسبة للأقرع والأعمى؛ فبعض العلماء استدل بهذا الحديث على جواز التمثيل.

فعليه نقول: إذا كان التمثيل لا يشتمل على شيء محرم من الأمثلة التي ذكرناها، أو غيرها، فإنه لا بأس به، وليس من الكذب في شيء؛ لأن الكذب يضيف الإنسان الأمر إلى نفسه، فيأتي إليك بقرع الباب؛ تقول: مَنْ؟ يقول: أنا زيد - وليس هو بزيد؛ فهذا كاذب؛ لكن يأتي إنسان يقول: أنا أمثل دور فلان، ويعرف الناس أنه ليس فلاناً؛ فليس بكذب؛ لكنه إذا نسب القول إلى شخص معين فهذا يحتاج إلى ثبوت هذا القول عن هذا الشخص المعين؛ أما إذا حكى قصة رجل بوصفه - لا بعينه - فليس بكذب.

٣ - ومن فوائد الآيات، أن الله سبحانه وتعالى يبين لعباده الآيات الشرعية والكونية؛ كلها مبينة في كتابه سبحانه وتعالى أتم بيان.

٤ - ومنها: الحث على التفكير، وأنه غاية مقصودة؛ لقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾؛ فالإنسان مأمور بالتفكير في الآيات الكونية والشرعية؛ لأن التفكير يؤدي إلى نتائج طيبة؛ لكن هذا فيما يمكن الوصول إليه بالتفكير فيه؛ أما ما لا يمكن الوصول إليه بالتفكير فيه فإن

(١) حسن: رواه الترمذي (١١٨٤)، وأبوداود (٢١٩٤)، وابن ماجه (٢٠٣٩)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٠٢٧).

(٢) رواه البخاري (٣٢٧٧)، ومسلم (٢٩٦٤).

التفكر فيه ضياع وقت، وربما يوصل إلى محذور، مثل التفكير في كيفية صفات الله عز وجل: هذا لا يجوز؛ لأنك لن تصل إلى نتيجة؛ ولهذا جاء في الأثر: «تَفَكَّرُوا فِي آيَاتِ اللَّهِ وَلَا تَفَكَّرُوا فِي ذَاتِ اللَّهِ»^(١)؛ لأن هذا أمر لا يمكن الوصول إليه؛ وغاية لا تمكن الإحاطة بها، كما قال تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؛ فلا يجوز لأحد أن يتفكر في كيفية استواء الله عز وجل على العرش؛ بل يجب الكف عنه؛ لأنه سيؤدي إلى نتيجة سيئة؛ إما إلى التكييف، أو التمثيل، أو التعطيل - ولا بد؛ وأما التفكير في معاني أسماء الله فمطلوب؛ لأن المعنى كما قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ لما سئل: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]: كيف استوى؟ قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.



❁ قال الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَمِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٦٧]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾: سبق مراراً وتكراراً أن تصدير الخطاب بالنداء يدل على أهميته والعناية به؛ لأن النداء يتضمن التنبيه؛ والتنبيه على الشيء دليل على الاهتمام به، وأن تصديره بـ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ يفيد عدة فوائد:

أولاً: الإغراء؛ و«الإغراء» معناه الحث على قبول ما تخاطب به؛ ولهذا قال ابن مسعود رضي الله عنه: «إذا قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فأرעהها سمعك، فإنه خير يأمر به، أو شر ينهى عنه»^(٢)؛ ولهذا لو ناديتك بوصفك، وقلت: يا رجل، يا ذكي، يا كريم. معناه: يا من توصف بهذا اجعل آثار هذا الشيء بادياً عليك.

ثانياً: أن امتثال ما جاء في هذا الخطاب من مقتضيات الإيمان؛ كأنه تعالى قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ إن إيمانكم يدعوكم إلى كذا وكذا.

ثالثاً: أن مخالفته نقص في الإيمان؛ لأنه لو حقق هذا الوصف لامثل ما جاء في الخطاب.

(١) حسن: انظر «صحيح الجامع» (٥٢٨١).

(٢) سبق تخريجه.

قوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾: بعد أن ذكر الله سبحانه وتعالى فيما سبق فضيلة الإنفاق ابتغاء وجهه، وسوء العاقبة لمن منَّ بصدقته، أو أنفق رياءً، حثَّ على الإنفاق؛ لكن الفرق بين ما هنا وما سبق: أن ما هنا بيان للذي ينفق منه؛ وهناك بيان للذي ينفق عليه.

وقوله تعالى: ﴿مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ أي: مما كسبتموه بطريق حلال؛ و﴿كَسَبْتُمْ﴾ أي: ما حصلتموه بالكسب، كالذي يحصل بالبيع والشراء والتأجير وغيرها؛ وكل شيء حصل بعمل منك فهو من كسبك.

قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾: قال بعضهم: إنه معطوف على ﴿مَا﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا كَسَبْتُمْ﴾؛ يعني: «ومن طيبات ما أخرجنا لكم من الأرض»؛ ولكن الصحيح الذي يظهر أنه معطوف على قوله تعالى: ﴿طَيِّبَاتِ﴾؛ يعني: «أنفقوا من طيبات ما كسبتم، وأنفقوا مما أخرجنا لكم من الأرض»؛ لأن ما أخرج الله لنا من الأرض كله طيب ملك لنا، كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩].

وقوله: ﴿وَمِمَّا﴾: لو قلنا: إن «من» للتبويض يكون المعنى: أنفقوا بعض طيبات ما كسبتم، وبعض ما أخرجنا لكم من الأرض؛ وهناك احتمال أن «من» لبيان الجنس؛ فيشمل ما لو أنفق الإنسان كل ماله؛ وهذا عندي أحسن؛ لأن التي للجنس تعم القليل والكثير.

قوله تعالى: ﴿أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ يشمل ما أخرج من ثمرات النخيل، والأعشاب، والزروع، والفاكهة، والمعادن، وغير ذلك مما يجب أن ننفق منه.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ أي: لا تقصدوا الهيث منه فتنفقونه؛ لأن «التبعم» في اللغة: القصد؛ ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَتَّبِعُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦]؛ والمراد بـ «الهيث» هنا الرديء؛ يعني: لا تقصدوا الرديء تخرجونه وتبقون لأنفسكم الطيب؛ فإن هذا ليس من العدل؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَسْتُمْ بِأَخْذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْنِصُوا فِيهِ﴾.

وقوله تعالى: ﴿مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ يحتمل في «مِنْهُ» وجهان؛ أحدهما: أنها متعلقة بـ «الهيث» على أنها حال؛ أي: الهيث حال كونه مما أخرجنا لكم من الأرض؛ وعلى هذا يكون في «تُنْفِقُونَ» ضمير محذوف؛ والتقدير: تنفقونه؛ الوجه الثاني: أنها متعلقة بقوله تعالى: ﴿تُنْفِقُونَ﴾؛ يعني: ولا تقصدوا الهيث تنفقون منه؛ وقدمت على عاملها للحصر؛ والوجهان من حيث المعنى لا يختلفان؛ فإن معناهما أن الله ينهانا أن نقصد الهيث - وهو الرديء - لننفق منه.

قوله تعالى: ﴿وَلَسْتُمْ بِأَخْذِيهِ﴾: أي لستم بأخذي الرديء عن الجيد لو كان الحق لكم ﴿إِلَّا أَنْ تُغْنِصُوا فِيهِ﴾ أي: تأخذوه عن إغماض؛ و«الإغماض» أخذ الشيء على كراهيته - كأنه أغمض عينيه كراهية أن يراه.

قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾؛ فهو لم يطلب منكم الإنفاق لفقره واحتياجه؛ ﴿حَمِيدٌ﴾: يحتمل أن تكون بمعنى حامد؛ وبمعنى محمود؛ وكلاهما صحيح؛ لأن «فعلًا» تأتي بمعنى فاعل؛ وبمعنى مفعول؛ وإتيانها بمعنى فاعل مثل: «رحيم» بمعنى راحم؛ و«سميع» بمعنى سامع؛ وإتيانها بمعنى مفعول مثل: «قتيل»، و«جريح»، و«ذبيح»، وما أشبه ذلك؛ وهنا ﴿حَمِيدٌ﴾ تصح أن تكون بمعنى حامد، وبمعنى محمود؛ أما كون الله محمودًا فظاهر؛ وأما كونه حامدًا فلأنه سبحانه وتعالى يَحْمَدُ من يستحق الحمد من عباده؛ ولهذا أثنى على أنبيائه، ورسله، والصالحين من عباده؛ وهذا يدل على أنه عز وجل حامد لمن يستحق الحمد.

ووجه المناسبة في ذكر «الحميد» بعد «الغني»: أن غناه عز وجل غنى يحمد عليه؛ بخلاف غنى المخلوق؛ فقد يحمد عليه، وقد لا يحمد؛ فلا يحمد المخلوق على غناه إذا كان بخيلًا؛ وإنما يحمد إذا بذله؛ والله عز وجل غني حميد؛ فهو لم يسألكم هذا لحاجته إليه؛ ولكن لمصلحتكم أنتم.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: فضيلة الإيثار؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾؛ فإن هذا وصف يقتضي امتثال أمر الله؛ وهذا يدل على فضيلة الإيثار.

٢ - ومنها: أن من مقتضى الإيمان امتثال أمر الله، واجتناب نهيه؛ ووجهه أن الله تعالى قال: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا﴾؛ فلو لا أن للإيمان تأثيرًا لكان تصدير الأمر بهذا الوصف لغوا لا فائدة منه.

٣ - ومنها: وجوب الإنفاق من طيبات ما كسبنا؛ لقوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا﴾؛ والأصل في الأمر الوجوب حتى يقوم دليل صارف عن الوجوب.

٤ - ومنها: وجوب الزكاة في عروض التجارة؛ لقوله تعالى: ﴿مَا كَسَبْتُمْ﴾؛ ولا شك أن عروض التجارة كسب؛ فإنها كسب بالمعاملة.

٥ - ومنها: أن المال الحرام لا يؤمر بالإنفاق منه؛ لأنه خبيث؛ والله تعالى طيب لا يقبل إلا طيبًا.

فإذا قال قائل: ماذا أصنع به إذا تب؟

فالجواب: أنه يرده على صاحبه إن أخذه بغير اختياره؛ فإن كان قد مات رده على ورثته؛ فإن لم يكن له ورثة فعلى بيت المال؛ فإن تعذر ذلك تصدق به عمن هو له؛ أما إذا أخذه باختيار صاحبه كالربا، ومهر البغي، وحلوان الكاهن، فإنه لا يرده عليه؛ ولكن يتصدق به؛ هذا إذا كان حين اكتسابه إياه عالمًا بالتحريم؛ أما إن كان جاهلًا فإنه لا يجب عليه أن يتصدق به؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا سَأَلَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

٦ - ومن فوائد الآية: الرد على الجبرية؛ لقوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾؛

ووجه الدلالة: أنه لو كان الإنسان مجبراً على عمله لم يصح أن يوجه إليه الأمر بالإنفاق؛ لأنه لا يقدر على زعم هؤلاء الجبرية؛ ولأن الله أضاف الكسب إلى المخاطب في قوله تعالى: ﴿مَا كَسَبْتُمْ﴾؛ ولو كان مجبراً عليه لم يصح أن يكون من كسبه؛ وليعلم أن مثل هذا الدليل في الرد على الجبرية كثير في القرآن، وإنما نذكره عند كل آية لينتفع بذلك من يريد إحصاء الأدلة على هؤلاء؛ وإلا فالدليل الواحد كافٍ لمن أراد الحق.

٧ - ومنها: وجوب الزكاة في الخارج من الأرض؛ لقوله تعالى: ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾؛ وظاهر الآية وجوب الزكاة في الخارج من الأرض مطلقاً سواء كان قليلاً أم كثيراً؛ وسواء كان مما يوسق ويكال، أم لا؛ وإلى هذا ذهب بعض أهل العلم؛ وهو أن الزكاة تجب في الخارج من الأرض مطلقاً لعموم الآية؛ ولكن الصواب ما دلت عليه السنة من أن الزكاة لا تجب إلا في شيء معين جنساً وقدرًا؛ فلا تجب الزكاة في القليل؛ لقول النبي ﷺ: «لَيْسَ فِيْهَا دُونُ خُمْسَةٍ أَوْسَقٍ صَدَقَةٌ»^(١)؛ و«الوسق» هو الحمل؛ ومقدار خمسة أوسق: ثلاثمائة صاع بالصاع النبوي.

ولا تجب الزكاة إلا فيما يكال؛ وذلك من قوله ﷺ: «لَيْسَ فِيْهَا دُونُ خُمْسَةٍ أَوْسَقٍ»؛ و«الوسق» كما ذكرت هو الحمل؛ وهو ستون صاعاً؛ وعليه فلا تجب الزكاة في الخضراوات مثل: التفاح، والبرتقال، والأترج، وشبهها؛ لأن السنة بينت أنه لا بد من أن يكون ذلك الشيء مما يوسق. **تنبيه:**

لم يبين في الآية المقدار الواجب إنفاقه من الكسب والخارج من الأرض؛ ولكن السنة بينت أن مقدار الواجب فيما حصل من الكسب ربع العشر؛ ومقدار الواجب في الخارج من الأرض العشر فيما يسقى بلا مؤونة؛ ونصفه فيما يسقى بمؤونة.

٨ - ومن فوائد الآيات: ما يتبين من اختلاف التعبير في قوله تعالى: ﴿مِنْ طِبَئَاتٍ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾؛ فلما ذكر في الأول تعبيراً يدل على أن ذلك من فعل العبد؛ وفي الثاني عبر تعبيراً يدل على أنه ليس من فعل العبد؟ الأمر في ذلك واضح؛ لأن نمو التجارة بالكسب، وغالبه من فعل العبد: بيع، ويشتري، ويكسب؛ أما ما خرج من الأرض فليس من فعل العبد في الواقع، كما قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ﴾^(٦٣)، «أَسْمَرَ تَرْعُونَهُ، أَمْ نَحْنُ الزَّرْعُونَ» [الواقعة: ٦٣، ٦٤].

٩ - من فوائد الآيات: وجوب الزكاة في المعادن؛ لدخولها في عموم قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ لكن العلماء يقولون: إن كان المعدن ذهباً أو فضة وجبت فيه الزكاة بكل حال؛ وإن كان غير ذهب ولا فضة كالنحاس والرصاص وما أشبهها ففيه الزكاة إن أعده للتجارة؛ لأن هذه المعادن لا تجب الزكاة فيها بعينها؛ إنما تجب الزكاة فيها إذا نواها للتجارة. وهل يستفاد من الآية وجوب الزكاة في الركاز - والركاز هو ما وجد من دفن الجاهلية - أي

مدفون الجاهلية؛ يعني ما وجد من النقود القديمة أو غيرها التي تنسب إلى زمن بعيد بحيث يغلب على الظن أنه ليس لها أهل وقت وجودها؟

لا يستفاد؛ لكن السنة دلت على أن الواجب فيه الخمس^(١)؛ ثم اختلف العلماء ما المراد بالخمس: هل هو الجزء المشاع - وهو واحد من خمسة؛ أو هو الخمس الذي مصرفه الفبيء؟ على قولين؛ وبسط ذلك مذكور في كتب الفقه.

١٠ - ومن فوائد الآية: تحريم قصد الرديء في إخراج الزكاة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾.

١١ - ومنها: إذا ضمت هذه الآية إلى حديث ابن عباس رضي الله عنه حين بعث النبي معاذ رضي الله عنه إلى اليمن، وقال: «إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ»^(٢)، تبين لك العدل في الشريعة الإسلامية؛ لأن العامل على الزكاة لو قصد الكرائم من الأموال صار في هذا إجحاف على أهل الأموال؛ ولو قصد الرديء صار فيه إجحاف على أهل الزكاة؛ فصار الواجب وسطاً؛ لا نلزم صاحب المال بإخراج الأجود؛ ولا نمكنه من إخراج الأرء؛ بل يخرج الوسط.

١٢ - ومنها: الإشارة إلى قاعدة إيمانية عامة؛ وهي قول الرسول ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»^(٣)؛ ووجه الدلالة أن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿وَلَسْتُمْ بِأَخِيذِهِ إِلَّا أَنْ تُعْصُوا فِيهِ﴾؛ فالإنسان لا يرضى بهذا لنفسه فلماذا يرضاه لغيره؟! فإذا كنت أنت لو أعطيت الرديء من مال مشترك بينك وبين غيرك ما أخذته إلا على إغماض، وإغضاء عن بعض الشيء؛ فلماذا تختاره لغيرك، ولا تختاره لنفسك؟! وهذا ينبغي للإنسان أن يتخذ قاعدة فيما يعامل به غيره؛ وهو أن يعامله بما يحب أن يعامله به؛ ولهذا جاء في الحديث الصحيح: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزَحَّزَحَ عَنِ النَّارِ وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ فَلْتَأْتِهِ مَنِيَّتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؛ وَلَيَأْتِ إِلَى النَّاسِ مَا يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ»^(٤)، هذه قاعدة في المعاملة مع الناس؛ ومع الأسف الشديد أن كثيراً من الناس اليوم لا يتعاملون فيما بينهم على هذا الوجه كثيراً؛ بل إن من الناس يرى أن المكر غنيمية، وأن الكذب غنيمية.

١٣ - ومن فوائد الآية: إثبات القياس؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَسْتُمْ بِأَخِيذِهِ إِلَّا أَنْ تُعْصُوا فِيهِ﴾؛ يعني إذا كنت لا ترضاه لنفسك فلا ترضاه لغيرك؛ أي: قس هذا بهذا.

١٤ - ومنها: إثبات اسمين من أسماء الله، وما تضمنناه من صفة؛ وهما: «غني» و«حميد».



(١) انظر صحيح البخاري (١٤٢٨)، ومسلم (١٧١٠).

(٢) رواه البخاري (١٣٨٩)، ومسلم (١٩).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) صحيح: رواه النسائي (٤١٩١)، وأحمد في «مسنده» (٦٧٩٣)، وانظر «الصحيح» (٢٤١).

❁ قال الله تعالى:

﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٨]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ﴾؛ ﴿الشَّيْطَانُ﴾ مبتدأ؛ وخبره جملة: ﴿يَعِدُكُم﴾؛ ﴿وَيَأْمُرُكُم﴾ فيها قراءتان: الضم، والسكون؛ فأما الضم فواضح؛ لأنه فعل مضارع لم يدخل عليه ناصب ولا جازم؛ وأما السكون فالتخفيف سماعاً لا قياساً.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا﴾: هذه الجملة مقابلة لما سبقها: الفضل ضد الفقر؛ والمغفرة ضد الفحشاء؛ لأن الفحشاء تُكسب الذنوب؛ والمغفرة تمحو الذنوب؛ ففرق بين هذا وهذا؛ والجملة مكونة من مبتدأ وخبر؛ المبتدأ: لفظ الجلالة: ﴿وَاللَّهُ﴾؛ والخبر: جملة: ﴿يَعِدُكُم﴾.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ جملة خبرية مكوَّنة من مبتدأ وخبر؛ المبتدأ: لفظ الجلالة: ﴿وَاللَّهُ﴾؛ والخبر: ﴿وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾؛ و﴿وَاسِعٌ﴾ خبر ثانٍ.

قوله تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ﴾ اسم من أسماء إبليس؛ قيل: إنه مشتق من «شطن» إذا بُعد - وعلى هذا فالنون أصلية؛ وقيل: إنه مشتق من «شاط» إذا تغيظ وغضب؛ لأن صفته هو التغيظ والغضب والحمق والجهل؛ ولكن الأول أقرب: أنه من «شطن» إذا بعد؛ بدليل أنه مصروف؛ و«أل» فيه للجنس؛ فليس خاصاً بشيطان واحد.

قوله تعالى: ﴿يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ﴾ أي: يهددكم الفقر إذا تصدقتم؛ وقوله تعالى: ﴿بِالْفَحْشَاءِ﴾ أي: البخل؛ وإنما فُسر بالبخل؛ لأن فحش كل شيء بحسب القرينة والسياق؛ فقد يراد به الزنى، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَةَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً﴾ [الإسراء: ٣٢]؛ وقد يراد به اللواط، كما في قوله تعالى عن لوط إذا قال لقومه: ﴿أَتَأْتُونَ الْفَحِشَةَ﴾ [الأعراف: ٨٠]؛ وقد يراد به ما يستفحش من الذنوب عموماً، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَحْنَبُونَ كَثِيرًا إِلَّا نَحْمُ الْقَوَّاسَ﴾ [الشورى: ٣٧].

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً﴾ أي: لذنوبكم إن تصدقتم؛ ﴿وَفَضْلًا﴾ أي: زيادة؛ فالصدقة تزيد المال؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَلَيْسَ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْغَعُونَ﴾ [الروم: ٣٩]، وقوله ﷺ: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ»^(١).

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: إثبات إغواء الشياطين لبني آدم؛ لقوله تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ

وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ ﴿٢﴾.

٢ - ومنها: أن للشيطان تأثيراً على بني آدم إقداماً أو إحجاماً؛ أما الإقدام: فيأمره بالزنى مثلاً، ويزين له حتى يُقدم عليه؛ وأما الإحجام: فيأمره بالبخل، ويعدّه الفقر لو أنفق؛ وحينئذ يحجم عن الإنفاق.

٣ - ومنها: أن أبواب التشاؤم لا يفتحها إلا الشياطين؛ لقوله تعالى: ﴿يَعِدُّكُمْ أَلْفَقْرَ﴾؛ فالشيطان هو الذي يفتح لك باب التشاؤم يقول: «إذا أنفقت اليوم أصبحت غداً فقيراً؛ لا تنفق؛» والإنسان بشر: ربما لا ينفق؛ ربما ينسى قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ، وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [سبا: ٣٩]، وقول رسوله ﷺ: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ»^(١).

٤ - ومنها: بيان عداوة الشيطان للإنسان؛ لأنه في الواقع عدوٌّ له في الخبر، وعدو له في الطلب؛ في الخبر: يعدّه الفقر؛ في الطلب: يأمره بالفحشاء؛ فهو عدو مخبراً وطالباً - والعياذ بالله.

٥ - ومنها: أن البخل من الفواحش؛ لأن المقام مقام إنفاق؛ فيكون المراد بالفاحشة: البخل وعدم الإنفاق.

٦ - ومنها: أن من أمر شخصاً بالإمساك عن الإنفاق المشروع فهو شبهه بالشيطان؛ وكذلك من أمر غيره بالإسراف فالظاهر أنه شيطان؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٢٧].

٧ - ومنها: البشري لمن أنفق بالمغفرة والزيادة؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعِدُّكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا﴾؛ وشتان ما بين الوعدين: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُّكُمْ أَلْفَقْرَ﴾؛ ﴿وَاللَّهُ يَعِدُّكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا﴾؛ فالله يعدنا بشيئين: المغفرة والفضل: المغفرة للذنوب؛ والفضل لزيادة المال في بركته ونمائه.

فإن قال قائل: كيف يزيد الله تعالى المنفق فضلاً ونحن نشاهد أن الإنفاق ينقص المال حساً؛ فإذا أنفق الإنسان من العشرة درهماً صارت تسعة؛ فما وجه الزيادة؟

فالجواب: أما بالنسبة لزيادة الأجر في الآخرة فالأمر ظاهر؛ فإن الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمئة ضعف إلى أضعاف كثيرة؛ ومن تصدق بها يعادل ثمرة من طيب - ولا يقبل الله إلا الطيب - فإن الله يربّيها له حتى تكون مثل الجبل؛ وأما بالنسبة للزيادة الحسية في الدنيا فمن عدة أوجه: الوجه الأول: أن الله قد يفتح للإنسان باب رزق لم يخطر له على بال؛ فيزداد ماله.

الوجه الثاني: أن هذا المال ربّما يقيه الله سبحانه وتعالى آفات لولا الصدقة لوقع فيه؛ وهذا مشاهد؛ فالإنفاق يقي المال الآفات.

الوجه الثالث: البركة في الإنفاق بحيث ينفق القليل وتكون ثمرته أكثر من الكثير؛ وإذا نزع

البركة من الإنفاق فقد ينفق الإنسان شيئاً كثيراً في أمور لا تنفعه بل قد تضره؛ وهذا شيء مشاهد.

٨ - ومنها؛ أن هذه المغفرة التي يعدنا الله بها مغفرة عظيمة؛ لقوله تعالى: ﴿مِنْهُ﴾؛ لأن عظم العطاء من عظم المعطي؛ ولهذا جاء في الحديث الذي وصى به النبي ﷺ أبا بكر: «فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي»^(١).

٩ - ومنها؛ أنه ينبغي للمنفق أن يتفأل بما وعد الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلاً﴾؛ فإذا أنفق الإنسان وهو يحسن الظن بالله عز وجل أن الله يغفر له الذنوب ويزيده من فضله كان هذا من خير ما تنطوي عليه السريرة.

١٠ - ومنها؛ إثبات اسمين من أسماء الله؛ وهما: ﴿وَاسِعٌ﴾، و﴿عَلِيمٌ﴾؛ وما تضمناه من صفة؛ ويستفاد من الاسمين، والصفتين إثبات صفة ثالثة باجتماعهما؛ لأن الاسم من أسماء الله إذا قرن بغيره تضمن معنى زائداً على ما إذا كان منفرداً مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفْوَاً قَدِيراً﴾ [النساء: ١٤٩]؛ فالجمع بين العفو والقدرة لها ميزة: أن عفوهِ غير مشوب بعجز إطلاقاً؛ لأن بعض الناس قد يعفو لعجز؛ فقوله تعالى: ﴿وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾؛ فالصفة الثالثة التي تحصل باجتماعهما: أن علمه واسع.

وكل صفاته واسعة؛ وهذا مأخوذ من اسمه «الواسع»؛ فعلمه، وسمع، وبصره، وقدرته، وكل صفاته واسعة.



❁ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ٢٦٩]

❁ التَفْسِيرُ ❁

قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾؛ ﴿يُؤْتِي﴾ بمعنى يعطي؛ وهي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر؛ فالمفعول الأول هنا: ﴿الْحِكْمَةَ﴾؛ والمفعول الثاني: ﴿مَنْ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾؛ والمعنى: أن الله يعطي الحكمة من يشاء؛ و﴿الْحِكْمَةَ﴾ من أحكم بمعنى أتقن؛ وهي وضع الأشياء في مواضعها اللائقة بها، وتستلزم علماً ورشداً،

فالجاهل لا تأتي منه الحكمة إلا مصادفة؛ والسفيه لا تأتي منه الحكمة إلا مصادفة.
قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ أي: من يعطه الله سبحانه وتعالى الحكمة فقد أعطاه خيراً كثيراً.

فإن قال قائل: ما وجه اختلاف التعبير بين قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ﴾؟

فالجواب - والله أعلم -: أن الحكمة قد تكون غريزة؛ وقد تكون مكتسبة؛ بمعنى أن الإنسان قد يحصل له مع المران ومخالطة الناس من الحكمة وحسن التصرف ما لا يحصل له لو كان منعزلاً عن الناس؛ ولهذا أتى بالفعل المضارع المبني للمفعول ليعم كل طرق الحكمة التي تأتي - سواء أوتي الحكمة من قبل الله عز وجل، أو من قبل الممارسة والتجارب؛ على أن ما يحصل من الحكمة بالممارسة والتجارب فهو من الله عز وجل؛ هو الذي قيض لك من يفتح لك أبواب الحكمة وأبواب الخير.

قوله تعالى: ﴿وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أَزْوَاجًا لِّمَا كَانُوا فِي شَكٍّ﴾، أي: ما يتعظ بآيات الله إلا أصحاب العقول الذين يتصرفون تصرفاً رشيداً.

الفوائد،

١ - من فوائد الآيات: إثبات أفعال الله المتعلقة بمشيئته؛ لقوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ﴾؛ وهذه من الصفات الفعلية.

٢ - ومنها: أن ما في الإنسان من العلم والرشد فهو فضل من الله عز وجل؛ لقوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾؛ فإذا منَّ الله سبحانه وتعالى على العبد بعلم، ورشد، وقوة، وقدرة، وسمع، وبصر فلا يترفع؛ لأن هذه الصفات من الله عز وجل؛ ولو شاء الله لحرمه إياها، أو لسلبه إياها بعد أن أعطاه إياها؛ فقد يسلب الله العلم من الإنسان بعد أن أعطاه إياه؛ وربما يسلب منه الحكمة؛ فتكون كل تصرفاته طيشاً، وضلالاً، وهدراً.

٣ - ومنها: إثبات المشيئة لله سبحانه وتعالى؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾؛ واعلم أن كل شيء علقه الله سبحانه وتعالى بمشيئته فإنه تابع لحكمته البالغة؛ وليس لمجرد المشيئة؛ لكن قد نعلم الحكمة؛ وقد لا نعلمها؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠].

٤ - ومنها: إثبات الحكمة لله عز وجل؛ لأن الحكمة كمال؛ ومعطي الكمال أولى به؛ فنأخذ من الآية إثبات الحكمة لله بهذا الطريق.

٥ - ومنها: الفخر العظيم لمن آتاه الله الحكمة؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ

خيرًا كثيرًا ﴿٦﴾.

٦ - ومنها؛ وجوب الشكر على من آتاه الله الحكمة؛ لأن هذا الخير الكثير يستوجب الشكر.

٧ - ومنها؛ أن بلوغ الحكمة متعدد الطرق؛ فقد يكون غريزياً جبل الله العبد عليه؛ وقد يكون كسبياً يحصل بالمران ومصاحبة الحكماء.

٨ - ومنها؛ منة الله سبحانه وتعالى على من يشاء من عباده بإيتائه الحكمة؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾.

٩ - ومنها؛ فضيلة العقل؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾؛ لأن التذكر بلا شك يحمد عليه الإنسان؛ فإذا كان لا يقع إلا من صاحب العقل دل ذلك على فضيلة العقل؛ والعقل ليس هو الذكاء؛ لأن العقل نتيجة حسن التصرف - وإن لم يكن الإنسان ذكياً؛ والذكاء: قوة الفطنة - وإن لم يكن الإنسان عاقلاً؛ ولهذا نقول: ليس كل ذكي عاقلاً، ولا كل عاقل ذكياً؛ لكن قد يجتمعان؛ وقد يرتفعان؛ وهناك عقل يسمى عقل إدراك؛ وهو الذي يتعلق به التكليف، وهذا لا يلحقه مدح ولا ذم؛ لأنه ليس من كسب الإنسان.

١٠ - ومن فوائد الآية: أن عدم التذكر نقص في العقل - أي عقل الرشد؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾؛ فإن الحكم إذا علق بوصف ازداد قوة بقوة ذلك الوصف، ونقص بنقص ذلك الوصف.

١١ - ومنها؛ أنه لا يتعظ بالمواعظ الكونية أو الشرعية إلا أصحاب العقول الذين يتدبرون ما حصل من الآيات سابقاً ولاحقاً؛ فيعتبرون بها؛ وأما الغافل فلا تنفعه.



﴿ قال الله تعالى:﴾

﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴿ [البقرة: ٢٧٠]

﴿ التفسير ﴾

قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ﴾؛ ﴿مَا﴾ هنا شرطية؛ والدليل على أنها شرطية أنها مركبة من شرط وجواب؛ والشرط هو: ﴿أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ﴾؛ والجواب: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾؛ و﴿مِنْ﴾ هنا زائدة؛ أي: زائدة إعراباً وليست زائدة معنى؛ لأنها تفيد النص على العموم؛ وهي حرف جر زائد من حيث الإعراب؛ ولهذا نعرب:

﴿نَفَقَةً﴾ على أنها مفعول به - أي: ما أنفقتم نفقةً أو نذرتم نذراً فإن الله يعلمه؛ ويجوز أن تكون بياناً لاسم الشرط ﴿مَا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ﴾؛ لأن «ما» الشرطية مبهمة؛ والمبهم يحتاج إلى بيان.

قوله تعالى: ﴿فَاتَّكَ اللَّهُ يَسْلُمُهُ﴾ هذه جملة جواب الشرط؛ والفاء هنا واقعة في جواب الشرط وجوباً؛ لأنه جملة اسمية؛ وإذا وقع جواب الشرط جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء؛ وفي ذلك يقول الناظم فيما يجب اقترانه بالفاء:

اسْمِيَّةٌ طَلَبِيَّةٌ وَبِجَامِدٍ وَيَمَّا وَقَدْ وَبَلَنْ وَبِالْثَّنُونِيفِ

قوله تعالى: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ جملة منفية؛ والمبتدأ فيها قوله تعالى: ﴿مِنْ أَنْصَارٍ﴾؛ و﴿مِنْ﴾ فيها زائدة إعراباً زائدة معنًى؛ يعنى تزيد المعنى - وهو النص على العموم - وإن كانت في الإعراب زائدة؛ ولهذا نعرب ﴿أَنْصَارٍ﴾ على أنها مبتدأ مؤخر مرفوع بالابتداء؛ وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ﴾ أي: أي شيء تنفقونه من قليل أو كثير فإن الله يعلمه. وقوله تعالى: ﴿أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ﴾ أي: أوجبتم على أنفسكم من طاعة، مثل أن يقول القائل: «الله عليّ نذر أن أتصدق بكذا»؛ أو «أن أصوم كذا»؛ ﴿فَاتَّكَ اللَّهُ يَسْلُمُهُ﴾؛ وذكر العلم يستلزم أن الله يجازيهم، فلا يضيع عند الله عز وجل.

قوله تعالى: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ﴾ أي: للمانعين ما يجب إنفاقه أو الوفاء به من النذور، وقوله: ﴿مِنْ أَنْصَارٍ﴾ أي: مانعين للعذاب عنهم.

القوائد:

١ - من فوائد الآية: أن الإنفاق قليله وكثيره يثاب عليه المرء؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ﴾، وكلمة ﴿نَفَقَةٍ﴾ نكرة في سياق الشرط؛ فهي تعم؛ وعلى ذلك تشمل القليل والكثير؛ لكن الثواب عليها مشروط بأمرين: الإخلاص لله؛ وأن تكون على وفق الشرع.

٢ - ومنها: أنه ينبغي للإنسان إذا أنفق نفقة أن يحتسب الأجر على الله؛ لقوله تعالى: ﴿فَاتَّكَ اللَّهُ يَسْلُمُهُ﴾؛ لأنك إذا أنفقت وأنت تشعر أن الله يعلم هذا الإنفاق فسوف تحتسب الأجر على الله.

٣ - ومنها: أن ما نذره الإنسان من طاعة فهو معلوم عند الله.

٤ - ومنها: هل تدل الآية على جواز النذر؟

الجواب: الآية لا تدل على الجواز، كما لو قال قائل مثلاً: «إن سَرَقْتَ فإن الله يعلم سرقتك»؛ فإن هذا لا يعني أن السرقة جائزة؛ وعلى هذا فالآية لا تعارض نهي النبي ﷺ عن النذر^(١)؛ لأن النهي عن النذر يعني: إنشاءه ابتداءً؛ فأما الوفاء به فواجب إذا كان طاعة؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعه»^(٢).

٥ - ومنها: عموم علم الله بكل ما ينفقه الإنسان، أو ينذره من قليل، أو كثير.

٦ - ومنها: الرد على القدرية الذين يقولون: إن الإنسان مستقل بعمله، وليس الله فيه تدخل إطلاقاً؛ وجه ذلك: أنه إذا كان الله يعلمه فلا بد أن يقع على حسب علمه؛ وإلا لزم أن يكون الله غير عالم؛ ولهذا قال بعض السلف: جادلوهم بالعلم؛ فإن أقروا به خُصِموا؛ وإن أنكروه كفروا.

٧ - ومنها: أن الله سبحانه وتعالى لا ينصر الظالم؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾؛ ولا يرد على هذا ما وقع في أحد من انتصار الكافرين لوجهين:

الوجه الأول: أنه نوع عقوبة، حيث حصل من بعض المسلمين عصيان لأمر النبي ﷺ، كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُشِلْتُمْ وَتَنْزَعْتُمْ فِي الْأُمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلْنَاكُمْ مَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ١٥٢].

الوجه الثاني: أن هذا الانتصار من أجل أن يمحى الله الكافرين؛ لأن انتصارهم يغريهم بمقاتلة المسلمين؛ حتى تكون العاقبة للمسلمين، كما قال تعالى: ﴿وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤١].

٨ - ومن فوائد الآية: أن من دعا على أخيه وهو ظالم له فإن الله لا يجيب دعاءه؛ لأنه لو أجيب لكان نصراً له؛ وقد قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٢١].

٩ - ومنها: الثواب على القليل والكثير؛ وفي القرآن ما يشهد لذلك، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٢١]، وقوله تعالى في آخر سورة الزلزلة: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ. [الزلزلة: ٧، ٨].



(١) انظر «صحيح البخاري» (٦٢٣٤)، ومسلم (١٦٣٩).

(٢) رواه البخاري (٦٣١٨)، والترمذي (١٥٢٦).

﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٧١]

❀ التفسير ❀

قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ﴾ أي: تظهروها، وقوله: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾: جملة إنشائية للمدح؛ وقرنت بالفاء وهي جواب الشرط لكونها فعلاً جامداً ﴿وَلِنْ تُخْفُوهَا﴾ أي: تصدقوا سرّاً ﴿وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ﴾ أي: تعطوها المعدمين؛ وذكر ﴿الْفُقَرَاءَ﴾ هنا على سبيل المثال؛ ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ أي: من إظهارها؛ والجملة: جواب الشرط؛ وقرنت بالفاء لكونها اسمية.

قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ الجملة استثنائية؛ ولذلك كان الفعل مرفوعاً؛ و«التكفير» بمعنى السّتر؛ ﴿سَيِّئَاتِكُمْ﴾ جمع سيئة؛ وهي ما يسوء المرء عمله أو ثوابه.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾، أي: عليم ببواطن الأمور كظواهرها.

الفوائد:

١ - من فوائد الآيت: الحث على الصدقة، والترغيب فيها سواء أبداها أو أخفاها.

٢ - ومنها: أن إخفاء الصدقة أفضل من إبدائها؛ لأنه أقرب إلى الإخلاص؛ وأستر للمتصدق عليه؛ لكن إذا كان في إبدائها مصلحة ترجح على إخفائها - مثل أن يكون إبدؤها سبباً لاقتداء الناس بعضهم ببعض، أو يكون في إبدائها دفع ملامة عن المتصدق، أو غير ذلك من المصالح - فإبدؤها أفضل.

٣ - ومنها: أن الصدقة لا تعتبر حتى يوصلها إلى الفقير؛ لقوله تعالى: ﴿وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ﴾. ويتفرع على هذا فرعان:

أحدهما: أن مؤونة إيصالها على المتصدق.

الثاني: أنه لو نوى أن يتصدق بهاله، ثم بدا له ألا يتصدق فله ذلك؛ لأنه لم يصل إلى الفقير.

٤ - ومنها: تفاضل الأعمال - أي أن بعض الأعمال أفضل من بعض؛ لقوله تعالى: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾؛ وتفاضل الأعمال يكون بأسباب:

أ - منها التفاضل في الجنس، كالصلاة - مثلاً - أفضل من الزكاة وما دونها.

ب - ومنها التفاضل في النوع؛ فالواجب من الجنس أفضل من التطوع؛ لقوله تعالى في

الحديث القدسي: «مَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ بِمَا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ»^(١).

ج - ومنها التفاضل باعتبار العامل لقوله ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»^(٢).

د - ومنها التفاضل باعتبار الزمان، كقوله ﷺ في العشر الأول من ذي الحجة: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ»^(٣)، وكقوله تعالى: «لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ» [القدر: ٣].

هـ - ومنها التفاضل بحسب المكان، كفضل الصلاة في المسجد الحرام على غيره.

و - ومنها التفاضل بحسب جودة العمل وإتقانه، كقوله ﷺ: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ؛ وَالَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَتَتَعْتَعُ فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ لَهُ أَجْرَانِ»^(٤).

ز - ومنها التفاضل بحسب الكيفية، مثل قوله ﷺ: «سَبْعَةٌ يَظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ..»، وذكر منهم: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ»^(٥).

وتفاضل الأعمال يستلزم تفاضل العامل؛ لأن الإنسان يشرف ويفضل بعمله؛ وتفاضل الأعمال يستلزم زيادة الإيمان؛ لأن الإيمان قول وعمل؛ فإذا تفاضلت الأعمال تفاضل الإيمان - أعني زيادة الإيمان، ونقصانه - وهو مذهب أهل السنة والجماعة.

٥ - ومن فوائد الآية: أن الصدقة سبب لتكفير السيئات؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾؛ ويؤيد هذا قول النبي ﷺ: «الْصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ، وَصَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ»، ثم تلا ﷺ: ﴿تُجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ..﴾^(٦) [السجدة: ١٦].

٦ - ومنها: إثبات أفعال الله الاختيارية - كما هو مذهب أهل السنة والجماعة؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾؛ فإن تكفير السيئات حاصل بعد العمل الذي يحصل به التكفير.

٧ - ومنها: بيان آثار الذنوب، وأنها تسوء العبد؛ لقوله تعالى: ﴿مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾.

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) رواه مسلم (٧٩٨)، وابن ماجه (٣٧٧٩).

(٥) سبق تخريجه.

(٦) صحيح: رواه ابن راهويه في «مسنده» (٢٧٦)، والبيهقي في «الشعب» (٣٣٥٠)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٩٢٦٧).

- ٨ - ومنها: إثبات اسم الله عز وجل «الخير»؛ وإثبات ما دَلَّ عليه من صفة.
- ٩ - ومنها: تحذير العبد من المخالفة؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾؛ فإن إخباره إيانا بذلك يستلزم أن نخشى من خبرته عز وجل فلا يفقدنا حيث أمرنا، ولا يرانا حيث نهانا.



❁ قال الله تعالى:

﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنفُسِكُمْ ۖ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُّوفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٢]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾؛ الخطاب هنا للرسول ﷺ؛ و﴿هُدَاهُمْ﴾: الضمير يعود على بني آدم؛ والهدى المنفي هنا هدى التوفيق؛ وأما هدى البيان فهو على الرسول ﷺ؛ لقوله تعالى: ﴿يَتْلُوهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]؛ ولقوله تعالى: ﴿إِن عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَّغُ﴾ [الشورى: ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ﴾ (٦) لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ [الغاشية: ٢١، ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَّغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾ [الرعد: ٤٠].. إلى آيات كثيرة تدل أن على الرسول ﷺ أن يهدي الناس هداية الدلالة والإرشاد؛ أما هداية التوفيق فليست على الرسول، ولا إلى الرسول؛ لا يجب عليه أن يهديهم؛ وليس بقدرته ولا استطاعته أن يهديهم؛ ولو كان بقدرته أن يهديهم لهدى عمه أبا طالب؛ ولكنه لا يستطيع ذلك؛ لأن هذا إلى الله سبحانه وتعالى وحده.

قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾؛ وهذا كالأستدراك لما سبق؛ أي لما نفى كون هدايتهم على الرسول ﷺ بين أن ذلك إلى الله عز وجل وحده؛ فيهدي من يشاء ممن اقتضت حكمته هدايته.

قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنفُسِكُمْ﴾ أي: وليس لله عز وجل؛ فالله سبحانه وتعالى لا ينتفع به؛ بل لأنفسكم تقدمونه؛ وما لا تنفقونه فقد حرمت أنفسكم؛ و﴿مَا﴾ هذه شرطية بدليل اقتران الجواب بالفاء في قوله تعالى: ﴿فَلَأَنفُسِكُمْ﴾؛ وقوله تعالى: ﴿مَنْ خَيْرٌ﴾ بيان لـ ﴿مَا﴾ الشرطية؛ لأن ﴿مَا﴾ الشرطية مبهمة تحتاج إلى بيان؛ يعني: أي خير تنفقونه فلأنفسكم؛ والمراد بـ «الخير» كل ما بذل لوجه الله عز وجل من عين أو منفعة؛ وأغلب ما يكون في الأعيان.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَنْفُسُكُمْ﴾: الفاء رابطة للجواب؛ والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف؛ والتقدير: فهو لأنفسكم؛ يعني: وليس لغيركم.

قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ يعني: لا تنفقون إنفاقاً ينفعكم إلا ما ابتغيتم به وجه الله؛ فأما ما ابتغي به سوى الله فلا ينفع صاحبه؛ بل هو خسارة عليه.

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ﴾ أي: إلا طلب؛ و﴿وَجْهِ اللَّهِ﴾: المراد به الوجه الحقيقي؛ لأن من دخل الجنة نظر إلى وجه الله.

قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾؛ ﴿مَا﴾ هذه أيضاً شرطية بدليل جزم الجواب: ﴿يُوَفَّ﴾؛ فإنه مجزوم بحذف حرف العلة؛ وهو الألف؛ يعني: أي خير تنفقونه من الأعيان والمنافع قليلاً كان أو كثيراً يوف إليكم؛ أي: تعطونه وافيًا من غير نقص؛ بل الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة.

قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ لَا تظْلُمُونَ﴾، أي: لا تنقصون شيئاً منه.

القوائد:

١ - من فوائد الآية: أن هداية الخلق لا تلزم الرسل؛ ونعني بذلك هداية التوفيق؛ أما هداية الدلالة فهي لازمة عليهم؛ لقوله تعالى: ﴿يَكَايَهُ الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧].

٢ - ومنها: أن الإنسان إذا بلغ شريعة الله برئت ذمته؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾؛ ولو كانت ذمته لا تبرأ لكان ملزماً بأن يهتدوا.

٣ - ومنها: إثبات أن جميع الأمور دقيقة وجليلها بيد الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾.

٤ - ومنها: الرد على القدرية؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾؛ لأنهم يقولون: «إن العبد مستقل بعمله، ولا تعلق لمشية الله سبحانه وتعالى فيه».

٥ - ومنها: إثبات المشيئة لله تعالى؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾.

٦ - ومنها: أن هداية الخلق بمشيئة الله؛ ولكن هذه المشيئة تابعة للحكمة؛ فمن كان أهلاً لها هداه الله؛ لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]؛ ومن لم يكن أهلاً للهداية لم يهده؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (١١) وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٩٦، ٩٧].

٧ - ومنها: أن أعمال الإنسان لا تنصرف إلى غيره؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا نَفْسُكُمْ﴾؛ وليس في الآية دليل على منع أن يتصدق الإنسان بعمله على غيره؛ ولكنها

تبين أن ما عمله الإنسان فهو حق له؛ ولهذا جاءت السنة صريحة بجواز الصدقة عن الميت، كما ثبت ذلك في «صحيح البخاري» في قصة الرجل الذي قال: يا رسول الله، إن أمي اقلتت نفسها وأراها لو تكلمت تصدقت أفأتصدق عنها؟ قال: «نَعَمْ تَصَدَّقْ عَنْهَا»^(١)؛ وكذلك حديث سعد بن عبادَةَ رضي الله عنه حين تصدق ببستانه لأمه؛ إذن فالآية لا تدل على منع الصدقة عن الغير؛ وإنما تدل على أن ما عمله الإنسان لا يصرف إلى غيره.

٨ - ومن فوائد الآية: أن الإنفاق الذي لا يُبتغى به وجه الله لا ينفع العبد؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا إِلَّا لَأَبْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾.

٩ - ومنها: التنبيه على الإخلاص: أن يكون الإنسان مخلصاً لله عز وجل في كل عمله؛ حتى في الإنفاق وبذل المال ينبغي له أن يكون مخلصاً فيه؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا إِلَّا لَأَبْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾؛ فالإنفاق قد يحمل عليه محبة الظهور ومحبة الثناء، وأن يقال: فلان كريم، وأن تتجه الأنظار إليه؛ ولكن كل هذا لا ينفع؛ إنما ينفع ما ابتغي به وجه الله.

١٠ - ومنها: إثبات وجه الله عز وجل؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا لَأَبْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾؛ وأهل السنة والجماعة يقولون: إن الله سبحانه وتعالى وجهاً حقيقياً موصوفاً بالجلال والإكرام لا يماثل أوجه المخلوقين؛ وأنه من الصفات الذاتية الخبرية؛ و«الصفات الذاتية الخبرية» هي التي لم يزل ولا يزال متصفاً بها، ونظير مساهها أبعاد وأجزاء لنا.

وأهل التعطيل ينكرون أن يكون لله وجه حقيقي، ويقولون: المراد بـ «الوجه» الثواب، أو الجهة، أو نحو ذلك؛ وهذا تحريف مخالف لظاهر اللفظ، وإجماع السلف؛ ولأن الثواب لا يوصف بالجلال والإكرام؛ والله سبحانه وتعالى وصف وجهه بالجلال والإكرام، فقال تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

١١ - ومنها: الإشارة إلى نظر وجه الله؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا لَأَبْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾؛ وهذا - أعني النظر إلى وجه الله - ثابت بالكتاب، والسنة، وإجماع السلف؛ لقوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ أَضْرَةٌ﴾^(٢) إلى ربها ناطرة. [القيامة: ٢٢، ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]؛ فقد فسر النبي ﷺ «الزيادة» بأنها «النظر إلى وجه الله».. إلى آيات أخرى؛ وأما السنة فقد تواترت بذلك؛ ومنها قوله ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَا تُصَامُونَ فِي رُؤُوسِهِ»^(٣)؛ وأما إجماع السلف فقد نقله غير واحد من أهل العلم.

١٢ - ومن فوائد الآية: أن الإنسان لا يُنقص من عمله شيئاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يَرَوْفَ إِلَيْكُمْ﴾.

(١) رواه البخاري (٢٦٠٩).

(٢) سبق تخريجه.

١٣ - ومنها، الإشارة إلى أن الإنفاق من الحرام لا يقبل؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾؛ ووجهه: أن الحرام ليس بخير؛ بل هو شر.

١٤ - ومنها، نفي الظلم في جزاء الله عز وجل؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ لَا تظْلُمُونَ﴾؛ وهذا يستلزم كمال عدله؛ فإن الله عز وجل كلما نفى عن نفسه شيئاً من الصفات فإنه مستلزم لكمال ضده.



❁ قال الله تعالى:

﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاقًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٧٣]

❁ التفسير ❁

في هذه الآية بيان لمصرف الإنفاق؛ كأن سائلاً يسأل: إلى أين نصرف هذا الخير؟ فقال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ...﴾؛ وعلى هذا فتكون ﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾ إما متعلقة بقوله تعالى: ﴿تُنْفِقُوا﴾؛ أو بمحذوف تقديره: الإنفاق أو الصدقات للفقراء؛ و(الفقراء) جمع فقير؛ و«الفقير» هو المعدم؛ لأن أصل هذه الكلمة مأخوذة من «الفقر» الموافق لـ «الفقر» في الاشتقاق الأكبر - الذي يتماثل فيه الحروف دون الترتيب؛ و«الفقر» الأرض الخالية، كما قال الشاعر:

وَقَبْرٌ خَزِبَ بِمَكَانٍ قَفْرٍ وَلَيْسَ قُزْبٌ قَبْرِ خَزِبٍ قَبْرُ

ف«الفقير» معناه: الخالي ذات اليد؛ ويقرن بـ «المسكين» أحياناً؛ فإذا قرن بـ «المسكين» صار لكل منهما معنى؛ وصار «الفقير» من كان خالي ذات اليد؛ أو من لا يجد من النفقة إلا أقل من النصف؛ والمسكين أحسن حالاً منه، لكن لا يجد جميع الكفاية؛ أما إذا انفرد أحدهما عن الآخر صار معناهما واحداً؛ فهو من الكلمات التي إذا اجتمعت افترقت؛ وإذا افترقت اجتمعت.

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أي: منعوا من الخروج من ديارهم ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أي في شريعته ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾ أي: لا يقدرون على السفر لقلّة ذات اليد؛ أو لعجزهم عن السفر لما أصابهم من الجراح، أو الكسور، أو

نحو ذلك.

قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ﴾ أي: يظنهم الجاهل بأحوالهم أغنياء؛ وفي ﴿يَحْسَبُهُمُ﴾ قراءتان: فتح السين، وكسرها؛ و﴿مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ أي: بسبب تعففهم عن السؤال وإظهار المسكنة؛ لأنك إذا رأيتهم ظننتهم أغنياء مع أنهم فقراء، كقول النبي ﷺ: «لَيْسَ الْمُسْكِينُ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ تَرْدُةً اللَّقْمَةُ وَاللَّقْمَتَانِ وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ؛ وَلَكِنَّ الْمُسْكِينَ الَّذِي لَا يَجِدُ غَنًى يُغْنِيهِ، وَلَا يُفْطِنُ لَهُ فَيَصَّدَّقُ عَلَيْهِ، وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ النَّاسَ»^(١).

قوله تعالى: ﴿تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾ أي: تعرف أحوالهم بعلامتهم؛ والعلامة التي فيهم هي أن الإنسان إذا رآهم ظنهم أغنياء؛ وإذا دقق في حالهم تبين له أنهم فقراء؛ لكنهم متعففون؛ وكم من إنسان يأتيك بمظهر الفقير المدقع؛ ثياب ممزقة، وشعر منفوش، ووجه كالح، وأنين، وطين؛ وإذا أمعنت النظر فيه عرفت أنه غني؛ وكم إنسان يأتيك بزي الغني، وبهيئة الإنسان المنتصر على نفسه الذي لا يحتاج إلى أحد؛ لكن إذا دقت في حاله علمت أنه فقير؛ وهذا يعرفه من من الله عليه بالفراصة؛ وكثير من الناس يعطيهم الله سبحانه وتعالى علماً بالفراصة يعلمون أحوال الإنسان بملامح وجهه ونظراته، وكذلك بعض عباراته، كما قال الله عز وجل: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠].

قوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾؛ هل النفي للقيد؛ أو للقيد والمقيد؟ إن نظرنا إلى ظاهر اللفظ فإن النفي للقيد؛ أي: أنهم لا يلحون في المسألة؛ ولكن يسألون؛ وإن نظرنا إلى مقتضى السياق ترجح أنهم لا يسألون الناس مطلقاً؛ فيكون النفي نفياً للقيد - وهو الإلحاف، والمقيد - وهو السؤال؛ والمعنى: أنهم لا يسألون مطلقاً؛ ولو كانوا يسألون ما حسبهم الجاهل أغنياء؛ بل لظنهم فقراء بسبب سؤالهم؛ ولكنه ذكر أعلى أنواع السؤال المذموم - وهو الإلحاح؛ ولهذا تجد الإنسان إذا ألح - وإن كان فقيراً - يثقل عليك، وتغل مسألته؛ حتى ربما تأخذك العزة بالإثم ولا تعطيه؛ فتحرمه، أو تنهره مع علمك باستحقاقه؛ وتجد الإنسان الذي يظهر بمظهر الغني المتعفف ترق له، وتعطيه أكثر مما تعطي السائل.

إذن في قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ خمس صفات؛ والسادسة أنهم فقراء؛ وهؤلاء هم المستحقون حقاً للصدقة والإنفاق؛ وإذا تخلفت صفة من الصفات فالاستحقاق باق؛ لكن ليست كما إذا تمت هذه الصفات الست.

قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾: هذه الجملة شرطية ذيلت بها الآية المبينة لأهل الاستحقاق حثاً على الإنفاق؛ لأنه إذا كان الله عليماً بأي خير نفقه فسيجازينا عليه

الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة.

الفوائد:

١ - من فوائد الآيات: أنه لا يجوز أن نعطي من يستطيع التكسب؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾؛ لأنه علم منه أنهم لو كانوا يستطيعون ضرباً في الأرض والتكسب فإنهم لا يعطون؛ ولهذا لما جاء رجلان إلى الرسول ﷺ يسألانه الصدقة صعد فيهما النظر وصوبه، ثم قال: «إِنْ شِئْتُمْ أُعْطِيَتْكُمَا؛ وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيِّي، وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ»^(١)؛ فإذا كان الإنسان يستطيع الضرب في الأرض والتجارة والتكسب فإنه لا يعطى؛ لأنه وإن كان فقيراً بهاله؛ لكنه ليس فقيراً بعمله.

٢ - ومن فوائد الآيات: فضيلة التعفف؛ لقوله تعالى: ﴿يُخَسِّبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾.

٣ - ومنها: التنبيه على أنه ينبغي للإنسان أن يكون فطناً ذا حزم، ودقيق النظر؛ لأن الله وصف هذا الذي لا يعلم عن حال هؤلاء بأنه جاهل؛ فقال تعالى: ﴿يُخَسِّبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾؛ فينبغي للإنسان أن يكون ذا فطنة وحزم ونظر في الأمور.

٤ - ومنها: إثبات الأسباب؛ لقوله تعالى: ﴿مِنَ التَّعَفُّفِ﴾؛ فإن ﴿مِنَ﴾ هنا سببية؛ أي بسبب تعففهم يظن الجاهل بحالهم أنهم أغنياء.

٥ - ومنها: الإشارة إلى الفراسة والفتنة؛ لقوله تعالى: ﴿تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾؛ فإن السيماء هي العلامة التي لا يطلع عليها إلا ذوو الفراسة؛ وكم من إنسان سليم القلب ليس عنده فراسة ولا بُعد نظر يخدع بأدنى سبب؛ وكم من إنسان عنده قوة فراسة وحزم ونظر في العواقب يحميه الله سبحانه وتعالى بفراسته عن أشياء كثيرة.

٦ - ومنها: الثناء على من لا يسأل الناس؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاقًا﴾؛ وقد كان من جملة ما بايع النبي ﷺ أصحابه: ألا يسألوا الناس شيئاً؛ حتى إن الرجل ليسقط سوطه من على بعيه، فينزله، فيأخذه ولا يقول لأخيه: أعطني إياه^(٢)؛ كل هذا بعداً عن سؤال الناس.

والسؤال - أي سؤال المال - لغير ضرورة محرم إلا إذا علمنا أن المستول يفرح بذلك ويُسّر؛ فإنه لا بأس به؛ بل قد يكون السائل مثاباً مأجوراً لإدخاله السرور على أخيه؛ كما لو سأل إنسان صديقاً له يعرف أنه يكون ممتناً بهذا السؤال؛ وقد قال النبي ﷺ في اللحم الذي على البرمة: «هُوَ عَلَى بَرِيرَةٍ صَدَقَةٌ؛ وَلَنَا هَدِيَّةٌ»^(٣).

(١) صحيح: رواه النسائي (٢٥٩٨)، وأبو داود (١٦٣٣)، وأحمد في «مسنده» (١٨٠٠١).

(٢) انظر «صحيح مسلم» (١٠٤٣).

(٣) رواه البخاري (١٤٢٢)، ومسلم (١٠٧٤).

٧ - ومن فوائد الآية، بيان عموم علم الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾؛ فأي خير يفعلُه العبد فإن الله به عليم.



❁ قال الله تعالى:

﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْأَيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ
عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٤]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ؛ وجلة: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ خبر المبتدأ؛ واقرنت بالفاء لمشابهة المبتدأ بالشرط في العموم؛ لأن المبتدأ هنا اسم موصول؛ واسم الموصول يشبه الشرط في العموم.
قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ﴾ يحتمل أن يراد بـ «الأموال» هنا كل الأموال؛ ويحتمل أن يراد الجنس فيشمل الكل والبعض.

قوله تعالى: ﴿بِالْأَيْلِ وَالنَّهَارِ﴾؛ الباء هنا للظرفية، وفيه عموم الزمن؛ وقوله تعالى: ﴿سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ فيه عموم الأحوال؛ أي على كل حال، وفي كل زمان؛ و﴿سِرًّا﴾ أي: خفاء؛ وهو مفعول مطلق لـ ﴿يُنْفِقُونَ﴾؛ يعني إنفاقاً سرّاً، و﴿عَلَانِيَةً﴾ أي: جهراً.
قوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ أي: ثوابهم عند الله؛ وسمي أجراً؛ لأنه يشبه عقد الإجارة التي يعوّض فيه العامل على عمله؛ وهذا الأجر قد بُين فيها سبق بأن الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةِ أَتَبَّتْ سَبْعَ سَبَائِلَ فِي كُلِّ سَبْلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦١].

قوله تعالى: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ أي: فيما يستقبل؛ ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ أي فيما مضى؛ فهم لا يحزنون على ما سبق؛ ولا يخافون من المستقبل؛ لأنهم يرجون ثواب الله عز وجل؛ ولا يحزنون على ما مضى؛ لأنهم أنفقوه عن طيب نفس.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: الثناء على الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله سواء كان ليلاً أو نهاراً، أو سرّاً أو جهاراً.

٢ - ومنها: كثرة ثوابهم؛ لأنه سبحانه وتعالى أضاف أجرهم إلى نفسه، فقال تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾؛ والثواب عند العظيم يكون عظيماً.

٣ - ومنها: أن الإنفاق يكون سبباً لشرح الصدر، وطردهم والهم والغم؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا

خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٢٧﴾؛ وهذا أمر مجرب مشاهد أن الإنسان إذا أنفق بيتغي بها وجه الله انشرح صدره، وسرت نفسه، واطمأن قلبه؛ وقد ذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في «زاد المعاد» أن ذلك من أسباب انشراح الصدر.

٤ - ومنها؛ كرم الله عز وجل؛ حيث جعل هذا الثواب الذي سببه منه وإليه أجرًا لفاعله؛ كالأجير إذا استأجرته فإن أجره ثابت لازم.

٥ - ومنها؛ كمال الأمن لمن أنفق في سبيل الله؛ وذلك لانتفاء الخوف والحزن عنهم.



❁ قال الله تعالى:

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ؛ و﴿لَا يَقُومُونَ﴾ خبره؛ و﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾ أي الذين يأخذون الربا فينتفعون به بأكل، أو شرب، أو لباس، أو سكن، أو غير ذلك؛ لكنه ذكر الأكل؛ لأنه أعم وجوه الانتفاع، وأكثرها إلحاحاً؛ و﴿الرِّبَا﴾ في اللغة: الزيادة؛ ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَاهَا عَلَيْهِمَ آلَاءَ الْمَاءِ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ﴾ [الحج: ٥] أي زادت؛ وفي الشرع: زيادة في شيئين منع الشارع من التفاضل بينهما.

قوله تعالى: ﴿لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾؛ اختلف المفسرون في هذا القيام، ومتى يكون؛ فقال بعضهم - وهم الأكثر: إنهم لا يقومون من قبورهم يوم القيامة إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس؛ يعني: كالمنصروع الذي يتخبطه الشيطان؛ و«التخبط» هو الضرب العشوائي؛ فالشيطان يتسلط على ابن آدم تسلطاً عشوائياً، فيصرعه؛ فيقوم هؤلاء من قبورهم يوم القيامة كقيام المنصروعين - والعياذ بالله - يشهدهم الناس كلهم؛ وهذا القول هو قول جمهور المفسرين؛ وهو مروي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

القول الثاني: إنهم لا يقومون عند التعامل بالربا إلا كما يقوم المنصروع؛ لأنهم - والعياذ بالله - لشدة شغفهم بالربا كأنها يتصرفون تصرف المتخبط الذي لا يشعر؛ لأنهم سكارى بمحبة الربا،

وسكارى بما يربحونه - وهم الخاسرون؛ فيكون القيام هنا في الدنيا؛ شبه تصرفاتهم العشوائية الجنونية المبنية على الربا العظيم - الذي يتضخم المال من أجل الربا - بالإنسان المصروع الذي لا يعرف كيف يتصرف؛ وهذا قول كثير من المتأخرين؛ وقالوا: إن يوم القيامة هنا ليس له ذكر؛ ولكن الله شبه حالهم حين طلبهم الربا بحال المصروع من سوء التصرف؛ وكلما كان الإنسان أشد فقراً كانوا له أشد ظلمًا؛ فيكثرون عليه الظلم لفقره؛ بينما حاله تقتضي الرأفة والتخفيف؛ لكن هؤلاء ظلمة ليس همهم إلا أكل أموال الناس.

فاختلف المفسرون في معنى «القيام»، ومتى يكون؛ لكنهم لم يختلفوا في قوله تعالى: ﴿يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَيْمَنِ﴾؛ يعني: متفقين على أن الشيطان يتخبط الإنسان؛ و﴿مِنَ الْمَشْأَمِ﴾ أي: بالمس بالجنون؛ وهذا أمر مشاهد: أن الشيطان يصرع بني آدم؛ وربما يقتله - نسأل الله العافية -؛ يصرعه، ويبدأ يتخبط، ويتكلم، والإنسان نفسه لا يتكلم - يتكلم الشيطان الذي صرعه.

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾: المشار إليه قيامهم كقيام المصروع؛ ﴿بِأَنَّهُمْ قَالُوا...﴾ الخ؟! الباء للسمية؛ يعني: أنهم عُمي عليهم الفرق بين البيع والربا؛ أو أنهم كابروا فألحقوا الربا بالبيع؛ ولذلك عكسوا التشبيه، فقالوا: إنما البيع مثل الربا، ولم يقولوا: «إِنَّمَا الرِّبَا مِثْلُ الْبَيْعِ»، كما هو مقتضى الحال.

قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ أي: أباح البيع، ومنع الربا؛ وهذا رد لقولهم: «إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا»؛ فأبطل الله هذه الشبهة بما ذكر.

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ أي: من بلغه حكم الربا بعد أن تعامل به ﴿فَأَنهَى﴾ أي كف عن الربا بالتوبة منه ﴿فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾، أي ما أخذه من الربا قبل العلم بالحكم.

قوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ أي: شأنه إلى الله - تبارك وتعالى - في الآخرة؛ ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ أي ومن رجع إلى الربا بعد أن أتته الموعظة ﴿فَأُولَئِكَ﴾ أتى باسم الإشارة الدال على البعد؛ وذلك لسفوله - أي هوى بعيداً؛ ﴿أَصْحَابُ النَّارِ﴾ أي أهلها الملازمون لها؛ وأكد ذلك بقوله تعالى: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

الفوائد:

- ١ - من فوائد الآيات: التحذير من الربا؛ حيث شبه آكله بمن يتخبطه الشيطان من المس.
- ٢ - ومنها: أن من تعامل بالربا فإنه يصاب بالنهمة العظيمة في طلبه.
- ٣ - ومنها: أن الشيطان يتخبط بني آدم فيصرعه؛ ولا عبرة بقول من أنكر ذلك من المعتزلة وغيرهم؛ وقد جاءت السنة بإثبات ذلك؛ والواقع شاهد به؛ وقد قسّم ابن القيم رحمه الله في «زاد

المعاد» الصرع إلى قسمين: صرع بتشنج الأعصاب؛ وهذا يدركه الأطباء، ويقرونه، ويعالجونه بها عندهم من الأدوية، والثاني: صرع من الشيطان؛ وذلك لا علم للأطباء به؛ ولا يعالج إلا بالأدوية الشرعية كقراءة القرآن والأدعية النبوية الواردة في ذلك.

٤ - ومن فوائد الآية: بيان علة قيام المرائين كقيام الذي يتخبطه الشيطان من المس؛ وهي: ﴿بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ يعني: فإذا كان مثله فلا حرج علينا في طلبه.

٥ - ومنها: مبالغة أهل الباطل في ترويج باطلهم؛ لأنهم جعلوا المقيس هو المقيس عليه؛ لقولهم: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾؛ وكان مقتضى الحال أن يقولوا: إنما الربا مثل البيع.

٦ - ومنها: أن الحكم لله - تبارك وتعالى - وحده؛ فما أحله فهو حلال؛ وما حرمه فهو حرام سواء علمنا الحكمة في ذلك، أم لم نعلم؛ لأنه تعالى رد قولهم: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ بقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾؛ فكانه قال: ليس الأمر إليكم؛ وإنما هو إلى الله.

٧ - ومنها: أن بين الربا والبيع فرقاً أوجب اختلافهما في الحكم؛ فإننا نعلم أن الله تعالى لا يفرق بين شيئين في الحكم إلا وبينهما فرق في العلة والسبب المقتضي لاختلافهما؛ لقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين: ٨]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

٨ - ومنها: أن ما أخذه الإنسان من الربا قبل العلم فهو حلال له بشرط أن يتوب وينتهي؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾.

٩ - ومنها: أنه لو تاب من الربا قبل أن يقبضه فإنه يجب إسقاطه؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَهَيْتُمْ﴾ ومن أخذه بعد العلم فإنه لم ينته؛ ولهذا قال النبي ﷺ في عرفة في حجة الوداع: «أَلَا وَإِنَّ رَبَّ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ؛ وَأَوَّلُ رَبِّا أَضَعُّهُ رَبَّانَا؛ رَبَّا الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ»^(١)؛ فبين ﷺ أن ما لم يؤخذ من الربا فإنه موضوع.

١٠ - ومنها: رافة الله تعالى بمن شاء من عباده؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾؛ وهذه ربوبية خاصة تستلزم توفيق العبد للتوبة حتى ينتهي عما حرم الله عليه.

١١ - ومنها: التحذير من الرجوع إلى الربا بعد الموعظة؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

١٢ - ومنها: التخويف من التفاؤل البعيد لمن تاب من الربا؛ لأنه تعالى قال: ﴿فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾؛ يعني: أن الإنسان يتفاءل ويؤمل؛ لأن الأمر قد لا يكون على حسب تفاؤله.

١٣ - ومنها: بيان عظم الربا؛ لقوله تعالى: ﴿عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.



❦ قال الله تعالى:

﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٧٦]

❦ التفسير ❦

قوله تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾؛ «المحق» بمعنى الإزالة؛ أي: يزيل الربا؛ والإزالة يحتمل أن تكون إزالة حسية، أو إزالة معنوية، فالإزالة الحسية: أن يسلط الله على مال المرابي ما يتلفه؛ والمعنوية: أن ينزع منه البركة.

قوله تعالى: ﴿وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ﴾ أي يزيدها: الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾؛ إذا نفى الله تعالى المحبة فالمراد إثبات ضدها - وهي الكراهة؛ و«الكفار» كثير الكفر، أو عظيم الكفر؛ و«الأثيم» بمعنى الآثم، كالسميع بمعنى السامع، والبصير بمعنى الباصر، وما أشبه ذلك.

الفوائد:

- ١ - من فوائد الآية: محق الربا: إما حساً وإما معنى كما سبق.
- ٢ - ومنها: التحذير من الربا، وسد أبواب الطمع أمام المرابين.
- ٣ - ومنها: أن الله يربي الصدقات - أي: يزيدها؛ والزيادة إما أن تكون حسية؛ وإما أن تكون معنوية؛ فإن كانت حسية فبالكمية، مثل أن ينفق عشرة فيخلف الله عليه عشرين؛ وأما المعنوية فإن ينزل الله البركة في ماله.
- ٤ - ومنها: مقابلة الضد بالضد؛ فكما أن الربا يُمحَق ويزال؛ فالصدقة تزيد المال وتنمي؛ لأن الربا ظلم، والصدقة إحسان.
- ٥ - ومنها: إثبات المحبة لله عز وجل؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾؛ ووجه الدلالة أن نفي المحبة عن الموصوف بالكفر والإثم يدل على إثباتها لمن لم يتصف بذلك - أي لمن كان مؤمناً مطيعاً؛ ولولا ذلك لكان نفي المحبة عن «الكفار الأثيم» لغواً من القول لا فائدة منه؛ ولهذا استدل الشافعي رحمه الله بقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِيزٌ لَمَحْجُوءُونَ﴾ [المطففين: ١٥] على أن الأبرار يرون الله عز وجل؛ لأنه لما حجب الفجار عن رؤيته في حال الغضب دل على ثبوتها للأبرار في حال الرضا؛ وهذا استدلال خفي جيد؛ والمحبة الثابتة لله عز وجل هي محبة حقيقية تليق بجلاله وعظمته؛ وليست - كما قال أهل التعطيل - إرادة الثواب أو الثواب؛ لأن إرادة الثواب ناشئة عن المحبة؛ وليست هي المحبة؛ وهذه القاعدة - أعني إجراء النصوص على

ظاهرها في باب صفات الله - اتفق عليها علماء السلف وأهل السنة والجماعة؛ لأن ما يتحدث الله به عن نفسه أمور غيبية يجب علينا الاقتصار فيها على ما ورد.



❁ قال الله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٧]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ أي: آمنوا بقلوبهم بما يجب الإيمان به؛ ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ أي: عملوا الأعمال الصالحات؛ وهي المبنية على الإخلاص لله والمتابعة لرسول الله ﷺ؛ ﴿وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ أي أتوا بها قومة بشروطها، وأركانها، وواجباتها، ومكملاتها؛ وعطفها على العمل الصالح من باب عطف الخاص على العام؛ لأن إقامة الصلاة من الأعمال الصالحة، ونُص عليها لأهميتها؛ ﴿وَأَتَوْا الزَّكَاةَ﴾ أي أعطوا الزكاة مستحقها؛ وعلى هذا فتكون ﴿الزَّكَاةَ﴾ مفعولاً أولاً بـ ﴿وَأَتَوْا﴾؛ والمفعول الثاني محذوف - أي أتوا الزكاة مستحقها؛ و«الزكاة» هي النصيب الذي أوجبه الله عز وجل في الأموال الزكوية؛ وهو معروف في كتب الفقه.

قوله تعالى: ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ أي: لهم ثوابهم عند الله؛ والجملته هذه خبر ﴿إِنَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا...﴾.

قوله تعالى: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ أي: فيما يستقبل من أمرهم؛ ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ أي فيما مضى من أمرهم.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: الحث على الإيمان والعمل الصالح؛ لأن ذكر الثواب يستلزم التشجيع، والحث، والإغراء.

٢ - ومنها: أنه لا بد مع الإيمان من العمل الصالح؛ فمجرد الإيمان لا ينفع العبد حتى يقوم بواجبه - أي واجب الإيمان: وهو العمل الصالح.

٣ - ومنها: أن العمل لا يفيد حتى يكون صالحاً؛ والصالح أن يبنى العمل على أمرين: الإخلاص لله عز وجل - وضده الشرك؛ والمتابعة - وضدها البدعة؛ فمن أخلص لله في شيء ولكنه أتى بعمل مبتدع لم يقبل منه؛ ومن أتى بعمل مشروع لكن خلطه بالشرك لم يقبل منه؛ وأدلة

هذا معروفة.

٤ - ومنها: بيان أهمية إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة.

٥ - ومنها: أن هذين الركنين - أعني: إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة - أعلى أركان الإسلام بعد الشهادتين؛ للنص عليهما من بين سائر الأعمال الصالحة.

٦ - ومنها: أن الله سبحانه وتعالى ضمن الأجر لمن آمن، وعمل صالحاً، وأقام الصلاة، وآتى الزكاة؛ لقوله تعالى: ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾.

٧ - ومنها: الإشارة إلى عظمة هذا الثواب؛ لأنه أضافه إلى نفسه - تبارك وتعالى - والمضاف إلى العظيم يكون عظيماً.

٨ - ومنها: أن هؤلاء الذين اتصفوا بهذه الصفات الأربع - الإيمان، والعمل الصالح، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة - ليس عليهم خوف من مستقبل أمرهم؛ ولا حزن فيما مضى من أمرهم؛ لأنهم فعلوا ما به الأمن التام، كما قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢].



❁ قال الله تعالى:

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ
مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾: الجملة ندائية؛ فائدتها: تنبيه المخاطب.

قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ﴾ أي: اتخذوا وقاية من عذابه بفعل أوامره واجتناب نواهيه.

قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ أي: اتركوا ما بقي من الربا.

قوله تعالى: ﴿إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾: هذا من باب الإغراء والحث على الامتثال؛ يعني: إن كنتم مؤمنين حقاً فدعوا ما بقي من الربا؛ وهذه الجملة يقصد بها الإغراء والإثارة - أعني إثارة الهمة.

فإن قلت: كيف يوجّه الخطاب للمؤمنين، ويقول: ﴿إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾؛ أفلا يكون في هذا

تناقض؟

فالجواب: ليس هنا تناقض؛ لأن معنى الثانية التحدي؛ أي: إن كنتم صادقين في إيمانكم فاتقوا

الله، وذرُوا ما بقي من الربا.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: بلوغ القرآن أكمل البلاغة؛ لأن الكلام في القرآن يأتي دائماً مطابقاً لمقتضى الحال؛ فإذا كان الشيء مهماً أحاطه بالكلمات التي تجعل النفوس قابلة له؛ وهذا أكمل ما يكون من البلاغة.

٢ - ومنها: أنه إذا كان الشيء هاماً فإنه ينبغي أن يصدر بما يفيد التنبيه من نداء أو غيره.

٣ - ومنها: وجوب تقوى الله، لقوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ﴾؛ و«التقوى» وصية الله لعباده الأولين والآخرين؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ١٣١].

٤ - ومنها: وجوب ترك الربا - وإن كان قد تم العقد عليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾؛ وهذا في عقد استوفي بعضه وبقي بعضه.

٥ - ومنها: أنه لا يجوز تنفيذ العقود المحرمة في الإسلام - وإن عقدت في حال الشرك؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾، ولقول النبي ﷺ في خطبته في عرفة عام حجة الوداع: «وربنا الجاهليّة مَوْضُوعٌ؛ وَأَوَّلُ رَبِّنا أَضَعُهُ رَبَّانًا رَبَّنا الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ»^(١)؛ ولكن يجب أن نعلم أن العقود التي مضت في الكفر على وجه باطل، وزال سبب البطلان قبل الإسلام فإنها تبقى على ما كانت عليه؛ مثال ذلك: لو تباع رجلان حال كفرهما بيعاً محرماً في الإسلام، ثم أسلما فالعقد يبقى بحاله؛ ومثال آخر: لو تزوج الكافر امرأة في عدتها، ثم أسلما بعد انقضاء عدتها فالنكاح باقٍ؛ ولهذا أمثلة كثيرة.

٦ - ومن فوائد الآية: تحريم أخذ ما يسمى بالفوائد من البنوك؛ لقوله تعالى: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾؛ وزعم بعض الناس أن الفوائد من البنوك تؤخذ لثلاث يستعين بها على الربا؛ وإذا كان البنك بنك كفار فثلاث يستعين بها على الكفر؛ فنقول: أنتم أعلم أم الله!!! وقد قال الله تعالى: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾؛ والاستحسان في مقابلة النص باطل.

فإن قال قائل: إذا كان البنك بنكاً غير إسلامي، ولو تركناه لهم صرفوه إلى الكنائس، وإلى السلاح الذي يقاتل به المسلمون، أو أبقوه عندهم، ونما به رباهم؛ فنقول: إننا مخاطبون بشيء، فالواجب علينا أن نقوم بما خوطبنا به؛ والنتائج ليست إلينا؛ ثم إننا نقول: هذه الفائدة التي يسمونها فائدة هل هي قد دخلت في أموالنا حتى نقول: إننا أخرجنا من أموالنا ما يستعين به أعداؤنا على كفرهم، أو قتالنا؟

والجواب: أن الأمر ليس كذلك؛ فإن هذه الزيادة التي يُسمونها فائدة ليست نهاء أموالنا؛ فلم تدخل في ملكنا؛ ثم إننا نقول له: إذا أخذته فأين تصرفه؟ قال: أصرفه في صدقة؛ في إصلاح طرق؛ في بناء مساجد تخلصاً منه، أو تقريباً به؛ نقول له: إن فعلت ذلك تقريباً لم يقبل منك، ولم تسلم من إثمك؛ لأنك صرفته في هذه الحال على أنه ملكك؛ وإذا صرفته على أنه ملكك لم يقبل منك؛ لأنه صدقة من مال خبيث؛ ومن اكتسب مالا خبيثاً فتصدق به لم يقبل منه؛ لقول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا»^(١)؛ وإن أخرجه تخلصاً منه فأبي فائدة من أن تلتطخ مالك بالخبيث ثم تحاول التخلص منه؛ ثم نقول أيضاً: هل كل إنسان يضمن من نفسه أن يخرج هذا تخلصاً منه؟! فربما إذا رأى الزيادة كبيرة تغلبه نفسه ولا يخرجها؛ أيضاً إذا أخذت الربا وقال الناس: إن فلاناً أخذ هذه الأموال التي يسمونها الفائدة؛ أفلا تخشى أن يقتدي الناس بك؟! لأنه ليس كل إنسان يعلم أنك سوف تخرج هذا المال وتخلص منه.

ولهذا أرى أنه لا يجوز أخذ شيء من الربا مطلقاً؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾؛ ولم يوجه العباد إلى شيء آخر.

٨ - ومن فوائد الآية: أن ممارسة الربا تنافي الإيمان؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾؛ ولكن هل يخرج الإنسان من الإيمان إلى الكفر؟ مذهب الخوارج أنه يخرجهم من الإيمان إلى الكفر؛ فهو عند الخوارج كافر، كفرعون، وهامان، وقارون؛ لأنه فعل كبيرة من كبائر الذنوب؛ ومذهب أهل السنة والجماعة أنه مؤمن ناقص الإيمان؛ لكنه يُخشى عليه من الكفر؛ لاسيما أكل الربا؛ لأنه غذي بحرام؛ وقد قال النبي ﷺ حين ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء: يا رب يا رب ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغذي بالحرام: «فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ»^(٢) - نسأل الله العافية.

٩ - ومن فوائد الآية: رحمة الله سبحانه وتعالى بعباده؛ حيث حرم عليهم ما يتضمن الظلم؛ وأكد هذا التحريم، وأنزل القرآن فيه بلفظ يحمل على ترك هذا المحرم؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، وقوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾؛ والحكم: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾.



(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

❁ قال الله تعالى:

﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٩]

❁ التفسير ❁

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ يعني: فإن لم تتركوا ما بقي من ربا؛ ﴿فَأْذَنُوا﴾ بالقصر وفتح الذال، بمعنى أعلنوا؛ وفي قراءة ﴿فَأَذَنُوا﴾ بالمد، وكسر الذال؛ والمعنى: أن من لم يتنه عن الربا فقد أعلن الحرب على الله ورسوله.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْتُمْ﴾ أي: رجعتم إلى الله سبحانه وتعالى من معصيته إلى طاعته؛ وذلك هنا بترك الربا؛ والتوبة من الربا كالتوبة من غيره - لا بد فيها من توافر الشروط الخمسة المعروفة.

قوله تعالى: ﴿فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾؛ ﴿رُءُوسُ﴾ جمع رأس؛ و«الرأس» هنا بمعنى الأصل؛ أي: لكم أصول الأموال؛ وأما الربا فليس لكم، ثم علل الله عز وجل هذا الحكم بقوله تعالى: ﴿لَا تَظْلِمُونَ﴾؛ لأنكم لم تأخذوا الزيادة؛ و﴿لَا تُظْلَمُونَ﴾؛ لأنها لم تنقص رؤوس أموالكم.

الفوائد:

- ١ - من فوائد الآية: الرد على الجبرية؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا﴾؛ لأن الجبرية يقولون: إن الإنسان لا يستطيع الفعل ولا الترك؛ لأنه مجبر؛ وحقيقة قولهم تعطيل الأمر والنهي؛ لأن الإنسان لا يستطيع أن يفعل ما أمر به، ولا ترك ما نهي عنه.
- ٢ - ومنها: أن المصّر على الربا معلن الحرب على الله ورسوله؛ لقوله تعالى: ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾.

ويتفرع على هذه الفائدة أنه إذا كان معلنًا الحرب على الله ورسوله فهو معلن الحرب على أولياء الله ورسوله - وهم المؤمنون؛ وذلك بدلالة الالتزام؛ لأن كل مؤمن يجب أن ينتصر لله ورسوله؛ فالمؤمنون هم حزب الله عز وجل ورسوله.

- ٣ - ومن فوائد الآية: عظم الربا لعظم عقوبته؛ وإنما كان بهذه المثابة ردعًا لمتعاطيه عن الاستمرار فيه؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: إنه جاء في الوعيد على الربا ما لم يأت على ذنب دون الشرك؛ ولهذا جاء في الحديث الذي طرقة متعددة: «إِنَّ الرِّبَا ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ بَابًا أَيْسَرُهَا مِثْلُ أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ أُمَّهُ»^(١)؛ وهذا كلٌ يستبشعه؛ فالربا ليس بالأمر الهين؛ والمؤمن ترتعد فرائضه

(١) رواه ابن ماجه (٢٢٧٥)، والبيهقي في «الشعب» (٥٥١٩)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»

إذا سمع مثل هذه الآية.

٤ - ومنها: أنه يجب على كل من تاب إلى الله عز وجل من الربا ألا يأخذ شيئاً مما استفاده من الربا؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْتَغُوا فَلََكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾.

٥ - ومنها: أنه لا يجوز أخذ ما زاد على رأس المال من الربا لأيّ غرض كان؛ سواء أخذه ليتصدق به، أو ليصرفه في وجوه البر تخلصاً منه، أو لغير ذلك؛ لأن الله أمر بتركه؛ ولو كان هنا طريق يمكن صرفه فيه لبينه الله عز وجل.

٦ - ومنها: الإشارة إلى الحكمة من تحريم الربا - وهي الظلم؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾.

فإن قال قائل: إن بعض صور الربا ليس فيه ظلم، مثل أن يشتري صاعاً من البر الجيد بصاعين من الرديء يساويانه في القيمة؛ فإنه لا ظلم في هذه الصورة.

قلنا: إن العلة إذا كانت منتشرة لا يمكن ضبطها فإن الحكم لا ينتقض بفقدها؛ ولهذا ثبت عن النبي ﷺ أنه أتى إليه بتمر جيد فسأل: «مِنْ أَيْنَ هَذَا؟» فقال بلال: تمر كان عندنا رديئاً فبعت منه صاعين بصاع، فقال النبي ﷺ: «أَوْهَ أَوْهَ! عَيْنُ الرَّبَا عَيْنُ الرَّبَا؛ لَا تَفْعَلْ»^(١)؛ ثم أرشدهم إلى أن يبيعوا التمر الرديء بالدرهم؛ ويشتروا بالدرهم تمرًا جيدًا؛ فدل هذا على أن تخلف الظلم في بعض صور الربا لا يخرجها عن الحكم العام للربا؛ لأن هذه العلة منتشرة لا يمكن ضبطها؛ ولهذا أمثلة كثيرة؛ ودائمًا نجد في كلام أهل العلم أن العلة إذا كانت منتشرة غير منضبطة فإن الحكم يعم، ولا يُنظر للعلة.

٧ - ومن هوائد الآيات، إثبات رسالة النبي ﷺ؛ لقوله تعالى: ﴿وَرَسُولِهِ﴾.

٨ - ومنها: رحمة الله سبحانه وتعالى بالعباد، حيث أرسل إليهم الرسل؛ لأن العقول لا يمكن أن تستقل بمعرفة ما ينفعها ويضرها على وجه التفصيل لقصورها؛ إنما تعرفه على سبيل الجملة؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَوْتِيْتُمْ مِنْ أَلْعَلِيمٍ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]؛ فمن أجل ذلك أرسل الله الرسل؛ فكان في هذا رحمة عظيمة للخلق.

٩ - ومنها: مراعاة العدل في معاملة الناس بعضهم مع بعض؛ لقوله تعالى: ﴿فَلََكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾.



﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا
خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٠]

❀ التفسير ❀

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾ «كانت» تامة تكتفي بمرفوعها؛ و﴿ذُو﴾ فاعل رفعت بالواو؛ لأنها من الأسماء الستة؛ والجملة شرطية؛ والجواب: جملة ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾. قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ جملة شرطية نقول في إعرابها ما سبق في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨].

أما القراءات في هذه الآية: قوله تعالى: ﴿مَيْسَرَةٍ﴾ فيها قراءتان: ﴿مَيْسَرَةٍ﴾ بفتح السين؛ و(ميسرة) بضمها؛ و﴿تَصَدَّقُوا﴾ فيها قراءتان: ﴿تَصَدَّقُوا﴾ بتخفيف الصاد؛ و﴿تَصَدَّقُوا﴾ بتشديدها؛ أي تصدقوا؛ لكن أدغمت التاء في الصاد.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾ أي: إن وجد ذو عسرة؛ أي: صاحب إعسار لا يستطيع الوفاء؛ والجملة شرطية؛ وجواب الشرط قوله تعالى: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾؛ ويجوز في إعراب «نظرة» وجهان؛ أحدهما: أن تكون مبتدأ والخبر محذوف؛ والتقدير: فعليكم نظرة؛ أو فله نظرة؛ وأما أن تكون خبراً مبتدأ محذوف؛ والتقدير: فالواجب عليه نظرة؛ أي إنظار إلى ميسرة؛ أي: إيسار.

قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ أي: ثبرءوا المعسر في دينه؛ و﴿أَنْ﴾ وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ خبره قوله تعالى: ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ أي: من إنظاره.

قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ هذه الجملة الشرطية مستقلة يراد بها الحث على العلم؛ «مستقلة» أي أنها لا توصل بها قبلها؛ لأنها لو وصلت بها قبلها لأوهم معنى فاسداً: أوهم أن التصديق خير لنا إن كنا نعلم؛ فإن لم نكن نعلم فليس خيراً لنا؛ ولا شك أن هذا معنى فاسد لا يراد بالآية؛ لكن المعنى: إن كنتم من ذوي العلم فافعلوا - أي تصدقوا.

❀ الفوائد ❀

١ - من فوائد الآية: ثبوت رحمة الله عز وجل؛ وجه ذلك أنه أوجب على الدائن إنظار المدين؛ وهذا رحمة بالمعسر.

٢ - ومنها: حكمة الله عز وجل بانقسام الناس إلى موسر ومعسر؛ الموسر في الآية: الدائن؛ والمعسر: المدين؛ وحكمة الله عز وجل هذه لا يمكن أن تستقيم أمور العباد إلا بها، ولذلك بدأ

الشيوعيون - الذين يريدون أن يساوا بين الناس - يتراجعون الآن؛ لأنهم عرفوا أنه لا يمكن أن يصلح العباد إلا هذا الخلاف؛ قال عز وجل: ﴿أَمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُلَخِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢]؛ ولولا هذا الاختلاف لم يمكن أن يسخر لنا أحد ليعمل ما نريد؛ لأن كل واحد نذ للآخر؛ فلا يمكن إصلاح الخلق إلا بما تقتضيه حكمة الله عز وجل، وشرعه من التفاوت بينهم؛ فهذا موسر؛ وهذا فقير؛ حتى يتبين بذلك حكمة الله عز وجل، وتقوم أحوال العباد.

٣ - ومن فوائد الآية: وجوب إنظار المعسر - أي إمهاله حتى يوسر؛ لقوله تعالى: ﴿فَنظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾؛ فلا تجوز مطالبة بالدين؛ ولا طلب الدين منه.

٤ - ومنها: أن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً؛ لأنه لما كان وجوب الإنظار معللاً بالإعسار صار مستمراً إلى أن تزول العلة - وهي العسرة - حتى تجوز مطالبة.

ولو أن الناس مشوا على تقوى الله عز وجل في هذا الباب لسلمت أحوال الناس من المشاكل؛ لكن نجد الغني يماطل؛ يأتيه صاحب الحق يقول: اقضني حقي؛ فيقول: غداً؛ ويأتيه غداً فيقول: بعد غداً؛ وهكذا؛ وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ»^(١)؛ ونجد أولئك القوم الأشحاء ذوي الطمع لا يُنظرون المعسر، ولا يرحمونه؛ يقول له: أعطني؛ وإلا فالحبس؛ ويجبس فعلاً - وإن كان لا يجوز حبسه إذا تيقنا أنه معسر، ولا مطالبة، ولا طلب الدين؛ بل يعزر الدائن إذا ألح عليه في الطلب وهو معسر؛ لأن طلبه مع الإعسار معصية؛ والتعزير عند أهل العلم واجب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة.

٥ - ومن فوائد الآية: فضيلة الإبراء من الدين، وأنه صدقة؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾؛ والإبراء سنة؛ والإنظار واجب؛ وهنا السنة أفضل من الواجب بنص القرآن؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾؛ ووجه ذلك أن الواجب ينتظم في السنة؛ لأن إبراء المعسر من الدين إنظار وزيادة؛ وعلى هذا فيبطل إلغاز من ألغز بهذه المسألة وقال: «لنا سنة أفضل من الواجب»، ومثل ذلك قول بعضهم في الوضوء ثلاثاً: «إنه أفضل من الوضوء واحدة مع أن الواحدة واجب، والثلاث سنة»؛ فيلغز بذلك، ويقول: «هنا سنة أفضل من واجب»؛ فيقال له: هذا إلغاز باطل؛ لأن هذه السنة مشتملة على الواجب؛ فهي واجب وزيادة؛ وصدق الله حيث قال في الحديث القدسي: «مَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ»^(٢)؛ وهذا الحديث

(١) رواه البخاري (٢١٦٦)، ومسلم (١٥٦٤).

(٢) سبق تخريجه.

يبطل مثل هذه الألغاز التافهة.

٦ - ومن فوائد الآية: تفاضل الأعمال؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾؛ وتفاضل الأعمال يستلزم تفاضل العامل، وأن العاملين بعضهم أفضل من بعض؛ وهذا أمر معلوم بالضرورة الشرعية والعقلية أن العمال يختلفون، كما قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِّ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٥]، وكما قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلٍ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى﴾ [الحديد: ١٠].

ويتفرع على تفاضل العمال بتفاضل الأعمال: تفاضل الإيثار؛ لأن الأعمال من الإيثار عند أهل السنة والجماعة؛ فإذا تفاضلت لزمت من ذلك تفاضل الإيثار؛ ولهذا كان مذهب أهل السنة والجماعة أن الإيثار يزيد وينقص.

٧ - ومن فوائد الآية: فضيلة العلم، وأن العلم يهدي صاحبه إلى الخير؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

٨ - وهل يستفاد من الآية الكريمة: أن إبراء الغريم يجزئ من الزكاة: فلو أن إنساناً أبرأ فقيراً، ثم قال: أبرأته عن زكاتي؛ لأن الله سمى الزكاة صدقة؛ فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ...﴾ [التوبة: ٦٠]

الصحيح من أقوال أهل العلم أنه لا يجزئ؛ لأن الله عز وجل قال: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِتَأَخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْنِصُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]؛ وجعل الدين زكاة للعين هذا من تيمم الخبيث لإخراجه عن الطيب؛ والمراد بالخبيث هنا الرديء - وليس الحرام؛ لأن العين مملوكة قائم بيد المالك يتصرف فيه كيف يشاء؛ والدين الذي على معسر مال تالف؛ لأن الأصل بقاء الإعسار؛ وحينئذ يكون هذا الدين بمنزلة المال التالف؛ فلا يصح أن يجعل هذا المال التالف زكاة عن العين؛ ولهذا قال شيخ الإسلام رحمه الله: إن إبراء الغريم المعسر لا يجزئ من الزكاة بلا نزاع؛ ولو قلنا: يجزئ لكان كل إنسان له غرماء لا يستطيعون الوفاء يقول: أبرأتكم ونويتها من الزكاة؛ فتبقى الأموال عنده، والديون التالفة الهالكة التي لا يرجى حصولها تكون هي الزكاة؛ وهذا لا يجوز؛ ولهذا لو خيرت شخصاً وقلت له: أنا أعطيك عشرة ريالات نقداً، أو أحولك على إنسان فقير معسر عنده العشرة فإنه يختار العشرة نقداً؛ ولا يتردد؛ بل لو خيرته بين عشرة نقداً وعشرين في ذمة معسر لا يختار العشرة؛ فصارت العشرة المنقودة بالنسبة للدين من باب الطيب؛ وذلك من باب الرديء؛ وبهذا يتبين أنه لا يجزئ إبراء المدين المعسر عن زكاة

مال بيد مالكة؛ لأنه من باب تيمم الخبيث؛ إذن نقول: لا يجوز إبراء الفقير واحتساب ذلك من الزكاة؛ نعم لو فرض أنه سيجعلها زكاة عن الدين الذي في ذمة المعسر - إذا قلنا بوجوب الزكاة في الدين - لكان ذلك مجزئاً؛ لأن هذا صار من جنس المال الذي أدت الزكاة عنه.

الخلاصة: تبين مما ذكر من الآيتين أن المعاملة بالدين ثلاثة أقسام:

الأول: أن يأخذ به رباً؛ وهذا محرم؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨].

الثاني: أن يكون المدين معسراً؛ فلا تجوز مطالبته، ولا طلب الدين منه حتى يوسر؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾.

الثالث: أن يبرئ المعسر من دينه؛ وهذا أعلى الأقسام؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾.

تنمة:

في هذه الآية وجوب الإنظار إلى ميسرة؛ ومن المعلوم أن حصول الميسرة مجهول؛ وهذا لا يضر؛ لأنه ليس من باب المعاوضة؛ ولكن لو اشترى فقير من شخص، وجعل الوفاء مقيداً بالميسرة فهل يجوز ذلك؟ فيه قولان؛ فأكثر العلماء على عدم الجواز؛ لأن الأجل مجهول؛ فيكون من باب الغرر المنهي عنه؛ والقول الثاني: أن ذلك جائز لحديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت للنبي ﷺ: «قَدِمَ لِفُلَانٍ الْيَهُودِيُّ بَزٌّ مِنَ الشَّامِ لَوْ أَرْسَلْتَ إِلَيْهِ فَأَشْرَيْتَ مِنْهُ ثَوْبَيْنِ إِلَى الْمَيْسَرَةِ؛ فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ فَاِمْتَنَعَ»^(١)؛ ولأن هذا مقتضى العقد إذا علم البائع بإعسار المشتري؛ إذ لا يحل له حينئذ أن يطلب منه الثمن حتى يوسر؛ وهذا القول هو الراجح.



❀ قال الله تعالى:

﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١]

❀ التفسير ❀

قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا﴾ أي: اتقوا عذاب يوم؛ أي: احذروه؛ والمراد به يوم القيامة؛ لقوله

(١) صحيح: رواه الترمذي (١٢١٣)، والنسائي (٤٦٢٨)، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي» (١٢٣٦).

تعالى: ﴿تَرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾؛ وعلى هذا تكون ﴿يَوْمًا﴾ منصوبة على المفعولية؛ لأن الفعل وقع عليها - لا فيها.

قوله تعالى: ﴿تَرْجِعُونَ﴾ صفة لـ ﴿يَوْمًا﴾؛ لأنه نكرة؛ والجمل بعد النكرات صفات؛ وهي بضم التاء وفتح الجيم على أنه مبني لما لم يُسم فاعله؛ وفي قراءة بفتح التاء وكسر الجيم على أنه مبني للمفاعل.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ﴾ أي: تعطى؛ والتوفية بمعنى الاستيفاء؛ وهو أخذ الحق ممن هو عليه؛ فـ ﴿تَوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ﴾ أي: تعطى ثوابها وأجرها المكتوب لها - إن كان عملها صالحاً؛ أو تعطى العقاب على عملها - إن كان عملها سيئاً.

قوله تعالى: ﴿مَا كَسَبَتْ﴾ أي: ما حصلت عليه من ثواب الحسنات، وعقوبة السيئات.

قوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَا يَظْلَمُونَ﴾ جملة استئنافية؛ ويحتمل أن تكون جملة حالية؛ لكن الأول أظهر؛ والمعنى: لا ينقصون شيئاً من ثواب الحسنات، ولا يزداد عليهم شيئاً من عقوبة السيئات.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: وجوب اتقاء هذا اليوم الذي هو يوم القيامة؛ لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾؛ واتقاؤه يكون بفعل أوامر الله، واجتناب نواهيه.

٢ - ومنها: أن التقوى قد تضاف لغير الله - لكن إذا لم تكن على وجه العبادة؛ فيقال: اتق فلاناً، أو: اتق كذا؛ وهذا في القرآن والسنة كثير؛ قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (١٣) ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٠، ١٣١]؛ لكن فرق بين التقوين؛ التقوى الأولى تقوى عبادة وتذلل وخضوع؛ والثانية تقوى وقاية فقط: يأخذ ما يتقي به عذاب هذا اليوم أو عذاب النار؛ وفي السنة: قال النبي ﷺ: «اتَّقِ دَعْوَةَ الْمُظْلَمِ»^(١)؛ فأضاف «التقوى» هنا إلى «دعوة المظلوم»؛ واشتهر بين الناس: «اتق شر من أحسنت إليه»؛ لكن هذه التقوى المضافة إلى المخلوق ليست تقوى العبادة الخاصة بالله عز وجل؛ بل هي بمعنى الحذر.

٣ - ومن فوائد الآية: إثبات البعث؛ لقوله تعالى: ﴿تَرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾.

٤ - ومنها: أن مرجع الخلائق كلها إلى الله حكماً، وتقديراً، وجزاءً؛ فالمرجع كله إلى الله سبحانه

وتعالى، كما قال تعالى: ﴿وَأَن لَّكَ رَبُّكَ الْمُنْتَهَى﴾ [النجم: ٤٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الرُّجُوعَ﴾ [العلق: ٨]، أي: في كل شيء.

٥ - ومنها: إثبات قدرة الله عز وجل؛ وذلك بالبعث؛ فإن الله سبحانه وتعالى يبعث الخلائق بعد أن كانوا رميماً وتراباً.

٦ - ومنها: الرد على الجبرية؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا﴾؛ لأن توجيه الأمر إلى العبد إذا كان مجبراً من تكليف ما لا يطاق.

٧ - ومنها: أن الإنسان لا يوفى يوم القيامة إلا عمله؛ لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ تُؤَوَّنُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾؛ واستدل بعض العلماء على أنه لا يجوز إهداء القرب من الإنسان إلى غيره؛ أي أنك لو عملت عملاً صالحاً لشخص معين فإن ذلك لا ينفعه ولا يستفيد منه؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿تُؤَوَّنُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾؛ لا ما كسب غيرها؛ فما كسبه غيره فهو له؛ واستثني من ذلك ما دلت السنة على الانتفاع به من الغير كالصوم؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»^(١)؛ والحج؛ لقول النبي ﷺ للمرأة التي استفتته أن تحج عن أبيها وكان شيخاً كبيراً لا يثبت على الرحلة قالت: أفأحج عنه؟ قال: «نَعَمْ»^(٢)؛ وكذلك المرأة التي استفتته أن تحج عن أمها التي نذرت أن تحج، ولم تحج حتى ماتت قالت: أفأحج عنها؟ قال ﷺ: «نَعَمْ»^(٣)؛ وكذلك الصدقة؛ لقول النبي ﷺ: لمن استفتاه أن يتصدق عن أمه: «نَعَمْ»^(٤)؛ وأذن لسعد بن عباد أن يتصدق بمخرافه عن أمه^(٥)؛ وأما الدعاء للغير إذا كان المدعو له مسلماً فإنه ينتفع به بالنص والإجماع؛ أما النص ففي الكتاب والسنة؛ أما الكتاب: ففي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠]؛ وأما السنة ففي قوله ﷺ: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُّسْلِمٍ يَمُوتُ فَبَقِيَّتُهُ عَلَىٰ جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا شَفَعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ»^(٦)، وكان ﷺ إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه، وقال: «اسْتَغْفِرُوا لِإِخْوَانِكُمْ، وَاسْأَلُوا لَهُ

(١) رواه البخاري (١٨٥١)، ومسلم (١١٤٧).

(٢) رواه البخاري (١٤٤٢)، ومسلم (١٣٣٤).

(٣) رواه الطبراني في «معجمه الكبير» (١٢٤٤٤).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) انظر «صحيح البخاري» (٢٦٠٥).

(٦) رواه مسلم (٩٤٨)، وأحمد في «مسنده» (٢٥٠٩).

التَّائِبِينَ؛ فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ^(١)؛ وأما الإجماع: فإن المسلمين كلهم يصلون على الأموات، ويقولون في الصلاة: «اللهم اغفر له، وارحمه»؛ فهم مجمعون على أنه ينتفع بذلك.

والخلاف في انتفاع الميت بالعمل الصالح من غيره فيما عدا ما جاءت به السنة معروف؛ وقد ذهب الإمام أحمد رحمه الله إلى أن أيَّ قرابة فعلها وجعل ثوابها لميت مسلم قريب أو بعيد نفعه ذلك؛ ومع هذا فالدعاء للميت أفضل من إهداء القرب إليه؛ لأنه الذي أرشد إليه النبي ﷺ في قوله: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»^(٢)؛ ولم يذكر العمل مع أن الحديث في سياق العمل.

وأما ما استدلل به المانعون من إهداء القرب من مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩] فإنه لا يدل على المنع؛ بل على أن سعي الإنسان ثابت له؛ وليس له من سعي غيره شيء إلا أن يجعل ذلك له؛ ونظير هذا أن تقول: «ليس لك إلا مالك»، فإنه لا يمنع أن يقبل ما تبرع به غيره من المال.

وأما الاقتصاد على ما ورد: فيقال: إن ما وردت قضايا أعيان؛ لو كانت أقوالاً من الرسول ﷺ قلنا: نعم، تنقيد بها؛ لكنها قضايا أعيان: جاءوا يسألون قالوا: فعلت كذا، قال: نعم، يجزئ؛ وهذا مما يدل على أن العمل الصالح من الغير يصل إلى من أهدي له؛ لأننا لا ندري لو جاء رجل وقال: يا رسول الله، صليت ركعتين لأمي، أو لأبي، أو لأخي أفيجزئ ذلك عنه، أو يصل إليه ثوابه؟ لا ندري ماذا يكون الجواب؛ ونتوقع أن يكون الجواب: «نعم»؛ أما لو كانت هذه أقوال بأن قال: «مَنْ تَصَدَّقَ لِأُمِّهِ أَوْ لِأَبِيهِ فَإِنَّهُ يَنْفَعُهُ»، أو ما أشبه ذلك لقلنا: إن هذا قول، ونقتصر عليه.

٨ - ومن فوائد الآيت، أن الصغير يكتب له الثواب؛ وذلك لعموم قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ﴾.

فإن قال قائل: وهل يعاقب على السيئات؟

فالجواب: لا؛ لقول النبي ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ...»، وذكر منها: «الصَّغِيرُ حَتَّى يَخْتَلِمَ»^(٣)؛ ولأنه ليس له قصد تام لعدم رشد؛ فيشبهه البالغ إذا أخطأ أو نسي.



(١) صحيح: انظر «صحيح الجامع» (٩٤٥).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) صحيح: انظر «صحيح الجامع» (٣٥١٢).

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْمَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْمَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلٍ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]

❀ التفسير ❀

هذه الآية الكريمة أطول آية في كتاب الله؛ وهي في المعاملات بين الخلق؛ وأقصر آية في كتاب الله قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ [الذثر: ٢١]؛ لأنها ستة أحرف؛ وأجمع آية للحروف الهجائية كلها آيتان في القرآن فقط؛ إحداهما: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَدْدٍ أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾ [آل عمران: ١٥٤] الآية؛ والثانية: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَزَّلْنَا سُلُوفًا مِّنَ السَّحَابِ﴾ [الفتح: ٢٩] الآية؛ فقد اشتملت كل واحدة منهما على جميع الحروف الهجائية.

قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾؛ سبق الكلام على مثل هذه العبارة.
قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ﴾ أي: إذا دايين بعضكم بعضاً؛ و«الدين»: كل ما ثبت في الذمة من ثمن بيع، أو أجرة، أو صداق، أو قرض، أو غير ذلك.
قوله تعالى: ﴿إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ أي: إلى مدة محدودة ﴿فَاكْتُبُوهُ﴾ أي: اكتبوا الدين المؤجل إلى أجله؛ والفاء هنا رابطة لجواب الشرط في ﴿وَإِذَا﴾.
قوله تعالى: ﴿وَلْيَكْتُبْ﴾ اللام للأمر؛ وسكنت لوقوعها بعد الواو؛ وهي تسكن إذا وقعت

بعد الواو، كما هنا؛ وبعد «ثم» والفاء، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ فَيَنْظُرَ﴾ [الحج: ١٥] بخلاف لام التعليل؛ فإنها مكسورة بكل حال؛ و﴿يَذُنُّكُمْ﴾ أي: في قضيتكم؛ و﴿كَاتِبٌ﴾ نكرة يشمل أي كاتب؛ و﴿بِالْعَدْلِ﴾ أي: بالاستقامة - وهو ضد الجور؛ والمراد به: ما طابق الشرع؛ وهو متعلق بقوله تعالى: ﴿وَلْيَكْتُبْ﴾.

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ﴾، أي: لا يمتنع كاتب عن الكتابة إذا طلب منه ذلك. قوله تعالى: ﴿كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ يحتمل أن تكون الكاف للتشبيه؛ فالمعنى حينئذ: أن يكتب كتابة حسب علمه بحيث تكون مستوفية لما ينبغي أن تكون عليه؛ ويحتمل أن تكون الكاف للتعليل؛ فالمعنى: أنه لما علمه الله فليشكر نعمته عليه، ولا يمتنع من الكتابة.

قوله تعالى: ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾؛ الفاء للتفريع واللام لام الأمر؛ ولكنها سكنت؛ لأنها وقعت بعد الفاء؛ وموضع: ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾ مما قبلها في المعنى قال بعض العلماء: إنها من التوكيد؛ لأن النهي عن إياء الكتابة يستلزم الأمر بالكتابة؛ فهي توكيد معنوي؛ وقيل: بل هي تأسيس تفيد الأمر بالمبادرة إلى الكتابة، أو هي تأسيس توطئة لما بعدها؛ والقاعدة: أنه إذا احتمل أن يكون الكلام توكيداً أو تأسيساً حمل على التأسيس؛ لأنه فيه زيادة معنى؛ وبناءً على هذه القاعدة يكون القول بأنها تأسيس أرجح.

قوله تعالى: ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾ أي: يملئ؛ وهما لغتان فصيحتان؛ ف «الإملاء» و «الإملاء» بمعنى واحد؛ فنقول: «أمليت عليه»؛ و «أمللت عليه» لغة عربية فصحة - وهي في القرآن.

قوله تعالى: ﴿وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا﴾؛ لما أمر الله عز وجل بأن الذي يملئ هو الذي عليه الحق دون غيره وجه إليه أمراً ونهياً؛ الأمر: ﴿وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ يعني: يتخذ وقاية من عذاب الله، فيقول الصدق؛ والنهي: ﴿وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا﴾ أي: لا ينقص لا في كميته، ولا كيفيته، ولا نوعه.

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا﴾، أي: لا يحسن التصرف؛ ﴿أَوْ ضَعِيفًا﴾؛ الضعف هنا ضعف الجسم، وضعف العقل؛ وضعف الجسم لصغره؛ وضعف العقل لجنونه؛ كأن يكون الذي عليه الحق صغيراً لم يبلغ؛ أو كان كبيراً لكنه مجنون، أو معتوه؛ فهذا لا يملئ؛ وإنما يملئ وليه؛ ﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمْلَئَ هُوَ﴾ أي: لا يقدر أن يملئ لخرس، أو غيره؛ وقوله تعالى: ﴿أَنْ يُمْلَئَ﴾ مؤولة بمصدر على أنه مفعول به؛ والضمير: ﴿هُوَ﴾ للتوكيد؛ وليست هي الفاعل؛ بل الفاعل مستتر في «يملئ».

قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْلِكْ﴾: اللام هنا لام الأمر؛ وسكنت لوقوعها بعد الفاء؛ ﴿وَلِيَهُ﴾ أي: الذي يتولى شئونه من أب، أو جد، أو أخ، أو أم، أو غيرهم.

قوله تعالى: ﴿يَالْعَذْلِ﴾ متعلق بقوله تعالى: ﴿فَلْيَمْلِكْ﴾ يعني: إملأه بالعدل بحيث لا يجوز على من له الحق لمحاباة قريبه، ولا يجوز على قريبه خوفاً من صاحب الحق؛ بل يجب أن يكون إملأه بالعدل؛ و«العدل» هنا هو: الصدق المطابق للواقع؛ فلا يزيد ولا ينقص.

قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾، أي: اطلبوا شهيدين من رجالكم.

وقوله تعالى: ﴿مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ الخطاب للمؤمنين.

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾، أي: إن لم يكن الشاهدان رجلين فرجل وامرأتان؛ وهذا يدل على التخيير مع ترجيح الرجلين على الرجل والمرأتين.

وقوله تعالى: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾: الجملة جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا...﴾؛ والفاء هنا رابطة للجواب؛ و«رجل» خبر مبتدأ محذوف؛ والتقدير: فالشاهد رجل وامرأتان.

وقوله تعالى: ﴿فَرَجُلٌ﴾ أي: فذكر بالغ؛ و﴿وَامْرَأَتَانِ﴾ أي: أنثيان بالفتان؛ لأن الرجل والمرأة إنما يطلقان على البالغ.

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾: الجار والمجرور متعلق بمحذوف بصفة؛ أي رجل وامرأتان كائنون ممن ترضون من الشهداء؛ والخطاب في قوله تعالى: ﴿تَرْضَوْنَ﴾ موجه للأمة؛ يعني: بحيث يكون الرجل والمرأتان مرضيين عند الناس؛ لأنه قد يرضى شخص عند شخص ولا يرضى عند آخر؛ فلا بد أن يكون هذان الشاهدان أو هؤلاء الشهود - أي: الرجل والمرأتان - ممن عرف عند الناس أنهم مرضيون؛ قال ابن عباس رضي الله عنهما: «شهد عندي رجال مرضيون، وأرضاهم عندي عمر؛ أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب»^(١)؛ إذن العبرة بالرضى عند عموم الناس؛ لا برضى المشهود له؛ لأنه قد يرضى بمن ليس بمرضٍ.

وقوله تعالى: ﴿مَنْ الشُّهَدَاءِ﴾: بيان لـ «مَنْ» الموصولة؛ لأن الاسم الموصول من المبهات؛ فيحتاج إلى بيان؛ فإذا قلت: «يعجبني من كان ذكياً» فهذا مبهم؛ فإذا قلت: «يعجبني من كان ذكياً من الطلاب» صار مبيناً.

قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقْضَلَ إِحْدَهُمَا فْتُذَكَّرَ إِحْدُهُمَا الْآخَرَى﴾ فيها قراءات؛ القراءة الأولى بفتح همزة «أَنْ»؛ وعلى هذا يجوز قراءتان في قوله تعالى: ﴿فْتُذَكَّرَ﴾: تخفيف الكاف: (فتذكّر)

وتشديدها: ﴿فَتَذَكَّرْ﴾؛ مع فتح الراء فيها؛ والقراءة الثالثة: بكسر همزة ﴿إِنْ﴾ مع ضم الراء في قوله تعالى: ﴿فَتَذَكَّرْ﴾، وتشديد الكاف.

وقوله تعالى: ﴿فَتَذَكَّرْ أَحَدَهُمَا الْأُخْرَى﴾ من التذكير؛ وهو تنبيه الإنسان الناسي على ما نسي؛ ومن غرائب التفسير أن بعضهم قال: ﴿فَتَذَكَّرْ﴾ معناه: تجعلها بمنزلة الذكر - لاسيما على قراءة التخفيف؛ أي: تكون المرأتان كالذكر؛ وهذا غريب؛ لأنه لا يستقيم مع قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَهُمَا﴾ فالذي يقابل الضلال بمعنى النسيان: التذكير - أي تنبيه الإنسان على نسيانه.

وفي قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَهُمَا فَتُزَكِّرَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى﴾ من البلاغة: إظهار في موضع الإضمار؛ لأنه لم يقل: فتذكرها الأخرى؛ لأن النسيان قد يكون متفاوتا، فتنسى هذه جملة، وتنسى الأخرى جملة؛ فهذه تذكر هذه بما نسيته؛ وهذه تذكر هذه بما نسيته؛ فلهذا قال تعالى: ﴿فَتُزَكِّرَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى﴾: لئلا يكون المعنى قاصرا على واحدة هي الناسية، والأخرى تذكرها.

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ أي: لا يمتنع الشهداء إذا ما دعوا لتحمل الشهادة أو أدائها؛ و﴿مَا﴾ هذه زائدة لوقوعها بعد ﴿إِذَا﴾؛ وفيها بيت مشهور يقول فيه:

يَا طَالِبًا خُذْ فَائِذَةً مَا بَعْدَ إِذَا زَائِدَةٌ

واستعمالات «ما» عشر؛ هي كما جاءت في بيت من الشعر:

محامل «ما» عشر إذا رمت عَدَهَا فحافظ على بيت سليم من الشعر

ستفهم شرط الوصل فاعجب لنكرها بكف ونفي زيد تعظيم مصدر

ولكن يجب أن نعلم أنه ليس في القرآن شيء زائد بمعنى أنه لا معنى له؛ بل زائد إعرابا فقط؛ أما في المعنى فليس بزائد.

قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ﴾، أي: لا تملأوا أن تكتبوا الذين صغيرا كان أو كبيرا إلى أجله المسمى.

قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ﴾ المشار إليه كل ما سبق من الأحكام؛ ﴿أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ أي: أقوم وأعدل؛ ﴿وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ﴾ أي: أقرب إلى إقامتها؛ ﴿وَأَذْنَى الْأَتْرَابِ﴾ أي: أقرب إلى انتفاء الريبة عندكم.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾: فيها قراءتان؛ إحداها بنصب ﴿تِجَارَةً﴾، و﴿حَاضِرَةً﴾؛ والثانية برفعها؛ على الأول اسم ﴿تَكُونُ﴾ مستتر؛ والتقدير: إِلَّا أَنْ

تكون الصفقة تجارة حاضرة؛ وجملة: ﴿تُدِيرُونَهَا﴾ صفة ثانية لـ ﴿تَجَرَّةٌ﴾؛ أما على قراءة الرفع فإن (تجارة) اسم ﴿تَكُونُ﴾؛ و﴿حَاضِرَةٌ﴾ صفة؛ وجملة: ﴿تُدِيرُونَهَا﴾ خبر ﴿تَكُونُ﴾.

والتجارة هي: كل صفقة يراد بها الربح؛ فتشمل البيع، والشراء، وعقود الإجازات؛ ولهذا سمي الله سبحانه وتعالى بالإيمان والجهاد في سبيله تجارة، كما في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ يَجِرَةٍ شَجِجَةٍ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الصف: ١٠].

وأما قوله تعالى: ﴿حَاضِرَةٌ﴾ فهي ضد قوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ﴾؛ فالحاضر: ما سوى الدين.

وقوله تعالى: ﴿تُدِيرُونَهَا﴾ أي: تتعاطونها بينكم بحيث يأخذ هذا سلعته، والآخر يأخذ الثمن، وهكذا.

قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾: الفاء عاطفة، أو للتفريع؛ يعني ففي هذه الحال ليس عليكم إثم في عدم كتابتها؛ والضمير في قوله تعالى: ﴿تَكْتُبُوهَا﴾ يعود على التجارة؛ فهذه التجارة المتداولة بين الناس ليس على الإنسان جناح إذا لم يكتبها؛ لأن الخطأ فيها والنسيان بعيد؛ إذ إنها حاضرة تدار ويتعاطاها الناس بخلاف المؤجلة.

قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ أي: باع بعضكم على بعض.

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾؛ مأخوذة من: الإضرار؛ يحتمل أن تكون مبنية للفاعل؛ فيكون أصلها «يضرار» بكسر الراء الأولى؛ أو للمفعول؛ فيكون أصلها «يضرار» بفتحها؛ ويختلف إعراب ﴿كَاتِبٌ﴾، و﴿شَهِيدٌ﴾ بحسب بناء الفعل؛ فإن كانت مبنية للفاعل فـ ﴿كَاتِبٌ﴾ فاعل؛ وإن كانت للمفعول فـ ﴿كَاتِبٌ﴾ نائب فاعل؛ وهذا من بلاغة القرآن تأتي الكلمة صالحة لوجهين لا ينافي أحدهما الآخر.

قوله تعالى: ﴿وَأَن تَفْعَلُوا﴾ أي: يضر الكاتب، أو الشهيد - على الوجهين ﴿فَإِنَّهُ﴾ أي الفعل - وهو المضارة؛ ﴿فُسُوقُكُمْ﴾ أي: خروجكم عن طاعة الله إلى معصيته؛ وأصل «الفسق» في اللغة: الخروج؛ ومنه قولهم: فسقت الثمرة إذا خرجت من قشرها.

قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ﴾ أي: اتخذوا وقاية من عذاب الله؛ وذلك بفعل أوامره واجتناب نواهيه.

قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾؛ الواو هنا للاستئناف؛ ولا يصح أن تكون معطوفة على ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ﴾؛ لأن تعليم الله لنا حاصل مع التقوى وعدمها - وإن كان العلم يزداد بتقوى الله، لكن هذا يؤخذ من أدلة أخرى.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ يشمل كل ما في السماء والأرض.

الفوائد:

١ - من فوائد الآية: العناية بما ذكر من الأحكام؛ وذلك لتصدير الحكم بالنداء ثم توجيه النداء إلى المؤمنين؛ لأن هذا يدل على العناية بهذه الأحكام، وأنها جديرة بالاهتمام بها.

٢ - ومنها: أن التزام هذه الأحكام من مقتضى الإيمان؛ لأنه لا يوجه الخطاب بوصف إلا لمن كان هذا الوصف سبباً لقبوله ذلك الحكم.

٣ - ومنها: أن مخالفة هذه الأحكام نقص في الإيمان كأنه قال: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ لإيمانكم افعلوا كذا؛ فإن لم تفعلوا فإيمانكم ناقص؛ لأن كل من يدعي الإيمان ثم يخالف ما يقتضيه هذا الإيمان فإن دعواه ناقصة إما نقصاً كلياً، أو نقصاً جزئياً.

٤ - ومنها: بيان أن الدين الإسلامي كما يعتني بالعبادات - التي هي معاملة الخالق - فإنه يعتني بالمعاملات الدائرة بين المخلوقين.

٥ - ومنها: دحر أولئك الذين يقولون: إن الإسلام ما هو إلا أعمال خاصة بعبادة الله عز وجل، وبالأحوال الشخصية، كالمواريث، وما أشبهها؛ وأما المعاملات فيجب أن تكون خاضعة للعصر والحال؛ وعلى هذا فينسلخون من أحكام الإسلام فيما يتعلق بالبيع والإيجارات وغيرها إلى الأحكام الوضعية المبنية على الظلم والجهل.

فإن قال قائل: لهم في ذلك شبهة؛ وهو أن الرسول ﷺ حين قدم المدينة ورآهم يلحقون الثمار قال: «لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا لَصَلَحَ» فخرج شيصاً - أي فاسداً -؛ فمر بهم فقال: «ما لنخلكم؟» قالوا: قلت كذا، وكذا؛ قال: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ»^(١)؛ قالوا: والمعاملات من أمور الدنيا، وليست من أمور الآخرة.

فالجواب: أنه لا دليل في هذا الحديث لما ذهبوا إليه؛ لأن الحادثة المذكورة من أمور الصنائع التي من يارسها فهو أدرى بها، وتدرك بالتجارب؛ وإلا لكان علينا أن نقول: لا بد أن يعلمنا الإسلام كيف نصنع السيارات والمسجلات والطوب وكل شيء!!! أما الأحكام - الحلال والحرام - فهذا مرجعه إلى الشرع؛ وقد وفي بكل ما يحتاج الإنسان إليه.

٦ - ومن فوائد الآية: جواز الدين؛ لقوله تعالى: ﴿تَدَايَنْتُمْ بِدِينِكُمْ﴾ سواء كان هذا الدين ثمن مبيع، أو قرصاً، أو أجرة، أو صداقاً، أو عوض خلع، أو أي دين يكون؛ المهم أن في الآية إثبات الدين شرعاً.

٧ - ومنها: أن الدين ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مؤجل بأجل مسمى؛ ومؤجل بأجل مجهول؛ وغير مؤجل؛ لقوله تعالى: ﴿يَدِّينَ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾؛ والدين إلى غير أجل جائز مثل أن أشتري منك هذه السلعة، ولا أعطيك ثمنها، ولا أعينه لك؛ فهذا دين غير مؤجل؛ وفي هذه الحال لك أن تطالبني بمجرد ما ينتهي العقد؛ وأما الدين إلى أجل غير مسمى فلا يصح؛ وأخذ هذا القسم من قوله تعالى: ﴿مُّسَمًّى﴾ - مثل أن أقول لك: «اشتريت منك هذه السلعة إلى قدوم زيد» - وقدمه مجهول؛ لأن فيه غرراً؛ وقد قال النبي ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُؤْسِفْ فِي كَيْلٍ مَّعْلُومٍ وَوَزَنَ مَّعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَّعْلُومٍ»^(١)؛ والدين إلى أجل غير مسمى لا يكتب؛ لأنه عقد فاسد، والدين إلى أجل مسمى جائز بنص الآية.

٨ - ومن فوائد الآية: جواز السلم - وهو تعجيل الثمن، وتأخير الثمن، مثل أن أشتري مائة صاع من البر إلى سنة، وأعطيك الدراهم؛ فيسمى هذا سلماً؛ لأن المشتري أسلم الثمن وقدمه.

٩ - ومنها: وجوب كتابة الدين المؤجل؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَكْتُبُوهُ﴾؛ ويؤيد ذلك قوله تعالى في آخر الآية: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾؛ وذهب الجمهور إلى عدم وجوب الكتابة - أعني كتابة الدين المؤجل؛ لقوله تعالى في الآية التي تليها: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤْوِ الَّذِي آوْتُمْنَ أَمْنَتَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]؛ وينبغي على هذا القول أن يستثنى من ذلك ما إذا كان الدائن متصرفاً لغيره، كوليّ اليتيم فإنه يجب عليه أن يكتب الدين الذي له لئلا يضيع حقه.

١٠ - ومنها: حضور كل من الدائن والمدين عند كتابة الدين؛ لقوله تعالى: ﴿بَيْنَكُمْ﴾؛ ولا تتحقق البينة إلا بحضورهما.

١١ - ومنها: أنه لا بد أن يكون الكاتب محسناً للكتابة في أسلوبه وحروفه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ﴾.

١٢ - ومنها: أنه يجب على الكاتب أن يكتب بالعدل بحيث لا يحيف مع الدائن، ولا مع المدين؛ و«العدل» هو ما طابق الشرع؛ لقوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥].

ويتفرع على ذلك: أن يكون الكاتب ذا علم بالحكم الشرعي فيما يكتب.

١٣ - ومنها: أنه لا يشترط تعيين كاتب للناس بشخصه، وأن أيّ كاتب يتصف بإحسان

الكتابة والعدل فكتابه ماضية نافذة؛ لقوله تعالى: ﴿كَاتِبٌ بِالْمَكْدِلِ﴾؛ وهي نكرة لا تفيد التعيين.

١٤ - ومنها: تحريم امتناع الكاتب أن يكتب كما علمه الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ﴾؛ ولهذا أكد هذا النهي بالأمر بالكتابة في قوله تعالى ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾ - هذا ظاهر الآية -، ويحتمل أن يقال: إن توقف ثبوت الحق على الكتابة كانت الكتابة واجبة على من طلبت منه؛ وإلا لم تجب، كما قلنا بوجوب تحمل الشهادة إذا توقف ثبوت الحق عليها.

١٥ - ومنها: أنه يجب على الكاتب أن يكتب على حسب علمه من الشريعة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾.

١٦ - ومنها: تذكير هؤلاء الكتبة بنعمة الله، وأن من شكر نعمة الله عليهم أن يكتبوا؛ لقوله تعالى: ﴿كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾؛ وهذا مبني على أن الكاف هنا للتعليل. فإن قيل: «إنها للتشبيه» صار المعنى: أنه مأمور أن يكتب على الوجه الذي علمه الله من إحسان الخط وتحرير الكتابة.

١٧ - ومنها: أن الإنسان لا يستقل بالعلم؛ لقوله تعالى: ﴿كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾؛ حتى في الأمور الحسية التي تدرك عن طريق النظر أو السمع أو الشم، لا يستطيع الإنسان أن يعلمها إلا بتعليم الله عز وجل.

١٨ - ومنها: مبادرة الكاتب إلى الكتابة بدون ماطلة؛ لقوله تعالى: ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾.

١٩ - ومنها: أن الرجوع في مقدار الدين، أو نوعه، أو كيفيته؛ بل في كل ما يتعلق به إلى المدين الذي عليه الحق - لا إلى الدائن؛ لقوله تعالى: ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾؛ لأنه لو أملل الذي له الحق فربما يزيد.

لكن إذا قال قائل: وإذا أملل الذي عليه الحق فربما ينقص؟!

فالجواب: أن الله حذره من ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا﴾.

٢٠ - ومنها: أن من عليه الحق لا يكتب؛ وإنما يكتب كاتب بين الطرفين؛ لأن الذي عليه الحق وظيفته الإملال؛ ولكن لو كتب صحت كتابته؛ إلا أن ذلك لا يؤخذ من هذه الآية؛ يؤخذ من أدلة أخرى، مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥]؛ وكتابة الإنسان على نفسه إقرار؛ وإقرار الإنسان على نفسه مقبول.

٢١ - ومن فوائد الآية: وجوب تقوى الله عز وجل على من عليه الحق، وأن يتحرى العدل؛ لقوله تعالى: ﴿وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾.

٢٢ - ومنها؛ أنه ينبغي في مقام التحذير أن يُذكر كل ما يكون به التحذير؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ لِلَّهِ رِبْءٌ وَلَا يَبْخَسُ مِنْهُ شَيْئًا﴾؛ ففي مقام الألوهية يتخذ التقوى عبادة؛ لأن الألوهية هي توحيد العبادة؛ وفي مقام الخوف من الانتقام يكون مشهده الربوبية؛ لأن الرب عز وجل خالق مالك مدبر.

٢٣ - ومنها؛ أنه يحرم على من عليه الدين أن يبخس منه شيئاً لا كمية، ولا نوعاً، ولا صفة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْخَسُ مِنْهُ شَيْئًا﴾.

٢٤ - ومنها؛ أن الولي يقوم مقام المولى عليه في الإملال؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾.

٢٥ - ومنها؛ أن أسباب القصور ثلاثة: السفه والضعف وعدم الاستطاعة.

السفه: ألا يحسن التصرف؛ والضعيف: يشمل الصغير، والمجنون؛ ومن لا يستطيع: يشمل من لا يقدر على الإملال لخرس، أو عي، أو نحو ذلك.

٢٦ - ومنها؛ قبول قول الولي فيما يقر به على مولاه؛ لقوله تعالى: ﴿فَلْيُمِلْ وَلِيُّهُ﴾.

٢٧ - ومنها؛ وجوب مراعاة العدل على الولي؛ لقوله تعالى: ﴿بِالْعَدْلِ﴾؛ فلا يبخس من له الحق؛ ولا يبخس من عليه الحق ممن هو مولى عليه.

٢٨ - ومنها؛ طلب الإشهاد على الحق.

٢٩ - ومنها؛ أن البيئة إما رجلان؛ وإما رجل وامرأتان؛ وجاءت السنة بزيادة بيئة ثالثة - وهي الرجل ويمين المدعي؛ وأنواع طرق الإثبات مبسطة في كتب الفقهاء.

٣٠ - ومنها؛ أنه لا بد في الشاهدين من كونهما مرضيين عند المشهود له والمشهود عليه.

٣١ - ومنها؛ قصر حفظ المرأة وإدراكها عن حفظ الرجل، وهذا باعتبار الجنس؛ فلا يرد على ذلك من نبوغ بعض النساء وغفلة بعض الرجال.

٣٢ - ومنها؛ جواز شهادة الإنسان فيما نسيه إذا دُكر به فذكر؛ لقوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾؛ فإن دُكر ولم يذكر لم يشهد.

٣٣ - ومنها؛ تحريم امتناع الشاهد إذا دُعي للشهادة؛ وهذا تحته أمران:

الأمر الأول: أن يدعى لتحمل الشهادة؛ وقد قال العلماء في هذا: إنه فرض كفاية؛ وظاهر الآية الكريمة أنه فرض عين على من طلبت منه الشهادة بعينه؛ وهو الحق؛ لأنه قد لا يتسنى لطالب الشهادة أن يشهد له من تُرضى شهادته.

الأمر الثاني: أن يدعى لأداء الشهادة؛ فيجب عليه الاستجابة؛ لهذه الآية، ولقوله تعالى: ﴿وَلَا

تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ إِيَّاهُمْ قَبْلَهُ ﴿البقرة: ٢٨٣﴾.

٣٤ - ومن فوائد الآية: النهي عن السأم في كتابة الدين سواء كان صغيراً أو كبيراً؛ والظاهر أن النهي هنا للكرامة.

٣٥ - ومنها: أنه إذا كان الدين مؤجلاً فإنه يبيّن الأجل؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾.

٣٦ - ومنها: أن ما ذكر من التوجيهات الإلهية في هذه الآية فيه ثلاثة فوائد:

الأولى: أنه أقسط عند الله - أي أعدل عنده لما فيه من حفظ الحق لمن هو له أو عليه.

الثانية: أنه أقوم للشهادة؛ لأنه إذا كتب لم يحصل النسيان.

الثالثة: أنه أقرب لعدم الارتياب.

٣٧ - ومن فوائد الآية: العمل بالكتابة، واعتمادها حجة شرعية إذا كانت من ثقة معروف

خطه؛ ويؤيد هذا قوله ﷺ: «مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ»^(١).

٣٨ - ومنها: أن الشهادات تتفاوت؛ فمنها الأقوم؛ ومنها القيم؛ ومنها ما ليس بقيم:

فالذي ليس بقيم: هو الذي لم تتم فيه شروط القبول.

والقيم: هو الذي صار فيه أدنى الواجب.

والأقوم: ما كان أكمل من ذلك؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ﴾.

فإذا قيل: ما مثال القيم؟

فنقول: مثل شاهد ويمين؛ لكن أقوم منه الشاهدان؛ لأن الشاهدين أقرب إلى الصواب من الشاهد الواحد؛ ولأن الشاهدين لا يحتاج معهما إلى يمين المدعي؛ فكانت شهادة الشاهدين أقوم للشهادة.

٣٩ - ومن فوائد الآية: أنه ينبغي للإنسان أن يتجنب كل ما يكون له فيه ارتياب وشك؛

لقوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾.

ويتفرع على هذه الفائدة: أن دين الإسلام يريد من معتنقيه أن يكونوا دائماً على اطمئنان وسكون.

ويتفرع أيضاً منها: أن دين الإسلام يحارب ما يكون فيه القلق الفكري أو النفسي؛ لأن الارتياب يوجب قلق الإنسان واضطرابه.

ويتفرع عليه أيضاً: أنه ينبغي للإنسان إذا وقع في محل قد يستراب منه أن ينفي عن نفسه ذلك؛

(١) رواه البخاري (٢٥٨٧)، ومسلم (١٦٢٧).

وربما يؤيد هذا الأثر المشهور: «رحم الله امرأً كف الغيبة عن نفسه»^(١)؛ لا تقل: إن الناس يحسنون الظن بي، ولن يرتابوا في أمري؛ لا تقل هكذا؛ لأن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم؛ فربما لا يزال يوسوس في صدور الناس حتى يتهموك بما أنت منه بريء.

٤٠ - ومن فوائد الآية: جواز الإتجار؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾؛ ولكن هذا الإطلاق مقيد بالشروط التي دلت عليها النصوص؛ فلو أبحر الإنسان بأمر محرم فهذا لا يجوز من نصوص أخرى؛ ولو رابى الإنسان يريد التجارة والربح قلنا: هذا حرام من نصوص أخرى؛ إذن هذا المطلق الذي هو التجارة مقيد بالنصوص الدالة على أن التجارة لا بد فيها من شروط.

٤١ - ومنها: أن التجارة نوعان: تجارة حاضرة، وتجارة غير حاضرة.

فأما الحاضرة: فهي التي تدار بين الناس بدون أجل.

وأما غير الحاضرة: فهي التي تكون بأجل، أو على مسمى موصوف غير حاضر.

٤٢ - ومنها: أن الأصل في التجارة الدوران؛ لقوله تعالى: ﴿تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾؛ فأما الشيء الراكد الذي لا يدار فهل يسمى تجارة؟ يرى بعض العلماء أنه ليس تجارة؛ ولذلك يقولون: ليس فيه زكاة، وأن الزكاة إنما هي في المال الذي يدار - يعني: يتداول؛ ويرى آخرون أنها تجارة؛ ولكنها تجارة راكدة؛ وهذا يقع كثيراً فيما إذا فسدت التجارة وكسد البيع؛ فربما تبقى السلع عند أصحابها مدة طويلة لا يحركونها؛ لكن هي في حكم المدارة؛ لأن أصحابها ينتظرون أي إنسان يأتي، فيبيعون عليه.

٤٣ - ومن فوائد الآية: أنه لا يجب كتابة التجارة الحاضرة المدارة - ولو كان ثمنها غير منقود؛ بخلاف ما إذا تداين بدين إلى أجل مسمى؛ فإنه تجب كتابة الدين على ما سبق من الخلاف في ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾.

٤٤ - ومنها: الأمر بالإشهاد عند التبائع

وهل الأمر للوجوب؛ أو للاستحباب؛ أو للإرشاد؟

فيه خلاف؛ والراجح أنه ليس للوجوب؛ لأن النبي ﷺ اشترى ولم يُشهد^(٢)؛ والأصل عدم الخصوصية؛ ولأن إيجابه فيه شيء من الحرج والمشقة؛ لكثرة تداول التجارة؛ اللهم إلا أن يكون التصرف للغير، كالوكيل والولي؛ فربما يقال بوجوب الإشهاد في المبايعات الخطيرة.

٤٥ - ومن فوائد الآية: أن الإشهاد ينبغي أن يكون حين التبائع؛ بمعنى أنه لا يتقدم ولا يتأخر؛ لقوله تعالى: ﴿إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾؛ لأن العقد لم يتم إذا كان الإشهاد قبله؛ وإذا كان بعده فربما

(١) «كشف الخفاء» (١/٤٢٦)، بلفظ: (رحم الله امرأً جب الغيبة عن نفسه).

(٢) انظر «سنن أبي داود» (٣٦٠٧)، والنسائي (٤٦٤٧)، وصححه الألباني في «الإرواء» (١٢٨٦).

يكون المبيع قد تغير.

٤٦ - ومنها: تحريم مضارة الكاتب أو الشهيد: سواء وقع الإضرار منها أو عليها.

٤٧ - ومنها: أن المضارة - سواء وقعت من الكاتب، أو الشاهد، أو عليها - فسوق؛ والفسق يترتب عليه زوال الولايات العامة والخاصة إلا ما استثني؛ والفاسق يُهجر إما جوازاً؛ أو استحباباً، أو وجوباً - على حسب الحال - إن كان في الهجر إصلاح له.

فإن قال قائل: أفلا يشكل هذا على القاعدة المعروفة أن الفسق لا يتصف به الفاعل إلا إذا تكرر منه، أو كان كبيرة؟.

فالجواب: أن الله سبحانه وتعالى حكم على المضارة بأنها فسوق؛ والقرآن يحكم، ولا يُحكم عليه.

٤٨ - ومن فوائد الآيات: أن هذا الفعل فسوق لا يُخْرِجُ من الإيمان؛ لأنه لم يصف الفاعل بالكفر؛ بل قال تعالى: ﴿فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ﴾؛ ومجرد الفسق لا يخرج من الإيمان؛ ولكن الفسق المطلق يخرج من الإيمان؛ لأن الخروج عن الطاعة خروجاً عاماً يخرج من الإيمان، ويوجب الخلود في النار، كما قال الله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ (١٨) ﴿أَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَىٰ نُزُلًا يَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (١٩) ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوِيهِمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهِ تَكْذِبُونَ﴾ [السجدة: ١٨ - ٢٠].

٤٩ - ومن فوائد الآيات: وجوب تقوى الله سبحانه وتعالى؛ لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾.

٥٠ - ومنها: امتنان الله عز وجل على عباده بالتعليم، حيث قال تعالى:

﴿وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾.

٥١ - ومنها: أن الدين الإسلامي شامل للأحكام المتعلقة بعبادة الله عز وجل، والمتعلقة بمعاملة عباد الله؛ لأنه بعد أن ذكر الله سبحانه وتعالى هذه التوجيهات قال تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾؛ فيكون في ذلك إبطال لزعم من زعم أن الدين الاسلامي في إصلاح ما بين العبد وبين ربه ولا علاقة له بالمعاملة بين الناس.

٥٢ - ومنها: أن الأصل في الإنسان الجهل؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾؛ قال الله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨].

٥٣ - ومنها: ثبوت صفة العلم لله عز وجل؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾؛ لأن المعلم عالم.

٥٤ - ومنها: أن العلم من منة الله عز وجل على عباده؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾، وكما قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ

يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿١٦٤﴾ [آل عمران: ١٦٤]؛ ولا شك أن العلم من أكبر النعم، حيث قال الله عز وجل: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١]؛ والعلماء كذلك ورثة الأنبياء؛ فالعلم أفضل من المال - ولا مقارنة - وهو كالجهاد في سبيل الله؛ لأن الدين الإسلامي لم ينتشر إلا بالعلم والسلاح؛ فالسلاح يذل العدو؛ والعلم ينير له الطريق؛ ولهذا إذا ذل العدو للإسلام وخضع لأحكامه وبذل الجزية وجب الكف عنه، ولا يُقاتل؛ لكن العلم جهاد يجب أن يكون لكل أحد؛ ثم الجهاد بالسلاح لا يكون إلا للكافر المعلن بكفره، ولا يكون للمنافق؛ والجهاد بالعلم يكون لهذا ولهذا - للمنافق وللکافر المعلن بكفره؛ والعلم أفضل بكثير من المال؛ والعلم جهاد في سبيل الله - ولا سيما في وقتنا الحاضر؛ فإن الناس قد انفتح بعضهم على بعض، واختلط بعضهم ببعض، وصاروا يأخذون الثقافات من يمين ويسار، واحتاج الناس الآن للعلم الراسخ المبني على الكتاب والسنة حتى لا يقع الناس في ظلمات بعضها فوق بعض؛ لذلك تجد رجلاً يمر به حديث أو حديثان ثم يقال: أنا ابن جلا، وطلاع الثنايا! من ينال مرتبتي! أنا الذي أفتي بعشرة مذاهب! ثم مع ذلك يندد بمن خالفه - ولو كان من كبار العلماء؛ وربما يضخم الخطأ الذي يقع منه - ولو كان ممن يشار إليه بالفضل، والعلم، والدين؛ وهذه خطيرة جداً؛ لأن العامي وإن كان وثق بشخص لا يهيمه هذا الكلام؛ لكن كلما كرر الضرب على الحديد لا بد أن يتأثر؛ لذلك نرى أن طلب العلم من أهم الأمور خصوصاً في هذا الوقت.

٥٥ - ومن فوائد الآية: إثبات هذا الاسم من أسماء الله - وهو ﴿عَلِيمٌ﴾؛ وإثبات ما دلَّ عليه من الصفة - وهي العلم.

٥٦ - ومنها: إثبات عموم علم الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

٥٧ - ومنها: الرد على القدرية سواء الغلاة منهم، أو غيرهم؛ فإن غلاتهم يقولون: إن الله لا يعلم شيئاً من أفعال العباد حتى يقع؛ يقول شيخ الإسلام في «العقيدة الواسطية»: «إن هؤلاء قليل وهذا في عهده، ولا ندري الآن هل زادوا أم نقصوا؛ لكن في الآية ردّ حتى على غير الغالية منهم وهم الذين يقولون: إن الله يعلم؛ لكنه لم يُرد أفعال الإنسان، لأن الإنسان مستقل بإرادته وفعله؛ وجه ذلك ما قاله الشافعي - رحمه الله: «ناظرهم بالعلم؛ فإن أقروا به خُصموا، وإن أنكروه كفروا»؛ وعلى هذا نقول: في هذه الآية الكريمة دليل على أن أفعال العباد مرادة لله عز وجل؛ لأنها إن لم تكن مرادة فهي إما أن تقع على وفق علمه، أو على خلافه؛ فإن كان على خلافه فهو إنكار لعلمه؛ وإن كان على وفقه فلا بد أن تكون مرادة له؛ لأنه أراد أن تقع على حسب علمه.



❖ قال الله تعالى:

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمْنَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ عِندَ اللَّهِ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ﴾ أي: مسافرين؛ وذلك كقوله تعالى في آية الصيام: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ [البقرة: ١٨٥]؛ وأتى بكلمة: ﴿عَلَى﴾ لتحقيق هذا الأمر - وهو السفر؛ لأن ﴿عَلَى﴾ تدل على الاستعلاء؛ فكأنه متمكن من السفر، كالراكب على الرحلة؛ و«السفر»: مفارقة الوطن؛ وبعضهم قال: مفارقة محل الإقامة؛ لأن الإنسان قد لا يستوطن؛ ولكن يقيم دائماً؛ والمفارقة قد تكون طويلة - ويسمى سفراً طويلاً؛ وقد تكون قصيرة - ويسمى سفراً قصيراً.

قوله تعالى: ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا﴾ أي: يكتب بينكم؛ وهذا كما سبق يحتاج إليه فيما إذا تداينا بدين إلى أجل مسمى؛ فيكون المعنى: إن كنتم على سفر وتداينتم بدين إلى أجل مسمى ولم تجدوا كاتباً ﴿فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً﴾.

قوله تعالى: ﴿فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً﴾ فيها قراءتان؛ القراءة الأولى: ﴿فَرِهَنْ﴾ بكسر الراء، ومدّ الهاء؛ والثانية: ﴿فَرِهَنْ﴾ بضم الراء، والهاء بدون مدّ؛ ولهذا تكتب بالألف في خط المصحف لكي تصلح للقراءتين؛ ومعنى ﴿فَرِهَنْ﴾ أي: فعليكم رهن؛ أو فالوثيقة رهن - أو رهان؛ وعلى هذا فتكون إما مبتدأ خبره محذوف؛ وإما خبر مبتدأ محذوف؛ والجملة في محل جزم على أنها جواب الشرط؛ وقرنت بالفاء؛ لأنها جملة اسمية؛ وإذا كان جواب الشرط جملة اسمية فإنه يقترب بالفاء وجوباً؛ ولا تحذف إلا شذوذاً، أو اضطراراً؛ ومن حذفها قول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

ولم يقل: فإله يشكرها؛ ولكن هذا على سبيل الضرورة، أو الندرة والشذوذ.

و«الرهان» جمع رهن؛ و«الرهن» في اللغة: الحبس؛ ومنه قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ﴾ [المدثر: ٣٨] أي: محبوسة بما عملت؛ ولكنه في اصطلاح الفقهاء: توثقة دين بعين يمكن استيفاؤه، أو بعضه منها، أو من بعضها، مثل ذلك: زيد مدين لعمره عشرة آلاف ريال، فأرهنه سيارة تساوي عشرين ألف ريال؛ هنا يمكن استيفاء الدين من بعضه؛ لأن الرهن أكثر من الدين؛ مثال آخر: زيد

مدين لعمرو بعشرين ألف ريال؛ فأرهنه سيارة تساوي عشرة آلاف ريال؛ فهذا يمكن استيفاء بعضه منها؛ لأن الدين أكثر من الرهن؛ فإذا كان الدين مساوياً للرهن، كما لو كان دينه عشرة آلاف ريال؛ فأرهنه سيارة تساوي عشرة آلاف ريال؛ فهذا يمكن استيفاء الدين كله من كل الرهن.

وقوله تعالى: ﴿مَقْبُوضَةٌ﴾ أي: يقبضها من يتوثق بها - وهو الطالب - من المطلوب الذي هو الراهن؛ والطالب الذي قبض الرهن يسمى مرتهناً؛ فهذا: راهن، ومرتهن، ورهن، ومرهون به؛ فالرهن: العين؛ والراهن: معطي الرهن؛ والمرتهن آخذ الرهن؛ والمرهون به: الدين؛ فأركان الرهن أربعة.

ولم يبين سبحانه وتعالى كيف القبض؛ فيرجع في ذلك إلى العرف؛ ومعناه: أن يكون الشيء في قبضة الإنسان، وتحت سيطرته.

قوله تعالى: ﴿إِن أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ أي: اتخذها أميناً؛ بمعنى أنه وثق منه ألا ينكر، ولا يخس، ولا يغير؛ والجملة شرطية جوابها قوله تعالى: ﴿فَلْيَوَدَّ الَّذِينَ آوْتُمْنَ آمَنَتَهُ﴾؛ والفاء في ﴿فَلْيَوَدَّ﴾ رابطة لجواب الشرط؛ وهو قوله تعالى: ﴿إِن أَمِنَ..﴾؛ وجاءت الفاء رابطة مع أن جواب الشرط فعل مضارع؛ لأنه مقترن بلام الأمر الدالة على الطلب؛ ومتى كانت الجملة الجزائية طلبية وجب اقترانها بالفاء؛ واللام هنا جاءت ساكنة لوقوعها بعد الفاء؛ ولام الأمر تقع ساكنة إذا وقعت بعد الفاء، أو الواو، أو «ثم»؛ بخلاف لام التعليل فإنها تكون مكسورة على كل حال؛ و﴿آوْتُمْنَ﴾ فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله؛ و﴿آمَنَتَهُ﴾ أي: ما ائتمن عليه.

قوله تعالى: ﴿وَلَسْتَ بِاللَّهِ رَبًّا﴾؛ «يتق» مجزومة بحذف حرف العلة - وهو الياء؛ والكسرة دليل عليها - وهنا أردف الاسم الأعظم: ﴿الله﴾ بقوله تعالى: ﴿رَبِّهِ﴾ تحذيراً من المخالفة؛ لأن «الرب» هو الخالق المالك المدبر؛ فأخش هذا الرب الذي هو إلهك أن تخالف تقواه.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا بِالْشَّهَادَةِ﴾؛ ﴿لا﴾ ناهية؛ و«الكتمان» الإخفاء؛ و«الشهادة» ما شهد به الإنسان؛ أي: لا تخفوا ما شهدتم به لا في أصله ولا في وصفه؛ في أصله: بأن ينكر الشهادة رأساً؛ وفي وصفه: بأن يزيد فيها أو ينقص.

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ فَإِنَّهُ إِثْمٌ قَلْبُهُ﴾ أي: من يخفيها أصلاً أو وصفاً فقد وقع قلبه في الإثم؛ وإنما أضاف الإثم إلى القلب؛ لأن الشهادة أمر خفي؛ فالإنسان قد يكتمها، ولا يعلم بها؛ فالأمر هنا راجع إلى القلب؛ ولأن القلب عليه مدار الصلاح، كما قال النبي ﷺ «أَلَا وَإِنَّ فِي

الْجَسَدُ مُضَغَّةٌ إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ؛ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ؛ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ^(١).
قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾؛ «ما» هذه موصولة تفيد العموم، وتشمل كل ما يعمله الإنسان من خير أو شر في القلب، أو في الجوارح؛ وَقَدْ «بِمَا تَعْمَلُونَ» على متعلقها لقوة التحذير وشدته؛ فكانه حصر علمه فيما نعمل؛ فيكون هذا أشد في بيان إحاطته بما نعمل؛ فيتضمن قوة التحذير؛ وليس مقتضاه حصر العلم على ما نعمل فقط.

الفوائد:

- ١ - من فوائد الآية: أنه إذا لم يجد كاتبًا في السفر فإنه يوثق الحق بالرهن المقبوض.
 - ٢ - ومنها: عناية الله عز وجل بحفظ أموال عباده؛ يعني: أنه سبحانه وتعالى ذكر حتى هذه الصورة: أن الإنسان إذا دأب غيره، ولم يجد كاتبًا فإنه يرتن رهناً حفظاً لماله، وخوفاً من النزاع والشقاق في المستقبل.
 - ٣ - ومنها: جواز الرهن؛ لقوله تعالى: ﴿فَرِهْنٌ﴾؛ ولكن ذلك مشروط - حسبها في الآية - بالسفر سواء كان قصيراً أو طويلاً؛ وبألا نجد كاتباً؛ فهل هذا الشرط معتبر؟ الجواب: دلت السنة على عدم اعتباره: فقد اشترى النبي ﷺ ثلاثين صاعاً من الشعير لأهله، ورهن درعه عند يهودي حتى مات^(٢)؛ وهذا يدل على جواز الرهن في الحضر حتى مع وجود الكاتب.
- فإذا قال قائل: إذا كان الأمر هكذا فما الجواب عن الآية؟
- فالجواب عن الآية: أن الله عز وجل ذكر صورة إذا تعذر فيها الكاتب فإن صاحب الحق يوثق لحقه بالرهن المقبوض؛ فذكر هذه الصورة لا على أنها شرط للحكم؛ يعني كأنه قال: إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه؛ وإن كنتم في السفر وليس عندكم كاتب فرهان مقبوضة.

- ٤ - ومن فوائد الآية: أن بعض العلماء استدل بهذه الآية على لزوم القبض في الرهن؛ وفي هذه المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن قبض الرهن شرط لصحته؛ لأن الله جعل القبض وصفاً في الرهن؛ والوصف لازم للموصوف.

والقول الثاني: أن القبض شرط للزوم الرهن - لا لصحته؛ وعلى هذا القول يكون الرهن صحيحاً - وإن لم يُقبَض - لكنه ليس بلازم؛ فللراهن أن يتصرف فيه بما شاء.

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر «صحيح البخاري» (٢٣٧٤).

والقول الثالث: أن القبض - أعني قبض الرهن - ليس بشرط لا للصحة ولا للزوم؛ وإنما ذكر الله القبض في هذه الحال؛ لأن التوثق التام لا يحصل إلا به لكون المتعاقدين في سفر؛ وليس ثمة كاتب، فلا يحصل تمام التوثقة بالرهن إلا بقبضه؛ وهذا القول هو الراجح؛ وعليه فالرهن لازم صحيح بمجرد عقده - وإن لم يقبض؛ لقول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَآفُؤُوا بِالْعَاقِبَةِ﴾ [المائدة: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَتْ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]؛ وعلى هذا القول عمل الناس: فترى الرجل يكون راهناً بيته وهو ساكن فيه، أو راهناً سيارته وهو يستعملها؛ ولا تستقيم حال الناس إلا بذلك.

٥ - ومن فوائد الآية: أنه إذا حصل الائتمان من بعضنا لبعض لم يجب رهن، ولا إشهاد، ولا كتابة؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيَوْدِ الَّذِي أَوْثَمَنَ آمَنَتَهُ﴾؛ ولهذا قال كثير من العلماء: إن هذه ناسخة لما سبق في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَانَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَلَا تَكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنِ مَقْبُوضَةً﴾؛ والصحيح أنها ليست ناسخة؛ بل مخصصة لما سبق.

٦ - ومنها: وجوب أداء الأمانة على من أوثمن؛ لقوله تعالى: ﴿فَلْيَوْدِ الَّذِي أَوْثَمَنَ آمَنَتَهُ﴾؛ فإذا وجب أداء الأمانة حرمت الخيانة.

٧ - ومنها: أنه لو تلفت العين بيد الأمين فإنه لا ضمان عليه ما لم يتعد، أو يفرط؛ لقوله تعالى: ﴿فَلْيَوْدِ الَّذِي أَوْثَمَنَ آمَنَتَهُ﴾؛ فسمها الله سبحانه وتعالى أمانة؛ والأمين يده غير متعدية؛ فلا يضمن إلا إذا حصل تعد أو تفريط؛ ومن التعدي: إذا أعطي الإنسان أمانة للحفظ تصرف فيها - كما يفعل بعض الناس - ببيع، أو شراء، أو نحو ذلك؛ وهذا حرام لا يجوز؛ وإذا أردت أن تفعل فاستأذن من صاحبها؛ فإن أذن لك صارت عندك قرضاً.

٨ - ومن فوائد الآية: أنه يجب على هذا الذي أوثمن ألا يغتر بثقة الناس به، فيفرط فيما يجب عليه من أداء الأمانة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾؛ فأمره الله سبحانه وتعالى بأن يتقي الله: قال تعالى: ﴿وَلْيَتَّقِ اللَّهَ﴾، وأردفها بقوله تعالى: ﴿رَبَّهُ﴾؛ ففيه فائدة - وهي أن الإنسان في هذه المقامات ينظر إلى مقام الربوبية كما ينظر إلى مقام الألوهية؛ فنظره إلى مقام الألوهية يفعل هذا تعبدًا لله سبحانه وتعالى وتقرباً له؛ وينظره إلى مقام الربوبية يحذر المخالفة؛ لأن الرب هو الذي له الخلق، والملك، والتدبير؛ فلا بد أن يقرن الإنسان بين مقام الألوهية ومقام الربوبية.

٩ - ومن فوائد الآية: إثبات ما دل عليه هذان الاسمان؛ وهما: «الله»، و«الرب»؛ فالأول فيه إثبات

الألوهية؛ والثاني فيه إثبات الربوبية؛ لأن المعبود لابد أن يكون أهلاً للعبادة؛ والرب لابد أن يكون أهلاً للربوبية؛ ولا يتحقق ذلك إلا بكمال الصفات؛ ولهذا نقول: توحيد الربوبية يستلزم توحيد الألوهية؛ والتوحيدان يستلزمان كمال الأسماء والصفات؛ ولهذا قال إبراهيم عليه السلام لأبيه: ﴿رَبَّابْتَ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً﴾ [مريم: ٤٢].

١٠ - ومن فوائد الآية: تحريم كتمان الشهادة؛ يعني: إخفاءها سواء كان كتمان أصلها، أو وصفها؛ وسواء كان الحامل لها القرابة والغنى؛ أو البعد والفقر؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتُوباً قَوَّيْنٍ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءُ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقيراً فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥] الآية.

١١ - ومنها: أن كتم الشهادة من الكبائر؛ لوجود العقوبة الخاصة بها - وهي قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ ذَا إِمٍ قَلْبُهُ﴾.

١٢ - ومنها: عظم كتم الشهادة؛ لأنه أضاف الإثم فيها إلى القلب؛ وإذا أثم القلب أثمت الجوارح؛ لقول النبي ﷺ: « أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مَضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ »^(١)؛ وقوله ﷺ: «التَّقْوَىٰ هَاهُنَا»^(٢) وأشار إلى صدره؛ فالتقوى في القلب، وليست في اللسان، ولا في الأفعال، ولا في الأحوال؛ فقد يكون الإنسان متقياً بفعله متقياً بقوله غير متقٍ بقلبه: تجده بفعله يتزَيَّ بزي المسلم الخالص - من إعفاء اللحية، والوقار، والسكينة، وكذلك يقول قول المسلم الخالص: «أستغفر الله»، «اللهم اغفر لي»، ويذكر الله، ويكبر؛ هذه لا شك تقوى في الظاهر؛ والغالب أنها دليل على تقوى الباطن.

١٣ - ومن فوائد الآية: عموم علم الله سبحانه وتعالى بكل ما نعمل؛ لقوله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ عَلَيْهِ﴾؛ فإن ﴿ما﴾ اسم موصول؛ والاسم الموصول يفيد العموم، فيشمل كل ما نعمل من أعمال القلب، وأعمال الجوارح.

إذا قال قائل: ما فائدة التقديم هنا - إن قيل: لمراعاة الفواصل قلنا: فالنون تأتي في الفواصل كثيراً، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ خَيْرٌ مِمَّا تَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٨٨]؛ وإن قيل: للحصر قلنا: لا يصح؛ لأن الله يعلم كل شيء؛ لا يختص علمه بما نعمل فقط؛ فلا وجه للحصر؛ إذن ما الفائدة؟.

فالجواب: الفائدة شدة التحذير والتنبيه، كأنه يقول: لو لم يعلم شيئاً - وحاشاه من ذلك - لكان عالماً بعملنا؛ فمن قوة التحذير والإنذار جاء الكلام على وجه الحصر الإضافي.

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

١٤ - إذا قال قائل: هل نستفيد من هذا أن من أساء الله «العليم»؟

قلنا: ربما نقول ذلك؛ وقد لا نقوله؛ قد نقول: إن الاسم إذا قيد بمتعلق فإنه ينقلب إلى وصف، فيكون «عليم بكذا» ليس كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٧]؛ لأن هذا قيد: «عليم بـ...»، فكان وصفاً، وليس اسماً؛ أما لو قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٨٤] لكان هذا اسماً بلا شك.

١٥ - ومن فوائد الآيات، التحذير من المخالفة بكون الله سبحانه وتعالى عالماً بما نعمل؛ وجه التحذير: تقديم المعمول.

١٦ - ومنها: الرد على غلاة القدرية الذين يقولون: إن الله لا يعلم أفعال العباد إلا إذا وقعت؛ فإن قوله تعالى: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ يتضمن ما قد عملناه بالفعل، وما سنعمله.



❖ قال الله تعالى:

﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ جملة خبرية قُدِّمَ فيها الخبر لإفادة الحصر؛ يعني: أن كل شيء في السموات أو في الأرض فهو لله خلقاً، وملكاً، وتدبيراً؛ وليس لأحد غيره فيه ملك.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ﴾؛ جملة شرطية جوابها: ﴿يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوا﴾ أي: وإن تظهروا؛ ﴿مَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ أي: ما في قلوبكم؛ ﴿أَوْ تُخَفُّوهُ﴾ يعني: تسروه، فلا يطلع عليه أحد.

قوله تعالى: ﴿يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ أي: يُطْلِعْكُمْ عليه على وجه المحاسبة؛ ولا يلزم من المحاسبة العقوبة؛ ولهذا قال تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾.

قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ فيها قراءتان؛ قراءة بالسكون؛ وقراءة

بالرفع؛ وجه قراءة السكون: أنه معطوف على ﴿يُحَاسِبُكُمْ﴾ الذي هو جواب الشرط؛ والمعطوف على المجزوم مجزوم؛ ووجه قراءة الرفع أنه على سبيل الاستئناف؛ فالفاء استئنافية تفيد قطع الجملة التي بعدها عما قبلها؛ و«المغفرة» ستر الذنب مع التجاوز عنه؛ لأن مادة «غفر» مأخوذة من المغفر وهو ما يلبسه المقاتل على رأسه ليتقي بها السهام؛ وهو جامع بين ستر الرأس والوقاية؛ و﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ أي: يعاقب.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ أي: يوجد المعدوم، ويعدم الموجود بدون عجز؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤].

ولما نزلت على رسول الله ﷺ: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ اشتد ذلك على الصحابة، فأتوا رسول الله ﷺ، ثم بركوا على الركب، فقالوا: أي رسول الله، كلفنا من الأعمال ما نطبق: الصلاة، والصيام، والجهاد، والصدقة، وقد أنزلت عليك هذه الآية ولا نطبقها؛ قال رسول الله ﷺ: «أَتُرِيدُونَ أَنْ تَقُولُوا كَمَا قَالَ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ مِنْ قَبْلِكُمْ: سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا! بَلْ قُولُوا: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾»، قالوا: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾؛ فلما اقترأها القوم دلت بها ألسنتهم فأنزل الله في إثرها: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَاَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا تَفِرُّ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]؛ فلما فعلوا ذلك نسخها الله تعالى، فأنزل الله عز وجل: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ قال تعالى: «نعم»؛ ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ قال تعالى: «نعم»؛ ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ قال تعالى: «نعم»؛ ﴿وَاغْفِرْ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، قال تعالى: «نعم»^(١).

الضوائد:

١ - من فوائد الآية: عموم ملك الله سبحانه وتعالى؛ لقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾؛ وليس معلوماً لنا سوى السموات والأرض؛ ويدخل في السموات الكرسي، والعرش، والملائكة، وأرواح بني آدم التي تكون في السماء كأرواح المؤمنين في الجنة؛ لأن المراد بذلك: كل ما

علا؛ بل ويشمل ما بين السماء والأرض من الأفلاك، والنجوم، وغير ذلك؛ لأنها داخله في السموات؛ لأنها في جهتها؛ ويدخل في الأرض العاقل وغير العاقل فيشمل بني آدم، والجن، ويشمل الحيوانات الأخرى، ويشمل الأشجار، والبحار، والأنهار، وغير ذلك.

٢ - ومن فوائد الآية: أن الله عز وجل هو القائم على هذه السموات والأرض يدبرها كما يشاء؛ لأنها ملكه.

٣ - ومنها: أن الله لا شريك له في ذلك الملك؛ يستفاد ذلك من تقديم الخبر الذي حقه التأخير؛ وتقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر؛ و«الحصر» إثبات الحكم في المذكور، ونفيه عما سواه.

٤ - ومنها: وجوب إفراد الله سبحانه وتعالى بالألوهية؛ لأن الإقرار بالربوبية يستلزم الإقرار بالألوهية - ولا بد؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]؛ فجعل الربوبية موجبة لعبادته؛ وفي سورة النمل قال تعالى: ﴿أَمَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ...﴾ [النمل: ٦٠] إلى آخر الآيات التي فيها تختتم كل آية بقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠] يعني: فإذا كان هو المنفرد بها ذكّر فإنه المنفرد بالألوهية.

٥ - ومن فوائد الآية: إثبات صفات الكمال لله عز وجل؛ لأننا إذا تأملنا في هذا الملك الواسع العظيم، وأنه يدبر بانتظام لا مثيل له علمنا بأن الذي يدبره كامل الصفات؛ فيؤخذ منه كل صفة كمال لله، كالعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام، والعزة، والحكمة، وغير ذلك من صفاته عز وجل؛ لأنه لا يمكن أن يقوم بملك هذه الأشياء العظيمة إلا من هو متصف بصفات الكمال.

٦ - ومنها: إثبات أن السموات أكثر من واحدة؛ وهي سبع بنص القرآن، والسنة، والإجماع؛ أما القرآن: فمثل قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [المؤمنون: ٨٦]، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَنْزِلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]؛ وأما السنة: فمثل قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَمَا أَظْلَلْنَ، وَرَبَّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ وَمَا أَقْلَلْنَ، وَرَبَّ الرِّيَاحِ وَمَا ذَرَيْنَ...»^(١) الحديث؛ وأما الأرض فإنها جاءت بلفظ الإفراد في القرآن، وجاءت في السنة بلفظ الجمع؛ وعددها سبع: جاء ذلك في صريح السنة، وفي ظاهر القرآن؛ ففي ظاهر القرآن: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]؛ لأن المماثلة في الوصف متعذرة؛ فلم يبق إلا العدد؛ وأما في السنة لمثل قوله ﷺ: «مَنْ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنْ

(١) رواه النسائي في «الكبرى» (٨٨٢٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٧٠٩)، وقال الألباني رحمه الله تعالى في «التعليق على فقه السيرة» (٣٤٠/١): حسن بشواهده.

الأرض ظُلماً طَوْقَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»^(١).

٧ - ومن فوائد الآية: عموم علم الله وسعته؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَبْذُؤُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾؛ ولا محاسبة إلا من بعد علم.

٨ - ومنها: تحذير العبد من أن يخفي في قلبه ما لا يرضاه الله عز وجل؛ لأن الإنسان إذا علم بأن الله عالم بما يبدي وبما يخفي فسوف يراقب الله سبحانه وتعالى خوفاً من أن يحاسب على ما أخفاه كما يحاسب على ما أبداه.

٩ - ومنها: إثبات أن العبد يحاسب على ما في نفسه؛ وظاهره العموم؛ لقوله تعالى: ﴿مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾؛ ولكن جاءت النصوص الأخرى بالتفصيل في ذلك على النحو التالي:

الأول: أن يكون ما يطرأ على النفس وسأوس لا قرار لها، ولا ركون إليها؛ فهذه لا تضر؛ بل هي دليل على كمال الإيمان؛ لأن الشيطان إذا رأى من قلب الإنسان إيماناً وقيناً حاول أن يفسد ذلك عليه؛ ولهذا لما شكوا الصحابة إلى رسول الله ﷺ ما يجدونه في أنفسهم من هذا قال ﷺ: «وَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟» قالوا: نعم؛ قال: «ذَاكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ»^(٢)؛ وفي حديث آخر: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَدَّ كَيْدَهُ إِلَى الْوَسْوَسةِ»^(٣).

الثاني: أن يهَمَّ بالشئ المحرم، أو يعزم عليه ثم يتركه؛ وهذا أنواع:

النوع الأول: أن يتركه لله؛ فيثاب على ذلك، كما جاءت به السنة فيمن همَّ بسيئة فلم يعملها أنها تكتب حسنة كاملة؛ قال الله تعالى: «لِأَنَّهُ تَرَكَهَا مِنْ جَرَّائِي»^(٤)، أي: من أجلي.

النوع الثاني: أن يهَمَّ بها، ثم يتركها عزوفاً عنها؛ فهذا لا له ولا عليه؛ لقول النبي ﷺ: «إِتْمَا الْأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ؛ وَإِتْمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى»^(٥).

النوع الثالث: أن يتمناها، ويحرص عليها؛ ولكن لا يعمل الأسباب التي يحصلها بها؛ فهذا يعاقب على نيته دون العقاب الكامل، كما جاء في الحديث في فقير تمني أن يكون له مثل مال غني كان ينفقه في غير مرضاة الله؛ فقال النبي ﷺ: «فَهُوَ بِنِيَّتِهِ؛ فَهِيَ فِي الْوِزْرِ سَوَاءٌ»^(٦).

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه مسلم (١٣٢)، وأحمد في «مسنده» (٩٦٩٢).

(٣) صحيح: رواه أبو داود (٥١١٢)، وأحمد في «مسنده» (٢٠٩٧)، وصححه الألباني في «صحيح الظلال» (٦٥٨).

(٤) رواه مسلم (١٢٩).

(٥) رواه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

(٦) صحيح: رواه ابن ماجه (٤٢٢٨)، وأحمد في «مسنده» (١٨٠٥٣)، وانظر «التعليق الرغيب» (٢٧/١).

النوع الرابع: أن يعزم على فعل المعصية، ويعمل الأسباب التي توصل إليها؛ ولكن يعجز عنها؛ فعليه إثم فاعلها؛ لقول النبي ﷺ: «إِذَا اتَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيَفِيهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»، قالوا: يا رسول الله هذا القاتل؛ فما بال المقتول؟ قال: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ»^(١).

١٠ - ومن فوائد الآية: إثبات محاسبة العبد؛ لقوله تعالى: ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهٖ ٱللَّهُ﴾؛ ولهذا يروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «حَاسِبُوا أَنْفُسَكُمْ قَبْلَ أَنْ تُحَاسَبُوا»^(٢)؛ فينبغي للإنسان أن يكون كَيِّسًا يحاسب نفسه قبل أن يحاسب؛ وإني لأعجب أن كثيرًا من الناس إذا كان له تجارة دنيوية فإنه لا ينام حتى ينظر في الدفاتر: ما الذي خرج؟ وما الذي دخل؟ وما الذي بقي في ذمم الناس؟ وما الذي بيع؟ وما الذي اشترى؟ إما بنفسه؛ وإما بمن يجعلهم على هذا؛ ولكننا في أعمالنا الأخروية عندنا تفريط - يعني يندر يومًا من الأيام أن تقول: ماذا عملت اليوم؟ وتستغفر مما أسأت فيه أو فرطت؛ وتحمد الله على ما قمت به من طاعته.

١١ - ومن فوائد الآية: أن الله سبحانه وتعالى لم يصرح بالمعاقبة؛ ولا يلزم من المحاسبة المؤاخظة؛ لقوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾؛ ويؤيده ما ثبت في «الصحیح» «أن الله عز وجل يخلو بعبده المؤمن، فيقرره بذنوبه، ويقول: عملت كذا في يوم كذا» حتى يقر؛ فإذا رأى أنه قد هلك يقول الله عز وجل: «قَدْ سَرَّيْنَاهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَا غَفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ»^(٣).

١٢ - ومنها: سعة علم الله عز وجل، وكان من أسمائه: «الواسع» أي: ذو السعة في جميع صفاته.

١٣ - ومنها: إثبات المشيئة لله عز وجل؛ لقوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾؛ ومشيئته تعالى مقرونة بالحكمة؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠]؛ كل شيء أضافه الله إلى مشيئته فاعلم أنه مقرون بحكمة؛ لا يشاء شيئًا إلا لحكمة - أيًا كان هذا الشيء.

١٤ - ومنها: أنه بعد المحاسبة إما أن يغفر للإنسان؛ وإما أن يعذبه؛ لقوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ فإن كان كافرًا عذب؛ وإن كان مسلمًا كان تحت

(١) رواه البخاري (٣١)، ومسلم (٢٨٨٨).

(٢) ضعيف: رواه الترمذي (٢٤٥٩)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٤٤٥٩)، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (١٢٠١).

(٣) سبق تخريجه.

المشيئة، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

١٥ - ومنها: إثبات القدرة لله، وعمومها في كل شيء؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾؛ فلا أحد يقدر على كل شيء إلا الله عز وجل؛ وأما المخلوق فقدرته محدودة.

فإن قيل: لماذا ختم الآية بالقدرة من بعد قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾؛ ولم يختمها بالرحمة، ولا بالعقوبة؟

فالجواب: أن المحاسبة تكون بعد البعث؛ والبعث يدل على القدرة؛ كما قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَكُنْ لِيَخْلُقْهُنَّ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأحقاف: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِ الْمَوْتِ إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [فصلت: ٣٩].

وجه آخر: لو ختمت الآية بما يقتضي الرحمة وفيها التعذيب لم يكن هناك تناسب؛ ولو ختمت بما يقتضي التعذيب وفيها مغفرة لم يكن هناك تناسب؛ والقدرة تناسب الأسمين: تناسب المغفرة، وتناسب التعذيب؛ لأن المغفرة والتعذيب كل لا يكون إلا بقدرة الله عز وجل.



❖ قال الله تعالى:

﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ، وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ
وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ، لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَقَالُوا
سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]

❖ التفسير ❖

قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ﴾؛ سبق مرارًا وتكرارًا بأنه - الإيذان - الإقرار المستلزم للقبول والإذعان لقبول الخبر، والإذعان للحكم، أو لما يقتضيه؛ أما مجرد التصديق والإقرار فلا ينفع؛ ولهذا كان أبو طالب مقرًا ببعثة الرسول ﷺ، وأنه على حق؛ لكن لما لم يكن منه قبول وإذعان لم ينفعه هذا الإقرار؛ فالإيذان شرعًا هو الإقرار المستلزم للقبول والإذعان.

قوله تعالى: ﴿الرَّسُولُ﴾؛ «أل» هنا للعهد؛ والمراد به: محمد ﷺ؛ ﴿الرَّسُولُ﴾ بمعنى: مرسل؛ و«الرسول» - كما قال العلماء - هو: من أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه؛ هذا الذي عليه أكثر أهل العلم؛ و«النبي» هو الذي لم يؤمر بتبليغه ما لم يدل الدليل على أن المراد به الرسول؛ ففي القرآن الكريم كل من وصف بالنبوة فهو رسول؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا

إِلَيْكَ كَمَا أُوحِيَإِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ... ﴿النساء: ١٦٣﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ ﴿النساء: ١٦٥﴾؛ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِتَايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [غافر: ٧٨].

قوله تعالى: ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾ أي: بالذي أنزل إليه من ربه؛ والذي أنزل إلى الرسول ﷺ بيَّنه الله سبحانه وتعالى في قوله: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣] - فهو القرآن والسنة؛ والرسول ﷺ كيف آمن بهما؟ الرسول آمن بأن القرآن من عند الله أنزله إليه ليلبِّغه إلى الناس؛ وآمن بأن ما أوحى إليه من السنة هو من الله عز وجل؛ أوحى به ليلبِّغه إلى الناس؛ ثم هو أيضًا آمن بما يقتضيه هذا المنزل من قبول وإذعان؛ ولهذا كان الرسول ﷺ أشد الناس تصديقًا بما أنزل إليه، وأقواهم إيمانًا - بلا شك - وكان أيضًا أعظمهم تعبدًا لله عز وجل حتى إنه كان يقوم في الليل حتى تتورم قدماه مع أنه قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر؛ وقام معه ابن مسعود رضي الله عنه ذات ليلة يقول: فقام فأطال حتى هممت بأمر سوء؛ قالوا: بم هممت يا أبا عبد الرحمن؟ قال: «هممت أن أجلس، وأدعه»^(١)؛ لأن الرسول كان يقوم قيامًا طويلاً - صلوات الله وسلامه عليه؛ إذن فهو أقوى الناس إيمانًا، وأشدهم رغبة في الخير، وأكثرهم عبادة.

وقوله تعالى: ﴿مِنْ رَبِّهِ﴾ يراد بها: الربوبية أخص الخاصة؛ لأن ربوبية الله عز وجل عامة؛ وخاصة؛ وأخص الخاصة؛ فالعامة: الشاملة لكل الخلق، مثل: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الفاتحة: ٢]؛ والخاصة: للمؤمنين؛ وخاصة الخاصة للرسول - عليهم الصلاة والسلام -؛ فالذين يقولون: ﴿رَبِّكَ إِنَّمَا امْتَنَّا فَاعْفُ رُسُلَنَا﴾ [آل عمران: ١٦] هذه ربوبية خاصة لكل المؤمنين؛ ومثل: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾ هذه أخص الخاصة، ومثلها: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُوْمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥]؛ يقابل ذلك «العبودية»: عبودية عامة؛ وخاصة؛ وأخص الخاصة؛ العامة مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مریم: ٩٣]؛ والخاصة مثل قوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣]؛ وخاصة الخاصة مثل قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]؛ ولا شك أن الربوبية الخاصة تقتضي تربية خاصة لا يباثلها تربية أحد من العالمين.

قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ بالرفع عطفًا على ﴿الرُّسُلُ﴾ يعني: المؤمنون كذلك آمنوا بما أنزل إلى النبي ﷺ من الله؛ فيؤمنون بثلاثة أشياء: بالمرسل - وهو الله عز وجل؛ والمرسل - وهو

الرسول ﷺ؛ والمرسل به - وهو الوحي: الكتاب والسنة.

فإن قال قائل: كيف قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾؟ فوصفهم بالإيمان مع أنهم مؤمنون؟
فنقول: هذا من باب التحقيق؛ يعني: أن المؤمنين حققوا الإيمان، وليس إيمانهم إيماناً ظاهراً فقط كما يكون من المنافق الذي يظهر الإيمان، ولكنه مبطن للكفر.
قوله تعالى: ﴿كُلُّ﴾ يعني: من الرسول والمؤمنين؛ ﴿ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ أي: بوجوده، وربوبيته، وألوهيته، وأسمائه، وصفاته - كما تقدم ذلك مبسوطاً.

قوله تعالى: ﴿وَمَلَائِكَتِهِ﴾ معطوف على الاسم الكريم: «الله»؛ والملائكة: عالم غيبي خلقهم الله عز وجل من نور، وأعطاهم قوة وقدرة على تنفيذ ما يريد منهم؛ قال الله تعالى في ملائكة النار: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦].

قوله تعالى: ﴿وَكُتُبِهِ﴾؛ وفي قراءة: «وكتابه»؛ ولا منافاة؛ لأن المفرد المضاف يعم؛ والكتب المنزلة على الأنبياء الذي يظهر من نصوص الكتاب والسنة أنها بعدد الأنبياء، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ﴾ [الحديد: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]؛ ولكن مع ذلك فنحن لا نعرف على التعيين إلا عدداً قليلاً منها: القرآن، والتوراة، والإنجيل، والزبور، وصحف إبراهيم، وصحف موسى إن كانت غير التوراة؛ وإن كانت هي التوراة فالأمر ظاهر؛ نعرف هذه الكتب، ونؤمن بها على أعيانها؛ والباقي نؤمن بها على سبيل الإجمال.

ولكن كيف الإيمان بهذه الكتب؟

نقول: الإيمان بالقرآن هو الإيمان بأنه كلام الله منزل على محمد ﷺ بلسان عربي مبين؛ ونصدق بكل أخباره؛ ونلتزم بكل أحكامه؛ وأما الإيمان بالكتب السابقة فهو أن نؤمن بأن الله أنزل التوراة على موسى، والإنجيل على عيسى، وآتى داود الزبور، وأنزل صحفاً على إبراهيم وموسى؛ وأن كل ما جاء فيها من خبر فهو حق صدق؛ وأما الأحكام فما جاءت شريعتنا بخلافه فالعمل على ما جاءت به شريعتنا؛ لأنه منسوخ؛ وأما ما لا يخالف شريعتنا فاختلف العلماء في العمل به؛ والصحيح أنه يعمل به؛ وبسط ذلك في أصول الفقه؛ وليعلم أن التوراة التي بأيدي اليهود اليوم والإنجيل الذي بأيدي النصارى لا يوثق بهما؛ لأنهم حَرَفُوا، وبدلوا، وكنمو الحق.

قوله تعالى: ﴿وَرُسُلِهِ﴾ جمع رسول.

قوله تعالى: ﴿لَا تَفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾؛ هنا التفات من الغيبة إلى التكلم؛ ومقتضى

السياق لو كان على نهج واحد لقال: «لا يفرقون بين أحد من رسله»؛ ولكنه تعالى قال: ﴿لَا تُفَرِّقُوا﴾؛ وفائدة الالتفات هي التنبيه؛ لأن الكلام إذا كان على نسق واحد فإن الإنسان ينسجم معه، وربما يغيب فكره؛ وأما إذا جاء الالتفات فكأنه يقرع الذهن يقول: انتبه! فالالتفات هنا من الغيبة إلى التكلم له فائدة زائدة على التنبيه وهي أن يقول هؤلاء المؤمنون: ﴿لَا تُفَرِّقُوا﴾ بقلوبنا وألسنتنا ﴿بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾؛ فالكل عندنا حق؛ فمحمد ﷺ صادق فيما جاء به من الرسالة، وعيسى ابن مريم ﷺ صادق، وموسى ﷺ صادق، وصالح ﷺ صادق، ولوط ﷺ صادق، وإبراهيم ﷺ صادق.. وهكذا؛ لا نفرق بينهم في هذا الأمر - أي في صدق رسالتهم، والإيمان بهم؛ ولكن نفرق بينهم فيما كلفنا به: فنعمل بشريعة محمد ﷺ؛ وأما شريعة أولئك فعلى ما ذكرنا من الخلاف.

قوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ أي: سمعنا ما أمرتنا به، أو نهيتنا عنه؛ وأطعنا فعلاً للمأمور، وتركاً للمحظور.

قوله تعالى: ﴿عُفِّرَانِكَ﴾ مفعول لفعل محذوف؛ والتقدير: نسألك غفرانك؛ والمغفرة: ستر الذنب والتجاوز عنه.

قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا﴾ أي: يا ربنا؛ وحذفت «يا» النداء للبداءة باسم الله.

قوله تعالى: ﴿وَالَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ أي: المرجع في أمور الدنيا والآخرة؛ ومن المصير إليه: يوم القيامة؛ وقدم الخبر لإفادة الحصر.

الفوائد:

١ - من فوائد الآيات: أن محمداً ﷺ مكلف بالإيمان بما أنزل إليه؛ ولهذا قال ﷺ: «أشهد أني رسول الله»^(١)، في قصة دين جابر رضي الله عنه - كما في «صحيح البخاري».

٢ - ومنها: أن القرآن كلام الله؛ لقوله تعالى: ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾؛ والمنزل هو الوحي؛ والكلام وصف لا يقوم إلا بمتكلم؛ لا يمكن أن يقوم بنفسه؛ وعلى هذا يكون في الآية دليل على أن القرآن كلام الله - الوحي الذي أنزل على محمد ﷺ.

٣ - ومنها: إثبات علو الله عز وجل؛ لأن النزول لا يكون إلا من أعلى؛ لقوله تعالى: ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ﴾.

٤ - ومنها: إثبات رسالة النبي ﷺ؛ لقوله تعالى: ﴿الرَّسُولُ﴾، وقوله تعالى: ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾.

٥ - ومنها: عظم ربوبية الله، وأخصيتها بالنسبة إلى الرسول ﷺ، حيث قال تعالى: ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾.

ويتفرع على ذلك: أن الله سبحانه وتعالى سينصره؛ لأن الربوبية الخاصة تقتضي ذلك لاسيما وأنه سوف يبلغ ما أنزل إليه من ربه.

٦ - ومن فوائد الآية: أن المؤمنين تبع للرسول ﷺ؛ لقوله تعالى: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾؛ وجه التبعية أنه ذكر ما آمن به قبل أن يذكر التابع - يعني ما قال: «آمن الرسول والمؤمنون بما أنزل إليه»، وهذا يدل على أنهم أتباع للرسول ﷺ لا يستقلون بشريعة دونه.

٧ - ومنها: أنه كلما كان الإنسان أقوى إيماناً بالرسول ﷺ كان أشد اتباعاً له؛ وجهه: أنه تعالى قال: ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ يعني: والمؤمنون آمنوا بما أنزل على محمد ﷺ من ربه؛ وعليه فكل من كان أقوى إيماناً كان أشد اتباعاً.

٨ - ومنها: أن إيمان الرسول ﷺ والمؤمنين شامل لكل أصول الدين؛ لقوله تعالى: ﴿كُلٌّ ءَاَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِيَّاتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾؛ ويبقى عندنا إشكال؛ وهو أنه ليس في الآية ذكر الإيمان باليوم الآخر، والإيمان بالقدر؟ والجواب من أحد وجهين:

أحدهما: أن يقال: إن هذا داخل في عموم قوله تعالى: ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾.

والوجه الثاني: أن يقال: إن الإيمان بالكتب والرسول متضمن للإيمان باليوم الآخر والقدر.

٩ - ومن فوائد الآية: إثبات الملائكة.

١٠ - ومنها: أن الإيمان بالرسول ليس فيه تفريق؛ لا تقول مثلاً: نؤمن بمحمد ﷺ، ولا نؤمن بعيسى؛ لأن عيسى من بني إسرائيل؛ نحن لا نفرق بين الرسل؛ وقد سبق لنا معنى قوله تعالى: ﴿لَا تَفَرِّقُوا﴾.

١١ - ومن فوائد الآية: أن من صفات المؤمنين السمع والطاعة؛ لقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾؛ وهذا كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (٥١) وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ الَّذِي يَتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ جَاءَ بِهِ نَصْرٌ مِنْ رَبِّهِ وَإِذْ يَقُولُ لَا تَحْزَنْهُمْ قَوْلُ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّادِقِينَ (٥٢)، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]؛ والناس في هذا الباب على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من لا يسمع، ولا يطيع؛ بل هو معرض؛ لم يرفع لأمر الله ورسوله رأساً.

القسم الثاني: من يسمع، ولا يطيع؛ بل هو مستكبر؛ اتخذ آيات الله هزواً، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا نُنَادِي عَلَيْهِ ءَايَتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا فَبَسَّرَهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [لقمان: ٧]،

وكقوله تعالى: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ [البقرة: ٩٣]؛ وهذا أعظم جرماً من الأول.

القسم الثالث: من يسمع ويطيع؛ وهؤلاء هم المؤمنون الذين قالوا: سمعنا وأطعنا، وقال الله سبحانه وتعالى فيهم: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ [الأحزاب: ٧١].

١٢ - ومن فوائد الآية: أن كل أحد محتاج إلى مغفرة الله؛ لقوله تعالى: ﴿عُفِّرْكَ﴾؛ فكل إنسان محتاج إلى مغفرة - حتى النبي ﷺ محتاج إلى مغفرة؛ ولهذا لما قال ﷺ: «لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ أَحَدًا عَمَلُهُ» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِرَحْمَةٍ»^(١)؛ وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾^(٢) لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ [الفتح: ١، ٢]، وقال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩]؛ واعلم أن الإنسان قد يكون بعد الذنب أعلى مقاماً منه قبل الذنب؛ لأنه قبل الذنب قد يكون مستمراً للحال التي كان عليها، وماشياً على ما هو عليه معتقداً أنه كامل، وأن ليس عليه ذنوب؛ فإذا أذنب وأحس بذنبه رجع إلى الله، وأناب إليه، وأخبت إليه، فيزداد إيماناً، ويزداد مقاماً - يرتفع مقامه عند الله عز وجل؛ ولهذا قال الله تعالى في آدم: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾^(٣) ثُمَّ أَجْبَيْنَهُ رَبُّهُ، [طه: ١٢١، ١٢٢] - فجعل الاجتباء بعد هذه المعصية - ﴿فَنَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾ [طه: ١٢٢]؛ وهذا كثيراً ما يقع: إذا أذنب الإنسان عرف قدر نفسه، وأنه محتاج إلى الله، ورجع إلى الله، وأحس بالخطيئة، وأكثر من الاستغفار، وصار مقامه بعد الذنب أعلى من مقامه قبل الذنب.

١٣ - ومن فوائد الآية: تواضع المؤمنين، حيث قالوا: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾، ثم سألوا المغفرة خشية التقصير.

١٤ - ومنها: إثبات أن المصير إلى الله عز وجل في كل شيء؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾؛ وقد سبق في التفسير أن المراد بذلك: المصير إلى الله في الآخرة، والمصير إلى الله في الدنيا أيضاً؛ فهو الذي يحكم بين الناس في الدنيا والآخرة - كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَخْلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]؛ هذا في الدنيا والآخرة: كما قال تعالى: ﴿لَنْ تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ يَفْصَلُ بَيْنَكُمْ﴾ [المتحة: ٣]، وقال تعالى: ﴿فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [النساء: ١٤١].



❁ قال الله تعالى:

﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦]

❁ التفسير ❁

هذه الآية والتي قبلها وردت فيها نصوص تدل على الفضل العظيم؛ منها:

١ - أنها من كنز تحت العرش^(١).

٢ - أنها فتحت لها أبواب السماء عند نزولها^(٢).

٣ - أنها لم يعطها أحد من الأنبياء قبل رسول الله ﷺ^(٣).

٤ - أن من قرأها في ليلة كفتاه^(٤).

قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ ۖ﴾: «التكليف»: الإلزام بما فيه مشقة؛ يعني لا يلزم الله ﴿نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ أي: إلا طاقتها؛ فلا يلزمها أكثر من الطاقة.

قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ ۖ﴾ أي: ما عملت من خير لا ينقص منه شيء؛ ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۖ﴾ أي: ما اقترفت من إثم لا يحمله عنها أحد؛ و«الكسب» و«الاكتساب» بمعنى واحد؛ وقيل: بينهما فرق؛ وهو أن «الكسب» في الخير، وطرقه أكثر؛ و«الاكتساب» في الشر، وطرقه أضيق - والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ۖ﴾: هذه الجملة مقول لقول محذوف - أي «قولوا: ربنا»؛ أو: «قالوا: ربنا» عوداً على ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ۚ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ﴾ - أي: و ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ﴾، وقالوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ۖ﴾؛ و﴿رَبَّنَا﴾ منادى حذف منه «يا» النداء اختصاراً، وتيمناً بالبداة باسم الله عز وجل؛ و﴿لَا تُؤَاخِذْنَا ۖ﴾ أي: لا تعاقبنا بما أخطأنا فيه.

قوله تعالى: ﴿إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۖ﴾: «النسيان» هو: ذهول القلب عن معلوم؛ يكون الإنسان

(١) رواه أحمد في «مسنده» (٢١٦٠٤)، وقال الشيخ شعيب: صحيح لغيره.

(٢) انظر صحيح مسلم (٨٠٦).

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (٢٣٢٩٩)، وقال الشيخ شعيب: إسناده صحيح على شرط مسلم رجاله ثقات رجال

الشيخين غير أبي مالك الأشجعي واسمه سعد بن طارق فمن رجال مسلم.

(٤) انظر «صحيح البخاري» (٨٠٧).

يعلم الشيء، ثم يغيب عنه؛ ويسمى هذا نسياناً، كما لو سألتك: ماذا صنعت بالأمس؟ تقول: «نسيت»؛ فأنت فاعل؛ ولكن غاب عنك فعلك؛ و«الخطأ»: المخالفة بلا قصد للمخالفة؛ فيشمل ذلك الجهل؛ فإن الجاهل إذا ارتكب ما نهى عنه فإنه قد ارتكب المخالفة بغير قصد للمخالفة.

قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا﴾: أتى بالواو؛ ليفيد أن هذه الجملة معطوفة على التي قبلها؛ وكرر النداء تبركاً بهذا الاسم الكريم، وتعطفاً على الله سبحانه وتعالى؛ لأن هذا من أسباب إجابة الدعاء؛ و«الإصر»: هو الشيء الثقيل الذي يثقل على الإنسان من التكالييف أو العقوبات.

قوله تعالى: ﴿كَمَا حَمَلْتُهُ عَلَى الدِّينِ مِنْ قَبْلِنَا﴾ أي: اليهود، والنصارى، وغيرهم.

قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ أي: لا قدرة لنا على تحمله من الأمور الشرعية والكونية.

قوله تعالى: ﴿وَأَعْفُ عَنَّا﴾ أي: تجاوز عما قصرنا فيه من الواجبات؛ ﴿وَاغْفِرْ لَنَا﴾ أي: تجاوز عما اقترفناه من السيئات؛ ﴿وَأَرْحَمْنَا﴾ أي: تفضل علينا بالرحمة حتى لا نقع في فعل محظور، أو في تهاون في مأمور.

قوله تعالى: ﴿أَنْتَ مَوْلَانَا﴾: الجملة هنا خبرية مكونة من مبتدأ وخبر كلاهما معرفة؛ وقد قال علماء البلاغة: إن الجملة المكونة من مبتدأ وخبر كلاهما معرفة تفيد الحصر؛ والمراد: متولي أمورنا.

قوله تعالى: ﴿فَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ الفاء هنا للتفريع؛ يعني فبولايك الخاصة انصرنا على القوم الكافرين أي: اجعل لنا النصر عليهم؛ وهو عام في كل كافر.

الفوائد:

١ - من فوائد الآيات: بيان رحمة الله سبحانه وتعالى بعباده، حيث لا يكلفهم إلا ما استطاعوه؛ ولو شاء أن يكلفهم ما لم يستطيعوا الفعل.

فإذا قال قائل: كيف يفعل وهم لا يستطيعون؟ وما الفائدة بأن يأمرهم بشيء لا يستطيعونه؟ فالجواب: أن الفائدة أنه لو كلفهم بما لا يستطيعون وعجزوا عاقبهم على ذلك؛ وهذه قاعدة عظيمة من أصول الشريعة؛ ولها نظائر في القرآن، وكذلك في السنة.

٢ - ومن فوائد الآيات: إثبات القاعدة المشهورة عند أهل العلم؛ وهي: لا واجب مع العجز؛ ولا محرم مع الضرورة؛ لكن إن كان الواجب المعجوز عنه له بدل وجب الانتقال إلى بدله؛ فإن لم يكن له بدل سقط؛ وإن عجز عن بدله سقط؛ مثال ذلك: إذا عجز عن الطهارة بالماء سقط عنه وجوب التطهر بالماء؛ لكن يتقل إلى التيمم؛ فإن عجز سقط التيمم أيضاً - مثال ذلك: شخص

محبوس مكبل لا يستطيع أن يتوضأ، ولا أن يتيمم؛ فإنه يصلي بلا وضوء ولا تيمم؛ مثال آخر: رجل قتل نفساً معصومة خطأ؛ فعليه أن يعتق رقبة؛ فإن لم يجد فعليه أن يصوم شهرين متتابعين؛ فإن لم يستطع سقطت الكفارة؛ مثال ثالث: رجل جامع زوجته في نهار رمضان؛ فعليه أن يعتق رقبة؛ فإن لم يجد فعليه صيام شهرين؛ فإن لم يستطع فعليه إطعام ستين مسكيناً؛ فإن لم يجد فلا شيء عليه. ومثال سقوط التحريم مع الضرورة: رجل اضطر إلى أكل الميتة بحيث لا يجد ما يسد رمقه سوى هذه الميتة؛ فإنه يحل له أكلها.

وهل له أن يشبع؛ أو يقتصر على ما تبقى به حياته؟

والجواب: إن كان يرجو أن يجد حلالاً عن قرب فيجب أن يقتصر على ما يسد رمقه؛ وإن كان لا يرجو ذلك فله أن يشبع، وأن يتزود منها - وأن يحمل معه منها - خشية ألا يجد حلالاً عن قرب.

ومعنى الضرورة: أنه لا يمكن الاستغناء عن هذا المحرم؛ وأن ضرورته تندفع به فإن لم تندفع فلا فائدة؛ مثال ذلك: رجل ظن أنه في ضرورة إلى التداوي بمحرم؛ فأراد أن يتناوله؛ فإنه لا يحل له ذلك لوجوه:

الأول: أن الله حرمه؛ ولا يمكن أن يكون ما حرمه شافياً لعباده، ولا نافعاً لهم.

الثاني: أنه ليس به ضرورة إلى هذا الدواء المحرم؛ لأنه قد يكون الشفاء في غيره، أو يشفى بلا دواء.

الثالث: أننا لا نعلم أن يحصل الشفاء في تناوله؛ فكم من دواء حلال تداوى به المريض ولم ينتفع به؛ ولهذا قال النبي ﷺ في الحبة السوداء: «إِنَّهَا شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ» - يعني: الموت^(١)؛ فهذه مع كونها شفاء لا تمنع الموت؛ ولذلك لو اضطر إلى شرب خمر لدفع لقمة غص بها جاز له ذلك، لأن الضرورة محققة، واندفاعها بهذا الشرب محقق.

الخلاصة الآن: أخذنا من هذه الآية الكريمة: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ قاعدتين متفقاً عليهما؛ وهما:

أ - لا واجب مع العجز.

ب - ولا محرم مع الضرورة.

٣ - ومن فوائد الآيتين: أن الإنسان لا يحمل وزر غيره؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾.

إذا قال قائل: ما تقولون في قول النبي ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعَلَيْهِ وَزْرُهَا، وَوَزْرُ

مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ^(١)؟

فالجواب: أن هذا لا يرد؛ لأن الذي فعلها أولاً اقتدى الناس به؛ فكان اقتداؤهم به من آثار فعله؛ ولما كان هو المتسبب وهو الدال على هذا الفعل كان مكتسباً له.

٤ - ومنها: يسر الدين الإسلامي؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

ويتفرع على هذا: أن يختلف الناس فيما يلزمون به؛ فالقادر على القيام في الفريضة يلزمه القيام؛ والعاجز عن القيام يصلي قاعداً؛ والعاجز عن القعود يصلي على جنب؛ وكذلك القادر على الجهاد ببذنه يلزمه الجهاد ببذنه إذا كان الجهاد فرضاً؛ والعاجز لا يلزمه؛ وكذلك القادر على الحج ببذنه وماله يلزمه أداء الحج ببذنه، والعاجز عنه ببذنه عجزاً لا يرجى زواله القادر بماله يلزمه أن ينبى من يحج عنه؛ والعاجز بماله وبذنه لا يلزمه الحج.

٥ - ومن فوائد الآيات: أن للإنسان طاقة محدودة؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا وُسْعَهَا﴾؛ فالإنسان له طاقة محدودة في كل شيء: في العلم، والفهم، والحفظ، فيكلف بحسب طاقته.

٦ - ومنها: أن للإنسان ما كسب دون أن ينقص منه شيء، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلُمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢].

٧ - ومنها: أن الأعمال الصالحة كسب؛ وأن الأعمال السيئة غُرم؛ وذلك مأخوذ من قوله تعالى: ﴿لَهَا﴾، ومن قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا﴾؛ فإن «على» ظاهرة في أنها غُرم؛ واللام ظاهرة في أنها كسب.

٨ - ومنها: رحمة الله سبحانه وتعالى بالخلق، حيث علمهم دعاء يدعونه به، واستجاب لهم إياه في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾.

٩ - ومنها: أنه ينبغي للإنسان أن يتوسل في الدعاء بالوصف المناسب، مثل الربوبية - التي بها الخلق، والتدبير؛ ولهذا كان أكثر الأدعية في القرآن مصدرة بوصف الربوبية، مثل: «ربنا»، ومثل: «ربَّ».

١٠ - ومنها: رفع المؤاخذة بالنسيان والجهل؛ لقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، فقال الله تعالى: «قد فعلت»؛ ولا يلزم من رفع المؤاخذة سقوط الطلب؛ فمن ترك الواجب نسياناً أو جهلاً وجب عليه قضاؤه، ولم يسقط الطلب به؛ ولهذا قال النبي - صلوات الله وسلامه عليه: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»^(٢)؛ ولما صلى الرجل الذي لا يطمئن في

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه البخاري (٥٧٢)، ومسلم (٦٨٤).

صلاته قال له: «ارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»^(١)؛ ولم يعذره بالجهل مع أنه لا يحسن غير هذا؛ إذن فعدم المواخذه بالنسيان والجهل لا يسقط الطلب؛ وهذا في المأمورات ظاهر؛ أما المنهيات فإن من فعلها جاهلاً أو ناسياً فلا إثم عليه ولا كفارة؛ مثال ذلك: لو أكل وهو صائم ناسياً فلا إثم عليه؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ، أَوْ شَرِبَ، فَلَيْسَ بِصَوْمَةٍ»^(٢)؛ وكذلك لو أكل وهو صائم جاهلاً فإن صومه صحيح سواء كان جاهلاً بالحكم، أو بالوقت؛ لأن أسماء بنت أبي بكر قالت: «أفطرنا على عهد رسول الله ﷺ يوم غيم، ثم طلعت الشمس»^(٣)؛ ولم يؤمروا بالقضاء؛ ولكن لو فعل المحرم عالماً بتحريمه جاهلاً بما يترتب عليه لم يسقط عنه الإثم، ولا ما يترتب على فعله؛ مثل أن يجامع الصائم في نهار رمضان وهو يجب عليه الصوم عالماً بالتحريم - لكن لا يعلم أن عليه الكفارة: فإنه آثم، وتجب عليه الكفارة؛ لما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، هلكت قال: «مَا أَهْلَكَكَ؟» قال: وقعت على امرأتي وأنا صائم»^(٤)؛ فألزمه النبي ﷺ بالكفارة؛ لأنه كان عالماً بالحكم بدليل قوله: «هلكت».

فإن قال قائل: قد ذكرتم أن المأمور لا يسقط بالجهل والنسيان، فما الفائدة من عذره بالجهل؟
فالجواب: أن الفائدة عدم المواخذه؛ لأنه لو فعل المأمور على وجه محرم يعلم به لكان آثماً؛ لأنه كالمستهزئ بالله عز وجل وآياته، حيث يعلم أن هذا محرم، فيتقرب به إلى الله.

١١ - ومن فوائد الآية: أن فعل الإنسان واقع باختياره؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يُكْفِئُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾؛ فيكون فيها رد على الجبرية الذين يقولون: إنه لا اختيار للعبد فيما فعل؛ وبيان مذهبهم والرد عليهم بالتفصيل مذكور في كتب العقائد.

١٢ - ومنها: أن النسيان وارد على البشر؛ والخطأ وارد على البشر؛ وجهه: قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، فقال الله تعالى: «قَدْ فَعَلْتُ»^(١)؛ وهذا إقرار من الله سبحانه وتعالى على وقوع النسيان والخطأ من البشر.

فإذا قال قائل: ما الحكمة من أن الله سبحانه وتعالى يجعل البشر ينسى ويخطئ؟

فالجواب: ليتبين للإنسان ضعفه وقصوره: ضعفه في الإدراك، وضعفه في الإبقاء، وفي كل حال؛ وليتبين بذلك فضل الله عليه بالعلم، والذاكرة، وما أشبه ذلك؛ وليعرف الإنسان افتقاره إلى الله عز وجل في دعائه في رفع النسيان والجهل عنه؛ فيلجأ إلى الله عز وجل، فيقول: «رب علمني

(١) رواه البخاري (٧٢٤)، ومسلم (٣٩٧).

(٢) رواه البخاري (١٨٣١)، ومسلم (١١٥٥).

(٣) رواه البخاري (١٨٥٨)، وابن ماجه (١٦٧٤).

(٤) رواه البخاري (١٨٣٤)، ومسلم (١١١١).

ما جهلت، وذكرني ما نسيت»، وما أشبه ذلك.

١٣ - ومن فوائد الآية: امتنان الله على هذه الأمة برفع الأصار التي حملها من قبلنا؛ لقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾، فقال الله تعالى: « قَدْ فَعَلْتُ ».

١٤ - ومنها: أن من كان قبلنا مكلفون بأعظم مما كلفنا به؛ لقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾؛ مثال ذلك: قيل لبني إسرائيل الذين عبدوا العجل: لن تقبل توبتكم حتى تقتلوا أنفسكم - أي يقتل بعضكم بعضاً؛ قيل: إنهم أمروا أن يكونوا في ظلمة، وأن يأخذ كل واحد منهم سكيناً، أو خنجرًا، وأن يطعن من أمامه سواء كان ابنه، أو أباه، أو عمه، أو أخاه، أو غيرهم؛ وهذا لا شك تكليف عظيم، وعبء ثقل؛ أما نحن فقيل لنا - حتى في الشرك: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخَلَّدُ فِيهِ ۖ مُهَانًا ۖ﴾ [٢٨] إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ﴿[الفرقان: ٦٨ - ٧٠].

١٥ - ومن فوائد الآية: أن ينبغي للإنسان أن يسأل الله سبحانه وتعالى العافية، فلا يُحْمَلْ ما لا طاقة له به؛ ففيه رد على الصوفية الذين قالوا: نحن لا نسأل الله تعالى أن يقينا ما يشق علينا؛ لأننا عبيده؛ وإذا حصل لنا ما يشق فإننا نصبر عليه لنكسب أجراً.

١٦ - ومنها: أنه ينبغي للإنسان سؤال الله العفو؛ لأن الإنسان لا يخلو من تقصير في الأمور؛ فيسأل الله العفو عن تقصيره؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَعْفُ عَنَّا﴾؛ وسؤال الله المغفرة من ذنوبه التي فعلها؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَغْفِرْ لَنَا﴾؛ لأن الإنسان إن لم يُغفر له تراكمت عليه الذنوب، ورائت على قلبه، وربما توبقه وتهلكه.

١٧ - ومن فوائد الآية: أنه ينبغي للإنسان أن يسأل الله أن يرحمه في مستقبل أمره؛ فيعفو عما مضى، ويغفر؛ ويرحم في المستقبل؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَرْحَمْنَا﴾؛ وبه نعرف اختلاف هذه الكلمات الثلاث: طلب العفو عن التفريط في الطاعات؛ والاستغفار عن فعل المحرمات؛ والرحمة فيما يستقبله الإنسان من زمنه - أن الله يرحمه، ويوفقه لما فيه مصلحته.

١٨ - ومنها: أن المؤمن لا وليَّ له إلا ربه؛ لقوله تعالى: ﴿أَنْتَ مَوْلَانَا﴾؛ وولاية الله نوعان: خاصة، وعامة؛ فالولاية الخاصة ولاية الله للمؤمنين، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٦٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ وَلِيََّ اللَّهِ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ تَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٦]؛

والعامة: ولايته لكل أحد؛ فالله سبحانه وتعالى ولي لكل أحد بمعنى أنه يتولى جميع أمور الخلق؛ مثاله: قوله تعالى: ﴿وَرُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقَّ وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٣٠].

١٩ - ومن فوائد الآية، التوسل إلى الله تعالى في الدعاء بما يقتضي الإجابة؛ لقوله تعالى: ﴿أَنْتَ مَوْلَانَا﴾ بعد أن ذكر الدعاء في قوله تعالى: ﴿وَأَغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا﴾.

٢٠ - ومنها: أنه يجب على الإنسان اللجوء إلى الله عز وجل في النصرة على القوم الكافرين؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ والنصر على الكافرين يكون بأمرين: بالحجة، والبيان؛ وكذلك بالسيف، والسلاح؛ وأما السيف، والسلاح فظاهر؛ وأما الحجة والبيان فقد يجتمع كافر ومسلم، ويتناظران في أمر من أمور العقيدة فإن لم ينصر الله المسلم خذل، وكان في ذلك خذلان له، وللدین الذي هو عليه؛ وهذا النوع من النصر يتعين في المنافقين؛ لأن المنافق لا يجاهد بالسيف والسلاح؛ لأنه يظهر أنه معك؛ ولهذا لما استؤذن الرسول ﷺ في قتل المنافقين قال: «لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ»^(١).



انتهى - بفضل الله - المجلد الثاني

وبه تم تفسير سورة البقرة

الفهرست

الموضوع	الصفحة
تفسير قوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا...﴾ (٣)	٥
تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَتَيْنَا لَنَا كَرَّةً...﴾ (٣٧)	٦
تفسير قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِنَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا...﴾ (٣٨)	٨
تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ...﴾ (٣٩)	١٠
تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ...﴾ (٤٧)	١٣
تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَثَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ...﴾ (١٧١)	١٥
تفسير قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُّوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ...﴾ (١٧٣)	١٦
تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنِزِيرِ...﴾ (١٧٣)	١٨
تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ...﴾ (١٧٤)	٢٤
تفسير قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى...﴾ (١٧٥)	٢٧
تفسير قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ...﴾ (١٧٦)	٣٠
تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ...﴾ (١٧٧)	٣١
تفسير قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ...﴾ (١٧٨)	٤٣
تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ...﴾ (١٧٩)	٤٧
تفسير قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ...﴾ (١٨٠)	٤٨
تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَلَهُ بِعَدَمٍ مِثْلِهِ...﴾ (١٨١)	٥٠
تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا...﴾ (١٨٢)	٥٢

٥٤	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ...﴾ (١٨٣)	تفسير قوله تعالى:
٥٦	﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ...﴾ (١٨٤)	تفسير قوله تعالى:
٦٢	﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ...﴾ (١٨٥)	تفسير قوله تعالى:
٦٨	﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ...﴾ (١٨٦)	تفسير قوله تعالى:
٧١	﴿أَحَلَّ لَكُم لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ...﴾ (١٨٧)	تفسير قوله تعالى:
٧٩	﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ...﴾ (١٨٨)	تفسير قوله تعالى:
٨٢	﴿سَتَلُونَاكَ عَنِ الْآهْلِ...﴾ (١٨٩)	تفسير قوله تعالى:
٨٥	﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ...﴾ (١٩٠)	تفسير قوله تعالى:
٨٦	﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْبَلُوهُمْ...﴾ (١٩١)	تفسير قوله تعالى:
٩٠	﴿فَإِنِ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (١٩٢)	تفسير قوله تعالى:
٩١	﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ...﴾ (١٩٣)	تفسير قوله تعالى:
٩٢	﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَتُ قِصَاصٌ...﴾ (١٩٤)	تفسير قوله تعالى:
٩٤	﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ...﴾ (١٩٥)	تفسير قوله تعالى:
٩٦	﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ...﴾ (١٩٦)	تفسير قوله تعالى:
١٠٧	﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ...﴾ (١٩٧)	تفسير قوله تعالى:
١١٢	﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ...﴾ (١٩٨)	تفسير قوله تعالى:
١١٦	﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ...﴾ (١٩٩)	تفسير قوله تعالى:
١١٨	﴿فَإِذَا أَقَضْتُمْ مَنَسِكَكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ...﴾ (٢٠٠)	تفسير قوله تعالى:
١٢٠	﴿وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ (٢٠١)	إلى قوله تعالى:
١٢٠	﴿أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ (٢٠٢)	تفسير قوله تعالى:
١٢٢	﴿وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ...﴾ (٢٠٣)	تفسير قوله تعالى:

١٢٤	﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا... ﴾ (٢٠٤)	تفسير قوله تعالى:
١٢٦	﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا... ﴾ (٢٠٥)	تفسير قوله تعالى:
١٢٧	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ... ﴾ (٢٠٦)	تفسير قوله تعالى:
١٢٨	﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ... ﴾ (٢٠٧)	تفسير قوله تعالى:
١٣٠	﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً... ﴾ (٢٠٨)	تفسير قوله تعالى:
١٣٣	﴿ فَإِن رَّزَلْتُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَ نَكُمُ الْبَيْتُكُ... ﴾ (٢٠٩)	تفسير قوله تعالى:
١٣٤	﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ... ﴾ (٢١٠)	تفسير قوله تعالى:
١٣٨	﴿ سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا ءَاتَيْنَاهُمْ مِّن ءَايَمٍ بَيِّنَةٍ... ﴾ (٢١١)	تفسير قوله تعالى:
١٣٩	﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا... ﴾ (٢١٢)	تفسير قوله تعالى:
١٤٣	﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً... ﴾ (٢١٣)	تفسير قوله تعالى:
١٤٩	﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم... ﴾ (٢١٤)	تفسير قوله تعالى:
١٥٢	﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ... ﴾ (٢١٥)	تفسير قوله تعالى:
١٥٤	﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ... ﴾ (٢١٦)	تفسير قوله تعالى:
١٥٦	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ... ﴾ (٢١٧)	تفسير قوله تعالى:
١٦٢	﴿ إِنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجْهَهُدُوا... ﴾ (٢١٨)	تفسير قوله تعالى:
١٦٥	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ... ﴾ (٢١٩)	تفسير قوله تعالى:
١٦٥	﴿...إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (٢٢٠)	إلى قوله تعالى:
١٧٠	﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ... ﴾ (٢٢١)	تفسير قوله تعالى:

١٧٢	﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ...﴾ (٢٢٢)	تفسير قوله تعالى:
١٧٦	﴿وَسَأُؤْكُمُ حَرْثَ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ...﴾ (٢٢٣)	تفسير قوله تعالى:
١٧٨	﴿وَلَا تَجْعَلُوا عِرْضَةَ لِأَيْمَانِكُمْ...﴾ (٢٢٤)	تفسير قوله تعالى:
١٧٩	﴿لَا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ...﴾ (٢٢٥)	تفسير قوله تعالى:
١٨٠	﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ...﴾ (٢٢٦) ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٢٢٧)	تفسير قوله تعالى: إلى قوله تعالى:
١٨٣	﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَیْضَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ...﴾ (٢٢٨)	تفسير قوله تعالى:
١٨٨	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ...﴾ (٢٢٩)	تفسير قوله تعالى:
١٩٢	﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ...﴾ (٢٣٠)	تفسير قوله تعالى:
١٩٦	﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَنْ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ...﴾ (٢٣١)	تفسير قوله تعالى:
٢٠٣	﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَنْ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ...﴾ (٢٣٢)	تفسير قوله تعالى:
٢٠٧	﴿وَالْوِلْدَاتُ يَرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ...﴾ (٢٣٣)	تفسير قوله تعالى:
٢١٣	﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا...﴾ (٢٣٤)	تفسير قوله تعالى:
٢١٦	﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ...﴾ (٢٣٥)	تفسير قوله تعالى:
٢٢٠	﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً...﴾ (٢٣٦)	تفسير قوله تعالى:
٢٢٣	﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً...﴾ (٢٣٧)	تفسير قوله تعالى:
٢٢٦	﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى...﴾ (٢٣٨) ﴿...كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ (٢٣٩)	تفسير قوله تعالى: إلى قوله تعالى:

٢٣٠	﴿وَالَّذِينَ يَتَوَقَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا...﴾ (٢٢٩)	تفسير قوله تعالى:
٢٣٣	﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ...﴾ (٢٣١)	تفسير قوله تعالى:
٢٣٤	﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ...﴾ (٢٣٢)	تفسير قوله تعالى:
٢٣٥	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ...﴾ (٢٣٣)	تفسير قوله تعالى:
٢٣٨	﴿وَقَتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ...﴾ (٢٣٤)	تفسير قوله تعالى:
٢٣٩	﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا...﴾ (٢٣٥)	تفسير قوله تعالى:
٢٤٢	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ...﴾ (٢٣٦)	تفسير قوله تعالى:
٢٤٦	﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا...﴾ (٢٣٧)	تفسير قوله تعالى:
٢٤٩	﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ...﴾ (٢٣٨)	تفسير قوله تعالى:
٢٥١	﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّكُمْ مُبْتَلَايَ بِنَهَرٍ...﴾ (٢٣٩)	تفسير قوله تعالى:
٢٥٥	﴿وَلَمَّا بَرَرُوا لِحَالُوتَ وَجُنُودِهِ...﴾ (٢٤٠)	تفسير قوله تعالى:
٢٥٦	﴿فَهَزَمُوهُمْ بِذَرْبِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ...﴾ (٢٤١)	تفسير قوله تعالى:
٢٥٨	﴿بَلَاكَ يَا أَيُّهَا اللَّهُ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ...﴾ (٢٤٢)	تفسير قوله تعالى:
٢٥٩	﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ...﴾ (٢٤٣)	تفسير قوله تعالى:
٢٥٦	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ...﴾ (٢٤٤)	تفسير قوله تعالى:
٢٦٨	﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ...﴾ (٢٤٥)	تفسير قوله تعالى:
٢٧٥	﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ...﴾ (٢٤٦)	تفسير قوله تعالى:
	﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى	تفسير قوله تعالى:

٢٧٩	النُّور... ﴿٢٧٧﴾	
٢٨٢	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ...﴾ ﴿٢٨٨﴾	تفسير قوله تعالى:
٢٨٧	﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا...﴾ ﴿٢٩١﴾	تفسير قوله تعالى:
٢٩٤	﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى...﴾ ﴿٢٩٦﴾	تفسير قوله تعالى:
٢٩٩	﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ...﴾ ﴿٣٠١﴾	تفسير قوله تعالى:
٣٠٢	﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يَتَّبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى...﴾ ﴿٣٠٣﴾	تفسير قوله تعالى:
٣٠٤	﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذًى...﴾ ﴿٣٠٣﴾	تفسير قوله تعالى:
٣٠٥	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا بُطْلَوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى...﴾ ﴿٣١٤﴾	تفسير قوله تعالى:
٣٠٩	﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ...﴾ ﴿٣١٥﴾	تفسير قوله تعالى:
٣١٢	﴿أَيُّدٌ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ...﴾ ﴿٣١٦﴾	تفسير قوله تعالى:
٣١٦	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفَقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ...﴾ ﴿٣١٧﴾	تفسير قوله تعالى:
٣٢١	﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ...﴾ ﴿٣١٨﴾	تفسير قوله تعالى:
٣٢٣	﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ...﴾ ﴿٣١٩﴾	تفسير قوله تعالى:
٣٢٥	﴿وَمَا أَنفَقْتُمْ مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِّنْ نَّذْرٍ...﴾ ﴿٣٢٠﴾	تفسير قوله تعالى:
٣٢٨	﴿إِنْ تَبَدُّوا لَصَدَقْتَ فَنِعْمَ هِيَ...﴾ ﴿٣٢١﴾	تفسير قوله تعالى:

٣٣٠	﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ...﴾ (٣٧٢)	تفسير قوله تعالى:
٣٣٣	﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا...﴾ (٣٧٣)	تفسير قوله تعالى:
٣٣٦	﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْئِيلِ وَالْثَّهَارِ...﴾ (٣٧٤)	تفسير قوله تعالى:
٣٣٧	﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَرْبَا...﴾ (٣٧٥)	تفسير قوله تعالى:
٣٤٠	﴿يَمْحُ اللَّهُ أَرْبَا وَيُزِي الصَّدَقَتِ...﴾ (٣٧٦)	تفسير قوله تعالى:
٣٤١	﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ...﴾ (٣٧٧)	تفسير قوله تعالى:
٣٤٢	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ أَرْبَا...﴾ (٣٧٨)	تفسير قوله تعالى:
٣٤٥	﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ...﴾ (٣٧٩)	تفسير قوله تعالى:
٣٤٧	﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ...﴾ (٣٨٠)	تفسير قوله تعالى:
٣٥٠	﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ...﴾ (٣٨١)	تفسير قوله تعالى:
٣٥٤	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ...﴾ (٣٨٢)	تفسير قوله تعالى:
٣٦٧	﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً...﴾ (٣٨٣)	تفسير قوله تعالى:
٣٧٢	﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ...﴾ (٣٨٤)	تفسير قوله تعالى:
٣٧٧	﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ...﴾ (٣٨٥)	تفسير قوله تعالى:
٣٨٣	﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا...﴾ (٣٨٦)	تفسير قوله تعالى: